ملامح تطور الاقتصاد المصرى
فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية

دكتـور
خيرى ابو العزايم فرجانى

مقدمـة

موضوع الدراسة :

هذه الدراسة تعالج مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ (الحملة الفرنسية .. محمـد علي) حتي وقتنا الحاضر ، حيث لعبت السياسة الدولية الاستعمارية دوراً بـارزاً فـي تتكيـل تاريخ مصر الحديث ، فكان لها الدور البارز المؤثر فـي تغيـر اتجـاه مصـر الاقتصـادي والسياسي والاجتماعي .

حيث مثلت الحملة الفرنسية وتولي محمد علي نقطة فارقة في تاريخ مصر السياسـي والاقتصادي والاجتماعي ، ورغم أن الحملة الفرنسية لم تستمر أكثر من ثلاث سـنوات ، إلا أنها غيرت مسار مصر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فإن كانت قد فشـلت عسـكرياً إلا أنها استطاعت أن تحقق أهدافاً سياسية واجتماعية واقتصادية غيـرت بهـا مسـار التـاريخ المصري ، فقد تحولت مصر من ولاية عثمانية تابعة إلي الدولة السنية إلي دولة شبه مسـتقلة تخطو خطوات نحو الاستقلال التام تحاول الإنفصال عن تبعيتها لدولة الخلافة العثمانية، وتغير توجهاتها سياسياً واجتماعياً وثقافياً، فهي تمثل بداية التوجه الليبرالي العلماني ، وإن كان ذلـك تم بخطي بطيئة وهو ما اقتضته ظروف المجتمع المصري من ناحية ومن ناحيـة أخـري أن التحولات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية تحتاج لمثل هذا الوقت الكافي فإن هذه التحولات تمر بأطوار مختلفة حتي تتقبلها المجتمعات وتأتلفها وتتعايش معها .

هذا وتندرج هذه الدراسة ضمن موضوعات علم الاقتصاد السياسـي، فهـي دراسـة اقتصادية سياسية ، ذات أبعاد اجتماعية في تسلسل تاريخي ، حيـث قمـت برصـد الواقـع المصري من خلال منظور اقتصادي وسياسي واجتماعي عبر مراحل تاريخية مختلفة بـدأت منذ الحملة الفرنسية.. محمد علي حتي الوقت الراهن .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية ودقة إشكالية هذه الدراسة والتي تتمثل في بيان أثر انعكاسات السياسة الاستعمارية والتوجهات السياسية علي مسار الاقتصاد المصري عبر مراحله المختلفة ، بداية من إجهاض مشروع محمد علي الاقتصادي ، ثم الاحتلال البريطاني لمصر وفرض التبعية السياسية والاقتصادية علي مصر ، ثم إجهاض محاولات الاستقلال السياسي والاقتصادي في ظل التجربة الاشتراكية تحت وطأة الحروب المتتالية بدءاً من عدوان ١٩٥٦ وحتي انتصار أكتوبر وما تبعه من توجهات سياسية نحو السلام الذي انعكس بدوره علي التوجه الاقتصادي فيما عرف بالانفتاح الاقتصادي .

وأخيراً ما واجهته مصر من ضغوط سياسية واقتصادية من قبل المؤسسات المالية الدولية " البنك الدولي وصندوق النقد الدولي " والولايات المتحدة الأمريكية للتحول إلي آليات السوق وتحرير الاقتصاد المصري ، وتطبيق برنامج الخصخصة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي بيان ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية المتعاقبة ، حيث كانت للسياسة الاستعمارية آثارها في توجيه الاقتصاد المصري عبر مراحله المختلفة منذ الحملة الفرنسية ، ومروراً بتآمر الدول الأوروبية علي ضرب مشروع محمد علي الاقتصادي ، ثم الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم سلسلة الحروب المتتالية ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، حروب الإستنزاف لإجهاض محاولة الاستقلال السياسي والاقتصادي في حقبة الستينات ، وأخيراً انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وما تبعه من تحولات في التوجهات السياسية والاقتصادية " الانفتاح الاقتصادي وعملية السلام " ، وتبعية كاملة للغرب الرأسمالي ، بعد أن ظل طيلة الستينات مستقل نسبياً عن الضغوط السياسية الاستعمارية وهكذا كان الاقتصاد تابعاً للسياسة .

منهج البحث

ترتكز هذه الدراسة علي منهجين :

الأول :المنهج الوصفي

ويتم من خلال عرض وتتبع لأهم مراحل تتطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة في سلاسل زمنية متعاقبة .

والثاني : المنهج التحليلي

ويتم من خلال تحليل لأهم السياسات الاقتصادية المنبعة خلال تلك المراحل المختلفة ، وبيان أثر التوجهات السياسية وانعكاساتها علي مسار الاقتصاد المصري وتوجهاته الداخلية والخارجية .

محتويات الدراسة

تتناول الدراسة مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ عهد محمد علي ، وهي تنقسم إلي ثلاث مراحل متباينة ، بالإضافة إلي مقدمة وخاتمة، حيث تبدأ المرحلة الأولي والتي تعرف بمرحلة الاقتصاد التابع لبريطانيا باعتبارها الدولة التي كانت تستعمر مصر قبل ١٩٥٢ ، وتتضمن تطور الاقتصاد المصري في ظل حكم محمد علي ، ثم الاحتلال البريطاني وتبعية الاقتصاد المصري لبريطانيا خاصة في ظل الحرب العالمية الأولي والثانية.

ثم تبدأ المرحلة الثانية بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وتبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات وإستقلال الاقتصاد المصري عن الضغوط السياسية والاستعمارية من خلال تبني توجهات اشتراكية ، حيث صدرت قرارات التأميم وقوانين الإصلاح الزراعي ، والاعتماد علي القطاع العام ، والتخطيط المركزي ، ثم تناقش الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي صاحبت تطبيق إستراتيجية الاحلال محل الواردات وأدت إلي تراجع أداء القطاع العام وتعثر التخطيط المركزي ، ومن ثم تصدع تلك الإستراتيجية وتداعيات التحول إلي اقتصاد السوق .

ونعرض في المرحلة الثالثة والتي بدأت في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م لأهم سياسات الانفتاح الاقتصادي حيث التوجه إلي اقتصاد السوق، وتبني إستراتيجية التوجه

للتصدير ، كما تناقش أيضاً أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري ، في ظل الضـــغوط الخارجية والداخلية الداعية للإصلاح الاقتصادي والخصخصة ، وأخيراً تتناول الدراسة أهمية عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المختلفة وأثرها علي الاقتصاد المصري .

ملامح تطور الاقتصاد المصري منذ عهد محمد علي

حتي ثورة يوليو ١٩٥٢

إن نقطة البدء لتاريخ مصر الحديثة تتوزع بين حملة بونابرت الفرنسية عام ١٧٩٨ ، وبين نظام محمد علي الذي قام عام ١٨٠٥ . حيث كانت أول جسر بين مصر والفكر الأوروبي الحديث . فقد ظلت مصر بمعزل عن مجريات الأمور الخارجية " سياسية – اجتماعية – اقتصادية "، فكانت الحملة الفرنسية تمثل أول احتكاك مع الحضارة الأوروبية الحديثة بما تحمله من فكر اقتصادي وسياسي واجتماعي بعيد كل البعد عن المجتمع المصري، فكانت الحملة الفرنسية صداماً بين حضارتين لكل منهما مقوماتها . ولاشك أن ما تبعها من تولي محمد علي ودخول رأس المال الأجنبي لمصر ومحاولة الاندماج في الاقتصاد الدولي كان نتيجة مباشرة لهذه الحملة [١] .

الحملة الفرنسية والتغيرات الاقتصادية في مصر :

كان نابليون يمثل أول دولة برجوازية في التاريخ ، وجاء إلي مصر يحمل الفكر الاجتماعي والاقتصادي لهذه البرجوازية ، ولذلك سعي إلي التحالف مع المكونات الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها فئة التجار وأرباب الحرف مستعيناً في ذلك بالعلاقات التجارية التي كانت قائمة بين هؤلاء التجار وبين فرنسا التي كانوا يصدرون لها بعض المنتجات المحلية أو المنتجات الإفريقية والآسيوية مثل الحنة والتوابل [٢] .

وفي اتجاه تشجيع قيام علاقات إنتاج جديدة قائمة علي الملكية الفردية أصدر نابليون قانون في سبتمبر ١٧٩٨ كان بمثابة البنية الأولي في نشأة الملكية الفردية للأرض الزراعية في مصر ، كما كان هذا القانون بمثابة أول هزة حقيقية لنظام ملكية الدولة للأرض وتوزيعها علي أساس حق الانتفاع فقط مقابل الإلتزام بدفع الضرائب [٣] ، حيث نص القانون علي إصدار سندات

---

(١) حينما نعرض نتائج أو آثاراً ما فإن ذلك ليس تقييم لهذه النتائج أو الآثار بقدر ما هو عرض وتتبع لتطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك الفترة – محل الدراسة – أما ما يثار بشأن نتائج الحملة الفرنسية فليس هذا مجاله ، بيد أنه ليس هناك آثاراً إيجابية لأي استعمار أياً كان هذا الاستعمار وأياً كانت أهدافه .

(2) Gran , Peter :Op.Cit., 21 .

(١) إبراهيم عامر : " مصر النهرية "،مجلة الفكر المعاصر،(العدد ٥٠)،أبريل ١٩٦٩ م ، ص ٧٥ .

" تمكين " للفلاحين ووضع قاعدة لتقدير ثمن الأرض واعترف بحق التوريث طبقاً للشريعة الإسلامية .

كما صدر إعلان مينو في يناير ١٨٠١ الذي نص علي أن " الفلاحين ملاك للأراضي كما نص أيضاً علي أن " لجميع ملاك الأراضي مطلق الحرية في أن يزرعوا أراضيهم حسبما يشأؤون " [٤] .

محمد علي والتغير الهيكلي للاقتصاد المصري :

علي عكس نابليون جاء محمد علي بسياسته القائمة علي احتكار الدولة المتمثل في ملكية وسائل الإنتاج وقوة العمل وناتج العمل ، حيث قام بتصفية فئة التجار وأصحاب الحرف التي كان من الممكن أن تتطور بشكل طبيعي ، وأن تحدث تراكماً أولياً يساعد علي تمويل صناعات وطنية ، ولكن محمد علي لم يوقف تطورها فحسب بل وجه إليها ضربة قاصمة بنظام الاحتكار الذي انتهجه ، وبذلك دمر إمكانية قيام صناعات أهلية كبيرة بواسطة رأسمالي محلي ورأسماليين محليين [٥] .

كانت المراكز الصناعية منتشرة في أنحاء عديدة من مصر ، ففي القاهرة والفيوم فكانت هناك صناعة الصوف ، وإنتاج الحرير كان منتشراً في الدلتا ، وكان في الصعيد العديد من مراكز صناعة الأواني الفخارية والحصر وعصر الزيوت ، وبه أيضاً تركزت صناعة السكر ، وحول الفيوم كانت هناك صناعة النبيذ وماء الورد ، أما صناعة الغزل والنسيج فكانت من الصناعات الواسعة الانتشار [٦] .

وبلغ عدد الطوائف الحرفية في ذلك الوقت (٦٤) طائفة [٧] ، وكانت أساليب الإنتاج الرأسمالي قد بدأت تشق طريقها إلي هذه الصناعات . حيث كان كبار التجار في المدن يمولون الصناع في الريف ويشغلونهم للمواصفات التي يحددونها ، كما كانت هناك مصانع

---

(٢) وثائق تاريخية عن الأرض والفلاح في مصر : الطليعة،(العدد ١) ،يناير ١٩٦٥ ، ص ١٠ .

(5) Grap. Peter :Op.Cit., P.32

(٤) أمين عز الدين : " تاريخ الطبقة العاملة المصرية " ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٢ .

(١) د. رؤوف عباس : " الحركة العمالية في مصر " ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٣٣ .

كبيرة إلي حد ما تنتج السلع الكمالية للسوق المحلية والأسواق الخارجية ، وكان ينتظم فيها العمال تحت إشراف رب العمل الذي كان أحياناً يعمل هو الآخر جنباً إلي جنب مع عماله ، وأحياناً يتفرغ للإشراف والتوجيه ومراقبة الصنف وتصريف الإنتاج [٨].

كان نظام الاحتكار الذي انتهجه محمد علي شاملاً الصناعة والزراعة والتجارة التي أعادها كلها ملكية خالصة له باعتباره رأس الدولة وهو بذلك كان يشكل رجعة عن تلك البدايات في الملكية الخاصة التي بدأت تبرز حيث أنه لم يقتصر علي احتكار الصناعات التي كانت قائمة من قبل [٩] .

أصدر محمد علي في عام ١٨٢١ أمراً ينص علي " منع كافة الأهالي من تشغيل أنوال الغزل والدوبارة " وهدد بمعاقبة الذين يتجاسرون علي تشغيل تلك الأنوال ، ومنع الفلاحين من صناعة الحسر لحاسبهم الخاص ، وأغلق مصانع السكر الاهلية عندما بدأت المصانع الحكومية التي أنشأها هو لإنتاج السكر ، واستولي علي جميع مصانع الزيوت عام ١٨٣٣[١٠] ، وجمع كل عمال الدخان والنشوق من جميع أنحاء مصر وأجبرهم علي العمل لحسابه في خان واحد تحت إشراف والٍ من ولاته . وأصدر عقوبات وغرامات علي أي شخص يصنع أو يبيع دخاناً أو نشوقاً خارج هذا الخان حتي ولو كان لاستهلاكه الشخصي ، ووصل الأمر إلي مصادرة ما تصنعه النساء في بيوتهن والقري . وبيع ذلك كله بخمسة أضعاف ما كان الناس يدفعون فيه في السابق [١١] ، وكان الشنق الفوري هو عقوبة من يخالف سياسة الاحتكار التي أخذ بها محمد علي[١٢].

---

(٢) د. علي الجيرتي : " تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر " ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٢٠ .

(٣) د. طاهر عبدالحكيم : الشخصية المصرية " قراءة جديدة لتاريخ مصر " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ١١٧ .

(٤) د. علي بركات : " تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ – ١٨١٤ " ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٥٣ .

(١) د. رؤوف عباس : " الحركة العمالية في مصر " ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨م ، ص ٣٦ .

(٢) الجبرتي : " عجائب الآثار في التراجم والأخبار " ، الجزء السابع ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ص ٦٨ .

وحشد محمد علي الحرفيين في وكالات متخصصة ، ودس عليهم جواسيس للتأكد من أنهم يعملون لحساب الحكومة فقط . وكانت الحكومة تماطل في دفع ثمن ما ينتجه هؤلاء الحرفيون ، وبالإضافة إلي أن تلك الأسعار كانت هزيلة للغاية فإن الصناع كانوا يخسرون الكثير بسبب الإتاوات التي يفرضها عليهم المخبرون ، وسبب تلاعب الكتبة ورجال الإدارة في المكاييل والمقاييس مما أدي إلي ترك الكثيرون منهم للعمل ، مما ترتب عليه إضمحلال هذه الصناعات [١٣]. وأدت تلك السياسات إلي ارتفاع أسعار جميع المبيعات من ملبوسات ومأكولات وغلال [١٤].

وحينما إنهارت صناعات محمد علي بعد ذلك بسبب القيود التي فرضتها الدول الأوروبية علي الجيش والأسطول التابعين له ، وفرضت عليه الإلتزام بمعاهدة ١٨٤٠ المعقودة مع الباب العالي بشأن منع الاحتكار[١٥]، فإن الحرف والصناعات المصرية لم تستطع أن تسترد حيويتها لأن السلع الأوروبية كانت قد بدأت تغزو السوق المصرية [١٦] .

وبالنسبة لفئة التجار فإنها بالمثل تعرضت للضعف والإضمحلال المطرد بسبب احتكار محمد علي للتجارة الداخلية والخارجية وضرائبه الباهظة التي يفرضها عليهم ، حيث كان يشتري المحاصيل بالثمن الذي يحدده .

فقد أصدر امراً في عام ١٨١٦ يمنع بموجبه الناس من أكل الفول والحمص والحلبة والخضروات ، حتي يتسني له شراء محاصيلها بأسعار متدنية ليعود فيبيعها بأسعار عالية ، وكانت سلطاته تراقب المحاصيل من وقت زراعتها حتي تصبح صالحة للتسليم حتي نضمن أن الفلاحين لم يأخذوا منها شيئاً لاستهلاكهم الخاص . وترتب علي ذلك سلسلة من الأزمات في المواد الغذائية وعجز في الاستهلاك المحلي [١٧] .

([٣]) روي الجبرتي : بعض وقائع الشنق مثل شنق شيخ طوائف الخضرية ، المرجع السابق ، ص ٤١٠

([٤]) د. محمود متولي : " الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ص ٤٨٦ .

([٥]) الجبرتي : مرجع سابق ، ص ٤٨٦ .

([16]) Bear , Gabriel , In , P. M., Halted : Op. Cit., P. 142- 143 .

([١]) كان محمد علي يشتري أردب القمح بسبعة وعشرين قرشاً ، ويشتري أردب الأرز بتسعين قرشاً ويبيعه بمائة وأربعين قرشاً . انظر : د. طاهر عبدالحكيم : مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

ومن عوامل إضعاف وإضمحلال التجار المصريين أيضاً أن محمد علي كان يتولي بنفسه شراء السلع الواردة من أوروبا ويتولي بيعها بالأسعار التي يحددها هو ، كما أنه كان يفضل قيام البيوت التجارية الأوروبية علي قيام بيوت تجارية مصرية لتزويد صناعته الجديدة بما كانت تحتاجه من معدات ومواد أولية [١٨] .

وإذا كان محمد علي ألغي نظام الإلتزام [١٩] ، ليحل محله نظام العهدة [٢٠] ، فإن ذلك لم يكن إصلاحاً زراعياً بالمعني الذي يستفيد منه فلاحو الأرض ، وإنما كان نوعاً من إعادة التنظيم الإداري للإنتفاع بالأرض علي نحو يضمن له مزيداً من الكفاءة في تحصيل الضرائب عليها وبقاءوه هو باعتباره رأس الدولة المالك الوحيد لكل الأرض الزراعية في مصر . فلم يكن من حق المنتفع بيع أو توريث هذه الأرض .

وبطبيعة الحال فإن محمد علي كما كان يمنح حق الانتفاع بالأرض كان يملك في نفس الوقت أن يسحبه ممن يشاء وقتما يشاء .

وقد أدت سياسة محمد علي الاحتكارية إلي الحيلولة دون بروز طبقة وسطي تجارية وصناعية محلية مرة أخري بعد ان بدأت العناصر الرأسمالية تنشط في الاقتصاد المصري.

---

(٢) د. طاهر عبدالحكيم : المرجع السابق ، ص ١١٨ .

(٣) نظام الإلتزام : كان يعني التزام شخص ما بدفع الضرائب عن مساحة معينة من الأرض علي أن يقوم ذلك الشخص بتحصيلها بعد ذلك من الفلاحين المنتفعين بهذه الأرض وفي المقابل كان يمنح قطعة أرض بزرعها لحسابه الخاص ، ويمنح حق تشغيل الفلاحين فيها بالسخرة .

(٤) نظام العهدة : قسم محمد علي الأراضي وفقاً لنظام العهدة : (١) الأبعاديات : وهي أراضي منح حق الانتفاع بها لأفراد أسرته وكبار رجال الحاشية وأعيان الدولة وكبار رجال الجيش . (٢) الأوسبة: وهي أراضي منح حق الانتفاع للملتزمين السابقين كتعويض لهم عن ألغاء نظام الالتزام .(٣) أراضي الرزقه : وهي التي منح حق الانتفاع بها للمعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والعسكريين الأجانب الذين كانوا في خدمته . (٤) أراضي الأثر : وهي التي منح حق الانتفاع بها=

= للفلاحين بواقع ما بين ثلاثة إلي خمسة أفدنة لكل فلاح. (٤) أراضي العربان : وهي الأرض الواقعة علي حافة الصحاري والجبال ومنح حق الانتفاع بها للبدو ليستقروا بها . انظر : د. إبراهيم عامر: مرجع سابق ، ص ٧٨ .

فقد فتح محمد علي الباب لتسلل رأس المال الأجنبي لمصر عن طريق السماح بقيام بيوت التجارة الأوروبية التي وصل عددها في القاهرة والإسكندرية إلي ٦٢ بيتاً [٢١] .

وكانت التجارة مع أوربا تتم بالكامل من خلال وكلاء أوروبيين ، كما سمح للتجار الأجانب وخاصة التجار الإنجليز بشراء القطن من الفلاحين مباشرة مما ألقي بذرة التدخل البريطاني والفرنسي في مصر فيما بعد . كما أن مديري كل الصناعات التي أنشأها محمد علي كانوا جميعاً من الأجانب حتي بلغ عدد الأجانب الاوروبيين في عهد محمد علي عشرة آلاف [٢٢] .

وحينما انهارت صناعات محمد علي – التي كانت مرتبطة في الأساس بالجيش والأسطول ، وبالتالي فهي لم تكن ذات طابع تنموي – كان السوق المحلي قد أصبح مفتوحاً أمام المنتجات الأوروبية ، وكأن هناك رأسمال أوروبي أقام صناعات أخري داخل مصر ، وبشكل عام فإنه لم يمر ربع قرن بعد انتهاء حكم محمد علي حتي كان النشاط المالي والتجاري والصناعي كله في مصر في يد الرأسمالية الأجنبية [٢٣] . مما أغلق الباب علي نمو طبقة وسطي صناعية وتجارية وطنية .

كما توسع محمد علي في نظام السخرة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر ، فقد كان العمال يعملون في مصانعه طبقاً لنظام السخرة ، وكانوا يعيشون في ثكنات شبه عسكرية تحت الحراسة المشددة حتي لا يهربوا [٢٤] . كما كانت المنشأت ولاسيما المتعلقة بالري تتم علي أساس السخرة بشكل واسع . حيث كانت سلطات محمد علي تجند سنوياً ولمدة أربعة أشهر ٤٠٠ ألف فلاح للقيام بهذه الأعمال [٢٥] ، بينما لم يزد عدد الفلاحين الذين كانوا يجندون سخرة للقيام بهذه الأعمال في أي عهد سابق علي ألف فلاح . وحينما كان يحتاج إلي أيدي

([١]) بلغ عدد البيوت التجارية في الإسكندرية عام ١٨٢١ (٢١ بيتاً تجارياً أوربياً) ، ارتفع عددها عام ١٨٣٥ إلي (٤٤ بيتاً) ، ولوحظ زيادة البيوت التجارية الفرنسية من (٣ إلي ١٣ بيتاً) ، وفي القاهرة كان هناك عام ١٨٢١ (٢٠ بيتاً تجارياً) ، أنظر : د. طاهر عبدالحكيم: مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

([22]) Baer , Gabriel , in Hatled , P[. Cit., P. 158 .

([١]) محمد أنيس : مصر في الإقطاع إلي الرأسمالية : دار الكاتب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٢٠ .

([24]) Iomiche , Nada : Les origine ppditiques de L'egypte Modrne , dans 1' Egypte d'Aujourd'hui , eds. C.N.R.S. Paris , 1977 , P. 89 .

([25]) Robert , Mabra : " The Egyptian Economy 1952 – 1972 " , clarendan Paress , Oxford , 1974 . P. 9 .

عاملة أكثر كان يستأجر الفلاحين مقابل قرش واحد في اليوم . وأصبح الهرب من الريف إلـــي الصحراء أو إلي الشام أمر شائع بين الفلاحين [٢٦] .

وقد أدت طموحات محمد علي الإمبراطورية إلي تخصيص الجانب الأكبر من مـــوارد البلاد للإنفاق علي الجيش والأسطول ، وقد بلغت الموارد في عهده ٢٠٠ مليون جنيـــه فـــي المتوسط سنوياً ، كان يخصص ٦٠ % منها للإنفاق العسكري . ولكي تتبين فداحة الضـــرائب التي فرضها محمد علي علي الفلاحين يكفي أن نذكر أن هذه الضـــرائب فـــي ظـــل الحملـــة الفرنسية لم تكن تزيد عن ٦,٨٥٥,٧٠٠ قرش سنوياً ارتفعت إلي حوالي عشرة إضعافها فـــي ١٨٢٠ أي إلي ٦٦,٠٥٤,٠٦٥ قرشاً ثم إلي ٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠ قرشاً عـــام ١٨٤٤ أي حـــوالي أربعين ضعفاً [٢٧] .

وإذا كانت الأرض المعفاة من الضرائب هي أملاك الباشا محمد علي وأبعاديات أفراد أسرته وحاشيته التي بلغت مساحتها حوالي مليون فدان ، فإن المساحة الباقية وقدرها مليون و ٣٢ ألف فدان كانت تتحمل عبء هذه الضريبة كلها [٢٨] .

وقد ترتب علي هذه السياسة الضريبة المرتفعة والعسف في تحصيلها واحتكار الدولـــة للماحصيل ، والتجنيد الواسع للسخرة أن أصبح الفلاحون يشعرون بأن حيازة الأرض عـــبء يصعب عليهم احتماله ، فصار هروبهم من الأرض سمة بارزة من سمات عهد محمـــد علـــي الذي إضطر أن يجوب البلاد بنفسه في عام ١٨٢٧ بحثاً عن حل لتلـــك المشـــكلة ، وأصـــدر العديد من التشريعات التي نصت علي عقوبات صارمة ضد من يهربون مـــن الأرض ، كمـــا أصدر أوامر بإخضاع الفلاحين لنظام تراخيص المرور التي لم يكونـــوا يســـتطيعون التنقـــل خارج قراهم بدونها ، وأن يقوم رؤساء ومشايخ القري بتسلم الفلاحين الغرباء عن قـــراهم [٢٩]

([٤])عبدالباسط عبدالمعطي : مرجع سابق ، ص ٥٧ .

([١]) د. علي بركات : مرجع سابق ، ص ٤١ .

([٢]) كانت مساحة الأرض المنزرعة في عهد محمد علي حوالي (٢,٠٣٢,٠٠٠ فدان)

انظر : Robert . Mabro , Op. Cit., P. 9

([٣]) د. علي بركات : مرجع سابق ، ص ٣٨٥ .

وأرسل محمد علي جنوده لمحاصرة المدن الكبري وأطراف الدلتا والقبض علي الفلاحين الهاربين وإعادتهم إلي قراهم . كما قام بإعدام عدداً من الفلاحين الهاربين[٣٠] .

وفي عام ١٨٤٤ حكم بالإعدام علي شيخ قرية لأنه ساعد الفلاحين علي مراوغة السلطات ، وكانت السلطات العسكرية تجمع الفلاحين الهاربين مع نسائهم ، وأطفالهم وتسوقهم في قوافل تحت حراسة عسكرية عائدة بهم إلي قراهم [٣١] .

كما انتشرت ظاهرة إتلاف المحاصيل وإحراق الأجران التي تكرس فيها المحاصيل بعد جمعها . وكان يتم ذلك بحجة أن الدودة أو الفئران أكلتها ومن ثم فقد نصت الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة علي أنه إذا أحرق أحد من المشايخ أو الفلاحين هدنة تخلصا من المال الميري ، فإنه يعتبر خائناً ويرسل إلي الليمان مدي حياته .

ومن ثم لم يعد للفلاحين مصلحة في الإنتاج وإنما مصلحتهم في حرمان محمد علي من الحصول علي ناتج عملهم [٣٢]، كما أدت سياسة محمد علي الاحتكارية هذه إلي قيام عدة انتفاضات مسلحة مما اضطر محمد علي إلي سحب بعض قواته من السودان والإستعانة بقوات تركية للقضاء علي هذه الثورات [٣٣].

وهكذا ، فإن عهد محمد علي رغم ما شهده من بعض التحديث السطحي فإنه يشكل نكسة في تطور مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ورجعية إلي الدولة الإحتكارية والاستبدادية فيما بعد نشأتها حيث أنه تم علي يد الرأسمال الأجنبي ولخدمة مصالحه.

---

(٤) أورد د. علي بركات قرقيه من بارنت قنصل بريطانيا في مصر (١٨٤١ – ١٨٤٦) إلي حكومته في ١٨٤٥ يقول فيها : " إن عدد الأسر التي هربت من مديرية البحيرة بلغ ١٢ ألف أسرة ، والهاربين من الشرقية ٦٠٠٠ فلاح ، وبلغ عدد الذين قبض عليهم في الإسكندرية ١٠ آلاف إلي جانب خمسة آلاف تم ضبطهم ، وأن عدداً آخر من الفلاحين تم إعدامهم لأنهم حاولوا الهرب " . انظر : د. علي بركات المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

(١) المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .

(٢) د. طاهر عبدالحكيم : مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(٣)استخدم محمد علي في سحق هذه الانتفاضات العديد من أساليب البطش والتنكيل حيث أحرق قرية البعيرات وعدد آخر من القري ، وذبح المئات من الفلاحين ، كما لجأ محافظ الصيد إلي إصدار الأوامر بذبح مئات وتعليق مئات أخري منهم أمام فوهان المدافع ثم أطلاقها وإلي إحراق العديد من القري . انظر : - Bear : Op. Cit., P. 98

التحول إلي إقتصاد السوق ونمو العناصر الرأسمالية :

شهدت السنوات الأخيرة من حكم محمد علي نمواً ملحوظاً في اقتصاد السوق القائم علي التبادل السلعي – النقدي ، وكان من أهم عوامل نمو اقتصاد السوق إدخال المحاصيل النقدية ، وخاصة القطن طويل التيلة الذي أدخل محمد علي زراعته في مصر ، والذي ارتفعت صادراته بشكل مطر ، فقفزت من ٣٥٠,٠٠٠ قنطار عام ١٨٥٠ إلي ٢ مليون قنطار عام ١٨٦٥ وذلك بسبب الحرب الأهلية الأمريكية التي ترتب عليها توقف تصدير القطن الأمريكي ، وتزايد الدخل من صادرات القطن من ٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٤٨ إلي ١٣,٥ مليون جنيه عام ١٨٧٣ ، فزراعة وتصدير القطن وتزايد الدخل من صادرات مليون جنيه عام ١٨٧٣ [٣٤]. فزراعة وتصدير القطن ربطت مصر بقوة بالسوق الرأسمالي العالمي ، وايضاً نتيجة لمشاريع محمد علي الأخري توسع اقتصاد السوق القائم علي التبادل السلعي – النقدي [٣٥] ، مما سيكون أثره في تطور مصر اللاحق ، فكان هناك جانباً من هذه الأموال السائلة يذهب إلي المزارعين حيث أصبح من حق التجار الأجانب التعامل معهم مباشرة بعد إلغاء نظام الاحتكار ، وأدي تدفق هذه الأموال إلي أيدي المزارعين إلي إنعاش السوق.

كما أنشأ محمد علي أول بنك في مصر بالإشتراك مع أثنين من الماليين اليونان ، وكان مقره في الإسكندرية ، وحددت لائحة هذا البنك مهامه (تسعير العملات الأجنبية وأصناف الزراعة والتجارة – فتح الاعتمادات – قبول التحويلات) [٣٦] .

هذا التحول الذي طرأ علي السوق المصري – بعد إلغاء الاحتكار – أدي إلي تطور علاقة الاقتصاد المصري مع السوق العالمية . فقد اتجهت مصر إلي الأخذ بإستراتيجية تعتمد علي التصدير [٣٧] ، " ومن ثم التحول إلي اقتصاد السوق " ومن خلال إستراتيجية التوجه إلي التصدير ارتبطت مصر بالسوق الدولية كمصدر **للمواد الأولية – خاصة القطن – ومن هنا جاء**

([34])Robert . Mabrow : The Egyptian Economy , 1955 – 1972 , clarendon press , Oxford , 1974 , P.8 .

([٢])د. محمود متولي : " الجذور التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٥٣ .

([٣]) د. محمود متولي : " الجذور التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها " ، مرجع سابق ، ص ٥٣.

([37]) Charles Lssawi, Egypt in Revolution , An Economic Analysis , Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs . Oxford University press , 1963 , P. 24 .

الأهتمام بمشاريع الري والصرف والسكة الحديد لخدمة زراعة وتجارة القطن، فبنيت قناطر محمد علي شمال القاهرة، وفي عهد سعيد وإسماعيل حفرت قنوات طولها ٨٤٠٠ ميل . كما بني أول خط حديدي بين القاهرة ، والإسكندرية لتسهيل تصدير القطن ، وفي عام ١٨٨٠ كانت مصر تمتلك شبكة من السكك الحديد طولها ١٣٠٠ كيلومتر ، وشبكة من خطوط التليغراف طولها ٥٢٠٠ كيلو متر ، وأعيد تعمير ميناء الإسكندرية لتصبح ميناء التصدير الأول ، وأدخلت وسائل الري الحديثة (وابور المياه) لزيادة إنتاجية الأرض من القطن [٣٨] . وكان الخديوي إسماعيل يحتكر استيراد " وابورات المياه " ، كما بلغ عدد القنوات في عهد إسماعيل إلي ١٣٩ قناة حفر منها في عهده وحده ١١٢ قناة [٣٩] ، كذلك كان القطن أساساً لصناعات محلية مثل حليج القطن وعصر الزيوت وصناعة الصابون .

كما كان قصب السكر هو المحصول النقدي الذي يلي القطن أهمية حيث قامت علي أساسه صناعات السكر والعسل الأسود وتقطير الكحول ، وأقام الخديوي إسماعيل في أراضيه مصانع لإنتاج السكر بلغ إنتاجها عام ١٨٧٩ حوالي ٦٩٤,٧٤٣ قنطاراً من السكر ١٧٩,٣٢٢ قنطاراً من العسل الأسود ١,٦٧١,٢٣٩ أوقة من الكحول [٤٠].

كما كان هناك من كبار الملاك المصريين يملكون مصانع لحلج القطن وعصر القصب في المحلة الكبري والدقهلية [٤١]. وحصل بعضهم في أواخر عهد عباس علي امتيازات لإقامة معامل لإستخراج الزيت من بذرة القطن ولصناعة الصابون ، كما حصل بعضهم علي امتياز تشغيل سفن تجارية في البحر الأحمر مع بيوت المال الأجنبية .

وترتب علي قيام صناعات محمد علي انتعاش اقتصاد السوق ، كما حدث نمو ملحوظ في مدينتي القاهرة والإسكندرية ، فارتفع عدد القاهرة إلي ٢٥٦,٦٧٩ نسمة ، وبلغ عدد سكان الإسكندرية ١٦٤,٣٥٩ نسمة بعد أن كان ١٥ ألف نسمة فقط حتي عام ١٨٠٠ ، وزاد عدد المدن

([١]) علي مبارك : " الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها القديمة والشهيرة " ، بولاق ، الجزء ١٩ ، ص ٢ .

([٢]) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

([٣]) د. علي بركات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

([٤]) علي مبارك : " الخطط التوفيقية ... " ، الجزء ١٤ ، ص ٧ .

الإقليمية ، ووصل تعداد السكان في المدن التي يزيد ساكنوها عن ٢ ألف نسمة إلي ١٠ % من مجموع السكان [٤٢] .

وبسبب ذلك تزايدت الحاجة إلي المواد الغذائية من الريف مما أدي إلي انتعاش السوق الداخلية ، وظهور الأسواق الإقليمية الإسبوعية ليبيع فيها الفلاحون منتجاتهم ويشترون احتياجاتهم ، وساعد علي نشاط السوق الداخلية أن سعيد باشا ألغي الضريبة الدخولية التي كان يتم تحصيلها علي السلع المحلية عند انتقالها من مكان إلي آخر [٤٣].

كما أن نمو اقتصاد السوق ، وتراكم فائض نقدي لدي كبار المنتفعين بالأرض مكنهم من إحداث تغير جذري في علاقتهم بالأرض ، فبعد أن كانوا منتفعين بها أصبحوا مالكين لها عندما اضطر إسماعيل إلي بيعها لهم مقابل إسهامهم بفوائضهم النقدية في مواجهة ديونه ومشاكله طبقاً لما عرف باسم " قانون المقابلة " [٤٤] ، وإن كان ذلك من الناحية الأخري يعتبر واحداً من آثار السياسة الرأسمالية البريطانية والفرنسية التي استدرجت إسماعيل إلي قروض بلغت قيمتها ٩٠ مليون جنيه [٤٥].

وقد لعبت الرأسمالية العالمية أول أدوارها في إنعاش اقتصاد السوق ونمو العناصر الرأسمالية في مصر عندما أجبرت محمد علي في معاهدة ١٨٤٠ علي ألغاء نظام الاحتكار، ولكن هذا الدور تعاظم من خلال عمليات الإنشاء التي توسع فيها إسماعيل مثل بناء السكك الحديدية والموانئ وإنشاء فروع للبنوك العالمية الكبري في مصر .

---

(42) Bear , Gabriel : Social change in Egypt (1800 – 1914) in P.M. Holted Political and social change in Moder , Egypt . Oxford , University press , London , Torento . New- York , P. 155 .

(٢) أعاد الخديوي إسماعيل فرض الضريبة الدخولية بواقع ٩ بالمائة علي تجارة الخضر والفاكهة والحبوب الداخلة إلي القاهرة والإسكندرية ، انظر د. محمود متولي : " الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٦٨ .

(٣) صدر قانون المقابلة في (٣٠ أغسطس ١٨٧١) الذي كان يمنح من يدفع قيمة الضريبة عن الأرض التي ينتفع بها لمدة ست سنوات دفعة واحدة حق ملكية غير كاملة ، وفي (يناير ١٨٨٠) أصدر الخديوي توفيق قانوناً آخر يعطي ملكية كاملة لمن دفع المقابلة أو جزء منها ، وكانت مساحة الأراضي التي دفعت عنها المقابلة ٣,١٥٠,٠٠٠ فدان من أصل ٤,٧٠٠,٠٠٠ فدان انتقلت من ملكية الدولة إلي الملكية الفردية ، أنظر: وثائق تاريخية عن الأرض والفلاح في مصر " . الطليعة ، العدد (٤) ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .

(٥) د. طاهر عبدالحكيم : مرجع سابق ، ص ٢٠ .

ففي ١٨٥٦ أنشئ أول بنك إنجليزي في مصر ، وفي عهد إسماعيل أنشئ البنك الإنجليزي المصري عام ١٨٦٤ والبنك الإمبراطوري العثماني عام ١٨٦٧[٤٦].

كما لعب رأس المال الأجنبي دوراً آخر خطيراً ، وجهه الأول هو زيادة السيولة النقدية المتداولة ، ووجهه الآخر هو السيطرة علي الأرض وزارعيها من خلال عمليات الإقراض الواسعة وبفوائد عالية للغاية – ففي الفترة من ١٨٧٦ إلي ١٨٨٢ قفزت الديون المسجلة علي الفلاحين لصالح مرابين أجانب في المحاكم المختلطة من ٥٠٠ ألف جنيه إلي ٧ ملايين جنيهاً ، وفي عام ١٨٨٢ كانت مساحة الأراضي المرهونة مقابل ديون المرابين الأجانب ٤٠ ألف فدان [٤٧] ، وبلغت الفائدة علي هذه القروض نسباً تتراوح بين ٦٠ ، ٧٠ % من قيمتها [٤٨]. ومما ساعد علي تزايد نشاط المرابين أن الضريبة علي الأرض أصبحت تحصل نقداً ، وبشكل فردي من كل منتفع علي حدة ، فكان المزارعون والفلاحون يضطرون إلي الإقتراض لسداد تلك الضرائب [٤٩] .

وكان هذا النشاط من جانب رأس المال الاجنبي والذي كان يهدد ملكية المصريين لأراضيهم ولم يكونوا قد حصلوا عليها إلا منذ وقت وجيز سبباً في بث بعض الأفكار الرأسمالية في أذهان عدد من كبار الملاك ، فأصدروا في ١٥ أبريل ١٨٧٩ بياناً في جريدة " التجارة " ، يدعون فيه لإنشاء بنك وطني مصري ، وكانت خطتهم هي إنشاء هذا البنك برأس مال ١٤ مليون جنيه يشترون به أصول الدين المصري علي مدي ٢٨ سنة ، ولتخليص القطن من أعباء الديون [٥٠] . ورغم أن هذه الفكرة لم تتحقق إلا أنها تعبر عن درجة لا بأس بها من تغلغل الفكر الرأسمالي لدي كبار الملاك الزراعيين الذين انتقلت إليهم ملكية الأرض الزراعية من الأوليجاركية التركية والشركسية الحاكمة في أيام محمد علي والتي بدأت بشكل أساسي في نظام العهد الذي أخذ به محمد علي في أواخر حكمه ، وتوسع فيه سعيد باشا بعد عام ١٨٥٦ حينما تراكمت الضرائب علي الأهالي فمنح الأراضي التي كانوا ينتفعون بها عهداً لمن يستطيع سداد تلك الضرائب . وفي عام ١٨٦٦ تحولت بعض أراضي العهد إلي ما يشبه الملكية الخاصة للمتعهدين علي أساس وضع اليد. وبدءاً من عام ١٨٦١ أصدر سعيد باشا أمراً ببيع الأراضي

---

(١) د. عبدالباسط عبدالمعطي :" صراع الطبقات في القرية المصرية " ، دار الثقافة الجديدة للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٥٣ .

(47) Bear ,Gabriel : Op. Cit., P. 69 , 101 , 102 .

(٣) د. علي بركات : مرجع سابق ، ص ٣١٦ .

(٤) د. طاهر عبدالحكم : مرجع سابق ، ص ١٤١ .

(١) د. محمود متولي : مرجع سابق ، ص ٦٩– ٧٠ .

الخارجة علي الزمام لمن يرغب في شرائها وتزايد الإقبال علي شراء هذه الأراضي في أوائل حكم إسماعيل في سنوات ٦٢ / ٦٣ /١٨٦٤ مع ارتفاع أسعار القطن المصري والزيادة الكبيرة في صادراته بسبب الحرب الأهلية الأمريكية .

كذلك انتقلت بعض الأراضي إلي ملكية المصريين عن طريق مبيعات أراضي الأملاك الأميرية الحرة والدرمين ما بين عام ١٨٧٨ – ١٨٨٠ وما بيع من أطيان الدائرة السنية التي رهنت عام ١٨٧٧ (٥١) .

وكذلك كان هناك مصدر آخر لتشكيل الملكيات الزراعية الكبيرة،وهو توفر فوائض مالية كبيرة لدي عدد من كبار التجار في المدن فاتجهوا إلي إستعمال هذه الفوائض في شراء الأراضي من الحكومة في عهد كل من سعيد وإسماعيل (٥٢).

كما لعبت شركات استصلاح الأراضي دوراً في هذا المجال حيث كانت الحكومة تمنحها أراضي البراري لإستصلاحها ثم تعود هذه الشركات فتبيع تلك الأراضي المستصلحة لمن يقدر علي شرائها من الأهالي . وقد اتجهت الشركات المالية الأجنبية إلي هذا المجال بعد أن تدهورت قدرة الدولة علي الإقتراض ، فاتجه رأس المال الأجنبي للبحث عن مجالات جديدة غير إقراض الحكومة للاستثمار كان من بينها استصلاح الأراضي ، وكانت أول شركة تأسست هي شركة فرنسية باسم " شركة الكوم الأخضر" حصلت علي حوالي ٣٠ ألف فدان في مديرية البحيرة ، ثم شركة " البحيرة" .

وهناك مصدر آخر تسربت من خلاله الملكيات الكبيرة إلي أيدي المصريين، فلقد درج محمد علي وابناؤه من بعده حتي عهد إسماعيل علي منح قطع الأرض الزراعية للمصريين الموظفين في الجهاز الإداري أو العسكريين ، واتسع نطاق المنح مع تزايد دخول المصريين إلي الوظائف الإدارية بشكل خاص ابتداء من عهد سعيد . حيث بدأ محمد علي الاستعانة بالمصريين في الإدارة عام ١٨٣٣ (٥٣). ثم توسع سعيد في هذه السياسة وواصل إسماعيل هذا النهج علي نطاق أوسع رغبة منه في الاستعانة بالمصريين لمواجهة ضغوط الأتراك والشراكسة من ناحية ،

---

(51) Baer , Gabriel : Op. Cit., P.97 , 193 .

(٣) د. علي بركات ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

(١) علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، مرجع سابق ، الجزء ١٤ ، ص ٣٥ .

والمقرضين الأوروبيين من ناحية أخري [٥٤] . وكان الترقي في الجيش من مرتبة إلـــي أخـــري يقترن بمنحة من الأرض [٥٥] .

وبذلك لعبت الرأسمالية وتحلل نمط الإنتاج القديم الذي ظل سائداً حتي نهاية حكم محمـــد علي وبعض أبنائه وظهور الملكية الفردية كاساس للتنظيم الاجتماعي بديلاً عـــن ملكيـــة الدولـــة لوسائل الإنتاج وخاصة الأرض الزراعية .

([54]) Baer, Gabriel : Op. Cit., P. 24 .

([٣]) د. علي بركات : مرجع سابق ، ص ٣٧١ .

الاقتصاد المصري ورأس المال الأجنبي

في عهد محمد علي

أثارت السياسة التوسعية التي انتهجها محمد علي والتي كانت علي حساب الإمبراطورية العثمانية وورثتها الاحتماليين (من القوي الاستعمارية) مخاوف القوي الأوروبية وعلي الأخص القوة التي كان لها الهيمة في تلك الآونة، أي بريطانيا فوقعت مع تركيا في ١٨٣٨ معاهدة بمقتضاها ؛ تعامل السلع البريطانية معاملة تفضيلية في أراضي الإمبراطورية العثمانية ، وقد رفض محمد علي تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية واستمر في إتباع السياسة الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل حدود مصر وإنما كذلك داخل حدود البلدان التي كان يسيطر عليها .

وبلغت عملية الصراع بين الدولة المصرية والمصالح التي كانت تسود السوق العالمية ذروتها بعمل عسكري في سبتمبر ١٨٤٠ ، بواسطة القوي الخمس التي وقعت معاهدة لندن ١٨٤٠ ، وهي بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا .

وتمثلت النتيجة في ضرب الدولة المصرية كقوة كان من الممكن أن تهدد مصالح رأس المال الأوروبي ، وخاصة رأس المال الأنجليزي، تهديداً خطيراً في شرق البحر الأبيض المتوسط .

وبضرب الدولة المصرية قضي علي محاولة بناء اقتصاد مستقل في إطار السوق العالمية يرتكز علي بناء صناعي ، ولم تشهد البلاد تصنيعاً يذكر بعد اندثار المصانع الحربية والمدنية التي أقيمت في عهد محمد علي وذلك برغم إزدياد السكان ونمو التجارة والاستثمار الأجنبي وتحسن المواصلات . واستمر الحال كذلك طيلة النصف الثاني من القرن برغم الحرية المطلقة التي تمتع بها أرباب الأعمال الأجانب في ظل الامتيازات ، واقتصر التجديد نوعاً ما علي الصناعات الزراعية [٥٦] .

ثم بدأ رأس المال الأجنبي – الإنجليزي بصفة خاصة – في التغلغل في الاقتصاد المصري ، وشهد الاقتصاد المصري توسعاً في الإنتاج السلعي ، وتزايد في إدماجه في

([١]) د. علي الجريتلي : " التاريخ الاقتصادي للثورة * ١٩٥٢– ١٩٦٦ " ، دار المعارف بمصر ، ص ١٨ .

الاقتصاد الرأسمالي العالمي بقصد تعبئة الفائض الاقتصادي المصري نحو الخارج بعد أن كانت الدولة المصرية تستخدمه في البناء الصناعي والتوسع الخارجي [٥٧] .

ومن ثم كان لابد من الغاء احتكار الدولة ، ليس فقط في مجال النشاطات المالية والتجارية وإنما في مجال النشاط الزراعي ، وأن يحل الفرد محل الدولة حتي يجد ضماناً حيثما يقوم بعملياته الإقراضية . وكضمان فإنه لايجد خيراً من الأرض التي تمثل وسيلة الإنتاج الأساسية في مجتمع لا يزال يغلب عليه الطابع الزراعي . ولكي يمكن للأرض أن تلعب دور الضمان لابد أن تصبح مما يمكن التخلي عنه ، والانتقال من شخص لآخر. لابد أن تتحول إلي سلعة ، أي محلاً للملكية الخاصة الفردية[٥٨].

ولكى يتمكن رأس المال في تلقي ما يبحث عنه : أي الفائدة . كان لابد وأن يزول التحريم الإسلامي للفائدة . فهذه التحولات الجذرية تعجل من سرعة عملية إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كاقتصاد تابع[٥٩].

فقد تزايدت قوة الإندماج في السوق الدولية ليس فقط من خلال الاعتماد علي صادرات القطن ولكن أيضا بسبب التزايد السريع للسيطرة الاجنبية في عهد سعيد وعهد إسماعيل . ولقد كان من أهم أسباب السيطرة الأجنبية الديون الخارجية. ثم تأكدت هذه السيطرة من خلال فرض الرقابة الثنائية ، وإنشاء صندوق الدين، ودخول الأجانب أعضاء في الوزارة المصرية وقد إزدادت حدة هذه السيطرة بفعل الامتيازات الأجنبية التي قيدت سلطة مصر التشريعية .

لقد حدث التوسع الخطير في المديونية الخارجية لمصر حتي عام ١٨٨٠م . فقد بلغ الدين العام الخارجي في عام ١٨٨٠ نحو ٩٨,٤ مليون جنيه[٦٠]. وهكذا وقع اقتصاد مصر المعتمد علي التصدير في شباك مديونية خارجية فادحة بسبب إسراف الحكام ، وارتفاع أسعار الفائدة والعملات ، وزاد من آثار هذه المديونية أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلي مصر لم يكن كافياً لتعويض مدفوعات خدمة الدين الخارجي . وهكذا ضاع قدر كبير من

---

(١) انظر : د. أحمد بديع بليح : مرجع سابق ، ص ٣٤

Financial Capital .

(٢) د. أحمد بديلع بليح : مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٣) د. أحمد بديع بليح : مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(١) المرجع السابق ، ص ٦٩ –٧٠ .

ثمار الفائض الذي تحققه الدولة من صادراتها ، حيث امتصته مدفوعات خدمة الدين الخارجي وتحويلات الأرباح إلي الخارج . وقد خسرت مصر بذلك نحو ٥– ٦ % من دخلها القومي ، ولم يبق إلا قدر ضئيل للاستثمار [٦١] . كما اضطرت مصر إلي بيع حصتها في قناة السويس وقدرها ١٨٧٦,٦١٢ سهماً حيث زادت حدة المشكلة مع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية فبدأت تنهار أثمان القطن المصري في السوق العالمية ، وبالتالي إنهار جزء كبير من مالية الدولة المصرية ، ومن ثم توالت عمليات الاقتراض (وكثيراً منها كان لسداد ديون حالة) . فقد بلغ مقدار الدين ٣,٢٩٣,٠٠٠ جنيه ، في عام ١٨٦٠ ، وبلغ ٦٨,١١٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٨٧٦ ، فضلاً عن دين سائر يقدر بنحو ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

ولقد أبرزت عملية سداد الديون التناقض بين الدولة ، تساندها طبقة الأعيان والعلماء وبعض التجار (وكلهم كانوا يستفيدون من الخدمات التي تقدمها الدولة لتنشيط الزراعة والصناعة والتجارة وإن كانت في نفس الوقت تتضرر من ثقل عبء الضرائب التي تفرضها الدولة لمواجهة أعباء الديون) ، وبين رأس المال الأجنبي (الذي يزاحم ويتقاسم معهم الفائض الزراعي ويحرمهم بوجوده وسيطرته من إمكانية مشاركتهم في اتخاذ القرارات السياسية ويحقق السيطرة علي الدولة) [٦٢] .

ومن ثم حدث نوع من التحالف بين الخديوي والأعيان والتجار والعلماء بعد إعلان اللائحة الوطنية (أبريل ١٨٧٩) ، وصدور مشروع ١٨٧٩ الذي أعطي لهؤلاء دوراً في شئون الدولة ، تحالف يهدد رأس المال الأجنبي ، ويدفع بهذا الأخير إلي التخلص من الخديوي إسماعيل في يوليو ١٨٧٩ وينتهي الأمر بتدخل رأس المال الأجنبي عسكرياً ، رأس المال الإنجليزي منفرداً هذه المرة ، باحتلال مصر عسكرياً سنة ١٨٨٢ ، وبذلك أصبحت بريطانيا هي صاحبة القرار السياسي والاقتصادي في مصر [٦٣].

---

(٢) د. عبدالفتاح عبدالرحمن : " دراسة تحليلية حول الاتجاهات الأساسية للإدارة الاقتصادية في مصر " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ١٩٧٨ ، ص ١٤ – ١٥ .

(٣) د. أحمد بديع بليح : مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(١) وهو ما كان يخطط له ذرائيلي حينما أراد شراء حصة مصر من أسهم قناة السويس (١٧٦,٦١٢ سهماً) وتمت الصفقة عن طريق بنك روتشيلد في لندن ، وقال عن الصفقة أمام= = مجلس العموم البريطاني في ١٨٧٦/٢/٢١ " أنني ما تمسكت بهذه الصفقة لكي أوظف مبلغاً من المال لفائدة مالية تجنيها البلاد من

جاء الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ ففرض سيطرته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، وتوسع علي أثر ذلك تسلط بريطانيا علي تجارة مصر ، ونفور رأس المال الأجنبي القادم للاستثمار ، وهيمنت بريطانيا علي النظام المصرفي المصري ، فقد ارتبطت العملية المصرية منذ الاحتلال بالعملة الإنجليزية من خلال نظام الذهب الدولي . وفي سنة ١٨٨٥ اصبحت مصر تسير علي قاعدة الذهب رسمياً ، ولم يحقق ذلك لمصر أملها في استقرار عملتها الوطنية في التداول ، إذ تمكن الجنيه الاسترليني من طرد العملات الأجنبية والإنفراد بالتداول في السوق المصرية بفعل قوة الاحتلال التي خططت ليصبح الاسترليني هو وحدة النقد وأداة التداول في السوق المصرية ووسيلة تسوية المدفوعات الدولية(٦٤).

وقد استكملت بريطانيا حلقات سيطرتها النقدية بإنشاء البنك الأهلي المصري سنة ١٨٩٨ بإدارة ورأس مال إنجليزي ، ومنحته سلطة إصدار النقد الورقي ، ثم بالعمل علي إحلال سندات الخزانة البريطانية محل الذهب كغطاء للنقد في مصر في اكتوبر ١٩١٦ . وهكذا أصبحت مصر علي قاعدة الصرف بالاسترليني ، كما ربطت بين العملة المصرية والجنيه الاسترليني بسعر صرف ثابت . وبهذا استطاعت بريطانيا أن تحقق للاسترليني سيطرته كغطاء للنقد ، ومن ثم اصبحت التغيرات في حجم الإصدار النقدي الخاضعة للتغير في قيمة ما يملكه البنك الأهلي المصري من أذونات الخزانة البريطانية وأرصدة استرلينية . وارتبطت هذه التبعية النقدية بأخري مصرفية تمثلت في نشأة الجهاز المصري نشأة أجنبية وممارسته لنشاطه في إطار سيطرة أجنبية (٦٥) .

حيث أنشئت البنوك علي أيدي الرأسماليين الأجانب ، وكانت في معظمها فروعاً أو شركات تابعة لبنوك أجنبية يتم رسم سياستها والإشراف علي إدارتها في الخارج ، وتعددت

وراء ذلك ، كما لا أوصي بإقرارها لتحقيق ربحاً من مضاربة تجارية ، بل إنني إيدتها كصفقة سياسية لمصلحة البلاد " انظر:د. أحمد بديع بليح: مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(٢) د. محمد بديع بليح : " قضية التنمية في مصر منذ القرن التاسع عشر " ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، ص ٧٣ .

(١) د. عبدالفتاح عبدالرحمن : " دراسة تحليلية حول الاتجاهات الأساسية للإدارة الاقتصادية في مصر " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤- ٢٥ .

جنسياتها بتعدد جنسيات مؤسسيها والجاليات الأجنبية التي كانت تمول نشاطها في السوق المحلية، كما تركز معظمها في القاهرة والإسكندرية لتركز النشاط التجاري بهما إلي حد كبير.

ولم تكتف بريطانيا بفرض نفوذها علي تجارة مصر الخارجية بل عمدت إلي تحقيق نوع من التكامل اقتضته طريقة الإنتاج الرأسمالية التي اتبعها سائر الدول الاستعمارية في علاقاتها من الدول التابعة لها فقط .

طبقت بريطانيا في مصر مبدأي التخصص وتقسيم العمل التقليديين، وفي إطار فلسفة الاقتصاد المرسل تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إلي مصر لإنتاج المواد الأولية بغرض التصدير ، فقد تعمدت بريطانيا الإبقاء علي مصر دولة زراعية لنمدها باحتياجاتها من السلع الزراعية ولتكون سوقاً للسلع البريطانية الصناعية(٦٦).

ومن ثم عمدت بريطانيا إلي توجيه المدخرات الوطنية وحصيلة القروض وفائض الميزانية إلي نواحي الاستثمار المكملة للاقتصاد البريطاني ، وإلي استثمارات ذات أهمية حربية لها قبل المواصلات والموانئ ، كما كان هم سلطات الاحتلال التوسع في الري دون الصرف(٦٧).

وما إن أقبل القرن العشرون إلا وكان كل من الاقتصاد والحكم في مصر خاضعاً لسيطرة وتغلغل رأس المال الأوروبي ، وعبر هذا التغلغل عن نفسه في كل من : الفروع العديدة للبيوت المصرفية الأوروبية ، والرهونات العقارية التي تمت لصالح هذه المؤسسات ، والسيطرة الأجنبية علي التجارة ، فضلاً عن تواجد الجيش ورجال الإدارة البريطانيين ، وإنشاء قناة السويس ، والتوسع في زراعة القطن، ومن ثم لم يعد هناك جزء من البلاد تقريباً بمعزل عن القوي الاقتصادية الدولية ، ومن ثم لعبت الرأسمالية الأوروبية دوراً هاماً في تنشيط اقتصاد السوق في مصر مما أسهم في نمو العناصر الرأسمالية وتحلل نمط الإنتاج القديم الذي ظل سائداً حتي نهاية حكم محمد علي وبعض أبنائه وظهور الملكية الفردية كأساس

---

(٢) د. أحمد بديلع بليح : " قضية التنمية في مصر منذ القرن التاسع عشر " ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، ص ٧٣ .

(١) د. روبرت تيجنود : " الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٢٠ .

للتنظيم الاجتماعي بديلاً عن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وخاصة الأرض الزراعية ، حيث استكملت سلطات الاحتلال عملية تثبيت الملكية الفردية للأرض لتسهيل الغزو الاقتصادي الغربي من خلال تحويل طبقة ملاك الأراضي الجديدة إلي طبقة تابعة لسياسة الاحتلال البريطاني والرأسمالية الغربية [٦٨] .

وقد أسهمت مجموعة متكاملة من المؤسسات مثل الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة في تمييز الأوروبيين عن المصريين وجعلت منهم نخبة مميزة وثرية اقتصادياً . فقد كانت الدولة تمثل مصالح الأثرياء ، ولعب الاستعمار دوراً هاماً في زيادة التفاوت في الثروة وسوء التوزيع .

فتم توزيع أراضي الدولة علي الموسرين وذوي النفوذ ، مما مكن عدداً قليلاً من الأسر من تجميع مساحات كبيرة من الأراضي ، كما أدي تشجيع الدولة لرأس المال الخاص – بما في ذلك رأس المال الاحتكاري – إلي تمكين بعض منشآت الأعمال من السيطرة علي جوانب عديدة من الاقتصاد المصري . كما أدت سياسات أخري مماثلة إلي تحقيق مصالح الأثرياء وإلي ترك آثار سيئة علي الفقراء ويصدق ذلك بصفة خاصة علي سياسات التعريفة الجمركية والسياسات المتعلقة بالعمل التي أفاد منها الأغنياء وتحمل أعباءها الفقراء ، فمصر لمن تكن لديها حتي عام ١٩٣٠ م الحرية لتضع تعريفتها الجمركية ، ولم يكن مسموحاً لها أن ترفع الرسوم الجمركية علي معظم السلع إلي أكثر من ٨ % من قيمتها . فقد حصلت علي استغلالها الجمركي عام ١٩٣٠ ، ومن ثم أقدمت الحكومة علي وضع حواجز جمركية متواضعة بغرض حماية الصناعات الهامة البديلة للواردات مثل صناعة المنسوجات وطحن الحبوب والصناعات الغذائية . وبدأت هذه الصناعات في التقدم في ظل الحماية الجمركية ولكن نظراً لأنها لم تكن قادرة علي إنتاج السلع المصنعة بسعر يماثل أو يقل عن مثيله في السوق الدولية ، فإن المواطن المصري العادي اضطر إلي تمويل تقدم هذه الصناعات بإنفاق نسبة كبيرة من دخله الهزيل علي هذه المنتجات الصناعية المحلية .

فقد اتخذت الدولة سياسات مجحفة بالنسبة للصناعات الحيوية التي يتم إنتاجها داخل البلاد . فقد منعت الصناعة القطنية من استيراد الأقطان الخام من الخارج ، يزعم أن مثل هذه

([٢]) د. طاهر عبدالحكيم : مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

الواردات قد تجلب إلي البلاد أمراض محصول القطن . فمما لاشك فيه أن مزارعي القطن المصري من ذوي النفوذ كانت لهم مصلحة في أن يضمنوا لأنفسهم سوقاً محلياً متميزة . ومن ثم اضطرت صناعة المنسوجات المصرية الوليدة إلي استخدام الأقطان المرتفعة السعر – طويلة التيلة – لإنتاج منسوجات للإستهلاك المحلي ، وبالتالي فإن أسعار هذه المنتجات لم تكن تنافسية بأي شكل من الأشكال بالمقارنة بالمنتجات الشعبية متناهية الرخص سواء اليابانية أو الإيطالية أو الهندية التي كانت قد بدأت السيطرة علي الأسواق العالمية في الثلاثينيات(٦٩)".

وقد قامت الحكومة المصرية بزيادة الحواجز الجمركية لمنع هذه المنتجات من الدخول إلي السوق المحلية . وإن كان ذلك قد ساعد علي انتعاش صناعة المنسوجات المحلية فإنه بالمقابل اضطر المستهلك المحلي إلي إنفاق المزيد من دخله لكساء نفسه وأسرته .

كما حافظت الحكومة علي وجود صناعة السكر رغم عدم قدرتها علي الإنتاج بأسس تنافسية طبقاً للمعدلات العالمية . فقد قامت مجموعتان بتأييد التعريفة الجمركية العالية للسكر ؛ كبار ملاك الأراضي في الوجه القبلي الذين كان قصب السكر يزرع في أملاكهم ، ومديرو وأصحاب شركة السكر المصرية ، بالإضافة إلي ذلك فإن الحكومة نفسها وجدت أن هذه الإجراءات مفيدة لها ، فطبقاً لاتفاق أبرمته مع شركة السكر في عام ١٩٣١ آلت إلي الدولة تقريباً كل الأرباح التي حققتها الشركة وذلك بعد دفع ما نسبته ٥ % كأرباح للمساهمين ، وقد شكلت هذه الأرباح جزءاً هاماً من إيرادات الدولة في الثلاثينيات والتي تكبدها بدون شك المستهلك العادي(٧٠) .

كما ألقت سياسة الحكومة فيما يتعلق بالحبوب الغذائية أعباء ثقيلة أيضاً علي المستهلك . فقد أوقفت الدولة في الثلاثينيات استيراد الحبوب الغذائية عن طريق دفع التعريفة الجمركية ، مما أدي إلي ارتفاع أسعار القمح والذرة إلي أكثر من ضعف أسعار الحبوب المستوردة ، وكان معظم القمح المصري يستهلكه سكان الحضر الذين كان يمثل انفاقهم علي الخبز أكثر من ٥٠ % من إنفاق أسرهم ، وبذلك كان عمال المدن يدفعون إعانة سنوية تقدر بنحو ٥ مليون جنيه مصري إلي ملاك ومستأجري الاراضي المنزرعة بالقمح في مصر ومطاحنه(٧١).

---

(69) Revue d'Egypte Economique et Finaniere , Vol. 17 , No. 592 . December , 18 , 1943 , PP. 5 .

(70) I bid., Vol. 19 , No. 673 , July 7 , 1945 , P.4 .

(71) Charles Issawi , Egypt : An Economic and social Analysis (New York , 1947 , P. 69) .

كما ارتفعت أسعار الكيروسين الذي يستخدمه عدد كبير من المصريين لأغـراض الطعـام والتدفئة . وكان يتولي توريد الكيروسين اثنتان من شركات استخراج وتكرير البتـرول الغربيـة ، مقرهما في مصر هما الشركة الإنجليزية المصرية – إحدي توابع شـركة شـل أوبـل – وشـركة سوكوني فاكوم الأمريكية . وطبقاً للأتفاق المبرم بين هاتين الشركتين وبين الحكومة المصـرية أن تقوم الشركتان بتوريد البترول إلي السوق المحلية بأسعار تقل عن أسعاره العالمية ، إلا أنـه فـي الواقع وعن طريق ذرائع مختلفة ، تعاونت الشركتان لتحديد الأسعار وبيع البترول والكيروسين في السوق المحلية بأسعار مرتفعة ، وفي ظل تواجد المسئولين في السفارتين – البريطانية والأمريكية – تمكنت الشركتان من تحقيق أرباح باهظة في مصر في سنوات ما بين الحربين العالميتين، نظـراً لأنهما تمكنتا من فرض قواهما الاحتكارية فيما يتعلق بتسويق أحد المنتجات التي لا يمكن الاستغناء عنها [٧٢] .

وبالمحصلة فإن ما فرضته بريطانيا من أوضاع علي التجارة الخارجية التي كانت بمثابـة القيد الحديدي علي التصنيع المصري إذ كانت حريصة علي إبقاء تجارة مصر واقتصادها مرتبطين بالإنتاج الزراعي علي وجه يحول دون تقدم الصناعة فيها أو تنويع صادراتها[٧٣]**، فكانت أهم السلع المصدرة منذ الاحتلال البريطاني تتمثل في القطن وبذرة القطن والبصل والأرز والبيض وزيت الذرة والسجائر والفوسفات والجلود والخضروات والفواكه ، أما الواردات فقد تمثلت فـي المنسـوجات القطنية والصوفية والحريرية والآلات والمصنوعات الحديدية والأسمدة والفحم والأخشـاب والـبن والشاي ومنتجات الألبان والسيارات والزجاج والمصنوعات الزجاجية والجلدية والنحاسية والخزفية والصابون ومصنوعات الكاوتشوك والزيوت النباتية وزيوت الشحم والأسمنت والسجاجيد والأثـاث والسجائر والساعات والحلوي والتحف الفنية والكبريت**[٧٤] .

ولقد كان عجز الدولة عن حماية أية صناعة مصرية من الواردات الأوروبيـة الرخيصـة قائماً علي ارتباطها بسياسة الباب المفتوح. وقد فرضت الحكومة في عهد كرومر إمعاناً في تنفيـذ تلك السياسة رسم إنتاج معادلاً لرسم الاستيراد الساري علي الغزل والمنسوجات مما قضـي علـي

([72]) High Gommissioner to foreign office , September 12 , 1919 , Public Record office (PRO) foreign office (FO) 141 / 426 .

([٢]) د. وجدي محمود حسين : " مذكرات في التطور الاقتصادي " ، ص ١٧٨ .

([٣]) د. زكي عبدالمتعال : " الاقتصاد السياسي " ، الجزء الثاني ، ص ٢٠ .

الصناعة الجديدة قضاء مبرماً ، في حين أدي استيراد سلع الاستهلاك الرخيصة إلي رماد الصناعة التقليدية الصغيرة بدلاً من تطورها [٧٥] .

ونتيجة لانتشار الأفكار الرأسمالية في ذلك الوقت فإن القانون الوحيد الذي كان ينظم الأمور الخاصة بظروف العمل والذي صدر في عام ١٩٠٩ م قد تضمن قيوداً علي تشغيل الاطفال في محالج القطن ومصانع الدخان ومصانع غزل ونسيج وكبس القطن[٧٦]. وبعد الحرب العالمية تم تشكيل لجنة تقدمت باقتراحات طموحة تستند إلي حد كبير إلي التشريعات السائدة في أوروبا في ذلك الوقت [٧٧] ، إلا أن اتحاد الصناعات المصرية اعترض عليها ، فقد حاول ممثلوا الاتحاد إثبات أن الظروف الصناعية في مصر مختلفة عن مثيلاتها في أوربا ، وأن مصر ما زالت في مرحلة مبكرة من مراحل النمو الصناعي وتسعي لأجتذاب رأس المال الأجنبي والمحلي بفضل قواها العاملة الرخيصة والطليقة ، وأن العامل المصري يختلف عن قرينه الأوروبي في أن احتياجات الأول أكثر تواضعاً وأفقه الاجتماعي أكثر محدودية[٧٨] . كما أرسل أحد خبراء مكتب العمل الدولي – مستر بتلر – تقرير يؤكد فيه أنه لا ينبغي لمصر أن يكون لها " قانون حازم وشامل بتنظيم ظروف العمل علي نمط قوانين أوروبا الغربية ، وأن يعتمدوا علي التشريعات الصناعية السارية في ذلك الوقت في الهند وفلسطين وشمال إفريقيا الفرنسي [٧٩] . ونتيجة لهذه الضغوط ، فإن قوانين العمل الجديدة التي صدرت في الثلاثينات لم تتضمن نصوصاً بخصوص تأمين الشيخوخة والمرض والبطالة ، فضلاً عن أنه سُمح بتشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ ، ١٢ سنة وهو أدني بكثير من المستويات الدولية بصفة عامة [٨٠].

---

(١) د. أحمد بديع بليح : مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٢) صحيفة التجارة والصناعة ، المجلد ١٣ ، العدد ٣ ، مارس ١٩٣٦ ، ص ٣٠١ .

(٣) نشر هذا التقرير في الطليعة ، المجلد الأول ، العدد ٥ ، ص ١٥٣ – ١٦٢ .

(78) L' Egypt industrielle , 1928 , Vol. 1 , No. 3 , P. 47 .

(79) M.H. Butler , Report on working conditions in Egypt (Cairo , 193)

(٨٠) محمد جمال الدين ذكي : " قانون العمل " ، بحوث العيد الخمسين ، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والإحصاء ، القاهرة ، ١٩٦٠م ، ص ٥٩٥ .

أهم التغيرات الاقتصادية في ظل

الحرب العالمية " الأولي – الثانية "

حقق ميزان المدفوعات المصري فائضاً خلال فترة الحرب الأولي ، حيث ارتفعت أثمان القطن ، كما زادت الكميات المصدرة ، فضلاً عما أنفقته القوات البريطانية وغيرها من القوات العسكرية التي كانت في مصر.

وقد بلغ مجموع ما تكون لمصر من أرصدة استرلينية مقابل انفاق القوات العسكرية البريطانية وغيرها خلال الحرب حوالي ١٤٠ مليوناً من الجنيهات لم تتمكن من استخدامها أثناء الحرب لندرة السلع البريطانية وصعوبة الشحن .

لذا فإنه إثر انتهاء الحرب زادت قيمة الواردات زيادة كبيرة نتيجة للتوسع في الاستيراد ، وكذلك نتيجة لإنفاق المصريين أموالاً طائلة في الخارج . فزادت قيمة الواردات من السلع من ٧٤,٤ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩١٩ إلي ١٠١,٨ مليوناً في عام ١٩٢٠ ، وإن هبطت بعد ذلك خلال الفترة ١٩٢٢ – ١٩٢٩.

أما عن الصادرات فكانت تتقلب نتيجة لتغير أثمان القطن فبلغت أكثر من ٨٥ مليوناً في عام ١٩٢٠ ، ثم هبطت إلي حوالي ٢٦ مليون في عام ١٩٢١ ثم قل مقدار التقلب بعد ذلك في الفترة من ١٩٢٢ إلي ١٩٢٩.

وعلي الرغم من أن سنوات الحرب شهدت تراخي في النشاط الاقتصادي في مصر بصفة عامة بسبب اضطراب التجارة الدولية ، فإن عام ١٩٤١ شهد أكبر توسع للصناعة المصرية علي الإطلاق [٨١] . فقد وجدت صناعات مصرية عديدة نفسها في وضع مميز حيث لم تعد مضطرة للتنافس مع المنتجات الصناعية الأوروبية الرخيصة [٨٢] . وحينما أشرفت الحرب علي النهاية أدي انتهاء تعبئة الجيوش البريطانية واستئناف التجارة الدولية تدريجياً إلي

([81]) Reborth Mabro and samer Radwan , : The industrialization of Egypt , 1939 – 1973 : Policy and performance (Oxford , 1976) , P. 82.

([82]) Radwan , Capital formation in Egyptian industry and Agriculture , 1882 – 187 (London , 1974) , P.7.

حدوث اضطرابات في الصناعة ، وأزمات بطالة وتميز عاما ١٩٤٦ – ١٩٤٧ باضطرابات واسعة النطاق.

ومن ناحية أخري ، فإن التضخيم الجامح أثر بشدة علي سكان المناطق الفقيرة في الحضر وعلي الفلاحين ، الذين أصبحوا مضطرين لدفع أثمان أكثر ارتفاعاً للحصول علي الضروريات ، فيما بين عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، حيث تضاعفت تكاليف المعيشة ثلاث مرات تقريباً، وإزداد الشعور بها بصفة خاصة بين عامي ١٩٤٩–١٩٥١ ، فقد ارتفعت أسعار الجملة في عام ١٩٤٩ بنحو ١٧% وارتفعت نفقات المعيشة في نفس العام بحوالي ٩% [٨٣] الأزمات التضخيمية أقصاها في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٢ .

وقد تفاقمت مشكلة البطالة في السنوات من ١٩٤٥ إلي ١٩٥٢ واتضحت بشكل خاص في عام ١٩٤٦ كنتيجة لإنهاء حالة التعبئة العسكرية وتسريح أعداد كبيرة من الذين كانوا يعملون في خدمة الجيوش البريطانية وفي الصناعات المرتبطة بالحرب . مما أضطر الحكومة إلي عقد اجتماعات عديدة مع رجال الصناعة للبحث عن علاج لمشكلة البطالة . وقد حصلت الحكومة علي مساهمات بنحو ٣٨ ألف جنيه مصري لتقديمها للعمال المتعطلين وذلك من بعض المصانع الكبيرة [٨٤] .

وكانت الإسكندرية أشد المدن تأثراً حيث بلغ عدد القوة العاملة العاطلة بها نحو ٥٠ ألفاً [٨٥] .

كما قامت البنوك الأوروبية من خلال القروض التي كانت تقدمها إلي المزارعين بالهيمنة علي الأراضي الزراعية من خلال الرهن ، فرغم أن الغالبية العظمي من الأراضي الزراعية مملوكة للمصريين ، إلا أنها كانت مرهونة للبنوك وشركات الرهن الأجنبية [٨٦] فقد كانت أكبر الشركات رأسمالاً في مصر هي شركات رهن الأراضي– مثل بنك الائتمان العقاري المصري – التي كانت تهيمن عليه المصالح الفرنسية – وكانت تقرض الأموال إلي ملاك الأراضي بضمان أراضيهم . وقد

([83]) Great Britain Department of Trade , Egypt , 1951 , P. 89 .

([٢]) مثل الشركة الأهلية للنسيج ومصانع النسيج بكفر الدوار وشركة النحاس المصرية وشركة الملح والصودا .

([٣]) جريدة الأهرام القاهرية ، ٩ يونيو ١٩٤٦ .

([١]) روبرت تيجور : " الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٥٤ .

بلغ الدين العام المصري عام ١٩١٤ نحو ١٠٠ مليون جنيه مصري تمثل الجزء الأكبر منه مديونية لمستثمرين أجانب يعيشون خارج البلاد [٨٧] .

وبذلك استطاع رأس المال الأجنبي أن ينقض علي الأرض الزراعية ففي عام ١٨٨٧ كانت مساحة ما يملكه الأجانب من الأراضي الزراعية ٢٢٥,١٨١ فدان ، زادت إلي الضعف تقريباً بعد عشر سنوات فأصبحت ٥٥,٥٠٠ فدان ، أي بنسبة حوالي ١٢ % من مجموع مساحة الأرض الزراعية [٨٨] . **فكان متوسط ما يملكه** المصري ٢,٣٤ فدان ، بينما متوسط ما يملكه الأجنبي ٧٨,٩٧ فدان [٨٩] ، ووصل الأمر إلي أنه في عام ١٩٣٠ كان ثلث الثروة العقارية المصرية أمام المحاكم مهدداً بنزع ملكيته لصالح بنوك الرهن والمرابين والأفراد والأجانب . وفي عام ١٩٣٦ كان مجموع الديون العقارية في مصر يصل إلي ٣٥ مليون جنيه [٩٠].

سياسة بريطانيا الاقتصادية في مصر :

كانت للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها بريطانيا في مصر أهداف ثلاثة تشكل في مجملها تلك الخطة التي اتبعتها بريطانيا لإجهاض أية إمكانية للتطور الاقتصادي في مصر ، وحصر إمكانيات النمو في إطار التبعية والخضوع للرأسمالية الغربية :

أولاً:- تحويل مصر إلي دولة زراعية :

حرصت السياسة البريطانية علي تحويل مصر إلي وحدة زراعية تابعة للنظام الرأسمالي العالمي متخصصة في زراعة القطن لمصانع الغزل والنسيج في لانكشير . ومن هنا كان اهتمام سلطات الاحتلال بتنظيم الزراعة والري .

وهكذا ظلت الزراعة هي السمة الرئيسية للاقتصاد المصري طوال فترة الاحتلال البريطاني ، ويشير تقرير سير ألدن جورست لسنة ١٩٠٩ أنه حتي عام ١٩٠٧ كان ٤١ بالمائة من السكان

---

(٢) روبرت تيجور : " الاقتصادي السياسي لتوزيع الدخل في مصر " الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٥٥ .

(٣) د. أمين مصطفي : " تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٤٤٦ .

(٤) أحمد قاسم جودة : " المكرميات " ، خطاب الميزانية ١٩٣٦ –مكرم عبيد " ، ص ١٧٥ .

(٥) د. عبدالعظيم رمضان : " صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ " ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٣٧ .

يعملون في الزراعة أي ٢,٤٤٠,٠٠٠ نسمة ، بينما لم يكن يعمل في الصناعة سوي ٣,٤ بالمائة أي ٣٨٠,٤٥٣ نسمة منهم ٣٠ ألف يعملون في ١٥ مصنعاً حديثاً ، والباقي في صناعات صغيرة أو حرف[٩١].

وفي عام ١٩١٢ سجل لورد كنشنر في تقرير ، نجاح هذه السياسة بقوله " إن مصر بلد زراعية وليس فيها صناعات يعتد بها ، وهي تعتمد علي محصول واحد – القطن – تصدره إلي الخارج وتجلب به حاجتها من المنسوجات والوقود والمواد الغذائية [٩٢] . وكانت بريطانيا تحصل علي القطن المصري بأرخص الأسعار .

حيث لم يربح منتجي القطن من محصوله عام ١٨٩٤ أكثر مما ربحوا منه عام ١٨٨٣ رغم أن إنتاجه تضاعف خلال تلك الفترة [٩٣] . وفيما بين ١٨٨٣ – ١٨٨٧ كان مجموع ما صدرته مصر من القطن سنوياً ٢,٧٨ مليون قنطار بلغت جملة ثمنها ١٢,٩ مليون جنيه وفيما بين ١٨٩٣ – ١٨٩٧ صدرت مصر سنوياً حوالي ضعف هذه الكمية من القطن أي ٥,٢ مليون قنطار وبلغ مجموع ثمنها ٩ مليون جنيه (أي ضعف الكمية وحوالي ثلثي الثمن) ولم يتحسن الوضع إلا قليلاً من عام ١٩٠٠ ، حيث صدرت مصر ٦,٢٨ مليون قنطار سنوياً مقابل ١٤,٤ مليون جنيهاً[٩٤] .

ثانياً:- الحيلولة دون قيام صناعات وطنية :

حرصت السلطات البريطانية فور احتلال مصر إلي أغلاق المصانع الحكومية وبيع منازل القطن ومصانع النسيج التي كانت باقية من أيام محمد علي ، كما أوقفت العمل في الترسانة التي كانت تنتج البنادق والذخيرة ، وأوقفت العمل أيضاً في الحوض البحري لإصلاح السفن ، وبيعت الورش والمعامل التي كانت قائمة وألغيت دار سك النقود . ثم ألغيت الطوائف الحرفية عام ١٨٩١ بعد أن جري التضييق عليها بكل الوسائل من إرهاق أصحابها بالضرائب ، إلي حرمانها من احتياجاتها الأولية . وفي الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات البريطانية خاصة والأوروبية بشكل عام

([91]) " Rpport de La commission du commerce et de ' Undustrie " , In Charles Iesauri : " University of Chaicago press Chicago & London) 1966 , P. 453 .

([٢]) أورده محمود متولي : مرجع سابق ، ص ٨٢ .

([٣]) تقرير كنشنر ، أوردة محمود متولي : مرجع سابق ، ص ٨٣ .

([94]) Charles Issawi , The Economic Development of Egypt 1800 – 1960 in Charles Issawi ed : Op. Cit., P. 373.

علي مصر حرمت المنتجات المصرية من أية حماية جمركية [٩٥]، وألغت السلطات البريطانية إرسال البعثات الصناعية إلي الخارج [٩٦].

ومما يبين مدي عداء سلطات الاحتلال البريطاني لقيام أية صناعة وطنية ما ورد في تقرير لورد كرومر عام ١٨٩١ والذي قال فيه " أنه سيكون من الأضرار بمصالح بريطانيا ومصر تقديم أي تشجيع لقيام صناعة قطنية في ظل حماية جمركية ، وفي عام ١٩٠١ حينما قدمت شركة الغزل والنسيج المصرية طلباً بالسماح لها بإنشاء مصانع للنسيج مع توفير الحماية الجمركية لمنتجاتها ، كتب كرومر في تقريره السنوي معلقاً علي ذلك الطلب بقوله : " ليس من المرغوب فيه المجازفة بإيراد وفير يعود من الرسوم الجمركية المفروضة علي البضائع القطنية **مقابل إنشاء صناعة قد لا يبقي لها وجود دون حماية تجارية " . وفي نفس التقرير يحذر كرومر المصريين من أن يضعوا أموالهم في الشركات الصناعية والتجارية [٩٧].**

وفي تقرير عام ١٩٠٥ يسجل كرومر نتائج هذه السياسة فيقول : " من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التي كانت منذ ١٥ سنة فارقاً ضخماً، فالأحياء التي كانت من قبل خلايا مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وخياطين وصباغين وخيامين وصانعي أحذية ، أصبحت الآن مزدحمة بالمقاهي والمحلات المليئة بالبضائع الأوروبية.

كما قامت سلطات الاحتلال بتوجيه البنوك ومؤسسات الائتمان وهي كلها أجنبية بأن تقوم هذه المؤسسات الائتمانية بتمويل التجارة الخارجية لمصر فقط ، وتوظيف مدخرات المصريين المودعة لديها في الخارج والامتناع عن تمويل أية نشاطات صناعية في مصر [٩٨] .

---

(١) في عام ١٨٨٥ أسس أحمد المنشاوي باشا حسن بك عبدالله شركة للزجاج في الإسكندرية ولكنها لم تستطع الصمود أمام منافسة المنتجات الأجنبية فأغلقت بخسارة ٦٠ ألف جنيه ، وفي ١٨٩٦ أسس أحمد السيوفي باشا والخديوي عباس حلمي الثاني مصنعاً للنسيج في الإسكندرية ، ولكنه سرعان ما بيع لمجموعة من رجال الأعمال الإنجليز بسبب قوة منافسة المنتجات الاجنبية (أنظر :

Ropert Mabrow & Samir Radwan : The industrialization of Egypt (1939 – 1973) policy and performance . Clarendon press , Oxford , 1976 , P.5

(٢) محمود متولي : مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(97) Cromer : Annual Report 1905 , Cite dans Le Rappor de la commission du commerce et de I'industric (Cairo 1922) dans : Charles issawi ed . Op. Cit., P. 454

(١) سجل باحثون كثيرون الموقف العدائي للسلطات البريطانية تجاه قيام صناعة وطنية مصرية ، أنظر : Charles Issai , in Charles Isswi ed. Op. Cit., P. 366 .

- K.M. Barbour : The growth , Location and structure of industry in Egypt pralyr Publishers . New York , Washington , London , 1972 , P.58
- Jacques Berque : Op. Cit., P. 248 .

ثالثاً:- سيطرة الرأسمالية الأجنبية :

حرصت بريطانيا علي أن تربط بها كبار الملاك والأعيان من خلال توجيههم إلي التخصص في زراعة القطن ، وذلك حتي تضمنهم ركيزة محلية ، اقتصادية وسياسية لاحتلالها لمصر . ومن الناحية الأخري سعت بريطانيا لزرع رأس المال الأجنبي ودعم مواقعه في مصر ليظل دائماً في حاجة إلي الحماية البريطانية ، وبالتالي تشكل ركيزة أخري لسياستها الاستعمارية في البلاد .

ففي مجال المقاولات لم يحصل المقاولون المصريون إلا علي حصة قيمتها ٣٢,٠٠٠ جنيه ، فيما بلغت حصة المقاولين البريطانيين ٣٤٢,٥٠٠ جنيه ، والبلجيك ٥٦,٠٠٠ جنيه ، والنمساويين ٥٠,٠٠٠ جنيه، والألمان ٤٩,٠٠٠ جنيه[٩٩] .

وفي مجال الاستثمارات المالية والصناعة كان هناك ١٦٠ شركة مجموع رأسمالها ١٧,٦ مليون جنيه في عام ١٨٩٩ ، وكان أكثر من نصف الشركات المسجلة علي أنها مملوكة محلية كانت في الواقع مملوكة للمصرفيين اليهود [١٠٠] ، أو لتجار القطن الأجانب المقيمين في القاهرة والإسكندرية . وفيما بين عام ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ كان هناك تدفق هائل من رأس المال الأجنبي علي مصر وتم تأسيس ما لايقل عن ١٦٠ شركة برأسمال مجموعه ٤٣,٥ مليون جنيه [١٠١] .

وكان معظم هذه الأموال التي تدفقت تستثمر في بنوك الأراضي وشركات الرهن ، والقليل منها استثمر في الصناعة ، ففي عام ١٩١٤ كان مجموع الاستثمارات الفرنسية

([٢]) تقرير اللورد كرومر عن عام ١٩٠١ ، نقلاً عن اليوبيل الذهبي لبنك مصر – بنك مصر البحوث الخارجية – القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٩٣ .

([١]) في عام ١٩٤٦ ، كان اليهود يشاركون في إدارة وتوجيه ١٠٣ شركة من مجموع ٣٠٨ شركة كانت موجودة في مصر في ذلك الوقت إلي جانب مشاركتهم في إدارة وتوجيه البنوك وشركات التأمين وأهمها البنك العقاري المصري ، والبنك الأهلي المصري ، والبنك البلجيكي والبنك التجاري المصري ، وشركة اسكندرية للتأمين ، وشركة التأمين الأهلية ، كما لعبت أسر يهودية من أصل أجنبي مثل فطاوي وهراوي وموصري وكوربيل وسوارس دوراً هاماً في النشاط الزراعي والعقاري والمصرفي والصناعي وكان حوالي ٩٨ % من العاملين في البورصة المصرية من اليهود ، ومن ثم فقد كان نشاط الرأسماليين اليهود في مصر يشكل ظاهرة بارزة ، أنظر : محمود حسين : " الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥ – ١٩٧٠ " ترجمة أحمد واصل ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولي ، ١٩٧١ ، ص ٣٩ .

([101]) K.M. Barbour : Op. Cit., P. 56 – 57 .

والبريطانية والبلجيكية اكثر من ٩٢ مليون جنيه منها ٥٤ مليون جنيه في شركات الرهن العقاري ، ١٢٠ مليون جنيه في الزراعة والشركات العقارية ، ١٣ مليون جنيه لكل من الصناعة والتجارة [١٠٢] .

([102]) Jacuques Berqu : Op. Cit., P. 247 .

نشأة رأس المال المصري

"المصرفي والصناعي" في ظل الاحتلال

كانت للحرب العالمية الأولي آثاراً بعيدة المدي علي التطور الاقتصادي في مصر : فلقد انقطع ورود كثير من المنتجات الأوروبية ، وغدا إنتاج هذه البضائع والسلع التي انقطع ورودها محلياً ضرورة ملحة . فنشأت بعض الصناعات في ظل حماية جمركية طبيعية هي ظروف الحرب التي أوقفت الواردات المنافسة .

فأقيمت بشكل خاص مصانع لغزل ولنسج المنسوجات القطنية والكتانية والصوفية والحريرية ، وزادت الأنوال اليدوية التي انتشرت في المدن والقري ، وكثرت معاصر الزيوت ومعامل دبغ الجلود ومطاحن الغلال ورش السباكة والحدادة والنجارة وغيرها .

وترتب علي ذلك زيادة نسبة المشتغلين بالصناعة من ١٣,٢ بالمائة عام ١٨٩٧ إلي ١٧,٣ بالمائة عام ١٩١٧ بينما انخفضت نسبة المشتغلين بالزراعة من ٦٨,٧ بالمائة إلي ٥٥ بالمائة [١٠٣] . ورغم أن بعض هذه الصناعات توقفت بعد الحرب حينما عادت منافسة الواردات الأوروبية إلا أن الأرباح التي حققها الأجانب منها- فمعظمها كان ملكا لهم-حفزت أصحاب الفوائض المالية من المصريين لمحاولة الاستثمار في هذا المجال.

وترتب علي زيادة أسعار القطن أثناء الحرب تراكم الثروات لدي كبار الملاك ، فقد زاد سعر القنطار من ١٢,٠١ ريال عام ١٩١٣ إلي ٨٧,٨١ ريالاً عام ١٩١٩/ ١٩٢٠ [١٠٤] ، ولكن من الناحية الأخري كانت التربة المصرية بدأت تنهك ، وانخفضت إنتاجية الفدان من ٥,٨ قنطار في ١٩٩٣ إلي ٣,١ قنطار عام ١٩١٩ ، إضافة إلي ارتفاع أسعار الأسمدة التي أصبح استخدامها ضرورياً علي نطاق واسع ، والمنافسة الشديدة التي بدأ القطن المصري يواجهها من القطن السوداني

([١]) الإحصاء السنوي لعام ١٩١٧ ، انظر : د. محمود متولي : مرجع سابق ، ص ٩٣ .

([٢]) لكي تضع صورة الفوائض المالية المتراكمة لدي منتجي القطن فإنه يكفي الإشارة إلي أن مجموع ثمن الصادرات القطني التي كانت ٨,٧ مليوناً جنيه عام ١٨٨٣ ارتفعت في الفترة ما بين ١٩٠٣ ، ١٩٠٧ إلي ١٩,٥ مليون جنيه سنوياً ، وفي الفترة من ١٩٠٨ ، ١٩١٢ إلي ٢٤,٩ مليون جنيه سنوياً ، لتقفز في الفترة من ١٩١٨ إلي ١٩٢٢ إلي ٥٠,٨ مليون جنيه سنوياً .

أنظر : - Chales Issawi , Cit., P. 352

والقطن الأمريكي بعد الحرب [١٠٥] . مما يجعل أصحاب الفوائض المالية من كبار الملاك ومنتجي القطن يبحثون عن مجالات استثمار جديدة بدلاً من التوسع في المساحة التي يزروعونها قطناً .

ومن ثم استشعرت سلطات الاحتلال أن هذه الفوائض المالية المتراكمة لدي منتجي القطن لابد وأن تبحث لنفسها عن مخرج استثماري في مجالات التجارة والصناعة ، وأن هذا البحث قد يأخذ شكل الثورة علي كل ما يعوق حرية رأس المال المصري في الاستثمار [١٠٦] ، مما يهدد المصالح الاقتصادية لسلطات الاحتلال في هذا المناخ تشكلت " لجنة الصناعة والتجارة " في عام ١٩١٦ بقرار من الحكومة في وقت كان مفترضاً فيه أن المذهب الليبرالي في الاقتصاد هو السائد ، ولكن كرومر كان قد مسخ الليبرالية الاقتصادية عملياً ، بالقيود التي فرضها علي النشاط الاقتصادي المصري ، وبالتعريفة الجمركية التي لم تكن تميز بين المواد الضرورية للصناعة في مصر وبين المنتجات الأجنبية المنافسة للمنتجات المصرية .

ورغم أن العنصر الأجنبي كان يسيطر علي هذه اللجنة [١٠٧] ، إلا أن تقريرها حمل سياسة بريطانية مسئولة الاهتمام المتزايد بزراعة القطن علي حساب المحاصيل الأخري ، مما أدي إلي ضعف وإضمحلال الصادرات المصرية ، وانتقد كذلك السياسات التي أدت إلي إنحطاط التجارة وإفلاس وكالات الموسكي ، وشيوخ التجار ، واعتماد مصر علي البلاد الأجنبية بسب إقتصر دائرة الإنتاج علي الزراعة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر . كما تعرض التقرير لإغراق السوق المصرية بالواردات الأجنبية التي تحجز صناعة البلاد عن منافستها .

كما وجهت اللجنة انتقاداتها لأصحاب الأموال المصريين لعزوفهم عن الاستثمار في الصناعة واستغراقهم في الاستثمار العقاري . كما وصفت رؤوس الأموال الاجنبية بأنها " عناصر دخيلة تبتز خير البلاد دون أن تعود عليها بفائدة" .

وأوصت اللجنة علي أهمية قيام صناعات برؤوس أموال مصرية خالصة حيث أن ذلك سيحظي بعطف الجمهور ، كما أوصت بقيام عدد معين من الصناعات قالت أنها " ستجد سوقاً لها في مصر وأنها تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية " مثل صناعة المواسير والفخار

---

(١) محمود متولي : مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٢) د. طاهر عبدالحكيم : مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

(٣) كانت هذه اللجنة مشكلة من عشرة أعضاء لم يكن في عضويتها من المصريين سوي ثلاثة فقط ، " إسماعيل صدقي " رئيس وزراء مصر فيما بعد " طلعت حرب ، " مؤسس بنك مصر فيما بعد " ، أمين يحيي .

والطوب والخزف والتعدين والزجاج والورق والملابس الجاهزة والأحذية والأسمدة والحبال والأطعمة المحفوظة والسجاد والصابون وعطر الزيوت والمنسوجات [١٠٨].

وطالبت اللجنة بضرورة تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية كأمر لابد منه لنجاح وترقية الصناعة الوطنية ، بل وأن يكون هذا التدخل " قوياً ومؤثراً " وانتقدت بشدة القائلين بترك الأمور وشأنها واصفة إياها بأنها نظرية تقادم عليها الدهر [١٠٩] ، وحددت اللجنة أشكال التدخل الحكومي المطلوبة بأنها المساعدات المالية والتفضيل والحماية (الجمركية) ، وأنه في حالة المخاطر والانفاق الكثير والإخفاقات وهي أشياء محتملة في الصناعات الجديدة ، وأن رجال الصناعة لا يجب أن يتحملوا هذه الأعباء وحدهم [١١٠] .

لاشك في أن ما قدمته اللجنة من انتقادات لسياسة الاحتلال البريطاني إنما كانت مقدمة لابد منها لتمرير المخطط الذي انطوت عليه توصيات اللجنة لإحتواء رأس المال المصري الذي تراكم لدي منتجي القطن وقد يتجه إلي الاستثمار الصناعي والتجاري مما قد يهدد المصالح الاقتصادية لسلطات الاحتلال البريطاني فكان لابد من احتواء هذه الفوائض المالية ، وتوجيه استثمارها تحت هيمنة وسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية ، فكان المقصود هو أن يركب رأس المال الأجنبي رؤوس الأموال المصرية ليستفيد من صفتها الوطنية في كسب عطف الجمهور ، وإخفاء الطابع الاستعماري له [١١١] .

فقد بدأ رأس المال المصري يدخل مجال الاستثمار بقوة وبدأ يزاحم رأس المال الأجنبي بشدة . بعد أن كان نصيب رأس المال المصري في عام ١٩٣٣ لا يتجاوز ٩ % أي

---

(١) يلاحظ أن كل الصناعات التي أوصت بها اللجنة صناعات استهلاكية ، ولم تتضمن توصيات اللجنة أية صناعات ثقيلة أو صناعات معمرة .

(٢) من الملفت للنظر أن هذه اللجنة ، والتي يشكل الرأسماليون الأجانب ٧٠ % من عضويتها ، والمفروض أنهم دعاة الحرية الاقتصادية – اقتصاد السوق – طالبت في تقريرها بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأن يكون تدخلاً قوياً ومؤثراً .

(٣) نصوص تقرير " لجنة الصناعة والتجارة " .

أنظر : - Charles Issawi , Op. Cit., P. 352 , 362 .

(١) د. طاهر عبدالحكيم : مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

(٦,٠٠٦,٦٣٥ جنيه) ، بينما كان نصيب رأس المال الأجنبي يمثل ٩٩ % أي (٦٠,٧٣٣,٧٥١ جنيه) في الاستثمارات المسجلة [١١٢].

وقد بدأت سلطات الاحتلال تبحث لها عن مخرج فلجأت إلي العديد من الحيل القانونية والاقتصادية ، فإن أكثر من ١٥ شركة كانت مسجلة عام ١٨٩٩ باعتبارها شركات مصرية كانت في الحقيقة مملوكة ليهود أو لتجار قطن أجانب مقيمين في القاهرة والإسكندرية [١١٣] ، كما قامت كثير من الشركات الأجنبية عام ١٩٠٧ بتمصير نفسها من حيث المقر والوضع القانوني ، وأثار ذلك مشاكل قانونية ومالية كانت هذه الشركات تعرف جيداً كيف تحلها لصالحها بالمضاربة[١١٤] .

وفي نفس العام بدأ طلعت حرب دعوته لإنشاء بنك وطني لكي يحتل المصري مكان الأجنبي في التجارة والصناعة . وأن الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي لا ينفصلان ، وأن ضعف وفقر مصر يرجعان إلي السيطرة الاقتصادية الأجنبية عليها ، وأن الشركات الأجنبية تسببت في إفقار المصريين بهدف تحقيق أرباح كبيرة لمساهميها الأجانب . كما أكد أن إنشاء صناعات مصرية سوف يترتب عليه تحسن الأحوال الاقتصادية للشعب المصري [١١٥] .

وفي أبريل ١٩١١ عقد المؤتمر المصري الأول " الذي ضم كثيراً من كبار الملاك والأعيان " ، ووافق علي ضرورة إنشاء بنك مصر برؤوس أموال مصرية ، وقرر المؤتمر إيفاد طلعت حرب لأوروبا لعمل دراسة عن المصارف الوطنية فيها وأساليب عملها ، وفي عام ١٩١١ ، أصدر طلعت حرب كتابه " علاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك للمصريين" الذي درس فيه أوضاع مصر الاقتصادي وكان له صدي كبير في الرأي العام والدوائر الاقتصادية المصرية[١١٦][١١٧].

([٢]) د. عبدالعظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧– ١٩٥٩) مرجع سابق ، ص ٣٨ .

([113]) K.M. Barbour : Op. Cit., P. 56- 57 .

([114]) Jacques Berque : Op. Cit., P. 248- 249 .

([115]) Robert L. Tignor , " Bank Misr and Foreign Capitalism " , International Journal of Middle Eastern studies , Vol., 8 , No. 1977 , P. 161 .

([٢]) محمود متولي : مرجع سابق ، ص ١١٠ .

وأخيراً نجح طلعت حرب في إنشاء بنك مصر في عام ١٩٢٠ برأس مال وصل إلي مليون جنيه ، وعمل البنك علي إنشاء مشاريع صناعية لها شخصية مستقلة عن شخصيته ، وميزانية متميزة عن ميزانيته، ولكنها تتمتع بمساعدته وتعضيده . وبلغ عدد الشركات التي أقامها في العقد الأول من حياته ١٤ شركة منها ما كان علي أحدث طراز أوروبي وقتذاك [١١٨] ، وهي شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت ، شركة مصر لتجارة وحلج القطن ، شركة مصر للنقل والملاحة شركة مصر للتمثيل والسينما ، شركة مصر لغزل القطن ونسجه ، شركة مصر لنسيج الصوف ، شركة مصر للكتان ، شركة مصر لصيد الأسماك، شركة مصر للتصدير ، شركة مصر لصنع الورق ، شركة مصر للطيران شركة مصر للملاحة البحرية ، شركة مصر لعمود التأمينات ، شركة مصر للسياحة ، بالإضافة إلي مطبعة مصر ، ومكتبة مصر [١١٩] .

ورغم أن بنك مصر كان رمزاً لاتجاه وطني شعبي في مشاركته الإيجابية في بناء الصناعة المصرية ، فقد عمل علي خلق روح جديدة في التشجيع علي توظيف الأموال المصرية في المشروعات المالية التجارية والصناعية . إلا أنه لم يسلم من تسلل رؤوس الأموال الأجنبية للسيطرة عليه .. فقد عقد البنك في عام ١٩٤٧ اتفاقاً مع شركة " بريدفورد دايز " البريطانية لإنشاء شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع ، وشركة " صباغي البيضا " . كانت الشركة البريطانية الأم أي " بريد فورد دايز " تملك ٥١% من أسهم شركة " صباغي البيضا " البالغ مجموعها ٦٢ ألف سهم ، بينما لم يكن بنك مصر يملك أكثر من ١٢,٥ ألف سهم ، وكانت الشركة الجديدة المشتركة (صباغي البيضا) تملك ١٧,٥ ألف سهم من " شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع " محققة لرأس المال البريطاني السيطرة أيضاً عليها، كذلك فإن شركة مصر للتأمين المؤسسة عام ١٩٣٤ كانت مشاركة بين بنك مصر والشركة البريطانية " بويريج " التي كانت تملك ٢٩ % من رأس المال ، وشركة مصر للنقل والملاحة التابعة للبنك كانت مشاركة بين الشركة البريطانية " كوكس اندكنجز " ، وشارك رأس المال البريطاني في شركة مصر للطيران ، وشارك رأس المال الأمريكي في شركة مصر للحرير الصناعي [١٢٠] .

([٣]) مثل مصنع المحلة الكبري للغزل والنسيج الذي أقيم في سنة ١٩٢٤ .

([٤]) د. أحمد بديع بليح : مرجع سابق ، ص ٨٤ .

([٥]) ايجور بيلابيف ، انجيني بريماكوف : " مصر في عهد عبدالناصر " ، ترجمة عربية من الروسية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٧ ، ٨ .

([١]) المرجع السابق : ص ٩ ، ١٠ .

وفي الشركات المؤسسة ما بين ١٩٣٤ ، ١٩٣٩ كان نصيب الأجانب ٥٣ % من رأس المال ، ونصيب المصريين ٤٧ % ، وفي الشركات التي تأسست أثناء الحرب العالمية الثانية(بين ١٩٤٠ – ١٩٤٥)ارتفع نصيب المصريين إلي ٦٦ % من رأس المال ونصيب الأجانب ٣٤% ، أما فيما بين ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ فإن نصيب رأس المال المصري في الشركات التي تأسست في تلك الفترة ، ارتفع إلي ٨٤ % وانخفض رأس المال الأجنبي إلي ١٦ بالمائة (*).

ومما له دلالة سياسية خاصة ذلك النفوذ الذى كان يتمتع به الماليون اليهود فى بنك مصر، حيث كانوا يملكون فيه ودائع كبيرة(١٢١)، حتى أنه حينما أراد طلعت حرب (*) فتح فرع لبنك مصر فى فلسطين هدد اليهود بسحب أموالهم المودعة فى البنك مما اضطر طلعت حرب إلى التراجع(١٢٢).

وهكذا سار بنك مصر وفق الخط الذى أوصت به لجنة التجارة والصناعة، فقد تمكن رأس المال الأجنبى من التسلل إليه بنسبة سمحت له بنفوذ كبير فيه، وبذلك نجحت خطة لجنة "التجارة والصناعة"، فى أن يحتوى رأس المال الأجنبى رأس المال المصرى ويهيمن عليه. كما خططت بالمثل للطريق الذى يجب أن يسير فيه استثمار رأس المال المصرى فالصناعات التى أوصت لجنة

(*) يمكن إرجاع انخفاض نسبة رأس المال الأجنبي في الشركات المؤسسة منذ الحرب العالمية الثانية إلي أن تلك الفترة كانت فترة انتفاضات وطنية تميزت بموقف معاد لرؤوس الأموال الاستعمارية مما جعلها تتحفظ في حجم استثماراتها في مصر .

(١) من المهم ملاحظة أن أهم اثنين من مؤسسى بنك مصر كانا عضوين فى لجنة "التجارة والصناعة" وهما طلعت حرب، ويوسف أصلان قطاوى باشا– وهو مالى يهودى من أصل أجنبى– كما أنه من المهم أيضاً ملاحظة أن طلعت حرب كان قبل تأسيس بنك مصر وثيق الصلة برأس المال الأروبى واليهودي المتمصر، فقد عمل مديراً لشركة "كوم أمبو" وفى نفس الوقت كان مديراً للشركة العقارية المصرية التابعة لبنك سوارى وقطاوى ومنشه، وهم جميعاً من اليهود المتمصرين. كما أن طلعت حرب كان يدير أعمال دائرة سلطان باشا الذى خان الثورة العرابية وانحاز إلى معسكر الخديوى والإنجليز، وكان له دور هام فى استمالة عدد من الأعيان والعمد إلى معسكر الخديوى، فبدأ هؤلاء فى قمع الفلاحين، كما نجح فى استمالة عدد مماثل من كبار ضباط الجيش الذين سهلوا للإنجليز انتصارهم فى التل الكبير انظر: د. على بركات مرجع سابق: ص٤١٤ – ٤١٥، د. طاهر عبدالحكيم: مرجع سابق: ص٢٠٧.

(*) وصف "محمد فريد"، طلعت حرب بأنه "من رجال حزب الأمة الذى شكل لخدمة الإنجليز" حيث كان وكيلاً عن عمر سلطان في مجلس إدارة جريدة "اللواء" العربية والفرنسية الناطقة باسم الحزب الوطنى، إذ أخذ يحارب الجريدتين العربية والفرنسية بكل قواه خدمة لحزبه (حزب الأمة) الذى كان يريد بذلك خدمة سادته الإنجليز". ويضيف محمد فريد أنه لما ساءت الأحوال المالية للجريدتين أقنع عمر سلطان بتقديم مساعدة مالية لهما، ولكن طلعت حرب حرصه على عدم الدفع مما ترتب عليه توقف صدور جريدة "اللواء" العربية والفرنسية والإنجليزية. انظر محمد فريد: أوراق محمد فريد– مركز وثائق وتاريخ، مصر المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الأول، ص٧٠ – ٧١.

(٢) د. عبدالعظيم رمضان: مرجع سابق، ص٤٩.

"**التجارة والصناعة**" بإقامتها هى صناعات استهلاكية سريعة العائد كبيرة الربح، دون أن تشير إلى الصناعات الثقيلة، أو حتى صناعات السلع المعمرة[١٢٣].

وبالفعل استجاب رأس المال المصرى بصفة عامة وبنك مصر بصفة خاصة لما أوصت به لجنة التجارة والصناعة وحتى عام ١٩٥٣ كانت الاستثمارات فى صناعة الغزل والنسيج – وهى أهم صناعة استهلاكية فى مصر – تمثل ٥٥,٩% من مجموع الاستثمارات، بينما لم تزد الاستثمارات فى الصناعات الكيماوية والبترولية عن ١٩,٤% ، وفى بناء الماكينات والمعدات كانت نسبتها ٨,٧% ، وفى الصناعات المعدنية ٨,٥%[١٢٤].

وحتى مؤسسة بنك مصر، ورغم أنها قامت استجابة لنزوع قومى ووطنى، لم تستطع أن تخرج عن هذا الخط الذى رسمته "لجنة التجارة والصناعة" ونجد أنه فى عام ١٩٥٢ كان بنك مصر يسيطر على ٦٠% من إنتاج الغزل والنسيج فى البلاد وهى أكبر الصناعات الإستهلاكية"[١٢٥].

وحسب إحصاء ١٩٤٧– ١٩٤٨ فإن القيمة الإسمية لأسهم شركاته العاملة فى الغزل والنسيج والحرير والكتان وحلج القطن بلغت ١,٦٧٠,٠٠٠ جنيه من مجموع القيمة الإسمية لكل شركات بنك مصر والبالغ ٢,٩٤٦,٠٠٠ جنيه ولم يكن نصيب أسهم شركة مصر للتعدين والمحاجر سوى ١٠,٠٠٠ جنيه، وشركة مصر للبترول ٣٠,٠٠٠ جنيه[١٢٦]، وكان فى عام ١٩٥٢ يسيطر على ٧٥% من مجموع الودائع فى البنوك المصرية مجتمعة[١٢٧].

وهكذا لم يخرج بنك مصر فى استثماراته عن خط الاستثمار فى الصناعات الاستهلاكية، التى أوصت بها لجنة التجارة والصناعة.

وعلى الجانب الآخر، وتنفيذاً لخطة لجنة "التجارة والصناعة". قام رئيسها إسماعيل صدقى بالسعى لإنشاء هيئة تعبر عن مصالح رأس المال الأجنبي ورأس المال المصرى الذى

([٣]) مثل صناعة: "الملابس الجاهزة والمنسوجات، والأطعمة المحفوظة، وعصر الزيوت.. الخ".

([١]) بيلاييف، وبريماكوف: مرجع سابق، ص٩.

([٢]) المرجع السابق: ص١٢.

([126]) K.M. Barbour: Op.cit, P.63.

([٤]) بيلاييف، وبريماكوف: مرجع سابق، ص٤٢.

تعاون معه مباشرة، وتوجت محاولاته بتأسيس "اتحاد الصناعات المصرى" عام ١٩٢٢ ليضم فى البداية ٣٤ عضو فقط، ثم ترتفع عضويته إلى ٢٧٤ عضواً عام ١٩٣١ يمثلون الصناعات المصرية التى يشترك فيها رأس المال المحلي والأجنبي، وكان برنامج إتحاد الصناعات الأساسى هو العمل على تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من احتياجات الصناعة- وبالتالى يستفيد رأس المال الأجنبي- وتفضيل الحكومة ومصالحها للمنتجات المصرية- أى منتجات الشركات الداخلة فى الإتحاد-[١٢٨] وبالتالى تم اخفاء الطابع الاستعمارى لرؤوس الأموال الأجنبية، وأصبحت تتمتع بالمزايا والتسهيلات التى يتمتع بها رأس المال المحلي.

كما خططت بريطانيا لربط كبار الملاك والأعيان[١٢٩] بها اقتصادياً- وبالتالى سياسياً- عن طريق التسهيلات الكبيرة التى اعطيت لهم للحصول على المزيد من الأراضي أنه كان يكفى لشراء أية مساحة من أراضى الدائرة السنية أن يدفع المشترى ٣٠% من ثمنها لكى يتسلم الأرض ويقسط الباقى على ١٥ أو ٢٠ سنة[١٣٠].

التبعية المصرفية والنقدية:

كانت البنوك فى مصر لا تخضع لإشراف أو تنظيم خاص سواء من الناحية القانونية أو الفعلية، وكان البنك الأهلى المصرى الذى انشئ عام ١٨٩٨ وخول امتياز إصدار البنكنوت، بحكم تكوينه، مشروعاً خاصاً تغلب عليه صفة البنك التجاري وتسيطر عليه المصالح الأجنبية، كما كانت رقابته على شئون النقد والائتمان عرفية محدودة، ولم تكن له سلطة واضحة على البنوك الأخرى- رغم مركزه الخاص فى النظام المشرفى- بسبب استغنائها عن الرجوع إليه لإعتمادها أساساً على الخارج، ومنافستها له فى أعماله التجارية،

---

(١) د. طاهر عبدالحكيم: مرجع سابقاً، ص١٨٦.

(٢) فى ظل الاحتلال استطاعت بعض أسر الأعيان تنمية ملكياتها وخاصة أولئك الذين خانوا وطنهم من أمثال سلطان باشا وغيره أو الذين رحبوا بقدومه مثل محمود سليمان وعبدالشهيد بطرس وغيرهم. انظر د. على بركات: مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٣) اشترى عمر سلطان: ٣٢٥٢ فدان من أطيان الدائرة السنية بالمنيا ثمنها ٢٠٥,٣٣٠ جنيه لم يدفع عند استلامها سوى ٦٥,٥٩٩ جنيهاً.

كما أن ظروف السوق المالية والنقدية فى مصر لم تكن تسمح باستخدام أسلحة الرقابة التقليدية التى تلجأ إليها البنوك المركزية فى الدول الرأسمالية المتقدمة[١٣١].

فكانت التبعية النقدية مؤكدة بتبعية النقد المصرى للاسترلينى، التى ظلت قائمة حتى انتهت الحرب العالمية الثانية. كما لم يكن لمصر قبل قيام الحرب العالمية الثانية نظام للرقابة على النقد، وكان الجنيه المصرى مرتبطاً بالاسترلينى على اساس سعر صرف ثابت ٩٧,٥ قرش= ١ جنيه استرلينى.

وقد فرضت مصر الرقابة على الصرف الأجنبى بموجب القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ تمشياً مع رغبة بريطانيا التى طلبت من الدول الأعضاء فى كتلة الاسترلينى أن تفرض رقابة على الصرف الأجنبى لتدعيم جهدها لكسب الحرب. وقد تولى البنك الأهلى المصرى مسئولية الرقابة وفقاً لتعليمات بنك لندن السرية حتى على الحكومة المصرية[١٣٢].

وهكذا فإن هذه التبعية المصرفية حرمت مصر من الأخذ بسياسة نقدية وائتمانية مستقلة تخدم الأهداف القومية، وقد ساعد على ذلك عدم وجود البنك المركزي ذى الرقابة الفعالة على الائتمان وتوجيهه إلى المسارات القومية الصحيحة، وقد بقى الحال كذلك حتى سنة ١٩٤٥ حيث انشئت لجنة مركزية للرقابة من ممثلين عن البنك الأهلى والحكومة.

وفى محاولة لوضع سياسة نقدية مستقلة خرجت مصر عن منطقة الاسترلينى فى ١٥ مايو ١٩٤٧ وفرضت الرقابة على الجنيه الاسترلينى فى يوليو ١٩٤٧[١٣٣]. ومع ذلك لم يتأكد إلا بإصدار القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ الذى قضى بإحلال إذون الخزانة المصرية محل إذون الخزانة البريطانية، وقرر رقابة حكومية على الإصدار النقدى بعد أن كانت عملية الإصدار والغطاء النقدى تخضع– إلى حد كبير– لرغبة بنك لندن والبنك الأهلى المصرى، وقد كان أجنبياً فى راسماله وإدارته وأهدافه[١٣٤]. وظل الأمر كذلك حتى صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلى

---

(١) د/ أحمد بديع بليح: مرجع سابق، ص٩٢–٩٣.

(٢) المرجع السابق: ص ٩٥ – ٩٦.

(٣) صدر قانون النقد الأجنبى رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذى قضى بتعميم الرقابة على الصرف الأجنبى ومن ثم امتدت الرقابة إلى منطقة الاسترلينى، كما تقرر الأخذ بنظام تراخيص التجارة مع هذه المنطقة، وهكذا أصبح الاسترلينى عملة أجنبية بالنسبة لمصر.

(١) د. فؤاد مرسى: "النقود والبنوك فى البلاد العربية، مصر والسودان"، ص٣٧ – ٤٠.

المصرى إلى بنك مركزى للدولة، وتزويده ببعض السلطات الضرورية للرقابة علـــى شـــئون النقـــد والائتمان والصرف الأجنبى وإخضاعه فى ذلك للرقابة الحكومية المباشرة.

رغم أن هذا القانون جعل السياسة النقدية أكثر إيجابية عن ذى قبل فإنه لم يستطع أن يجنـــب الاقتصاد القومي المحاولات المستمرة للبنوك الأجنبية للتأثير على السياسة الاقتصادية.

ملامح الهيكل الزراعي فى مصر قبل ١٩٥٢ :

لا شك أن الزراعة كانت من أهم ملامح الاقتصاد المصرى فى تلك الفتـــرة، ولعلهـــا كانت أكثر القطاعات تأثيراً على الهيكل الاقتصادي المصرى برمته، ولعل أبرز ملامح الهيكل الزراعي فى مصر قبل ١٩٥٢ هو التركيز الشديد فى ملكية الأرض الزراعية. ففـــى ١٩٥٢ مثل كبار الملاك (المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان) أقل من٠,١% من إجمـــالى عـــدد مـــلاك الأرض[١٣٥]، بينما زاد عدد الأسر المعدمة بنسبة كبيرة[١٣٦]. فقد كان نظام الملكية فى مصـــر نموذجاً لسوء توزيع الأرض. ذلك أن ٠,٤% من المالكين كانوا يستحوذون على حوالى ٣٥% من مجموع المساحات المزروعة، وأن نحو ٠,٠٧٦% من الملاك يملكون نحو ١٩,٦% مـــن الأرض الزراعية بمتوسط قدرة ٥٥٠ فدان، فى الوقت الذى اقتصر فيه نصـــيب ٩٤% مـــن المزارعين على نسبة مماثلة، كما أن ٦٠ شخصاً كانوا يملكون حـــوالى نصـــيب ٩٤% مـــن المزارعين على نسبة مماثلة، كما أن ٦٠شخصاً كانوا يملكون حوالى ٢٧٧,٠٠٠ فداناً بينمـــا كان مليونان من الفلاحين يملكون فى المتوسط أقل من ١/٤٠ من الفدان. وفضلاً عن ذلك كان أكثر من خمسة ملايين مع عائلاتهم فى عداد المعدمين[١٣٧].

وقد أدى المركز الاحتكارى الذى تمتع به كبار الملاك فى ملكية الأرض والسيطرة على الموارد المالية إلى فرض ريع باهظ للأرض تكبده صغار الفلاحين. وقد أدى ذلك إلى إبتلاع مـــا يقرب من ٧٥% من صافى إيراد الفدان تاركـــاً النـــذر اليســـير للمســـتأجر أو المشـــارك فـــى

([135]) A.R. Abdel-Meguid, "The Agrarian Structure in Egypt", L'Egypte contemporaine, vo1. L1, No. 300 (ABrl 1960).

([٣]) لا يوجد إحصاءات محددة عن عدد الأسر المعدمة فى تلك الفترة ولكن يتضح ذلك من خلال تزايد عـــدد الأســـر المعدمة كنسبة مؤية من مجمل سكان الريف. انظر: د. محمود عبدالفضيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٢-١٣.

([١]) د. أحمد بديع بليح: مرجع سابق، ص١٠١.

المحصول[١٣٨]. وبذلك انتشرت الملكية الغائبة حيث كان من المربح للمالك أن يؤجر أرضه للفلاح- المستأجر- بدلاً من أن يقوم هو بذراعتها. كما أن صغار الفلاحين- الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من المزارعين فى مصر- خارج نطاق خدمات سوق الائتمان الحديث[١٣٩] ولهذا اضطروا إلى الاقتراض من المرابين فى القرى بأسعار فائدة غالباً ما كانت تفوق معدل ١٠٠% فى السنة[١٤٠]. وهذا ما شكل عبئاً ثقيلاً على الدخل الهذيل لهؤلاء الفلاحين الصغار الأمر الذى أدى فى النهاية إلى إفلاس الكثير منهم وبيعهم لأراضيهم[١٤١].

وقد كان من الممارسات الشائعة فى ذلك الوقت أن يقوم المالك بتأجير الأرض للوسطاء الذين يقومون بدورهم بتأجيرها من الباطن كحيازات صغيرة لصغار الفلاحين بإيجارات تزيد عما دفعوه لأصحابها الأصليين بحوالى ٥٠ أو ٧٠%[١٤٢] ومن هنا كان نظام المزارع الصغيرة هو نمط الاستغلال الزراعي الشائع فى الزراعة المصرية رغم سيادة الملكية الكبيرة للأرض[١٤٣].

---

(٢) تراوح إيجار الأرض فى الفترة بين ١٩٤٨ – ١٩٥٢ بين ٢٠ و٦٠ جنيه للفدان حسب المنطقة انظر: G.S. Saab, Egyptian agrarian Reform 1952 – 1962. P.6.

(٣) كانت البنوك التجارية تتجه بالأساس نحو تمويل عمليات تصدير المحصول الرئيسى- القطن- وذلك بتقديم قروض قصيرة الأجل لكبار الملاك والتجار، والمصدرين. كما أن بنك التسليف الزراعي الذى أسس ١٩٣١ لتمويل صغار ومتوسطى الزراع عجز عن تقديم أية قروض لصغار ومتوسطى الزراع لخدمة المحصول حيث أن نظامه الأساسى كان يشترط الموافقة الكتابية لمالك الأرض الأصلى حتى يقوم البنك بإقراض مستأجر الأرض أو المشارك فى محصولها. انظر: G.S.Saub, Egyptian agrarian Reforn, 1952- 1962, P.8.

(140) G.S. Saab, Egyptian Agrarian Reform. 1952- 1962. P.9.

(141) Baer, A Hostory of Landownership in Modren Egypt, Op. Cit., Ch. 11, P25; and Jean G. Economides, "Le Probleme de l'Endettement Rural en Egypte", Egypt contemporaine. P.35.

(١) انظر فى ذلك: د. محمد رياض الغنيمى: M.R. El Ghonemy: Economic and institutional organization of Egyptian Agriculture since 1952", in Egypt the Revolution, P.J. vatikiotis (ed.), (New York: Praeger, 1968), P.69.

(٢) سيد مرعى: "الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان فى القطر المصرى"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص١١٩.

ولقد بلغت الأزمة الزراعية ذروتها فى أوائل الخمسينات حيث غدت ظروف معيشة المعدمين من صغار الفلاحين لا تطاق خاصة مع اقترانها بتضاؤل فرص العمل المتاحة فى القطاع الصناعى[١٤٤]

إستراتيجية الإحلال محل الواردات

كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية

عرفت مصر منذ منتصف الستينات وحتي ارتفاع أسعار البترول في أكتوبر ١٩٧٣ إستراتيجية الإحلال محل الواردات Import substitution[١٤٥] ، تلك الإستراتيجية التي أتبعت في العديد من الدول الآخذة في النمو ، وقد كان الإلتزام بهذه الإستراتيجية متوائماً مع الظروف والإمكانات المحلية والعالمية السائدة وقت البدء في هذه الإستراتيجية ومستنداً إلي اعتبارات اقتصادية وعملية.

فإن لكل مرحلة من مراحل التنمية إمكاناتها ومشكلاتها الخاصة مما يفرض اختيار الإستراتيجية الملائمة بالنسبة لهذه الإمكانيات والمشكلات فحسب، ولكن أيضاً في ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية .

تعريف إستراتيجية الإحلال محل الواردات.

علي الرغم من كثرة استخدام هذا الإصطلاح – الإحلال محل الواردات- فإن معناه لا يزال يحيط به قدر من الغموض [١٤٦] ، والإحلال محل الواردات عبارة يقصد بها عادة إستراتيجية صناعية ترمي إلي تشجيع الإنتاج المحلي لمجموعة من السلع ما تزال تستورد ، وذلك عن طريق رفع مستويات التعريفة الجمركية أو عن طريق فر ض قيود علي استيراد تلك

---

(٣) فقد كانت هناك سلسلة متصلة من الوسطاء بين المزارع الصغير والمالك الشرعى للأرض مما أدى إلى تأكل ربحية المزارع ونتيجة لهذه الضغوط شهدت سنتا ١٩٥٠، ١٩٥١ هبات فلاحية عنيفة كانت بمثابة نذير بإمكانية حدوث قلاقل واضطربات قد تصل إلى حد الثورة من جانب جماهير الفلاحين الفقراء. انظر: د. محمود عبدالفضيل: مرجع سابق، ص١٦.

(١٤٥) التقرير النهائي للجنة الشئون المالية والاقتصادية : " التوجيه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية " ، مجلس الشوري المصري ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دور الانعقاد الحادي الرابع عشر ، ١٩٩٣ ، ٣٧٢ .

(١٤٦) مجدي الشوربجي : " أثر سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات علي توزيع الدخل في مصر " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٨ .

السلع [١٤٧] ، وقد عرف روبرت مابر وسمير رضوان الإحلال محل الواردات بأنها تلك الحالة التي تتحقق عندما تزيد نسبة الاكتفاء الذاتي في سلعة ما [١٤٨].

حيث يعرفها البعض بأنها تلك الحالة التي تتحقق عندما تنخفض نسبة الواردات الصناعية إلي الإنتاج الصناعي [١٤٩] .

في حين يعرفها البعض الآخر بإنها تلك الحالة التي تتحقق عندما يقوم الاقتصاد القومي بإنتاج ما كان يستورده من قبل أو ما كان يجب أن يستورده لو لم يقم بهذا الإنتاج [١٥٠] ، ومن ثم يقصد بإستراتيجية الإحلال محل الواردات أن يتم إنتاج سلع بدائل للواردات ، تلك السلع التي يتوافر للاقتصاد القومي ظروف مواتية لإنتاجها .

بينما نجد (Moore and Rhodes) [١٥١] يعرف الإحلال محل الواردات بأنه ذلك الوضع الذي يتحقق عندما تنخفض نسبة الواردات من سلعة معينة إلي الاستهلاك الكلي (العرض الكلي – الصادرات) لهذه السلعة . ومن ثم يقصد بإستراتيجية الإحلال محل الواردات أن ينتج الإقتصاد القومي سلع محل تلك التي يستوردها أو تلك التي سيقوم باستيرادها في مرحلة قادمة [١٥٢] والتي تتوافر لديه ظروف لإنتاجها .

مبررات وأهداف إستراتيجية الإحلال محل الواردات .

تميزت الفترة الزمنية السابقة لعام ١٩٧٣ بتوجه الاقتصاد المصري بصفة رئيسة إلي تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات ، فقد لعبت مبررات النظرية الاقتصادية لإستراتيجية الإحلال محل الواردات دوراً هاماً في انتشار تلك الإستراتيجية ، حيث كانت ترمي إلي تحقيق عدة أهداف اقتصادية أهمها ما يلي :

---

(١٤٧) د، مصطفي السعيد : " التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية وإستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان ١٩٥٢ – ١٩٧٢ " المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي .

(١٤٨)روبرت مابرو ، وسمير رضوان : :" التصنيع في مصر (٩٣٩ – ١٩٧٣) ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٠ .

(149) Farag Abdel Aziz Azzat , " Economic and social policies in the Egyptian economy and their Impact on the pattern of consumption . Trade and Development : 1952 – 1970 " ph. D Dissertation , university of kent at Canterbury (December) , 1978 , P. 420 .

(150) Bruatoh Henery , " The Impact substitution strategy of Economic Development : A survey " The Pakstan "Development Review , J. (1970) . Vol. 10 , No. (Summer) , P. 127 .
Winston , Cordon , " Notes on the concept of import substitution " , The Pakistan Development Review ,vol., VII- No. I(spring),P. 107 (1967) .

(151) Moore , Y. and Rhods . , J (1967) , " The Relative Decline of the U.K. Manufacturing sector " , Economic policy Review , 1976 , Vol. 2 (March)

(152) Bocon , R. W. (1979) , " An Extended Measure of Import substitution " , Oxford Economic papers , vol., 31 N.2 (July) , P. 332 .

– إقامة قاعدة صناعية جديدة متكاملة [١٥٣] .

فقد أدي تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات في العديد من الدول الآخذة في النمو إلي إقامة قاعدة صناعية جديدة ، تمثلت في الصناعات التي أقيمت لإنتاج بدائل الواردات والصناعات الأخري التي أنشئت للتكامل معها . محدثة نوعاً من روابط الإنتاج [١٥٤] ، سواء كانت روابط إنتاج خلفية أو روابط إنتاج أمامية "[١٥٥].

– الوفاء بإحتياجات السوق المحلية .

حيث يؤدي تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلي الوفاء باحتياجات السوق المحلية في فترات السلم بصفة عام ، وفي فترتي الحروب والكساد العالمي بصفة خاصة [١٥٦].

– تقليل العجز في الميزان التجاري[١٥٧]:

حيث يتحقق العجز في الميزان التجاري إذا كانت الوردات السلعية أكبر من الصادرات السلعية . ويترتب علي هذا العجز تسرب جزء من الدخل القومي إلي خارج الدولة ، وهو ما ليس في صالح الدول بصفة عامة ، والدول الآخذة في النمو بصفة خاصة [١٥٨] .

– زيادة مستوي العمالة[١٥٩] .

([153]) Paul R.krugman Maurica obstfelo : " International economics theory and policy " , fifth edition Addison Wesley publishing company, world student series , 2000 , P. 256 .

([١٥٤]) روابط الإنتاج : هي عبارة عن الفرص الاستثمارية التي تساعد صناعة معينة في خلقها صناعة أو صناعات أخري ، وقد تم تقديم هذه الروابط بواسطة Hirshman (1958) في كتابه عن النمو غير المتوازن حيث تم استخدامها كمقياس لتجديد الصناعات (أو القطاعات) الرائدة والتي يجب أن تقود عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد القومي ، أنظر : مجدي الشوربجي ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

([١٥٥]) د. فاروق محمد الحمد : " دراسة تقويمية في إستراتيجيات التصنيع في البلدان المتخلفة " ، ص ٢٠ .

([١٥٦]) فقد أدت الحرب العالمية الثانية مثلاً إلي تراخي قبضة الدول التجارية علي الاقتصاديات الآخذة في النمو أمكن معها إقامة بعض الصناعات المحلية من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية التي كان يتم استيرادها قبل الحرب ، وتعذر استيرادها أثناء الحرب ، وذلك بهدف تغطية احتياجات السوق المحلية ، كما أدي الكساد العالمي (٢٩ – ١٩٣٣) إلي معاناة الاقتصاديات ، أنظر مجدي الشوربجي ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

([١٥٧]) د. أحمد الصفتي : " اقتصاديات التجارة الدولية " ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٤ .

([١٥٨]) د. عصام جمال الدين خليفة ، د. أحمد عبدالحليم : " محاضرات في الاقتصاد " ، ص١١

([١٥٩]) د. مصطفي عز العرب : " سياسات وتخطيط التجارة الخارجية " ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولي ، بدون تاريخ ، ص ١٦٨ .
د. سامي عفيفي حاتم ، د. محمود حسن حسني : " مدخل إلي سياسات التجارة الخارجية " ، مكتبة عين شمس ، الطبعة الأولي ، ١٩٩٠ / ١٩٩١ ، القاهرة ، ص ٢٥ .

يؤدي تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات من السلع الإستهلاكية إلي نقص الوردات من تلك السلع . مما يترتب عليه حدوث زيادة في الطلب علي السلع الإستهلاكية المحلية فيزيد إنتاجها محلياً ، ومن ثم يزيد الطلب علي عوامل الإنتاج ومنها عنصر العمل ، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة مستوي توظيف هذه العوامل في الاقتصاد القومي .

– توفير النقد الأجنبي [١٦٠] .

حيث يؤدي التطبيق الناجح لإستراتيجية الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية إلي نفس الواردات من تلك السلع ، ويترتب علي ذلك توفير النقد الأجنبي نتيجة لإحل السلع الصناعية المحلية محل مثيلتها المستوردة .

– حماية مراحل النمو الأولي للصناعات الحديثة .

حيث أن الصناعات الحديثة في الدول النامية لا يمكنها منافسة مثيلتها من الصناعات في الدول المتقدمة [١٦١] ، مما يفرض علي تلك الدول إقامة سياج من الحماية لهذه الصناعات في مراحل نموها الأولي .

الاعتماد علي القطاع العام والتوسع فيه :

لكون القطاع العام في مصر منذ القرن التاسع عشر ، حيث كان قطاع الدولة يمتد ليشمل السكك الحديدية وترسانة إصلاح الفن وتكرير البترول ، والمطابع الأميرية وبعض البنوك ، وبدأ القطاع العام يتسع مع حركة يوليو ١٩٥٢ ، ولكن يمكن أن تمتد بين مراحل ثلاث [١٦٢].

١- مرحلة التوجيه الاقتصادي ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ :

بدأ القطاع العام يتسع بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث صدر قانون الإصلاح الزراعي في ذات العام والذي من خلاله ، تمكنت الدولة من السيرطة علي مساحة كبير من الأراضي المملوكة للاقطاعيين ، وتطلب هذا تكوين قطاع عام محدود ومؤقت يتولي وتوزيع هذه الأراضي علي صغار المزارعين [١٦٣] .

([١٦٠]) د. صبري أحمد أبوزيد : " التحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري " ، مجلة مصر المعاصرة العدد (٤٠٣) ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤ .

([161]) Paul R. Krugman Maurice , obstfelo : I Pid., P.256 .

([162]) See : Dr. Ismail Sabri Abdalha , The Birth and development of the public sector Egypt " in the institute of national planning African .

([١٦٣])انظر : د/ فؤاد مرسي : " مصير القطاع العام في مصر ، دراسة في إخضاع الرأسمالية الدولية لرأس المال المحلي والأجنبي " ، مركز البحوث العرب ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٨ .

وقد إزدادت مساهمة القطاع العام في إجمالي الاستثمارات المحلية حيث بلغت ٣٥%، ٤٨ % ، ٥٣ % ، ٦٣ % ، وذلك للأعوام ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٥٦ علي التوالي بعد أن كانت مساهمته محدودة قبل قيام الثورة حيث بلغت حوالي ١٦,٠ % عام ١٩٥٠ (١٦٤) ، وفي هذه المرحلة أخذت الثورة – إلي حد كبير – بمبدأ الحرية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي ورفع مستوي المعيشة ، وقد اقتصر التدخل العام في هذه المرحلة علي التوجيه نظراً لأن الثورة لم يكن في مقدورها القيام بالمشروعات الكبري في أول عدها ، حيث كانت السياسات الاقتصادية في بداية مرحلة الثورة تعتمد علي القطاع الخاص والذي كان يضطلع بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية حيث كان مسيطراً علي حوالي ٨٧ % من الإنتاج القومي ، وتقوم بتوظيف ٩٥ % من العمالة المدنية ، كما كانت معظم الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وبنوك وتجار ة خارجية (١٦٥) (١٦٦) ،وداخلية واقعة تحت سيطرة القطاع الخاص وكانت أنشطة القطاع العام تقتصر علي تقديم الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والإدارة المدنية باستثناء صدور قانون الإصلاح الزراعي (١٦٧) ، وكان الاتجاه في هذه المرحلة إلي منح رجال الصناعة قدراً كبيراً من الحرية لتشجيعهم علي الإنتاح(١٦٨)، وهكذا أثرت الحكومة ترك الحرية الاقتصادية المشروع الخاص مكتفية بالتوجيه والتشجيع والمعاونة .

ولكن ظهر أن ترك الحرية لم يؤدي إلي التنمية الاقتصادية المرجوة فتحولت الثروات التي وجدت الملكية الزراعية مقيدة إلي العقارات الثابتة بدلاً من الصناعة (١٦٩) ، واستغل البعض تشجيع الحكومة فتوسع في الصناعات الاستهلاكية دون الاهتمام بالصناعات الإنتاجية(١٧٠) ، وهكذا كشفت الأوضاع القائمة حينذاك عن قصور رأس المال عن الإسهام في التنمية الاقتصادية مساهمة فعالة مما أظهر الحاجة إلي ضرورة المزيد من التدخل الحكومي ومن ثم بدأت البلاد في التحول إلي النظام الاقتصادي المختلط الذي تقوم فيه الحكومة بقدر ملحوظ من المشروعات الاقتصادية إلي جانب المشروعات الخاصة (١٧١) .

---

(١٦٤) د. محمد إبراهيم عبدالرحمن : " دور الاستثمارات الأجنبية في تنمية الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة أسيوط ، ١٩٨١ ، ص ٦٢ .

(١٦٥) د. أحمد عباس عبدالبديع ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .

(١٦٦) د. أبوبكر المتولي : " الاقتصاد الخارجي ، نظرة تحليلية " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، د.ت ، ص ١٣٨ -١٣٩ .

(167) Paul R. Krugman Maurice , obstfelo : I Pid., P.256 .

(١٦٨) Mahmoud nohlielin & Sahar Nasr : On privatization , P. 70 .

(١٦٩)الاقتصاد المصري في عهد الثورة ١٩٥٢ – ١٩٥٧ الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية نقلاً عن عباس عبدالبديع ، ص ٥٧ .

(١٧٠)صرفت البلاد علي المباني الخاصة ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٥٤ بينما صرفت الصناعة ٦,٨ مليون من الجنيهات في نفس العام . خطاب الرئيس عبدالناصر ، يونيو ١٩٥٦ .

(١٧١)كان ينبغي أن يتم تشجيع الصناعات الإنتاجية وليس الصناعات بصفة عامة ، فكان يمنح الامتيازات ويعفي من الضرائب المشروعات الإنتاجية ، وليس الاستهلاكية ، أنظر : د. أحمد عباس عبدالبديع ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩ .

وانحصر نشاط القطاع الخاص في تلك الفترة وأصبح مقصوراً علي المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم في القطاع الصناعي ، أما القطاع الزراعي والتجارة الداخلية فكان القطاع الخاص يسيطر عليهما بصفة كاملة [١٧٢].

٢- مرحلة الاقتصاد المختلط ١٩٥٦ – ١٩٦٠ .

بدأت تلك المرحلة بتأميم قناة السويس وما أعقبها من العدوان الثلاثي علي البلاد [١٧٣] ، ومن ثم بدأت الحكومة سلسلة من التدخلات ، وتحول الاتجاه نحو ضرورة التخلي عن أيديولوجية الحرية الاقتصادية لصالح أيديولوجية جديدة قوامها الاشتراكية القومية وتدخل الدولة[١٧٤].

حيث قامت الحكومة بحركة تأميم جزئية في عام ١٩٥٧ علي أنصبة الأجانب في الشركات وتبع ذلك اتساع نطاق التأميم ليشمل قطاعاً عريضاً ومتنوعاً من الشركات والأنشطة بهدف إحكام سيطرة الدولة علي النشاط الاقتصادي ، ومن ثم بدأت فكرة القطاع العام تتبلور في عام ١٩٥٧ وذلك من خلال القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ [١٧٥] .

التوسع في القطاع العام في ظل قرارات يوليو الاشتراكية ١٩٦١ :

صدر عدة قوانين في الفترة من ١٩- ٢٨ يوليو ، حيث قدر القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ تأميم الشركات والمنشأت المبنية فيه ، وتشمل جميع البنوك وشركات التأمين ، كما شملت الشركات المشتغلة بالصناعات الثقيلة والاستخراجية ، أمام القانون رقم ١١٨ ، فقد قرر مساهمة الحكومة في بعض المشروعات والمنشأت بحصة لا تقل عن ٥٠ % من رأس المال[١٧٦] ، كما صدر القانون رقم ١١٩ وضع حد أقصي لملكية أسهم بعض الشركات والشركات التي أممت جزئياً علي هذا النحو من المشتغلة بالصناعات المتوسطة وقد بلغ عدد الشركات التي تناولتها هذه القوانين نحو ٤٩٩ شركة ، وهي تكون نحو ٨٠ % من القطاع المنظم كما صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦١ ليقرر قصر أعمال المقاولات الحكومية علي شركات القطاع العام [١٧٧] كما تم

([١٧٢]) د. أحمد عباس عبدالبديع : " تدخل الدولة ومدي اتساع مجالات السلطة العامة " ، ص٤٤٠ .

([١٧٣])جاء بخطاب الرئيس عبدالناصر عندما بدأ الحصار الاقتصادي بعد معركة السويس ، أعلنت الدولة تأميم الشركات البريطانية والفرنسية ، والدافع أن هذا لم يكن تأميماً ، بل تمصيراً ، وتقرر أن يذهب جميع هذه الشركات إلي القطاع العام ، وهكذا كانت الفرصة مواتية لإقامة القطاع العام .. خطاب الرئيس عبدالناصر في مؤتمر القوي الشعبية عام ١٩٦١

([١٧٤]) د. دعاء محمد صالح :" الآثار الماكرو اقتصادية للخصخصة في مصر " ، محرر ، د. نجوي سميك ، ص ١٠٢ .

([١٧٥]) د/ أحمد جامع : " المذاهب الاشتراكية " ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٩٧

([١٧٦]) د/ نجوي وعبدالله سمك ، د/ عادل محمد رجب " محمود " انعكاسات برنامج الخصصخة علي الاقتصاد المصري، الآثار الماكرو اقتصادية للخصخصة في مصر ، د/ عبلة محمد الخواجة ، ص ١٠٢- ١٠٣ .

([١٧٧]) د/ حسين خلاف : " التجديد في الاقتصاد المصري " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦- ٤٤٩

أيضاً قصر عمليات الوكالات التجارية والاستيراد ، وقرر فائدة القطاع وأصبح مسيطراً علي حوالي ٩٠ % من نشاط قطاع الأعمال ، كما صدر القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ والذي يقضي بقصر التورايدات المستوردة من الخارج علي شركات القطاع العام ، ونتيجة لحركة التأمينات التي قامت بها الحكومة لعدد كبير من الشركات قام بذلك احتكار حكومي فعلي للواردات وأصبح حق الاستيراد قاصراً علي الشركات المملوكة للحكومة مع تحويل بعض الشركات الصناعية المملوكة للحكومة حق استيراد الآلات والمعدات اللازمة لإستعمالها الخاص وذلك عن طريقها مباشرة ، وبالنسبة للصادرات فإن الحكومة أصبحت المساهمة الأكبر لجميع شركات تصدير القطن واقفلت بورصة العقود في الإسكندرية(١٧٨) .

وبذلك أدت سياسة التأميمات التي انتهجتها الدولة في تلك الفترة إلي سيطرة القطاع العام علي معظم عناصر الحياة الاقتصادية ، حيث خضعت الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم ، ومشروعات البنية الأساسية والنظام المصرفي والتأمينى للملكية العامة (١٧٩) ، هذا إلي جانب سيطرته علي الإنتاج الزراعي عن طريق احتكار بيع مدخلاته ومخرجاته .

ولذلك خضعت تجارة الاستيراد بأكملها للقطاع العام وكذلك حوالي ٧٥% من تجارة التصدير وفرضت الدولة رقابة شديدة علي الواردات (١٨٠).

أما التجارة الداخلية فقد سيطر القطاع العام علي حوالي ٢٥ % من عمليات البيع والتوزيع عن طريق المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية(١٨١). كما طبقت الدولة نظام الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع مع العديد من دول أوربا الشرقية والغربية .

كما كان الجهاز المصرفي يخضع بأكمله لسيطرة الدولة ، وكانت البنوك التجارية والمتخصصة كلها خاضعة لسيطرة البنك المركزي ومملوكة للدولة وأصبحت مسئولة عن تمويل معظم شركات القطاع العام ، حيث تم تأميم ٩٣% من الشركات المسجلة بالبورصة وتحويل أسهمهم إلي سندات حكومية كما تم وضع قيود سعرية علي جميع المنتجات (زراعية ، صناعية ، وحربية) (١٨٢) ، وبذلك أصبح القطاع العام خلال الفترة (١٩٦٠ – ١٩٧٣) مسيطراً علي حوالي ٥٠ % من الإنتاج المحلي الإجمالي ، وعلي حوالي ٤٥ % من الإدخار المحلي .

---

(١٧٨) د/ حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ٤٤٦- ٤٤٩ .

(١٧٩) بنت هانسن ، كريم نشاشيبي : " تنظيم التجارة الخارجية في الاقتصاد في مصر " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ٧٧- ٧٩ .

(١٨٠) صندوق النقد الدولي " تحليل سياسات الاقتصاد الكلي : دراسة تطبيقية عن مصر ، معهد صندوق النقد الدولي ، قسم الشرق الأوسط ، واشنطن ، ١٩٩٧ ، ص ١٢٤ .

(181) Ismail Sabri Abdallah , " Development of Egypt two experience " , P.70

(182) Rania Al. Mashat , " Financial sector Development and Gowrth in Egypt : 1996- 1999 " , EFR Working paper , No. 2003 , 87 . Economic Research forum , Augest , P. 120 .

هذا وقد إزداد حجم القطاع العام بصورة كبيرة بتطبيق نظام تصفية الحراسات في مارس ١٩٦٤ إذ بمقتضي هذا النظام تم نقل عدداً كبيراً من المشروعات إلي القطاع العام [١٨٣].

استثني من حركة التأميم الواسعة التي هدفت لجعل الملكية العامة هي النمط السائد قطاع الزراعة بحيث استمرت الملكية الخاصة تمثل نحو ٩٥ % من مجموع الأراضي الزراعية بينما استحوذت الملكية العامة علي نسبة ٥ % ، ويرجع عدم تأميم قطاع الزراعة واتباع قوانين الإصلاح الزراعي علي توزيع الملكيات ووضع حد أقصي للملكية إلي طبيعة النشاط الزراعي من ناحية وتركيز الدولة علي النشاط الصناعي باعتباره القطاع المنوط بالتنمية من ناحية أخري [١٨٤] .

مبررات وأهداف قرارات التأميم.

عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كان من أهدافها إجراء تغيرات اقتصادية واجتماعية للسيطرة علي وسائل الإنتاج فكان من الضروري توجيه ضربة لرأس المال [١٨٥] ، ومن ثم كانت سيطرة الحكومة علي الموارد الاقتصادية خطوة ضرورية لمنع هجوم مضاد علي الثورة من الطبقات الغنية ، وهكذا كانت هذه القوانين بمثابة إجراء وقائي وإجهاض مبكر لقوي معادية [١٨٦] ، وبناء علي ذلك سيطرت الدولة علي المصادر الأساسية للمدخرات القومية ونقلت أدوات الإنتاج في الصناعة والزراعة لتصبح في مجموعها تحت سيطرة الدولة [١٨٧] .

وذلك لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية ، وذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية المستهلكين من القطاع الخاص الذي يتسم أحياناً بالطمع فضلاً عن خلق وظائف وتوفير الأمان في العمل ، ومنع احتكارات القطاع الخاص وضمان الرقابة علي الموارد الطبيعية الإستراتيجية .

وأهداف اقتصادية وذلك من خلال تحقيق الأرباح لتوفير الأموال اللازمة للخدمات والأنشطة الحكومية الأخري ، كذلك عدم وجود القطاع الخاص الراغب في المشروعات الكبري

([١٨٣]) د. عبدالمنعم راضي : " موسوعة مصر الحديثة " ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

([١٨٤]) د. محمد ابراهيم عبدالرحمن : " مدي أمثلية التوجهات الاستثمارية للقطاع العام المصري خلال عقد الستينات " ، ص ٩٤ .

([١٨٥]) د. عبدالمنعم راضي : موسوعة مصر الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

([١٨٦]) د./ أحمد سالم : " الدولة والقطاع العام " ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

([١٨٧]) د. علي لطفي : التخطيط الاقتصادي ، دراسة نظرية تطبيقية " ، مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٧ .

التـي تحتـاج إلـي رؤوس أمـوال ضـخمة لا تتناسـب مـع خصـم العائـد مـن الأربـاح حيـث تعتمـد بالأساس علي تقديم الخدمات . ومن هنا كانت هنـاك حاجـة ماسـة لإقامـة هذه المشروعات وذلك لتقديم هذه الخدمات من ناحية وكسب شعبية جماهيريـة من ناحيـة أخري ورغم ترحيب غالبيـة الشعب لهذا التغيير فإن كثير من رجال الاقتصاد والمحللين كانوا ضد هذه العملية فقد كانت القرارات سريعة ولم يكن لها بعد تخطيطى وكان الجهاز الإداري غير معد جيداً لإدارتها .

أهم الجوانب التنظيمية لإدارة القطاع العام.

صدر العديد من القوانين لتنظيم القطاع العام وتحديد مسئولياته وكان أهمها ما يلي :

- فقد صدر في ١٩٦٤ القانون رقم ٦٠ والمسئول عن تنظيم المؤسسات العامة[١٨٨] ، وتبعه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإعادة تنظيم القطاع العام في وحدات عامة قابضة كبيرة وشركات تابعة [١٨٩] ، وفي عام ١٩٧١ صدر القانون رقم ٦٠ والذي تحول بموجبه القطاع العام إلي مؤسسات عامة متخصصة وكل مؤسسة كانت مسئولة عن مجال معين من مجالات الإنتاج[١٩٠] ، وهذه المؤسسات الجديدة لم تكن تقوم بالنشاط الاقتصادي بمفردها وإنما كانت تعتبر وحدات اقتصادية قابضة تتبعها شركات عامة تأخذ علي عاتقها القيام بالنشاط الاقتصادي واقتصر دور المؤسسات علي التخطيط والمراقبة وتقييم أداء الشركات التابعة لها دون التدخل في نشاطها[١٩١]، وكان المقصود من ذلك هو تنمية الاقتصاد القومي .

الاعتماد علي التخطيط المركزي.

إذا كان التغاير في التخطيط قد بدأ منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ " إلا أنه كان من الضروري اتخاذ بعض الإجراءات لتخليص البلاد من نفوذ الإقطاع ونفوذ الاستعمار ، وكان من الضروري إعداد البيانات والإحصاءات عن الموارد الطبيعية والمادية والبشرية التي يملكها المجتمع حتي يتمكن بعد ذلك إعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية [١٩٢] . ومن ثم فإنه يمكن أن نميز في هذا شأن التخطيط المركزي بين مرحلتين (مرحلة التخطيط الجزئي ، ومرحلة التخطيط الشامل) .

أولاً:- مرحلة التخطيط الجزئي ١٩٥٢ – ١٩٥٩ .

---

(١٨٨) د. علي الجريتلي:" التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢ – ١٩٦٦ " ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٥٧

(١٨٩) د. حسين خلاف : " التجديد في الاقتصادي المصري " بدون ناشر ، ص ٢٢ .

(١٩٠) د. عبدالمنعم راضي : " موسوعة مصر الحديثة " ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

(١٩١) د. علي لطفي : التخطيط الاقتصادي " ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(١٩٢) د. علي لطفي : مرجع سابق ، ص ١٩٨ – ٣٧٧ .

في تلك المرحلة بدأت بواكير الاتجاه نحو التخطيط تظهر عندما صدر المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي للعناية بشئون التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة ، ولم يكن الاهتمام وقفاً علي الزراعة والصناعة فحسب ، بل شمل كذلك الخدمات حيث صدر القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ الذي يقضي بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة [١٩٣] والذي كان إنشاءه بهدف بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسة للتعليم والصحة والإسكان العمراني والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينها[١٩٤] ، وفي مارس ١٩٥٥ أنشئت لجنة التخطيط القومي بالقانون رقم ١٤٣ وألحقت برئاسة مجلس الوزراء ويرأسها رئيس مجلس الوزراء تختص بوضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة تنفذ في أمر محدد ، وتوجه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية من حكومية وغير حكومية وذلك في برامج ومشروعات منسقة ومدروسة [١٩٥] .

وقد شهد عام ١٩٥٧ مجموعة من التطورات التي مثلت نقطة تحول بارزة في دور الدولة في النشاط الاقتصادي كما أن هذه التطورات[١٩٦] كانت بمثابة إيذاناً يبدأ التخطيط القومي الشامل ففي نفس العام ثم تخليص الاقتصاد المصري من غالبية مظاهر النفوذ الاجنبي [١٩٧] .

حيث صدرت عدة قوانين لتمصير البنوك وتأميم معظم الشركات الاجنبية ، كما اهتمت الحكومة في هذه السنة بوضع خطتين إحداهما لتنمية القطاع الصناعي والأخري لتنمية القطاع الزراعي ، وذلك بهدف إحداث تغيرات هيكلية في هذين القطاعين [١٩٨] .

كما تمثلت أهم التطورات التي شهدها عام ١٩٥٧ الإجراءات التي استهدفت إعادة تنظيم الأجهزة التخطيطية وذلك من خلال قرارين جمهورين تمثل الأول في القرار رقم ٧٨ بشأن إعادة تنظيم لجنة التخطيط القومي وبمقتضي هذا القرار تكونت هيئتان لرسم سياسة التخطيط القومي للدولة ومتابعة تنفيذها ، وقد تمثلت هاتان الهيئاتان في المجلس الأعلي للتخطيط ، ولجنة التخطيط القومي وتمثل القرار الجمهوري الثاني في شأن إعادة تنظيم الأجهزة التخطيطية في القرار رقم ٢٦٣ لنفس السنة ١٩٥٧ ، والذي تم بمقتضاه إدماج المجلس الدائم

([١٩٣]) د. حمدية زهران : " التخطيط الاقتصادي – الفكر ، النظرية والتطبيق" ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٤ .

([١٩٤]) د. يحيي الجمل : " الإشتراكية العربية – دراسة للفكر الاشتراكي والتطبيق الاشتراكي العربي " ، دار النهضة العربية ، ص ٢٧١ .

([١٩٥]) د. طلعت الدمرداش : " التخطيط في ظل آليات السوق " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ١٥٧ .

([١٩٦]) د. صقر أحمد صقر : " عشرون عاماً من التخطيط القومي في مصر (١٩٥٧ – ١٩٧٣) في عبدالفتاح الجبالي " محرر " ، الاقتصاد المصري من التثبيت إلي النمو ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الإهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٧ .

([١٩٧]) د. علي لطفي : " التخطيط الاقتصادي " ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

([١٩٨]) د. حسن عبدالعزيز ، د. حسن مهران : " التخطيط الاقتصادي " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

لتنمية الإنتاج القومي والمجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي حتي يمكن تنسيق الجهود وتجنب إزدواج الدراسات [١٩٩] .

وفي العام التالي ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لعام ١٩٥٨ والذي يقضي بتأليف لجان مشتركة في لجنة التخطيط القومي لإعداد البيانات عن المشروعات التي تمت والجارية والمقترحة في مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات [٢٠٠] ، وفي نفس العام أنشئ بكل وزارة مكتب للتخطيط يتبع الوزير مباشرة يكون مهمته الأساسية معاونة جهاز التخطيط في الحصول علي البيانات المطلوبة وتحليل ما يخص الوزارة من برامج ومشروعات وأعمال وجدير بالذكر أن التخطيط في تلك لمرحلة يدور في إطار مجتمع رأسمالي التكوين بصفة أساسية [٢٠١] ، ومن ثم كان لتلك المرحلة المؤقتة لابد لها وأن تنتهي وكان حتماً من أجل إحداث تنمية حقيقية أن يتحول المجتمع إلي الطريق الاشتراكي ، ومن ثم كان التوجه لصدور القرارات الاشتراكية والتي كان لها الدور الفعال في توسيع قاعدة القطاع العام [٢٠٢] ، وبذلك أصبح الجو مهيأ لتطبيق نظام التخطيط الشامل والتحول من التخطيط الجزئي إلي مرحلة التخطيط الشامل حيث أن التخطيط الجزئي يستهدف نمو بعض القطاعات الاقتصاد القومي دون البعض الآخر الأمر الذي لم يكن يحقق لها عنصر التوازن المطلوب ، وعلي ذلك فقد كانت مرحلة التخطيط الجزئي مرحلة تجريبية قصيرة الأجل ممهدة للتخطيط الشامل [٢٠٣] .

ثانياً:- مرحلة التخطيط القومي الشامل (بداية إعداد الخطط الاقتصادية).

أوضحت المرحلة الجزئية للتخطيط أن تحقيق الحد الأقصي للناتج والدخل القومي يستلزم تخطيطاً قومياً شاملاً ، يتناول قطاعات الاقتصاد القومى وتنميتها تنمية متوازنة بحيث لا يطغي نمو قطاع علي نمو قطاع آخر ، وعلي أن تسير التنمية في هذه القطاعات بما يكفل تحقيق الأهداف[٢٠٤]. ومن هنا كان التوجه نحو إعداد خطط قومية شاملة ، حيث ترجع بداية عهد مصر بإعداد خطط التنمية القومية ١٦ مارس ١٩٦٠ عندما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ بشأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة للدولة (١٩٦٠ – ١٩٦٥)، وقد تم إعداد هذه الخطة[٢٠٥]،

([١٩٩]) د. حمدية زهران : " التخطيط الاقتصادي " ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

([٢٠٠]) د. صقر أحمد صقر : " عشرون عاماً من التخطيط القومي في مصر " ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

([٢٠١]) د. علي لطفي : " التخطيط الاقتصادي " ، مرجع سابق .

([٢٠٢]) د. حمدية زهران : مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

([٢٠٣]) د.حسين عمر : " مبادئ التخطيط الاقتصادي والتخطيط التأشيري في نظام الاقتصاد الحر " ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٣ .

([٢٠٤]) د. طلعت الدمرداش: " التخطيط في ظل آليات السوق " ، ص ٢٥٣ .

([٢٠٥]) سبق إعداد الخطة ، ثلاثة إجراءات " ، دراسة مسبقة لجميع البيانات والمعلومات عن الاقتصاد القومي في القطاعات المحلية الزراعية والصناعية والخدمية ، كما تم وضع جدول للمدخلات والمخرجات لسنة ١٩٥٤ للاستعانة به في صياغة الخطة ، كما تم استخدام الخبراء في التخطيط من = = إيطاليا وهولندا وفرنسا وغيرها " ، انظر : د. سلطان أبوعلي : التخطيط الاقتصادي وأساليبه " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٠ .

ومن ثم تنفيذها منذ الاول من يوليو عام ١٩٦٠ – في إطار خطة طويلة الأجل مدتها عشر سنوات (١٩٦٠- ١٩٧٠)- وكان الهدف الاقتصادي للخطة تحقيق النمو السريع والمتوازن للاقتصاد القومي، كما حدد هدفها الاجتماعي برفع مستوي المعيشة وتقليل التفاوت في الثروات والدخول وتوفير فرص العمل للمواطنين لبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني تسوده الكفاية والعدل . (٢٠٦)

ومن هنا كانت بداية اتحول لمفهوم الاشتراكية القومية ، وقد استهدفت هذه الخطة أن يكون القطاع العام هو القطاع القائد للتنمية وخاصة التنمية الصناعية ، وقد أثبت تجربة السنة الأولي من الخطة المذكورة أن كفاءة تنفيذ الخطة تتطلب نقل ملكية أدوات الإنتاج في الصناعة الرئيسية من القطاع الخاص إلي القطاع العام (٢٠٧) ، لذا صدرت قوانين يوليو الاشتراكية في عام ١٩٦١ لتقضي بنقل ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية في الاقتصاد القومي إلي القطاع العام وبهذا اتسمت هذه المرحلة بالتحول إلي النظام الاشتراكي والملكية العامة لوسائل الإنتاج وتطبيق نظام التخطيط القومي الشامل ، وقد كان النموذج السوفيتي هو الملهم للخطة الخمسية الأولي – التخطيط المركزي أو ما يسمي أحياناً اقتصاد الأوامر – حيث تم تخصيص الموارد (٢٠٨) ، وقد واجهت الخطة الخمسية الأولي (٦٠ / ١٩٦١ – ١٩٦٥/٦٤) الكثير من المشكلات والمعوقات، رغم ما حققته من إنجازات ، إلا أنها واجهت بعض الصعوبات والمشاكل التي حالت دون تحقيق ما كان مستهدفاً منها بالكامل ، حيث تم تنفيذ الخطوط الرئيسية لتلك الخطة وحققت زيادة في الدخل القومي ٣٦ % (٢٠٩) .

أهم المشكلات التي واجهت التخطيط.

تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة ، فضلاً عن ارتفاع معدل تزايد السكان ، العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات الأخري ، بالإضافة إلي المشاكل التي واجهتها الخطة الخمسية الأولي ، فهناك بعض العوامل الأخري كانت وراء ما حدث من قصور في التخطيط الاقتصادي خلال تلك الفترة من غياب معظم الشروط الضرورية لنجاح التخطيط ، لعل أهمها، غياب مفهوم الشمول ، وسيطرة النظرة الجزئية وعدم توافر الوعي الجماهيري بماهية التخطيط في حل المشاكل ، وفقدان إلزامية

(٢٠٦) د.علي لطفي : التخطيط الاقتصادي ، دراسة نظرية تطبيقية ، ص ٣٨٧ .

(٢٠٧) د. عبدالمنعم رياض : موسوعة مصر الحديثة ، المجلد الثاني ، الإقتصاد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٥٧ .

(٢٠٨) د. صلاح زين الدين : " تحرير الاقتصاد المصري ومستقبل التخطيط في مصر " ، المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء ، ١٩٩٣ ، ص ٥٣ .

(٢٠٩) د. علي لطفي : " التخطيط الاقتصادي " ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .

التخطيط " ، هذا بالإضافة إلي الظروف الطارئة التي أدت إلي تزايد المصاعب أمام النشاط التخطيطي والتي كان علي رأسها حرب اليمن [٢١٠] .

تعثر التخطيط القومي الشامل .

عقب الإنتهاء من تنفيذ الخطة الأولي (١٩٦٠ – ١٩٦٥) كان من المقرر أن تبدأ الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥ – ١٩٧٠) باعتباردها تمثل الحلقة الثانية من الخطة طويلة الأجل للسنوات العشر (١٩٦٠ – ١٩٧٠) ، إلا أن الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥- ١٩٧٠ لم يتح لها فرصة التنفيذ كما لم تتح للخطة الأولي . إذ وجد أنه من الصعب أن يتم تحقيق أهداف هذه الخطة خلال خمس سنوات ، الأمر الذي أدي بالمسئولين عن التخطيط إلي وضع خطة سبعية تغطي الفترة (٦٥ / ١٩٦٦ – ٧١ / ١٩٧٢) وذلك كبديل للخطة الخمسية الثانية[٢١١] .

ولكن نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد في تلك الفترة والتي انتهت بحرب يونيو ١٩٦٧ لم يمكن وضع الخطة السباعية موضع التمييز ، واستقر الرأي علي إعداد خطة ثلاثية (٦٧/ ١٩٦٨ – ٦٩ / ١٩٧٠) سميت بخطة الإنجاز ، تعتمد علي أسباب الضغوط التضخمية [٢١٢] ، إلا أن مناخ حرب يونيو ١٩٦٧ حال دون تنفيذ هذه الخطة وأخذ التخطيط يتراجع ، وذلك بسبب تعبئة الموارد الاقتصادية لمواجهة ظروف اقتصاديات الحرب ، واستمرت الدولة وضع خطط سنوية ، حتي عام ٧١/ ١٩٧٢ كانت أشبه ما يكون بالبرامج السنوية التي لا تخرج في الواقع عن الموازنات العامة للدولة مع بعض تفصيلات عن المشروعات المزمع إقامتها خلال السنة محل الخطة [٢١٣] .

الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٢ – ١٩٨٢)

في يوليو ١٩٧٢ ونتيجة لتوجيهات المؤتمر والقومي العام للاتحاد الاشتراكي أتمت وزارة التخطيط إعداد خطة عشرية جديدة ، مقسمة إلي خطين وقد استهدفت في الأساس مضاعفة الدخل القومي خلال هذه السنوات العشر ، هذا إلي جانب بعض الأهداف الأخري [٢١٤] غير أن الأحداث التي تعاقبت في النصف الأخير في عام ١٩٧٢ وخلال عام ١٩٧٣ والتي توحي بحرب ١٩٧٣ حالت دون وضع تلك الخطة موضع التنفيذ واستمر العمل بالخطة السنوية التي أعدت عن سنوات تخطيط (مالية) للسنوات ٦٥ /١٩٦٦ – ٧١ / ١٩٧٢.

---

(٢١٠)د. محمد عبدالمنعم وآخرون : " تقييم تجربة التخطيط في جمهورية مصر العربية " ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم (١٠٧٣) ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٤ ، ص ٢٨ .

(٢١١) د. حسن عبدالعزيز ، د. حسن مهران : التخطيط الاقتصادي " ، بدون ناشر ، ص ٢٢٣

(٢١٢) د. طلعت الدمرداش : " التخطيط في ظل آليات السوق " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

(٢١٣) د. محمد عبدالمنعم نصر ، وآخرون : " تقييم تجربة التخطيط في جمهورية مصر العربية " ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم (١٠٧٣) ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٥٥ .

(٢١٤)د. حسن عبدالعزيز،د. حسن مهران : " التخطيط الاقتصادي " ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

السياسة الحمائية للتجارة الخارجية في مصر .

لعبت فكرة الحماية دوراً خاصاً في التحليل الاقتصادي لحل مشاكل الدول خاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي إطار ذلك اتجهت الدول النامية – ومنها مصر – إلي التحصن وراء سياج حمائي بدرجات وأساليب مختلفة من أجل تدعيم جهودها التنموية ، وتنفيذ سياستها الصناعية .

ولجأت مصر - خاصة منذ الستينات – إلي كل من القيود التجارية، والرقابة علي الصرف لتدعيم سياسة الإحلال محل الواردات [٢١٥] ، كما اتجهت في الوقت ذاته نحو التدخل في جهاز الأسعار لتحقيق أهداف اجتماعية ومالية متعددة .

تعريف الحماية .

بقصد عادة بالحماية التعريفات الجمركية علي الواردات والتي تسفر عن رفع أسعار السلع المستوردة محلياً . إلا أنه مع ما استحدث من أساليب متعددة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وفي المعاملات الخارجية بصفة خاصة ، أصبح تعريف الحماية أكثر عمومية وشمولاً بحيث يشمل كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار ، وهو الذي من شأنه التأثير علي حركة تدفق السلع من وإلي الخارج [٢١٦]، علي نحو يباعد بين الأسعار النسبة المحلية ومثيلاتها العالمية . هذا بالإضافة إلي القيود الكمية علي التجارة الدولية – أي نظام الحصص – والرقابة علي الصرف [٢١٧]، كما اتجه عدد من الاقتصاديين للأخذ بتعريف أوسع للحماية يتضمن إلي جانب القيود الحمائية التقليدية ، كافة الضرائب والإعانت التي تفرضها السلطات المحلية علي مختلف السلع التي تدخل في التجارة الدولية أو مستلزمات إنتاجها[٢١٨].

مبررات الحماية .

([٢١٥]) د. هناء خير الدين ، وآخرون : " السياسة الحمائية وتأثيرها علي تشجيع وإنتاج صادرات القطاع الخاص الصناعي في مصر " ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٤١٥ – ٤١٦) يناير / أبريل ، ١٩٨٩ ، ص ٣٤ .

([216]) Corden , W. M., The Theory of protection clarendon press , Oxford , 1971 , P. 27 / Johnson . HG., (optional trade intervention in the presence of Domenlic Distortions) in international trade , selecled readings Bhagwati co., penguin Books , 1969 , P. 187 .

([٢١٧]) نفرق بين الرقابة الكمية علي الصرف الأجنبي ، والقيود السعرية علي الصرف ، والذي يعرف بنظم تعدد الصرف .. انظر : هناء خير الدين ، وآخرون مرجع سابق ، ص ٣٨ .

([218]) Balassa , B., The structure of protection in Development Contries , P.70 .

هناك عديد من الحجج التي وردت في الفكر الاقتصادي كمبررات للحماية ، إلا أنه يمكن التميز بين المبررات الاقتصادية والمبررات غير الاقتصادية [٢١٩] ، فقد تتدخل الدولة في التجارة الخارجية لأسباب سياسية، كأن تؤثر في التوزيع الجغرافي لمعاملاتها وفقاً لعلاقاتها السياسية ، أو كأن تمنع استيراد سلع معينة وتشجيع استيراد البعض الآخر لتدعيم أنشطة محلية إستراتيجية ، أو تدخل الدولة في جهاز الأسعار ، بأسلوب أو بآخر لتحقيق اعتبارات اجتماعية معينة ، مثل خفض تكاليف المعيشة في سلع معينة ولفئات معينة ، أما الاعتبارات الاقتصادية التي يستند لها الفكر الاقتصادي الحديث لتبرير فرض الدولة القيود حماية بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة ، فيتمثل أهمها في مواجهة العجز في ميزان المدفوعات حيث نصح ندرة النقد الأجنبي قيداً أساسياً علي التنمية إلي جانب تدعيم وتشجيع القطاع الصناعي ، خاصة بالنسبة إلي الصناعات الناشئة [٢٢٠] ، التي لابد من توفير الحماية لها حتي ترتفع كفائتها أو تزداد قدرتها التنافسية علي نحو يتيح لها الصمود أمام أية منتجات بديلة .

كما يري بعض الاقتصاديين ضرورة حماية الصناعة من أجل خلق طلب محلي يساعد علي تشجيع الاستثمارات والإنتاج في مختلف مجالا ت الاقتصاد المحلي [٢٢١] ، بالإضافة إلي ما يوفره تدعيم الصناعة من خلق فرص عمل إضافية مما يرفع مستوي الإنتاجية ككل[٢٢٢].

أدوات السياسة الحمائية في مصر .

عرفت مصر الحماية منذ عام ١٩٣٠ حيث صدر أول جدول متكامل للتعريفة الجمركية المصرية ثم تعددت أدوات الحماية بعد ذلك واتسع نطاقها وتشابكت مع تعدد الأهداف الاقتصادية الاجتماعية التي تخدمها ، وإن اختلفت فعالية كل أداة ودرجة تأثيرها من فترة لأخري وفقاً لتطور وفساد النظام الاقتصادي الذي أخذت به مصر [٢٢٣] ، هذا ويتكون هيكل الحماية في مصر من مجموعة من القيود التعريفية وغير التعريفية ، أما القيود التعريفية فإنها تتمثل في معدلات التعريفة الجمركية علي التجارة الخارجية[٢٢٤].

([219]) Johnson . H.G., Optimal trade intervention , Ibid., P.117 .

([220]) Johnson , H.G., Optimal trade ., P. 209 , Cordon , W.M., Recent Development in the Theory of international trade special papers in economic , Princeton University , No. 7 march 1965 , 62 .

([221]) Mardaly . G. An international economicy , problems and prospects , London , Routledge . 1959 , P. 276 .

([222]) Ibid., P. 277 .

([٢٢٣]) د. هناء خير الدين : " السياسة الحمائية وتأثيرها علي تشجيع إنتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعي في مصر " ، ص ٣٩ .

([٢٢٤]) د. عادل محمد المهدي : " تحرير القطاع الخارجي واثره علي الصادرات المصرية " ، المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٤١٧ .

أولاً:- التعريفة الجمركية علي الواردات.

تعد التعريفة الجمركية أقدم أنواع الضرائب التي عرفها الاقتصاد المصري ، إذ يرجع أول جدول شامل للتعريفة الجمركية إلي عام ١٩٣٠، حيث تم وضعه لتحقيق عدة أهداف منها زيادة الموارد المالية للدولة وحماية الإنتاج الصناعي من المنافسة الأجنبية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع [٢٢٥].

وفي عام ١٩٦١ ، أثر وضع سياسة جديدة للاستيراد في إطار التخطيط الاقتصادي الشامل ، تم أصدار قانون جديد للتعريفة يسري [٢٢٦] اعتباراً من أول يناير ١٩٦٢[٢٢٧] ، وقد تضمن هذا القانون أعفاءً جمركياً علي الواردات من السلع التموينية والآلات والمعدات الصناعية ، وذلك بهدف تشجيع الصناعات المحلية علي الإنتاج ، بالإضافة إلي فرض تعريفات جمركية عالية تراوحت بين (٥٠ % ، ١٠٠ %) علي الواردات من السلع الكمالية التي لها مثيل محلي من أجل خفض الكميات المستوردة منها [٢٢٨] .

ثانياً:- تطبيق سعر صرف مُغالي فيه .

فرضت الدولة قيوداً شديدة علي أسعار الصرف خلال هذه الفترة حيث تم تحديد سعر الصرف بطريقة تحكمية بواسطة الدولة [٢٢٩] ، عند مستوي مبالغ فيه (تقييم العملة المحلية بأعلي من قيمتها الحقيقية) من أجل تمكين صناعات الإحلال محل الواردات من استيراد احتياجاتها المحلية [٢٣٠] ، وقد ترتب علي ذلك زيادة الواردات ونقص الصادرات ،

---

(٢٢٥) د. أمنية أحمد عز الدين : " التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل في مصر في الفترة من (١٩٧٠–١٩٧٨)،رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ٣٣٤ .

(٢٢٦) د. هند السيد : " هيكل الحماية وآثره علي الحماية الخارجية الفترة من (١٩٦٤ – ١٩٨٤) ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٤ .

(٢٢٧)د. حسن عباس زكي : " سياسة الاستيراد والجمارك في ج ، م ، ع ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٥ .

(228) Bssm Kamar & Damyana Bakardzhieva ., : " Economic Trilemena & exchange Rate management in egypt " , paper presented at the Annual confere nce of Economic Research forum for the Arab countries , December 2003 , P. 5 .

(٢٢٩) د. هبه السيد : " الحماية الفعلية في إطار تحرير الاقتصاد : دراسة تطور والحماية الفعلية في مصر فيما بين ١٩٨٤ – ١٩٩٠ " ، محرر د. سلطان أبوعلي : " تحرير الاقتصاد المصري " ، بحوث ومناقشات المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٣ .

(٢٣٠) معهد التخطيط القومي : " السياسات القطاعية في ظل التكثيف الهيكلي " ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر ،(رقم ٩٥) ، أبريل ١٩٩٥ ، ص ٨١ .

مما أدي إلي تشجيع الصناعات المحلية [٢٣١] . سواء كانت صناعة الإحلال محل الواردات أو صناعات تشجيع الصادرات أو صناعات الإنتاج المحلي من السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي .

فضلاً أن انخفاض قيمة العملة المحلية باستمرار ، كما اتسمت تلك الفترة أيضاً بتعد سعر الصرف وهو ما أدي بدوره إلي اتساع أنشطة المضاربة [٢٣٢] .

ثالثاً:- تراخيص الاستيراد .

كان لابد من استخراج تراخيص للاستيراد والتغطية الكاملة لقيمة الاعتمادات الاستيرادية، كما تم استخدام أسلوب حظر الاستيراد لبعض السلع بالإضافة إلي ذلك وضعت تعريفات إسمية عالية علي الواردات من السلع المصنعة ، وكذلك تم منع تصدير بعض المواد الخام إلا عن طريق الحكومة مثل القطن لتوفير مستلزمات إنتاج رخيصة للصناعات المحلية.

بعد خروج مصر من منطقة الاسترليني بعد الحرب العالمية الثانية وتحرير الجنيه المصري لجأت مصر إلي فرض الرقابة علي النقد [٢٣٣] ، كما فكرت في الاعتماد علي الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع [٢٣٤] ، فابرمت أول اتفاقات تجارية ثنائية في سنة ١٩٤٨ [٢٣٥] ، وقد خلقت هذه الاتفاقات مصادر تمويل بما تتيحه من تسهيلات للدفع ، كما أنها فتحت أسواقاً للصادرات المصرية الزراعية والصناعية في دول الاتفاقيات . وباستقرار الوضع الاقتصادي تدريجياً بعد الحرب قل الاعتماد علي مثل هذه الاتفاقات

ولكن بعد ثورة ١٩٥٢ واتجاهاتها الإشتراكية زاد الاعتماد علي الاتفاقات النامية للتجارة والدفع لتوجيه التجارة الخارجية ، وعندما تم تأميم التجارة في عام ١٩٦١ خضعت التجارة الخارجية بالكامل لتدخل الدولة وتوسعت في تطبيق الاتفاقيات علي التجارة الخارجية نظراً لإرتباط مصر بالخط الاشتراكي – في ذلك الوقت – فقد اتجه الجزء الأعظم من التجارة الخارجية للدول الاشتراكية في المقام الأول وبعض دول العالم الحر . التي ترتبط معها بالاتفاقيات .

([231]) Bassm Kamar & Damyan Bakardzhieve . Ibid., P.6 .

(٢٣٢) صندوق النقد الدولي : " تحليل سياسات الاقتصاد الكلي : دراسة تطبيقية عن مصر معهد صندوق النقد الدولي " ، قسم الشرق الأوسط ، واشنطن ، ١٩٩٧ ، ص ٤ .

(٢٣٣) د . علي حافظ منصور : " مستقبل التجارة الخارجية في ظل الاتجاهات الحمائية " ، المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء ، ص ١٨١ .

(٢٣٤) فقد حاولت مصر تنويع أسواقها الخارجية نظراً لأن شريكها التقليدي المملكة المتحدة البريطانية كانت غير قادرة علي تمويل الواردات المطلوبة من الولايات المتحدة الأمريكية ، والبلاد الأخري = = لعجزها عن تحويل الأرصدة الأسترلينية إلي دولارات فابرمت اتفاقات تجارية ثنائية في سنة ١٩٤٨ .. انظر في ذلك روبرت مابرو ، وسمير رضوان : التصنيع في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

(٢٣٥) د. هدي السيد : "هيكل الحماية واثره علي التجارة الخارجية " ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

وبذلك يمكن القول أنه منذ الخمسينيات حتي منتصف السبعينيات خضعت تجارة مصر بالكامل لأحكام الاتفاقيات اثنائية للتجارة والدفع تحت إشراف وتوجيه الدولة . [٢٣٦]

تصدع إستراتيجية الإحلال محل الواردات

لاشك أن لكل مرحلة من مراحل التنمية إمكاناتها ومشكلاتها الخاصة ، مما يفرض اختيار الإستراتيجية الملائمة لهذه الإمكانات والمشكلات ، وقد عرفت مصر منذ الستينات وحتي منتصف السبعينات إستراتيجية الإحلال محل الواردات ، وقد حققت هذه الإستراتيجية جانباً لا بأس به من أهداف التنمية ، إلا أنها تسرعان ما اصطدمت بحدود نموها حينما تشعبت السوق المحلية ، باعتبارها السند الأساسي لهذه الاستراتيجية، فتراجع الطلب المحلي ، وبدأت تنكشف سلبيات هذه الإستراتيجية ، ولم تستطيع آلياتها في إنعاش الطلب المحلي نتيجة ظهور وفورات الإنتاج ، وتزايد البيروقراطية ،

(٢٣٦) د. هناء خير الدين : " السياسة الحمائية وتأثيرها علي تشجيع إنتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعي في مصر " ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٤١٥ / ٤١٦) القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٩٧.

وبطء القرارات ، وقصور تمويل الإحلال والتجديد ، وتدني الإنتاجية ، وتقييد الواردات ، وقيود التسعير والتزامات التشغيل ، والاشتباك بين الأجهزة الحكومية التي قيدت نشاط الوحدات الإنتاجية ، مما استتبع تزايد الاختلالات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتراجع أداء استراتيجية الإحلال محل الواردات [٢٣٧] .

عوامل تراجع أداء استراتيجية الإحلال محل الواردات

لعبت الاعتبارات السياسية والاجتماعية والضغوط الدولية فضلاً عن الحروب المتعاقبة التي خاضتها مصر دوراً هاماً ومؤثراً في تراجع أداء إستراتيجية الإحلال محل الواردات بالإضافة إلي تزايد عدد السكان زيادة مطردة ، ولم يقابله زيادة في الإنتاج بل تدني الناتج مما دفع إلي زيادة الواردت بكافة أنواعها وخاصة الغذائية منها كل هذا أدي إلي ترهل إستراتيجية الإحلال محل الواردات التي كانت تأخذ بها مصر وتراجع أداءها .

أولاً:- الاعتبارات السياسية وسوء الإدارة

تأكد لدي قادة يوليو أن استمرار بقائهم مرهون حتماً بالاعتبارات السياسية [٢٣٨] فقد انتابهم إحساس بعدم الأمن من جانب النخب الذي نظر إليها أنها تمثل الرجعية ، والعدو الرئيسي للثورة ، ومن ثم سعي قادة يوليو لتدعيم مكانتهم السياسية [٢٣٩] ، وتأكيد هيمنة الدولة علي صنع القرار في المجالات المختلفة " الاقتصادية – الاجتماعية – الإيديولوجية " اصطحبها وجود قبضة حازمة علي كل جوانب الحياة وإدارة الدولة [٢٤٠] ، ومن ثم عُهد بالمؤسسات المدنية إلي الضباط وكذلك كان لابد أن يكون رؤساء المؤسسات من الضباط السابقين ونفس الشئ بالنسبة لرؤساء المدن وجميع المراكز الحساسة في البلد [٢٤١] .

ومن هنا وجد الكثير من أشكال التوتر داخل النخبة الإدارية بين الموظفين المدنيين والعسكرين الذين عينوا – تقريباً – في كل وزارة وهيئة عامة[٢٤٢] ، وهو ما عرف آنذاك بصراع أهل الثقة وأهل الخبرة ، مما كان له أسوأ الأثر علي درجة الأداء كماً وكيفاً فقد كانت السلطة في أيدي أهل الثقة ، وكان علي أهل الخبرة التنفيذ وكان عليهم ألا يناقشوا حماية لأنفسهم، ولهم عبرة فيما وقع لمن كان لديه قدر من الشجاعة فأبدي رأيه ، هذا بالإضافة إلي الدور الذي لعبه الاتحاد الاشتراكي العربي ومن قبله الاتحاد القومي ولجانه المنبثة في المؤسسات والمصانع وغيرها من الوحدات الاقتصادية في الحضر والريف علي سواء ، في الخروج بها عن أهدافها الأساسية عند التطبيق . وسرعان ما أخذت هذه اللجان تتصرف

([٢٣٧]) د. خلاف عبدالجابر خلاف : التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية تقرير مجلس الشوري المصري ، دور الانعقاد العادي الرابع عشر ، ص ٣٧٢ .

([٢٣٨]) روبرت مابرو ، سمير رضوان : مرجع سابق ، ص ١٣ .

([239]) Robert stephens , Nasser (New York , 1971) P. 433 .

([240]) Anour Abdel Malek , " The crisis Nasser's Egypt " , in I.L. Gemnzier , ed., A middle East Reader (New york) P. 12 .

([٢٤١]) أنور السادات : " البحث من الذات (قصة حياتي) المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٥٠ .

([٢٤٢]) فقد قيل في ذلك الوقت أن الاتحاد الاشتراكي العربي وسلفه سلطة رابعة في الدولة بالإضافة إلي السلطات الثلاث المألوفة (التشريعية – القضائية – التنفيذية) بل خلعت عليه سلطات أعلي مما لهذه السلطات الثلاث وسرعان ما أيدت هذا الاتجاه جهات قضائية وقانونية في مقدمتها مجلس الدولة ، مما كان له أثر سيئ علي إدارة المنشآت الاقتصادية ، أنظر : روبرت مابرو ، سمير رضوان : مرجع سابق ، ص ١٣ .

باعتبارها سلطات تنفيذية في المؤسسات باعتبار أن اختيار أعضاء هذه اللجان يتم بالانتخاب من بين مجموع العاملين في كل وحدة اقتصادية ، وكان رئيس اللجنة يعتبر نفسه ممثلاً للاتحاد الاشتراكي العربي ومن واجبه تنفيذ ما يصدره إليه من تعليمات غالباً ما تكون شفوية وما يصاحب ذلك من تحريف ومغالاة وصبغها بالاعتبارات الشخصية . بل وأكثر من ذلك كان يعتبر نفسه رقيباً علي تصرفات الهيئة المسئولة عن إدارة الوحدة الاقتصادية .

وتاريخ هذه اللجان ملئ بالأحداث الجسام التي راح ضحيتها كثيرون من أفراد الإدارة العليا المسئولين عن مصير الوحدة لمجرد أنهم لم ينصاعوا لأوامر رئيس وحدة الاتحاد الاشتراكي واعضائها ، ولا أقول آراءهم علي الرغم من آثارها السيئة علي مصير المنشأة .

ثانياً:- الاعتبارات الاجتماعية

ثمة مبدأ – عامل – آخر كان له أعظم الأثر في هبوط وتراجع الأداء الاقتصادي في ظل تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات ألا وهو سياسة العمالة ، ذلك أن الدولة أخذت علي عاتقها تدبير عمل لخريجي الجامعة والمدارس الثانوية الفنية وغيرهم في الحكومة والقطاع العام . وانتهي الأمر بالتطبيق العملي إلي أن تقوم وزارة العمل (إدارة القوي العاملة) بتوزيع الخريجين علي الوزارات والمنشآت دون نظر لإحتياجاتها الفعلية ، ودون نظر لملائمة تخصص الخريج لمتطلبات الوظيفة التي تختار له ودون اعتبار لدرجة كفاءته .

وإذا كان المبدأ نفسه سليماً في فترة من الفترات التي لم يكن يزيد فيها العرض علي الطلب ، فكان يتعين علي الحكومة أن تعيد النظر فيه بعد ذلك عندما فاض العرض علي الطلب بدرجة هائلة كان من شأنها أن يؤجل توزيع الخريجين ما يزيد علي ثلاث أو اربع سنوات بعد تاريخ التخرج وإذا كانت الحكومة لجأت إلي سياسة العمالة هذه خوفاً من النتائج الاجتماعية التي قد تترتب علي انتشار البطالة بين الخريجين ، فإن التأخير في التعيين هذه المدة الطويلة التي تقرب من عدد سني الدراسة التي تقضي في الجامعة مع ضآله المرتب وبخاصة في ظل التضخم الهائل الذي تضاءلت فيه الأجور الحقيقة ، وقد أسهمت هذه السياسة بدورها كعامل علي درجة كبيرة في زيادة حدة التضخم عن طريق العمل علي زيادة الدخول النقدية بمعدل أسرع بكثير من زيادة الإنتاجية وأخذت آثار هذه السياسة في التراكم الأمر الذي يقضي إلي أن يصبح التضخم هيكلياً تزيد من درجته الحكومة عن طريق التمويل بالعجز .

ومما يزيد خطورة هذه السياسة أن فائض العمالة الذي يصل إلي ربع القوة العاملة يلتهم جزءاً كبيراً من بند الأجور في الحكومة والهيئات الاقتصادية[٢٤٣] ، وهو ما شكل بدوره فائض العمالة أو ما يطلق عليه البعض عمالة مقنعة .

ومن سمات سياسة دافع العمالة أنه ما دام العامل قد تم تعينه أصبح من حقه علي الدولة أن تصرف له العلاوات تلقائياً وأن تتم ترقيته تلقائياً دون أن يلزم نفسه أو تلزمه الدولة بإنتاج ما به الجودة فهذه كلمة لم يعد لها وجود بين العاملين في الحكومة والقطاع العام علي اختلاف مسمياتهم ، ومع هذا لا يستطيع أحد مساءلته عن أهمال أو تقصير يقع منه مهما بلغت درجته ،

(٢٤٣) المجلس القومي للإنتاج – جريدة الأهرام ، ٢ مارس ١٩٧٣ .

ووضعت في سبيل فصل العامل عقبات لا يمكن تخطيها جعلت منه أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً .

وتتلخص سياسة واقع العمالة في مصر في أن الفرد الذي يحصل علي نسبة معينة من مجموع الدرجات في الثانوية العامة تلتزم الدولة بتعلمه بالمجان وتدبير عمل له وبإعطائه العلاوات والترقيات مع إلزام نفسها بعدم مساءلته عن إنتاج يتعيين عليه أن يقدمه . فإذا أضيفت إلي ذلك سياسة التعليم المجاني وسياسة الانفجار السكاني أمكن تعميم القول بأن الدولة تلتزم بالفرد من المهد إلي اللحد دون أن يلتزم بشئ قبلها .

وقد اشاع هذا الوضع سياسة التواكل بين كافة طبقات المجتمع مع انعدام الدافع الفردي والوازع الشخصي [٢٤٤] .

وثمة ظاهرة أخري هي أن كبار العاملين في الهيئات والمؤسسات والمصانع الذين يراد تنحيتهم عن مزاولة العمل لأي سبب من الأسباب وفي مقدمتها السياسة لا يوقف صرف مرتباتهم ومخصصاته من بدلات ونصيب في الأرباح وغيرها انهم لا يوجودن في مقار عملهم ولا يقدمون أي عمل في حين يضطلع غيرهم بأعمالهم .

ثالثاً:- الحروب المتعاقبة والحصار الاقتصادي

تمثل مصر موقعاً إستراتيجياً هاماً [٢٤٥] ، فهي ملتقي ثلاث قارات (آسيا – إفريقيا – أوروبا) مما جعلها مطمع للقوي الإستعمارية ، حيث تعرضت مصر لكثير من الضغوط السياسية والإقتصادية فضلاً عن التهديدات العسكرية فقد تعرضت مصر لكثير من الحروب . فقد خاضت مصر حروب عدة بداية من حرب ١٩٤٨، ثم عدوان ١٩٥٦ وما تبعه من تشديد الحصار علي الاقتصاد المصري من جانب القوي الاستعمارية وقطع المعونات ثم انخراط القوات المسلحة المصرية في حرب اليمن ١٩٦٢ مما استلزم توفير المبالغ المالية لتمويل هذه الحرب [٢٤٦].

ثم جاءت مرحلة ١٩٦٧ – ١٩٧٣ وهي ما أطلق عليها مرحلة اقتصاديات الحرب ، حيث شهدت خلال تلك الفترة حربين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ بالإضافة إلي حرب الاستنزاف بينهما ، مما لاشك فيه أن هذه الحروب نتج عنها مجموعة من الآثار الإنكماشية أثرت سلباً علي أداء الاقتصاد خلال تلك الفترة وتتمثل أهم الخسائر الاقتصادية في تلك الفترة في فقدان مصر لسيناء بثرواتها البترولية والمعدنية ، كما فقدت إيرادات قناة السويس بعد إغلاقها وتوقف حركة الملاحة فيها ، وهذه الإيرادات كانت تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة والناتج المحلي

([٢٤٤])يعرف آدم سميث الدفاع الفردي والوازع الشخصي أنهما اليد الخفية التي تحيل التراب تبراً

([٢٤٥]). فهي تمثل حلقة الوصل بين الدول العربية في آسيا وإفريقيا والمغرب ، كما تمثل الاتصال بين الشرق والغرب عموماً حيث تمتد سواحلها حوالي ١٠٠٠ كيلو متر علي ساحل البحر الأبيض المتوسط وحواي ١٠٠٠ كيلو متر علي ساحل البحر الأحمر فضلاً قناة السويس أهم مجري ملاحي علي مستوي العالم أجمع ، مما جعلها مطمع للقوي الاستعمارية قديماً وحديثاً .

([٢٤٦]) انظر : نفين محمد طريح : " اثر الانفاق العسكري علي الاقتصاد المصري " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ١٠٥ .

الإجمالي ، كما فقدت مصر جانباً هاماً من الإيرادات السياحية ، وأخيراً فقدان مصر كماً من مواردها البشرية التي تعتبر العنصر الأكثر حيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية كما فقدت مصرفي الحرب أصولاً إنتاجية تم تدميرها وتعطيلها بصورة دائمة أو مؤقتة .

ناهيك عن تقلص حجم المساعدات الخارجية (الاقتصادية والعسكرية) التي تلقتها مصر خلال تلك الفترة مقارنة بحجم إنفاقها العسكري .

علاوة علي هذه الآثار الإنكماشية فقد دخل الاقتصاد المصري تلك الحروب وهو يعاني من بعض المشكلات الاقتصادية لعل أهمها نقص التمويل اللازم لخطط التنمية وجاءت حرب ١٩٦٧ فأنهت عملية التخطيط بأكملها حيث توقفت وتحولت كل أهداف الدولة لخدمة المجهود العسكري وخدمة اقتصاد الحرب ، كما تحولت معظم الاستثمارات وخطوط الإنتاج لخدمة المجهود الحربي ، وتراجعت قضية التنمية الاقتصادية للوراء وتراجعت بالتالي بل وانهارت إستراتيجية الإحلال محل الواردات تلك الإستراتيجية المتبعة في تلك المرحلة.

حيث كانت كل السياسات الاقتصادية في تلك الفترة موجهه لتمويل الإنفاق العسكري . ونجسد ذلك في زيادة معدلات الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة لزيادة الإيرادات العامة اللازمة لتمويل الزيادة المحققة في الإنفاق العام المثقل بنفقات الدفاع ، كما زاد إصدار البنكنوت كوسيلة لتمويل الإنفاق العام وهو ما يعرف بالتمويل التضخمي وإعطاء الأولوية للاستثمارات التي تخدم القطاع العسكري وزيادة الإعتماد علي التمويل الخارجي (المنح والقروض) لتمويل الإنفاق العسكري بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية وزيادة الواردات من المعدات العسكرية والسلع التموينية الأساسية والمواد الضرورية لتهيئة الظروف للجيش لخوض حرب ١٩٧٣[٢٤٧] .

ومما لاشك فيه أن هذه الأحداث أدت إلي خلل في تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية مما أنعكس بدوره علي تراجع الأداء الاقتصادي في ظل تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات[٢٤٨].

تعثر التخطيط المركزي

بالرغم من الإنجازات الرائعة لتجربة التخطيط الاقتصادي في مصر إلا أنها تآكلت بسبب العديد من المشاكل التي تتمثل في عوامل الضعف الداخلية للنظام الاقتصادي والسياسي [٢٤٩] ، فعلي الرغم من إعداد جهات تزخر بالكفاءات – في وزارة التخطيط – إلا أنه يمكن رصد عدة ملاحظات وأخطاء لا مناص منها مع عدم وضوح الرؤية وحداثة التجربة، فضلاً عن النزعة إلي التسرع في إعداد الخطط ، وعدم وجود إستراتيجية بعيدة المدي تعُد الخطط الخمسية والسنوية ، ومحاولة طرق كافة الأبواب دون التخصص في نشاطات أو قطاعات معينة ،والإسراف في إنشاء مشروعات ضخمة تستخدم أحدث التكنولوجيا ، وفي مشروعات صناعية

([٢٤٧]) أحمد النجار : " الاقتصاد المصري بين حربي يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ " ، الندوة الإستراتيجية ، حرب أكتوبر ٢٥ عاماً ، المحور الاقتصادي ، وزارة الدفاع ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ١٣ .

([٢٤٨]) د. أحمد النجار : المرجع السابق ، ص ١٤- ١٥ .

([٢٤٩]) د. صلاح زين الدين : " المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين " ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع ، ص ٥٣ .

تعتمد علي آلات ومواد أولية وسيطة مستوردة دون محاولة جادة لإنتاج المستلزمات محلياً[٢٥٠] .

ومن أسباب اختلال التخطيط أيضاً عدم وضوح التسلسل الهرمي للأشراق الفني والإداري علي وحدات القطاع العام . كما كان هناك تخبط في السياسات وتعثر مستمر في أجهزة التخطيط وعلاقتها بالجهاز الحكومي[٢٥١] . وعاق تنفيذ المشروعات الجديدة نقص المخزون السلعي وضعف قطاع التشييد والبناء عن تنفيذ المشروعات الجديدة ، ولم يكن هناك تنسيق واتصال مباشر بين الخطة وبين السياسات الاقتصادية للدولة .

كما عاق سير التخطيط السليم اضطراب العلاقة بين الأسعار ، فلم يكن هناك ثمة تناسب بين الأسعار العالمية والمحلية أو بين العرض والطلب فضلاً عن ابتعاد سعر الصرف الرسمي عن سعر التوازن مما جعل التخطيط السليم أمراً عسيراً [٢٥٢] ، وأصبح دور جهاز الثمن في الحد من الطلب علي السلع والخدمات وتوزيع عوامل الإنتاج غير ذي موضوع.

ارتفاع معدل تزايد السكان

ولعل أكبر تحدي واجه الاقتصاد المصري في تلك الفترة – والمراحل اللاحقة – هو ارتفاع معدل تزايد السكان ، حيث تسارعت معدلات النمو السكاني في مصر منذ أوائل الخمسينات ، ففي عام ١٩٥٢ كان تعداد السكان (٢١,٤٣٧ مليون نسمة) بينما بلغ (٢٥,٩٦٠ مليون نسمة) في عام ١٩٦٠ ، ووصل إلي (٣٠,١٨٨ مليون نسمة) في عام ١٩٦٦ [٢٥٣] مما أدي إلي خلق كثير من المشاكل أهمها تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة ، وإضعاف معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد ، وتحويل جزء من الاستثمارات إلي السلع الاستهلاكية ، وزيادة المبالغ المخصصة للخدمات العامة التي تقدمها الدولة بالمجان قبل العلاج والتعلم ... إلخ [٢٥٤] .

تزايد الاستهلاك المحلي

تزايد لاستهلاك المحلي بمعدلات مرتفعة قدرت بمتوسط سنوي بلغ ٨ % ، ومعني ذلك أن الزيادة في الاستهلاك تكاد تلتهم كل الزيادة في الإنتاج وكان معدل

---

(٢٥٠) أشار إلي هذه الاخطاء الدكتور الأمام ، وزير التخطيط المصري في جريدة " الإهرام " بتاريخ ٥ مايو ١٩٧٦ .

(٢٥١) عهد بمسئولية التنسيق إلي مجلس الإنتاج الذي قام بإعداد دراسات لعدد من المشروعات وبإنشاء شركات مساهمة لتنفيذ بعض المشروعات الصناعية التي كانت متعثرة لفترة طويلة ، ثم ألغي مجلس الإنتاج ، واستحدثت وزارة الإنتاج ولجنة عليا للتخطيط وعدد من الهيئات العامة للسد العالي واستصلاح الأراضي والتصنيع ، فضلاً عن المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة مصر والنصر . ثم تقرر التوسع في المؤسسات النوعية إلي أن بلغ عددها أربعين أو يزيد ، وبذلك تعددت الهيئات والمؤسسات التي تمارس نشاطاً متقارباً ومتكاملاً بأعداد هائلة وكان تشكيل الإدارات العليا لا يتفق مع الأصول السليمة في إدارات الأعمال ، فضلاً عن عدم توضيح السلطات العليا دور المؤسسات في التخطيط والتنفيذ حتي يمكن تحميلها المسئولية كاملة عن المشروعات التي تقبل الاستثمار فيها . أنظر : د. علي الجريتلي : " خمسة وعشرون من تاريخ مصر " ، ص ١٩٨ .

(٢٥٢) المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٢٥٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:"السكان والتنمية"، محرر : نادية فرج ، ص ٧٥ .

(٢٥٤) د. حسن عبدالعزيز حسن : " التخطيط الاقتصادي " ، بدون ناشر ، ص ٢١٥ .

الزيادة السنوي في السكان (٢,٨ %) ، ومعني ذلك أن معدل الزيادة في الاستهلاك (٨%) قد ارتفع إلي ما يقرب من ثلاث مرات عن معدل الزيادة السنوية في السكان .

ضعف معدل زيادة إنتاجية العمال

زاد متوسط أجر العامل بينما لم تزد إنتاجية العامل بنفس النسبة حيث زاد متوسط أجر العامل بنسبة أكبر بكثير من نسبة زيادة الإنتاجية[٢٥٥]، ومما زاد من خطورة هذه الظاهرة أن زيادة الأجور في القطاعات السلعية كانت بنسبة مرتفعة جداً ، بينما لم تزد الإنتاجية في هذه القطاعات إلا بنسبة منخفضة جداً . وقد ترتب علي ذلك خلق فجوة ساعدت علي زيادة الإستهلاك بمعدلات مرتفعة ، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات ، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف الصادرات وزيادة الواردات وارتفاع الأسعار في الداخل .

العجز المتزايد في ميزان المدفوعات

حدث عجز كبير في ميزان العمليات الجارية وصل إلي أقصاه في العام ٦٣ / ١٩٦٤ حيث وصل إلي (١٣٥,٦ مليون جنيه) ، ويرجع ذلك إلي زيادة الواردات بمعدلات مرتفعة وعدم زيادة الصادرات إلا بمعدلات ضعيفة ، ففي خلال سنوات الخطة الخمسية الأولي (٦١/ ١٩٦٢ – ٦٤ / ١٩٦٥) زادت الواردات بما قيمته (١٠٧٤,٩ مليون جنيه) بينما لم تتجاوز الزيادة في الصادرات نحو (٦٢ مليون جنيه) ، هذا علاوة علي تغير معدل التبادل الخارجي في غير مصلحة الاقتصاد المصري ، حيث انخفض من ١٠٠ في سنة الأساس (السنة الأولي للخطة) إلي ٨٩,٦ % في السنة الخامسة للخطة .

عدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمار

نتيجة لتزايد الإستهلاك بمعدلات مرتفعة من جهة وعدم اتباع سياسة إدخارية سليمة من جهة أخري تراجعت نسبة المدخرات ولم تعد تكفي لتمويل الاستثمار وإزاء عدم كفاية المدخرات ، اضطر المسئولون إلي الاعتماد علي العالم الخارجي من (قروض وتسهيلات ائتمانية) في تمويل العجز في الاستثمارات الذي بلغ (٤١٧,٤ مليون جنيه) خلال سنوات هذه الخطة .

وفضلاً عن تلك المشاكل يضيف الاقتصاديين عوامل أخري كانت وراء ما حدث من قصور في أداء إستراتيجية الإحلال محل الواردات لعل أهمها ما يلي :

- غياب مفهوم الشمول وسيطرة النظرة الجزئية .

---

(٢٥٥) دلت أرقام المتابعة علي أن متوسط أجر العامل زاد خلال سنوات الخطة الخمسية الأولي (١٩٦٢/٦١ – ٦٤/ ١٩٦٥) بنسبة (٣١,٣ %) ، بينما لم تزد إنتاجية العامل خلال الفترة ذاتها عن (١٨,٣ %) .
انظر: د. حسن عبدالعزيز حسن : المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

حيث اقتصر مفهوم التنمية الاقتصادية في مصر علي مجرد تنفيذ استثمارات جديدة يقوم بها القطاع العام أساساً ، ومن ثم اقتصر استخدام التخطيط علي تخطيط الاستثمار ، وبذلك وضعت الخطة الضريبية بحيث تشمل متغير واحد هو الاستثمار ، ومن ثم لم يتم وضع خطة مالية تضمن توافق التدفات النقدية والعينية ، ولم توضع أيضاً خطة للإستهلاك ولا خطة للإدخار والتجارة الخارجية .. إلخ

- غياب الإستراتيجية طويلة الاجل

فقد أدي غياب هذه الإستراتيجية إلي غياب المشروعات التي تحدث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي ، وإلي اختلاط مفهوم التخطيط بمفهوم تمويل الاستثمارات وإلي وضع خطط لم تتجاوز في مداها الزمني خمس سنوات.

هذا فضلاً عن عدم توافر الخبرة الكافية لدي المسئولين عن التخطيط ، حيث كانت هذه الخطة (الخطة الخمسية الأولي) هي التجربة الاولي في مجال التخطيط ، هذا بالإضافة إلي فقدان النظرة العلمية في التخطيط [٢٥٦].وأخيراً لم يكن التخطيط ملزماً لكثير من الهيئات والمؤسسات ووحدات الإنتاج رغم صدور العديد من التشريعات .

كما حدث اضطراب في عملية التخطيط ، حيث اضطر المخططين إلي تغيير أساليبهم وتقديراتهم في مرحلة ما بعد التأميم ونمو القطاع العام عن مرحلة ما قبل التأميم ، كذلك اضطروا أيضاً إلي إعادة تعديل هذه الأساليب والتقديرات لدي خفض ساعات العمل الأسبوعية للعمال وتوزيع نسبة ٢٥% من الأرباح علي العمال .

كذلك علي أثر صدور بعض القرارات التي تقضي بتوجيه بعض بنود الاستثمار إلي تغطية ظروف طارئة في الاستهلاك [٢٥٧] .

حدود السوق الداخلي وانهيار السوق الاحتمالي

حققت إستراتيجية الإحلال محل الواردات جانباً لا بأس به من أهداف التنمية . إلا أنها سرعان ما اصطدمت بحدود نموها حينما تشبعت السوق المحلية باعتبارها السند ، الأساس لهذه الإستراتيجية ، فتراجع الطلب المحلي علي منتجات الإحلال [٢٥٨]. حيث لم يسهم تطبيق إستراتيجية الإحلال مساهمة واضحة في توسيع نطاق السوق المحلية ، نظراً لضآلة آثاره التكميلية الخلفية والأمامية مع كافة قطاعات الاقتصاد القومي من ناحية وعدم إسهامه في زيادة فرص التوظيف إسهاماً كبيراً بسبب استخدامها رأس المال من ناحية أخري [٢٥٩] .

ومن ثم أدت إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلي عدم وجود سوق بالسعة الكافية لاستيعاب السلع الصناعية لافتقاره إلي القوي الشرائية الحقيقية نتيجة لانخفاض دخل العمال الزراعيين الذين

([٢٥٦]) اتضح ذلك من خلال قصور أسلوب وطريقة جمع البيانات وتحليلها وتبويبها وإعدادها بصورة يمكن استخدامها في التخطيط ، انظر : د. حسن عبدالعزيز حسن : التخطيط الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

([٢٥٧]) د. حسن عبدالعزيز : المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

([٢٥٨]) تقرير مجلس الشوري : " التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية " ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، مجلس الشوري ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

([٢٥٩]) مجدي الشوربجي : مرجع سابق ، ص ٢١ .

يمثلون أكثر من نصف السكان ، لذا فإن التنمية الموجهة للسوق المحلية تتطلب تقدم ملموس في نفس الوقت في قطاع الزراعة ، حتي يزداد دخل العاملين فيه ويستطيعوا شراء منتجات الإحلال[٢٦٠] ، الأمر الذي يتحقق في ظل تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات بل حدث العكس إذ تراجع فيه الاهتمام بقطاع الزراعة .

وجدير بالذكر أن إستراتيجية الإحلال لم تكن بدعة لأن كل الدول الصناعية قد لجأت إلي هذه الإستراتيجية في مرحلة أو أخري من مراحل تطورها الاقتصادي ، وقد استفادت منها تلك الدول طالما أن الحماية بقيت في حدود معتدلة ، ولم يكن من شأنها عزل السوق المحلية عن السوق العالمية ، وكان هذا أيضاً ممكناً بالنسبة للمراحل الأولي حيث ينصب التصنيع بصفة أساسية علي السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع في السوق المحلية إذ أنها لا تطلب مهارات أو تكنولوجيا استثنائية كما أن استهلاكها علي نطاق واسع يسمح بالاستفادة بمزايا الإنتاج الكبير [٢٦١] من ناحية ويمكن أن يستوعبها السوق المحلي من ناحية أخري فهي سلع ذات استهلاك محلي واسع .

إلا أن مشكلة هذه الإستراتيجية تبدأ عند الإنتقال إلي مرحلة أعلي من التصنيع تتجاوز مرحلة السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع إلي السلع الوسيطة فإن نسبة عالية من هذه السلع ذات كثافة عالية في استخدام العناصر النادرة من رأس المال والتكنولوجيا وإن إنتاجها علي نطاق واسع يحقق مزايا الإنتاج الكبير مما يتطلب سوقاً محلية واسعة [٢٦٢] ، الأمر الذي لم يتوافر في السوق المحلية .

ويعني ذلك أن هناك حدوداً لإستراتيجية الإحلال محل الواردات ، وأن الاستمرار فيها والإصرار عليها بعد مرحلة معينة من مراحل التصنيع يتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي ومن ثم لابد وأن تتحول إستراتيجية التنمية عند نقطة معينة إلي إستراتيجية أخري تقوم علي استغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمي وهي إستراتيجية التوجه للتصدير [٢٦٣] .

حيث أن لكل مرحلة من مراحل التنمية مشكلاتها الخاصة مما يفرض اختيار الإستراتيجية الملائمة بالنسبة لهذه الإمكانات والمشكلات فحسب ، ولكن أيضاً في ضوء الظروف والأحوال الاقتصادية المحلية والعالمية .

وكنتيجة حتمية لهذه العوامل السابق الإشارة إليها فإنه ترتب عليها آثاراً سلبية ألمت بالاقتصاد المصري نتيجة لهذه العوامل التي صاحبت تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات ، ولعل أهم هذه الآثار ما يلي :

- زيادة حدة مشكلة الديون الخارجية

حيث ترتب علي تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل استيراد المعدات الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة ، فضلاً عن زيادة الواردات من السلع الوسيطة التي تلزم لعملية الإنتاجية داخل صناعات الإحلال محل الواردات ، بالإضافة إلي الاتجاه نحو

([٢٦٠]) راجنار نيركه:" أنماط التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية " ، ترجمة ، أمين ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٦١ .
([٢٦١]) د. سيد البواب : " نظرية الفضاءات الاقتصادية – الأبعاد الجيواقتصادية " ، دار البيان للطبع والنشر ، القاهرة ، ص ٩٥ .
([٢٦٢]) د. سيد البواب : المرجع السابق ، ص ٩٥ .
([٢٦٣]) تقرير مجلس الشوري : " التوجيه للتصدير ومستقبل الصادرات السلعية " ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

تصنيع سلع استهلاكية ترفيهية [٢٦٤] ، مما كان له تأثير قوي علي إضعاف قوي الإدخار ، وزيادة الميل للإستهلاك [٢٦٥] .

علي العكس مما كانت تهدف إليه إستراتيجية الإحلال محل الواردات في توفير النقد الأجنبي ، بل أدي إلي زيادة حدة مشكلة النقد الأجنبي ، حيث أن تطبيق تلك الإستراتيجية قد تطلب استيراد العديد من السلع الوسيطة والرأسمالية التي قد تعتمد صناعات الإحلال محل الواردات علي توافرها مما يؤدي إلي زيادة استخدام النقد الاجنبي ، الأمر الذي يؤدي إلي نقص العرض المتاح من هذا النقد [٢٦٦] .

بالإضافة إلي نقص تصدير المواد الخام المحلية التي أصبحت تستخدم في صناعات الإحلال محل الواردات ، مما أدي بدوره إلي نقص حصيلة النقد الأجنبي .

- ضيق التفاوت في توزيع الدخل . [٢٦٧]

حيث أدي استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال في صناعات الإحلال ومحل الواردات إلي تقليل فرص العمالة الأمر الذي أدي إلي إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب رأس المال .

- زيادة حجم الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية

علي الرغم من أن الهدف الأساسي من إستراتيجية الإحلال محل الواردات هو تقليل الاعتماد علي الواردات ، لكن الذي حدث إن زاد الاعتماد علي الواردات ، لأن نشاط بدائل الواردات إحتاج إلي السلع الوسيطة والرأسمالية من الخارج لدعم الإنتاج والتنمية التراجع النسب لجودة صناعات الإحلال محل الواردات .

حدث انخفاض في مستوي الجودة نتيجة الانعزال عن السوق العالمي : " حيث انقطعت صلة الإنتاج المحلي بالتطور في الذوق العالمي ووسائل الإنتاج وأساليب التقدم التكنولوجي" [٢٦٨] . كما أن الحماية الجمركية التي فرضت لحماية صناعات الإحلال محل الواردات أدت إلي انخفاض كفاءة هذه الصناعات ، بالإضافة إلي ارتفاع تكاليف انتاجها وانخفاض جودتها [٢٦٩].ومن ثم انعكس ذلك علي أسعار الصادرات المصرية وجعلها أعلي نسبياً من السلع الأجنبية المثيلة[٢٧٠].

حيث فهمت إستراتيجية الإحلال محل الواردات كما لو كان المطلوب هو التصنيع بأي ثمن وبأي شكل ، بغض النظر عن اعتبارات الكفاءة من حيث الجودة ، والثمن نظراً لوجود السوق المحلية

([٢٦٤]) بالنظر إلي السلع الاستهلاكية الترفيهية التي صاحبت عملية الانفتاح الاقتصادي لا تعد تلك السلع التي صاحبت الإحلال محل الواردات ذات شئ يذكر إذا ما قيست بالأولي وإنما نُظر لها في حينها علي انها ترفيهية .

([٢٦٥]) د. رمزي ذكي : " فكر الأزمة : دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي " ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ص ١٥٦ .

([٢٦٦]) آن اكروجان : " مجلة التمويل والتنمية " ، المجلد رقم ٢٢ ، العدد رقم ٢ ، حريزان ١٩٨٥ ، ص ٦١ .

([٢٦٧]) هذا التفاوت في الدخل الذي يؤخذ علي إستراتيجية الإحلال محل الواردات إذ ما قيس بالتفاوت الذي حدث في ظل ما يعرف بالانفتاح الاقتصادي فإنه لا يشكل ثمة شئ يذكر حيث التضخم الهائل في الثروات وتراجع الطبقة الوسطي لصالح الطبقة الفقيرة – الدنيا – وهو نتيجة حتمية للرأسمالية المتوحشة .

([268]) Pomfret , R (1991) , " International Trade : An introduction to theory and policy , Op. Cit., P. 204 .

([٢٦٩]) د. نجوي خشبة : " القطاع الخاص والتنمية " ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والإحصاء العددان (٤١٥ – ٤١٦) ، ص ٧٢ .

([٢٧٠])جماعة خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : " ملامح تطور الاقتصاد المصري " ، بدون ناشر ، ص ١٨ .

[٢٧١] . كما أدي التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية إلي استيراد سلع رأسمالية لم تكن الأحدث [٢٧٢]، ومن ثم انعكس ذلك سلباً علي جودة السلع المصرية [٢٧٣] ، وبالتالي لم تكن علي المستوي الذي يسمح لها بمنافسة السلع في الأسواق العالمية [٢٧٤] .

([٢٧١]) د. إبراهيم عبدالرحمن : " التصدير الصناعي كمؤشر للتطور التكنولوجي في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان (٤٢١ – ٤٢٢) ، ١٩٩٠ ، ص ١٢١ .

([٢٧٢])د. فرج عبدالعزيز عزت : " التنمية الصناعية في مصر – تقييم أداء القطاع الصناعي " المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، ص ١٠٦ .

([٢٧٣]) د. حازم الببلاوي : " محنة الاقتصاد والاقتصاديين " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٧١.

([٢٧٤]) د. محمد رئيف مسعد : " الصادرات السلعية المصرية وبعض المقترحات لتنشيطها " ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٣٧٧ .

دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية

وتراجع أداءه الاقتصادي

نظراً لأهمية القطاع العام في التنمية الاقتصادية في ظل تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات وما كان له من آثار هامة ودوراً أهم خلال تلك المرحلة كان من الضروري تقييم هذا الدور الذي لعبه القطاع العام في تلك الحقبة وبيان لأهم إنجازاته فضلاً عن الإشارة إلي عوامل تراجعه وما ترتب عليها من آثار ، ومن ثم كان من الأفضل إفراد هذه التجربة الرائدة في مبحث مستقل .

مبررات وأهداف إنشاء القطاع العام.

كانت الفكرة وراء إنشاء القطاع العام أن المشروعات العامة يمكنها أن تصنع منتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة ، وتضمن توافر السلع والخدمات والوظائف للمواطنين [٢٧٥].

وقد حقق القطاع العام الكثير من أهدافه خلال الفترة الأولي ، في الخمسينات والستينات وقد ظل الاقتصاد المصري يعتمد كلياً وبصفة أساسية علي القطاع العام في جميع مجالاته ، ومنذ أواخر الستينات وبداية السبعينات قام القطاع العام بكل شركاته ومصانعه خلف القوات المسلحة في حرب الاستنزاف ثم حرب ١٩٧٣ م حيث بني الدشم ومراكب العبور كما وفر الملابس العسكرية والغذاء ... إلخ[٢٧٦] .

ومن هنا كان القطاع العام معلماً وطنياً ورمزاً من رموز السيادة والتحرر الوطني. فقد مكن القطاع العام الحكومة من تطوير الكثير من الصناعات ، وتوظيف عمالة أكثر ، والتقليل من الاعتماد علي العالم الغربي في مجال الاقتصاد ، كما ساعد بالخروج بسلام في أكثر الفترات صعوبة في تاريخ مصر عندما تورطت البلاد في ثلاثة حروب متتالية [٢٧٧].

وبالرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلي تجربة شركات القطاع العام في مصر ، إلا أنه تجدر الإشارة إلي أن تقييم تجربة القطاع العام لا يجب أن تتم في ضوء معايير الربح التجاري التي تعتبر مقدار الفائض الاقتصادي هو اساس النجاح ، ذلك أن القطاع العام في مصر قد أسهم في القيام بعدد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [٢٧٨] . كما يجب التنويه إلي أن القطاع العام كان يعمل في ظل ظروف اقتصادية خارجة عن إرادته ، وكانت تشكل قيداً علي حرية تعظيم أرباحه [٢٧٩].

([٢٧٥]) أمل صديق عفيفي : " الخصخصة في مصر توصيف وتقسيم " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٧١ .

([٢٧٦]) د. سليمان نور الدين : " تقييم الانفتاح الاقتصادي " ، المؤتمر الرابع لجمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ١٤ .

([٢٧٧]) مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، الإهرام ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإسراتيجية " ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٤ .

([٢٧٨]) د. رمزي زكي : " مشكلة التضخم في مصر ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، " الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٥٣٦ .

([٢٧٩]) د. السيد عبدالرحمن السيد : " مجالات الإنتاج بين القطاعين العام والخاص " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٦١ .

وللأسف أدي الخلط بين النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلي تراجع أداء القطاع العام [٢٨٠]، ولم تعد الأسس النظرية والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية علي نحو كفء مثلما كان الحال عند بدء انطلاقة هذا القطاع[٢٨١] .

أسباب تراجع أداء القطاع العام.

لتراجع أداء القطاع العام في مصر عوامل متعددة ، والتي يعزي جزء كبير منها إلي أسباب خارجة عن القطاع العام نفسه [٢٨٢] ، ويمكن إيجازها فيما يلي :

الفساد الإداري وغياب الرقابة .

لاشك أن طريقة إدارة القطاع العام كانت في حاجة إلي إعادة نظر، فقد تفشت فيها البيروقراطية وانعدام وسائل الرقابة الفعالة [٢٨٣] علي أنشطة وإدارة القطاع العام التي تربط أجهزة رقابية متعددة تحت مسميات مختلفة ويندرج ذلك ضمن الثقافة السياسية التي تربط القطاع العام بالدولة وبنظام الحكم . وما ينتج عن ذلك من علاقة متشابكة بين الشركات والسلطات الحكومية المختلفة [٢٨٤] ، والمتمثل في التدخل المستمر لرجال السياسة في الشئون الداخلية لتلك المشروعات (عادة لأسباب سياسية) حيث وجد العديد من أشكال التوتر والخلاف في داخل الإدارات وأصبح هناك صراع بين أهل الثقة وأهل التخصص[٢٨٥]، وتغليب أهل الثقة علي أهل التخصص والكفاءة . إذ لم يصل إلي المناصب العليا في الشركات العامة في أغلب الأحيان الأكفأ وإنما الأقدر علي الوصول واكتساب الثقة لدي القيادة .

وبالتالي أصبحت عمليات الترقي محكومة بمعايير المحسوبية الأمر الذي أفسح المجال لوصول عناصر انتهازية لشغل كثير من المواقع مما ساعد علي انتشار ظاهرة الفساد السياسي والإداري ، ومن ثم تحكمت في الإدارة صفوة بيروقراطية تختارها الحكومة ، ولم يعد هناك رقابة حقيقية ومستقلة ، واقتصرت الرقابة علي المكتبية والدفترية ، وتسديد خانات الميزانية علي نحو صحيح من الناحية الدفترية والكتابية [٢٨٦] ، مما ساعد علي تفشي ظاهرة الفساد والبيروقراطية [٢٨٧]، وأصبح القطاع العام مرتعاً للفاسدين مثقلاً بالوشاه مما أدي إلي تدهور الأوضاع في القطاع العام [٢٨٨].

([٢٨٠]) محمد سعيد أحمد : " محددات الاستثمار في مصر ، الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٩٧ " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، قسم الاقتصاد ، ص ٣٥ .

([٢٨١]) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

([٢٨٢]) د. علي لطفي : " نحو إدارة حديثة للتنمية في مصر " مقال ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٠/٢/٥ .

([٢٨٣]) د. جودة عبدالخالق : " أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ – ١٩٧٨ " ، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة، ١٩٧٨ ، ص ٣٧٣ .

([٢٨٤]) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

([٢٨٥]) د. صديق عفيفي : " التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في مصر " ، كتيبات إستراتيجية، مركز الإهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٢٠ .

([286]) Sami Kassem , managerial Elite in Egypt unpublished ph. D Thesis submitted to the university of Michigan , An arbont , 1970 , P. 118 – 119

([٢٨٧]) د. أحمد صقر عاشور : " الأزمة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي في مصر " ، كراسات إستراتيجية مركز الإهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية ، دراسة رقم (٩٩) ، ٢٠٠١ ، ص ١٠ .

([٢٨٨]) د. رابح رتيب : " مستقبل الخصخصة في مصر " ، كتاب الإهرام الاقتصادي (العدد ١٠٥) ، أغسطس ١٩٩٧ ، ص ٨٤ .

السياسات الاجتماعية وتضخم القطاع العام بالعمالة .

ترافقت نشأة القطاع العام مع بروز مفهوم المسئولية الاجتماعية للدولة ، لذلك لم تتم إدارة القطاع العام وفقاً للقواعد الاقتصادية التي تقوم علي تحقيق الأرباح ، وحساب دقيق للإيرادات والنفقات ، وإنما وقع الدمج ما بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري ، وتداخلت الميزانيات علي نحو لم يعد من السهل معه تقدير خسائر هذا القطاع وأرباحه علي نحو دقيق .

فقد أصبح القطاع العام ينتج للاستهلاك المحلي وللطلب المحلي في ظل سوق احتكارية وسياسات حمائية ، وفي ظل التزام الدولة بتوفير فرص عمل للخريجين [٢٨٩] ، حيث تقوم (إدارة القوي العاملة) بتوزيع الخريجين علي الوزارات والهيئات دون نظر لملائمة تخصص الخريج لمتطلبات الوظيفة التي تختار له ، ودون اعتبار لدرجة كفاءته [٢٩٠] .

وبذلك تحملت شركات القطاع العام باعباء السياسة الاجتماعية للدولة من خلال الحاق أعداد كبيرة من الأيدي العاملة لا تحتاج إليها الشركات ، وعدم السماح للشركات بتخفيض عدد العمال الزائد [٢٩١]، ومن ثم أصبحت هناك عمالة زائدة عن الحاجة التي يطلبها التشغيل الاقتصادي للمشروع ، غير أن إهمال عوامل " التشغيل الاقتصادي " لمصلحة " التشغيل الاجتماعي " ترك أثراً سلبياً علي المدي الطويل ، حيث أن العمالة الزائدة من أخطر المشاكل التي تقلل من إنتاجية وربحية القطاع العام [٢٩٢] .

ولا شك أن التأثير السلبي لزيادة العمالة عن حاجة العمل لا يقتصر علي ما تتحصل عليه العمالة من رواتب وأجور وتأمينات وخدمات وغيرها ، مما يقلص هامش الربح بالنسبة للشركات ، وإنما أدت هذه السياسة إلي برقطة القطاع العام [٢٩٣] . فضلاً عن تضخم الجهاز الإداري في الوقت الذي يتم فيه إعداد هذا الجهاز بما يتفق مع معايير التجديد والابتكار ولكن تم بناءه علي أساس معيار مدي الخضوع لأوامر السلطة العليا تحت شعار تحقيق الاستقلال القومي .

السياسة السعرية التحكمية وخسائر القطاع العام.

أدي التدخل المفرط للدولة سواء بتثبيت أو تجميد أسعار السلع التي ينتجها القطاع العام ، أو التدخل من خلال السياسات الجمركية ، أو من خلال الدعم إلي حدوث تدهور في الأرباح المالية لكثير من شركات القطاع العام [٢٩٤] ، فقد أدت سياسة الحكومة في تسعير المنتجات النهائية والمواد الأولية والوسيطة علي نحو تحكمي دون مراعاة دقيقة للأسعار العالمية

([٢٨٩]) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية : المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .
([٢٩٠]) روبرت مابرو ، سمير رضوان : مرجع سابق ، ص١٠ .
([٢٩١]) د.هبه صندوسة: " المؤتمر العلمي السادس للاقتصاديين المصريين ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ .
([٢٩٢]) د. محمد سامي حسونة :"الخصخصة وإصلاح القطاع العام " ، في عبدالفتاح الجبالي " محرر " الاقتصاد المصري من التثبيت إلي النمو ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص ٥٨ .
([٢٩٣]) د. أحمد صقر عاشور : " الأزمة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي في مصر " ، كراسة إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الإهرام ، كراسة (رقم ١٩٩) القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٠ .
([٢٩٤]) د. أحمد سالم حسني : " الدولة والقطاع العام " ، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٤٣ .

والاعتبارات الاقتصادية إلي تحميل شركات القطاع العام بأعباء متزايدة فضلاً عن انهيار كامل في جهاز توجيه الموارد علي مستوي السوق بأكمله [٢٩٥].

ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار مستلزمات الإنتاج بسبب زيادة التضخم في السوق العالمية ، وحدث انخفاض في قيمة العملة المصرية ، وارتفاع مستوي الأجور . حاولت الحكومة كبح جماح الزيادة في الأسعار المحلية عن طريق تحديد الأسعار التي تباع لها منتجات هذا القطاع ، وغالباً ما كان يتم التسعير بأقل مما ينبغي[٢٩٦] .

هذا بالإضافة إلي الاستمرار في إنتاج البضائع أو الخدمات الخاسرة، لأسباب سياسية واجتماعية ، ومن ثم واجهت معظم شركات القطاع العام مشكلة التمويل والسيولة ، نتيجة نقص المخصصات الاستثمارية اللازمة ، وعدم وجود سيولة كافية ، الأمر الذي جعل شركات هذا القطاع تتحمل أعباء فوائد ما كانت تحصل عليه من قروض من الجهاز المصرفي [٢٩٧] ، في الوقت الذي تراكمت فيه مستحقات للقطاع العام لدي جهات إسناد حكومية أخري خاصة في حالة شركات المقاولات ، ومن ثم تعدت خسائر القطاع العام وتكاثرت ديونه .

فقد كان القطاع العام – في واقع الأمر – ملكية خاصة للدولة وتحت سيطرة الإدارة الحكومية [٢٩٨] ، التي اعتمدت علي البيروقراطية المصرية ، فضلاً عن ذلك فإن كثير من الحالات كانت المشروعات المؤممة تدار بواسطة من لم يكن لديهم قناعة تامة بالنظم الإشتراكية [٢٩٩]

تدني الكفاءة الإنتاجية للقطاع العام.

إتسم إنتاج وحدات القطاع العام بضعف معدلاته وقلة جودته ، مع ارتفاع تكلفته وذلك لأسباب عديدة منها عدم التحديث وعدم الاستجابة السريعة لمتطلبات خطوط الإنتاج من قطع غيار ومستلزمات تشغيل في ظل تدهور حالة الأصول الثابتة وتقادمها تكنولوجياً [٣٠٠].

([295]) Shirly . Mary , The Reform of stat – owned enterprises " : Lessons from world Bank Lending , Policy , Planning and Research series , The world , Washington , Dc., VSA , June 1989 .

([٢٩٦]) د. صديق عفيفي : مرجع سابق ، ص ٨٠ .

([٢٩٧]) د. هبه حندوسة : مرجع سابق ، ص ٤١٣ .

([٢٩٨]) د. محمد سامي حسونة :" الخصخصة وإصلاح القطاع العام " في عبدالفتاح الجبالي " الاقتصاد المصري من التثبيت إلي النمو ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٨ .

([299]) Gouda Abdel – Khalek , " The open Door policy in Egypt : A search for Maening , interpretation and implication " , in herber M. Thompson , ed., studies in Egyptian political economy (Cairo , 1979) , P.83 .

([٣٠٠]) د. صلاح رتيب : " مستقبل الخصخصة " ، كتاب الإهرام الاقتصادي ، (العدد ١٠٥) ، ١٩٩٧ ، ص ٨ .

إدارة التنمية الصناعية فى

ظل تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات

تعير النظرية الاقتصادية اهتمام بالغ بقضية التصنيع، فالصناعة هى المجال المفضل الذى يطبق فيه تقسيم العمل، ووفورات الإنتاج، والتقدم الفنى، كما أنها تمثل العنصر الأساسى لأى اقتصاد، ومن هنا نبعت الرغبة فى التصنيع ليس فى مصر فحسب وإنما فى دول العالم الثالث، فإن الثورة الصناعية فى أوربا فى القرن الثامن عشر هى التى فتحت عهداً من التقدم الاقتصادى المستمر فيما يعرف بدول العالم المتقدمة.

ولاشك أن التصنيع يستلزم وجود قدر من التنمية فى البداية، بالاضافة الى أهمية النظام الاقتصادى الذى يمكن أن يحقق تصنيع سريع وكفء، فإن نمط التصنيع وسرعته يختلفان فى نواحى كثيرة طبقا للنظام الذى يتبع سواء كان اقتصاد حر أو اقتصاد اشتراكى وإن كانا يتفقان فى نواحى قليلة أخرى. ويبدو أن كل نظام يكون أكثر ملائمة لأهداف محددة بذاتها على حساب أهداف أخرى.

والمشكلة فى البلاد الأقل نمواً أن فيها خليط من الأنظمة، فالقطاع العام يعمل جنبا الى جنب مع القطاع الخاص أو يزحف عليه، والتخطيط يتدخل فى نظام السوق ومن الصعب تحديد مدى تدخل الحكومة لنشوء الصناعة، والتخطى بها الى ما وراء طورها الأول ، وفى ظل السياسات غير الكاملة او المتداخلة فإنه يصعب تحسينها وفى الغالب تحل محلها سياسات أقل نقصاً.

كما أن التصنيع الناتج عن اتباع استراتيجية بذاتها تنطوى على تبديد أقل للموارد النادرة، وتحقيق للأهداف بدرجة أكبر ومن ثم فان اتباع استراتيجية معينة ذو أهمية قصوى لتحقيق لتنمية صناعية، وإن كانت ليست العامل الوحيد الذى يجب الاهتمام به والتأكيد عليه فهناك عناصر أخرى لها أهميتها " حالة تقدم الاقتصاد- الموارد الطبيعية- نوعية عوامل الإنتاج- المؤسسات التى تعمل فى المجتمع .. الخ"[٣٠١].

مقومات الصناعة المصرية وأهميتها فى المجال الاقتصادى

إن لكلمة التصنيع منذ أوائل الخمسينات بريقاً وهاجاً يخطف أبصار الشعوب، على أنها الوسيلة الوحيدة التى تنقلهم من حالة الفقر الذى يعانونه الى التقدم والرخاء الذين ترفل فيهما البلاد الصناعية المتقدمة.

وإن كان هذا صحيحاً الى حد ما فهو ليس كذلك على اطلاقه، فلابد من اختيار الصناعات التى يتقرر إقامتها بحيث تكون أكثر ملائمة لحاجات وظروف البلاد وأكثر تمشيا مع مقتضيات النماء الاقتصادى المنشود. وأهم من ذلك كله تهيئة المناخ الذى لا تقوم فيه صناعة ولا تؤتى ثمارها المرجوة إلا فى ظله وهو هنا القدرة على أن تواجه المنتجات الصناعية الجديدة منافسة مثيلاتها فى الأسواق الخارجية الأمر الذى يتطلب تركيز الاهتمام على ناحيتين أساسيتين : الجودة والسعر. فإن نجاح أى صناعة هو القدرة على أن تبيع منتجاتها فى السواق الخارجية.

([٣٠١]) روبرت مابرو ، سمير رضوان : التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٨.

فليس أيسر على اية صناعة من أن تبيع انتاجها فى السوق الداخلية التى يزيد فيها عادة الطلب على العرض زيادة فائقة [٣٠٢].

فالصناعة هى المجال المفضل دائما لدى واضعوا السياسات الاقتصادية فهى تمثل العنصر الاساسى للاقتصاد بصفة عامة فمن خلالها يحدث التقدم الفنى وهى التى تنقل الى القطاعات الأخرى التقدم الذى تحتويه السلع الرأسمالية والمدخلات الصناعية. ونصيب الفرد فى الإنتاج غالباً ما يكون أكثر ارتفاعاً فى الصناعة منه فى الزراعة الفقيرة ، وإعادة توزيع العمالة من القطاع ذى الإنتاجية المنخفضة الى القطاع ذى الإنتاجية المرتفعة ، كما أنها عامل من عوامل النمو".

مصر بطبيعتها لا ينقصها أيا من المقومات الأساسية للصناعة الحيدثة، حيث أن اركان الصناعة الخمسة" المادة الخام- الوقود- العمل- رأس المال- السوق" تتوفر بتنوع معقول.

فبالإضافة إلى الإنتاج الزراعى يوجد ثروة معدنية، وإن كانت الثروة الحيوانية (ألبان- جلود – صوف) ، والأخشاب نادرة لأن مصر ليست بيئة رعى طبيعى أو غابات، فليس ذلك عائق ، حيث يوجد فى الجانب الأخر كثافة سكان عالية توفر العمل والسوق تلقائيا، هذا بالاضافة الى رأس المال من عائدات الزراعة ، وأخيراً، بالنسبة للوقود فإن الصناعة المصرية لم تبدأ بمعنى الكلمة إلا بالكهرباء ، التى اعتمدت عليها منذ وقت مبكر، ولم يلبث بترول الصحراء ثم كهرباء النيل أن جاؤا واحداً تلو الآخر، ولاشك أنها وفيرة محليا ونظيفة أيضا"[٣٠٣].

نتيجة لما سبق عرضه من أهمية الصناعة بالنسبة للتنمية الاقتصادية بصفة عامة بالاضافة الى توافر المقومات الاساسية للصناعة[٣٠٤]، برزت أهمية الصناعة لقادة يوليو ١٩٥٢ وهو ما يبرر بدوره أن وجهوا جل اهتمامهم بالصناعة فى الخمسينيات وبداية الستينيات، وبتنيهم لحركة تصنيع طموحة.

اتجهت ثورة يوليو الى التصنيع والصناعة، ليس فقط كضرورة بنائية فحسب ولكن كضرورة بقائية، حيث أن الاستقلال الحقيقى إنما هو الاستقلال الاقتصادى، وجوهر الاستقلال الاقتصادى هو الاستقلال الصناعى، ومن ثم كان طبيعيا للاستعمار أن يحارب التصنيع ويئده وهو فى مراحله الأولى[٣٠٥]. ومن هنا كان أضخم عمل فى تلك المرحلة- المرحلة الثورية- فى الصناعة على وجه الخصوص. ورغم ما واجهته الصناعة من ضربة قاصمة (حرب يونيو ١٩٦٧) إلا أنه لا يمكن التقليل من قيمة وحجم الانجازة الصناعية التى حققهت فى تلك الفقرة ، كمنا أنه لا يمكن التقليل أيضا من الانجازه التى سبقتها وأسست لها وهى تلك الفترة من الثلاثينات والاربعينيات، فإن الدفع الصناعى لثورة يوليو ليس إلا استمرار للمد الصناعى الذى

([302]) Pent Hansen, Long and short- term planning in underdeveloped countries" North-Holland publishing co., Amsterdam, 1967, p. XI.

([٣٠٣]) روبرت مابرو ، سمير رضوان : التصنيع فى مصر فى السياسة والاداء ١٩٣٩- ١٩٧٣ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مرجع سابق ، ص ١٨.

([٣٠٤]) وظفت الصناعة ساسياً حيث كان لكلمة " الصناعة" صدى كبير لدى الجماهير منذ اوائل الخمسينيات كسبيل لتحرير بلادهم من نير الاستعمار، ومن ثم استخدمها زعماء لك المرحلة لاثارة مشاعر الجماهير حتى تلتف حولهم وتساندهم فى مشروعاتهم التحررية ، أنظر: روبرت مابرو : التصنيع فى مصر ، ترجمة صليب بطرس ، ص ٥.

([٣٠٥]) مع المؤسف ان هذا المد الصناعى كله تهاوى مع نكسة ١٩٦٧ ، والأسوا منه أنه تبدد مع انفتاح السبعينيات الذى وضع الصناعة فجأة تحت رحمة المنافسة الاجنبية، انظر د. جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ٥٧.

ارتفع قبله منذ الحرب العالمية الثانية، والذى يعد الاساس الحقيقى للصرح الصناعى الجديد فى الخمسينيات، وبدونه ما كان يمكن للآخير أن يقوم ويرتفع [٣٠٦].

فقد حدثت طفرة صناعية ليست باليسيرة بدأت بعدة مشروعات مؤثرة، ففى سنة ٥٣/ ١٩٥٤ جاء مشروع كهربة خزان أسوان، وأيضا واكبه مشروع الحديد والصلب فى حلوان ومصنع عربات السكك الحديدية، وكذلك مصنع السماد فى اسوان (كيما) ومصنع الورق فى الاسكندرية (راكتا) ، فضلا عن عدد من المحطات الكهربائية والحرارية ومصافى تكرير البترول.

وتعد الفترة ١٩٥٤/٥٣ – ٦٣/ ١٩٦٤ قمة التصنيع المكثف والنمو المرتفع حيث بلغ متوسط معدل نمو الإنتاج الصناعى نحو ١٠% سنويا[٣٠٧]، وتعد الفترة ١٩٥٤/٥٣ – ٦٣/ ١٩٦٤ قمة التصنيع المكثف والنمو المرتفع حيث بلغ متوسط معدل نمو الإنتاج الصناعى نحو ١٠% سنويا. فمن سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٧ اضيف ٣٦٠ مصنعا فئة ٥٠ عاملا أما جديدة تماما أو قديمة وسعت ، ومن المسلم به أنه قد وقعت خلال تلك المرحلة أخطاء فادحة وفشلت مشروعات كثيرة أو توقفت.

أهم خصائص الصناعة المصرية

لاشك أن لكل صناعة خصائص تميزها وتختص بها وفقا للظروف الاقتصادية والموارد الطبيعية والمتطلبات المعيشية لكل بلد، والتى من خلالها تتشكل طبيعة وخصائص الصناعات التى يمكن ان تقوم بها، وكانت الصناعة المصرية مثلها مثل أى صناعة لها خصائصها التى تمتاز بها وتشكلها وهو ما سوف نعرض له من خلال هذا المبحث .

أولا: صناعة زراعية

حيث تحتل الصناعات الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية الصدارة المطلقة فى الصناعة المصرية، بينما تتراجع الصناعات المعدنية وإن كانت قد تقدمت فى الفترة الأخيرة بعض الشئ، وهذا الطبع يعكس طبيعة مصر كدولة زراعية أساسا، وهذا ولاشك يسم الصناعة المصرية الى حد ما بالتخلف ذلك أن الصناعة الحقة فى العرف الاقتصادى إنما هى الصناعات المعدنية وليس الزراعية.

ولعل أبرز ما يميز الصناعة الزراعية فى مصر أنها " صناعات مترابطة" وهذا يؤدى بدوره الى تكامل افقى ورأسى الذى تتسم به الصناعة المصرية عموما مثل حلج القطن – عصر البذرة- الكسب والعلف- الزيوت الصناعية والمسلى الصناعى- الصابون والجلسرين- الاحماض النباتية .. إلخ أو سلسلة عصر القصب – تكرير السكر- المولاس- الكحول- الخل- العطور- الورق- الخشب الحبيبى.. إلخ.

([٣٠٦]) يرى د. جمال حمدان أنه كان من الممكن للصرح الصناعى أن ينمو ويطرد بدون يوليو وبنفس معدله ومستواه الذى تحقق بالفعل ، انظر جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ٥٥٦.

([٣٠٧]) د. جمال حمدان : المرجع السابق ، ص ٥٥٧.

ثانيا: صناعة استهلاكية

حيث أن السلع الرئيسية ثلاثة سلع ، إستهلاكية ووسيطة ورأسمالية[٣٠٨]، وتمثل السلع الاستهلاكية الصناعات الزراعية كالصناعات الغذائية والنسيجية والملابس وتشمل أيضا بعض الصناعات الهندسية، كالسيارات والأدوات المنزلية الحديثة (الثلاجات – الدفايات- المكانس- الأفران .. الخ) وكذلك بعض السلع الكيماوية (كالأدوية والصابون ومواد التجميل .. الخ) [٣٠٩].

وتأتى الصناعات النسيجية فى الصدارة بل زادت قيمتها النسبية باطراد، فى حين تراجعت الصناعات الغذائية وفقدت الكثير من وزنها [٣١٠]، ورغم أن الصناعتان تعتمدان على المدخلات الزراعية، إلا أن القطن هو محور وعماد الصناعة المصرية واستثماراتها اما الصناعات الغذائية فإن الزراعة المصرية تعد قيدا عليها، وعلى توسعها، فصناعة الأغذية فى مصر تحد منها ظروف الإنتاج والعرض السائدة فى الزراعة المصرية، وكذلك سمات العرض والطلب المحلى على منتجاتها من محدودية ومرحلية [٣١١].

أما بالنسبة للصناعات الوسيطة فقد حدث فيها تطور بعض الشئ منها على سبيل المثال بعض الصناعات الكيماوية، خاصة المرتبطة بالزراعة كالاسمدة والمبيدات الحشرية والورق ، وتكرير البترول ، والتعدين ، بالاضافة الى الكحول والمنظفات والغازات السائلة والبويات ، فضلا عن الأسمنت والزجاج ومواد البناء.

وأخيرا تأتى الصناعات الرأسمالية – الإنتاجية - فى مرتبة متدنية فى الاقتصاد المصرى[٣١٢].

ثالثا: صناعة خفيفة

تأتى الصناعة الخفيفة فى المقدمة بينما تأتى الصاعة الثقيلة كهامش لها حيث ولدت الاخيرة تاريخياً بعد الصناعة الخفيفة بأمر طويل ، رغم أن الصناعة الثقيلة نظريا وفنيا هى أم الصناعة الخفيفة ولكنها استعاضت عن ذلك بالاستيراد من الخارج.

ورغم أن الصناعة الثقيلة هى التى تقدم النواه الاساسية لأى تنمية صناعية عصرية، لكنها باهظة التكاليف ، محدودة العمالة، بطيئة العائد الاقتصادى، ومركزة جغرافيا، إلا أن الصناعة الخفيفة يمكنها أن تنتشر على أوسع نطاق فى الأقاليم والريف المتخلف، وتستوعب عمالة أكبر ، وتحتاج رؤوس أموال أقل بكثير ، وتقدم عائداً مادياً وربحاً أسرع، ومن ثم فإن الصناعة الخفيفة أنسب لظروف مصر السكانية والمالية وإن كانت الصناعة الثقيلة ألزام للتطور

([٣٠٨]) قد يطلق على السلع الرأسمالية "سلع انتاجية".

([309]) J.P. Code Geography of current affairs, p. 241., Col. By, A Foster p. 454.

([٣١٠]) ارتفعت الصناعة النسجية من ٣٥% من القيمة المضافة سنة ١٩٥٢ الى ٣٩,٣% سنة ١٩٦٧ بينما هبطت الصناعة الغذائية من ٢٩,٨% الى ١٥,٣% انظر : احصاءات الإنتاج الصناعى (١٩٥٢- ٦٦ / ١٩٦٧)

([٣١١]) روبرت مابرو ، سمير رضوان : التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٥-١٣٧.

([٣١٢]) روبرت مابرو ، سمير رضوان ، مرجع سابق ، ص ١٣٩.

وللمستقبل وللأمن الاقتصادى [٣١٣]، لأنها حتى وإن ابتلعت نسبة كبيرة من الاستثمارات المتاحة وحدت من فرص العمالة فى المدى القصير فإنها فى المقابل توسعها فى المدى الطويل ، ومن ثم لابد من إحداث توازن بين كلا الطرفين للحصول على مزايا كل منهما.

رابعاً: صناعة اكتفاء

لاشك أن التصدير هو المقياس الحقيقى للتصنيع[٣١٤]، فإن الصناعة المصرية تعد صناعة اكتفاء ذاتى وليست صناعة تصدير، فإن هدف الصناعة المصرية هو صناعات الاحلال التى تحل محل الاستيراد أو على الاقل تحد منه، فإذا ما وجد فائض للتصدير وتجاوز الإنتاج الاكتفاء الذاتى الى التصدير ، فذلك هو الاستثناء.

والواقع أن الصناعة المصرية تسعى لتحقيق أهداف أربعة (الغذاء- الكساء- البناء- الكهرباء) فهمها الأول هو تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى لهما، وذلك من خلال التركيز على الصناعات الغذائية والنسجية والبناء مع توفير الطاقة الضرورية لهما، وحول هذه الصناعات الاربعة تدور الصناعة المصرية، لتكفى نفسها بنفسها عن العالم الخارجى قدر الاستطاعة. ومع ذلك فلا زالت الصناعة المصرية بعيدة عن تحقيق الكفاية الذاتية فضلا عن استيراد المصنوعات والمنتجات الصناعية بنسبة أكبر.

فهى لا تعرف الكفاية الذاتية فى الخام او الوقود، وكذلك لا تحقق الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك او التصدير ، وطبيعى بعد ذلك أن تكون العمالة الصناعية محدودة النسبية[٣١٥].

خامسا: صناعة ذات تكامل (رأسى وأفقى)

حيث أن التكامل ببعدية الرأسى والافقى، من أخص خصائص الصناعة المصرية الحديثة، وإن أخذت درجة تقل بالتدرج فى السنوات الاخيرة، ذلك أن التكامل ، خاصة الرأس يعد من ملامح مراحل التصنيع المبكرة، أى أنه دالة على قدر من التخلف الصناعى أو الاقتصادى العام[٣١٦].

وهذا القدر من التكامل فى الصناعة المصرية يرجع الى أن الصناعات كلها حديثة العهد، لم تأخذ وقتها الكافى للنمو والنضج بحيث يظهر فيها تقسيم عمل كاف بين عدد كبير من الصناعين والمقاولين، فبعض الشركات نشأت ضخمة تامة النمو، فلم تجد مجالا تشترى منه احتياجاتها ومتطلباتها الضرورية اللازمة لصناعتها ، فاضطرت الى أن تقوم هى بانتاجها

([٣١٣]) د جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص الجزء الثالث ، ص ٦٠٢

([314]) Barbour , KM. Growth location and structure of industry in Egypt, N.Y. 1972, p. 109.

([٣١٥]) د جمال حمدان : شخصية مصر : مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٦٠٤.

([316]) E.D. Grity , A.A. The structure of modern industry in Egypt, E.C. Cairo, 1948, p. 499-501.

بنفسها، وثمة شركات ومؤسسات أخرى كان عليها أن تنشئ مصادرها وورش اصلاحها الخاصة، بل وأن تنتج فى الموقع قطع الغيار والعدد والآلات اللازمة لها[٣١٧].

كل هذه العمليات أدت الى افراط الاستثمار فى الاصول الثابتة، والعقار والابتعاد عن الحجم الامثل للمؤسسة اقتصادياً، وهذا التضخم كان يؤدى بدوره الى مزيد من التكامل الافقى عن طريق الرغبة فى استغلال واستثمار الطاقات الزائدة الموجودة بالضرورة.

والواقع أنه لا توجد أى فائدة أو وفورات نتيجة التكامل الرأسى[٣١٨] كما لا يفضى التكامل الى مزيد من التوازن فى التشغيل بين عناصره وأطرافه المختلفة، حيث لم تعرف الصناعات المصرية المتكاملة الكفاية الذاتية عموماً.

كانت شركة مصر للغزل والنسيج تبيع نصف انتاجها من الغزل فى السوق المفتوحة، بينما كانت شركة السكر تستورد كميات ضخمة من السكر الخام لتستكمل مقطوعية الإنتاج أو الاستهلاك المحلى.

كما أن التكامل لا يسمح بالتخصص الدقيق فى العمليات الصناعية، والواقع أن التكامل المفرط فى الصناعة المصرية كان عبئا عليها، حيث كان يفضى الى كثير من المشاكل والصعوبات فى التنسيق والى تعقيد هيكل التشغيل والتعرض لمخاطر ومجازفات إضافية لا مبرر لها[٣١٩]. ومن ثم كان التوجه أخيرا إلى التبسيط يعد تقدما ايجابيا فى تركيب الصناعية المصرية حيث أن الافراط فى التكامل يعد من خصائص وقرائن التخلف الصناعى.

سادساً: صناعة متنوعة ومركزة

حيث تمتاز الصناعة المصرية بأنها تجمع بين التنوع الشديد والتركز الشديد، فهى تجمع بين التعدد الواسع والتخصص الضيق فهى متنوعة فى فروعها، ولكن قلة محددة منها هى التى تسيطر على نشاطها ، فالصناعة المصرية تغطى مجالات متنوعة، وخطوط انتاج متعددة ومختلفة، ولكن الوزن النسبى لأغلبها محدود الإنتاج، بل أن هذا التنوع وصل الى حد الافراط حيث تبنت الصناعة المصرية هدف " من الأبرة الى الصاروخ" وإن كان هذا الشعار قد سقط بعد ذلك ، كهدف غير عملى أو غير اقتصادى، فالتنويع قد لا يكون هدفا اقتصاديا سليما بالضرورة، بل ربما أفضى الى تبديد الموارد النادرة أو المزايا الخاصة [٣٢٠].

والتركيز قد يكون " تركيز نوعى – تركيز حجمى- تركيز جغرافى".

([٣١٧]) اضطرت شركة السكر لعدم كفاية النقل والمواصلات أن تبنى خطوط سكك حديدية خاصة بها وأن تمتلك أسطولا نهريا أيضا انظر: د جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٧.

([٣١٨]) فمن المعروف مثلا أن التكامل بين الغزل والنسيج فى صناعة القطن لا يؤدى الى وفورات او اقتصاديات فنية تذكر. انظر د. جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص ٦٠٩.

([٣١٩]) المرجع السابق ، ص ٦١٠.

([٣٢٠]) روبرت مابرو ، سمير رضوان : التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٣.

التركيز النوعى " الوظيفى":

هناك تركيز وظيفى ضيق لبعض الصناعات حيث أنه فى داخل كل مجموعة من الصناعات توجد صناعة واحدة بعينها تسيطر عليها، ففى صناعة النسيج تأتى الصناعة القطنية، وفى الصناعات الغذائية السكر وفى الكيماويات الأسمدة، وفى صناعة البناء الاسمنت ، وفى الصناعات المعدنية الحديد والصلب، وفى التعدين البترول ، وإن كانت هذه الصناعات متقاربة من حيث القوة والقيمة إلا أن صناعتى القطن والسكر هما الأكثر أهمية وانتاجا .

التركيز الحجمى

يعد التركيز الحجمى صفة أساسية فى الصناعة المصرية منذ النشأة الأولى حيث أن التركيز الشديد فى الصناعة يعد من سمات " الاقتصاد المزدوج" فى الدول النامية عموما ، وبالتالى يعد صفة رئيسية من صفات التخلف الاقتصادى العام ويكاد يكون قاسما مشتركا بين معظم دول العالم الثالث.

وفى ظروف مصر الخاصة، وبالأخص فى مرحلة نشأة الصناعة، فإن عامل الندرة النسبية لكل من رأس المال والعمل، بالاضافة الى عوامل اخرى، علاقته بهذا التركيز الحجمى، فقلة رؤوس الاموال كانت تعطى الاولوية، والأفضلية للمنشأت الصناعية الصغيرة العديدة غير المركزة، كبديلا عن الصناعات الحرفية فى حين أن والصناعة الحديثة الضخمة العملاقة تتركز فى المدن الكبرى.

على أن التطور التكنولوجى والانتقال الحتمى الى الصناعات المتطورة العصرية كان يدفع بالحجم الامثل للمنشأت الصناعية عموما نحو الاكبر باطراد ومن هنا وجدنا عملية اختزال فى اعداد المنشأت الصناعية وتركيزها فى أعداد أقل من أحجام أكبر حدث هذا فى صناعة الحلج والطحن وضرب الارز، وفى الصابون والأحذية والأسمنت والنسيج. ...الخ.

لاشك أن للتركيز الحجمى مزايا اقتصادية فهو يحقق كثيرا من الوفورات الخارجية والكفاءة الإنتاجية، حيث ثبت علمياً وعملياً أن انتاجية العامل ونصيبه من القيمة المضافة ترتفع كلما زاد حجم الوحدة الصناعية[٣٢١]. ولكن ذلك الى نقطة معينة، من نقطة الانعكاس حيث تنعكس الآية ويتحول الحجم الضخم المفرط عبئا على الصناعة، وهو ما يثير قضية " الحجم الامثل" لوحدة الإنتاج فى الصناعة. وهو من الصعب علميا تحديد هذ الحجم، الذى يتفاوت بطبيعة الحال من صناعة الى أخرى مثلما يتحرك باستمرار مع تطور التكنولوجيا والفن الصناعى، فإن العلاقة بين الحجم والكفاءة ليس طردية بالضرورة الى ما لا نهاية.

ولكن الواقع العملى أن معظم الصناعات المصرية بكل المقاييس أبعد ما تكون عن الحجم الامثل وخاصة الصناعات النسجية[٣٢٢].

([٣٢١]) د. جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص الجزء الثالث ، ص ٦١٥.

([322]) Gritly, p. 494-5.

التركيز الجغرافى

إن مصر كدولة معدل تصنيعها دون المتوسط او دون المعدل العالى ، ولكن القاهرة والاسكندرية تعد مدن صناعية الى حد الافراط فهناك سوء توزيع جغرافى للصناعة المصرية وإن كان هذا السوء لا يقتصر على مصر وحدها وإنما هو سمة عامة لكل الدول النامية والعالم الثالث، ولكن من الموضوعية أنه يصل فى مصر الى درجة غير عادية بحيث لا تتناسب تماما مع درجة تخلفها بين الدول النامية(٣٢٣).

ولاشك أن التركيز الجغرافى ضرورة حتمية فى المراحل الاولى للتصنيع الحديث فضلا عن الوفورات الخارجية ووفورات الحجم الفنية، فإن الرأسمال الصناعى كله محدود كما وكيفاً، ومرهون فى توزيعه بتوزيع مراكز الاستهلاك ومستوى الدخل والمعيشة المعقول وهو ما يتوفر فى العاصمة والمدينة – العاصمة – الثانية (القاهرة والاسكندرية)

فالتركيز الجغرافى فى الصناعة هو إذن قرينه للتخلف الاقتصادى ودالة عليه، فكلما تقدمت التنمية الاقتصادية ونما الصرح الصناعى وتوسع، كلما قل تركيز الصناعة الجغرافى، وتطور توزيعها نحو الانتشار النسبى بالتدريج ، ولعل الصناعة المصرية قد بدأت بالفعل فى الانتقال من مرحلة التركيز الصناعى(٣٢٤).

أهم الصناعات المصرية وملامح تطورها

من الضرورى وضع تصنيفا للصناعة المصرية وإن كان ذلك ليس باليسير، لتعدد الصناعات المصرية بالعشرات – وربما المئات- فضلا عن تفاوتها الشديد فى الأهمية والوزن والحجم مع تداخلها الجزئى بسبب ترابطها وظيفيا مما يعقد عملية التصنيف.

أولا: الصناعات النسجية والتحول إلى الألياف الصناعية (القطن – الحرير – الصوف)

تأتى الصناعة النسجية بخطوطها الثلاثة " القطن – الحرير- الصوف" على رأس الصناعة المصرية عموماً، ورغم تصاعد أرقامها الحقيقية بلا توقف ومع توسع الإنتاج ونموه المتزايد، فقد تراجع وزنها النسبى تدريجيا نتيجة لظهور ونمو الصناعات الاخرى بجانبها تباعاً صناعة بعد أخرى. ومع ذلك فقد قطعت صناعة النسيج المصرية شرطاً ضخماً حيث تحولت مصر من دولة مستوردة للنسجيات الى دولة مصدرة للنسجيات بكميات لا بأس بها.

وإذا كانت صناعة النسيج المصرية قد قامت كأمر طبيعى على الالياف الطبيعية باعتبارها المحصول الصناعى الاول فى مصر ولكنها تطورت تطوراً تدريجيا مع تطور الصناعة الى الالياف الصناعية، وقد تركز هذا التطور فى كفر الدوار ، فقد بدأت الشركة لأول

(٣٢٣) د جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص ٦١٥.
(٣٢٤) المرجع السابق ، ص ٦٢١.

مرة إنتاج خيوط الحرير الصناعى " الفيسكوز" [٣٢٥] فى عام ١٩٤٨ لتحل محل الحرير الطبيعى المستورد الذى أضمحل كموضة فى العالم، ولكن الحرير الصناعى لم يلبث أن تراجع بدوره وحلت محله الألياف الصناعية التركيب والمشتقة من البتروكيماويات، فأدخلت الشركة صناعة خيوط وألياف النايلون سنة ١٩٥٨ ، وأخيرا وفى أواخر الستينيات ١٩٦٧ ، دخلت الصناعة مجالين جديدين وهما خيوط البوليستر وتوبس الصوف.

غير أن هذا الإنتاج كان يعتمد على استيراد البوليستر من الخارج لتصنيعه محليا وفى السبعينات بدأ إنتاجه محليا بعد أن تم استغلال حقل غاز ابو قير، كما دخل الاكريليك صناعة الصوف، بما فى ذلك السجاد الالى كما فى دمنهور، وقد انتشئ مصنع لانتاج خيوط الاكريليك بالمنطقة الصناعية بقويسنا.

١- صناعة القطن" الحلج – الكبس – الغزل والنسج"

الحلـــــــــــــج

لاشك أن عملية الحلج تتم فى محل الإنتاج ومن ثم فإن انتشارها واسع بالضرورة ولما كان القطن محصولا عميما فإنها تتوزع على معظم المحافظات باستثناء الجيزة وقنا واسوان ونتيجة لرخاء القطن فى بعض السنوات أدى ذلك الى الإسراف فى الاستثمارات فى تلك الصناعة، فزاد عدد المحالج أكثر من الحاجة الحقيقية ، ومن ثم اغلق بعضها بقصد الترشيد وتخفيف المنافسة الضارة بينها، وأحيانا لقدمها وعدم كفاءتها واحتياجها الى إصلاح باهظ التكاليف ، هذ بالاضافة الى تذبذب المحاصيل من سنة إلى أخرى.

وفيما عدا هذا فإن للحلج مشكلة وظيفية فالحلج بطبيعته صناعة موسمية تغطى ثلثى السنة فقط [٣٢٦] ولكى تغطى فصل الركود والبطالة تقوم المحالج بصناعة جانبية أو تكميلية مناسبة كعصر الزيوت أو صناعة الثلج[٣٢٧]، هذا فضلا عن مشكلة العجز فى العمالة ، فالقوة العاملة بها أخذت تهجرها الى الحرف ، والنشاطات الأكثر ربحاً.

وبصفة عامة فإن صناعة الحلج مازالت نصف متخلفة تكنولوجياً، مما ينعكس على سائر مراحل صناعة القطن بل وكذلك تجارته حيث يؤخر التصدير ويخفض الرتب وبالتالى تنخفض أسعار التصدير ، ومن ثم فهى بحاجة ماسة الى تطوير جذرى .

الكبس

على النقيض تماما- من صناعة الحلج- تعد صناعة الكبس من الصناعات المتطورة حيث تعتمد على المكابس المتقدمة ، كما أنها تتميز بالتركيز فى ميناء التصدير- النهائى – فى الاسكندرية، وذلك قبل التعبئة والشحن فهى صناعة مينائية اساساً.

([٣٢٥]) يصنع الفسكوز من الالياف الخشبية المأخوذة من الأخشاب.
([٣٢٦]) تستمر تلك الفترة الموسمية لحلج القطن من شهر سبتمبر الى ابريل.
([٣٢٧]) عبد العاطى، ص ٣٣٨ مذكور فى د جمال حمدان ، شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص ٦٧٥

ولهذا التركيز سببان أحدهما جغرافى والآخر فنى حيث أن الإسكندرية سوق القطن الرئيسية وميناء الاسكندرية هو ميناء التصدير الوحيد، كما أن الكبس بالبخار يتطلب رأسمال ضخم وتتحقق وفورات الحجم بدرجة عالية حين يكون هناك تدفق مستمر وكبير من الخام، وهو ما لا يتحقق لو تم اثناء المكابس فى المحالج شديدة التبعثر[٣٢٨].

الغزل والنسيج

بداية أنشئت شركة مصر بالمحلة الكبرى سنة ١٩٢٧ ، ثم انشئت شركة كفر الدوار للغزل والنسيج على أساس التكامل ، ثم ظهرت وانتشرت على نطاق واسع العديد من المصانع الخاصة والفردية الكبيرة والصغيرة فى الإسكندرية والمحلة وعدد من المدن الاقليمية الصغيرة، وبصفة خاصة فى القاهرة وشبرا الخيمة التى كانت نواه صناعة العاصمة الكبرى فيما بعد[٣٢٩].

وطوال الخمسينيات والستينات ، وكجزء من خطة نشر التصنيع فى المناطق المتخلفة والاقاليم المهملة كالصعيد، والمضارة بالحرب كالقناة، أخذت مصانع الغزل والنسيج عامة والقطنية خاصة تتكاثر فى كل مصر ، وخاصة الاتجاه نحو الجنوب " الصعيد"[٣٣٠] وعلى الجملة فقد تطورت الصناعة كثيرا فى مجالات منسوجات القطن والالياف الصناعية والخيط المعدنية وأقمشة المفروشات الفاخرة .. الخ

٢- صناعة الصوف

اعتمدت صناعة الصوف على الخام المستورد، وذلك لعدم كفاية الصوف المحلى كماً وكيفاً، كماً حيث لا يزيد إنتاج الرأس عن ١٥ كجم سنوياً، مقابل أضعاف ذلك فى الخارج ، وكيفاً فهو بعامة خشن ضعيف التيلة سريع التقصف لا يصلح للغزل الناعم الرفيع.

وهناك نوعان من الصوف المحلى، أفضلهما محدود الجودة، وهو الصوف اليرقى الذى يصلح لأنواع الغزل الخشن فقط، والنوع الثانى الأقل جودة هو الأوسيمى والذى لا يصلح إلا لصناعة السجاد والكليم والبطانيات"[٣٣١].

ورغم تزايد الاهتمام بالخام المحلى ومحاولة تحسينه والاتجاه الى خلطه مع المستورد ، يظل هذا الاخير عصب الإنتاج بنسبة ٨٠%، وفى البداية كان الاستيراد يتم على شكل صوف خام أو ممشط، ولكن الاتجاه يتزايد نحو قصر الاستيراد على الصوف الخام ثم غسله وتمشيطه، ويكمل صناعة الغسل بالضرورة صناعات التبييض والصباغة، وهى أيضا كل خاماتها مستوردة هى الأخرى باستثناء الزيوت والصابون وبعض الكيماويات المحلية[٣٣٢].

والواقع أن نقطة التحول فى تلك الصناعة بدأت منذ الخمسينات فقد ارتفع انتاج الغزل من ٢٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ الى ١٢٠٠٠ طن سنة ١٩٧٥ ، أى تضاعف الى ستة أمثال، اما

---

(328) Gritly, p. 481

(329) Crouchley, AE, Economic development of modern Egypt, Land., p.112

(330) E. Huntington, A. Williams, S.V. Valkenburg, Economic and social geography, N.Y. 1942 p. 525.

(٣٣١) عبد العاطى : مرجع سابق ، ص ٣٣٣.

(٣٣٢) د جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ٦٩٢.

المنسوجات فقد ارتفع انتاجها تباعاً من ٢٠٠٠ طن سنة ١٩٥٥/٥٤ الى ٣٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ الى ٤٠٠٠ طن سنة١٩٧٥[٣٣٣].

٣- صناعة الملابس الجاهزة

لاشك أن الملابس الجاهزة هى قمة صناعة النسيج تطورا وتركيبا، والنقلة من صناعة المنسوجات الى صناعة الملابس الجاهزة خطوة صغيرة وبسيطة نسبياً، وأهم من ذلك أنها الأجدى اقتصاديا والأربح مادياً، حيث توفر صناعة الملابس الجاهزة نحو ٢٠% من كمية الاقمشة الخام المباعة للتفصيل تضيع فى الحالة الاخيرة كعوادم أقمشة " قصاقيص" بالاضافة الى أن الملابس الجاهزة هى أكبر تعظيم ممكن لقيمة الإنتاج فى الصناعة النسجية[٣٣٤].

هذا بالاضافة الى أن قاعدة صناعة النسيج العريضة مكتملة وجاهزة لها تماما لاسيما ان صناعة الملابس الجاهزة بسيطة ونمطية لا تتطلب رؤوس اموال جسيمة ولا صروحا صناعية ضخمة، فى حين أنها تمتاز بارتفاع العائد وسرعة دوران رأس المال بالاضافة الى أنها كثيفة العمالة بحيث تتناسب مع كثافة السكان فى مصر وأخيرا فاننا نملك موقع جغرافى مناسب تماما لسوقها الرئيسية وهى اوربا الغربية وعرب البترول.

ومن ثم فإن مصر مؤهلة تماما لهذا التحول الى صناعة الملابس الجاهزة. ورغم أن هذه الصناعة قد قطعت شوطاً لا بأس به ومع ذلك فإن الإنتاج لا يغطى إلا جزءا محدوداً من احتياجات السوق المحلية، فضلا عن انخفاض الجودة الشديدة، وعجزه بالتالى عن المنافسة وعن اقتحام السوق الخارجية.

ففى الستينات كان الإنتاج مرتبط بسوق تعاقدية محمية هى الكتلة الشرقية حيث كان يذهب ٩٠% منه تقريبا، ونتيجة لما أصاب العلاقات السياسية والتجارية مع الكتلة الشرقية ، مع عجزنا عن المنافسة فى سوق غرب أوربا أو غيرها من الأسواق المتاحة حيث تزيد أسعار المنتجات المصرية عن مثيلاتها الأجنبية المنافسة ١٥-٢٥ % فى الوقت الذى تقل عنهما جودته أيضا وفى المقابل لم يبق عمليا سوى السوق المحلية.

ثانيا: الصناعات الغذائية (السكر – الحبوب – الزيوت)

تعد الصناعات الغذائية فى أغلب خطوطها من الصناعات الواسعة الانتشار والاقل تركيزا جغرافيا بحكم اصلها الزراعى، فإن صناعتها ترتبط بمراكز إقليمية لا عاصمية الى حد بعيد، حيث يتراجع دور العاصمتين " القاهرة – الاسكندرية" ، ولعل الصناعات الغذائية هى من القلة النادرة من الصناعة المصرية التى توطنت فى الصعيد منذ وقت مبكر.

([٣٣٣]) الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الاولى للصناعة ، ص ٤٣٢.

([٣٣٤]) يبلغ سعر الرطل من الملابس الجاهزة ٧ أمثال رطل القطن الشعر.

١- صناعة السكر

امتازت صناعة السكر بالتركز الجغرافى ، حيث تركزت فى الصعيد ، وهذا التركز الجغرافى يعكس بالطبع تركز الزراعة نفسها فالتوطن هنا توطن مرتبط بالخام مباشرة ونتيجة لارتفاع اسعار القطن بالنسبة الى القصب أدى ذلك الى تحول كثير من أرض القصب فى المنيا الى القطن، ومن ثم زحف جنوبا ومعه زحفت صناعته ايضا فى الاتجاه نفسه [٣٣٥]. وزاد التوسع فى صناعة القصب منذ الستينات والسبعنيات

وتلعب اقتصاديات نقل الخام دورا هاما فالقصب سلعة ثقيلة الوزن بالغة الضخامة، ومن ثم صعبة التداول رخيصة الثمن[٣٣٦]. فضلا عن أنها تفقد نسبة جسيمة من عصارتها بالنقل البعيد أو التأخير مما يحتم وقوع المصنع قرب الحقل كما ان موسم العصر هو موسم الحصاد.

٢- صناعة الزيوت النباتية

أصبحت صنماعة الزيوت تستهلك المحصول المحلى من البذور بالكامل منذ وقت مبكر، ثم اتجهت الى استيراد البذور الزيتية المختلفة خاصة السمسم من الخارج لإستكمال مقطوعية انتاجها لمقابلة الاستهلاك المتزايد بشدة لاسيما بعد تحول الذوق عن السمن البلدى الى السمن النباتى لنقص الاول وغلائه، وكرد فعل لهذه الضغوط تطورت صناعة الزيوت تطوراً بعيد المدى كماً وكيفاً[٣٣٧].

رغم ذلك فإن صناعة الزيوت النباتية كانت ومازالت تعانى من كثير من الاختناقات والأزمات فتدفق المادة الخام ليس منتظما كذلك فإن تغيرات جغرافيا المحاصيل الزيتية قد يجابه الصناعة بمشكلة النقل وتكلفته بصورة حادة فهجرة زراعة السمسم من الشرقية الى جنوب الصعيد اثر بالسلب على معاصر الدلتا، والأسوأ من هذا أن اجمالى محصول البذرة بكل أنواعها لم يعد يكفى الصناعة، ولا الصناعة بدورها عادت تكفى الاستهلاك المحلى[٣٣٨].

وأخيرا فان مشكلة الفاقد تبدو فى تقدير البعض ١٠٠ ألف طن سنوياً، أى تقريبا قدر الإنتاج الصناعى نفسه، أى بنسبة ١٠٠%، وهى بنسبة لا مثيل لها فى أى صناعة أخرى [٣٣٩]. ولا يرجع هذا الفاقد غير المعقول الى الآلات ووسائل عصر البذرة فقط، ولكن الى سوء التعبئة أيضاً.

٣- صناعة الحلوى والمشروبات

تضم هذه المجموعة أنواع متعددة ولكن أهمها صناعات أربعة أساسية وإن كانت كمالية او ترفيهية " الحلاوة الطحينية- الشيكولاته- المياه الغازية- المشروبات الروحية" .

([335]) Gritly, p. 478

([٣٣٦]) د جمال حمدان : من خريطة الزراعة المصرية، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٥٨.

([337]) Jmazuel , Le sucre en egypt, le caire . Pssaim.

([٣٣٨]) روبرت مابرو ، سمير رضوان :" التصنيع فى مصر "، مرجع سابق ، ص ٣١٥.

([٣٣٩]) د جمال حمدان : "شخصية مصر" ، مرجع سابق ، ٧٣٦.

أ – الحلاوة الطيحينة والشيكولاته

هى صناعة ترتبط – تتوطن- بالسوق لا بالخام ، ومن هنا فإنها تبدى توزيعا عريضا يبدأ من المصانع البلدية اليدوية المنتشرة فى الريف والمدن الإقليمية فضلا عن المصانع الآلية الموزعة فى العواصم الاقليمية ، كما تتركز بصفة أساسية فى مدينتى القاهرة والإسكندرية وعلى العكس فإن الشيكولاته كخط انتاج – صناعى – عصرى حديث يعتمد أساساً على الكاكاو المستور فإنها تبدى تركزا حضاريا شديدا، حيث تقتصر على قلة معدودة من المصانع الضخمة تتقاسمها مدينتى القاهرة والإسكندرية والواقع أن هذه الصناعة تكاد تكون عملية تجميع فإن كلا من السكر واللبن المجفف يستورد من الخارج.

ب – المياه الغازية

هى سلعة حضارية نسبيا فهى دالة على مستوى المعيشة فى المدن الرئيسية حيث تركز معظم استهلاكها لفترة طويلة فى تلك المدن، ومع ارتفاع مسيتوى المعيشة تسربت الى الاقاليم والارياف الى أن تفشت فى الفترة الاخيرة، ومعها انتشرت الصناعة الى أقصى حد ممكن بحيث يمكن أن القول أن الصناعة الآن تتوزع على كل مدن وأقاليم مصر بحسب كثافة السكان ومستوى المعيشة، وإن كان هذا يعنى أيضا ودون تناقض أنها تتركز بصفة أساسية فى مدينى القاهرة والإسكندرية.

حيث كانت مشكلة هذه الصناعة ولفترة طويلة هى الغرابة ولكن بعد الانفتاح الاستهلاكى انتشرت المياه الغازية وتوسعت الصناعة توسعاً هائلاً فى العقود الأخيرة .

ج – صناعة السجائر

كان لصناعة السجائر وضع خاص فى الصناعة المصرية، رغم أنها مستوردة الأصول والنشأة، كما هى مستوردة الخام والتكنولوجيا، فهى صناعة تجميع أساسا ومع ذلك فهى صناعة تصدير، ومن ثم فهى تجمع بين الزراعة المحرمة، والصناعة المحتكرة ، والتجارة الحرة، وهى صناعة محدودة نسبيا من حيث رأسى المال والعمالة، ولكنها مربحة وذات قيمة مضافة عالية إلى اقصى حد ممكن فهى تعد من أربح الصناعات وأثراها فائدة اقتصادية.

ورغم أن السجائر سلعة ضارة إلا أنها لا تصنف فى التخطيط الصناعى ضمن الصناعات الضارة، وإنما تصنف فنيا وعلميا ضمن الصناعات الغذائية، وأخيراً هى الأكثر استهلاكاً، وهى من أشد الصناعات تركزاً من الناحية الجغرافية خاصة فى العاصمة " القاهرة".

وقد دخلت صناعة السجائر مصر على يد المهاجرين الأرمن الذين تدفقوا من تركيا بعد أن حولتها تركيا الى صناعة احتكارية حكومية ، وبضغط من تركيا لم تلبث الحكومة المصرية أن فرضت تحريم زراعة الدخان بمصر واستمر هذا التحريم حتى أصبحت واردات الدخان مصدرا جوهرياً من مصادر الجمارك[٣٤٠]. وإلى الحرب الثانية كان التبغ المستورد من تركيا

([٣٤٠]) كانت رسوم الدخان المستوردة تمثل ثلث مصادر الجمارك فى مصر حتى منتصف الخمسينات ، أنظر : عبد العاطى : مرجع سابق ، ص ٢٤٣ مشار إليه لدى د. جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثالث ، ص ٥١٧.

والبلقان واليونان ويوغسلافيا، وذلك للقرب الجغرافى ، وكذلك لسيطرة جاليات الأرمن واليونان على المهنة. وتلك كانت الأدخنة "الشرقية" التى أكسبت السجائر المصرية نكهة خاصة واكتسبت بذلك سوقاً أثيرة وشهيرة فى أوربا، بحيث ظلت طويلاً سلعة تصدير خارجى بجانب كونها سلعة استهلاك محلى، على أن هذه السوق الخارجية تقلصت بالتدريج حيث اندثرت تقريباً نتيجة تحول الذوق الى السجائر الأمريكية، ولم تلبث الصناعة المصرية هى الأخرى أن تحولت بدرجة كبيرة الى الطباق الأمريكى " الفرجينى" لتركب منه ومن الطباق الشرقى توليفة جديدة خاصة.

واقتصرت الصناعة على سد حاجة الاستهلاك المحلى الذى توسع بسرعة حتى وصلنا الى عدم الكفاية الذاتية ، ففى الخمسينات كانت نسبة الصادر من الإنتاج ١% ثم ارتفعت فى الستينات الى ٧% ذهب معظمها الى الأسواق العربية لا الغربية ، بينما الطاقة المعطلة فى مؤسسات الصناعة فى الستينات زهاء (٥-١٠- ٢٠- ٣٣%) فإن الطاقة الإنتاجية فى السبعينيات عجزت عن مواجهة الاستهلاك المحلى حتى باتت السجائر المستوردة مكملا أساسيا للانتاج المحلى.

وتتركز صناعة السجائر فى القاهرة والاسكندرية هذا بخلاف بعض المصانع الصغيرة فى الاقاليم.

٥- صناعة حفظ الأغذية

تعد أحدث الصناعات الغذائية الحديثة فى مصر وهى تعبر عن قصور الزراعة المصرية فى مقابلة حاجات الصناعات المصرية، وهى صناعة ترتبط بالطلب الخارجى أكثر منها بالطلب المحلى حيث أن المحصول الطازج متاحاً على مدار السنة تقريبا فيما خلا بعض اختناقات عابرة لا يمكن أن يكون الطلب المحلى مهماً بدرجة كبيرة او مؤثرة. ومن ثم فإن المجال الحقيقى لهذه الصناعات هو الخارجى أى التصدير الى الخارج، ولكن فى حالة بلد له شهرة ذائعة بالخضراوات والفواكه الجيدة والمتاحة فى غير موسمها، مثل مصر تتمثل فى المحصول الطازج أكثر من الأغذية المحفوظة فضلا عن أن المشكلة الاساسية فى حفظ الأغذية فى مصر أنها تنطوى على قدر كبير من المدخلات الخارجية يتعين استيرادها، مما يرفع من تكاليف الإنتاج وبالتالى يخفض القدرة على المنافسة فى السوق الخارجية وبالتالى على التصدير[٣٤١].

هذا فضلا عن قصور الإنتاج الزراعى عن توفير حاجتها من الخامات الاساسية بعد أن أصبح استهلاك المحلى يلتهم كل الإنتاج ويضطر الى نسبة جسيمة من الاستيراد ومن هنا كانت الطاقة المعطلة سمة من أبرز واسوأ سمات صناعة حفظ الأغذية فى مصر، حيث قدرت الطاقة المعطلة فى الستينات بين ١٧% ، ٣٣%[٣٤٢].

([٣٤١]) الصياد : ص ٢٠٠ مذكور فى د. جمال حمدان: شخصية مصر ، مرجع سابق ،ص ٧٤٦.
([٣٤٢]) دليل الصناعة المصرية : سنة ١٩٦٣

وإن كانت قد استطاعت أن توجد لنفسها سوقا عالمية متوسعة ولكن فى حدود لاسيما فى الدول العربية خاصة البترولية، ثم بعض البلاد الافريقية وقليل من الأوربية ، ولكن تبقى هذه السوق أقل بكثير مما يتناسب مع حجم الزراعة المصرية[٣٤٣].

واكتسبت صناعة الأغذية المحفوظة أهمية بالغة منذ الحرب العالمية الثانية حيث قفزت استجابة لطلب القوات المحاربة الضخمة ولاستحالة الاستيراد ، ولكن تعرضت لانتكاسة حادة بعدها حيث تقلصت السوق المحلية وعادت المنافسة الأجنبية الكاسحة فزادت الواردات على الصادرات زيادة كبيرة فى الخمسينات.

ثم عادت فى الستينات حتى أصبحت الصادرات تفوق الوادرات فى بعض خطوط الإنتاج خاصة الخضراوات والبقول ، وظلت الفواكه فى تراجع مستمر[٣٤٤].

ومع المد السكانى والاستهلاكى والانفتاحى فى السبعينات الذى دهم معظم فروع الصناعة المصرية تراجعت تلك الصناعة مرة أخرى واصبحت مصر مستوردة للاغذية المحفوظة بدرجة عالية وصارت صناعة هامشية أكثر من أى وقت مضى رغم الارتفاع الحقيقى المطرد فى حجم الإنتاج الفعلى[٣٤٥].

أ- حفظ الخضراوات والفواكه

تعد الخضراوات والفواكه – عادة- ضخمة الحجم ثقيلة الوزن متوسطة القيمة لا تتحمل تكلفة النقل البعيد- فضلا عن أنها غالبا هشة حساسة سريعة التلف ، فهى محاصيل عطبية، والمنتج النهائى ضئيل الحجم والوزن بالنسبة للخامة ولهذا لابد أن تكون الصناعة محلية- ضيقة- تتوسط حقل الخام الزراعى لذا فان معظمها فى المراكز والمدن الاقليمية الريفية.

ورغم جاذبية الأسواق الاستهلاكية الضخمة فى المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية فإنها تأتى فى الدرجة الثانية، لاسيما ان الطلب على الخضراوات والفواكه الطازجة لا يكاد يترك بالمناطق الزراعية المحيطة بها فائضاً كبيراً للتصنيع والتعبئة[٣٤٦]، وغالبا تتركز الصناعة على أقصى أطرافها النائية.

وتأتى فى الصدارة " قها" لخدمة حقل خضر وبساتين القليوبية، بينما تقوم أدفينا على حقل البحيرة، ومديرية التحرير، ومصنع الرأس السوداء بالاسكندرية والذى يستفيد من موقعه المينائى للتصدير.

ب- الصناعات المجففة " البصل والثوم"

تعد صناعة تجفيف البصل والثوم من خطوط الإنتاج الحديثة نسبياً، والواقع أن الطلب الخارجى على البصل والثوم المجفف فى تصاعد مستمر، وأصبحت قيمة الصادرات من البصل المجفف تفوق قمية الصادر منه طازجاً، وذلك لضغط تكاليف النقل، حيث يمثل البصل المجفف نصف

([٣٤٣]) د جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٤٩.
([٣٤٤]) عبد العاطى : ص ٣٤٠.
([٣٤٥]) د جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٥١.
([٣٤٦]) كانت مصانع العاصمة تضطر الى تسوق الخضراوات من الفيوم ومحافظات الصعيد بكل ما يعنى هذا النقل البعيد من تكاليف وفاقد وعطب.

الطازج وزناً، ولكنه ضعفه قيمة [٣٤٧]، ومن ثم ليس من المستبعد أن تتحول معظم صادرات البصل والثوم الى النوع المجفف لما لها من شهرة عريضة فى الأسواق الاوربية خاصة.

وقد لا يكون الثوم مشكلة حادة طازجاً كان أو مجففاً، ولكن البصل مشكلة حقيقية خاصة فى التصدير ، فبحجمه الضخم ووزنه الثقيل، مع تواضع قيمته النسبية الى حد ما يصبح النقل وتكلفته ضابطا حاكما ومشكلة لا سبيل الى حلها إلا بالتخفيف الذى يضغط حجمه ويختزل وزنه الى العشر، وهى نسبة فارقه.

قامت أول صناعة لتجفيف البصل فى مصر كصناعة تصديرية مينائية فى الاسكندرية وبورسعيد ، ولكن كان تخطيطا معيبا لأنه يحتاج نقلا باهظا- ومزدوجا- فقد كان البصل الطازج ينتقل من قلب الصعيد" موضع زراعته" لتتم عملية الفرز والتصنيف والتصنيع والتصدير فى الميناء، على أن يعاد البصل " النقضة" او غير الصالح للتصنيع الى السوق المحلية فى الداخل.

لذا كان حتما أن يصحح هذا الوضع الشاذ ، فانتقلت الصناعة الى حيث ينبغى لها فى قلب حقل الخام الاول والاكبر " سوهاج"[٣٤٨]. واندمجت بعد ذلك صناعة البصل والثوم فى مصنع واحد حيث كان موسم البصل فصليا ولا يعمل المصنع الا ٢٠٠ يوم فى السنة، ومن ثم استكمل نشاطه بتجفيف الثوم وغيره، هذا وتدخل فضلات ونفايات المحصولين فى صناعة الاسمدة الزراعية المحلية[٣٤٩].

ج – الفواكه "العصير – والتجفيف"

تأتى الموالح فى الصدارة فى انتاج العصير الطبيعى أو المركز أو عجينة الفاكهة أو زيوت القشر .. الخ ومن أهم مراكز العصير أبو كبير بالشرقية، ومصنع الرأس السوداء بالاسكندرية يمتاز بأنه يجمع بين تعليب الخضر والفاكهة وبين عصر الفواكه والموالح بمختلف ألوانها[٣٥٠].

لمعلبات الفاكهة بأنواعها المختلفة سوق جيدة بالخارج خاصة فى دول البترول العربية حيث كان للعصائر بالذات مركز الريادة، الى أن بدأت المنافسة الهندية والاندونيسية تشتد، غير أن سياسة تصدير المركزات الى هذه الأسواق تعد سياسة خاطئة، ينبغى أن تتحول وتقتصر على تصدير العصائر فقط.

([٣٤٧]) فى سنة ٨١/ ١٩٨٢ بلغت صادرات البصل الطازج ٣,٨٧٤,٠٠ جنيه والمجفف ٨,٩٥٩,٠ جنيه نحو ٤٣% فى حين بلغت كمية الاول ١١,٠٠٠ طن والثانى ٥٥٠٠ طن بنسبة ٥٠% أى أن البصل المجفف نصف الطازج وزنا ولكنه ضعفه قيمة.

([٣٤٨]) كانت سوهاج تنتج وحدها نحو ربع الى ثلث المحصول القومى وانشئ اول مصنع بسوهاج سنة ١٩٦٢ ، ووصل العدد الى ٨ مصانع موزعة فى الصعيد وكفر الدوار ، والاسكندرية وبورسعيد والدلتا.. الخ.

([349]) Little, Inc., Egypt. S Onion industry , 1956, p. 28-30

([350]) Ibid, p. 31

ذلك أن تلك الأسواق تعيد محليا تخفيف تلك المركزات الى عصائر، الأمر الذى يغلق تلك الأسواق نفسها فى وجه صادراتنا من العصائر أولا، ويخفض قيمة صادراتنا من المعلبات عموماً[٣٥١].

أما بالنسبة لصناعة التجفيف فيأتى على رأسها العنب والبلح، فإن البحيرة، مديرية التحرير تقدم ثلث الإنتاج المحلى من العنب ومن هنا يأتى مصنع جناكليز بابو المطامير على هامش البحيرة موقع سليم جغرافياً، كما بدأت صناعة تجفيف البلح فى منتصف الخمسينات بمركزين فى أم خنان وبرنشت فى قلب الجيزة الشهيرة بكثافة النخيل ثم امتدت الى البدرشين وكرداسة ثم الفيوم ودمياط .

٦- تعبئة الأسماك

تتوطن صناعة تعبئة الأسماك بالمناطق الساحلية بحكم طبيعتها، حيث المصايد الرئيسية، وتعد الاسكندرية ورشيد ودمياط وبورسعيد والسويس المراكز الرئيسية، وهى صناعة حديثة النشأة بدأت فى منتصف الخمسينات، وقد اعتمدت تلك الصناعة على نوعين تحديدا هما السردين والجمبرى، ثم اقتصرت على الجمبرى بعد هجرة السردين.

بدأت صناعة السردين بمصنع عزبة الرج بدمياط حيث تبلغ كثافة السردين أقصاها فى تلك المنطقة، حيث تظفر المنطقة بثلث الصيد القومى ولكن لأن موسم السردين قصير لا يعدو ٣-٤ شهور، فقد استكمل المصنع دورته السنوية بالجمبرى الا أنه لم يلبث أن عاد فاقتصر على الجمبرى وغيره من الأسماك بعد هجرة السردين. ومن ثم أصبح عصب الصناعة الآن هو تجميد القشريات فى المحل الاول ، وفيما عدا هذا فإن هناك عددا من وحدات تمليح وتجفيف وتدخين الأسماك فى رشيد وبورسعيد وأخرى لانتاج مسحوق السمك فى الغردقة.

وفى منقطة القنال حيث تلتقى مياه البحرين وهى اكثف وأجود مياهنا الاقليمية يوجد أجود أنواع الجمبرى أقيم ثلاث مصانع كبيرة فى بورسعيد منذ منتصف الخمسينات لتصدر إنتاجها المجمد الى الأسواق الاوربية حيث يشتد عليها الطلب للغاية وعلى الجانب الاخر من الساحل فإن الجمبرى مصنعين أخرين فى الاسكندرية[٣٥٢].

(٣٥١) حيث أن طن المركزات يمكن أن يصدر فى شكل ٣ أطنان من العصائر وحتى يكون تصدير المركزات مساوى لقيمة العصائر يتعين أن يرتفع سعر المركزات الى ثلاثة امثال أو أربعة على الأقل انظر د. جمال حمدان، مرجع سابق ، ص ٧٥٥.

(٣٥٢) الديب : ص ٦٨، ٦٩، مذكور فى جمال حمدان: مرجع سابق ، ص ٧٥٦- ٧٥٧.

– صناعة الألبان

رغم أهمية قطاع الألبان فى الزراعة فإنه مازال متواضعا فى الصناعة، وإن كان حقق تقدما ملموسا فى الفترة الاخيرة، فاللبن انتاج مرتفع القيمة بحيث يعد مصدراً رئيسيا من مصادر الدخل الزراعى فى منتصف الستينات[٣٥٣].

لا يدخل فى الصناعة الحديثة من الألبان إلا كسر ضئيل من جملة الإنتاج ، بينما يذهب معظمه الى المعامل الريفية البدائية، حيث يذهب نصفه وزيادة الى صناعة الزبد ، ثم يذهب نصف هذا الزبد الى السمن، أما الجبن فله ثلث اللبن، وبالتالى يتبقى للشرب العشر تقريبا وقد كان هذا الإنتاج " بلديا" بدائياً إلى حد كبير إلا أنه بدأ يتغير نسبيا بدخول الصناعة الحديثة، حيث ازداد التحول عن السمن الى اللبن والجبن، بينما حل السمن الصناعى والزيوت النباتية محل الاول جزئيا، وفى الوقت نفسه أصبح انتاج الجميع عصريا متطور بنسبة متزايدة وكبيرة.

ومن نافلة القول فإن الإنتاج الذى كان يغطى الاستهلاك بوفره ورخاء أصبح الآن يعانى من العجز المتزايد، واصبحت الواردات جزءاً أساسيا من موازنة الاستهلاك المحلى وهو ما يفسر تفاقم اسعار منتجات اللبن، ولهذا السبب أيضا تقرر الاتجاه الى خليط اللبن الحيوانى ولبن الصويا.

أما صناعة الألبان كخط عصرى آلى فهى صناعة حديثة العهد ولكن سرعان ما انتشرت المصانع المختلفة الحجم والطاقة والتى تعمل فى مختلف خطوط منتجات الألبان من اللبن المبستر وبودرة الايس كريم الى الجبن الطازج الجاف والمطبوخ الى الزبد والسمن .. الخ ، وبهذا حققت الصناعة تقدما لا بأس به ينعكس فى القيمة النقدية لنشاطها وانتاجها.

هذه الصناعة الحديثة تقوم أساساً فى المدن الكبرى، خاصة القاهرة والاسكندرية بالاضافة الى مدن نطاق البرسيم والحيوان فى شمال الدلتا "دمياط- المنصورة- طنطا" فضلا عن الاسماعيلية وكوم أمبو وهى فى ذلك متوطنة بالمادة الخام من جهة والسوق من جهة أخرى، ولاشك أن هذا الضابط الحاكم لمواقع الصناعة إنما يرجع الى طبيعة اللبن كمادة خام – سائل رجراج- كبير الحجم ثقيل الوزن سريع التلف والتلوث ، وبالتالى باهظ النقل حتى لأقصر المسافات، ولذا يتحتم أن يقترب مصنعه من حقله إلى أقصى حد، دون أن يبتعد عن سوق استهلاكه أيضا، وتلك هى المعادلة الصعبة التى تواجه مخطط الصناعة أساسا[٣٥٤].

([٣٥٣]) قدرت القيمة النقدية للبن ومنتجاته بنحو ٤٥ مليون جنيه فى السنة وكان هذا يعادل زهاء ثلث القمية النقدية لمحصول القطن ذاته أو ٧% من القيمة النقدية للإنتاج الزراعى جميعا . انظر: الصياد، مرجع سابق ، ١٩٨ ، مشار إليه لدى د. جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٥٤٦.

([354]) Little, Inc. Recommendations for design and operation of milk pasteurizing plant, op. cit. 1955, p. 10 et seq.

الاعلاف الصناعية

تطورت صناعة الاعلاف مع تفاقم مشكلة الاعلاف الزراعية عموما والثروة الحيوانية خصوصاً، والخامة الاساسية للاعلاف الحيوانية – بنسبة ٧٠% تقريبا- هى الكسب المتخلف عن عصر الزيوت النباتية، مضافا اليه بعض من الردة والمولاس والاملاح المعدنية .. الخ ولغلبة الكسب على الخلطة، فإنها ربطت الصناعة بمعاصر الزيت مباشرة تفاديا لتكلفة النقل، ولهذا فان مواقع صناعة الكسب والعلف هى نفسها تقريبا مواقع صناعة الحلج والزيوت، أى نطاق القطن والأرز بشمال الدلتا ولما كان هو أيضا نطاق البرسيم فتربية الحيوان، فإن نطاق الإنتاج الرئيسى يتفق الى حد بعيد مع نطاق الاستهلاك الرئيسى أيضا، الأمر الذى يختزل عملية النقل وتكلفته الى الحد الادنى، أما داخل هذا النطاق فان أهم مصانع العلف تتوزع فى كفر الزيات، دمنهور، الاسكندرية ، وأخيرا زنارة بالمنوفية[٣٥٥].

ويختلف علف الدواجن عن علف الحيوان ، فأساساته غالبا الصويا ومخلفاته، وليس صدفه أن يواكب دخول الصويا تربية الدواجن خاصة الدجاج فى السنوات الاخيرة، وتنتشر مصانع علف الدواجن فى مناطق زراعة الصويا خاصة بالمنيا وبنى سويف فى الصعيد، حيث يسود عليها طابع وحدات الإنتاج الصغيرة أو المتوسطة الحجم غالباً.

أما فى الدلتا فتكثر المصانع الضخمة المركزة نسبياً، ومن أهمها مصنع فى غرب النوبارية طاقته الإنتاجية تصل الى ٢١٠ طناً يوميا، ومصنع سنديون بالقليوبية التى يتكدس فيها ٤٠% من مزارع الدواجن بمصر، وثمة مصنع ثالث على طريق القاهرة الاسماعيلية الصحراوى[٣٥٦].

([٣٥٥]) الديب ، ص ٦٣ ، مذكور فى د جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ٧٦٠.
([٣٥٦]) د جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٦٢.

إدارة التنمية الزراعية فى ظل تطبيق استراتيجية

الإحلال محل الواردات (١٩٥٢ – ١٩٧٤)

تميزت السياسة الزراعية[٣٥٧] ولفترة طويلة بدأت منذ أوائل الخمسينات بوجود تدخل حكومي فى توجيه النشاط الزراعي. فقد بدأ التدخل الحكومي في توجيه النشاط الزراعي فى عام ١٩٥٢[٣٥٨]، حيث كانت السياسة الزراعية فى تلك الفترة– فترة التحول الاشتراكي– مستمدة من أهداف اشتراكية والتى تتمثل في الكفاية فى الإنتاج، وعدالة فى توزيع الدخل، وإعمالاً للقوانين الاشتراكية كان تدخل الدولة المباشر فى الشئون الزراعية[٣٥٩]، والذى بدأ بتحديد الملكية الفردية فى الأراضى الزراعية، كما بدأ تنفيذ مشروع تجميع الاستقلال الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية، كما تدخلت الدولة بشكل مباشر فى تحديد المساحات التى تزرع سنوياً من بعض المحاصيل الرئيسية بغرض تحقيق أهداف قومية محددة، كما تدخلت الدولة فى تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية.

الإصلاح الزراعي والتغير الهيكلي في الزراعة المصرية

لقد لعبت الاعتبارات السياسية دوراً هاماً فى صدور قوانين الإصلاح الزراعي[٣٦٠] فقد كان الهدف الفوري للإصلاح الزراعى هو توجيه ضربة قوية لطبقة كبار الملاك

---

(٣٥٧) تعرف السياسة الزراعية على أنها مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التى تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخل الزراع وتحسين مستواهم المعيشى انظر: د. سعد طه علام: "التحرر الاقتصادي وقطاع الزراعة"، قضايا التخطيط (رقم ٧٧)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص٢٢

(٣٥٨) سلسلة قضايا التخطيط (رقم ٦٦) ، معهد التخطيط القومي.

(٣٥٩) د. سعد طه علام: مرجع سابق، ص٢٣.

(٣٦٠) انظر: Al-sadat: "Revoultion on the Nile, Op. Cit. P.156

كما يرى باير أن الإصلاح الزراعي كان فى البداية مجرد وسيلة سياسية هدفها تحطيم سلطان الأسر الإقطاعية. انظر: Baer J.: "Egyptian Attitudes Tawards: Land Reform in W.Laguar, Middle East in Transition, London, 1958, P.90.

والارستقراطية الزراعية، وكسب تأييد صغار الملاك والجماهير الفلاحية الفقيرة[٣٦١]. ومن ثم جاء صدور قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ كمحاولة هامة لمعالجة المسألة الزراعية حيث قصد به إدخال تغيرات جذرية على الهيكل الزراعي القائم بهدف إحداث عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل والسلطة السياسية والاجتماعية فى الريف المصرى، حيث لم يقتصر الإصلاح الزراعي على وضع حد أقصى للملكية الزراعية، وإنما تضمن عدداً من السياسات الزراعية المختلفة.

سياسات تسعى إلى تغيير هيكل الملكية الزراعية، وأخرى تسعى لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، فضلاً عن إيجاد الجمعيات التعاونية وتنظيم الدورة الزراعية، وأخيراً سياسات تسعى إلى تحسين أحوال العمال الزراعيين[٣٦٢].

أولاً- قانون الإصلاح الزراعي الأول

صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول فى سبتمبر ١٩٥٢[٣٦٣] الذى يعد نقطة البداية فى سلسلة التحولات التى طرأت على عناصر هيكل الزراعية المصرى حيث نص على أن يكون الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية مائتى فدان للفرد الواحد بالإضافة لمائة فدان أخرى لأبنائه القصر بحيث لا يزيد المجموع عن ٣٠٠ فدان للأسرة الواحدة.

على أن تقوم الدولة بتوزيع أية أراضى أخرى تزيد عن هذا الحد على صغار الفلاحين والمستأجرين والعمال الزراعيين، كما سمح القانون لكبار الملاك ببيع جزء من أراضيهم

([٣٦١]) استشعر قادة يوليو أن مصير ثورتهم معلق بالقضاء على المواقع الاقتصادية والاجتماعية لطبقة كبار الملاك التى سيطرت على مراكز السلطة وحرمانهم من أسباب القوة الاقتصادية والاجتماعية التى تسمح لهم بالاستمرار كقوة سياسية مؤثرة.

انظر: د. محمود عبدالفضيل: مرجع سابق، ص ١٦ – ١٧.

([362]) Samer Radwan: "The Impact of Agrarian Reform on Rural Egypt 1952 – 1975", world Employment Program research, working paper (Geneva, International Labor office, 1977). P. 8 FF.

([٣٦٣]) أى بعد ستة أسابيع فقط من استيلاء الجيش على السلطة فى يوليو ١٩٥٢.

الزائدة عن هذا الحد فى غضون فترة زمنية محددة– انتهت آخر أكتوبر ١٩٥٣ – بشـــرط ألا يبيع للأقارب حتى الدرجة الرابعة[٣٦٤].

وقد تم تعويض من انتزعت ملكيتهم (باستثناء الأسرة المالكة) بواسطة سندات حكومية غير قابلة للتداول[٣٦٥]، وقد نص القانون على توزيع الأراضى المنزوع ملكيتها خـــلال فتـــرة خمس سنوات على صغار المستأجرين والفلاحين المالكين لأقل من خمسة أفدنة مـــن الأرض الزراعية[٣٦٦].

ثانياً – قانون الإصلاح الزراعي الثاني

فى إطار الإنعطافة الراديكالية للنظام فى عام ١٩٦١ صدر قانون الإصلاح الزراعـــي الثاني الذى نص على تخفيض الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية للفرد الواحد إلـــى ١٠٠ فدان[٣٦٧]. وقد صدر هذا القانون نتيجة تبلور الأفكار الاشتراكية والرغبة فى تقليـــل الفـــوارق بين الطبقات من خلال توسيع قاعدة الملاك وتحويل أكبر قدر ممكن مـــن المســـتأجرين إلـــى ملاك[٣٦٨].

ثالثاً – قانون الإصلاح الزراعي الثالث

صدر قانون الإصلاح الزراعي الثالث في عام ١٩٦٩، والذى قد ورد فـــى الميثـــاق الوطني منذ عام ١٩٦٢ والذى انقص الحد الأقصى لملكية الأراض الزراعية مرة أخرى إلـــى ٥٠ فدان للفرد، ١٠٠ فدان للأسرة[٣٦٩]، وأعطى الميثاق مهلة لتنفيذ هذا القانون تمتد حتى عـــام

([364]) M.Riad El.Ghonemy: "Resource use and Income in Reform with particular to Economic Development unpublished ph. D thesis, North Carolina state university 1954.

([365]) Doreen warriner, Land Reform and Development in Middle East (London: 1957).

([366]) Saad Gaballa: "Land Reforms in Relation to social Development in Egypt (Univ. of Missouri, 1962)

([٣٦٧]) د. محمود عبد الفضيل: مرجع سابق، ص٢٠.

([٣٦٨]) المذكرة التفسيرية للقانون، الأهرام القاهرية، ٢٦ يوليو ١٩٦١، مشار إليه د. على الدين هلال: مرجع ســـابق، ص٨٨.

([٣٦٩]) د. على الدين هلال: مرجع سابق، ص٨٩ .

١٩٧٠[٣٧٠]. فقد كان الهدف الأساسي للإصلاح الزراعي المصرى القضاء علـى الملكيـات الكبيـرة وخلق طبقة عريضة من صغار الملاك[٣٧١]. كان الإصلاح الزراعي المصرى نظرياً وتطبيقياً أكثـر ميلاً للنموذج الليبرالى نظام يقوم على توسيع قاعدة الملكية الصغيرة بعيداً عن النماذج الجماعية لحـل مشكلة الزراعة[٣٧٢].

ومن ثم استطاع الإصلاح الزراعي أن يعيد توزيع الدخل بين الفلاحين العاملين فـي الأرض وبين الملاك الغائبين عن الأرض، وهو ما يتمشى مع العدالة الاجتماعيـة ويقـرب بـين الطبقـات الاجتماعية المختلفة[٣٧٣].

رابعاً- تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر

لعل أبرز آثار قانون الإصلاح الزراعي تلك التى مست العلاقة الإيجارية (بين المالك والمستأجر) التى حددت القيمة الإيجارية للأرض بسبعة أمثال الضريبة[٣٧٤]، وتأكيد الحمايـة القانونية للمستأجرين ضد الطرد من الأرض ووضع حد أدنى لمـدة عقـد الإيجـار- ثـلاث سنوات- تمشياً مع الدورة الزراعية الثلاثية[٣٧٥]. ووضع حد أدني لأجر العامل، وقـد اسـتفاد من هذه الإجراءات قطاع كبير من سكان الريف (المزارعين- المستأجرين) ومن ثم فقد فـاق في أهميته الفوائد الناتجة عن إعادة توزيع ملكية الأرض ذاتها[٣٧٦].

تطور توزيع أراضى الإصلاح الزراعي على صغار الفلاحين

---

(٣٧٠) د. سعيد الخضرى: "التطور الاقتصادي والاجتماعي"، ص٤٤٩.

(371) Sayed Marei: "The agrarian Reform in Egypt". International labour Review, L.21, No (Feb. 1954), P. 148.

(372) Dereen Warriner, Land Reform in principle and practice (London oxford univ. pren: 1969), P.32.

(373) Bent Hansen & Girgis Marzouk: "Development and Economic policy in The UAR (Egypt), North hdlend Piblishing company, Amisterdam, 1965, P.78.

(٣٧٤) كانت القيمة الإيجارية: سبعة أمثال الضريبة، مناسبة فى ذلك الوقت بالنسبة لمستوي الأسعار وإنما كان ينبغى أن يتدارك فيما بعد ارتفاع مستوى الأسعار بصفة عامة حتى تتناسب القيمة الإيجارية مع القيمـة السـعرية للحاصـلات الزراعية.

(٣٧٥) د. محمود عبدالفضيل: مرجع سابق، ص٢٠.

(376) Dorean Warriner: "Land Reform and Development in the Middle East (London: 1957) Op.Cit., P.39.

خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٧٠

السنة	المساحة الموزعة بالأفدنة	عدد الأسر المنتفعة	متوسط حصة الملكية لكل أسرة
١٩٥٣	١٦٤٢٦	٤٧٨٤	٣,٤
١٩٥٤	٦٥٢٨٥	٢٤٢٩٥	٢,٧
١٩٥٥	٦٦٦٨٧	٣١٥٨٨	٢,١
١٩٥٦	٣٥٥٥٨	١٥٦٧٨	٢,١
١٩٥٧	٤٢٠٦٧	١٩٧٠١	٢,١
١٩٥٨	٤٢٩٢٠	١٧٠٤٥	٢,٥
١٩٥٩	٥٩٨٢	٢٤٤٧	٢,٤
١٩٦٠	٢٣٤٢٦	١٠٣٤٥	٢,٣
١٩٦١	٢٨٣٨١	٩٢٩١	٣,٠٠
١٩٦٢	١٠٦١٥٠	٣١٦٠٥	٣,٦
١٩٦٣	٩٠١٧٢	١٠٧٢٨٦	٢,٢
١٩٦٤	١٢١٦٤٥	١٠٧٢٨٦	٢,٢
١٩٦٥	٢٦٠١٣	١٠٧٢٨٦	٢,٢
١٩٦٦	٢٥٦٦٨	١٢٠١٣	٢,١
١٩٦٧	٥٨١٠٧	٣١٢٩٨	١,٩
١٩٦٨	٢٠٥٣١	٨٢٩٥	٢,٥
١٩٦٩	٢٢٧٤٣	٩٠٥٦	٢,٥
١٩٧٠	١٩٧٧٧	٨٢٥٥	٢,٧
المجموع	**٨١٧٥٣٨**	**٣٤١٩٨٢**	**٢,٤**

المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- الكتاب السنوي للإحصاءات العامة(١٩٥٢- ١٩٧٠)، القاهرة، يونيو ١٩٧١.
- الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٩- مرجع ٤١٣/٠٣ (نوفمبر ١٩٧٢) ص٨٨.

مشار إليه لدى د. محمود عبدالفضيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ص٢١ هناك جدول أخر ص٢٢.

دور التخطيط فى التركيب المحصولي والدورة الزراعية

يحدد التركيب المحصولى كل عام أنواع المحاصيل الزراعية التى سيتم انتاجها والمساحات المخصصة لها ومن ثم تحديد الكميات المستهدف تحقيقها من هذه المحاصيل[٣٧٧]. خلال المواسم الزراعية المختلفة، وتحقيق أكبر إمكانية لاستغلال الموارد الزراعية.

وقد اتجهت الدولة فى عام ١٩٥٧/٥٦ إلى تنفيذ مشروع تجميع الاستغلال الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية[٣٧٨]. فقد تم تجميع المساحات الصغيرة المزروعة بمحصول واحد وتجميعها فى كل قرية فى مساحات متجاورة دون مساس بالملكية الفردية ودون تدخل فى عمل الحائز على حيازته الخاصة[٣٧٩]، وذلك وفقاً لنظم الدورة الزراعية الذى يقوم على تقسيم الأراضى الزراعية بزمام القرية أو المنطقة الزراعية الرئيسية وفقاً لنوعية الدورة المستخدمة[٣٨٠]، وذلك من خلال الجمعية التعاونية الزراعية بالمنطقة وتحت إشراف وزارة الزراعة"[٣٨١].

([٣٧٧]) المجالس القومية المتخصصة: "إدارة التنمية الاقتصادية فى ظل التحرر الاقتصادي"، الدورة التاسعة والعشرون، ٢٠٠٢، ص٩٠.

([٣٧٨]) فريق بحثى: "التحرر الاقتصادي وقطاع الزراعة"، مجلة التنمية والتخطيط، ١٩٩٣، ص٣٣٨.

([٣٧٩]) تمت عملية تجميع المساحات الصغيرة بمحصول واحد لتفادى مشكلة التفتت الحيازى والبعثرة المحصولية.

([٣٨٠]) يوجد نظامان من أنظمة الدورة الزراعية فى مصر، النظام الثلاثي حيث يزرع المحصول في نفس الرقعة المنزرعة مرة كل ثلاث سنوات، والنظام الثنائي حيث يسمح بزراعة المحصول فى نفس الرقعة المنزرعة مرة كل عامين. انظر: د. سعد طه علام: التحرر الاقتصادي، مرجع سابق، ص٧.

([٣٨١]) المرجع السابق، ص٨.

وقد نظمت الدورات الزراعية وتحديد المساحات المزروعة من بعض المحاصيل الأساسية لتحقيق أهداف قومية[٣٨٢]، ومن ثم تدخلت الدولة بشكل مباشر فى تحديد المساحات التى تزرع من بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية، وذلك لسد حاجات المواطنين من الغذاء ومن الخامات التى تحتاجها الصناعة المحلية، بالإضافة إلى توفير جزء منها للتصدير لتوفير النقد الأجنبى[٣٨٣]، ويحكم التركيب المحصولى فى مصر اعتبارات اقتصادية وسياسية وفنية.

أولاً- الإعتبارات الاقتصادية:

يهدف التركيب المحصولى فى تحديد مساحات لبعض المحاصيل الزراعية إما لتمتعها بميزة نسبية فى إنتاجها وتصديرها، أو لأنها توفر الحد الأدنى للاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، أو لتوفير احتياجات الصناعات المحلية من المواد الخام.

أولاً- الاعتبارات السياسية

قد تأخذ الحكومة فى كثير من الأحيان اعتبارات سياسية فى تحديد المساحات المنزرعة بالمحاصيل الغذائية لتجنب أية ضغوط قد تفرض عليها من قبل الدول الكبرى[٣٨٤]. فقد سيطر على التفكير المصرى منذ الخمسينات سياسة الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية كالقمح[٣٨٥]. نتيجة التحكم فى السوق الدولية والخوف من الحصار الاقتصادي وسياسة التجويع التى تتبعها بعض الدول الكبرى لإجبار الدول على تنفيذ سياستها بما يتفق مع السياسة التي تراها[٣٨٦].

ثانياً- الاعتبارات الفنية

([٣٨٢]) د. ناهد محيسن: "الجات والميزة النسبية"، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء، القاهرة، ص٢٨.

([٣٨٣]) المجالس القومية المتخصصة: الدورة التاسعة والعشرون، مرجع سابق، ص٩٠.

([٣٨٤]) د. سعد طه علام: مرجع سابق، ص٩.

([٣٨٥]) كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح عام ١٩٦٠ نحو ٧٠% تقريباً، انخفض إلى نحو ٤٢% عام ١٩٧٤. انظر: د. سيد البواب: "بحوث اقتصادية معاصرة فى الإصلاح الاقتصادي"، ص٢.

([٣٨٦]) المرجع السابق: ص٣.

كثيراً ما تتحكم الاعتبارات الفنية في تحديد النمط المحصولى، مثل نوعية التربة ومدى توافر المياه والظروف المناخية، وقد يدفع التفتت الحيازي المزراعين إلى زراعة أراضيهم بنسب تختلف عما تقرره الدولة بهدف تحقيق أعلى ربحية أو لتوفير احتياجاتهم المعيشية من بعض هذه المحاصيل(٣٨٧).

حيث أوجدت السياسة السعرية الزراعية فى مصر تبايناً في وجهات النظر بين المزارع الذى يريد أن يحقق عائد مجزى مما يدفعه إلى التوسع فى إنتاج المحاصيل التى تحدد أسعارها وفقاً لظروف العرض والطلب (مثل الفاكهة والخضروات والأعلاف)، والدولة التى تهدف إلى تحقيق عائد على المجتمع الذى يعكس المزايا الناجمة عن الاستفادة من التخصص فى إنتاج المحاصيل التى تمثل ميزة نسبية لمصر فى السوق العالمية كالقطن والبصل والأرز والفول السوداني وهى المحاصيل التى تقوم الدولة بتسويقها وتحدد أسعارها، وتحدد حصص معينة منها تورد إجبارياً(٣٨٨).

لذا اتجه المزارعون نحو زراعة المحاصيل التى تتسم بارتفاع الطلب عليها فى السوق المحلية مع تجنب إنتاج المحاصيل التقليدية الرئيسية التى كانت الدولة تحتكر تسويقها وتخضع للتوريد الإجباري ونظام الحصص، وبسبب تباين وجهة نظر الدولة والمنتجين نشأت فجوة إتسعت تدريجياً مع الزمن.

السمات الرئيسية للتركيب المحصولي للزراعة المصرية

تسيطر المحاصيل الحقلية على التركيب المحصولي للزراعة المصرية. ففى عام ١٩٥٢ احتلت هذه المحاصيل ٩٨% من المساحة المحصولية مقابل ١% فقط لكل من الخضروات والفاكهة. وخلال الستينات تضاعف نصيب زراعات الفواكه من المساحات المحصولية وإن بقيت نسبة ٩٨% للمحاصيل الحقلية والخضروات.

---

(٣٨٧) د. سعد طه علام: مرجع سابق، ص١٠.

(٣٨٨) فريق بحثى: "التحرر الاقتصادي وقطاع الزراعة"، مجلة التخيطط والتنمية، مرجع سابق، ص٣٣٩.

وقد احتفظ القطن بمركزه كمحصول نقدى رئيسى فى الزراعة المصرية، إلا أنه منذ أوساط الستينات إزداد نصيب المحاصيل النقدية الأخرى كالأرز وقصب السكر من المساحة المحصولية على حساب زراعة القطن. أما القمح والذرة فقد ظلا المحصولين الأساسيين اللذين يمدان الفلاح بغذائه اليومى. وأنه لجدير بالملاحظة أن كلا من القطن (المحصول النقدى الرئيسى) والأرز (المحصول الغذائي الرئيسى فى الريف) يستحوزان على نفس النصيب (١٧% لكل منهما) من إجمالى المساحة المحصولية فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٤.

وبالنسبة لصغار الفلاحين يتوقف تحديد نوع المحصول على المفاضلة بين متطلبات الغذاء (أى توفير حاجاتهم من الغلال[٣٨٩]) والمتطلبات النقدية للفلاح (التى تقتضى زراعة المحصول النقدى الرئيسى وهو القطن) ومن ثم فإن معظم صغار الفلاحين يقومون بزراعة القطن جنباً إلى جنب مع الذرة أو القمح أو الحبوب الأخرى وكذلك القليل من الخضروات.

ومن ثم يواجه الفلاح الصغير مشكلة الاختيار بين زراعة محاصيل الغذاء الضرورية وزراعة المحاصيل النقدية، فهو يقوم بزراعة المحاصيل الغذائية حتى يتمكن من تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية لأسرته بغض النظر عن تقلبات سعر المحصول فى السوق، أما فى حالة زراعة أى محصول نقدى فقد لا يتمكن من توفير القدر اللازم من الغذاء لأسرته (حتى بافتراض نجاح المحصول) نظراً لأن أسعار المحاصيل النقدية قد تتدهور فى ظل تقلبات السوق[٣٩٠].

ومن ناحية أخرى فإن التحول لزراعة محصول مرتفع القيمة أوالربحية (كالفواكه والأزهار والخضروات والنباتات الطبية) لا يتسنى القيام به إلا للفئة الميسورة من متوسطى وأغنياء الفلاحين) [٣٩١].

ورغم ذلك حدث توسع فى المساحة المزروعة فاكهة بشكل مطرد خلال الستينات حيث تضاعفت تقريباً المساحة الإجمالية المنزرعة بالفواكه والبساتين (حيث ارتفعت من ١٣١

---

(٣٨٩) تشكل الغلال الجزء الرئيسى من نمط الغذاء لذوى الدخل المنخفض بوجه عام. واستخدامات الغلة غير الغذائية هى أيضاً على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للفلاح، فهو يستخدم جزءاً منها كبذور للزراعة وجزءاً آخر لتغذية الحيوانات والدواجن.

(390) Walter P. falcon, "Farmer Response to price in a subsistence Economy", American Economic Reveiew, vol. Iv, No.3, (May 1964), P.582-583.

(391) Walter, P. falcon, "Farmer Response to price in a subsistence Economy", American Economic Reveiew, vol. Iv, No.3, (May 1964), P.582-583.

ألف فدان فى ١٩٦٠ إلى ٢٤٤ ألف فدان فى ١٩٧٠[٣٩٢] فلا يرجع ذلك إلى اعتبارات اقتصادية بحتة بقدر رجوعه للاعتبارات السياسية العامة، حيث عمد الكثيرون من الملاك الراغبين فى حماية حيازتهم فى فترة ما بعد الإصلاح الزراعي من أية تحديات مستقبلية من جانب المستأجرين إلى زراعة الفواكه فى أراضيهم حيث أن البساتين مستثناه من تطبيق "قوانين الإيجارات" التى استنها قانون الإصلاح الزراعي الأول"[٣٩٣].

وبالمحصلة فإن السمة الغالبة بصورة عامة على التركيب المحصولى المصرى فى تلك الفترة هي ثبات محصولى البرسيم والذرة وإن كان هناك تطور طفيف- على المدى الطويل- وذلك لارتباط البرسيم بالثروة الحيوانية كغذاء، وبضرورته كمخصب مريح للأرض من ناحية أخرى، كما أن الذرة تمثل الغذاء الأساسى للفلاح فهو محصول استهلاكي مباشر لمنتجه (الفلاح).

وفى المقابل نرى تراجع ملحوظ لمحصولى القطن والقمح حيث يعانى كلا المحصولين من مشكلة تدنى ربحيته بالنسبة للمحاصيل الأخرى. بينما زدات إلى حد ما محاصيل الخضر والفاكهة والأرز والقصب. فمن الواضح تراجع المحاصيل الغذائية لصالح المحاصيل التجارية[٣٩٤].

السياسات السعرية والتسويقية لأهم الحاصلات الزراعية

لعبت الحكومة دوراً بارزاً فى مجال تسعير وتسويق الحاصلات الزراعية، وقد استخدمت العديد من الآليات والأدوات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية هامة اقتضتها الظروف الراهنة فى تلك المرحلة، فطبقت سياسات سعرية وأخرى تسويقية طبقت على عدة مراحل.

أولاً- السياسات السعرية لأهم الحاصلات الزراعية:

---

(٣٩٢) انظر الكتاب السنوي للإحصاءات العامة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، (القاهرة: يونيو ١٩٧١).

(٣٩٣) د. محمود عبدالفضيل: مرجع سابق، ص٧٨.

(٣٩٤) د. جمال حمدان: "شخصية مصر"، دراسة فى عبقرية المكان" ، دار الهلال، القاهرة، الجزء الثالث، ص٢١٠ – ٢١١.

تتمثل السياسات السعرية الزراعية فى إيجاد فرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية من ناحية، وبين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع من ناحية أخرى ومن خلال هذه السياسة تتحقق عدة أهداف[٣٩٥].

أهداف السياسة السعرية:

من أبرز الأسباب التى تساق كأهداف للسياسات السعرية، وتبرر التدخل الحكومى بالعديد من الأدوات. هدف تحقيق الاستقرار فى الأسعار، وتحقيق الاستقرار فى دخول المزراعين، والحفاظ على مستوي معين للإنتاج، وتحقيق الأمن الغذائي للدولة كما تقوم الأسعار الزراعية بتوجيه الإنتاج الزراعي للحصول على أكبر عائد ممكن من الموارد الاقتصادية.

وتعتبر الأسعار الزراعية من العوامل التى تؤثر على الإنتاج الزراعي حيث يستجيب لها الزراعين وتؤثر على قراراتهم الإنتاجية بدرجة كبيرة، فالأسعار المجزية للمحاصيل تعد من أهم الحوافز لتشجيع المزراعين على التوسع فى إنتاج المحاصيل التى ترى الدولة أنه من المناسب التوسع فيه[٣٩٦].

مراحل تطبيق السياسة السعرية:

يمكن تقسيم السياسة السعرية الزراعية فى ظل تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى (١٩٥٢ – ١٩٦١):

اتسمت الأسعار فى تلك الفترة بالحرية الاقتصادية إلا أنها استهدفت مجموعة من القرارات والإجراءات المنفصلة لمجابهة ظروف طارئة والتى أنصبت على الأسعار القطنية، وتبنت بعض أسعار الحاصلات الغذائية الضرورية.

---

(٣٩٥) د. محمود حسن حسنى: "السياسة الزراعية لكل من الدول النامية والدول المتقدمة"، مجلة التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص٤٤.

(٣٩٦) د. سعد طه علام: مرجع سابق، ص٢١.

المرحلة الثانية (١٩٦١ – ١٩٧٣):

اتسمت هذه المرحلة بالتدخل الشديد من جانب الدولة فى الأسعار، وإتباع نظام الدعم وخفض تكاليف المعيشة، وتحديد أسعار بيع مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي واتخذت الحكومة إجـراءات تثبيت الأسعار للسلع الضرورية[٣٩٧].

طرق تسعير المحاصيل الزراعية

لم تتبع الحكومة طريقة موحدة فى تسعير المحاصيل الزراعية. وإنما اختلفت حسـب أهميـة المحاصيل[٣٩٨] وطرق توريدها. بالنسبة للمحاصيل التى كانت تورد إجبارياً- كلها أو جزء منها- إلى الجمعيات التعاونية تشترى الحكومة حصة التوريد الإجبارى من هذه المحاصيل بأسـعار أقـل مـن مستوي الأسعار السائدة فى السوق المحلي والأجنبي، وتترك الجزء المتبقى من المحصول بعد توريـد الحصة الإجبارية منه للفلاح، والمحاصيل التى كانت تخضع للتوريد الإجبارى، القمح والأرز والفـول السوداني والبصل والفول البلدى والعدس والسمسم والقطن[٣٩٩]. حيث تم تأميم تجـارة القطـن عـام ١٩٦١ وإنهاء نظام التعامل الحر فى القطن الزهر.

كذلك كان هناك نظام التعاقد على زراعة بعض المحاصيل وفقاً لأسعار متفق عليها بـين أطراف التعاقد وتتمثل هذه المحاصيل في كل من، الشعير والكتان وبنجر السكر[٤٠٠] وإلى جانب ذلك كان هناك الشعير وفق آليات السوق الحرة، حيث تشمل هذا النظام المحاصيل التى لم يشملها أياً من النظم السابقة وعلى رأسها الخضروات والفاكهة وبعض المحاصيل البقولية والأعلاف، كما كانت الجمعيات التعاونية تقوم بشراء بعض المحاصيل بسعر قريب من سعر السوق[٤٠١].

السياسة السعرية للقطن

([٣٩٧]) بدأت هذه الفترة مع تبنى الدولة مبدأ التخطيط الاقتصادي حيث شهدت بداية تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، فكـان لابد من التدخل الشديد للدولة حتى يمكن تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية.

([٣٩٨]) كانت هناك محاصيل استراتيجية هامة كالقمح مثلاً حتى لا تخضع الدولة سياسياً لإبتزاز الدول الكبرى أو القطن الذى كان يصدر للحصول على النقد الأجنبي...الخ.

([٣٩٩]) د. سعد نصار: "تخطيط الأسعار الزراعية" مجلة مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص٨٩.

([٤٠٠]) قضايا التخطيط: المعهد القومي للتخطيط، (رقم ١٤٢)، ص٦٦- ٦٧.

([٤٠١]) د. كريمة كريم: "سياسة تسعير الحاصلات الزراعية والضريبة المستقرة"، د. جوده عبدالخالق "محرر"، "الاقتصاد السياسى وتوزيع الدخل"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٢٩٢.

يتم التدخل الحكومى فى تحديد أسعار القطن تبعاً للمراحل المختلفة لتسويقه: سعر الشراء الذى يدفع لمزارعى القطن (أسعار المنتج)، سعر البيع للمنازل المحلية، ثم سعر التصدير.

وقد مرت السياسة القطنية فى مصر بثلاثة أطوار مختلفة. فحتى عام ١٩٥٢ كانت أسعار القطن تتحدد طبقاً لقوى السوق العالمية ولذا كانت تتسم بالتقلبات الشديدة من عام لآخر، حيث كانت التجارة الدولية لسوق القطن تتم من خلال مجموعة بورصات والتى كانت دائماً مرتعاً خصباً للمضاربات، وكانت بورصة الإسكندرية على وجه التحديد تحت سيطرة عدد محدود من كبار مصدرى القطن والمتعاملين الذين يستفيدون فى المضاربة على الأسعار(٤٠٢). وخلال المرحلة الثانية (١٩٥٣ – ١٩٦١) ثم إخضاع تجارة وأسعار القطن الشعر لاشراف لجنة القطن المصرية، ولقد شهدت هذه الفترة تقلبات محدودة فى أسعار القطن.

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت مع تأميم تجارة القطن عام ١٩٦١ وإنهاء نظام التعامل الحر فى القطن الزهر، ومنذ عام ١٩٦٢ أصبحت كافة مبيعات القطن الشعر سواء لأغراض التصدير أو الاستهلاك المحلي تحذف تتم من خلال لجنة القطن المصرية التى تشترى القطن بأسعار محددة وتحدد أسعار البيع سواء للتصدير أو للاستهلاك المحلّى.

وجدير بالملاحظة أن "سعر المنتج" الذى يحصل عليه زارعو القطن هو أكثر انخفاضاً فى معظم الأحوال عن أسعار التصدير أو أسعار البيع للمنازل المحلية، وهو ما يمثل "فروق الأسعار" أو بالأحرى هوامش الربح التى تذهب لخزانة الدولة"(٤٠٣).

ويتركز الاستهلاك المحلى عادة على الأصناف الرخيصة من القطن والغير قابلة للتصدير (كالأشمونى) وقد تم حظر تصدير القطن الأشموني حتى يتسنى توفير حاجة المغازل المحلية من ذلك

---

(402) Hansen and Marzouk: Development and economic policy in the VAR (Egypt) Amsterdam North Holland Publiching Company, 1965, P.97.

(٤٠٣) تجدر الإشارة إلى أنه قبل الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينات كانت "أسعار المنتج" التى يحصل عليها الفلاحون أكثر انخفاضاً من أسعار التصدير ببورصة الإسكندرية بمقدار الهوامش التى = = كانت تحصل عليها المحالج والوسطاء المتعاملين فى تجارة القطن. ويذكر د.على الجريتلى أنه قبل الحرب العالمية الثانية ربما وصل الهامش بين أسعار الإسكندرية وأسعار المنتجين إلى خمسين فى المائة تقريباً. انظر: هانسن ومرزوق– المرجع السابق– ص١٠٥.

القطن. كما كانت تقوم الحكومة بتقديم إعانة عندما تقوم صناعة النسيج بتصدير بعض القطن المغزول أو المنسوجات[٤٠٤].

ومع أن الحكومة واصلت رفع سعر الشراء الذى يدفع لزارعى القطن إلا أن المساحة المنزرعة قطناً ظلت تتناقص بإطراد فى فترة الستينات[٤٠٥]. وهذا الهبوط يمكن أن يعزى إلى ارتفاع تكلفة انتاجه منذ منتصف الستينات بمعدلات إبتلعت الزيادة فى "أسعار المنتج"، وهذا ما أدى إلى تناقص ربحية الفدان، وكنتيجة لذلك انصرف كثير من الزراع عن زراعة القطن واتجهوا إلى محاصيل أخرى بديلة (مثل القمح والأرز والذرة وبعض الخضروات) باعتبارها أكثر ربحية ولا تستلزم نفس الدرجة من التنظيم الحكومى والإشراف التعاوني المرتبط بزراعة القطن، إذ أن الفارق بين ربحية القطن وربحية المحاصيل البديلة أخذ يتناقص تدريجياً خلال النصف الأول من الستينات، حتى انقلب الوضع فى عام ١٩٦٦ فأصبحت المحاصيل البديلة للقطن أكثر ربحاً منه للزراع[٤٠٦].

السياسة السعرية للأسمدة الكيماوية

قبل عام ١٩٦٠ كانت بعض التوكيلات الخاصة تقوم بمهمة استيراد وتوزيع الأسمدة جنباً إلى جنب مع بعض شركات الأسمدة للقطاع العام كالجمعية الزراعية وبنك التسليف الزراعى. وفى عام ١٩٦٠ حظرت الحكومة على القطاع الخاص القيام باستيراد الأسمدة إلا أن الجمعية الزراعية المصرية استمرت فى اعتماد بعض الموزعين الأفراد للعمل كوكلاء توزيع سماد لحسابها.

وفى عام ١٩٦٤ نتيجة لتزايد شكاوى الفلاحين من عدم حصولهم على احتياجاتهم من الأسمدة صدر قرار يحظر تماماً قيام القطاع الخاص بالتعامل في توزيع أو بيع السماد. وفى عام ١٩٦٥ خولت المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني احتكار توزيع

---

(٤٠٤) هذه الإعانة تمثل الفارق بين سعر بيع لجنة القطن المصرية للقطن الخام للتصدير والسعر الخاص بالاستهلاك المحلي، حيث كان يزيد الأخير فكانت الإعانة تتوائم مع هذا الفارق.

(٤٠٥) كانت المساحة المنزرعة قطناً عام ١٩٦١ حوالى ١,٩٩ مليون فدان، انخفضت إلى ١,٥ مليون فدان عام ١٩٧١.

(٤٠٦) بيان وزير الزراعة (المهندس سيد مرعى) أمام مجلس الأمة- الأهرام ١٩٦٧/١١/٢٩.

الأسمدة الكيماوية بالجملة فى جميع أنحاء البلاد[٤٠٧]. ومن ثم أصبحت هناك سياسة سعرية موحدة وبذا يتم تحديد الأسعار أيضاً بطريقة موحدة.

التسويق التعاوني:

من الملاحظ أن أكثر المحاصيل الزراعية أهمية لأغراض التصدير هي التى تخضع لنظام التسويق التعاوني، وعلى وجه الخصوص القطن والأرز والبصل والبطاطس والفول السوداني، ولقد كان هدف المخطط من تعميم نظام التسويق التعاوني على هذه المحاصيل هدفاً تخطيطياً واضحاً وهو ضمان تدفق الفائض السلعى من هذه المحاصيل الرئيسية لأغراض التصنيع والتصدير. وكانت تسلم المحاصيل المعنية للجمعيات التعاونية فى الوقت المناسب لكل محصول. حيث اتبعت الدولة استراتيجية شاملة تهدف للاستحواز على نسبة كبيرة من الفائض الاقتصادي المتولد من الزراعة وتعبئته لأغراض التوسع الصناعى والأوجه الأخرى للإنفاق العام.

التسويق التعاوني للقطن:

تم تطبيق نظام التسويق التعاوني للقطن للمرة الأولى فى موسم ١٩٥٣ فى مناطق الإصلاح الزراعي[٤٠٨]، لحماية صغار الزراع من استغلال تجار الحاصلات الزراعية، وفى عام ١٩٦٣/٦٢ بدأ تنفيذ التسويق التعاوني للقطن فى محافظة المنوفية على أساس تجريبى تولت تسع شركات من القطاع العام عمليات التسويق لأكثر من نصف محصول المحافظة[٤٠٩]، وفى الموسم ١٩٦٤/٦٣ أدخل نظام التسويق فى أربع محافظات (بنى سويف

([407]) Ezz-el-Din Hammam and M.G. Abu-el-Dahab, Fertilizer Distribution in the Arab Republic of Egypt, edited by Eric O. De Guia (Paris: OECD Development centre, 1972), P.20.

([408]) Hansen, and Marzouk: "Development and economic policy in the VAR (Egypt) Amsterdam North Holland publiching copany,

([٤٠٩]) د. رجاء عبدالرسول: "السياسات السعرية والدخلية الزراعية"، مذكرة داخلية رقم (١٦٨) معهد التخطيط القومي، القاهرة، (يونيو ١٩٧١)، ص٣٩.

وأسيوط وسوهاج بالإضافة إلى محافظة المنوفية). وقد تم تعميم نظام التسويق التعاوني للقطن بشكل موحد وعلى مستوى الجمهورية ابتداء من موسم ١٩٦٦/٦٥.

بيد أن المشكلة الرئيسية التى واجهت تجربة التسويق التعاوني للقطن كانت مشكلة تخزين القطن الزهر إذ لم يعد هناك ما يدفع الفلاح إلى التريث فى بيع محصوله بعد أن ضمنت له الدولة استقرار الأسعار. وبذا أصبح غالبية الزراع يبادرون بالتخلص من محصولهم فى بداية الموسم تحوطاً ضد أخطار التخزين. ويتم تشوين هذه الكميات الهائلة على قارعة الطريق أو فى شون بعيدة عن المحالج ولا يوجد فيها الاستعدادات الكافية مما أدى إلى زيادة حد التالف من المحصول وتكلفة النقل واستهلاك كثير من الأكياس(٤١٠).

التسويق التعاوني للمحاصيل التصديرية الأخرى:

حتى عام ١٩٦٠ كان من النادر أن يتم تسويق المحاصيل التصديرية الأخرى كالأرز والبصل من خلال القنوات التعاونية. بيد أنه فى منتصف الستينات بدأت الجمعيات التعاونية تلعب دوراً نشطاً وهاماً في تسويق بقية المحاصيل التصديرية الرئيسية كالأرز والبصل والفول السوداني، والبطاطس والسمسم والكتان وغيرها من المحاصيل. ويأتي الأرز فى المرتبة الثانية للقطن كمصدر للحصول على النقد الأجنبي. ومن ناحية أخرى فإن البصل والبطاطس يمثلان محصولا الخضروات الرئيسيين الذين يتم تجهيزهما للتصدير. ويعتبر البصل المحصول الثالث فى قائمة صادرات مصر الزراعية بعد القطن والأرز.

وفى المقابل لم يلعب "نظام التسويق التعاوني" أى دور يعتد به فى مجال تسويق الفاكهة والخضر والدواجن والبيض ومنتجات الألبان. فقد ظلت منتجات الألبان والخضروات والفاكهة يتم التعامل فيها إلى حد كبير عن طريق شبكة التجارة الداخلية الخاصة.

ثانياً- السياسات التسويقية لأهم المحاصلات الزراعية:

---

(٤١٠) حازم سعيد عمر: "القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٦٠.

لعبت الحكومة دوراً هاماً في مجال السياسة التسويقية للحاصلات الزراعية مع بدء تطبيق الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٥) وذلك باعتبارها أحد الأدوات الأساسية فى تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على فائض الإنتاج الزراعي لتوزيعه على سكان الحضر بأسعار تتناسب ومستويات دخولهم مع ضمان توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة.

ولقد تباين شكل ودور وحجم التدخل الحكومى فى السياسة التسويقية لبعض المحاصيل الزراعية حسب نوع المحصول وأهميته، من احتكار كامل من قبل الدولة إلى احتكار جزئى إلى تسويق تعاوني، مع وجود سوق حرة لبعض السلع الزراعية[٤١١].

التوريد الإجبارى:

أخذ بنظام التوريد الإجبارى لبعض المحاصيل الزراعية لضمان تدفق الحبوب الغذائية وخصوصاً القمح لتوفير احتياجات الغذاء، وتصدير محصول الأرز والبصل وهما المحصولين التصديرين الرئيسيين بعد القطن، وبذا يضمن حصيلة البلاد من النقد الأجنبى[٤١٢]. لذا كان التوريد الإجبارى ضرورة لا مندوحه منها لضمان تعبئة الناتج الزراعي وتوجيهه بما يخدم سياسة الدولة التنموية[٤١٣]. ومواجهة نقص التمويل الخارجي من خلال زيادة الصادرات الزراعية التى كانت تمثل القسم الأعظم من الصادرات آنذاك فى ظل سيطرة القطاع الخاص على ٩٥% من الإنتاج الزراعي[٤١٤].

ومن ثم كان التوريد الإجبارى وسيلة لامندوحه للدولة من اللجوء إليها للحصول على النقد الأجنبى لتمويل مشروعات التنمية الصناعية فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٥). وكان من أهم المحاصيل الزراعية التى خضعت للتوريد الإجبارى ما يلي.

---

(٤١١) فريق بحثى: "التحور الاقتصادي وقطاع الزراعة"، مجلة التنمية والتخطيط، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٤١.

(412) D. Zake Nassr: "Structural changes and socialist transformation in agriculture of the UAR (Egypt) "Egypt comtemp or ainecjuly (1969) p.285.

(٤١٣) د. أحمد حسن ابراهيم: "أثر السياسات الزراعية فى الاقتصاد السياسى وتوزيع الدخل"، د. جودة عبدالخالق "محرر"، الاقتصاد السياسى وتوزيع الدخل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٣٤٤.

(٤١٤) د. فؤاد مرسى: "الإنفتاح الاقتصادى"، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦، ص٢٩.

القمـــم[٤١٥]: اتبعت الحكومة منذ أوائل الخمسينات سياسة استيلائية بخصوص محصول القمـــح عـــن طريق تحديد كميات تعرف بإسم (قمح الحيازة) عن كل فدان تتراوح بين أردب إلى ثلاث أرادب وفقاً لدرجة وخصوبة التربة فى المناطق المختلفة، وتولى بنك التسليف الزراعي مهمة استلام القمـــح مـــن الزراع نيابة عن الحكومة بالسعر الذى تحدده الحكومة سنوياً[٤١٦].

الأرز – البصل: فى منتصف الستينات امتد هذا النظام ليشمل جزءاً هاماً من إنتـــاج محصـــولى الأرز والبصل وهما المحصولين التصديريين الرئيسيين بعد القطن، وبذا تعظيم حصيلة الـــبلاد مـــن النقـــد الأجنبى[٤١٧]. ومن هنا كانت "معدلات التوريد الإجبارى" لمحصولى الأرز والبصل تعد عالية.

الفول البلدى – العدس: كما شمل نظام التوريد الإجبارى محصولى الفول البلـــدى والعـــدس اللـــذان يمثلان الغذاء البروتينى الأساسى للجماهير الشعبية، ومن هنا نبعت أهمية التدخل الحكومى لتـــأمين الغذاء الشعبى الأساسى لمعظم الشعب المصرى خاصة الطبقات الفقيرة منه.

الفول السوداني: لم يطبق نظام التوريد الإجبارى على الفول السوداني إلا فى عام ١٩٧٠، وتمثـــل حصة التوريد الإجبارى حوالى ٨٧% من إجمالى المحصول.

دور التعاون الزراعي فى دعم وتنمية قطاع الزراعة

نشأت الجمعيات التعاونية الزراعية فى البداية فى مناطق وقرى الإصلاح الزراعـــي، علـــى غرار مشروع الجزيرة فى السودان، وتم تبنيه كطريقة ذكية للجمع بين مزايا "وفورات النطـــاق" فـــى

([٤١٥]) خضع محصول القمح للتوريد الإجبارى فى الأربعينات لتأمين تموين قوات الإحتلال البريطاني وســـكان المـــدن لاحتياجاتهم من القمح. انظر: M.Abdel.Fadile: "Development, income Chistribion and social change in rural egypt (1952-1970), combridge university press, London, 1975, P.85.

([٤١٦]) د. رجاء عبدالرسول: "السياسة السعرية الزراعية"، مذكرة خارجية رقم (١٦٨) معهد التخطيط القومي، القاهرة، (يونيو ١٩٧١)، ص٣٩.

([٤١٧]) د. سعد ذكى نصار: "التحولات الاشتراكية فى البنيان الزراعي فى مصر"، (بالإنجليزية) مصر المعاصرة، العدد ٣٣٧(١٩٦٩)، ص٣٨٥.

الإنتاج والدورة الزراعية الموحدة من ناحية، مع الحفاظ على بعض خصائص" نظام الإنتاج الصغير" الناتج عن شيوع الحيازات الصغيرة والقزمية فى الزراعة المصرية"[٤١٨].

أولاً- انتشار نظام التعاون الزراعي بعد ١٩٥٢:

تنامى دور التعاون الزراعي مع بداية الإصلاح الزراعي حيث نشأت الجمعيات التعاونية[٤١٩] فى مناطق وقرى الإصلاح الزراعي، إذ نص قانون الإصلاح الزراعي الأول على تكوين جمعيات للتعاون الزراعي ينضم إليها المنتفعون وغيرهم من صغار المزارعين[٤٢٠] لحل مشاكل الإنتاج الزراعي جماعياً ومعالجة مشكلة تفتت الملكية الزراعية[٤٢١] وتقديم الخدمات ومستلزمات الإنتاج، من خلال تنظيم زراعة الأرض وتحسين استغلالها بتصنيف الحاصلات الزراعية ومقاومة الآفات الزراعية[٤٢٢]. كما استخدمت كمنفذ أساسى لتسويق الحاصلات الزراعية[٤٢٣]، وقد تم تبنى النظام التعاوني للجمع بين مزايا "وفورات النطاق" فى الإنتاج والدورة الزراعية الموحدة من ناحية، مع الحفاظ على بعض خصائص "نظام الانتاج الصغير" الناتج عن شيوع الحيازات الصغيرة والقزمية فى الزراعة المصرية من جهة أخرى[٤٢٤]. لذلك بذلت محاولات دؤوبة لنشر نظام التعاون الزراعي منذ عام ١٩٥٧ فى غير أراضى الإصلاح الزراعي لضمان حد أدنى من تحسين مستوي الإنتاجية الزراعية وتعبئة فائض الإنتاج الزراعي لتوجيه ذلك الفائض إلى المجالات المخططة لأغراض التوسع الصناعي وتكوين رأس المال الاجتماعي[٤٢٥].

([418]) B. Hansen: "Economic Development in Egypt" in C.A. Cooper and S.S. Alexander (eds), Economic Development and population Growth in The Middle East (Rand corporation study, (New Yourk, 1972).

([٤١٩]) يرجع إنشاء أول جمعية تعاونية عام ١٩٠٩ وزاد عدد هذه الجمعيات مع صدور قوانين الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ انظر: د. محمود حسن حسنى: السياسة الزراعية لكل من الدول النامية والمتقدمة، مجلة التنمية والتخطيط، المجلد العاشر، العدد الأول، ص٤٣ – ٤٤.

([٤٢٠]) د. محمود عبدالفضيل: مرجع سابق، ص١٥٦.

([٤٢١]) د. أحمد جامع: "المذاهب الاشتراكية" مرجع سابق، ص٤٥٣.

([٤٢٢]) د. سعيد الخضرى: "التطور الاقتصادي والاجتماعي" دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٥٣.

([٤٢٣]) د. كريمة كريم: "سياسة تسعير الحاصلات الزراعية"، د. جودة عبد الخالق "محرر"، مرجع سابق، ص٢٩٣.

([424]) Bent Hansen: "Economic Development in Egypt" in C.A cooper and S.S. Alxander(eds.). Economic Development and Population Growth in the Middle East (Rand corporation study. (new yourk 1972).

([425]) Patric O'Brien: "The Revolution in Egypt's Economic System from private interprise to socialism (1952- 1965) London: Oxford univ. press, 1966.

وقد أدرك راسمو السياسة الاقتصادية أن تعبئة الفائض الزراعي لن يكتب لها النجاح دوما وإنما يتعين إعادة النظر في الإطار التنظيمي القائم للوحدات الإنتاجية فى القطاع الزراعي. وأن إطلاق الحرية الاقتصادية فى الانتاج الزراعي لن يفى بهذا الغرض لذا فقد بدا لهم أن إدخال نظام متكامل للتعاون الزراعي هو السبيل الوحيد لتحقيق أكبر تعبئة (أو تعظيم ممكن للفائض الزراعي)[٤٢٦].

وقد لعبت الجمعيات التعاونية دوراً هاماً بالنسبة للفلاح من حيث حمايته من المضاربات التى كانت تتم على الإنتاج الزراعي من قبل التجار والوسطاء المتعددين، ومن ثم الاحتفاظ للفلاح بهذه الدخول التى كانت تؤول إلى هذه الفئات التى لا تساهم فى عمليات الإنتاج بأى جهد[٤٢٧].

كما أصبحت التعاونيات قناة الاتصال الرئيسية التى من خلالها تتعامل الدولة مع الفلاحين فى المسائل المتعلقة بتعبئة الفائض الزراعي وتنفيذ سياسات الدولة فى مجالات تخطيط الدورة الزراعية وتوزيع مستلزمات الإنتاج ومقاومة الآفات وتسويق الحاصلات الزراعية[٤٢٨]. وفى الواقع فإن هذا الإطار التنظيمي الجديد قصد به أن يكون واحداً من الآليات التى يمكن بواسطتها أن تنتقل للدولة الوظائف التقليدية لكبار الملاك القدامى والوسطاء والمرابين فى مجالات إقراض الفلاح وتسويق محصول القطن حيث غدت الجمعيات التعاونية المصدر الوحيد للائتمان الزراعي ولصرف مستلزمات الإنتاج بالإضافة لكونها القناة الوحيدة لتسويق القطن[٤٢٩].

ثانياً – أهم أنواع الدعم المقدمة من خلال الجمعيات التعاونية

استطاعت الحكومة من خلال الجمعيات التعاونية أن تقدم العديد من أنواع الدعم سواء كان هذا الدعم مباشراً أو غير مباشر وذلك من خلال الائتمان الزراعي والإعانات ومختلف الخدمات.

الإئتمان الزراعي

اصبحت الجمعيات التعاونية المصدر الوحيد للائتمان الذى أدخل لأول مرة فى عام ١٩٥٧، وذلك لحماية المزارعين من المرابين الذين كانوا يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمل

---

(٤٢٦) د. محمود عبدالفضيل: مرجع سابق، ص١٥٦

(٤٢٧) د. أحمد جامع: المذاهب الاشتراكية، مرجع سابق، ص٦٠٦

(428) "La Cooperation Agricole en R.A.U.", options Mediterranennes, (Paris: Avril 1971). P 43-44.

(٤٢٩) انظر ميثاق العمل الوطنى، الصادر فى عام ١٦٢.

المزراعين فقدمت الجمعيات التعاونية القروض سواء القصيرة أو المتوسطة الأصل وأصبحت عضوية الجمعيات التعاونية إجبارية للحصول على مستلزمات الانتاج الزراعي عن طريق القروض العينية(٤٣٠).

وفى ظل الائتمان الزراعي الجديد الخاضع للاشراف الحكومى أصبح تقديم القروض الزراعية بضمان المحصول بدلاً من الأرض(٤٣١) وبذا لم تعد عمليات التسليف الزراعي مرتهنة بأية ضمانات شخصية أو عقارية وحل محلها نظام السلف المحصولية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الإنتاجي. وفى عام ١٩٦١ تم إلغاء الفائدة على معاملات بنك التسليف الزراعي والتعاوني(٤٣٢).

بيد أن الخطوة الأساسية فى تطور نظام الائتمان الزراعي تحققت عندما تم تحويل بنك التسليف الزراعي والتعاوني إلى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني لتقوم بالتخطيط المركزي لعمليات الائتمان الزراعي والتعاوني فى إطار السياسة الزراعية العامة للدولة، وذلك لتوفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق حجم التسليف الزراعي كما هو مقرر فى الخطة ولتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية لكل محصول. وتم إحكام الروابط بين فروع البنك والجمعيات التعاونية بما أدى إلى تكامل تام بين نظام الائتمان الزراعي ونظام التسويق التعاوني للمنتجات الزراعية(٤٣٣).

القروض العينية "الإعانات غير المباشرة"

لعل الخصيصة البارزة لنظام الدعم غير المباشر تكمن فى القروض العينية قصيرة الأجل حيث يتم منع الفروض العينية (الأسمدة الكيماوية- المبيدات- الفوارغ...الخ) للفلاحين طبقاً للبطاقة الزراعية التى تشمل بيانات عن مساحة الحيازة ونوع الزراعة، وقد تزايد حجم هذه القروض بأكثر من عشرين ضعفاً، وقد تدعمت الرابطة بين نظام هذا الدعم –الغير مباشر- ونظام توزيع مستلزمات الانتاج الزراعي(٤٣٤).

---

(٤٣٠) انظر: Eshag and Kamal. Op. cit., p.101.

(431) M.R.Ghonemy, Economic and Institutional organization, Op, cit, P.79

(٤٣٢) أعيد العمل بنظام الفوائد على القروض فى عام ١٩٦٧ ولكن بنسبة قليلة. انظر: المجلة الاقتصادية للبنك المركزي- المجلد ١٣- العدد ١ (١٩٧٣) ص١٥.

(٤٣٣) أحمد محمود سالم: "السوق التعاوني الزراعي فى ضوء التطبيق المحلي"، ص٣٢-٣٣.

(٤٣٤) د. محمود عبدالفضيل: مرجع سابق، ص٢١١- ٢١٢.

لقد لعبت الجمعيات التعاونية دوراً هاماً فى تقديم جميع أنواع الخدمات الأساسية التي تعمل على زيادة الإنتاج والتى لم يكن فى مقدور المزارعين الصغار أن يحصلوا عليها من مستلزمات الانتاج (السماد الكيماوية والمبيدات الحشرية والتقاوى المحسنة والإرشاد الزراعي) لتوعية الفلاحين بأفضل طرق الزراعة فضلاً عن توفير الآلات الزراعية الحديثة.

دعم الأسمدة الكيماوية

تعد القروض العينية فى شكل السماد الكيماوية أهم عناصر الإقراض قصير الأجل[٤٣٥]. فلم يكن هناك إعانات مباشرة لأسعار السماد، بيد أنه كان هناك إعانة غير مباشرة من خلال "صندوق دعم الأسمدة" الذى انشئ عام ١٩٦٠، وذلك لضمان استقرار أسعار السماد سواء المنتجة محلياً أم المستوردة، حرصاً من الحكومة لضمان عدم امتناع المزارعين عن استخدام السماد الكيماوية بالمعدل المطلوب لرفع إنتاجية المحصول إذا ما ارتفعت أسعار السماد نتيجة ارتفاع أسعار الاستيراد أو زيادة تكاليف الإنتاج المحلي.

ومن ثم قامت الحكومة بتحديد أسعار التجزئة فيما يتم من تعامل مع شركات الإنتاج المحلي حيث يقوم صندوق دعم الأسمدة برفع الفرق بين أسعار التسليم وأسعار التجزئة المقررة، وإذا حددت أسعار البيع بأقل من أسعار الشراء فإن الصندوق يقوم بدفع الفرق للمنتج. ومن ناحية أخرى إذا تم تحديد أسعار البيع بأكثر من أسعار الشراء فإن الفرق يحصل عليه صندوق الدعم.

وفيما يتعلق بالسماد المستوردة يقوم صندوق الدعم بتحمل مقدار الفرق الذى قد يوجد بين أسعار الاستيراد وأسعار البيع المقررة، ومن ناحية أخرى إذا ما حدد أسعار البيع عند مستوي أعلى من أسعار الاستيراد قام صندوق الدعم بالاستفادة من هذا الفارق.

التجارة الخارجية فى ظل تطبيق

استراتيجية الإحلال محل الواردات

عمدت الحكومة المصرية بعد ١٩٥٢ على محاولة التدخل لإدارة الاقتصاد المصرى وإعادة هيكلته بما يتناسب والظروف السياسية والاجتماعية الراهنة فى تلك الفترة فتدخلت بشكل مباشر فى

---

(٤٣٥) كانت نسبة ضئيلة للغاية من الأموال المخصصة للائتمان الزراعي تذهب لصغار الحائزين والزراع حيث كان المستفيدون الأوائل هم كبار الملاك. =

= انظر : Eprime Eshag and M.A. kamal, "A.Note on the system of the Rural credit system in U.A.R. (Egypt), Bulletin of the oxford university, Institute of Economics and statistics. Vol. 20, No.2 (May 1967), P.99-100.

إعادة هيكلة قطاع الزراعة والصناعة وكذا التجارة الخارجية بما يتفق والاستراتيجية –استراتيجية الإحلال محل الواردات– المتبعة فى تلك المرحلة، ومن ثم تدخلت بشكل مباشر فى تنظيم وإدارة التجارة الخارجية وذلك من خلال زيادة دور الدولة فى توجيه التجارة الخارجية، وإداراتها.

تأميم التجارة الخارجية

أممت الحكومة عدداً كبيراً من الشركات، وبذا قام إحتكار حكومى فعلى للواردات، وأصبح حق الاستيراد قاصراً على الشركات المملوكة للحكومة مع تخويل بعض الشركات الصناعية المملوكة للحكومة حق استيراد السلع والمعدات اللازمة لاستعمالها الخاص.

وبالنسبة للصادرات فإن الحكومة أصبحت المساهم الأكبر فى جميع شركات تصدير القطن وألغى التعامل بالأجل وأقفلت بورصة العقود فى الاسكندرية، وأعطيت اللجنة المصرية للقطن حق إحتكار التجارة الداخلية، وقد احتكرت الحكومة أيضاً سوق الأرز، أما فى مجال تصدير الخضروات والفواكة فقد استمر عدد من الشركات الخاصة الصغيرة يعمل فيه[٤٣٦].

دور الدولة فى تنظيم التجارة الخارجية

تدخلت الدولة لتنظيم قطاع التجارة الخارجية مستهدفة فى الأصل الحد من الواردات الكمالية وترشيد استخدام النقد الأجنبي وتنمية الصادرات، وقد بدئ أولاً بتطبيق بعض الإجراءات التنظيمية فى مجال المعاملات الخارجية مثل تراخيص الاستيراد ونظام حصص الاستيراد ومنح علاوات تشجيعية لبعض أنواع الصادرات، وظهر ذلك بصورة جلية فى محاولات مواجهة الحصار الاقتصادي الذى فرض على مصر بسبب تأميم قناة السويس ثم عدوان ١٩٥٦. كما قامت الدولة بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، وأعطيت أولوية الاستيراد للسلع الضرورية للحد من ارتفاع نفقات المعيشة، وللسلع الإنتاجية لدعم محاولات التنمية[٤٣٧].

([٤٣٦]) بنت هانسن. كريم نشاشيبى: أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى مصر" الهيئة المصرية للكتاب، ص٧٧.

([٤٣٧]) د. أحمد بديع مليج: مرجع سابق، ص١١٤.

ومع بداية الستينات كانت تجارة الاستيراد بأكملها وثلاثة أرباع الصادرات فى إطار القطاع العام، تحقيقاً لرقابة الدولة الكاملة على التجارة الخارجية[٤٣٨].

كما لعبت الدولة دوراً هاماً فى التجارة الداخلية أيضاً حيث سيطرت على جانب كبير من قطاع النقل الداخلي. كما أصبحت الحكومة المشترى الرئيسى للمحاصيل الأساسية والمصدر الأساسى لإمداد الفلاحين بمستلزمات الانتاج من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية. ومن ثم أصبحت الحكومة مسيطرة على الاقتصاد بصفة عامة رغم أنها قد تلقت الاقتصاد المصرى فى وضع كان القطاع الخاص هو صاحب السيطرة فيه على الاقتصاد.

تغير الاتجاهات الجغرافية للصادرات المصرية:

لاشك أن التجارة الخارجية تعكس علاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجي، وفى نفس الوقت تعكس توجهها السياسى[٤٣٩]. ففى هذه المرحلة نجدنا بإزاء اقتصاد مستقل نسبياً عن ضغوط السياسة الاستعمارية وقيود السوق الاستعمارية، حيث انفصم تقريباً عن الاستعمار القديم –بريطانيا– والتجارة الاستعمارية ثم اتسعت علاقاته التجارية لتشمل أغلب دول العالم، الكتلة الشرقية والكتلة الغربية إلى جانب دول العالم الثالث فضلاً عن الدول العربية[٤٤٠]، ونستطيع أن نرصد ملمحين أساسيين هما انتقال مركز الثقل إلى الشرق، وعودة التجارة مع الدول العربية.

استئثار الكتلة الشرقية بنصيب كبير من تجارة مصر الخارجية:

([٤٣٨]) جاء ذلك فى الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢.

([٤٣٩]) فإن التجارة الخارجية تتبع السياسة الخارجية ومن ثم انعكست سياسة عدم الإنحياز التى انتهجتها مصر فى تلك المرحلة على توجهات التجارة الخارجية. انظر: د. جمال حمدان: شخصية مصر، مرجع سابق، الجزء التالف، ص٤٤.

([٤٤٠]) حاولت مصر تنويع أسواقها الخارجية قبل ذلك فى ١٩٤٨ نظراً لأن شريكها التقليدي (بريطانيا) عجزت عن تحويل الأرصدة الاسترلينية إلى دولارات. فأبرمن أول اتفاقيات التجارة الثنائية سنة ١٩٤٨ مع الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية. انظر. روبرت مابرو ٣٥٦ R.Mabro: "egypt's Relations with The socialist countries, world Development". (5), May, 1975.

منذ منتصف الخمسينات، وبعد أن فصمت علاقة التبعية الاقتصادية- مع التبعية السياسية- للغرب مثلاً في الاستعمار البريطاني، تحولت جذرياً إلى سوق الشرق خاصة الاتحاد السوفيتى. (وبالأخص فى الستينات). ففى ١٩٥٣ – ١٩٥٤ حاولت مصر أن تجدد علاقتها التجارية مع أوروبا الشرقية – الشركاء التقليديين قبل الحرب العالمية الثانية- وفى سنة ١٩٥٦ بدأت العوامل السياسية تؤدي دورها وسرعان ما حلت محل الدوافع الاقتصادية وجعلت من روسيا السوفيتية الشريك الرئيسى فى التبادل التجارى والمانح الأساسى للمعونات[٤٤١]. رغم أن مصر رفضت الارتباط بأحلاف عسكرية مع أياً من الكتلتين وإيثارها سياسة عدم الانحياز. ومع حرب السويس ١٩٥٦ وما تبعها من حصار تجاري، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع العربي الإسرائيلى ودعمها لإسرائيل، وحاجة مصر إلى الأسلحة التى لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتقديمها كل هذا يفسر إقامة روابط اقتصادية وثيقة مع الاتحاد السوفيتي واستمرارها من ١٩٥٦ – ١٩٧٣[٤٤٢]، فلم يكن لمصر فى هذا السباق أى خيار. ولا يفسر هذه التطورات لا أيديولوجية النظام ولا إيثار التبادل التجاري الثنائي[٤٤٣].

عودة التجارة مع الدول العربية:

أما عن التجارة العربية فإنها على شدة ضالتها النسبية بالمقارنة فهى عود إلى علاقات سابقة أكثر منها انفتاحاً تجارياً جديداً، ذلك أن تجارة مصر مع الدول العربية كالسودان والجزيرة العربية والشام كانت فى السابق تمثل التيار الرئيسى- والطبيعي- فى تجارتنا الخارجية إلى أيام محمد على، والتى أخذت تضاءل وتخفت بالتدريج حتى اختفت تماماً فى مرحلة الاستعمار البريطاني لتحل محلها على أضخم مقياس سوق أوروبا والغرب[٤٤٤].

([٤٤١]) انطوت هذه الروابط بجانب التبادل التجاري على المعونة الفنية والمالية بالإضافة إلى الإمدادات الحربية وبعض أشكال المساعدة العسكرية الأخرى. ورغم طرد الخبراء الروس إلا أنه لا يخفى دور السوفيت فى حرب أكتوبر.

([٤٤٢]) روبرت مابرو- سمير رضوان: التصنيع فى مصر، مرجع سابق، ص٢٩٨

([٤٤٣]) للإنصاف والموضوعية فإن جزءاً من هذا التحول عن الغرب إلى الشرق يرجع إلى جانب التوجهات السياسية، إلى تناقص واردات أوروبا الغربية والولايات المتحدة من القطن المصرى نتيجة تحول التكنولوجيا الصناعية الحديثة إلى الألياف الصناعية بدلاً من الطبيعة، فبعد أن كانت الكتلة الغربية تستورد ٦٠% والكتلة الشرقية ٢٠% من صادراتنا القطنية فى أوائل الخمسينات انقلب الوضع تماماً فى سنة ١٩٧٥ حيث تبادلت الكتلتان النسبتين نفسيهما بالضبط.

([444]) Crouchluchey, P.78: Lorin, P110.

هذه التجارة عادت من جديد لتأخذ مكانها فى خريطة تجـارة مصـر الخارجيـة وإن كانت بصفة متواضعة للغاية. فبطبيعة الحال فإن حجم هذه التجـارة محـدودة بحكـم تشـابه الإنتاج- المتخلف- بين الدول العربية عموماً. حيث يتراوح المتوسط العام لحجم هذه التجـارة خلال تلك المرحلة من ٥% إلى ٨% تقريباً من مجمل تجارة مصر الخارجية[٤٤٥].

وقد أعد كاددوش لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم (الانكتاد) المتحدة فى سنة ١٩٦٧[٤٤٦] دراسة تناولت التبادل التجاري الثنائي بين مصر والبلاد الاشتراكية. وقد عقد كاردوثى مقارنة بين قيمة وحدة من صادرات مصر من نوعين مختلفين من القطن إلى البلاد الاشتراكية وإلـى باقى بلاد العالم. وهذان النوعان هما الكرنك والمنوفى. كما عقد نفس المقارنة عـن البصـل والأرز خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٣ وانتهى الباحث إلى أن متوسط وحدة القيمـة مـن الصادرات إلى البلاد الاشتراكية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٣ أعلى من تلـك الوحـدة الخاصة بالصادرات إلى بلاد العالم الأخرى بالمعدلات الآتية:

أثر بناءالسد العالى على التنمية الزراعية فى مصر:

ليس ثمة شك أن بناء السد العالى كان من العلامات الفارقة فى تاريخ مصـر، وأنـه يمثـل لحظات الانتصار والتصدى التى عاشتها مصر فى تلك الآونة، فهو انتصار سياسـى وتحـدى لإرادة تلك الدول التى كانت تريد إخضاع مصر وإذلال شعبها حينما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لدى المؤسسات المالية الدولية "البنك الدولى" لينسحب من تمويل مشروع السد العالى عقـب تـأميم قنـاة السويس. وعرض السوفيت تمويل المشروع.

ولا يمكن إغفال مزايا السد العالى من تحول اراضى مصر من رى الحياض إلى رى دائم ومـا كـان يلحق بالأراضى والقرى من أضرار من الفيضان، فضلاً عن كهربة مدن وقرى مصر، فهذا كلـه لا ينكره إلا جاحد.

إلا أن أى مشروع مثل هذا لابد وأن تنجم عنه بعض المثالب لعل أهمها:

---

(٤٤٥) د. جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثالث، ص٤٥.

(446) George K.Kardouch united Arab Republic: Case study of Aid Through Trade and Repayment of Debt in Goods or lcad currencies, Unctad, 1961. نقلاً من روبرت ماير وسمير رضوان، ص٢٩٩، ٣٠٠

- كانت رواسب الصحراء تضاف سنوياً بكميات ملموسة إلى الأراضى الرسوبية فى الوادي والدلتا مكونة بذلك منطقة تداخل على أطراف الوادي بين رواسب النيل ورواسب الصحراء، وكان طمى النيل هو الدفاع الطبيعي للأراضى الزراعية ضد زحف الصحراء، لكنه بعد انقطاع الفيضان فإن رواسب الصحراء هى الرواسب الوحيدة التى تضاف إلى هذه الأراضى فتضرها وتقتطع منها(٤٤٧).

- كما كان نتيجة لبناء السد العالى أيضاً عدم تجريد التربة وذلك لامتناع الفيضان الذى كان يحمل الطمى للتربة مما عرض التربة الزراعية فى مصر للإهدار، وفقد قدرتها الانتاجية وخصوبتها والذى أثر على الإنتاج بالسلب كماً وكيفاً.

- بإكمال بناء السد العالى أصبح الطمى كله يترسب فى البحيرة التى تقع جنوب السد، وبالتالى فإنه اختفى تقريباً من ماء الرى وبذلك تطلبت المحافظة على خصوبة التربة زيادة استخدام السماد الكيميائى(٤٤٨).

فإن بناء السد العالى ترتب عليه زيادة الاحتياج إلى المخصبات الكيميائية وطبقاً للخطة الموضوعة فإن السماد المستخدم زاد زيادة كبيرة من ١٩٦١/٦٠ إلى ١٩٦٦/٦٥(٤٤٩)، ولكن الكمية انخفضت بعد ذلك بسبب حرب ١٩٦٧ من ناحية ومن ناحية أخرى بسبب نقص النقد الأجنبى الذى بدأ حوالى ١٩٦٥-١٩٦٦ ولابد أن الكميات التى استخدمت من السماد كانت أقل من اللازم اعتباراً من ١٩٦٦ وقد يكون ذلك أدى إلى نقص المحاصيل.

- زاد استهلاك السماد الكيماوى سريعاً فى أول السبعينات كانت مصر تستهلك أكبر معدل من سماد الأزوت فى البلاد النامية(٤٥٠).

---

(٤٤٧) بنت هانسن، كريم نشاشيبى: "أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في مصر، ص١٧٧.

(٤٤٨) ثبت هانسن ، كريم نشاشيبى: "انظمة التجارة الخارجية والقيمة الاقتصادية فى مصر"، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٤٤٩) الأزوتات بنسبة ٧٧%، والفوسفات بنسبة ٨٢%.

(٤٥٠) المرجع السابق: ص١٧٧.

الآثار الإيجابية لبناء السد العالي:

- منذ إنشاء السد العالى بسعته التخزينية الكبيرة أمكن ضمان معدل ثابت تقريباً لتدفق المـــاء فكـــان التوسع الكبير فى زراعة الأرز والانتقال من زراعة الذرة الخريفى ذات المحصول الضئيل إلـــى الذرة الصيفى التى تعطى محصولاً وافراً هما أعظم المكاسب من السد العالى[٤٥١].
- إن الانتاج المحلى الاجمالى بدأ يتحسن وقد كان معـــدل التنميـــة ٥,٩% فـــى ١٩٦٨- ١٩٦٩%، ٦,٩% ١٩٦٩/١٩٧٠، والظاهر أن عائد السد بأسوان بدأ يأخذ شكلاً مادياً فى هـــذا الوقـــت مـــن ١٩٩٧ إلى ١٩٦٩ إذ دل القياس الذى أجرته منظمة الطعام والزراعة على أن جملة الانتاج زادت ١٢% واستمرت الزيادة فى السنتين التاليتين ولكن بمعدل أقل محققة زيادة قـــدرها ٤% أو أكثـــر قليلاً ووصلت الزيادة الإجمالية خلال خمس سنوات من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١ إلى ٢٥% أى حـــوالى ٥% كل سنة وبالمقارنة فإن هذه زيادة كبيرة بالنسبة للقيمة الزراعية، حيث كـــان معـــدل التنميـــة الزراعية فى المصرية كان ٢,٥% وبذلك تكون الـــ ٢,٥% الإضافية راجعة إلـــى اســـد العـــالى بصفة أكيدة ولما كان المتوقعت من السد أن يزيد الإنتاج بنسبة ٢٠% فإن ما تم يعنى أن حـــوالى ثلثى الزيادة المتوقعة قد يحقق ١٢,٥% من ٢٠% فى ١٩٧٩[٤٥٢].

أثر تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات على قطاع الزراعة

لاشك فى أن تطبيق أى استراتيجية لابد وأن يترتب عليه بعضاً من الآثـــار الســـلبية وأخرى إيجابية، وحينما نعرض لهذه الآثار فلا يعد ذلك حكماً على نجاح أو فشل الاستراتيجية فهناك عوامل داخلية (بيروقراطية وسوء إدارة) وعوامـــل خارجيـــة (حصـــار اقتصـــادي – حروب)، ومن ثم فإنها محاولة لعرض هذه الآثـــار لـــيس إلا. أمـــا مـــدى نجـــاح أو فشـــل الاستراتيجية فى التطبيق فليس هذا مجاله[٤٥٣].

أولاً- الآثار السلبية الاستراتيجية الإحلال محل الواردات على قطاع الزراعة

([٤٥١]) زادت مساحة الأرز من ٦٩٥٠٠٠ فدان فى ١٩٦٠ إلى ١١٤٠٠٠٠ فدان فى ١٩٧٠ زادت مساحة الذرة الصيفى من ١٢٨٠٠٠ فدان إلى ١١٥٣٠٠٠ فدان، وانخفضت الذرة الخريفى من ١٦٩٨٠٠٠ إلـــى ٣٥١٠٠٠ فـــدان، انظـــر المرجع السابق، ص ١٨٠.

([٤٥٢]) انظر المرجع السابق، ص١٨٠.

([٤٥٣]) د. سعد طه علام: التحرر الاقتصادي وقطاع الزراعة"، قضايا التخطيط رقم (٧٧)، معهد التخطـــيط القـــومى، ص١٩.

كانت استراتيجية التنمية الاقتصادية التى طبقت فى مصر منذ عقد الستينيات تنطوى على تحيز شديد ضد قطاع الزراعة. حيث شهدت تلك الفترة استنزافاً لفوائض الإنتاج من قطاع الزراعة لصالح تنمية لم تتحقق فى قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى فقد أخذ القطاع الزراعي خلال تلك الحقبة مكانة القطاع الممول بالنسبة للقطاعات الأخرى[٤٥٤].

والسؤال الذى يجدد طرحه بهذا الصدد ليس هو هل كانت تلك السياسات الزراعية خاطئة فى حد ذاتها أم لا. وإنما إلى أى مدى تم التصرف بالفائض الزراعي والحصيلة الإضافية للخزانة العامة من العملات الأجنبية لأغراض التنمية الحقيقية وتمويل مجهود الحرب ولم يتم تبديدها فى أوجه انفاق عام "غير منتج".

والإجابة على هذا السؤال هى التى تحدد مدى كفاءة أو عدم كفاءة السياسات الزراعية التى تم تطبيقها خلال الستينات، وهو ما لا يتسنى لنا الحكم عليه وإنما السبيل هو عرض بعضاً من جوانب هذه السياسات.

وكان من أهم هذه السياسات السياسة السعرية والتسويقية الزراعية التى قامت على أساس تعبئة أكبر قدر من الفائض الزراعي للاستثمار فى القطاعات غير الزراعية بغرض المساهمة فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية[٤٥٥]، حيث ركزت سياسة الدولة فى التنمية الاقتصادية خلال تلك الفترة على قطاع التصنيع، وكانت من أدوات هذه السياسة الاقتصادية، زيادة مساهمة الزراعة فى تمويل الصناعة ودعم قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى[٤٥٦]. ويتضح هذا التحيز ضد الزراعة لمصلحة الصناعة إذا ما قارنا بين سياسة تسعير الحاصلات الزراعية من ناحية وسياسة تسعير السلع الصناعية من ناحية أخرى.

([٤٥٤]) أشار الخبير الألماني (شاخت) فى زيارته لمصر عقب ثورة ١٩٥٢ أنه تم سحب الفائض الاقتصادي من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى، خاصة الصناعية.. انظر: د. رفعت المحجوب: "الطلب الفعلى"، "دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢١٩.

([٤٥٥]) د. سعد طه علام: "التحرر الاقتصادي وقطاع الزراعة"، قضايا التخطيط رقم ٧٧، معهد التخطيط القومي، ص٢٠.

([٤٥٦]) د. محمود عبدالرؤوف "السياسة الزراعية ومسئوليتها عن العلاء"، الطليعة، السنة العاشرة، العدد (٢)، ديسمبر ١٩٧٤، ص٣٣.

انظر: د. رفعت المحجوب: "الطلب الفعلى"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢١٩- ٢٢٤.

فقد قامت سياسة الدولة على أساس تحديد أسعار للسلع الزراعية تقل كثيراً عن أسعارها الدولية، أما أسعار السلع الصناعية فقد كانت على عكس ذلك حيث كانت تزيد كثيراً عن أسعارها العالمية[٤٥٧] حتى أنه فى بعض الحالات كان السعر المحلي للمنتجات الصناعية ضعف المستوي العالمي وكان من شأن هذا التباين بين القطاعين أن وجد المنتج الزراعى نفسه يبيع حاصلاته بنصف أسعارها العالمية فى الوقت الذى يشترى فيه المنتجات الصناعية بضعف أسعارها العالمية ولا يخفى ما تنطوى عليه هذه السياسة من ضريبة ضمنية على الإنتاج الزراعي حيث كانت تصل فى بعض الحالات إلى أكثر من ٥٠%.

وعلى وجه العموم يمكن القول بأن مجموعة السياسات الزراعية التى تضمنت تطبيق نظام التسويق التعاوني والتسليم الإجبارى للمحاصيل قد شكلت بصورة عامة أحد أساليب فرض الضرائب "غير المباشرة" على الدخل الخاص بمعظم صغار ومتوسطى المزارعين.

فضلاً عن أن هذه الاستراتيجية لا تؤتى ثمارها ما لم تتطور بنية الصناعة على النحو الذى يجعلها قادرة على تخفيف العبء على الزراعة[٤٥٨].

هذا بالإضافة إلى العديد من صور عدم الكفاءة التى صاحبت السياسات الزراعية التسويقية نتيجة الاعتماد على الأجهزة والمؤسسات الحكومية، والجمعيات التعاونية الزراعية، فقد عانت الجمعيات الزراعية من المركزية والقيود البيروقراطية وهو ما حد من فاعليتها فقد كانت الجمعيات أداة لتحقيق السيطرة الحكومية على الزراعة[٤٥٩]. وكان من أهم سلبيات الجمعيات التعاونية تلاعب صراف الجمعية وكتبة الحسابات بأرزاق صغار الزراع خاصة فى ظل سيادة الأمية الأبجدية فى صفوف الغالبية الساحقة من صغار الحائزين وعجزهم عن فهم

([٤٥٧]) د. سعد زكى نصار: "الآثار الاقتصادية لسياسات وبرامج الإصلاح فى قطاع الزراعة فى مصر"، مؤتمر آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الغذاء والتنمية الزراعية فى مصر"، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، معهد البحوث الزراعية، نوفمبر ١٩٩٣، ص٢.

([٤٥٨]) د. عبدالعظيم مصطفى: "اختبار بعض الآثار المخفضة للتدخل الحكومى فى الزراعة المصرية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٧– ٤١٨، ص٢٨٠.

([٤٥٩]) د. على الدين هلال: "الإطار السياسى لقضية توزيع الدخل فى مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٨٩.

ومتابعة نظام المحاسبة حيث تقترن عمليات التسويق التعاونى بتحصيل المستحقات الحكومية ومستحقات بنك التسليف الزراعي[٤٦٠].

إن معظم القروض النقدية (قصيرة الأجل) لخدمة وجنى المحاصيل، (ومتوسطة الأجل) لشراء الآلات الزراعية ولتربية الماشية ولتمويل عمليات تحسين التربة (الرى والصرف) وكذا لزراعة البساتين. حيث تتجه معظم هذه القروض إلى كبار الحائزين والرأسماليين الزراعيين الذين يستطيعون الإضطلاع بعمليات الاستثمار الزراعي على النحو المذكور[٤٦١].

وبذا فإن كثير من الائتمان الزراعي التعاوني قد تسرب لمتوسطى وكبار الحائزين مما أدى إلى تراكم رأسمالى لدى هؤلاء وحصولهم على القروض بأسعار فائدة منخفضة مقارنة بالمصادر الأخرى- إذا انتقلنا إلى الجانب الآخر نجد أن صغار المزراعين- الذين تعوزهم السيولة النقدية يميلون إلى تحويل القروض قصيرة الأجل الممنوحة لهم لأغراض الزراعة لمجالات أخرى مثل الاستهلاك وسد المتطلبات الأخرى مما يضطرون معه إلى استخدام تقاوى رديئة ومعدلات تسميد أقل من المعدلات المقررة لنجاح المحصول..الخ، وهو ما يؤدي بدوره إلى ضعف المحصول وبذا تتراكم مديونياتهم للجمعيات التعاونية[٤٦٢].

ومن ناحية أخرى فقد تميزت سياسة تحصيل القروض الزراعية بدرجة من التسيب بالنسبة لكبار الزراع. حيث كانت نسبة التحصيل من صغار الزراع أعلى من نسبة التحصيل من كبار الزراع، وذلك لإضطرار صغار الزراع إلى الدفع حتى يمكنهم الحصول على قروض جديدة. فى حين أن فى إمكان كبار الزراع عدم الدفع أو التحايل أو تقسيط المتأخرات،

---

(٤٦٠) فن أساليب التلاعب المعتادة أن يقوم كاتب الحسابات بنقل بعض عناصر المديونية العينية والنقدية من حساب فلاح إلى حساب آخر، كذلك التلاعب فى مستحقات الأموال الأميرية إذ تتكون من عدة بنود (المال، فاع وأمن قومى، منافع) وخاصة فى حالة تعدد الملاك يسهل التلاعب أكثر بالإضافة إلى التلاعب فى مصاريف الرش لمقاومة دودة القطن، بالإضافة إلى ما كان يصاحب عملية الفرد من إهمال وتسرع من قبل الفراز حيث كايتم فرز الكيس الذى يحوى قنطار ونصف أقل من نصف دقيقة.

انظر : رؤية الفلاحين للموقف الراهن: تقارير وشهادات واقعية"، الطليعة، السنة الرابعة، العدد ٢ (فبراير ١٩٦٨) ص٢٧.

(461) R. Mabro The Egyptian Economy, 1952 – 1972", Op. Cit, P.77; and Eshag and kamal, op.cit., P.103.

(٤٦٢) انظر جايريل صعب: ص٨٣، مذكور فى د. محمود عبدالفضيل: مرجع سابق، ص٢١٦.

لأنهم قادرون على تمويل أنفسهم ذاتياً بلا خوف من عدم منحهم قروض فى السنة القادمة[٤٦٣].

فنظراً للعائد المجزى لزراعة الخضر والفاكهة ومع المقدرة الفنية والتمويلية لكبار الزراع، اتجهت نسبة كبيرة من هؤلاء إلى زراعة أجزاء كبيرة من أراضيهم بهذه المحاصيل. ومن ثم وقع عبء انتاج المحاصيل ذات العائد المنخفض وزادت نسب التسليم الإجبارى والتى تشكل الدخل الأساسى للدولة سواء فى التجارة الخارجية أو الداخلية (القطن، القمح، الأرز) على عاتق صغار وفقراء الفلاحين وهرب منها كبار الزراع بشكل أساسى[٤٦٤].

وبذلك غدت الجمعيات التعاونية الزراعية وسيلة فعالة لفرض تلك الضرائب "غير المباشرة" على الحاصلات الزراعية وذلك عن طريق استلام المحاصيل النقدية الرئيسية بأسعار شراء منخفضة وتستفيد خزينة الدولة بالفرق بين سعر التصدير وسعر المنتج[٤٦٥].

هذا بالإضافة إلى أن ما يفيض لصغار المزارعين بعد تسليم حصة الحكومة قد لا يكفى لسد الاحتياجات المعيشية لأسرهم ومن ثم فإن الكثير من صغار ومتوسطى المزارعين يلجأون للتهرب من تسليم حصصهم من محاصيل الغذاء الرئيسية وعلى الأخص (القمح والأرز).

وكذلك نظراً لتحديد نسبة موحدة للتوريد على الوحدة الأرضية من المحاصيل الغذائية الرئيسية (كالقمح – الأرز– الذرة– العدس– الفول...الخ)، دون تمييز بين صغار وكبار الزراع، فقد نتج عن ذلك أن ما يفيض لصغار الزراع بعد تسليم حصة الحكومة لا يكفى لسد

---

(٤٦٣) د. محمود عبد الرؤوف: "السياسة الزراعية ومسئوليتها عن الغلاء"، الطليعة، السنة العاشرة، العدد ١٢، (ديسمبر ١٩٧٤)، ص٣٤.

(٤٦٤) د. محمود عبدالرؤوف: "السياسة الزراعية ومسئوليتها عن الغلاء" الطليعة، السنة العاشرة، العدد١٢، ديسمبر ١٩٧٤، ص٣٥.

(٤٦٥) قدرت تحويلات "الفائض الزراعي" إلى خزانة الدولة نتيجة لتلك السياسات حوالى ٣٣٠ مليون جنيه خلال فترة ١٩٦٥– ١٩٧٠، وهو ما يعادل ضريبة تصل إلى حوالى ١٠– ١١% من الدخل الزراعي.

انظر: " A.Z. Sheira, "Financial contribution of Agriculture in the U.A.R" paper presented at the seminar on prospective Regional planning. Held in Warsaw (June 1970); and M. Abdel-Raouf, vertical Expansion in Egyptian Agriculture", L'Egypte contemporaine, vol. L13, No. 350 (Oct. 1972)P.635.

الحاجات المعيشية لأسرهم. ذلك فى حين يتوافر لدى كبار الزراع كميات كبيرة فائضة من هذه المحاصيل يتم الإتجار فيها فى السوق السوداء داخل القرية ومشترو هذه السلع هم فقراء ومتوسطو الفلاحين وعمال الزراعة[٤٦٦].

هذا بالإضافة إلى ما يتحمله الفلاحين وعمال الزراعة مع غيرهم من الموظفين والعمال فى القطاعات الأخرى من ضرائب غير مباشرة على ما يستهلكونه من سلع وخدمات ينتجها القطاع الصناعي (كالسكر- الدخان- الشاي- الكيروسين- الأقمشة ..... الخ) وهو بلا شك فى غير صالح قطاع الزراعة بصفة عامة.

وكانت هذه هي الآلية التى استخدمتها الدولة لاستنزاف الفائض فى القطاع الزراعي وتحويله إلى القطاع الصناعي وكان بديهياً أن تؤدي هذه السياسة إلى إضعاف بل تقويض الحافز لدى المنتج الزراعي. ومن ثم يعزى تراجع صادرات السلع الزراعية الأساسية حيث كان نتيجة حتمية لاستراتيجية التنمية بصفة عامة[٤٦٧].

هذا فضلاً عن أن السياسات الزراعية ذاتها تميزت بعدم الاستقرار واستخدام الإدارة للوسائل التى تبدو متعارضة، والانتقال الارتجالى بين شكل وآخر من أشكال التدخل بينما أعطيت الأولوية لأهداف قومية أخرى[٤٦٨]. فقد ظلت السياسة الزراعية أداة فى يد متخذى القرار لتوجيه الموارد الزراعية المتاحة وفق الحاجات وفى مقدمتها الاحتياجات من الغذاء والكساء[٤٦٩]. ومن ثم ترتب على هذه السياسات آثار سلبية بعيدة المدى بالنسبة لمعدلات

([٤٦٦]) د. محمود عبدالرؤوف: مرجع سابق، ص٣٤.

([٤٦٧]) د. سعيد النجار: "تجديد النظام الاقتصادي السياسى فى مصر"، الجزء الثاني، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص٦٦.

([٤٦٨]) د. عبدالعظيم مصطفى: اختبار بعض الآثار المخفضة للتدخل الحكومى فى الزراعة المصرية"، مرجع سابق، ص٢٧٧.

([٤٦٩]) فريق بحثى: "معهد التخطيط القومي"، مرجع سابق، ص٣٣٨.

فى القطاع الزراعي[٤٧٠]. حيث تراجعت معدلات النمو فى الإنتاج الزراعى وعدم تحسن تلك المعدلات المتواضعة للنمو فى الانتاج الزراعي التى لم تتعدى ٢% سنوياً[٤٧١].

ثانياً- الآثار الإيجابية لاستراتيجية الإحلال محل الواردات على قطاع الزراعة

لقد وجهت الدولة جُل استثماراتها إلى قطاع الزراعة حيث تطورت استثمارات الحكومة من ٢٨ مليون جنيه عامى ١٩٥٠ – ١٩٥٢، إلى ٤٣ مليون جنيه عام ١٩٥٣ ، إلى ٥٣ مليون جنيه عام ١٩٥٤، إلى ٦٢ مليون جنيه عام ١٩٥٥، ثم إلى ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٦٦، وكان ٦١% من هذه الاستثمارات ينفق فى مشروعات الرى والصرف واستصلاح الأراضى[٤٧٢].

وأما بالنسبة لما تم تحويله من فائض قطاع الزراعة إلى خدمة القطاعات الأخرى فإن هذه السياسات لم ينتج عنها استنزاف جزء كبير من دخل الزراع، حيث أن "إسعاد المنتج" التى يتحصل عليها زراع القطن مثلاً- قبل الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينات كانت أقل بكثير من أسعار التصدير العالمية فى بورصة الاسكندرية نظر للهوامش العالية التى كانت تستقطعها المحالج والوسطاء والسماسرة العاملين فى تجارة القطن وكان يقدر الهامش بنحو ٥٠%، وبعبارة أخرى فإن السياسات الزراعية فى الستينات أدت إلى استيلاء الخزانة العامة على هوامش الربح التى كان يحصل عليها المحالج والوسطاء المهنيين على تجارة القطن دون أن يمس ذلك بشكل كبير دخل الزراع.

كما نجح الائتمان الزراعي والتعاوني الذى طبق عام ١٩٥٧ فى إضعاف قبضة المرابين وسماسرة وتجارة القطن الذين انتشروا فى قرى الريف المصرى قبل ١٩٥٢ الذين

---

(٤٧٠) المجالس القومية المتخصصة، (٢٠٠٢/٢٠٠٣)، ص٧٣.

(٤٧١) فى دراسة لصندوق النقد الدولى تحت عنوان "تمويل سياسات الاقتصاد الكلى دراسة تطبيقية عن مصر" ورد فيها بخصوص آثار تلك الاستراتيجية أنها أدت إلى تشوه فى الأسعار النسبية وانخفاض فى الإنتاجية، وسوء فى تخصيص الموارد، وتراجع معدلات النمو الاقتصادية) لاشك أن هناك مبالغة إلى حد ما وشئ من التحيز ضد سياسات مصر الإقتصادية فى تلك الفترة التى لم تكن تلك السياسات تتوائم مع الغرب الرأسمالى الليبرالى بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة. انظر: معهد صندوق النقد الدولى، قسم الشرق الأوسط، واشنطن ١٩٩٧، ص٢٤.

(٤٧٢) د. عبدالعظيم مصطفى: مرجع سابق، ص٢٧٧.

كانوا يقومون بشراء المحصول مقدماً من صغار الزراع مقابل سعر خصم عال والذين كانوا بمثابة المصدر الوحيد المتاح للإئتمان الزراعى، كما زادت الموارد المتاحة لتمويل عمليات التسليف الزراعي وتحسين شروط منح الائتمان الزراعي بجعلها بضمان المحصول بدلاً من الأرض أو الضمان الشخصى للمالك كما كان قبل ١٩٥٢[٤٧٣].

ومن ناحية أخرى فإن إجراءات الإصلاح الزراعي قد تركت آثاراً طيبة وملموسة على مستوي الإنتاج الزراعي حيث وجدت طبقة عريضة من (الزراع- المستأجرين) نفسها فى وضع أفضل وأكثر استقراراً يمكنها من إدخال التحسبات المؤدية لزيادة الانتاج الزراعي. وقد مثل هذا بلا شك أحد النجاحات الأساسية للإصلاح الزراعي فى مصر.

وبشكل إجمالى يمكن القول بأن إجراءات الإصلاح الزراعي قد أحدثت تغييراً هاماً فى البنية الزراعية بتحرير قوى الإنتاج فى الريف المصرى كخطوة انتقالية نحو إيجاد هيكل زراعي جديد أكثر تقدماً.

وأن ما أثير من مشكلة التفتت الحيازى بسبب قوانين الإصلاح الزراعي وتقسيم وتوزيع الأراضى الزراعية، فإن هذا القول يجانبه الصواب إلى حد ما. فقد اتجهت الدولة فى عام ١٩٥٧/٥٦ إلى تنفيذ مشروع تجميع الاستغلال الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية لمواجهة التفتت الحيازى حين تم تجميع المساحات الصغيرة المزروعة بمحصول واحد فى مساحات متجاورة هذا بالإضافة إلى أن نظام المزارع الصغيرة كان هو نمط الاستغلال الشائع فى الزراعة المصرية رغم سيادة الملكية الكبيرة للأرض قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٢. حيث كان يقوم المالك بتأجير الأرض للوسطاء الذين يقومون بدورهم بتأجيرها من الباطن بعد تقسيمها لحيازات صغيرة لصغار الفلاحين.

كما كان للدولة دور هام فى استصلاح واستزراع الأراضى ففى الفترة (١٩٥٣ - ١٩٥٩) بدأ تدخل الدولة بشكل مباشر فى عمليات الاستصلاح والاستزراع، وقد بلغت

([٤٧٣]) د. محمود عبدالفضيل: "التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى"، دراسة تطوير المسألة الزراعية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، ص٢١٩.

المساحات المنزرعة خلال تلك الفترة حوالى ٧٩ ألف فدان بداخل الوادى وبعض المناطق الصحراوية بمعدل سنوى حوالى ١١ ألف فدان[٤٧٤].

وقد بدأت سياسة الاستصلاح بشكل فعال اعتباراً من بداية الخطة الخمسية (١٩٦١/٦٠- ١٩٦٥/٦٤) فقد بلغ متوسط المساحات المستصلحة خلال تلك الخطة حوالى (٥٣٦,٤) ألف فدان بواقع (١٠٧) ألف فدان سنوياً. وإن كان تراجع استصلاح الأراضى تدريجياً خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦/٦٥ – ١٩٧٠/٦٩) حيث بلغ متوسط المساحة المستصلحة سنوياً حوالى (٤٩) ألف فدان، وبلغت مساحة الأراضى المستصلحة خلال الخطة الثانية حوالى (٢٩٧) ألف فدان، وفى سنة ١٩٧٠ تم استصلاح (٢١) ألف فدان، وفى الفترة من (١٩٧١ – ١٩٧٥) لم تتضمن سوى استصلاح مساحة قدرها (٢١) ألف فدان[٤٧٥].

وأخيراً فإنه يمكن القول بأن هذه الاستراتيجية قد حققت الكثير من أهدافها فى التنمية الاقتصادية فى تلك المرحلة الحرجة من تاريخ مصر السياسى والاقتصادي والاجتماعي. فقد خاضت مصر ثلاث حروب متعاقبة (١٩٥٦ – ١٩٦٧- ١٩٧٣) استنزفت الكثير من موارد مصر التى كان من الممكن أن تحدث نمواً اقتصادياً. هذا بالإضافة إلى الحصاد الاقتصادي الذى اعقب حرب ١٩٥٦ وما واجهته مصر من ضغوط سياسية خارجية والتوجه سياسياً واقتصادياً نحو الكتلة الشرقية بصفة عامة والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة حيث غدت ضرورة سياسية واقتصادية فقد حدث تغير هيكلى كامل (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً).

ومن ثم فإنه لا يمكن التغافل عن كل هذه الظروف والمتغيرات سواء الداخلية المتمثلة فى الإصلاح الزراعي وتغير منظومة المجتمع المصرى أو تلك الخارجية المتمثلة فى

---

(٤٧٤) لم يكن معدل الاستصلاح والاستزراع السنوى فى مصر قبل عام ١٩٥٢ أكثر من (٢٥٠٠) فدان. وقد اقتصر النشاط الحكومى على توصيل مياه الرى إلى الاراضى المنبسطة غير المزروعة، وترك= = مجال الاستصلاح والاستزراع والتعمير لجهود كبار الملاك والاستثمارات الأجنبية التى تركزت جهودها على الاتجار بالأراضى المستصلحة. انظر: د. زكى شبانه: "الآفاق المحتملة لمشكلة الغذاء فى مصر"، المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، القاهرة، ص ٦٥١- ٦٥١.

(٤٧٥) فريق بحثى: "التحرر الاقتصادي وقطاع الزراعة" ، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٤٤.

الحروب والحصار الاقتصادى. وأخيراً فإنه كان يتعين على واضعى السياسة الاقتصادية فـــى تلك المرحلة تحقيق نوع دقيق من الموازنة بين هدفين أساسيين من أهداف استراتيجية التنميـــة وهما الحصول على جزء من الفائض الزراعي من خلال السياسة السعرية وفى نفس الوقـــت العمل على زيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما من المحاصيل التصديرية والغذائية والرئيسية[٤٧٦].

([476]) Litte, Scitovsky and scott. Industry and Trade in some Developing countries. Op. Cit., P.349.

استراتيجية التوجه للتصدير

وتداعيات التحول إلى اقتصاد السوق

في أعقاب أكتوبر ١٩٧٣ شهد العالم تغيراً متسارعاً وعميقاً في وجه النشاط الاقتصادي، وبرز الاتجاه نحو تكثيف التكنولوجيا، وتبدلت حركة رأس المال على وجه الإجمال، مما انعكس على استراتيجيات النمو والتنمية في الدول المتقدمة والنامية مع تفاوت في الدرجة. واقترن هذا التغير بوقوع الاقتصاد العالمي في دورة الكساد التضخمى التى لم يشهدها العالم من قبل منذ أن عرفت تاريخ الدورات الاقتصادية في عام ١٨١٠. فلم يطبق التضخم وحده على الاقتصاد، ولكن استشرى التضخم في ثنايا الكساد. واستتبع ذلك توسع الأخذ بالسياسات النقدية لمواجهة هذه الدورة الفريدة والتى بدأتها انجلترا فى مطلع السبعينات وتلتها الولايات المتحدة ثم انتشرت فى معظم دول العالم بعد ذلك(٤٧٧).

وصاحب هذه التغيرات الخارجية، متغيرات داخلية على أثر ترهل سياسة الإحلال محل الواردات التى كانت تأخذ بها مصر، فتدنى الناتج المحلى إلى حدود حرجة، مما دفع إلى زيادة الواردات بكافة أنواعها وخاصة الغذائية، وغذى هذه الزيادة بمعدلات هائلة ما واكب هذه الفترة من تدفق التيارات النقدية الخارجية من عدة روافد بصورة لم يشهدها تاريخ مصر الحديث. فقد زادت أسعار صادرات مصر من البترول وزادت إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج، فضلاً عن تزايد اتجاه القروض إلى مصر. فانعشت هذه التيارات النقدية الخارجية الطلب المحلي بدرجة هائلة خاصة على السلع الأجنبية. وتوسع هذا الطلب نظراً لزيادة الميل للإستهلاك أي زيادة الاستهلاك كلما زاد الدخل. فضلاً عن أن حرمان السوق المحلية من إنجازات السوق العالمى من السلع الاستهلاكية قبل حرب ١٩٧٣، أدى إلى اندفاع الطلب المحلي على هذه السلع لزيادة الدخل وأثر عامل التقليد الذى توسع بفعل تنقل المصريين إلى الخارج.

---

(٤٧٧) تقرير مجلس الشورى: دور الإنعقاد الرابع عشر، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية"، ص٢٧٢.

وبدأت ظهور وفورات النطاق السلبية فى الوحدات الانتاجية العامة التى كانت معنية بتنفيذ هذه الاستراتيجية مع تزايد البيروقراطية، وبطء اتخاذ القرارات، وقصور تمويل الإحلال والتجديد. فضلاً عن تدنى الانتاجية، وإهدار اعتبارات الكفاءة للمغالاة في الحماية التى تتطلبها استراتيجية الإحلال محل الواردات عادة، مثل فرض نظام الحصص ومنع وتقييد الواردات وقيد أسعار الصرف والإجراءات الإدارية وغير ذلك. هذا بالإضافة إلى قيود التسعير والتزامات التشغيل والإشتباك بين الأجهزة الحكومية التى قيدت من نشاط هذه الوحدات الإنتاجية. مما استتبع تزايد الاختلالات الهيكلية فى البنيان الاقتصادي[٤٧٨].

مما استتبع بدوره التوجه إلى استراتيجية جديدة تعتمد على التصدير وهو ما عرف باستراتيجية التوجه للتصدير.

يأتى تطبيق استراتيجية قيمة الصادرات فى مرحلة تالية من تطور الاقتصاد القومي، وبعد أن يكون قد تم الإنتهاء من تطبيق المرحلة الأولى من مراحل تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات، "كما سبق ذكره".

تعريف استراتيجية التوجه للتصدير

تعددت تعريفات استراتيجية تنمية الصادرات فهناك من يعرفها بأنها، مجموعة الإجراءات والوسائل المختلفة التى تتبعها الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بالشكل الذى يسمح بزيادة القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية[٤٧٩]. في حين يعرفها البعض بأنها عبارة عن إقامة صناعات تعمل، بصفة رئيسية، من أجل تسويق منتجاتها للأسواق الخارجية. وقد تأخذ هذه الصناعات شكل وحدات مستقلة داخل الصناعات التى تنتج للسوق الداخلى أو صناعة مستقلة تقوم بالإنتاج أساساً للسوق الخارجي[٤٨٠].

([٤٧٨]) تقرير مجلس الشورى: دور الإنعقاد الرابع عشر، لجنة الشئون المالية والاقتصادية والتوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية"، ص٢٧٣.

([٤٧٩]) د. مصطفى محمد عز العرب: مرجع سابق، ص١٧١.

([٤٨٠]) د. ممدوح فهمى الشرقاوى: دور الصناعات الإحلالية والصناعات التصديرية في التنمية الصناعية بالدول النامية" معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم ٥١٩، يونيو ١٩٧٦، ص١.

ويعرفها آخرون أنها عبارة عن إقامة صناعات يخصص إنتاجها للتصدير مع إمكانية تخصيص جزء من هذا الإنتاج للإستهلاك المحلي[٤٨١][٤٨٢].

وتعرفها إحدى دراسات معهد التخطيط القومي بأنها مجموعة الأدوات التى يتم إتباعها من أجل زيادة نسبة الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الصناعي[٤٨٣].

أما (Krueger) ، فتعرفها بأنها مجموعة الإجراءات والوسائل المختلفة التى يتم إتباعها ليس من أجل تحفيز سلعة تصديرية معينة، وإنما من أجل تحفيز جميع السلع المصدرة. وبصفة عامة، فإن تطبيق هذه الاستراتيجية سوف لا يحقق الهدف منه، في حالة قيام الدولة بمنح مستويات عالية من الحماية التجارية للصناعات الأخرى غير التصديرية في الاقتصاد القومي.

يعرفها Lindert[٤٨٤] بأنها عبارة عن سياسة تجارية أكثر تحرراً إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم بعض الحوافز الإيجابية للصناعات التصديرية ومن ثم يمكن تعريف فترات تطبيق استراتيجية التوجه للتصدير بأنها تلك الفترات التى تشهد أقل تدخل من جانب الإدارة الاقتصادية في أنشطة التجارة الخارجية.

غير أن كلا من Balassa[٤٨٥] ، Bhagwati[٤٨٦] قد عرفا سياسة تشجيع الصادرات بأنها تلك السياسة التى تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات. بمعنى أن الحوافز السعرية الممنوحة لابد أن تشجع الإنتاج من أجل التصدير بنفس تشجيعها للإنتاج من أجل السوق المحلي، إن لم يكن أكثر. والتحيز في

---

(٤٨١) د. شريف أحمد باشا: "التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة" بدون ناشر، ص١٦١.

(٤٨٢) د. عبدالله الطاهر: "ضرورة البديل: دراسة حول مدى فاعلية استراتيجية التنمية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس، العلوم الإدارية (١)، الرياض، ١٩٩٣، ص١٩٠.

(483) Krueger, "Alternative, trade strategies and Employment in LDSs: An overvivw", the Pakistan Development Reveiew, vol. XX No.3 (Autumn), P.277.

(484) Lindert, P.H. (1991), Op. Cit., P.286.

(485) Balassa, B. (1980), "The Process of Industrial Development and Altemative Development Strategies", in: Eassays in International Finance, No. 14, Princeton University, Princeton, New Jersey (December), P.12.

(486) Bhagwati, J.N. (1990), "Export Promoting Trade Strategy: Issues and Evidence", in : C. Milner (ed.), Export Promotion Strategies: Theory and Evidence from Developing Countries, Harvester/Wheatsheaf, New York and London, P. 17& 18.

الحوافز لصالح صناعات الإحلال محل الواردات يحدث عندما يكون سعر الصرف الفعال للواردات أكبر من مثيله الخاص بالصادرات. حيث أن أسعار الصرف الفعالة لكل من الواردات والصادرات تقيس هيكل الحوافز الممنوحة لكل من صناعات بدائل الواردات وصناعات تشجيع الصادرات على الترتيب ومن ثم يقصد بسياسة تشجيع الصادرات إقامة صناعات جديدة أو وحدات مستقلة داخل الصناعات القائمة تعمل بصفة رئيسية، من أجل إنتاج بعض السلع الصناعية للأسواق العالمية، مع إمكانية تسويق جزء من هذا الإنتاج فى السوق المحلية. ولتنفيذ هذه السياسة يتطلب الأمر استخدام عدة أدوات من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار في مجال الإنتاج التصديرى.

ومن أمثلة هذه الأدوات، الإعفاء الجمركى والضريبى على المدخلات المستوردة اللازمة للمنتجين، والإعفاءات من الضرائب المحلية المباشرة وغير المباشرة على الأنشطة التصديرية، ومنح ائتمان استيرادي من أجل استيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لصناعات التصدير، ودعم مباشر للصادرات، وأخيراً تخفيض أسعار تقديم المرافق العامة[٤٨٧].

الآثار الإيجابية لاستراتيجية التوجه للتصدير

١- التغلب على ضيق السوق المحلية

ترجع مشكلة ضيق السوق المحلية إلى عدة أسباب منها انخفاض متوسط دخل الفرد، ويعتبر هذا السبب من أهم أسباب ضيق السوق المحلية لكافة السلع بصفة عامة، والسلع الصناعية بصفة خاصة، حيث أن أصحاب الدخول المنخفضة فى الدول الآخذة في النمو عادة ما يوجهون الجزء الأكبر من دخولهم نحو استهلاك المواد الغذائية والخدمات الضرورية، قبل تخصيص جزء من دخولهم لإنفاقه على السلع الصناعية.

ويترتب على ضيق السوق المحلية صغر حجم إنتاج الوحدات الإنتاجية، مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب عدم الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

([٤٨٧]) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأدوات، انظر:
Greenaway, D. and Milner, C. (1993), Op. Cit., P.30.

لذلك اتجهت معظم الدول الآخذة فى النمو إلى تطبيق سياسة تشجيع الصادرات، من أجل التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية والعالمية، مما يؤدى إلى توسيع نطاق السوق، الأمر الذى يسمح بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير(٤٨٨).

٢- الاستفادة من المزايا النسبية المحلية المتاحة

اتجهت الكثير من الدول الآخذة في النمو إلى إنشاء صناعات تصديرية، بهدف الاستفادة من المزايا النسبية المحلية المتاحة، التى تتمثل في وفرة كل من عنصر العمل الرخيص والمواد الخام.

وقد اعتمدت هذه الدول على استغلال هذه المزايا النسبية، فى إنتاج وتصدير السلع الصناعية كثيفة استخدامها. وعلى سبيل المثالي، يؤدى توافر كل من عنصر العمل الرخيص والقطن الخام في دولة ما إلى قيام هذه الدولة بإنتاج وتصدير منتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة(٤٨٩).

٣- زيادة مستوي العمالة وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل

يتطلب تخصيص الاستثمار في الدول الآخذة فى النمو المتبعة لسياسة تشجيع الصادرات التوسع في الصناعات كثيفة عنصر العمل. ومن ثم فإن تطبيق سياسة تشجيع الصادرات سوف يؤدي- مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على مستوي العمالة كما هي عليه- إلى زيادة مستوي العمالة. وحيث أن الزيادة فى مستوي العمالة تؤدي إلى زيادة النصيب النسبي لإجمالى الأجور في الدخل القومي، فإن تطبيق السياسة المذكورة سوف يؤدى إلى تقليل التعاون في توزيع الدخل(٤٩٠).

---

(٤٨٨) د/ أنور عطية العدل: "التنمية الصناعية فى الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٢٦٣.

(٤٨٩) د/ محمد عبدالعزيز عصيمه: "التصنيع في البلاد النامية ومعوقاته مع الإشارة إلى مصر، العدد رقم (١١)، البنك المركزي، ص٦.

(490) Bhagnati. J.N. (1990)., Op. Cit., P.27.

٤- زيادة حصيلة النقد الأجنبى(٤٩١)

تعتبر مشكلة ندرة النقد الأجنبي إحدى المشاكل التى واجهت معظم الدول الآخذة فى النمو أثناء تنفيذها لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد كان قيد النقد الأجنبى معوقاً رئيسياً أمام تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وسريع(٤٩٢).

ونظراً لأن زيادة الصادرات تعنى زيادة إيرادات النقد الأجنبى، فإن تحقيق زيادة في حصيلة هذا النقد كان أحد مبررات تطبيق سياسة تشجيع الصادرات، وذلك من أجل زيادة القدرة على استيراد السلع اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وتقليل المديونية الخارجية من ناحية أخرى(٤٩٣).

٥- زيادة معدل النمو الاقتصادى

لقد أثبتت التجربة أن تطبيق سياسة تشجيع الصادرات يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادى بمعدل أكبر بالمقارنة بتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات في الدول الآخذة في النمو.

ويرجع ذلك إلى أن تطبيق سياسة تشجيع الصادرات يؤدي- في رأي Balassa(٤٩٤)- إلى ما يلي:

- تخصيص الموارد الاقتصادية طبقاً للميزة النسبية في الإنتاج.
- زيادة درجة استغلال الطاقة الإنتاجية المحلية.
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، بسبب إمكانية البيع فى كل من الأسواق المحلية والعالمية.
- تحسن التكنولوجيا المستخدمة لمواجهة المنافسة الأجنبية.

---

(٤٩١) د/ أنور عطية العدل: "التنمية الصناعية فى الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٢٦٣.

(٤٩٢) د. حمدى أحمد العنانى: "سياسة الإنفتاح الاقتصادي واستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير" المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد الثاني، القاهرة، مايو، ١٩٨٠، ص٤٠.

(٤٩٣) د. سامى عفيفى حاتم: "التجارة الخارجية بين النظير والنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، ص٣٧٩.

(494) Balassa, B. (1978) "exports and Economic Growth", Journal of Development Economics, vol, No.2 (June), P.181- Kirkpatrick, c.et.al., (1984), Op. Cit. P. 198&199.

- زيادة العمالة فى الدول ذات الفائض فى عنصر العمل من خلال إقامة صناعات تصديرية كثيفة العمل فى هذه الدوال

الآثار السلبية لاستراتيجية التوجه للتصدير

١- ارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي

ويرجع ارتفاع تكاليف الإنتاج فى الدول الآخذة فى النمو إلى عدة أسباب(٤٩٥):

- ضيق السوق المحلية

- انخفاض انتاجية عنصر العمل.

- عدم توافر مشروعات البنية الأساسية بالقدر الكافي مع ضعف أداء المتاح منها.

- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة اللازمة للعملية الإنتاجية في الصناعات التصديرية.

٢- انخفاض مستوي جودة الصادرات الصناعية

ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها(٤٩٦):

- عدم وجود حافز لدى المنتج للارتقاء بمستوي الجودة أثناء فترة تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات.
- عدم الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية للسلع الصناعية فى الإنتاج الصناعي.
- عدم الاستفادة من التطور التكنولوجي العالمى فى تطوير وسائل الإنتاج من أجل تحسين نوعية السلع المنتجة.

٣- زيادة التبعية الاقتصادية للخارج

---

(٤٩٥) د. مصطفى السعيد: مرجع سابق، ص٥١.

(٤٩٦) د. محمد محروس إسماعيل: مرجع سابق، ص٥٨.

إن أحد أدوات تشجيع إقامة صناعات تصديرية يكمن فى الدخول فى اتفاقيات بشكل أو بآخر مع الشركات متعددة الجنسية التى تسيطر على الأسواق العالمية وتقود تقسيم العمل الدولى. ومن ثم فإن الصناعات التصديرية التى تنشأ عن طريق هذه الشركات فى الدول الآخذة في النمو سوف تتكامل اقتصادياً مع الخارج وليس مع فروع النشاط الاقتصادي داخل هذه الدول، وهو الأمر الذى يؤدي إلى زيادة تبعية هذه الدول للخارج(٤٩٧).

٤- التأثر بالتقلبات الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدم

إن الدول الآخذة في النمو التى تعتمد، بصفة أساسية، على تصدير منتجاتها المصنعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من التقلبات الاقتصادية التى تمر بها أسواق هذه الدول. وقد عانت دول الشرق الأقصى كثيراً من الركود الاقتصادي الذى مرت به الدول الصناعية فى غرب أوربا وشمال أمريكا فى السنوات الأولى من الثمانينات(٤٩٨).

٥- القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة بواسطة الدول الصناعية المتقدمة على الصادرات الصناعية للدول الآخذة في النمو تنقسم القيود التى تواجهها صادرات الدول الآخذة فى النمو إلى مجموعتين قيود جمركية (السياسات الحمائية التقليدية) تتمثل في التعريفات الجمركية. أما القيود غير الجمركية (سياسات حمائية جديدة)، فتتمثل فى كل من قيود التصدير الاختيارية، وحصص الاستيراد، والحصص التعريفية، واتفاقات تنظيم التسويق، وإعانات الإنتاج للموردين المحليين، والسياسات الحكومية للشراء.

---

(497) Secretariat of unido (1983); "Astrategy of industrial Development for "the small Resource-poor, east Developed countries" industry and Development, no, 8.unido, united Natians, industrial Development organization, Vienna, P.54.

(٤٩٨) د. سامى عفيفى: "تنمية الصادرات الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، ص٣١-٥٩.

ولما كانت القيود الجمركية وغير الجمركية التى تفرضها الدول الصناعية المتقدمة تنحاز بشكل واضح فى غير صالح الصادرات الصناعية للدول الآخذة فى النمو، فإن القدرة التنافسية للصادرات الصناعية للدول الآخيرة سوف تضعف فى أسواق الدول الأولى(٤٩٩).

مراحل تطبيق استراتيجية التوجه للتصدير في مصر

نظراً لعدم توافر عنصرى رأس المال والعمل الماهر بالقدر الكافي فى الاقتصاد المصرى، فإن هذا الاقتصاد لم يستطع الانتقال إلى مرحلة تطبيق سياسة- استراتيجية التوجه إلى التصدير- كثيفة عنصرى رأس المال والعمل الماهر. ومن ثم فإن فترات تطبيق سياسة تشجيع الصادرات في مصر تطبيق سياسة تشجيع الصادرات كثيفة العمل غير الماهر.

شهدت الفترة ١٩٦١/٦٠ – ١٩٧٣ عدم اهتمام كاف بتشجيع الصادرات. ويرجع ذلك إلى تركيز الاقتصاد المصرى في هذه الفترة على تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات. لهذا تمثلت سياسة تشجيع الصادرات خلال هذه الفترة فى تصدير الفائض المحلى المتاح من الإنتاج عن حاجة الاستهلاك(٥٠٠).

ويمكن القول، باستثناء صادرات المنسوجات، فإن عملية التصنيع فى مصر فى الفترة المذكورة لم تحقق هدف سياسة تشجيع الصادرات.

وكنتيجة للآثار السلبية التى نتجت عن التركيز على تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات، قام الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٧٤ وحتى أوائل الثمانينات بالاهتمام بتطبيق سياسة تشجيع الصادرات بصورة غير مركزة إلى جانب تطبيق سياسة الإحلال محل الورادات. وعلى الرغم من ذلك، فإن النتائج المترتبة على تطبيق سياسة تشجيع الصادرات خلال هذه الفترة كانت ضعيفة(٥٠١).

---

(٤٩٩) مجدى الشوربجى: مرجع سابق، ص٣٠-٣١.

(500) Abdel Aziz, H. (1980), "The structure of manufacturing output in Egypt, 1952-72 ",1n: J.F.Rweyemamu (e.d), Indudstriallization and Income Distribution in Africa, Codersia, Dake, seneal, P.127.

(٥٠١) د. فتحى أبو الفضل: سياسات التكييف والتجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط" ، معهد التخطيط القومي المجلد الأول، العدد الأول والثاني، القاهرة، ١٩٩٣، ص٤١، ٤٢.

لذلك اهتم واضعو السياسة في الإقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينات تقريباً بتطبيق سياسة تشجيع الصادرات بصفة رئيسية، إلى جانب تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات بشكل جزئى[٥٠٢]. حيث كان الهدف تعظيم الصادرات والحد من الواردات بإنتاج بدائلها، في مقدمة أهداف خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى الخطة الخمسية الثانية خلال النصف الثاني من الثمانينات، وفى الخطة الخمسية الثالثة فى النصف الأول من التسعينات[٥٠٣].

"أدوات استراتيجية التوجه للتصدير"

١- تطبيق سعر صرف أجنبى تشجيعى

بانتهاء الخطة الخمسية الأولى فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥، ظهور عجز في الميزان التجارى، توسع الاقتصاد المصرى فى الاستيراد بدون تحويل عملة، وبدأ فى اتباع سعر صرف أجنبى تشجيعى (نظام سعر الصرف الأجنبى المتعدد) تمثل في علاوة صرف تضاف لسعر الصرف الأجنبى الرسمي[٥٠٤].

وفى أول سبتمبر عام ١٩٧٣، تم إنشاء السوق الموازية للنقد الأجنبى عودة مرة أخرى لتطبيق سعر صرف أجنبى تشجيعى لصالح القطاع الخاص[٥٠٥].

وخلال النصف الأول من عقد الثمانينات، تم تطبيق سعرين للصرف الأجنبى على حصيلة الصادرات هما:

---

(٥٠٢) د. حسين محمد صالح: "تطور الصادرات المصرية السعلية وتحليل العوامل المسئولة عنها" مذكرة خارجية رقم ١٥٨٤، معهد التخطيط القومي، القاهرة، أبريل ١٩٩٥، ص٧٣، ٧٤.

(٥٠٣) المجالس القومية المتخصصة، مدخل لاستراتيجية التصنيع، الدورة الحادية والعشرون، ص٩٧.

(٥٠٤) بنك مصر (١٩٨٧): "سعر الصرف وموازنة الطلب على النقد الأجنبى فى الاقتصاد المصرى"، النشرة الاقتصادية، السنة الواحدة والثلاثون، العدد الأول، القاهرة، ص٩.

(٥٠٥) روبرت مابرو، وسمير رضوان (١٩٨١): التصنيع فى مصر (١٩٣٩ - ١٩٧٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٣٩٥.

- سعر الصرف الأجنبى الرسمى المعلن من جانب البنك المركزي والمحدد بواقع ٧٠ قرشاً للدولار الأمريكى.

وقد طُبق هذا السعر على حصيلة الصادرات التى تتم فى إطار مجمع البنك المركزي وإتفاقيات الدفع الثنائية، وهو ما شمل صادرات القطن والبترول الخام ومنتجاته والأرز وجانب من حصيلة الموالح ومنتجات صناعة الغزل والنسيج والسلع الصناعية الأخرى. وكان نحو ٩٠% من إجمالى الصادرات يتم من خلال مجمع البنك المركزي(٥٠٦).

- سعر الصرف الأجنبى التشجيعى المحدد بواقع ٨٣,٢ قرشاً للدولار الأمريكى. وقد طبق هذا السعر على حصيلة الصادرات الأخرى، والتى تمثل ١٠% من إجمالى الصادرات، فى نطاق البنوك التجارية اعتباراً من أغسطس ١٩٨١(٥٠٧).

ثم تقرر فى مايو ١٩٨٧ إنشاء السوق المصرفية الحرة للصرف الأجنبى ليتحدد سعر الصرف فيها يومياً من لجنة مشكلة من ممثلى البنوك، دون تدخل البنك المركزي أو أى جهة حكومية أخرى(٥٠٨)، ويعتبر إنشاء السوق المصرفية الحرة للصرف الأجنبى، التى استهدفت تحديد سعر صرف أجنبى حقيقى من العوامل التى ساعدت زيادة الميل للتصدير لقطاع الصناعة(٥٠٩).

اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٠، تم تعديل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصرى فى مجمع الصرف الأجنبى ليصبح ٢٠٠ قرشاً للدولار الأمريكى بدلاً من ١١٠قرشاً، مع استمرار تحرك سعر الصرف الوطنى فى نطاق السوق المصرفية الحرة للصرف الأجنبى، وذلك من أجل الوصول إلى سعر صرف واقعى للدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى"(٥١٠).

---

(٥٠٦) معهد التخطيط القومى: قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٩٣، القاهرة، ص١١٦، ص٨٩.

(٥٠٧) منى طعيمة الجرف: "دور الصادرات فى تنمية الإقتصاد المصرى فى ضوء التوضيحات الاقتصادية الجديدة بعد عام ١٩٧٤" رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص١١٣.

(٥٠٨) معهد التخطيط القومى (١٩٩٥): "الأبعاد الإقتصادية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الاصلاح الإقتصادى"، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ٩٣ ، القاهرة، يناير، ص ١١٧.

(٥٠٩) ماجدة ابراهيم "الاعتماد على الذات ودور التنمية الصناعية فى تحقيقه" مذكرة خارجية رقم ١٤٨٣، معهد التخطيط القومي، القاهرة، أغسطس، ص٦٧.

(٥١٠) د. رفقى محمد أمين: "السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية فى جمهورية من العربية، دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص١٣٤.

وفى سبيل الوصول إلى سعر صرف واقعى للدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى، تم فى فبراير ١٩٩١ إنشاء سوقين للصرف الأجنبى هما: السوق الأولية، والسوق الثانوية (السوق الحرة). ويتم التعامل فى السوق الأولية للصرف الأجنبى من خلال البنك المركزي والبنوك المعتمدة (٨٣ بنك). على أن يسرى فى هذه السوق يومياً سعر صرف بفارق لا يتجاوز ٥% عن أسعار البيع والشراء السائدة فى السوق الحرة للصرف الأجنبى[٥١١]. فى حين يتم التعامل فى السوق الحرة للصرف الأجنبى من خلال البنوك المعتمدة لدى البنك المركزى، وكذلك الجهات الأخرى غير المصرفية التى يتم الترخيص لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى بقرار من وزير الاقتصاد (شركات الصرافة)، على أن يتم تجديد أسعار البيع والشراء للصرف الأجنبى فى هذه السوق يومياً على أساس آليات العرض والطلب فى السوق المذكورة.

ثم تم توحيد كل من السوقين (السوق الأوليةو السوق المحلية) فى ٨ أكتوبر ١٩٩١ وبالتالى تم توحيد سعر الصرف الأجنبى اعتباراً من هذا التاريخ، وبلغ سعر الدولار الأمريكي في ذلك التاريخ ٣٣١,٧ قرشاً[٥١٢]. وعلى الرغم من ذلك، فإن تأثير سعر الصرف على زيادة الصادرات الصناعية كان غير ملموس[٥١٣].

غير أن تخفيض قيمة العملة المصرية منذ نهاية السبعينات حتى الآن لم يؤد إلى زيادة ملموسة فى الصادرات بسبب جمود الجهاز الإنتاجي فى صناعات التصدير، والارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المحلية[٥١٤].

أضف إلى ذلك، أن تقييم الجنيه المصرى بأعلى من قيمته الحقيقية كان له تأثير سلبى على الصادرات لما يترتب عليه من ارتفاع لأسعار هذه الصادرات[٥١٥].

---

(٥١١) البنك الأهلى المصرى: "تطورات سعر الصرف" النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والأربعون، العدد الأول والثاني، القاهرة، ١٩٩١، ص٥.

(٥١٢) البنك الأهلى المصرى تطورات سعر الصرف المرجع السابق، ص٦.

(٥١٣) د. هدى السيد: "هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية دراسة تطبيقية على السياسة، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٠٥.

(٥١٤) د. حسين محمد صالح: تطور الصادرات المصرية وتحليل العوامل المسئولة عنها "مذكرة خارجية رقم ١٥٨٤، معهد التخطيط القومي، القاهرة، أبريل، ١٩٩٥، ص٨١.

(٥١٥) منى طعيمة الجرف: دور الصناعات فى تنمية الاقتصاد"، ص١٠٣.

وبصفة عامة، فإن سعر الصرف لم يمارس دوره بكفاءة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات المصرية خلال تلك الفترة.

حيث أن توحيد (تحرير) سعر الصرف الأجنبى يؤدي إلى تسعير الصادرات طبقاً لسعر صرف أجنبى واقعى، فتحرير سعر الصرف الأجنبى يعنى إلغاء الضرائب على الصادرات وإلغاء الإعانات للواردات، مما يؤدي إلى زيادة عائد الصادرات وارتفاع تكلفة الواردات بالجنيه المصرى، الأمر الذى يؤدي إلى ترشيد الواردات وتشجيع الصادرات. إلا أن درجة النجاح فى ذلك تتوقف على احتواء معدل التضخم المحلي (معدل تنفيذ سياسة انكماشية).

٢- تطبيق أسعار فائدة تفضيلية

تشجيعاً للإنتاج من أجل التصدير، قام البنك المركزي المصرى اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٢ بإتباع سياسة تمييزية لأسعار الفائدة مؤادها جعل الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعى الزراعة والصناعة أقل من الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعى التجارة ولخدمات. (٥١٦)

٣- دعم الصادرات

قامت الحكومة المصرية من أجل تشجيع الصادرات الصناعية خلال فترة الستينات بإنشاء ما يسمى بصناديق دعم الصناعات، وكانت هذه الصناديق تفرض رسماً على المدخلات أو النتائج، وتدفع فى مقابل ذلك إعانة للصادرات.

كما قامت الحكومة المصرية فى بداية فترة السبعينات بإنشاء ما يسمى باللجنة الدائمة لصناديق الدعم ضمن هيكل إنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات(٥١٧) وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الإعانات التى قدمتها هذه الصناديق محدودة للغاية(٥١٨).

---

(٥١٦) البنك المركزي المصرى: "التقرير السنوي، القاهرة، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ص١٣٨.

(٥١٧) روبرت مابرو وسمير رضوان: التصنيع فى مصر، مرجع سابق، ص٩٢.

(٥١٨) د. تيسير بدر الدين الخربوطلى: تنمية الصادرات المصرية بالإشارة إلى الصادرات الصناعية" بحث مقدم لمعهد التخطيط القومى، القاهرة، ص٩٣.

١- قيمة الإعانات المقدمة إلى قطاع الصناعة كانت أقل من مثيلتها المقدمة لقطاع الزراعة والتجارة ٨٩/٩٠- ٩٠/٩١.

٢- توقف الإعانات المقدمة لقطاع الصناعة ابتداء من عام ٩١/٩٢ حيث يمثل هذا العام بيع شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة).

الإعفاءات الضريبية والجمركية

تشجيعاً للصادرات الصناعية، تم منح المشروعات التى أقيمت في نطاق قانون استثمار رأسى المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧) مزايا عديدة أهمها[٥١٩]:

- إعفاءات ضريبية شاملة لمدد معينة لكافة المشروعات بصفة عامة والتى تهدف إلى التصدير وعدم جواز تأميم المشروعات ومصادرتها، وعدم خضوع أرباح بيع منتجات المشروعات المقامة فى المناطق الحرة فى السوق المحلى للضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.
- قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بقانون رقم ٨٧ لسنة ٨٣، فرض ضريبة على ارباح المشروعات الصناعية عن نشاطها الصناعى بالأرباح الناتجة عن عمليات التصدير بلغت أعلى شريحة لها ٣٢%، فى حين وصلت نسبة الضريبة ٤٠% على أرباح الأنشطة التجارية والصناعية غير التصديرية[٥٢٠].
- كما شجع قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ إقامة المناطق الحرة فى البلاد تنشيطاً للصادرات. ومن أهم الإعفاءات الواردة بهذا القانون إعفاءات أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، والضريبة على شركات الأموال لرؤوس الأموال المنقولة، والضريبة العامة على الدخل لمدة خمس سنوات[٥٢١].

٤- الأنظمة الجمركية المحفزة للتصدير[٥٢٢]

(٥١٩) بنك مصر: "حول سياسة الانفتاح الاقتصادي" النشرة الاقتصادية، السنة الثانية والعشرون والثالثة والعشرون، القاهرة، ص٩٤، ٩٥.

(٥٢٠) معهد التخطيط القومي: "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادي"، ص١١٩.

(٥٢١) البنك الأهلى المصرى: "الملامح الرئيسية لقانون الاستثمار الحديثة"، النشرة الاقتصادية، المجلد الثالث والأربعون، العدوان الأول والثاني، القاهرة، ١٩٩٠، ص٧.

(٥٢٢) نجلاء محمد إبراهيم: "قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين مصر وتركيا"، رسالة دكتوراه، ص١١١.

من بين الأنظمة الجمركية التى استهدفت تشجيع الصادرات نظامى السماح المؤقت والدروباك وقد بدأ الإقتصاد المصرى فى تطبيق هذين النظامين بصورة فعلية منذ بداية الثمانينات. ويلاحظ أن النظامين المذكورين لم يؤثرا فى زيادة صادرات السلع التى تشملها تأثيراً ملحوظاً إلا مع بداية النصف الثاني من الثمانينات ويرجع ذلك إلى أنه فى النصف الثاني من الثمانينات وفى أوائل التسعينات، قامت الحكومة المصرية بتبسيط إجراءات تطبيق النظامين.

أهمية استراتيجية التوجه للتصدير

يعتبر التصدير عنصر متكاملاً مع عناصر سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعكس تشجيعه وحفزه آثاراً إيجابية بعيدة المدى على مختلف مجالات الاستثمار، فيقف هذا العنصر كسبب رئيسى من أسباب ضرورة إجراء التعديلات الهيكلية على مشروعات الاستثمار لتنتج منتجاً جديداً يتمتع بالطلب الواسع عليه فى السوق العالمية فنحرص أشد الحرص على ألا يتخلف الجهاز الإنتاجي التصديرى فى مصر عن ملاحقة ما حصل من تطور فى هذه الأسواق وألا توارى كسقط المتاع، وفقدنا كل جهودنا الماضية فى إرساء بعض الصناعات التصديرية الهامة(٥٢٣).

وتعد استثمارات التصدير الجديدة بمثابة استثمار جديد من شأنه أن يحفز على انعاش الركود، كما تعد مجالاً جذاباً للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. ويستتبع هذا الإنفاق الجديد –كما هو معروف– تضاعف الدخل القومى بمعدل يفوق هذا الإنفاق. مما يحدث موجات متتابعة من الطلب على مختلف منتجات الجهاز الانتاجي المحلي غير التصديرى.

- السماح المؤقت: هو نظام جمركى بموجبه يتم الاعفاء من التعريفات الجمركية على الواردات من السلع أو المواد الأولية اللازمة بغرض التصدير، بشرط تصدير السلع المنتجة خلال فترة زمنية معينة وإذا لم يتم إعادة التصدير خلال هذه الفترة تصبح التعريفات الجمركية على الواردات المذكورة واجبة التحصيل.
- الدروباك: هو نظام جمركى بموجبه يتم إعطاء الحق لمنتجى السلع المصدرة فى استرداد التعريفات الجمركية على الواردات من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج المدفوعة، بعد تصنيع المنتجات وإعادة تصديرها.

(٥٢٣) تعزيز مجلس الشورى: التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصرى السعلية، وخلاف عن الجابر خلاف، ص ٢٧٤.

كما يتيح التوجه للتصدير كركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، مرونة كبيرة لجانب هام من الجهاز الانتاجي أن يضطلع ببعض قسمات سياسة الإحلال محل الواردات فيوفر مدخلات الجهاز الانتاجي التصديري بالجودة التى تتطلبها السوق العالمية، ويعكس المنافسة الجادة لهذه السوق مما يفرض مناخاً مواتياً للاستثمارات فى السوق المحلية(٥٢٤).

ولا تقتصر سياسة التوجه للتصدير على دعم النشاط الاقتصادي المحلي فحسب، بل أيضاً ترفع قطاع الصادرات لأن يلعب دور رئيسياً فى رفع كفاءة الاقتصاد المصرى فى مواجهة المتغيرات الأساسية فى السوق العالمية المعاصرة، في الكم والكيف والتعامل معها فى ضوء معطياتها. فقد تغيرت أوضاع الاقتصاد العالمى كمياً، حيث تراوح معدل نمو التجارة الخارجية بين مرة ونصف وضعفى معدل نمو الاقتصاديات المحلية. كما أن الاقتصاد العالمي تغير كيفياً من ناحية إدخال عنصر التكنولوجيا فى الإنتاج بصورة مركزية ومتطورة إلى مدى بعيد، انعكست على الجودة والتكلفة.

يعتبر التصدير ركيزة يستند عليها الإنطلاق الاقتصادي على مصادر نقدية مستقرة- إلى حد بعيد- من الإيرادات الخارجية لارتباطها المباشر بقدرة الجهاز الانتاجي المحلى، فلا تظل مواردنا من النقد الأجنبى بعيدة عن سيطرة الأداء الاقتصادي المحلي وتخضع خضوعاً مباشراً- زيادة أو نقصاً- لظروف وعوامل خارجية ليس من المقدور التحكم فيها على وجه العموم، فتستطيع مصر بموارد التصدير من تمويل الجهاز الانتاجى وتكوينه وخدمة المديونية الخارجية، ودفع فاتورة الواردات. حيث يعتبر الحصول على مستلزمات الانتاج من الخارج أحد عمد النمو الصناعى فى البلاد، فضلاً عن إمكانية الحصول على الواردات الغذائية بشروط أكثر يسراً تخفيفاً عن المستهلكين، وبطريقة سريعة تطوق التضخم(٥٢٥).

وأخيراً يقف خيار التوجه للتصدير كعنصر رئيسى من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، خياراً متوائماً مع الانطلاق فى الانتاج على الصعيد المحلى، ومدركاً لما

---

(٥٢٤) تعزيز مجلس الشورى، التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السعلية، د. خلاف عبدالجابر خلاف، ص٢٧٥.

(٥٢٥) تعزيز مجلس الشورى، التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السعلية، د. خلاف عبدالجابر خلاف، ص٢٧٦.

يصطبغ به الأداء الاقتصادي العالمى من ناحية التطور التكنولوجي ومقتضيات الانتاج الجديد. فهذا هو مغزى الانفتاح الانتاجي.

فليس ثمة شك أن التصدير أصبح قضية حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد المصرى لأن استمرار جهود التنمية رهن بزيادة قدرتنا على التصدير لأسواق العالم الخارجي، كما أن السوق المحلية لا تستوعب كل الإنتاج الوطنى فى البلدان التى تحقق معدلات نمو مرتفعة. وبدون نجاح التصدير تنحسر آفاق التنمية وتقل فرص العمالة، وتضعف الآمال فى إحداث تحسين جاد فى مستويات حياة الأفراد، وتلك هى أخطر التحديات التى تواجه مصر.

إن مقارنة أداء قطاع التصدير فى مصر بمثيله فى الدول النامية الأخرى والتى قطعت شوطاً فى التصدير تشير– بما لا يدعو إلى الشك– إلى أن التصدير فى مصر يأتى فى مرتبة متدنية للغاية. وتتضح أهمية التوجه للتصدير فى قدرته على خلق فرص عمل جديدة، واصلاح العجز فى ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة.

خلق فرص عمل جديدة

تجلت قدرة القطاع الخاص المنتج وبخاصة الموجه للتصدير على خلق فرص عمل فى الاقتصاد المصرى، حيث تزايدت فرص العمل فى القطاعات التى شهدت زيادة فى صادراتها وزادت كفاءتها الإنتاجية التنافسية كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتقاء نوعية وكفاءة العمالة.

إصلاح العجز فى ميزان المدفوعات

حيث تلعب الصادرات دوراً مباشراً في الميزان التجارى، وبالتالى فى ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبى مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالى والاستقرار النقدى للعملة المحلية، وأسعار الصرف وذلك من خلال إيرادات السياحة، وقناة السويس، والبترول، والمواد الخام والقطن، والصادرات الخدمية والسلعية، لذلك يجب خلق قاعدة لتنمية الصادرات السلعية والخدمية حتى يستطيع قطاع التصدير أن يحقق الهدف المأمول منه في توليد فرص عمل جديدة، ومعالجة عجز الميزان التجارى.

الانفتاح الاقتصادي والتحول إلي

اقتصاد السوق

في أعقاب حرب ١٩٧٣ شهد العالم تغيراً متسارعاً وعميقاً في وجه النشاط الاقتصادي وبرز هذا الاتجاه بوضوح في منتصف السبعينات ؛ حيث تبنت الحكومة سياسة جديدة لتحرير الاقتصاد المصري بهدف الخروج من حقب سادت فيها إستراتجية تنمية يقودها القطاع العام [٥٢٦]، وتتبع منهج التخطيط المركزي . " إستراتيجية الإحلال محل الواردات " . الذي استتبع بدوره تدخل حكومي مفرط غير مدعم بآليات مؤسسية كفء ، علاوة علي التغيرات الكبيرة في البيئة العالمية الاقتصادية والسياسية .

وهو ما اقتضي بدوره إلي التحول إلي سياسة اقتصادية مخافلة للتخطيط المركزي والاعتماد الملطف علي القطاع العام ، ومضمونها إطلاق حرية السوق[٥٢٧]. والاعتماد علي القطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية ولكن جنباً إلي جنب مع

([٥٢٦]) د. أمل صديق عفيفي : " الخصخصة توصف وتعميم " الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٩ .

([٥٢٧]) سبق سياسة الانفتاح الاقتصادي " سياسة الباب المفتوح " رسمياً وتشريعياً بصدور القرار الجمهوري بقانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي في المناطق الحرة والتي تعتبر أول مرحلة إرساء المفاهيم والتوجهات الجديدة للاقتصاد المصري . أنظر : صلاح الدين نامق ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ .

القطاع العام ، وهو ما عرف آنذاك بسياسة الانفتاح الاقتصادي [٥٢٨] ، والذي استهدف تحقيق التحول في السياسة الاقتصادية في مصر ، من اقتصاد مخطط إلي اقتصاد السوق . حيث ثم فتح الاقتصاد المصري لرأس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر [٥٢٩].

وفتحت بذلك السلطة السياسية الباب علي مصراعيه أما نمو المشروع الرأسمالي الخاص والأجنبي في مصر وصدر في هذا الشأن عدد من القوانين وتبعها العديد من التوجهات والتحولات السياسية والاقتصادية علي السواء[٥٣٠].

وكان ذلك نتيجة حتمية لما شهده الاقتصاد المصري من آثار غير مواتية نتيجة التركيز علي إستراتيجية الإحلال محل الواردات ، في الوقت الذي بدأ توجه عام نحو تكثيف التكنولوجيا ، وتبدلت حركة رأس المال علي وجه الإجمال ، مما انعكس بدوره علي إستراتيجيات التنمية المتبعة سواء في الدول المتقدمة أو النامية مع تفاوت في الدرجة [٥٣١] .

وقد لعبت الاعتبارت والتوجهات السياسية في ذلك الوقت دوراً بارزاً في تغيير التوجهات الاقتصادية ، حيث ارتبطت سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحول في السياسة الخارجية المصرية والعلاقات الجديدة مع الغرب وعلي الأخص الولايات المتحدة الأمريكية [٥٣٢] .

حيث أعقبت تلك الفترة (حرب أكتوبر ١٩٧٣) وما صاحبها بعد ذلك من جهود لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والتوجه نحو السلام [٥٣٣] وتطبيع العلاقات مع إسرائيل والانفتاح علي المجتمع الغربي " الرأسمالي " وكان من الطبيعي أن تصدر مجموعة من القوانين والقرارات .

صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي استهدف تحقيق التحول في مسار السياسة الاقتصادية في مصر حيث تم فتح باب الاقتصاد المصري لرأس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريباً ، ومنح امتيازات عديدة للاستثمارات الخاصة الوطنية ، والأجنبية سواء فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية أو إعفاءات الأرباح ، والحق في تحويلها للخارج ، وعدم جواز تأميمها أو مصادرة المشروعات . والسماح

([٥٢٨]) ورد تعبير الانفتاح الاقتصادي لأول مرة في ٢١ أبريل ١٩٧٣ في بيان حكومي ووكانت الإشارة وقت ذاك إلي دور رؤوس الأموال العربية والأجنبية في قطاعي الإسكان والبناء ، وفي عام ١٩٧٤ تبنت ورقة أكتوبر هذه السياسة ، ومثلما كان ميثاق العمل الوطني دليل العمل وفي فترة الستينات ، قدمت ورقة أكتوبر كدليل عمل للمرحلة الجديدة . حيث وافق عليها مجلس الشعب في ١٩٧٤ . انظر: د. علي الدين هلال : " الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر " ، الهيئة العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٩٨ ، د. محمد رضا العدل: " التخطيط الاقتصادي " ، دار التجارة والتعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢١٧ .

([٥٢٩]) د. محمود محي الدين : " العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية : منظور مصري " ، ندوة العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية ، معهد الدراسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، نوفمبر ٢٠٠١ ، ص ٢٨٦ .

([530]) Massoud Karshenas . Structural Adjustment and Employment in the middle East and North Africa . Working paper , 4207 Economic . Research for The Arab countries . November 1994 , P.22 .

([٥٣١]) د. عادل المهدي : " تحليل السياسات اللازمة لميزان المدفوعات " المؤتمر الخامس عشر للاقتصادين المصريين ، ص ٢٤٦ .

([٥٣٢])د. علي الدين هلال : مرجع سابق ، ص ٩ .

([٥٣٣]) صلاح علم الدين : " دور الصادرات السلعية في التنمية الاقتصادية " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، ص ٩٩ .

للقطاع الخاص بعمليات التصدير والاستيراد [٥٣٤] ، حيث تم إصدار القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والذي نص علي حرية الاستيراد للقطاع الخاص . كما كان من أهم دعائم سياسة الانفتاح نظام الاستيراد بدون تحويل عملة الذي استحدث في عام ١٩٧٤م .

حيث يمكن لأي شخص لديه موارد نقد أجنبية أن يستخدمها في الاستيراد مباشرة دون الحاجة إلي الرجوع للجهاز المصرفي . كما تم إنهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع – إستيعابه لضغوط البنك الدولي – والتحول إلي ممارسة التجارة الخارجية علي أساس المعاملات الحرة [٥٣٥].

للألفاظ أثر كبير في الوجدان العربي ، وقد انعكس هذا الوضع باللفظ أيضاً في مجال تسمية السياسات الاقتصادية ، وليس هناك رجل دولة يحب أن تسمي الأشياء بمسمياتها الحقيقية ، وإنما يجتهد أو يجتهد مستشاروه ومساعدوه في أن يجدوا لفظاً أو تعبيراً يجلب اللب حتي وإن كان مضمون السياسة هو أبعد ما يكون عما تشير إليه تسميتها .

وينطبق ذلك علي ما عرف بسياسات الانفتاح ، فمدلول هذا اللفظ هو أن تلك السياسة تعني انفتاحاً كاملاً علي العالم الخارجي وأن ما قبلها كان يمثل انغلاقاً علي هذا العالم . ويحمل كل من هذين التعبيرين حكماً معيناً . فالانفتاح وفقاً لمدلول الألفاظ يعني أمراً إيجابياً والانغلاق بالضرورة يعني أمراً سلبياً [٥٣٦].

إلا أن هذا بعيد كل البعد عن الواقع ، فمن المعروف لدراسي التاريخ الاقتصادي المصري في العصر الحديث أن التنمية تعني محاولة تنويع هياكل الاقتصاد المصري حتي يصبح له موقع أفضل في إطار التقسيم الدولي للعمل ، وقد جرت علي وجه التحديد في تلك الفترات التي يشار إليها علي أنها مراحل الانغلاق ، أغلب عهد محمد علي وفي أثناء الفترة الناصرية .

بينما كان أفضل ما تحقق في الفترات الأخري هو مجرد نمو ودون أن تزداد بالضرورة الطاقات الإنتاجية فيه أو يتحول عن نمط التخصص في إنتاج المواد الأولية بقصد التصدير إلي البلدان الصناعية [٥٣٧] .

والأدهي من ذلك أن تلك الفترات الموصوفة بكونها فترات انفتاح اقتصادي قد اقترنت بالاستنزاف المستمر لموارد الدولة المصرية في صورة مدفوعات للدائنين الأجانب تسديداً للقروض ووفاء لفوائد هذه القروض أو في صورة تدهور كبير في معدل تبادل صادرات وأحياناً بالصورتين معاً[٥٣٨] .

([534]) Salah , Abdel azim , " Structural adjustment & the dismautting egypt's etatist system " Dissertation paper presented to the faculty of Virginia political institute and stat university November 2002 , Op. Cit., P. 33 .

([٥٣٥]) د. جودة عبدالخالق : المؤتمر الثالث للاقتصادين المصريين الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع ، ص ٣٧٣ ، نقلاً عن د. عبدالمجيد راشد ، شبكة المعلومات الإليكترونية (الإ،ترنت) .

([٥٣٦]) د. مصطفي كامل السيد : " الاستقلال الوطني وتوجه التنمية المستقلة " المركز العربي للبحث والنشر ، ص ٤١ .

([٥٣٧]) د. جلال أمين : " المشرق العربي والعرب " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٠ ، ص ٢٠ .

([538]) Robert Mabro the Egyptian Economy 1952 – 1972 Clarendon press Oxford , 1974 , P. 14 .

وكانت تلك أيضاً هي الفترات التي ضاع فيها استقلال مصر السياسي كنتيجة جزئية لهذه السياسات أو علي الأقل فرضت فيها عليها قيود كبيرة ، ولا يمكن القول بأن الانفتاح وفي ظل هذه السياسة كان علي كل أقاليم العالم ، بل كان انفتاحاً علي الغرب الرأسمالي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية و كإنما لا يوجد في هذا العالم الواسع سوي الغرب الرأسمالي .

وقد لقيت سياسات الانفتاح ترحيباً من الغرب الرأسمالي بل وتشجيعاً ، كما أن المؤسسات المالية الغربية هي نفسها التي حثت وما زالت تحث علي فتح كل الأبواب أمام الاستثمارات الغربية وإزالة كل العقبات " الإدارية والمكتبية " من أمامها [٥٣٩] .

ورغم أن السياسات التي سبقت عملية الانفتاح نجحت إلي حد ما في تحقيق أعلي درجات السيطرة القومية علي الموارد الاقتصادية ورفع معدلات النمو وإحداث قدر هام من التنويع في هياكل قسم هام في ثمار التنمية علي قطاعات أوسع من المواطنين ، ولكن نتيجة لاستنزاف قسماً كبيراً من الموارد القومية في حرب اليمن وهزيمة ١٩٦٧ والتي بسببها أخطرت القادة السياسية أن تؤجل استئناف التنمية المخططة الطموحة إلي ما بعد تصفية آثار هذه الهزيمة[٥٤٠]. ولكن كل توجه السياسة الاقتصادية قد تغير علي نحو جوهري وتدريجياً منذ بداية السبعينات علي نحو ما هو معروف .

فقد صدر خلال عامي ١٩٧٤- ١٩٧٥ العديد من القوانين والقرارات الاقتصادية التي دشنت هذه السياسة [٥٤١] . وقد تبلورت سياسة الانفتاح بشكل غير مباشر ، حتي يتسني تطبيقها وتتقبلها الجماهير دون معارضة ؛ حيث كانت المبادئ الاشتراكية تسيطر علي الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدي " النخبة " فضلاً عن القاعدة الجماهيرية العريضة آنذاك .

فلم يكن من السهل التنازل عن تلك الأفكار والمكتسبات والتحول بسهولة إلي تلك السياسات ، ومن ثم قدمت للمواطنين بداية في عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ علي أنها غير متناقضة مع النظام الاشتراكي وأنها محاولة لترشيد الاقتصاد المصري . فضلاً عما تضمنته ورقة أكتوبر في أن التغير في السياسة الاقتصادية لا يتضمن تغييراً للنظام الاشتراكي في مصر وأن هناك ظروفاً جديدة ومرونة أكبر وأن الانفتاح هو سياسة لا تتعارض مع المبادئ التي قام عليها النظام الاقتصادي المصري ولا مع الأهداف التي سعي لتحقيقها .

وحينما أصبح الجو مهيأ لقبول تلك السياسات الجديدة أعلن الرئيس السادات صراحة أمام ممثلي غرف الصناعة والتجارة في أغسطس ١٩٧٩ أن الرأسمالية لم تعد جريمة في مصر ودعاهم إلي العمل بحرية [٥٤٢] .

([٥٣٩]) د. عادل حسين : " الاقتصاد المصري من الاستقلال إلي التبعية ١٩٧٤ – ١٩٧٥ " ، الجزء الأول ، ص ١٣ .

([٥٤٠]) د. إبراهيم العيسوي ، د. محمد علي نصار : " محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي ألحقتها الحرب العربية الإسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ " ، الاقتصاد المصري في ربع قرن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع ، ص ١٢٧ .

([٥٤١]) كانت أول وزارة تتخذ في سياسة الانفتاح منطلقاً لها تلك التي رأسها د. عبدالعزيز حجازي ، ولكن عندما لم تطبق السياسة بالسرعة اللازمة قام الرئيس السادات في عام ١٩٧٦ بتعيين رئيس جديد للوزراء (ممدوح سالم) والذي كانت مهمته أعطاء دفعة لسياسة الانفتاح و " نسف " وفقاً لكلمات السادات – كل المعوقات التي تواجهها وحدد ممدوح سالم هذه العقبات في أمرين الشعارات الاشتراكية وعدم الكفاءة الحكومية . انظر : نص المذكرة التي قدمها رئيس الوزراء في الأخبار بتاريخ ١٠ يوليو١٩٧٥ – مذكور في د. علي الدين هلال: " الإطار السياسي لقضية توزيع الدخل في مصر " د. جودة عبدالخالق " محرر " الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص ٩٩ .

([٥٤٢]) الإهرام بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٧٩ ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .

ومن الناحية العملية أدت تلك السياسة إلي عودة العلاقة مع السوق الرأسمالية الغربية [٥٤٣] ، فقد اتجهت مصر إلي تحرير التجارة الخارجية من القيود والتقليل تدريجياً من الاعتماد علي الاتفاقيات الثنائية . وقد توسعت مصر في تطبيق سياسة الإنفتاح بمعدلات سريعة وغير مدروسة جيداً حتي يمكن القول أن السياسة التجارية للتجارة الخارجية قد تحولت فجأة من سياسة الاتفاقيات إلي سياسة الانفتاح والتجارة المتعددة الأطراف دون المرور بفترات انتقالية [٥٤٤] . خاصة وأن المراحل الأولي للانفتاح . ذو طبيعة استهلاكية .

وقد تبع سياسة الانفتاح التوسع في إنشاء المناطق الحرة ، وقد تم تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير بصفة عامة فضلاً عن تقليل الرقابة تمشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي [٥٤٥] .

رغم أن سياسات الانفتاح قدمت علي أنها عملية دفع وتنشيط للاقتصاد المصري في مجمله إلا أن سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها من خلال الأغراق بالاستيراد " الاستيراد بدون تحويل عمله " ، وتشجيع القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية ، ورأسمالية الشركات متعددة الجنسيات أصابت الصناعة الوطنية والقطاع العام بنكسة خطيرة .

فلقد أدي تميز الواردات الأجنبية في الرسوم الجمركية وأسعار العملات التشجيعية وامتيازات الضرائب المختلفة إلي منافسة ضارية للقطاع العام والإنتاج الوطني ، كما انعكس أبسط مظاهرها في مخزون الراكد الصناعي ، كما انعكس في تراجع كثير من خطوط الصناعة المحلية في التصدير بما في ذلك غزل القطن ومنسوجاته . وحتي القليل من الصناعات التي دخلها الانفتاح اتجه إلي الصناعات الكمالية – الطفيلية – كالغازيات والمرطبات – بالمقارنة إلي الصناعات الهامة كالنسيج والسكر والحديد ، بينما اتجه أكثرها إلي النشاطات غير الصناعية أصلاً كالأعمال التجارية والخدمية كبيرة الربح سريعة العائد .... إلخ [٥٤٦]

وما يثار من حدوث نمو اقتصادي صاحب سياسة الانفتاح فإنه كان في صالح القطاعات غير الإنتاجية أكثر مما كان في صالح القطاعات الإنتاجية فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي في القطاعات التوريدية والخدمية ١٤,٢ % ، ١١% علي التوالي خلال الفترة ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، مقابل ٨% في القطاعات السلعية [٥٤٧].

وبصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن نشاط التجارة الخارجية والذي نص علي حرية الاستيراد للقطاع الخاص كما كان الحال لقطاع المشروعات العامة في ذلك الوقت . وبذلك أمكن خلال تلك الفترة إتاحة قدر ضخم من التدفقات المالية من الخارج في شكل استثمار لرأس المال العربي والأجنبي .

([٥٤٣]) جدير بالذكر أن عملية انتقال الولاء هذه حدث فيها في التاريخ المصري من قبل في منتصف القرن التاسع عشر فإن ما حدث في السبعينات يماثل إلي حد كبير مرحلة ما بعد محمد علي وتفكك الصرح الصناعي الذي أقامه بعد هزيمة مصر العسكرية في عام ١٨٤٠ وهو ما حدث بالمثل بعد هزيمة مصر العسكرية في عام ١٩٦٧ .

([٥٤٤]) د. علي حافظ منصور : " مستقبل التجارة الخارجية " المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ، ص ١٨٢ .

([٥٤٥]) د. سليمان نور الدين : " تقييم الانفتاح " ، المؤتمر السنوي لخريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ٤ .

([٥٤٦]) د. جمال حمدان : " شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان " ، الجزء الثاني ، دار الهلال ، القاهرة ، ص ٥١ .

([٥٤٧]) مرفت محمد عبدالوهاب : " التشغيل والأجور وتكاليف المعيشة في ظل سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي " ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، ٣٠ .

كذلك توافرت ظروف أخري أدت إلي زيادة حصيلة مصر في النقد الاجنبي ، أهمها زيادة حصيلة صادرات البترول ، وإيرادات قناة السويس والسياحة ، بالإضافة إلي تحويلات العاملين المصريين في الدول العربية .. إلخ الأمر الذي أدي إلي ارتفاع المعدل السنوي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٢ % في أوائل السبعينات إلي ما يزيد عن ٨ % في نهاية السبعينات ، كذلك تزايد إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي [٥٤٨] .

تشوه النظام الضريبي في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي

يتسم النظام الضريبي في مصر بقصور ملحوظ سواء من ناحية القدرة علي إعادة توزيع الدخل أو من ناحية الفعالية في حفز النمو . فمن ناحية القدرة علي التوزيع ، يلاحظ أن العبء الضريبي يتوزع بطريقة ملتوية حيث يطغي الاعتماد علي الضرائب غير المباشرة ، وحيث تتميز الضرائب المباشرة في التطبيق بالتراجعية وإن اتصفت في التشريع بالتصاعدية [٥٤٩] .

أما من ناحية حوافز الإنتاج ، فيلاحظ أن أثر النظام الضريبي محدود للغاية ، فالوعاء الضريبي ضيق جداً ، بسبب شيوع التهرب ، ولا يمكن توسيعه بسهولة لاعتبارات فنية وسياسية . ومعظم ذوي الدخول العالية يقدرون علي الإفلات من الضرائب المستحقة عليهم ، بل أنهم قد يفلتون من عملية الحصر الضريبي أصلاً . أضف إلي ذلك أن أثر الضرائب علي الحوافز ضعيف بوجه عام ، بل وربما يكون سلبياً في بعض الأحوال [٥٥٠]. وأياً كان الأمر فالثابت أن عدم المقدرة علي تنفيذ قوانين الضرائب يعني عملياً أن الضرائب المدفوعة ضعيفة الارتباط ، إن لم تكن منقطعة الصلة بالنشاط الإنتاجي والتنمية الاقتصادية .

وقد عدل القانون الضريبي في عام ١٩٧٨ ليعطي تسهيلات واعفاءات أكثر لأصحاب الدخول العليا . فحسب القانون السابق لعام ١٩٧٣ فإن الضريبة علي الدخول التي تتجاوز ١٠ آلاف جنيه سنوياً كانت ٩٥ % وتم تعديلها في قانون ١٩٧٨ إلي ٧٠ % علي الدخول التي تتجاوز ٧٠ ألف جنيه ، ٨٠ % علي الدخول التي تتجاوز ١٠٠ ألف جنيه . ومما لاشك فيه أن مثل هذه السياسة تعتبر منحازة لأقصي درجة بالنسبة للطبقات الغنية ، نظراً لانخفاض متوسط الدخل الفردي . بالإضافة إلي أن ٧٠ % تقريباً من إجمالي حصيلة الضرائب تأتي من الضرائب غير المباشرة [٥٥١] .

([548]) Ragui Assaad & Simon Commader " Egypt Edited By Susan Horton Ravi Kambur and Dipak Mazumart . Labor Markatsin an Era Adjustment . Case studies . Vol. 2 . The World , Bank Washington , Dc. 1994 , P. 318.

([٥٤٩]) د. محمود عبدالفضيل : " تطور الهيكل الضريبي في مصر " الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء ، ص ٤٩ .

([550]) Faris Glubb , " Sadat's fading Hopes , " Middle East internati No. 85 (July 1978) , P. 12- 13 .

([٥٥١]) اللجنة العلمية لمؤتمر اتحاد مديري الضرائب الأفارقة : الحوافز الضريبية للمشروعات الاستثمارية " ، المؤتمر الضريبي الثامن للاتحاد ، القاهرة ١٩٩٦/١٢/٢ ، ص ٨ ، د. عبدالباسط وفا : " نحو تطوير شامل لنظام الضريبة علي أرباح شركات الأموال في مصر "، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٤ . د. رمضان صديق : " ضوابط الأعفاء

كما أن مشاريع الاستثمار الأجنبية أو المشتركة تعفي من الضرائب لمدة خمسة أعوام في المتوسط ، ويسمح لها في ظل قواعد معينة باستيراد كل مستلزماتها الإنتاجية من الخارج بدون دفع الرسوم الجمركية المقررة ، كذلك تعفي من دفع الضرائب شركات البناء والمكاتب الاستشارية التي تشارك في تخطيط وتنفيذ المدن الجديدة .

وقد لجأ الكثير من الشركات التي انتهت فترة السماح الضريبى بالنسبة لها (الخمس سنوات) إلي غلق أبوابها تمهيداً لتكوين شركات جديدة تتمتع بفترة سماح ضريبي أخري ، أو أن تلجأ قرب انتهاء فترة السماح الضريبي إلي تشكيل شركات أخري منبثقة عنها لتتمتع بإعفاء ضريبي جديد ، وتنقل إليها أرباحها التي تتولد بعد انتهاء فترات الاعفاء الضريبي ، إذ ليس هناك التزام علي الممول بأن يستمر في مزاولة نشاطه في الدولة بعد إنقضاء فترة الاعفاء ، كما لا يوجد ما يمنع من تكرار تمتعه بالإعفاء إذا زاول نشاطاً آخر تتوافر فيه شروط التمتع بإعفاء جديد .

ومما لاشك فيه أن عدالة التوزيع لا يمكن أن تتحقق من خلال السياسة الضريبية نتيجة اعتماد النظام الضريبي المصري علي الضرائب غير المباشرة. أضف إلي ذلك أن عدالة التوزيع لا يمكن أن تتحقق نتيجة سياسة جزئية بل يجب أن تكون محور السياسات الاقتصادية عموماً بما في ذلك التخطيط والاستهلاك والاستثمار والأجور .

فقد كانت الآثار التوزيعية لسياسة الانفتاح الاقتصادي لصالح الأغنياء لأنها أدت إلي التضخم وتركز الثروة في أيد قليلة وإزدياد النفوذ الأجنبي علي الاقتصاد المصري وتبلور طبقة رأسمالية طفيلية لا تسهم في العملية الإنتاجية وإنما يقتصر دورها علي الاستيراد من الخارج وإغراق السوق المصرية بسلع استهلاكية ، كما ان الاستهلاك التفاخري للأغنياء يمثل استفزازاً اجتماعياً ، مما قد يؤدي إلي عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي الاقتصادي [٥٥٢] .

حيث إتجهت رؤوس الأموال الاجنبية إلي الاستثمار في مشاريع مضمونة العائد وقصيرة الأجل بغض النظر عن مدي إحتياج مصر لها أو مدي مساهمتها في دعم الاقتصاد المصري وقدرته الإنتاجية ، كما أن سياسة الانفتاح أصبحت أداة لإثراء أقلية ضئيلة ، مما أدي إلي سوء توزيع الدخل والثروة .

وبالرغم من الدعاية الكبيرة التي صاحبت سياسة الانفتاح فقد واجهت السياسة في التطبيق عقبات عدة مثل مشكلة المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وبالذات في القاهرة ، والتعقيدات

الضريبي، الضرائب ودورها في علاج عجز الموازنة ، كتاب الإهرام الاقتصادي ، عدد٤٦– ديسمبر ١٩٩١ ، ص ١١٣

(٥٥٢) أهم الاضطرابات السياسية التي ارتبطت بتطبيق سياسة الانفتاح هي المظاهرات التي حدثت في يومي ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ففي هذين اليومين شهدت أغلب المدن المصرية مظاهرات صاخبة وعنيفة كرد فعل لقرارات الحكومة برفع أسعار عدد من السلع الأساسية وتضمنت هذه الزيادة التي أعلنت في ١٧ يناير عند تقديم الحكومة لمشروع الميزانية لعام ١٩٧٧ رفع أسعار الأرز بنسبة ١٦% والسكر بنسبة ٣,٣ % والبنزين بنسبة ٣١ % والسجاير بنسبة ١٢ % والكيروسين بنسبة ٤٦ % كما تضاعفت الضرائب المفروضة علي عدد من السلع الكمالية المستوردة . وأدي الإعلان عن هذه = = الزيادة إلي مظاهرات عنيفة لم تشهد مصر مثلها وإزاء رد الفعل العنيف هذا الغيت القرارات واستدعي الجيش إلي المدن للحفاظ علي الأمن . أنظر :

Middel East Economic Jornal , Vol. 21 . No. 3 January 21 , 1977 , P. 18

الإدارية التي أدت إلي ظهور فئة الوسطاء الذين يقومون بتسهيل الأمور لدي الجهاز الحكومي[٥٥٣]. وكذا هجرة العديد من أفضل الكفاءات الفنية والعمالة الماهرة إلي دول الخليج .

وما زال سلوك رأس المال الأجنبي حذراً لذلك دخل في المشروعات المضمونة الربح في وقت قصير وحيث يكون عنصر المخاطرة محدوداً كمشروعات السياحة وبناء الفنادق والإسكان الفاخر . كما سارت معظم البنوك الاجنبية في نفس الاتجاه . فقد أصدر البنك المركزي تقريراً هاماً في عام ١٩٧٧ أشار فيه إلي أن البنوك الأجنبية والتي بلغت وقتذاك ٢٠ بنكاً ، قامت بتحويل ١٦٠ مليون جنيه إلي الخارج من ودائع المصريين . وهكذا فبدلاً من أن تكون هذه البنوك سبيلاً لجذب رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار في مصر ، أصبحت أداة لتوظيف الودائع المصرية للاستثمار في الخارج [٥٥٤].

ومن هنا يتبين لنا أن الحكومة بتبنيها لسياسة الانفتاح وتطبيقها لها بشكل معين قد فقدت السيطرة علي اتجاه الاستثمار وأن رؤوس الأموال لا تتجه إلي المجالات التي تحتاج إليها مصر فعلاً .

تنامي روح الاستهلاك في المجتمع المصري

وغلق قطاعات الإنتاج الرئيسية

حتي أولئك الذين قبلوا سياسات الانفتاح وتفهموا مبرراتها من الناحية النظرية ، إلآ أنهم رفضوا وانتقدوا الطريقة التي طبقت بها منذ ١٩٧٤ فقد أدت إلي انفتاح استهلاكي وليس إلي الانفتاح الإنتاجي المستهدف وامتلأت الأسواق المصرية بالعديد من سلع الاستهلاك التفاخري التي نمت روحاً استهلاكية في المجتمع ، كما أثرت سلبياً علي الصناعة الوطنية التي واجهت منافسة غير عادلة .

لاشك أن الانفتاح الاقتصادي ذو طبيعة استهلاكية في مراحله الأولي ، إلا أن الرأسمالية الوافدة لم تسلك مسلك الرأسمالية الغربية في الاقتصاد في الانفاق والاستثمار في تطوير قوي الإنتاج ، إنما تركزت استثماراتها في أنشطة غير إنتاجية [٥٥٥] . فهي تحاول تحقيق أكبر قدر ممكن من التكاثر المالي في أقصر فترة ممكنة ، ولذلك تعزف عن إغراق أموالها في استثمارات إنتاجية تحرمها من فرص اقتناص الربح السريع [٥٥٦] . وغير معنية بتطور الاقتصاد المصري كالمضاربات والعمولات والسمسرة والاستيراد والتصدير وشركات تقسيم الأراضي، والمقاولات والفنادق السياحية والإسكان الفاخر والإداري .

كما امتلأت الأسواق المصرية بالعديد من السلع الاستهلاكية الفاخرة – الاستفزازية – التي نمت روح استهلاكية في المجتمع المصري، كالمياه المعدنية والغازية ، والعصائر ، والمكرونة بأنواعها المتعددة ، ومستحضرات التجميل والشامبوهات وغيرها . ناهيك عن عامل المحاكاة حيث كان

([553]) Alan Mackie , " Li comes off the Cairo corruption cauldron , " Middle East Economic Digest , October 1 , 1976 , P.7 .

([554]) Assem Abdel Mohsen : " Egypt : Foreign investors want Bankable projects " , The Middle East , September 1979 , P. 43 .

([٥٥٥]) د. فؤاد مرسي:"مصير القطاع العام في مصر " ، مركز البحوث العربية ، ١٩٨٩ ، ص ٣٧ .

([٥٥٦]) د. عادل حسين : " الاقتصاد المصري من الاستقلال إلي التبعية " ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ص ٨٢ .

العائدون من دول الخليج يأتون بأنواع جديدة من السلع الكمالية التي لم يكن للمجتمع المصري سابق عهد بها كالتلفزيونات الملونة والفديوهات .. إلخ [٥٥٧]

في الوقت الذي انخفضت فيه الاستثمارات الموجهة للقطاعات الرئيسية (الزراعة – الصناعة) فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي في القطاعات الخدمية والتوريدية ١٤,٢ % ، ١١ % علي التوالي ١٩٧٤- ١٩٧٥ ، مقابل ٨ % في القطاعات السلعية [٥٥٨] . في حين لم يزد معدل نمو الزراعة عن ٢ % علي أكثر تقدير ، ولم يتعد معدل النمو في الصناعة والتعدين أكثر من ٦% [٥٥٩] . فهو من ثم نمو خدمي بالدرجة الأولي (نمواً هشاً) تمثل في الإسكان الفاخر والنقل الخاص وسياحة الأغنياء .

في ظل هذه التغيرات فقدت القرية وظيفتها الإنتاجية وتحولت إلي وحدة استهلاكية وانضمت إلي المدينة كمستهلك طفيلي بعد أن كانت وحدة إنتاجية تكفي احتياجاتها الخاصة بما تمثله من اكتفاء ذاتي فضلاً عما كانت تقدمه للمدينة من احتياجاتها ومتطلباتها .

الانفتاح الاقتصادي وشبهة التبعية (السياسية والاقتصادية)

إن الرأسمال المحلي الذي شارك في تشكيل السياسات الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة الموسومة بالانفتاح ، كان تابعاً لرأس المال الأجنبي فلم يقيم بدوره الاستثماري بشكل مستقل معتمداً فيه علي ذاته [٥٦٠] فكان الرأسمال المصري مستنداً علي الرأسمال الأجنبي .

ومع زيادة تدخل الرأسمالية العالمية وعلي رأسها أمريكا في تشكيل جانب كبير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة بزيادة حجم القروض والمعونات الميسرة والشروط ، فقد بلغت المعونة الأمريكية منذ سنة ١٩٧٤ حتي نهاية ١٩٨١ نحو ٦,٦ بليون دولار ، منها ٢,٤ بليون منح لا ترد (أو ٧,٦ بليون دولار منذ سنة ١٩٧٥ حتي ١٩٨٢) . وعلي الجملة فمنذ سنة ١٩٧٤ حتي ١٩٨٢ بلغ مجموع المعونات الأمريكية لمصر ٨,٨ بليون دولار
(مقابل ٥ بلايين من الدول العربية من سنة ١٩٧٣ إلي سنة ١٩٧٨ حين توقفت معونتهم) . وذلك بخلاف المعونات العسكرية التي بلغت حوالي بليون دولار سنة ١٩٧٩ ، ثم أصبحت بليونين سنوياً (مقابل ٣,٥ بليون من الدول العربية). وبالمحصلة فإن إجمالي ما تحصل عليه مصر سنوياً من أمريكا يبلغ ٣,٣ بليون دولار سنوياً [٥٦١] .

كما تعد الولايات المتحدة المورد الأول للغذاء والحبوب فضلاً عن أنها المقرض والدائن الأول وبالإضافة إلي أن ميزاننا التجاري معها أشد اختلالاً لغير صالحنا منه مع أية دولة أخري

([٥٥٧]) د. نادر فرجاني : ": الهجرة إلي النفط أبعاد الهجرة للعمل في البلاد النفطية وأثرها علي التنمية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٥٧ .
([٥٥٨]) ابراهيم العيسوي:" إصلاح ما أفسده الانفتاح " ، كتاب الأهالي ، العدد الثالث سبتمبر ١٩٨٤ ،ص ٢٢.
([٥٥٩]) عبدالمجيد راشد : مرجع سابق ، ص ٧ .
([٥٦٠]) شارك رأس المال الأجنبي رأس المال المصري في ٢٢ مشروع من مجموع ٣١ مشروع استثماري في الفترة من ٧٤ – ١٩٧٧ . أنظر : د. جودة عبدالخالق : " الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر ٧١- ١٩٧٧ في مصر في ربع قرن " ، ٥٢- ١٩٧٧ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص ٤١٢ .
([٥٦١]) د. جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ٥٢- ٥٣ .

. حيث كانت صادراتنا سنة ١٩٨١ تمثل خمس قيمة واردتنا منها ، كذلك فإن أكثر من ثلث ديون مصر منها ومن هنا فلا غرابة إذن أن باتت مصر تحت رحمة الولايات المتحدة اقتصادياً مثلما هي سياسياً وعسكرياً بالإضافة إلي التبعية الاقتصادية شبه الكاملة بل وأكثر من أي وقت مضى . وإذا كانت مصر قد اتهمت بأنها رهنت محصول قطنها من أجل السلاح الروسى ، فإن مصر السبعينات قد رهنت استقلالها ذاته من أجل السلام الأمريكي . وإن صح أنها استبدلت في التسينات بالتبعية الاقتصادية لأوروبا الغربية التبعية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي ، فإنها قد استبدلت بالأخيرة التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة في السبعينات [٥٦٢] .

تخفيض الدعم وارتفاع الأسعار في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي

كانت مخصصات الدعم لا تمثل سوي نسبة ضئيلة من إجمالي الإنفاق العام حتي سنة ١٩٧٣ : حيث شهد هذا العام زيادات ضخمة من الدعم وصلت إلي ٨٩ مليون جنيه ثم ارتفعت إلي ٤٩١ مليون جنيه في عام ١٩٧٥ ، وقد مثل الدعم في عام ١٩٧٦ نحو ٣٠ % من جملة الانفاق العام ، ١١ % من الناتج المحلي الإجمالي [٥٦٣] .

ورغم هذه الزيادات الهائلة إلا أنه في الحقيقة تسرب جزء كبير من هذا الدعم إلي بعض الفئات غير المستهدفة – وصل إلي غير مستحقيه – فضلاً عن محاولة الحكومة تخفيض الدعم علي بعض السلع والغائه عن بعضها الآخر وما كان من رد فعل الجماهير والمتمثل في انتفاضة يناير ١٩٧٧ . مع العلم بأن تخفيض الدعم يؤدي إلي نتائج انكماشية علي وجه العموم ، مع تحمل الفقراء بوجه خاص للجزء الأكبر من العبء المترتب علي الخسارة الناجمة في الدخل الحقيقي [٥٦٤] .

كما أن تخفيض الدعم والسماح لأسعار السلع الأساسية بالارتفاع سيؤدي إلي ارتفاع نفقة المعيشة لكل الأفراد ، وأن عبء ارتفاع الأسعار أشد وطأة علي الفقراء بصفة خاصة . نظراً لإنفاقهم بنسبة كبيرة من دخولهم علي الضروريات خاصة الغذاء . ونظراً لصغر المرونات السعرية والدخيلة للطلب علي الغذاء فإنه لن يحدث انخفاض محسوس في استهلاك الغذاء . ومن هنا كان لزاماً حدوث انخفاض حاد في نسبة الانفاق علي السلع الغذائية بوجه خاص . مما كان له أثر سيئ علي مستوي التغذية للمصريين بوجه عام فضلاً عن مشكلة الإسكان[٥٦٥] .

وبالرغم من أن عجز الميزانية سينخفض نتيجة لتخفيض الدعم ، فإن الإنخفاض في القوة الشرائية أدي إلي انخفاض ضخم في الطلب الكلي وبالتالي إلي الركود الاقتصادي . الذي لم يكن من الممكن تفاديه بزيادة سريعة في الإنفاق الاستثماري .

([٥٦٢]) د. عادل حسين : " الاقتصاد المصري من الاستقلال إلي التبعية " ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩ .

([٥٦٣]) بلغت مخصصات الدعم حوالي ١٥ مليون جنيه في ١٩٦٢ / ١٩٦٣ ، ٥١ مليون جنيه في ١٩٧٠ / ١٩٧١ أي نحو ٢ % ، ٤ % من الإنفاق العام علي التوالي ، أنظر :

IBRD , Arab Republic of Egypt , Economic Management in period of transition , Vol. 1 , Final Report No. 1815 EGT . May 1978 , Annex 1.1.

([٥٦٤]) انظر تقرير البنك الدولي : مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٤٠ .

([565]) R. Eckaus et al., Multi – sector . General Equilibrium policy Models for Egypt , Report of the Cairo university / MIT techonlogical planning program , 1978 , section , 5 .

ومن ناحية فإن تخفيض الدعم له أثر سيئ علي مستوي المعيشة وبالتالي علي الإنتاجية والنمو ، كما أن الغاء الدعم عن المدخلات الزراعية كالأسمدة والمبيدات والعلف والإئتمان سوف يؤثر بالسلب علي قطاع الزراعة خاصة وأن هذا الدعم يعمل علي زيادة الإنتاجية ومنعها من التدهور طالما كانت الأسمدة والمبيدات وغيرها في متناول ومقدرة صغار الفلاحين .

تصفية الصناعات المصرية وتطويق القطاع العام.

كما اتجهت سياسة الانفتاح إلي تصفية الصناعة الوطنية عن طريق محاصرة وتطويق القطاع العام . مما كان له أثراً سلبياً علي الصناعة الوطنية التي واجهت منافسة غير عادلة [٥٦٦] ، حيث أغرقت البلاد بالسلع الأجنبية وفقدت السلع المصنوعة محلياً سيادتها تدريجياً في السوق المصرية وأصبح ينظر إليها علي أنها سلع دنيا ، وبدأت تدب تدريجياً روح انهزامية تحقر الإنتاج المصري[٥٦٧] .

وبذلك زاد الاعتماد علي العالم الخارجي في تلبية احتياجات مصر من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية . وأدي ذلك بالإضافة إلي عوامل أخري إلي زيادة المديونية الخارجية لمصر .

زيادة العجز الخارجي " المديونية الخارجية "

أدي فتح باب الاستيراد علي مصراعيه إلي زيادة العجز الخارجي، مما أدي إلي زيادة الاعتماد علي موارد التمويل الخارجي قصيرة الاجل ، وخاصة التسهيلات المصرفية . وقد أدي تزايد الحصول علي التسهيلات القصيرة الاجل إلي ظهور مشكلة حادة في السيولة النقدية الدولية للاقتصاد المصري ، وذلك نظراً لقصر الفترة الزمنية ، فضلاً عن ارتفاع سعر الفائدة والذي يتعدي ٢٠ % الأمر الذي يتطلب مبالغ ضخمة من السيولة النقدية لخدمة أعبائها ، حيث بلغت قيمة المستحقات من هذه التسهيلات (فوائد + أقساط) في عام ١٩٧٥ نحو ٢,١٨٤ مليار دولار أي ما يعادل ٧٨ % من قيمة حصيلة الصادرات المصرية كلها في هذا العام [٥٦٨] .

نتيجة لهذه العوامل وبالإضافة إلي عوامل أخري أدي ذلك إلي زيادة المديونية الخارجية من نحو ١,٦ مليار دولار في عام ١٩٧١ إلي نحو ٢٨,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢ [٥٦٩] ، ومن ثم اقترنت تلك الفترة الموصوفة بالانفتاح الاقتصادي بالاستنزاف المستمر لموارد الدولة المحدودة في صورة مدفوعات للدائنين الأجانب تسديداً للقروض ووفاءً لفوائد تلك القروض [٥٧٠] وزاد حجم الديون وارتفعت أعباء هذه الديون ، حيث قفز حجم الدين الخارجي من ١,٦ مليار دولار في عام ١٩٧١ إلي

([٥٦٦]) د. إبراهيم العيسوي : في إصلاح ما أفسده الانفتاح " ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .
([٥٦٧]) د. علي الدين هلال : مرجع سابق ، ص ١٠١ .
([٥٦٨]) د. رمزي زكي : " تقييم الإصلاح الاقتصادي الذي عقد مع مصر مع صندوق النقد الدولي ١٩٧٣ " ، مؤتمر الاقتصاديين المصريين في عقد الثمانينات ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء ، ص ٣٤٠ .
([٥٦٩]) معهد التخطيط القومي : " الموازنة العامة " ، ص ٣٢ مشار إليه لدي . مرفت محمد عبدالوهاب : مرجع سابق ، ص ٢٠ .
([٥٧٠]) د، مصطفي كامل السيد : " الاستقلال الوطني والتنمية المستقلة " ، في د. علي الدين هلال " محرر " المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٤٢ .

نحو ٢,١ مياد دولار سنة ١٩٧٣ ثم بلغ ١٥ مليار دولار في عام ١٩٧٩ ثم ما يقرب من ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ حتي وصل ٢٨,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٣ [٥٧١] .

وقد تمثلت الخطورة في أن هناك قسط كبير من الديون قد انفق علي الاستهلاك ولم يوجه إلي الاستثمار ، إلي ما يولد عائد يمكن استخدامه في سداد هذه الديون [٥٧٢].

علي الرغم من أن إحدي ذرائع الانفتاح هي تقليل الأعباء علي القروض الاجنبية وإحلال الاستثمارات الأجنبية محلها غير أن ما جاء للبلاد من استثمارات أجنبية لم يزد في مجموعه عن ٢ مليار دولار طوال السنوات منذ ١٩٧٤ وحتي ١٩٧٩ في الوقت الذي قفز فيه حجم الدين .

وقد اختلت تجارة مصر الخارجية كما لم تعرف قط من قبل . فلقد بلغت الواردات بضعة أمثال الصادرات بحيث انقلب الميزان التجاري لغير صالح مصر تماماً ، وأصبحت مصر من أكبر دول العالم الثالث استدانة واعتماداً علي القروض الأجنبية ، وكذلك اعتماداً علي العالم الخارجي في مجمل اقتصادها [٥٧٣].

زيادة معدلات التضخم

ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي في زيادة معدلات التضخم نظراً لما سمحت به تلك السياسة من استيراد السلع الاستهلاكية الأجنبية وبالتالي استيراد التضخم الغربي مع تلك السلع [٥٧٤] . فضلاً عما كانت تتبعه الحكومة من سياسة نقدية تضخمية آنذاك مسببة بذلك اختلالاً كبيراً بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

ومن ثم ارتفعت معدلات التضخم حيث تراوحت ما بين ٢٠ % ، ٣٠% سنوياً خلال فترة الانفتاح [٥٧٥] .

تخلف قطاعات الإنتاج الرئيسية (الزراعة – الصناعة)

أمكن خلال هذه الفترة – فترة الانفتاح – إتاحة قدر ضخم من التدفقات المالية من الخارج في شكل استثمار لرأس المال الأجنبي ، كذلك توافرت ظروف أخري أدت إلي زيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبي أهمها زيادة حصيلة صادرات البترول ، وإيرادات قناة السويس والسياحة ، بالإضافة إلي تحويلات العاملين المصريين في الدول العربية . الأمر الذي أدي إلي ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٢ % في أوائل السبعينيات إلي ما يزيد

([٥٧١]) معهد التخطيط القومي : الموازنة العامة ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
([٥٧٢]) د. عبدالمجيد راشد : مرجع سابق ، ص ٧ .
([٥٧٣]) د. جمال حمدان : شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان " الجزء الثالث ، ص ٥٢ .
([٥٧٤]) د. عبدالقادر شهيب : " محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر " ، دار بن خلدون للطبع والنشر ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٣٩ .
([٥٧٥]) د. جودة عبدالخالق : " أهم دلالات سياسية الانفتاح بالنسبة للتحولات الهيكلية " ، الاقتصاد المصري في ربع قرن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء ، ص ٣٩ .

قليلاً عن ٨% في نهاية السبعينيات [٥٧٦] . إلا أن هذا النمو الذي صاحب سياسة الانفتاح ، كان في صالح القطاعات غير الإنتاجية أكثر مما كان في صالح القطاعات الإنتاجية .

ومن ثم تميز النمو في عهد الانفتاح بتخلف قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة ، حيث لم يتعدي معدل النمو في قطاع الزراعة أكثر من ٢% أما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين فلم يتعدي ٦% علي أكثر تقدير . بينما برزت قطاعات ذات نمو هش ولا تستند إلي عناصر القوة الذاتية للاقتصاد ، فضلاً عن أنها مرهونة للخارج كالبترول والسياحة وقناة السويس [٥٧٧] .

واصبحنا نستهلك ونستثمر ونستورد بشكل يفوق حجم ما ننتج وندخر ونصدر ، فزادت حاجة مصر للاقتراض الخارجي بمعدلات مرتفعة ، فزاد خصم الديون وارتفعت أعباء الديون في شكل فوائد أو في شكل الأقساط المستحقة عليها . وبذلك زاد الاعتماد علي العالم الخارجي في تلبية احتياجات مصر من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية علي حد سواء مما زاد الأمر سوءاً وتعقيداً ، فلم يكتفي الاستيراد علي السلع الإنتاجية فقط وذلك نتيجة لفتح باب الاستيراد بلا ضوابط أمام القطاع الخاص .

([٥٧٦]) د. إبراهيم العيسوي : " الماء الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح – دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية " ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٩ .

([٥٧٧]) د. إبراهيم العيسوي : " إصلاح ما أفسده الانفتاح الاقتصادي " ، مرجع سابق ، ص ٢٢

غزو إسرائيل للأسواق المصرية ومنافسة منتجاتها :

تزامن وترابط تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر مع توقيع معاهدة كامب ديفيد – معاهد السلام المصرية الإسرائيلية – التي نتج عنها فتح الأسواق المصرية للمنتجات الإسرائية بعد ألغاء نظام مقاطعة إسرائيل ومن يتعامل معها اقتصادياً والذي كان معمولاً به قبل توقيع تلك المعاهدة (المشئومة) [٥٧٨] ، مما أدي إلي فتح الكثير من الأسواق العالمية أمام الصادرات الإسرائيلية ، فمن المعروف أن كثيراً من الدول كانت تتحاشي التعامل اقتصادياً مع إسرائيل أما مجاملة لمصر وغيرها من الدول العربية أو خشية توقيع عقوبات اقتصادية ضدها كالمقاطعة .

ولكن بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل ومع نشاط إسرائيل التجاري فتحت هذه الأسواق أبوابها للصادرات الإسرائيلية ، ومن ثم واجهت الصادرات المصرية المماثلة للصادرات الإسرائيلية منافسة جديدة في كثير من الأسواق التي لم تكن تتعرض لها من قبل . مثل إزدياد منافسة الموالح الإسرائيلية وغيرها في أسواق أوروبا بعد تطبيع العلاقات وعدم خوف الشركات والمؤسسات الأوروبية من الاستيراد من إسرائيل .

حدوث خلل هيكلي في الإدارة السياسية والاقتصادية

رغم أن الانفتاح الاقتصادي يقابله ليبرالية سياسية – ديمقراطية – إلا أن هذه الليبرالية الاقتصادية لم تنعكس في ليبرالية سياسية لأنها ليبرالية الكمبرادور[٥٧٩] والجهاز البيروقراطي للدولة وليست ليبرالية الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي الحر[٥٨٠].

بالإضافة إلي تعاظم الطاقات العاطلة والارتفاع الرهيب لمعدلات البطالة بما يجلبه ذلك من مظاهر الضعف والانحلال في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [٥٨١] .

هذا الخلل أدي إلي ظهور مراكز قوي من نوع جديد [٥٨٢] اكتسبت نفوذاً سياسياً واقتصادياً استطاعت من خلاله توجيه السياسات والقرارات الاقتصادية لصالحها في ظل غياب الرقابة الفعالة مما ساعد علي انتشار المحسوبية والرشوة وغيرها من الجرائم التي ارتبطت بعملية الانفتاح الاقتصادي ، حيث أن هذه الجرائم ما هي إلا انعكاسات طبيعية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري فانتشرت تجارة المخدرات والدعارة والسوق السوداء .. إلخ

التغيرات السياسية والاجتماعية التي واكبت سياسة الانفتاح :

([٥٧٨]) كان الانفتاح الاقتصادي بداية تهيئة المناخ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لإدماج الكيان الصهيوني داخل الوطن العربي ليصبح أمراً واقعاً ، سياسياً من خلال التمثيل الدبلوماسي والعلاقات السياسية والسلام ، واقتصادياً من خلال الغاء المقاطعة الإسرائيلية وغزو المنتجات الإسرائيلية للأسواق المجاورة ، وأخيراً اجتماعيا من خلال التعايش والتزواج والعمل لدي الإسرائيلي فضلاً عما ينتج من تزاوج المصريين بالإسرائيليات وإنجاب أبناء مصريين يهود وفقاً للعقيدة اليهودية التي تورث من الإناث الإسرائيليات .

([٥٧٩]) د. علي حافظ منصور : " مستقبل التجارة الخارجية لمصر في ظل الاتجاهات الحمائية "

([٥٨٠])محمد حسنين هيكل : " خريف الغضب بداية ونهاية السادات " ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٣٧٨ .

([٥٨١])د. سيد البواب : الفضاءات الاقتصادية .

([٥٨٢]) كانت مراكز القوي في العهد الناصري تعد في المقام الأول مراكز قوي سياسياً لا علاقة لها بالمنظومة الاقتصادية أمام في حقبة الانفتاح فقد ظهر مراكز قوي اقتصادية تسيطر علي الاقتصاد المصري من خلال نفوذها وسيطرتها علي مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوجيهها لصالحها .

بدأت بوادر الاتجاه نحو النمط الإنتاجي الرأسمالي في السبعينيات بعد وفاة الرئيس عبدالناصر وتولي السادات وقيام الأخير بانقلاب علي الجناح الراديكالي داخل السلطة المصرية سنة ١٩٧١ .

وبهذا انتقلت السلطة من يد الراديكاليين إلي يد الليبراليين ، فمنذ مايو ١٩٧١ حتي أكتوبر ١٩٧٤ كان المجتمع المصري يمر بمرحلة انتقالية من قبل السلطة السياسية بعد صدور ورقة أكتوبر ١٩٧٤ التي حددت ملامح السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري من خلال اعتناق وتطبيق مبادئ الانفتاح الاقتصادي التي دشنت سيطرة الاقتصاد الحر كسياسة اقتصادية سائدة في المجتمع ارتبط بها الأخذ بالتعددية الحزبية عام ١٩٧٦ ، هذا مع تقليص دور القطاع العام اقتصادياً، وانعكس ذلك علي مستوي العلاقات الدولية حيث ارتبطت مصر بعلاقات وثيقة مع أمريكا ودول الغرب الرأسمالي علي المستوي الاقتصادي والسياسي . ثم استكمل هذا بعقد صلح منفرد مع إسرائيل ، وهذا نفسه ما جلب قيداً آخر لحرية اتخاذ القرار السياسي في المجتمع المصري منذ السبعينات [٥٨٣] .

ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية (دولية وإقليمية) انقدات مصر إلي التبعية الاقتصادية والسياسية والتي تمثلت في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فضلاً عن القوي الإقليمية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية [٥٨٤] وغيرها من دول المنطقة الخاضعة للنفوذ الغربي الأمريكي ونتيجة لهذه الضغوط استجابت القيادة السياسية آنذاك إلي سياسة الانفتاح الاقتصادي وإنهاء العلاقة مع السوفيت وطرد خبراءهم ، والتخلي عن عدم الانحياز ، وإقامة علاقات خاصة مع أمريكا وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل . وبدأ إشراك العديد من الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين والاستعانة بهم في رسم السياسات الاقتصادية لمصر .

لذلك جاء من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت في هذه الفترة نتيجة للضغوط الخارجية ، كتخفيض قيمة الجنيه المصري ، ومحاولة إلغاء دعم العديد من السلع ، والاستيراد بدون تحويل عملة . كذلك كان طبيعياً أن توجه معظم القروض والجزء الأكبر من المعونة الأمريكية لخدمة الطبقة الرأسمالية التابعة – الطفيلية – الأمر الذي أدي إلي عدم الاهتمام بتحقيق تنمية حقيقية في المجتمع المصري [٥٨٥] .

وقد ارتبطت سياسة الانفتاح بظهور الطفيلية كسلوك وسياسة وقيمة اجتماعية ، وكما أفرزت تلك السياسة أنماطاً من القيم الداخلية علي المجتمع المصري ، حيث تم تأسيس مؤسسات وشركات اقتصادية تقوم علي السمسرة والمتاجرة في العملة ، وتهريب الأموال .

كما انتشر العديد من القيم الثقافية التي تخاطب الغريزة ولا تخاطب العقل المتمثلة في الاغنيات المبتزلة والأفلام سيئة السمعة والفن المسرحي الهابط وانتشار الملاهي الليلية كأماكن مفضلة لعناصر هذه الرأسمالية الطفيلية .

---

(٥٨٣) د. صلاح الدين منسي : " القرية المصرية والانفتاح الاقتصادي " ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٢ .

(٥٨٤) مني أبو سنة : " مصر في مفترق الطرق " ، ورقة مقدمة للحلقة الدراسية المصرية الألمانية عن سياسة الانفتاح والنظام الاجتماعي ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٤ ، ص ١٥ .

(٥٨٥) د. صلاح الدين منسي : " الانفتاح الاقتصادي والجريمة في مصر " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٧١ .

في المقابل وكنتيجة حتمية ظهر اتجاه ديني مضاد يرفع شعارات العودة إلي الماضي والسلفية الدينية ورفض المجتمع القائم بكل سلبياته وتوجهاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكان طبيعياً بين هذين الاتجاهين المتضادين أن يزداد التفكك الاجتماعي والانحراف الناجم عنه ، بل ويصل لحد الصراعات العنيفة والدموية كل في مجابهة الآخر .

وقد أفرزت تلك السياسة الانفتاحية ذات النمط الإنتاجي الرأسمالي "الطفيلي" تقسيماً طبقياً للمجتمع . طبقة رأسمالية كبيرة ذات طبيعة طفيلية وأخري هي التي تمثل الأغلبية الكادحة – معدمه .

أولاً:- طبقة رأسمالية طفيلية

تكونت تلك الطبقة نتيجة الممارسات السياسية والاقتصادية الخاطئة التي صاحبت عملية الانفتاح ذات النمط الإنتاجي الرأسمالي الطفيلي تلك الطبقة التي استطاعت في تلك الآونة أن تسود وتسيطر علي جميع مفاصل المجتمع المصري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وتحاول فرض قيمها علي المجتمع كله – وبشكل خاص الطفيلية كقيمة أساسية في حياة هذه الطبقة – وتشمل هذه الطبقة العناصر التجارية والربوية من التجار والممولين والوكلاء في مجالا ت التصدير والاستيراد وتجار العملة والمتاجرون في العقارات والمقاولات والتوريدات ... إلخ [٥٨٦] . فهم يعملون في مجالات المضاربات والخدمات التي لا تضيف شيئاً للثروة المادية للمجتمع .

وإن هذه الطبقة المسيطرة اقتصادياً هي ذات نفسها المسيطرة سياسياً وذلك من خلال انتشار أفراد هذه الطبقة في مواقع السلطة المختلفة سواء تشريعية كانت أم تنفيذية أو سياسية ، وقد أدي هذا إلي مزيد من الانحياز من السلطة السياسية الحاكمة لصفوفهم الخاصة فيما أصدر من قوانين تدعم سلطتهم [٥٨٧] .

هذا بالإضافة إلي زيادة حجم العلاقات المباشرة بين رجال السلطة ورجال الثروة سواء عن طريق المصاهرة أو الاشتراك في مشروعات اقتصادية معهم ، مما أدي إلي المزيد من ممارسات الفساد الإداري والرأسمالية الطفيلية ، فضلاً عن سوء توزيع الدخل وتعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء [٥٨٨].

ثانياً"- طبقة الأغلبية الكادحة :

تلك الطبقة التي ترسبت وتكونت شيئاً فشيئاً نتيجة السياسات الاقتصادية الفجة التي مورست في ظل سياسة الانفتاح ، وهي التي تمثل الأغلبية الكادحة من عمال عاديين وصغار الفلاحين والموظفين [٥٨٩] .

حيث اندثرت وتلاشت الطبقة الوسطي مع مرور الوقت رغم أن تلك الطبقة هي بلا شك تمثل صمام الأمان للمجتمع . فقد انحصرت الطبقة العاملة التي تعمل في قطاعات الإنتاج والتوزيع والخدمات وتعمل في إنتاج المنتجات المادية ، بالإضافة إلي تراجع طبقة الموظفين وهي فئة اجتماعية

([٥٨٦]) د. فؤاد مرسي : " هذا الانفتاح الاقتصادي " ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤٩ .

([٥٨٧]) د. محمد عبدالشفيع : " الرأسمالية الطفيلية في مصر " ، مقال في مجلة الطليعة ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٤ ، ص ١١٢ .

([٥٨٨]) كانت تلك هي الخطوات الأولي لبداية خط الانحراف الذي وصل إلي أقصاه مع مطلع الثمانينات واستشري بصورة لا مثيل لها إلا في عهد إسماعيل – مع بداية التسعينات والذي وصل إلي حد الانهيار مع نهاية القرن وبدايات القرن الجديد .

([٥٨٩]) محمد عبدالشفيع : " الرأسمالية الطفيلية في مصر " ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

وسطي ، ورغم أنها لا تملك وسائل إنتاج ولا تنتج منتجات مادية – أي لا تخلق قيمة – لكنها تؤدي خدمات هامة لا غني عنها في العملية الاجتماعية بالإنتاج ولأن هذه الفئةى تعمل أيضاً بالأجر فهي تقترب من الطبقة العاملة ويزداد إفقارها يوماً بعد يوم نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تؤدي إلي مزيد من تدهور أحوال صغارهم وكبارهم . حيث تدهورت أحوال أصحاب الدخول الثابتة الدخل من أصحاب المرتبات والمعاشات (٥٩٠).

وبذلك أعادت تلك السياسات المجتمع المصري إلي سابق عهده فيما قبل عام ١٩٥٢ من طبقية – إقطاع – ولكن بصورة أسوأ مما كان عليه الحال قبل ذلك . فإن الانفتاح غير من المنظومة الاجتماعية– السياسية في مصر . مما ترتب عليه زيادة نفوذ التجار ورجال الأعمال . وفي المقابل انزواء فئات الفلاحين والعمال والموظفين ، بل وحتي الشريحة المنتجة في رأس المال الوطني . ومن ثم حدث تمايز اجتماعي شبيه بالتمايز الذي حدث بعد تحطيم نظام محمد علي في القرن التاسع عشر (٥٩١) .

عقد الثمانينات ومحاولة إصلاح الانفتاح

مع تغير القيادة السياسية المصرية في ١٩٨١ تردد التعبير عن الحاجة إلي إعادة النظر علي نحو جدي في السياسات الاقتصادية المتبعة بهدف وقف التدهور الذي أصاب الاقتصاد المصري من زيادة حدة المديونية الخارجية والفساد الإداري والبيروقراطية وعدم إمكانية تحديد الأولويات التي يحتاجها الاقتصاد المصري ، بل وصل الأمر إلي تضارب الإحصائيات الضرورية لتقييم تلك الاحتياجات ، فضلاً عن سوء توزيع الدخل وتدهور مستوي المعيشة وانتشار العشوائيات السكانية وارتفاع مستوي الأسعار بطريقة جنونية بل أصبحت هناك عشوائية في اتخاذ القرار ات سواء كانت قرارات اقتصادية أم سياسية.

مما أدي إلي حدوث خلل في الهيكل الاقتصادي بصفة خاصة وخلل في مكونات المجتمع المصري بصفة عامة ، وبدأت تتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن المشكلات السياسية التي انتهت بمقتل رئيس الدولة . حيث أصبح هناك صراعات دينية وطبقية نتيجة فشل القيادة السياسية في معالجة تلك المشاكل بالإضافة إلي فشل الخطاب الديني والإعلامي وعدم مصداقية الخطاب السياسي ، وأصبحت هناك فجوة بين القيادة السياسية والمجتمع المصري وفتنة طائفية بين عنصري الأمة فضلاً عن الخلافات داخل التيارات الدينية نفسها سواء الإسلامية أو المسيحية وأخيراً صراع طبقي نتيجة الانتهازية وسوء توزيع الدخل وبروز طبقات طفيلية استفزازية واهتزت الثوابت والقيم الإنسانية والأخلاقية ، وتراجع دور المثقفين والمتعلمين لتبرز في المقابل تلك الطبقة الطفيلية التي تكونت في ظل سياسة الانفتاح .

في ضوء هذا الوضع عمدت القيادة السياسية آنذاك إلي كشف هذا الواقع لمحاولة إعادة الثقة في النظام وكسب أرضية شعبية ليستعيد النظام شرعيته السياسية التي قد تآكلت نتيجة تلك السياسات . ومن هنا شرعت القيادة السياسية الجديدة إلي محاولة تدارك الأمر فجاءت الدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي يضم نخبة من الاقتصاديين المصريين والذي بلغ عددهم ٤٨ اقتصادياً مصرياً في الفترة من ١٣ – ١٥ فبراير ١٩٨٢ أي بعد عدة أشهر من تولي القيادة الجديدة فقد كان هناك إحساس بأن الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة تحتاج إلي مراجعة .

---

(٥٩٠) د. جودة عبالخالق : " الاقتصاد السياسي وتوزيع الدخل في مصر " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢ .

(٥٩١) د. جلال أمين : " الاقتصاد والسياسة في عصر الانفتاح " ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٨٤ .

وأنهي المؤتمر أعماله بتوصيات كان من أهمها أن التخطيط القومي الشامل ولا مناص عنه ، وعدم المساس بالدعم فضلاً عن عدم الاستمرار في الاعتماد علي العالم الخارجي وأن القطاع الخاص يعتمد علي المضاربات والنشاط التجاري المربح ومن ثم لابد من دعم القطاع العام وأخيراً رسم سياسة أفضل حالاً من ذلك التخطيط الذي صاحب حقبة الانفتاح من بدايتها .

وجاءت خطة التنمية الاقتصادية محبطة للآمال ، بل وجاءت علي خلاف ما خلص إليه خبراء الاقتصاد والتنمية من توصيات ، فقد تراجع التخطيط ولم يوضع حل لمشكلة العملة ، وفكك وأضعف القطاع العام واستشري القطاع الخاص في توجهاته الاستثمارية الاستهلاكية بصورة لا مثيل لها من قبل ، وزادت المديونية الخارجية لمصر إلي نحو ٢٨ مليار دولار في عام ١٩٨٢[٥٩٢] ، في حين أنها لم تصل لأكثر من ١,٦ مليار دولار في عام ١٩٧١ .

واستمر هذا العجز في الموازنة العامة للدولة في التزايد من عام لآخر ، حيث ساهمت سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية التي اتبعت في ظل سياسة الانفتاح لتشجيع القطاع الخاص إلي انخفاض نسبي كبير في الموارد العامة [٥٩٣] .

الأطر التنظيمية والقانونية لسياسة الانفتاح الاقتصادي

اقترن التدخل الحكومي المفرط ، وغير المدعم بآليات مؤسسية كفء ، علاوة علي التغيرات الكبيرة في البيئة العالمية الاقتصادية والسياسية بظهور عدة مشكلات ، وهو ما اقتضي بالضرورة التحول إلي سياسة اقتصادية جديدة – مخالفة للتخطيط المركزي والاعتماد الملطف علي القطاع العام – مضمونها اطلاق حرية آليات السوق ، والاعتماد علي القطاع الخاص ليكون شريك أساسي في عملية التنمية، ولكن بجانب القطاع العام وهي سياسة الانفتاح الاقتصادي [٥٩٤].

ومن هنا بدأ التوقف شيئاً فشيئاً عن منهج التخطيط للتنمية والتحول إلي اقتصاد السوق الذي يقوم فيه القطاع الخاص بدور أساسي ، مع تضاؤل دور القطاع العام ، والعدول عن وضع خطط تنمية إلزامية ، إضافة إلي التوجه نحو تحرير الأسعار وإطلاق آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والسعي لجذب رؤس الأموال الأجنبية والعربية [٥٩٥] .

وكان من الطبيعي أن تصدر مجموعة من القوانين والقرارات التي تعكس تلك السياسات وتقنن تلك التوجيهات الجديدة . وهكذا أخذ الانفتاح طريقه للتطبيق العملي بصدور مجموعة من القوانين والقرارات والإجراءات التي تعكس في مجملها السياسة الاقتصادية المتبعة بما فيها من أهداف وتوجهات فضلاً عن الأدوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وتطبيقاً لهذه السياسة الجديدة صدرت عدة قوانين .

([٥٩٢]) معهد التخطيط القومي :"" الموازنة العامة للدولة " ، يونيو ١٩٩٥ ، ص ١٦ .
([٥٩٣]) د. رمزي زكي : " بحوث في ديون مصر الخارجية " ، مكتبة مدبولي الطبقة الأولي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٨ .
([٥٩٤]) د. محمود محيي الدين : " العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية : منظور مصري " ، ندوة العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، نوفمبر ٢٠٠١ ، ١٨٦ .
([٥٩٥]) صلاح علم الدين : " دور الصادرات السلعية في التنمية الاقتصادية " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق و، جامعة المنوفية ، ص ٤٩ .

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧

وقد تضمن السماح بتدفق الاستثمارات المباشرة ومنح امتيازات عديدة للاستثمارات الخاصة سواء كانت وطنية أم أجنبية سواء فيما يتعلق بالاعفاءات الضريبية [٥٩٦] ، أو اعفاءات الأرباح والحق في تحويلها للخارج ، وعدم جواز تأميم أو مصادرة المشروعات والسماح للقطاع الخاص بالقيام بعمليات التصدير والاستيراد والسماح للأفراد بالاستيراد في إطار ما يعرف بالاستيراد بدون تحويل عمله [٥٩٧].

القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير :

يعد هذا القانون الخطوة الثابتة الهامة علي طريق الانفتاح الخاص بالاستيراد والتصدير ، حيث ينص علي أن يكون الاستيراد مفتوحاً للقطاع الخاص ، كما هو مفتوح للقطاع العام ، كما أنه تضمن نصوصاً تبيح للأفراد استيراد أشياء للاستخدام الشخصي ، أما بالنسبة للتصدير فقد نص القانون علي أن يكون مجال التصدير مفتوحاً أمام القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد[٥٩٨] .

قانون النقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ :

من المعروف أن مصر ظلت تتبع نظام الرقابة علي الصرف علي مدي عشرين عاماً منذ ١٩٤٧ وحتي ١٩٧٦ ، حين صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقد الأجنبي ، هذا القانون قصد به تحديد معاملات النقد الأجنبي في الداخل . وقد أقر حق كل شخص قانوني ، باستثناء الهيئات الحكومية والهيئات العامة ومشروعات القطاع العام ، في الاحتفاظ بالنقد الاجنبي الذي يحصل عليه من أي مصدر (فيما عدا صادرات السلع السياحية) ، وفي التعامل بالنقد الأجنبي من خلال البنوك المخولة بذلك رسمياً وهي البنوك المؤممة ، وبنك تشيز الأهلي وبنك مصر الدولي والبنك المصري الأمريكي .

إنهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع :

اتفاقات التجارة هي اتفاقات ثنائية تنظم التجارة بين بلدين ، وتحدد السلع محل التبادل . واتفاقات الدفع هي اتفاقات ثنائية تحدد طريقة تسوية المدفوعات الناشئة عن اتفاقات التجارة .

([٥٩٦]) تعفي الأرباح التي تحققها المشروعات التي تنشأ طبقاً لهذا القانون من الضريبة علي إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ، ومن الضريبة علي الأرباح التجارية والصناعية ، ومن الضريبة العامة علي الإيرادات وذلك لمدة خمس سنوات ، كما يكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة واستصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات .

([597]) Salehs . Abdelazim , Op. Cit., P. 33 .

([٥٩٨]) حيث ألغي القانون ، القوانين رقم (١) و (٢٠٣) لسنة ١٩٥٩ للواردات والصادرات ، القانون ٩٥ لسنة ١٩٦٣ م في شأن تنظيم الاستيراد ، أنظر : د. حمودة عبدالخالق : " أهم دلالات الانفتاح الهيكلية في الاقتصاد المصري ، ١٩٧١-١٩٧٧ " ، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين ١٩٧٨ ، ص ٣٦٩ .

وعادة ما يوقع بروتوكول يحدد قوائم السلع المتبادلة وأسعارها وكمياتها . واتفاقات التجارة والدفع بهذا المعني ضرورة لاغني عنها للتخطيط الاقتصادي.

وقد تمثلت سياسة الانفتاح الاقتصادي ، من بين ما تمثلت فيه ، في تصفية اتفاقات التجارة والدفع المعمول بها [٥٩٩] والانتقال إلي ممارسة التجارة الخارجية علي أساس المعاملات الحرة مما جعل تجارة مصر الخارجية عرضة لقوي السوق .

محاولات تطوير القطاع العام في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي .

تبنت الحكومة المصرية سياسة جديدة لتحرير الاقتصاد ، وكان الهدف الرئيسي الخروج من حقب سادت فيها إستراتيجية تنمية يقودها القطاع العام ، بشكل منعزل عن الخارج ، وتشجيع وتنظيم دور القطاع العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية ، واجتذاب المزيد من المستثمرين من الخارج ، وقد بدأت فكرة تنظيم القطاع العام سنة ١٩٧٥ حين صدر القانون ١١١ لسنة ٧٥ والذي نص علي إلغاء المؤسسات العامة . فقد كانت هذه المؤسسات تقوم بدور الشركات القابضة التي تنسق وتخطط وفي بعض الأحيان تتابع أنشطة الشركات التابعة لها .

ولا شك أن طريقة تنظيم القطاع العام كانت في حاجة إلي إعادة نظر ؛ فقد تفشت فيها البيروقراطية وانعدام وسائل الرقابة الفعالة مما ترتب علي ذلك انخفاض الكفاءة الإنتاجية . ومن هنا ألغت الحكومة المؤسسات العامة القابضة وانشأت مجلساً أعلي لكل قطاع . وكان الهدف هو إعطاء المشروعات العامة استقلالية أكبر وسلطة صنع القرار وتجميع الوحدات ذات التخصصات المتشابهة معاً [٦٠٠] .

إلا أن التغيرات التي تمت كانت محدودة وسطحية ولم تضف سوي القليل إلي النظام القديم واستمر الاقتصاد تحت سيطرة القطاع العام الذي سيطر علي أسعار البضائع والخدمات الرئيسية ، كما سادت أسعار الصرف المتعددة والمغالي فيها والفوائد الخفيفة السلبية ، وزاد تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان والنفقات الجارية[٦٠١] . وكان دور الـ ٢٥ مجلساً الذين أنشئوا في القطاع العام مشابهاً لدور الشركات القابضة وكان الفرق الرئيسي هو أن المجالس لم تكن تملك الشركات التابعة، وكان لهذا آثاره السلبية في إعاقة التخطيط المركزي والحد من سلطة المجالس علي المشروعات العامة . وللأسف لم يتحقق شئ من الخطط المتفائلة لتطوير القطاع العام والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في إحداث طفرة تطورية تواكب ما حدث من تطور تكنولوجي في الخارج وكان لابد من مواكبة القطاع العام لذلك التطور .

بالرغم من قوانين الانفتاح وتعديلاتها فإنها لم تعمل علي تغليب اقتصاد السوق. فقد استمرت الدولة في هيمنتها علي النشاط الاقتصادي ، وظل القطاع العام مسيطراً علي كثير من القطاعات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر [٦٠٢] ، فرغم صدور قانون (١١١) لسنة ١٩٧٥ الذي بموجبه ألغيت

([٥٩٩]) جاء الضغط لإلغاء اتفاقات التجارة والدفع من جانب صندوق النقد الدولي . أنظر :د. جودة عبدالخالق : " أهم دلالات سياسات الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ – ١٩٧٧ " ، مرجع سابق ، ص ٣٧٣ .

([٦٠٠]) د. أمل صديق عفيفي : " الخصخصة في مصر توصيف وتقييم " ، ترجمة د. جمال عبدالمقصود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٩ .

([٦٠١]) المرجع السابق ، ص ٧٠ .

([٦٠٢]) د. صلاح زين الدين : " تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر لاقتصاد السوق الاجتماعي " ، المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥٧ .

المؤسسات العامة ، وإحلالها بما يسمي بالمجالس العليا للقطاعات – كما سبق الإشارة إليه – إلا أن شركات القطاع العام ظلت هي وحدة التنظيم الأساسي المنوط بها العمليات الإنتاجية حيث تصاعد الوزن النسبي للمساهمة الإجمالية لشركات القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من (١٨,٧ % في عام ١٩٦٧) إلي ٣٠ % خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٧٩) [٦٠٣] .

تحرير التجارة الخارجية من سيطرة القطاع العام

في ظل سياسة الانفتاح

بالرغم من انتهاج الدولة لمجموعة من الإجراءات الهادفة لتحرير التجارة الخارجية منذ منتصف السبعينات ، والتي من أهمها إزالة احتكار القطاع العام لعمليات الاستيراد (القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥) ، وإدخال نظام الاستيراد الحر ، وإنشاء مناطق تجارية حرة ، إلا أن هيكل التجارة الخارجية ظل مفيداً ، وخاضعاً لمجموعة من القيود الجمركية [٦٠٤] . حيث استمرت الدولة في فرض قيودها علي الواردات ، وفرض هيكل حماية متحيز ضد الصادرات ، وظلت متمسكة بإستراتيجية الإحلال محل الواردات [٦٠٥]. وبالرغم من السماح للقطاع الخاص بالقيام بعمليات التصدير والاستيراد إلا أن هذا النشاط كان يتطلب الحصول علي موافقات وتراخيص من الأجهزة العامة المختصة [٦٠٦].

وفي محاولة لتخطي قصور القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ صدر قانون جديد لإعادة تنظيم القطاع العام ، القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وقد احتفظ القانون الجديد بشكل الأسهم الذي كان موجوداً بالمشروعات العامة لكنه ألغي المجالس العليا وأعاد إنشاء نظام الشركات القابضة ، فقد تم تجميع المشروعات ذات الأنشطة المشابهة تحت إشراف ٢٨ شركة قابضة في تخصصات مختلفة . وكان علي الشركات القابضة هذه أن تخطط وتراقب وتنسق أنشطة الشركات التابعة ، وكانت الحكومة هي المالكة للمؤسسات القابضة التي كانت بمثابة حلقة الوصل بين الحكومة والمشروعات العامة .

وهكذا كان هناك تخبط وعشوائية في إدارة وتنظيم القطاع العام في ظل التعدد الاقتصادي والتحول إلي آليات السوق ، فلم تكن هناك خطة واضحة ولا منهج محدد تسير عليه السياسة الاقتصادية الجديدة . ولم تكن هناك فترة انتقالية ليتم هذا التحول دون حدوث كبوة شديدة للاقتصاد المصري في ظل عملية التحول من اقتصاد موجه يعتمد علي التخطيط المركزي إلي اقتصاد حر يعتمد علي آليات السوق ، وظل الحال بهذه الصورة حتي صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالخصخصة وإعادة تنظيم المشروعات العامة .

([٦٠٣]) د. أحمد سالم حسن : " الدولة والقطاع العام " ، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٦٩ .

([604]) Hanaa Khiir , Eldin , مشار إليه لدي نيفين طريم : مرجع سابق ، ص ٥٨

([٦٠٥]) د. حازم الببلاوي : " إدارة الحرب وإدارة الانفتاح " ، الأهرام الاقتصادي . (عدد ١٠٢٩) أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢٧ .

([٦٠٦]) د. عادل محمد المهدي : " تحليل السياسات اللازمة لميزان المدفوعات " المؤتمر الخامس عشر للاقتصاديين المصريين ، عنوان " السياسات الاقتصادية لمصر في التسعينات، القاهرة ، ص ٢٤ .

ذلك القانون الذي دشن سياسة إجهاض القطاع العام المصري ، ذلك الصرح الذي كان ولاشك من الدعائم والركائز الأساسية لعمود الاقتصاد المصري والذي لولاه ما كانت تستطيع مصر أن تخوض حروب ثلاث متتالية عدوان ١٩٥٦ وهزيمة يونيو ١٩٦٧ وانتصار أكتوبر ١٩٧٣ " ، بالإضافة إلي حرب اليمن وحرب الاستنزاف ، فضلاً عما صاحب تلك الفترة التي امتدت إلي حوالي سبعة عشر عاماً من ١٩٥٦ حتي ١٩٧٣ من حصار اقتصادي أعقب عدوان ١٩٥٦ وضغوط سياسة وعسكرية طوال هذه الفترة .

التخلي عن السياسة الحمائية للتجارة الخارجية

في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي

إصلاح هيكل التعريفة الجمركية

صدر قانون جديد للرسوم الجمركية في مصر عام ١٩٧٥ ليتلائم مع السياسة الجديدة لتحرير الاقتصاد (الانفتاح) أعقبه تعديل شامل لهيكل التعريفة في عام ١٩٨٠ [٦٠٧] .

ولقد مر هيكل التعريفة بتصاعد معدلات التعريفة مع درجة التصنيع ، فالمواد الأولية تخضع بصفة عامة لتعريفة أسمية تتراوح بين (١٠ % و ١٥% ، بينما تخضع السلع الاستهلاكية لتعريفة اسمية تتراوح بين (١٥٠ % و ١٧٥%) ، وتقع السلع الوسيطة بين هذين الحدين [٦٠٨] .

وعلي الرغم من أن هيكل التعريفة عموماً كان منطقياً بمعني أن المراحل الأخيرة للتصنيع لا تتمتع بمستويات أدني للحماية من المراحل الأولي ، إلا أنه كانت هناك بعض الاستثناءات (مثل الصناعات الرأسمالية) [٦٠٩] .

ولقد ظهرت بعض المشاكل المتعلقة بهيكل التعريفة الصادر عام ١٩٨٠ ، منها علي سبيل المثال ، تقييم الرسوم الجمركية علي أساس سعر الصرف الرسمي مما أدي إلي تحقيق الرسوم الجمركية بمقدار يتراوح بين (١٥ % ، ٤٠ %) [٦١٠] كما أدي التفاوت الشديد بين معدلات الرسوم الجمركية داخل المجمعات السلعية إلي خلق اختلالات في هيكل الأسعار النسبية مما أثر علي قرارات الاستثمار نتيجة المؤشرات الخاطئة [٦١١] .

تحرير الأسعار

سيتم تحرير الأسعار من خلال الانتقال من تحديد الأسعار بإضافة هامش للربح علي النفقة كاساس لإجراء تعديلات الأسعار ، إلي نظام يأخذ تطور الأسعار العالمية في الاعتبار .

وقد وافقت السلطات في عام ٨٥ / ١٩٨٦ علي بعض الزيادات في الأسعار التي قدر أن ترد مليون جنيه سنوياً من الإيرادات ، بما يعادل ١٥% من قيمة الناتج في عام ١٩٨٥/٨٤ كما تم زيادة أسعار عديد من المنتجات في عام ٨٦/ ١٩٨٧ بما يتراوح من (٢٠ % و ٤٠ %

([٦٠٧]) د./هناء خير الدين : السياسة الحمائية وتأثرها علي الصادرات ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

([608]) World Bark , Egypt . A program for the Development of Manufactured Exports , W.B. Reports Vo. 4580 – Eot. Vol. 1, P. 25 .

([609]) Ibid, P. 27 .

([610]) Ibid., P. 27 .

([611]) V.B. , ARE , Current Economic situation and Growth prospects , W.B. Report No., 4498 . EGT , 1983 , P. 15 .

) كما انخفض عدد من السلع التي تخضع لرقابة جامدة علي الأسعار من ٢٩ إلي ١٩ سلعة [٦١٢] .

تشجيع القطاع الخاص

علي الرغم من سيطرة القطاع العام علي النشاط الاقتصادي في مصر فقد عملت سياسة التجرد الاقتصادي التي اتبعت منذ عام ١٩٧٤ علي تشجيع نشاط القطاع الخاص . وقد وصل الإنتاج في القطاع الخاص إلي أكبر قيمة له في عام ٨٤/ ١٩٨٥ ، ثم تلتها مرحلة ركود لمدة سنتين نتيجة إنخفاض معدل النمود الاقتصادي .

إلا أنه نتج عن هيكل الحوافز السائد – من خلال إصدار مؤشرات خاطئة للقطاع الخاص – عدم كفاءة القرارات الاستثمارية فضلاً عن سوء تخصيص الموارد في القطاع الخاص حيث عمدت أحياناً إلي الاتجاه إلي مجالات إنتاجية منخفضة الكفاءة [٦١٣] .

كما نتج عن اختلال هيكل الحوافز أيضاً الاستثمار في أنشطة مرتفعة التكلفة ، فقد منحت معدلات مرتفعة للحماية الفعلية لأنشطة يفتقر فيها مصر إلي أية ميزة نسبية فضلاً عن ذلك فقد تضمن هيكل الحوافز تجزأ واضحاً ضد الصادرات [٦١٤]

الضرائب غير المباشرة علي إنتاج واستهلاك سلع معينة

تخضع السلع المحلية والمستوردة بالإضافة إلي الرسوم الجمركية لعديد من الضرائب المحلية التي تسهم في رفع أسعارها وتؤثر علي هكيل الاسعار النسبية . ولقد تراوحت حصيلة الضرائب غير المباشر علي السلع والخدمات المحلية في تلك الفترة بين ٤ % و ٥% في الناتج المحلي الإجمالي [٦١٥] .

وكانت تلك الضرائب تشمل حتي عام ١٩٨١ ثلاثة أنواع - رسوم الإنتاج ، رسوم الاستهلاك ، فروق الأسعار – تم توحيدها تحت بند رسوم الاستهلاك ، في نطاق إصلاح ضريبي شامل ، تضمن توسيع قاعدة السلع التي تخضع لهذه الرسوم علي نحو أدي إلي زيادة كبيرة في حصيلة الدولة منها [٦١٦] .

القيود علي الاستيراد

اتبعت الحكومة نظاماً جديداً للرقابة علي الاستيراد من أغسطس ١٩٨٦ ثم بمقتضاه دفع سعر الصرف الخاص بتقييم الرسوم الجمركية علي الواردات من ٠,٧٠ جنيه للدولار إلي

([612]) IMF , ARE . Recent Economic Developments , May 10 , 1988 . P. 9

([٦١٣]) هناء خير الدين ، مصر المعاصرة ، ٤١٥ / ٤١٦ ، ص

([614]) World Bank , Report No. 4136 – EGT , A.R.E. : Issues of Trade strategy and investment planning , January 1984 .

([615])IMF . ARE , Recent Economic Developments , July , 1985 , P. 35 .

([616])W.B., ARE , Current Economic situation and Growth prospects . P. 52

١,٣٦ جنيه للدولار ، كما تم أيضاً بمقتضاه إلغاء لجنة ترشيد الاستيراد التي كانت تقوم بتقييد استيراد القطاع الخاص من خلال حصص وقيود كمية وبدلاً من ذلك تم إصدار قائمة بالسلع المحظور استيرادها بحيث يمكن استيراد أو جمع السلع الأخري غير الواردة في القائمة بعد إذن مسبق [٦١٧] .

التحيز ضد الصادرات :

منذ تبني سياسات التحرر الاقتصادي في عام ١٩٧٤ عملت مصر علي تشجيع النشاط الاقتصادي من خلال نظام متشابك للحوافز ، فقد عملت علي تشجيع الاستثمار المحلي بمنحه إعفاءات ضريبية فضلاً عن ائتمان رخيص بالنسبة لقطاعات معينة ، إلي جانب تخفيضات في الرسوم الجمركية وإعفاءات عن الآلات المستوردة والمستلزمات من المواد . وقد تمتع الإنتاج المحلي حتي عام ١٩٨٦ بمزيد من الحماية والحوافز عن طريق التشدد في نظام إذون الاستيراد والقيود الكمية علي الواردات .

ولكن هذه الإجراءات أدت من ناحية أخري إلي تثبيط الصادرات نتيجة لارتفاع ربحية بيع الإنتاج للسوق المحلية علي حساب الأسواق الخارجية . وللحدد من مفعول هذه الآثار غير الملائمة فقد اتحدت عدة إجراءات بهدف تدعيم الصادرات ، شملت :

١- السماح لمصدري السلع الصناعية بالاحتفاظ بكل حصيلة صادراتهم من العملة الأجنبية .

٢- إجراء بعض التغيرات المؤسسية ، تضمنت تحسين القدرات الفنية لمركز تنمية الصادرات .

٣- إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات .

٤- تكوين لجنة وزارية لتبسيط إجراءات كل من التصدير والاستيراد .

٥- إلغاء نظام الحصص والعقود الكمية .

٦- مراجعة نظام الرسوم الجمركية (نظام الدوريات) لتبسيط إجراءات التعريفة .

٧-مراجعة التعريفة الجمركية في أغسطس ١٩٨٦ في نفس الوقت الذي أجري فيه تخفيض قيمة الحجر المصري لحساب الرسوم الجمركية ١,٤٣ دولار إلي ٠,٧٤ دولار للجنيه وقد تم تخفيض آخر ليصل إلي ٠,٥ دولار للجنيه .

٨- تقليل عدد أسعار الصرف المطبقة بالغاء سعر صرف البنوك التجارية ٠,٨٤ جنيه للدولار ومحاولة سد الفجوة .

٩- إجراء تخفيض كبير لسعر العملة في مايو ١٩٨٧ وتحديد سعر الصرف علي أسس واقعية مع انتشار السوق المصرفية للنقد الأجنبي في مايو ١٩٨٧.

([٦١٧]) هناء خير الدين وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

١٠- تخفيض الدعم علي منتجات وخدمات القطاع العام [٦١٨] .

تعدد أسعار الصرف

تميز نظام التجارة والصرف ، رغم الاتجاه لتحريره منذ عام ١٩٧٦ بالتعقيد الشديد فقد انقسم سوق الصرف الأجنبي حتي عام ١٩٨٧ إلي ثلاثة أسواق ، مجمع النقد الأجنبي لدي البنك المركزي ، مجمع النقد الأجنبي لدي البنوك التجارية ، والسوق الحرة للنقد ، فضلاً عن تضمنه لتعدد أكبر من أسعار الصرف [٦١٩] .

كما تميز عمل نظام الصرف بتعديلات متباعدة وغير ملائمة لأسعار الصرف الرسمية ، ترتب عليها فروق كثيرة بين هذه الأسعار وسعر السوق الحرة استمرت لفترات طويلة [٦٢٠] ، ولقد أدت هذه الفروق السعرية إلي سوء تخصيص لموارد النقد الأجنبي بالإضافة إلي ما ترتب عليها من اختلال في حساب الموازنة العامة [٦٢١] .

فضلاً عن ذلك فقد شكل نظام الصرف أحد أهم عناصر التحيز ضد التصدير فى الاقتصاد المصري فكان التباعد بين سعر الصرف في البنوك التجارية وسعر الصرف فى السوق الحرة بالإضافة إلي عدم السماح للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلة صادراتهم من النقد الأجنبي ، بمثابة عقوبات مالية علي المصدرين [٦٢٢] ، مما أدي إلي إضعاف الحافز علي التصدير .

وفي محاولة للقضاء علي هذه الاختلالات وتوحيد سعر صرف البنوك التجارية وسعر صرف السوق الحرة صدر قرار في ١١ مايو ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبي وقد تحدد سعر الصرف الابتدائي للتعامل في هذه السوق بـ ٢,١٦٥ ج.م للدولار أي أنه تم تخفيض قيمة العملة المصرية عند إنشاء هذه السوق بمعدل ٣٧ % بالنسبة للسعر السائد للعملة في البنوك المعتمدة .

إلا أن تخفيض قيمة الجنيه المصري بعد ذلك لم يتجاوز ٦,٤% منذ إنشاء هذه السوق وحتي آخر أكتوبر ١٩٨٨ . وقد تم تحويل كافة المعاملات الخاصة باستيراد السلع والخدمات للقطاع الخاص إلي موارد تلك السوق . أما المعاملات التي يتم تمويلها من خلال موارد مجمع البنك المركزي فظلت كما هي حيث لم يجري أي تعديل علي سعر الصرف في هذا المجمع ، وتجدر الإشارة إلي أن تحديد سعر الصرف عند مستوي واقعي يعكس اختلاف معدلات التضخم بين مصر والدول الأخري أطراف التعامل معها في التجارة الخارجية سوف يعمل بلا شك علي حفز الصادرات المصرية[٦٢٣] .

([٦١٨]) هناء خير الدين ، مصر المعاصر ، ٤١٥ /٤١٦ ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ .
([619]) IMF, ARE , Recent Economic Development , 1985 , P.62 .
([620]) Ibid., P. 62 .
([621]) W.B. , ARE , Current Economic situation and Growth prospects , P. V1 .
([622]) W.B., Egypt : A program for the Development of manufactured . Exports , Vol., 1 , P. 24
([٦٢٣]) هناء خير الدين ، ص ٤٣ .

المشكلات والأعباء التى تواجه التصدير في مصر

تواجه عملية التصدير عدداً من مشكلات التى تعوق أداءها وتضعف من كفاءة مؤسساتها الإنتاجية مما يؤثر بالسلب على بيئة الاستثمار والإنتاج وبالتالي على قطاع التصدير. وقد تنوعت هذه المشكلات ما بين مشكلات خاصة بالنظم الضريبية والجمركية، ومشكلات خاصة بالنظم النقدية، ومشكلات خاصة بالجهاز الإداري والنظام التشريعي، وذلك بالإضافة إلى ما قد يواجه قطاع التصدير من مخاطر تمويلية وكذلك الصدمات والتقلبات الاقتصادية بالأسواق العالمية[٦٢٤].

مشكلة النظم الضريبية والجمركية

يمثل الهيكل الضريبي والجمركى أكبر مشكلة تواجه قطاع التصدير فى مصر وذلك لعدة أسباب أهمها ارتفاع متوسط التعريفة الجمركية وبالتالى ارتفاع قيمة الجمارك التى يتحملها المصدر عند استيراد مستلزمات الانتاج.

ولذلك يلاحظ أن كل الدول التى نجحت فى إحداث طفرة تصديرية حققت ذلك في ظل سياسة عامة تستهدف تخفيض الجمارك بصفة عامة على كل السلع المستوردة مما انعكس على تخفيض قيمة الجمارك المدفوعة على المدخلات المستوردة لأغراض التصدير.

الضرائب

اختارت الحكومة المصرية ألا تعطى للتصدير أي إعفاء ضريبى لمجرد أنه نشاط تصديرى ولكن يتمتع بالإعفاء نشاط الاستثمار أياً كان الهدف منه، انطلاقاً من أن الإعفاء ليس أفضل الحوافز التى يمكن منحها للتصدير كما أن الإعفاء الضريبى لنشاط التصدير أحد أساليب دعم التصدير التى لا تسمح بها إتفاقية التجارة العالمية فى حين أن هناك أساليب أخرى يمكن استخدامها حيث أنها أكثر فاعلية ومسموح بها دولياً، فيمكن مثلاً إعادة النظر فى

([٦٢٤]) استراتيجية تنمية الصادرات: وزارة الاقصاد والتجارة الخارجية، ٢٠٠١، ص١٧.

طريقة وتوقيت تحصيل الضرائب من القطاعات التى تقوم بالتصدير مما يقلل من عبء الضريبة على المنتج دون إعفائه منها أو التأثير على حصيلة الدولة منها[٦٢٥].

ويعد التعقيم الضريبى أهم تحدى للتصدير والذى يتم بموجبه تخليص الصادرات من جميع الضرائب والرسوم المحلية لمساواته مع منافسه الأجنبى فى الأسواق العالمية ومن ثم يعد التعقيم الضريبى أحد مكونات استراتيجية التوجه للتصدير.

الجمارك

إذا كان التصدير يتم في بيئة تتميز بارتفاع الجمارك على الواردات من مدخلات الإنتاج، فإن أسلوب وسرعة استرداد الجمارك تصبح هي العناصر الرئيسية التي يجب التركيز عليها لخفض تكلفة الاستيراد الموجه للتصدير وبالتالى رفع كفاءة العملية التصديرية[٦٢٦].

وتعتبر آليات السماح المؤقت والدروباك من الآليات التى يتم من خلالها استرداد الجمارك المدفوعة أو تفادي دفع جمارك على المدخلات. ومازالت هذه الآليات تعانى من مشكلات فى التطبيق تجعلها لا تقوم بالدور المنوط بها. كما أن هناك مشكلات فى الآليات المكملة لهاتين الآليتين مثل تحديد معاملات الهالك. ومعاملات استخدام المدخلات فى الإنتاج التى تحدد قيمة الجمارك التى يتم استردادها[٦٢٧].

يجب التأكيد على أن تحريك سعر الصرف من حين إلى حين- سواء سياسة تستهدف الحركة أو من خلال ضغوط السوق- سوف يفيد القدرة التنافسية للتصدير محلياً ولكنه لن يؤثر على قدرة قطاع التصدير على اجتذاب الاستثمارات الجديدة، حيث أن الاستثمارات الجديدة لا تأتي إلا إذا كانت هناك سياسة مستقرة لسعر الصرف تهدف إلى المحافظة- باستمرار- على القدرة التنافسية للتصدير. أى أنه يجب أن يستقر فى ذهن المستثمر هذا

---

(٦٢٥) د. خلاف عبد الجابر خلاف: التوجه للتصدير، مرجع سابق، ص١٧٣.

(٦٢٦) استراتيجية تنمية الصادرات: المرجع السابق، ص١٨.

(٦٢٧) د. إبراهيم العيسوى: "بحوث اقتصادية عربية"، نحو نظرة واقعية، ص٧٥.

التحول النهائى فى سياسة سعر الصرف وبالتالى يتجه باستثماراته إلى القطاعات التصديرية[٦٢٨].

ويكون أثر تحريك سعر الصرف لخدمة التصدير من خلال متغيرين أساسيين، الأول هو تطوير هيكل التكلفة المحلية بحيث يتحرك سعر الصرف بما يتمشى مع تحريك هيكل التكلفة المحلية أو بمعنى آخر معدل التضخم المحلي. كذلك يكون تحريك سعر الصرف فى ضوء علاقة العملة الوطنية بباقى عملات العالم أو بأسعار صرف الدول المنافسة للإنتاج الوطني. والإنحراف عن هذين المعيارين فى تحديد سعر للصرف ينعكس على القدرة التنافسية للتصدير الوطني مباشرة[٦٢٩].

مشكلة القدرة التمويلية

تتمثل أهم المشكلات التى تواجه الصادرات المصرية فى قصور نظام التمويل التقليدي من حيث:

- معاناة البنوك التجارية من نقص الموارد المالية لخصم الاعتمادات المستندية أو الأوراق التجارية، خاصة مع انعدام التسهيلات الحكومية لإعادة الخصم لتحويل الأوراق التجارية إلى سيولة، أو إعادة تمويل إئتمان الصادرات من قبل البنك المركزي[٦٣٠].
- تركز الائتمان فى الجهاز المصرفي مع صعوبة إقراض المشروعات الصغيرة والتى تشكل الجزء الأكبر من القطاع الخاص مما يؤثر على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة وإمكانياتها للتوسع التصديرى.
- إحجام البنوك التجارية عن تمويل الصادرات خاصة الصادرات غير التقليدية نظراً لإرتفاع درجة المخاطرة فيها وعدم كفاية الموارد لتغطية هذه المخاطر.
- ضعف إنفتاح الجهاز المصرفى على مؤسسات التمويل الاجنبي (الإقليمية والدولية). ويرجع إحجام البنوك عن استخدام مثل هذه التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات التصدير إلى عدم وجود ضمانات تغطية ملائمة.

([٦٢٨]) د. مصطفى السعيد: "تحرير الاقتصاد المصرى مضمونه، أولوياته، ضوابطه"، ص٢٠.

([٦٢٩]) د. منير فودة سبع، د. عصمت شلبى: "مستقبل الصادرات المصرية فى ضوء ظواهر العولمة، ص٣٥.

([٦٣٠]) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية: ٢٠٠١، ص٢٠.

- ارتفاع تكلفة منح الائتمان حيث لم تعد التكلفة مقتصرة فقط على أسعار الفائدة بل إنها تشمل أيضاً مصاريف وعمولات وغير ذلك تضاف كلها على القروض الممنوحة للمصدر وتستحوذ على معظم هامش الربح الذى يحصل عليه.
- التمييز فى منح الائتمان بين الصناعات التجميعية والصناعات المغذية، وكذلك الافتقار إلى شبكة تمويل تربط بين الصناعتين.
- إنشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات دون توفير الموارد المالية المناسبة بشروط ميسرة لتمويل الصادرات. لذلك يقوم البنك بمنح القروض للمصدرين بنفس القواعد والأسس التى تسير عليها البنوك التجارية دون تمييزاً وتسهيل يذكر حتى الآن.

مشكلة النظام النقدى وسعر الصرف

إن المتغير الأساسي الذى يحدد العلاقة بين القطاع الخارجي (صادرات وواردات) والقطاع المحلي هو سعر الصرف. فهو المتغير الذى يحدد العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية، وتعتبر هذه العلاقة هي المؤثر الأساسى في توزيع الموارد بين القطاعين. وكذلك فإن سعر الصرف هو المؤثر الرئيسى على توزيع الإنفاق (سواء الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي) بين القطاعين الخارجي والمحلي[٦٣١].

يجب أن تتضمن أى سياسة اقتصادية تستهدف تنمية الصادرات معالجة صريحة لسعر الصرف حيث عانت الصادرات المصرية على مدار سنوات سابقة من سياسة لسعر الصرف لم تكن تستهدف سوى تثبيت سعر الصرف أياً كانت نتائجه على الاقتصاد القومي ولم يعن بتعظيم القدرة التنافسية للتصدير. فإما أن توضع خطة لتحريكه بما يحمى قطاع التصدير الوطني وإما أن يوضع برنامجاً لدعم التصدير بما يعوضه عن الآثار السلبية الناتجة عن تثبيت سعر الصرف وفى كلتا الحالتين يجب وضع سياسة واضحة لمواجهة ما يمكن أن يكون عقبة قاتلة أمام أى فرص تصدير وطنية. حيث أن أى تثبت طويل الآمد لسعر الصرف فى وجه متغيرات دولية[٦٣٢] مستمرة يجب أن يواجه سياسات تعويضية لقطاع التصدير تعوضه عن مقدار ميزة تحريك العملة المحلية للمحافظة على القدرة التنافسية الوطنية.

([٦٣١]) د خلاف عبدالجابر: "التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية"، ص٢٧٢.

([٦٣٢]) استراتيجية قيمة الصادرات المصرية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أغسطس٢٠٠١، ص٩١.

ولذلك نجد أن كل الدول التى طبقت سياسات تصديرية ناجحة انتهجت سياسة لسعر الصرف تهدف باستمرار إلى حماية القدرة التنافسية لصادرتها والقدرة التنافسية لانتاجها المحلى فى مواجهة الواردات. ويتم ذلك بإحداث تطور تدريجى ومستمر لسعر الصرف يتمشى[٦٣٣] مع معدلات التضخم المحلية والدولية لتفادى حدوث طفرات فى سعر صرف العملة المحلية بنسب متفاوتة وغير محددة. وبذلك تكون الحماية من خلال تحريك سعر الصرف بدلاً من الحماية من خلال التعريفة الجمركية. والفارق بين السياستين- وإن كان التأثير قد يكون متساوياً بالنسبة للواردات- هو أن تحريك سعر الصرف ينعكس على تخفيض قيمة المنتج المصدر ويضيف إليه هامشاً من المنافسة يسمح له بزيادة قدرته على المنافسة فى الأسواق العالمية[٦٣٤].

هذا فضلاً عما تعانيه القطاعات التصديرية من عدم وفرة البرامج المتخصصة فى تمويل وتأمين وضمان الصادرات وضمان ائتمان الصادرات، إلى جانب ذلك حيث يتم تمويل التصدير من خلال نفس الآليات المتبعة فى تمويل الأنشطة النمطية الأخرى وهو ما يحد من نتائج الجهود القائمة لزيادة القدرة التنافسية للصادرات (أو الحفاظ عليها) بيد أن مؤسسات التمويل فى الدول الرائدة تصديرياً توفر برامج متخصصة تتفق مع طبيعة نشاط مصدريها.

مشاكل الترويج والنفاذ إلى الأسواق

يعتبر الترويج للمنتجات المصرية وتعريف السوق العالمية بالمنتج الوطني من ناحية، وتعرف المصدرين على قنوات التصدير والتوزيع الصحيحة فى كل من الأسواق الخارجية من ناحية أخرى ضمن المشاكل الرئيسية التى تواجه عموم المصدرين؛ حتى والذين تتمتع منتجاتهم بجودة عالية وسعر تنافسي مقارنة بمنتجات الدول الأخرى. كذلك تعانى بعض المنتجات المصرية من افتقار السمعة الطبية فى بعض الأسواق لأسباب تتعلق بالجوانب السابق الإشارة إليها فى الجزء الخاص بالمشاكل الفنية والإنتاجية، وأحياناً لأسباب لا علاقة لها بالتجارة، وهو ما يحتاج إلى جهود مكثفة من جانب المنتجين والجهات المختلفة فى الوزارة لتصحيح هذه الصورة والنفاذ إلى مختلف الأسواق العالمية. هذا بجانب ندرة الدراسات

---

(٦٣٣) د. إبراهيم العيسوى: "بحوث اقتصادية عربية، نحو نظرة واقعية"، ١٩٩٦، ص٧٤.

(٦٣٤) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية: ٢٠٠٣، ص٢٢.

عن الأسواق الخارجية، وافتقار بعض المصدرين لتسعير منتجاتهم بالسعر المناسب. ويعد عدم وجود علامات تجارية وتسويقية تميز المنتج المصرى من أسباب عدم القدرة علـــى احـــتلال مكانة متقدمة فى الأسواق العالمية.

المشاكل الإدارية والبيروقراطية:

تأتي المعوقات الإدارية والبيروقراطية علـــى رأس قائمـــة المشـــاكل التـــى تواجـــه المصدرين فى مختلف القطاعات وتتمثل فى عدم كفاءة تطبيق الـــنظم الجمركيـــة الخاصـــة، والمنازعات مع الجهات الإدارية، وتنوع الرسوم الإدارية التى تفرضها بعض الجهـــات علـــى أنشطة التصدير، واللجوء للتسعير الحكمى لتقييم الجمـــارك والضـــرائب علـــى الـــواردات، بالإضافة إلى ارتفاع التعريفة الجمركية الغير مستردة على عدد من مدخلات الإنتاج مقارنـــة بما يحظى به المنافسين من الدول الأخرى. كما تتمثل المشاكل الإدارية فى طـــول إجـــراءات فحص الشحنات والإفراج عنها. وتمثل الرسوم الجمركية والضريبية والرسوم الأخرى جانب هام من الأعباء المالية التى تتحملها منشآت التصدير وهو ما ينعكس على قدرتها التنافسية.

المشاكل الفنية والانتاجية

تواجه بعض الصناعات مشاكل تتعلق بعدم موائمة التقنيات المســـتخدمة حاليـــاً مـــع التطورات الجارية فى الخارج، بجانب تراجع مستوي الناحية الاجمالية والإتقان لـــدى بعـــض المنتجين، وسوء التغليف وعدم الإلتزام بالمواصفات المتفق عليها فـــى عقـــود التصـــدير ولا بالمعايير الصحية والتسويقية التى تشترطها سلطات بعض الدول.

مشكلة الإجراءات الجمركية والضريبية

إن مشكلة الإجراءات الجمركية ومعاملة الضريبة تعد واحدة من المشكلات التى تقـــف عقبة أمام المصدرين، حيث أن المصدر قد يتعامل مع الجمارك مرتين: الأولى إذا كـــان مـــا يقوم بتصديره هو من الإنتاج الوطني الخالص، والمرة الثانية: إذا كان ما يقوم بتصديره يعتمد على ما يستورده من الخارج من مستلزمات الانتاج من خام وسلع نصف مصنعة وقطع غيار.

وعلى ذلك فإن التوجه للتصدير بالنسبة للإجراءات الجمركية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التى تتبع بالنسبة للتصدير والاستيراد معاً[٦٣٥].

ومن بين الحوافز الضريبة التى أعطيت للمصدرين استرداد الرسوم الجمركية عن مستلزمات الانتاج عن طريق الدروباك أو السماح المؤقت، وبموجب النظام الأول تعطى الدولة الحق لمن دفع ضريبة جمركية على سلع معينة بأن يسترد تلك الضريبة عند إعادة تصدير تلك السلع المستوردة بالإضافة إلى السماح باستعادة الضريبة المدفوعة عن المواد الأدولية المستوردة بعد تصنيعها وإعادة تصديرها[٦٣٦] أما السماح المؤقت فبمقتضاه تعفى بعض السلع أو المواد الأولية اللازمة لانتاج معين من الضريبة ابتداء بشرط إعادة تصديرها بعد تصنيعها فى خلال فترة زمنية معينة وإذا انتهت الفترة دون أن يتم إعادة التصدير فإن الضريبة الجمركية تصبح واجبة الدفع.

ونظام السماح المؤقت يختلف عن نظام الدروباك في أنه لا يستحق بموجبه دفع قيمة الضريبة ابتداء بينما تدفع ابتداء فى نظام الدروباك[٦٣٧].

وفى هذا الصدد فإن الأمر يتطلب تبسيط إجراءات استرداد المصدر للضرائب الجمركية التى يدفعها ويحق له استردادها وذلك وفقاً لإجراءات مبسطة ومباشرة دون أية سلطة تقديرية لجهة الإدارة.

ولأنهاء مشكلة الإجراءات الجمركية والضريبية بالنسبة للتصدير ينبغي مراعاة الآتي:

- الإعفاء الجمركي الكامل لمستلزمات الانتاج للسلع المخصصة للتصدير وكذلك مواد التعبئة والتغليف مع تبسيط إجراءات التمتع بهذا الإعفاء.
- الإعفاء الفوري من ضريبة المبيعات على السلع التى يتم تصديرها أو تلك التى تدخل فى إنتاج سلعة يتم تصديرها. ذلك لأن هذا الرسم يؤدي إلى رفع سعر السلعة وعدم قدرتها التنافسية فى

---

(٦٣٥) د. سعيد الخضرى: "التطور الاقتصادي والاجتماعية، دار النهضة العربية، ص١٢٠.

(٦٣٦) د. عبدالعزيز سليمان: "العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى، الواقع وآفاق المستقبل"، ص٧٢.

(٦٣٧) د. أبو بكر المتولى: "تحرير القطاع الخارجي وأثره على الصادرات المصرية"، ص٢٠.

الأسواق الأجنبية. حيث أن رد هذه الضريبة يتم فى موعد لا يتجاوز ثلاثة شهور [٦٣٨]وفقاً للإجراءات.

- تم تبسيط الشهادة الجمركية ومستنداتها وخطواتها المتعددة وأصبحت مستنداً واحداً يشتمل على كل البيانات المطلوبة واللازمة لحركة العمل ومتطلباته كما تم تبسيط عدد خطوات مرور الشهادة الجمركية عند التصدير من المنافذ الجمركية إلى ثلاث خطوات بعد أن كانت تتراوح بين سبعة عشر وعشرين خطوة.
- تم إنشاء لجان جمركية تنتقل تبعاً لطلب المصدرين إلى مواقع الإنتاج وذلك لإتمام الإجراءات الجمركية على الصادرات فى مواقع تجهيزها وذلك توفيراً للوقت والجهد.
- تم إلغاء دور المثمن الجمركي بالنسبة للصادرات[٦٣٩].

الإجراءات والتشريعات التى تتعلق بتشجيع التصدير وحفزه

أن مشكلة الإجراءات تعد واحدة من المعوقات التى تواجه عملية التصدير. والواقع أن مسألة تبسيط الإجراءات ليست مسألة خاصة بالتصدير وإنما هى قضية عامة تشكو منها معظم قطاعات الانتاج، حيث تعالت الأصوات التى تنادي بالإصلاح الإداري ومحاربة البيروقراطية. لذلك يجب العمل على اختصار عدد الإجراءات اللازمة لاتمام العملية التصديرية الواحدة إلى أقل مستوي ممكن بالإضافة إلى محاولة تبسيط الإجراءات قدر المستطاع. ذلك لأنه فى ضوء ما تعانيه الصادرات المصرية بوجه عام من ارتفاع التكلفة فإن توفير أسعار تنافسية قد يكون أيسر الطرق للتوسع وتشجيع التصدير. ولا يقتصر ذلك على الإجراءات المتعلقة بالعملية التصديرية ذاتها بل أيضاً إجراءات استيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج التى لا تقل أهمية فى صدد التوجه للتصدير.

الإجراءات الخاصة لتشجيع التصدير وحفزه

١- اختصار عدد المستندات المطلوب للقيد فى سجل المصدرين حيث أصبحت ثلاثة مستندات بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وخمسة مستندات بالنسبة للاعتبارين بدلاً من ثلاثة عشر مستنداً. ويتم القيد خلال ٤٨ ساعة والتجديد خلال ٢٤ ساعة.

([٦٣٨]) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية: أغسطس ٢٠٠١، ص٢٢.

([٦٣٩]) د. إبراهيم العيسوى بحوث اقتصادية عربية، نحو نظرة واقعية، ص٧٦.

٢- تبسيط إجراءات التصدير حيث يلزم لإتمام العملية مستندان فقط هما الشهادة الجمركية والاستمارة ت.ص (المصرفية) وذلك بالنسبة للحاصلات الزراعية سريعة التلف مثل الخضر والفاكهة والزهور.

٣- السماح للمصدرين والمصانع المنتجة والشركات التجارية والجمعيات التعاونية بتصدير العينات التجارية عن طريق الجمارك مباشرة دون أية موافقة، بشرط أن يكون مطبوعاً عليها اسم المنتج وتكون للرسالة المصدرة صفة العينة وذلك بعد أن كان الحد الأقصى المسموح به لتصدير العينات ألف جرام فقط.

٤- تم السماح للمصدرين باستخدام حصيلة صادراتهم فى استيراد مستلزمات إنتاجهم بما يطور عملية الانتاج والتصدير والعبوات والتجهيز، كما سمح لهم أيضاً بتجنيب جزء من حصيلة صادراتهم بالعملات الحرة لاستخدامها فى أغراض المصدر وسفرياته والدعاية لصادراته والمدفوعات المنظورة وغير المنظورة وتسوية أرصدة الاستمارات (ت.ص) المفتوحة لديه وهذا يتم بنسبة ٢٥% من الحصيلة[٦٤٠].

٥- بالنسبة لتسديد حصيلة الاستثمارات (ت.ص) فقد تم مد فترة سداد حصيلتها للبنك المختص لتكون خلال ١٢ شهراً من تاريخ الشحن بدلاً من ٣ أشهر ويجوز مدها لمدد أخرى بناء على طلب المصدر فى حالة الظروف القهرية من البنك وإدارة النقد بعد إيضاح المبررات.

إزالة المعوقات الإجرائية والقانونية

١-إعادة النظر فى إجراءات الرقابة النوعية التي يمكن أن تضر بسمعة السلع ذات الصلة الوثيقة باسم مصر كالمنتجات القطنية، والاكتفاء بالرقابة فى الحدود التى يطلبها المستورد الأجنبي ومقابل رسم خدمة لصالح المصدر المصرى عندما تكون له مصلحة فى ذلك.

٢-إعادة النظر فى احتكار عمليات الشحن والتفريغ فى الموانئ وإطلاق المنافسة وإعادة النظر فى قصر تصدير بعض السلع على شركات معينة كالبرتقال.

٣-إلغاء كافة الإجراءات المتعلقة بمراقبة تحديد أسعار التصدير من لجان البت والهيئات الرقابية المختلفة فى ضوء ما تسمح به قواعد النقد الحالية من حرية استخدام حصيلة الصادرات للمصدر.

([٦٤٠]) د. خلاف عبدالجابر: "التوجه للتصدير"، مرجع سابق، ص٣١٠.

حوافز التصدير الخاصة بالضرائب

كانت المعاملة الضريبية لنشاط التصدير لا تحظى بأية ميزة ضريبية عند صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والعمل به وتم تعديل هذا القانون بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٨٣ وميز بين نشاط التصدير والأنشطة التجارية والصناعية فأخضع أرباح نشاط التصدير للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بسعر وصل فى أعلى شريحة إلى ٣٢%، بينما أرباح النشاط التجاري والصناعي غير نشاط التصدير فيخضع الربح لأعلى سعر وهو ٤٠% أى أن الفارق هو ٨% بين نشاط التصدير والنشاط العادي بهدف تشجيع النشاط الأول، ولكن بالرغم من هذه المعاملة الضريبية المتميزة من حيث سعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فإن نشاط التصدير لم يحظ بالإهتمام أو التشجيع الضريبى مثله مثل الأنشطة الأخرى.

والحل الأمثل أمام المصدر فى هذه الحالة إذا أراد الاستفادة من الإعفاء الضريبى هو العمل فى أحد المجتمعات العمرانية الجديدة للاستفادة من الإعفاء العشرى الذى تتمتع به المشروعات والمنشآت التى تقام داخل هذه المجتمعات تطبيقاً لأحكام القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ولكن إذا أقام المصدر مشروعه فى غير هذه المجتمعات فإنه لا يتمتع بمعاملة ضريبية متميزة بمعاملة ضريبة متميزة إلا انخفاض سعر الضريبة التى تفرض على أرباحه.

تداعيات الاهتمام بالرقابة على الصادرات

ويلاحظ أن الاهتمام بالرقابة على نماذج التصميمات لا يهدف إلى عرقلة التصدير ولكن بغرض مساعدة المصدر على تطوير هذه التصميمات ومدى ملائمتها للأذواق والمواصفات القياسية فى السوق الخارجية حتى يتسنى للصادرات المنافسة فى هذه السوق. كذلك فإن الرقابة بغرض فحص الصادرات يضمن سمعة المنتج المصرى خاصة من السلع التى تحرص على سمعتها الدولية مثل السلع القطنية. فيرجع هذا النوع من الرقابة إلى عام ١٨٩٥ فى اليابان حينما كان يتم فحص الصادرات اليابانية من الحديد حفاظاً على سمعة الانتاج اليابانى الغائرة فى نفوس المستهلكين على الصعيد العالمى حتى الآن.

بعد النمو المتسارع والانتعاش الاقتصادي الكبير فى السبعينات، حيث حقق الاقتصاد المصرى نمواً بمعدل ٦% سنوياً فى السنوات العشر التى تلت عام ١٩٧٥ على التوالى. إلا أن هذا المعدل لم يكن نتيجة مقومات داخلية، بل نتيجة ظروف عارضة منها زيادة أسعار النفط فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد وصلت الطفرة النفطية إلى قمتها ١٩٨١/٨٠ ثم تراجعت أسعار النفط بشكل حاد مع عام ١٩٨٢؛ حيث انخفضت حصة البترول فى الناتج المحلى الإجمالى من ١٣% فى ١٩٨٢/٨١ إلى ٥,٤% عام ١٩٨٧/٨٦، وفى الصادرات من ٥٩% إلى ٣٧% وفي الإيرادات الحكومية من ٢٠% إلى ٩%[٦٤١].

بالإضافة إلى ارتفاع عائدات قناة السويس بعد معاهدة كامب ديفيد، "معاهدة السلام"، وإصلاح القناة وإعادة فتحها. وتدفق المعونات الأمريكية أثر معاهدة كامب ديفيد والتى بدأت عملياً فى عام ١٩٧٥ التى اعتبرتها الإدارة الأمريكية الأداة الأساسية لبقاء مصر فى عملية السلام مع إسرائيل[٦٤٢]. كذلك توافرت ظروف خارجية أخرى تمثلت فى زيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبى نتيجة زيادة السياحة بعد تعمير القناة وانتهاء الحروب فضلاً عن تحويلات العاملين المصريين فى الدول العربية الناتجة عن تيسير إجراءات الهجرة إلى دول البترول مما أدى بدوره إلى ارتفاع المعدل السنوي للنمو، كذلك تزايد إجمالى الاستثمار الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٢% فى أوائل السبعينات إلى ما يزيد قليلاً عن ٨% عام ١٩٨٢[٦٤٣].

ونظراً لأن هذا النمو كان مشوهاً حين جاء فى غير صالح القطاعات الانتاجية فقد تراجع أداء القطاعات الانتاجية الهامة (الزراعة والصناعة) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا النمو كان نتيجة عوامل خارجية مرهون بالظروف الطارئة والتى تتعلق فى المقام

---

(٦٤١) د. محمد عثمان مصطفى: "تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر مع التركيز على مرحلة الركود الاقتصادي"، مجلة مصر المعاصرة، مايو ٢٠٠٠ الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والتسريع، ص٦.

(642) Ragui Assaad & Simon commander. "Egypt" Edited by susan Horton Ravi Kanbur And Dipak N/a Zumar. Labor Markets in An Era of Adjust ment. Case Studies vol.2. The world Bank. Washington D.C. 1994. P. 3/8.

(٦٤٣) د. إبراهيم العيسوى: "المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح دراسات نقدية فى الأزمة الاقتصادية"، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٩.

الأول بالعوامل السياسية والعلاقات الدولية فضلاً عن الضغوط والتنازلات السياسية مما أدى بدوره إلى نتيجة حتمية لهذا الوضع من تفاقم للأزمة الاقتصادية وتداعيات للإصلاح الاقتصادى.

وحيث واجهت مصر عدة صعوبات خاصة بميزان المدفوعات، وأزمة النقد الأجنبي بسبب العديد من العوامل غير المواتية[٦٤٤]. ومن ثم لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي مرات طلباً للاقتراض منه، والحصول على دعمه ومساندته لإصلاح المسار الاقتصادي. مما أسفر عن توقيع أول اتفاق للتثبيت في مايو ١٩٦٢[٦٤٥]. والذى التزمت الحكومة المصرية بموجبه بتطبيق مجموعة من الإجراءات. لعل أهمها تخفيض قيمة الجنيه المصرى[٦٤٦]، ورفع أسعار الفائدة المحلية، وخفض الانفاق العام. وما لبث أن أنهار هذا الإتفاق[٦٤٧]. ولم يكن لهذه المحاولة أى تأثير، ولم تسهم فى إحداث أى تحول[٦٤٨].

ثم أجريت اتصالات مع صندوق النقد الدولي الذى قدم فى ١٩٦٦ خطة استقرار خلفية كانت تشمل إلى جانب توصيات أخرى زيادة فى سعر الصرف الخارجي بنسبة ٤٠% تقريباً،

---

(٦٤٤) كان من أهمها تدهور المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقطن فى عام ١٩٦١، وانخفاض صادرات الأرز إلى النصف تقريباً فى عام ١٩٦٢ فضلاً عن الإلتزامات الرأسمالية التى تمثلت فى تعويضات جملة أسهم قناة السويس، وتعويضات الحكومة السودانية بسبب بناء السد العالي، وأيضاً تعويضات بريطانيا مقابل الملكية البريطانية الممصره. انظر د/ جودة عبدالخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٩٥.

(645) International monetary fund IMF Annual Report 1987 of Executive Board for the financial year Ended April 30, 1987, (Washington D.C: The fund . PP. 146- 147.

(٦٤٦) حيث تم تخفيض قيمة الجنيه المصرى من ٢,٨٧١ دولار إلى ٢,٣٠ دولار للجنيه، انظر: انتقاد جابر السيد الإصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي، كما تم توحيد سعر الصرف وزياردته من ٣٥,٢ إلى ٤٣,٢ قرشاً للدولار فى جميع المعاملات ماعدا رسوم قناة السويس والمنح الدراسية فى الخارج، وقدم صندوق النقد الدولي قرضاً إلى مصر قدره ٢٠ مليون جنيه مصرى. انظر بنت هانسن وكريم تشاشيبى، أنظمة التجارة الخارجية ، ص١٢٢، ووقعت أسعار الفائدة وأعلن شئ من شد الأحذمة على البطون.

(647) Gouda, Abdel. Khalek., 1987 , I.P.J.

(٦٤٨) سمية أحمد عبدالمولى: "سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، حلوان، ص١٠٧.

وكذلك زيادة بعض الأسعار والضرائب وتخفيض الإعانات على السلع الاستهلاكية[٦٤٩]. إلا أن الاعتبارات السياسية والاجتماعية آنذاك حالت دون تنفيذ تلك الخطة.

ثم جمدت المفاوضات بعد ذلك حتى قامت الحكومة المصرية بإستئنافها فى النصف الثاني من السبعينات[٦٥٠].

تراجع الوضع الاقتصادي بشدة مع مطلع الثمانينات

حيث بدأ الاقتصاد المصرى يكشف عن مكامن قصوره وضعفه الهيكلى والتمويلي فقد انخفضت حصة البترول فى الناتج المحلي الاجمالي من ١٣% عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥,٤% عام ١٩٨٧/٨٦، وفى الصادرات من ٥٩% إلى ٣٧% وفى الإيرادات الحكومية من ٢٠% إلى ٩% "فى نفس السنوات"[٦٥١].

ومن ثم بدأت الحكومة تواجه مشكلات حادة، تعود جذورها إلى منتصف السبعينات عندما تبنت مصر بعد حرب أكتوبر سياسة مالية توسعية اعتمدت على التدفقات الرأسمالية الخارجية، ولكن على عكس التوقعات بدأت هذه التدفقات فى التدهور خلال النصف الأول من الثمانينات. نتيجة انخفاض أسعار تصدير البترول[٦٥٢]، وكذا انخفاض تحويلات العاملين بالخارج. وأصبحت عملية سداد وخدمة الدين الأجنبي تمثل عبءاً كبيراً[٦٥٣] فى الوقت الذى استمر فيه الاقتصاد المصرى متبعاً لأسلوب التدخلات الحكومية المفرطة والمقيدة للمعاملات الخارجية والداخلية، واستمرار اعتماد الحكومة على مصادر التمويل الخارجي بسبب ضعف وعدم كفاءة

([٦٤٩]) يبدو أن وزارة محي الدين وافقت على هذه الخطة وزودت الأسعار والضرائب سعياً إلى خفض الاستهلاك وكذلك استثمار القطاع الخاص ولكن رئيس الجمهورية اعتبر الاقتراح الخاص بخفض العملة تدخلاً غير مقبول فى شئون مصر الإقتصادية. (نتنج أوب سيت ص٣٨١).

([٦٥٠]) عيد محمد الغندور: السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال إدارة بوش" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص١٧٢.

([٦٥١]) التقارير والمجلات الاقتصادية للبنك المركزى المصرى، أعداد مختلفة.

([652]) Dr. Alia El Mahdi, "The Economic Reform program in Egypt After four yours of implemention" in Alia el Mahdi (Editor) Aspects of structural Adjustment in African and Egypt "Cairo: center of developing countries studies, 1997, P.17.

([653]) Ahmed Galal: "Which instition constrain Economice Growth in Egypt, "ECES working paper, No.1, April, 1996, P.4.

مصادر إيراداتها المحلية [٦٥٤]. فى ظل ما تحققه شركات القطاع العام من خسائر مستمرة ومتزايدة يوماً بعد يوم فى ظل نظام التسعير المشوه- للسلع والخدمات وأسعار الصرف والفائدة- والحاجة المتزايدة لدعم العديد من قطاعات الانتاج والمبيعات.

وقد ترتب على ذلك تصاعد حدة الاختلالات الاقتصادية فى مصر وكان لابد من إيجاد حلاً للخروج من هذه الأزمة، ومن هنا لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي لتوقيع إتفاق بشأن عملية الإصلاح الاقتصادي.

حيث تم الاتفاق على برنامج للتثبيت فى عام ١٩٧٦، الذى استهدف خفض عجز الموازنة كما تضمن إجراءات مالية تقييدية كان من أهمها، خفض الدعم، ولكن نتيجة لضغوط ودوافع سياسية، واجتماعية لم يتم تنفيذ هذا البرنامج.

وفى مارس ١٩٧٧ أصدرت الحكومة المصرية خطاباً للنوايا لندوق النقد الدولي، الذى تشكل على أساسه برنامج لمدة سنة، وفى يونيو ١٩٧٨ صدر خطاباً آخر تشكل على أساسه برنامج يمتد ثلاث سنوات بدأ من عام ١٩٧٩. وقد تمثلت أهداف هذا البرنامج فى إزالة الاختلالات السعرية، وخفض العجز المالى وكبح جماح التضخم. بينما تمثلت حزمة الإصلاح فى إصلاح القطاع العام، والخفض التدريجي للدعم، ورفع أسعار الفائدة وخفض الائتمان[٦٥٥].

ولكن نتيجة للنمو المتسارع والانتعاش الاقتصادي الذى شهدته البلاد فى تلك الفترة أثر تدفقات مالية كبيرة من الخارج (ارتفاع عائدات قناة السويس- المعونة الأمريكية- تحويلات العاملين بالدول النفطية) مكنته من تمويل عجز ميزان المدفوعات دون الحاجة لمساندة صندوق النقد والبنك الدولي؛ لذلك اتخذت مصر أسلوباً انتقائياً تجاه حزمة الإصلاح.

فنفذت عدة إجراءات: كخفض قيمة العملة ورفع أسعار الفائدة، بينما تجاهلت إجراءات أخرى كتقييد الإنفاق العام وفرض سقوف ائتمانية[٦٥٦].

---

(654) Dr. Alia El Mahdi, Ibid, P.17.

(655) Mona Abdelsalam said (9/1991) Ibid, P.5.6.

(٦٥٦) مدحت أيوب: "قضايا فى الإصلاح الاقتصادي المصرى بعد التكييف الهيكلى، ص٦٥.

ومن ثم فقد أرجع البنك الدولي أسباب عدم نجاح برامج الإصلاح الإقتصـــادي التـــى طبقت فى مصر أنها كانت برامج جزئية فضلاً عن أن الحكومة لم تســتكمل إجــراءات هــذه البرامج ولم تتبع برامج كاملة(٦٥٧).

الإختلالات الهيكلية وتفاقم الأزمة الاقتصادية

تواضع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمــالي، فيمــا بــين ١٩٧٤/٧٣ إلـــى ١٩٨٢/٨١ حيث نما به الناتج المحلي الإجمالى بنحو ٩-١٠% للفرد. وبعد هذا النمو السريع فى عقد السبعينات فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالى بدأ فى الانخفاض الحاد بعد ٨٢/ ١٩٨٣ وهبط إلى أقل من مســتوي ٨% الــذى توقعتــه خطــة التنميــة ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦، وفى عام ١٩٨٥/٨٤ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمــالى نحــو ٧,١% ثــم انخفض إلى ٥,٩% عام ١٩٨٦/٨٥(٦٥٨). كما ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة ليبلــغ نحــو ٢٣% من الناتج المحلى الإجمالى.

صاحب ذلك نمو غير متوازن لصالح قطاعات الخدمات الإنتاجية والمرافــق العامــة على حساب القطاعات السلعية، فى ظل تدهور الآداء الاقتصادي للمشروعات العامة من جهة، وتدهور معدل نمو الناتج الحقيقي للقطاع الزراعي وما ترتب عليه من ظهور الفجوة الغذائيــة من جهة أخرى(٦٥٩). كذلك ارتبط النمو الاقتصادي بصادرات البترول وانخفضــت صــادرات السلع الأخرى، وخاصة الصناعية. فضلاً عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة بدرجة كبيرة، وما سايره من ارتفاع حاد فى معدل التضخم. بالإضافة إلى تزايد اخــتلالات ســوق العمــل المصاحب بزيادة معدلات البطالة السافرة ناهيك عن المنفعة- فى الوقت الذى هــاجرت فيــه العمالة الماهره والكفاءات العلمية إلى الدول البترولية- وتزايد الانحراف عن الــنمط العــادل لتوزيع الدخل. أضف إلى ذلك استمرار تزايد العجز في ميزان الحســاب الجــاري وميــزان

(657) World Bank: A.R.E. Public sector investment Review, October 1993, Vol. L.P.29.

(658) Semich, Max Helmut: Agypten Zur Jahresmitte 1990, BFAL, Koln Juni 199, P.2.

(659) Kaldor, N: The Energy issues, in: T.Barker and V.Braigovsky edt: oil or Industry London, 1981, P.34.

المدفوعات المصاحب بزيادة الدين الخارجي، بمعدلات غير عادية، وتزايد أعباء خدمته[٦٦٠]. فضلاً عن تعدد سعر الصرف وإتجاه قيمة العملة المحلية للانخفاض. ومن ثم إتساع نطاق عمليات السوق السوداء، حيث اتسمت تلك الفترة بوجود عدة أسعار صرف[٦٦١]. وإزاء التدهور المستمر فى قيمة العملة، حاولت الحكومة علاج هذا الموقف فى عام ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة والتى تعتبر بداية لتوحيد سعر الصرف وذلك حتى يقل التعامل فى السوق السوداء.

وزاد الموقف الاقتصادي سوءاً نتيجة التحديد غير الدقيق لمشاكل الاقتصاد المصرى والأهداف غير الواقعية التى سادت تلك الفترة، مما أدى إلى تفاقم هذه المشكلات[٦٦٢] الأمر الذى جعله غير قادر على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية. ومن ثم بدأ الحديث الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات كنتيجة حتمية لتفاقم مشكلات الاقتصاد المصرى[٦٦٣]. ومن هنا اتجهت الدولة إلى اتخاذ خطوات جادة نحو الإصلاح الاقتصادي، تلك الخطوات التى مهدت الطريق لعملية التحرر الاقتصادي والتحول إلى آليات السوق فى بداية التسعينات والتى تمثلت فى الاتجاه نحو توحيد أسعار الصرف المتعددة. وتحرير سعر الفائدة بالجنيه حيث ترك للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة وفق العرض والطلب، وامتصاص فائض السيولة النقدية، والحد من التوسع النقدى[٦٦٤].

([660]) Salah El. Serafy, "Structural adjustment in Retrospect: som. Critical Reflections", Aspects of structural Reform: with special Reference to the Egyptian Economy, Department of Economics 8th conference, Faculty of Economics and political science, Cairo university, Egypt, April 13-4-2003. P.11.

([661]) Ahmad Galad: "Which instition constrain Economice Growth. Egypt" ECES working paper, No, 1 April, 1996, P.4.

(٦٦٢) د. سعيد النجار: نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٣، ص٢٣.

([663]) Akmad Galal: Ibid. P.10.

(٦٦٤) د. عبدالحكيم جمعه: "دور الاستثمار الخاص فى الإصلاح الاقتصادي"، بدون ناشر، ص٣٢.

والبدء فى محاولة تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى وإصدار قانون للتعريفه الجمركية عام ١٩٨٦ يأخذ فى الاعتبار مرونات العرض والطلب فضلاً عن محاولة إصلاح النظام الضريبى وأخيراً تحرير قطاع الزراعة(٦٦٥).

ونتيجة لهذه الضغوط الاقتصادية التى مرت بها البلاد تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٦ على برنامج إصلاح هيكلى ولكنه لم ينفذ كاملاً، كما فشلت أيضاً إتفاقية المساندة (Standby) المعقودة مع الصندوق عام ١٩٨٨.

التحول من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيرى

كان وراء التراجع عن التخطيط المركزي وتدخل الدولة عوامل عدة منها، ظهور ما يعرف بالثورة المحافظة التى اعتبرت أن المشكلات التى واجهت اقتصاداتها إنما ترجع إلى إفراط الدولة فى التدخل(٦٦٦)، فضلاً عما حدث فى أواخر الثمانينات من تغيرات جوهرية فى النظام الدولى من تدهور الأوضاع فى الاتحاد السوفيتي، وشرق أوروبا، ثم إنهيار وتفكك المعسكر الاشتراكى، ومن ثم فقدت الاشتراكية بريقها كنظام اقتصادي فى معظم الدول التى تبنتها لصالح التحول السريع نحو اقتصاد السوق(٦٦٧).

فى حين أرجع البعض فشل أسلوب التخطيط لما يشوبه من عيوب تعد سمات مميزة لعملية التخطيط ذاتها، ومن أهم هذه العيوب، الفجوة الكبيرة بين مستوي الإنجاز على المستوي القطاعى ومستوي الأداء على مستوي الاقتصاد الكلي.

إنعدام الارتباط بين الاقتصاد العينيى والاقتصاد النقدي من خلال التخطيط المركزي، فضلاً عن عدم وضوح خطة للسياسات اللازمة لتحقيق أهدفها الكمية، وتجاهل التخطيط المركزي لحقيقة اقتصادية

---

(665) Ibrahim Awad; :"Economic Reform Employment, and employment policy in Egypt ". P.4-6.

بحث مقدم إلى مؤتمر الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، دار المستقبل العربى، طبعة أولى، المؤتمر الثالث لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٢.

(٦٦٦) د. إبراهيم العيسوى: مرجع سابق، ص٥١.

(٦٦٧) د. عزه حجازى: مرجع سابق، ص١٦٢.

هامة مؤداها التغير فى نسب أسعار السلع والخدمات المختلفة وأثره على الكميات المنتجة، وتوزيع الموارد بين فروع الإنتاج[٦٦٨].

التخطيط التاشيري

هو وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى تحقيق الأهداف الاجتماعية التى يصبو المجتمع لتحقيقها بالاعتماد بصوره أكبر على القطاع الخاص مع إبراز الأنشطة التى تحبذ النمو الاقتصادي وأدوات السياسة الاقتصادية التى سوف تستخدم، وكذلك الحوافز التى تقدم للأنشطة المرغوب فيها والروادع التى سوف تفرض على الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعياً[٦٦٩].

فى حين يعرفه (روجر أ. باولز، وديفيد ك وبيتنز)

هو محاولة تحكم مقصودة فى معلمات النظام الاقتصادي يمكن عن طريقها تحقيق تغييرات معينة ومرغوبة فى أداء النظام والنتائج التى يحققها[٦٧٠]،

والتخطيط التأشيرى هو نموذج للتخطيط يعتمد على إقناع الوحدات الاقتصادية التى تمارس نشاطاً إنتاجياً أو استهلاكياً داخل الاقتصاد القومي للسير فى إتجاه مرغوب يفضى فى النهاية لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية، مستخدماً كافة الوسائل التى تعمل من خلال قوى السوق، وتقوم فلسفة التخطيط التأشيرى على استخدام أدوات تؤثر فى ربحية المشروعات بما يضمن توجيهها وإرشادها إلى المسار الذى يتفق مع أهداف الخطة.

والتخطيط التأشيرى يعنى أن يكون دور الحكومة المباشر في النشاط الاقتصادي محدوداً، ولكن تأثيرها فى الاقتصاد القومي يكون كبيراً عن طريق السياسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة (المالية، والنقدية، والتجارية، والسعرية، والأجور، ... وغيرها)، وبالتالى

---

(٦٦٨) د. إيهاب الدسوقي: مرجع سابق، ص٢٢.

(٦٦٩) د. سلطان أبو على "التخطيط فى مصر"، المؤتمر السادس عشر الاقتصاديين المصريين، ص١٢.

(٦٧٠) روجر أ. باولز، وديفيدك. وبتنز: "التخطيط الاقتصادى على المستوي الجمعي"، ترجمة نعمة الله نجيب إبراهيم، (الرياض، دار المريخ، ١٩٩٤، ص٥٠).

فإن التخطيط التأشيرى يلائم الاقتصاديات التى تكون فيها نسبة الملكيـــة العامـــة صـــغيرة أو إتجاهها للتناقص[٦٧١].

التخطيط التأشيرى واقتصاد السوق

والتخطيط التاشيرى ليس بديلاً لإقتصاد السوق كما هو الحال فى التخطيط المركـــزي الـــذى إتبع لفترات طويلة فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشـــرقية[٦٧٢]، بـــل إن التخطـــيط التأشيرى وثيق الصلة بقوى السوق من ناحيتين:

- الأهداف

حيث تتركز أهداف التخطيط التأشيرى على ترشيد القرارات الفردية التى تعتمد علـــى قوى السوق، والعمل على تحقيق أهداف لا تكفلها قوى السوق.

- وسائل التنفيذ

وسائل غير مباشرة تعتمد أساساً على قوى السوق وحرية النشاط الاقتصادي الخاص، ففى ظل التخطيط التأشيرى يتم إتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية بناء علـــى تفاعـــل قـــوى العرض والطلب، أى أن السوق تلعب الدور الرئيسي فى اتخاذ قرارات الانتـــاج والاســـتثمار والاستهلاك، وغيرها.

من أهم مهام التخطيط التأشيرى محاولة تحقيق فكرة الكفاءة الاقتصادية فـــى القطـــاع الخاص وترشيد القرارات التى يتخذها المنتجون أو المستثمرون بإعطاء المعلومات والبيانـــات التى يمكن أن يسترشد بها القطاع الخاص عند إتخاذ قراراته[٦٧٣].

([٦٧١]) د/ طلعت الدمرداش: التخطيط الاقتصادى فى إطار آليات السوق، مكتبة القدس، الزقازيق، مصر، ٢٠٠٢، ١١٤.

([٦٧٢]) حيث يتم الاستعاضة عن المشروعات الفردية بالمشروعات العامة المملوكة للدولة والاعتماد عليها فـــى تنفيـــذ أهداف الخطة: انظر د/ طلعت الدمرداش، ص١١٧.

([٦٧٣]) المرجع السابق، ص١١٧.

وبصفة عامة لا يمكن لأى مشروع خاص رسم سياساته الانتاجية والاستثمارية بدون معلومات عن تطور النشاط الاقتصادي فى المستقبل وتطور الصناعات الموردة أو العملية، وعن الإسعار المحتملة فى المستقبل.

وهنا تكون وظيفة التخطيط التأشيرى فى خفض درجة المخاطرة فى الاستثمارات القومية التى وظفتها السلطة التخطيطية وذلك بإعطاء الملامح الرئيسية لهذا المستقبل من خلال الخطة القومية[٦٧٤].

التخطيط التأشيرى ودور الدولة فى إدارة الاقتصاد

التخطيط التأشيرى

يعنى أن يكون دور الحكومة المباشر فى النشاط الاقتصادي محدوداً. ولكن تأثيرها فى الاقتصاد القومي الإجمالى يكون كبيراً وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية المختلفة وأدواتها (المالية، النقدية، التجارية، السعرية... الخ) ويتم ذلك عن طريق إعطاء الحوافز الملائمة للأنشطة المراد التوسع فيها وتشجيعها. أما الأنشطة التي ليس من صالح المجتمع أن تتوجه الموارد إليها فيفرض عليها الروادع المناسبة بحيث تكون أنشطة طاردة وليست جاذبة[٦٧٥].

فهناك بعض الأنشطة ينبغي أن تقوم بها الدولة بصفة مباشرة فى ظل التخطيط التاشيرى وهي البنية الأساسية، الطرق الكبارى، الأنشطة المرغوب فيها من وجهة النظر الاجتماعية والتى قد لا يقبل عليها القطاع الخاص إما لضعف امكاناته فى ضوء الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة لهذه الأنشطة، أو لعدم ربحيتها.

الأنشطة التى يجب أن نضطلع بها المجتمع مثل صناعة الأسلحة والذخيرة.

كيفية إتخاذ القرارات الاقتصادية فى ظل التخطيط التأشيرى

([٦٧٤]) المرجع السابق، ، ص١١٨.

([٦٧٥]) د. سلطان أبو على: "التخطيط فى مصر"، المؤتمر السادس عشر للإقتصاديين المصريين"، ص٩.

يتم اتخاذ القرارات الإقتصادية فى ظل التخطيط التأشيرى بناء على تفاعل قوى العرض والطلب. أى أن السوق تلعب الدور الأساسى فى اتخاذ قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها.

ويقتضى القيام بالتخطيط التأشيرى إجراء الإسقاطات المستقبلية لأهم المؤشرات الاقتصادية المختلفة المتوقع أن تسود فى خلود المؤشرات الداخلية والخارجية[٦٧٦].

وفيما تجدر الإشارة إليه أن التحول من نظام التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيرى يحيط به عدم وضوح الرؤية، وتباين الوجهات والمبادئ الخاصة لهذا التحول. إذ قد تترك الأمور بدون ضوابط وأحكام محددة ومعلومة، مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية غير قويمة، حيث إن ترك الزراع يزرعون المحاصيل التى يرغبون فى زراعتها، أمر يحتاج إلى انضباط وضوابط[٦٧٧].

وفى نطاق هذا التحول، تركت آليات السوق ونظام التسعير والعرض والطلب بدون ضوابط وإشراف من الدولة، مما ترتب عليه انحراف فى أسعار المدخلات الزراعية (الأسمدة، التقاوى، المبيدات)، وكذلك بالنسبة لأسعار المنتجات وما أحاط بها من احتكارات وإغراق، مما نجم عنه استنزاف طويل للموارد وإيرادات ودخول المنتجين[٦٧٨].

وقد يرجع ذلك لعدة أسباب، فى مقدمتها: غياب الإشراف والرقابة من الأجهزة الحكومية، واختلال البنيان المؤسس بما يشمل من أجهزة وحلقات التجارة والتسويق.

انطلاقاً مما سبق يمكن الاستنتاج أنه على الرغم من أن سياسة الانفتاح كان شعارها الحرية الاقتصادية، وترك الحرية للقطاع الخاص مع دور أقل للقطاع العام، إلا أنه استمرت القيود التنظيمية على أسواق النقد، والائتمان، وأسواق المال، وعلى سعر الصرف، واستمرت

---

(٦٧٦) المرجع السابق: ص ١٠.

(٦٧٧) لعل أبرز مثال على ذلك: المساحة التى زرعت أرزاً وقطناً فى عام ٢٠٠٠، فكان التوسع فى المحصول الأول بطريقة عشوائية ودون انضباط، وعلى عكس ذلك واجه المحصول الثاني انكماشاً شديداً ، كما صارت المحاصيل الثانية فى نفس المسار غير المنضبط اقتصادياً وإنتاجياً انظر المجالس القومية المتخصصة الدورة ٢٠٠٢/٢٩-٢٠٠٣، ص٨٠.

(٦٧٨) لعل أبرز مثال على ذلك: أسعار المنتجات من المحاصيل الاستثنائية فى مستوي الحقل وأسعارها أمام المستهلك، بحيث أن الأسعار فى المستوي الأول تقل عن نصف أسعارها التى تتداول فى الأسواق. وكذلك الحال= = بالنسبة لسعر محصول الأرز فى بداية الموسم بعد الحصاد مباشرة، ثم وصوله إلى أكثر من الضعف فى نهاية الموسم، انظر المجالس القومية المتخصصة الدورة التاسعة والعشرون، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص٨١.

القيود الكمية والإدارية على نشاط التجارة الخارجية، ونشاط الاستثمار، وتدخلت الدولة فى تحديد الأسعار، والأجور بشكل كبير.

وبالتالى يمكن القول أن سياسة الانفتاح اعتمدت على تحرير جزئى وليس كامل للأسواق فتحرير المعاملات الخارجية، والمحلية ظل مقيداً بنظام اقتصادي مكبل بالتنظيم والقيود الإدارية(٦٧٩).

بسبب عدم قدرة الدولة على تطبيق سياسة كاملة للتحرير الاقتصادي، واستمرار إحكام سيطرتها على النشاط الاقتصادي فى ظل إطار مؤسسى غير كفء أصبح الانفتاح الاقتصادي أشبه بنظام يسود فيه قطاع خاص مكبل بسيطرة التدخلات الحكومية، والتخطيط المركزي. وهو ما أدى إلى ظهور وتراكم الآثار السلبية، ومن ثم تراجع معدلات النمو على المدى الطويل(٦٨٠)، وأمام هذا الوضع أصبح هناك قناعة تامة بضرورة الإصلاح. حيث انقسمت الآراء إلى قسمين: احدهما يرى أن سبب هذه المشكلات إنما يرجع إلى التدخلات الشديدة والرقابة الحكومية المفرطة على الأسعار، والواردات، والنشاط المحلي، وهو ما يقتضى تقليص دور الدولة، وتعميق سياسات الإنفتاح. أما الرأي الآخر فيرى أن علاج هذه المشكلات يقتضى التخلي عن الانفتاح الاقتصادي، والعودة إلى التخطيط الشامل، مع فرض بعض القيود الكمية والإدارية(٦٨١) وفى هذا السياق قامت الدولة بتنفيذ خطتين خمسيتين. الأولى (١٩٨٢-١٩٨٣ / ١٩٨٦-١٩٨٧)، والثانية (٨٧-١٩٨٨ / ٩١-١٩٩٢) وقد استهدفنا العودة إلى التخطيط الشامل مع مواصلة السير فى الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص فى نفس الوقت.

الإصلاح الاقتصادي في مصر

(679) Heba Handoussa, "The Role of the state: The case of Egypt", Eces working paper No. 940, 1995, P.12.

(680) Hussein Gemei. "The impact of Egyptian Economice Policy onlegislation", Paper presented at the conference on : Institution and poliay. ص٦٠

(٦٨١) د/ رضا هلال: "من اقتصاد الحرب إلى الانفتاح إلى الإصلاح"، الأهرام الاقتصادي، عدد ١٠٢٩، أكتوبر ١٩٨٨، ص١٨.

(التثبيت والتكيف الهيكلي)

الخلفية التاريخية لاتفاقيات الإصلاح الاقتصادي :

لجأت مصر إلي صندوق النقد الدولي باعتبارها إحدي الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٥ [٦٨٢] – طلباً للإقتراض منه والحصول علي دعمه ومساندته لإصلاح الفساد الاقتصادي[٦٨٣] ، مما أسفر عنه توقيع عدة اتفاقيات للبناء ، كان أول هذه الاتفاقيات عام ١٩٦٢ .

حيث واجهت مصر عدة صعوبات خاصة بميزان المدفوعات وأزمة النقد الأجنبي ، بسبب العديد من العوامل غير المواتية[٦٨٤]، ومن ثم لجأت مصر إلي صندوق النقد الدولي حيث وقعت في مايو ١٩٦٢ أول اتفاق لها مع صندوق النقد الدولي .

والذي التزمت الحكومة المصرية بموجبه بتطبيق مجموعة من الإجراءات ، أهمها تخفيض قيمة الجنيه المصري [٦٨٥] ، ورفع أسعار الفائدة المحلية ، وخفض الإنفاق العام .

وما لبث أن انهار هذه الاتفاق [٦٨٦] ، ولم يكن لهذه المحاولة أي تأثير ، ولم تسهم في إحداث أي تحول [٦٨٧] .

كما أجريت اتصالات مع صندوق النقد الدولي الذي قدم في ١٩٦٦ خطة تشمل إلي جانب توصيات أخري ، زيادة في سعر الصرف الخارجي بنسبة ٤٠ % تقريباً ، وكذلك زيادة بعض الأسعار ، والضرائب ، تخفيض الإعانات والسلع الاستهلاكية ، وبالفعل زيدت بعض الأسعار ، والضرائب سعياً إلي خفض الاستهلاك ، إلا أن القيادة السياسية اعتبرت الأقتراح الخاص بتخفيض العملة تدخلاً غير مقبول في شئون مصر الاقتصادية مما أدي إلي استقالة الوزارة .

ثم جمدت المفاوضات بعد ذلك حتي قامت الحكومة المصرية باستئنافها في النصف الثاني من السبعينات [٦٨٨] .

([٦٨٢]) حيث تقدر حصتها في أسهم العام بنحو ٤٦٣,٤ مليون وحدة حق سحب خاص .

([683]) International montainy fund IMF Annual Report 1987 of Exceutive Board for the financed year Ended April 30 , 1987 , (Washington D.C. : The fund , PP. 146 -149)

([٦٨٤]) كان من أهمها تدهور المحاصيل الزراعية الرئيسة كالقطن عام ١٩٦١ ، وانخفاض صادرات الأرز إلي النصف تقريباً عام ١٩٦٢ ، وكان علي مصر التزامات رأسمالية عديدة تمثلت في تعويضات حملة أسهم قناة السويس ، وتعويضات الحكومة السودانية بسبب بناء السد العالي ، وأيضاً تعويضات بريطانيا مقابل الملكية البريطانية الممصرة ، انظر/ جودة عبدالخالق " الاقتصاد الدولي من المزايا الفنية إلي التبادل الاقتصادي " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٥ .

([٦٨٥]) حيث تم تخفيض قيمة الجنيه المصري من ٢,٨٧١ دولار إلي ٢,٣٠ دولار للجنيه أي بنسبة ٢٠ % تقريباً مع توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات ،وخدم صندوق النقد الدولي قرضاً ٢٠ مليون جنيه مصري ورفع زيادته من ٣٥,٢ إلي ٤٣,٢ قرشاً للدولار لجميع المعاملات ماعدا رسوم قناة السويس ، إنتصار أسعاد جابر السيد : " الإصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي في مصر " ، وقدم صندوق النقد الدولي قرضاً ٢٠ مليون جنيه مصري ورفع زيادته من ٣٥,٢ إلي ٤٣,٢ قرشاً للدولار ، علي جميع المعاملات ما عدا رسوم قناة السويس .

([686]) Gouda , Abdel. Rhalek " 1987 , P. 1 .

([٦٨٧]) سمية أحمد عبدالمولي : " سياسات الأصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل – حالة مصر " ، رسالة دكتوارة ، كلية التجارة وإدارة الاعمال " جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٧.

حيث تم الاتفاق علي برنامج للبناء في عام ١٩٧٦ ، والذي استهدف خفض عجز الموازنة كما تضمن إجراءات مالية تقييدية كان من أهمها ، خفض الدعم ، ولكن نتيجة(ضغوط) دوافع سياسية واجتماعية لم يتم تنفيذ هذا البرنامج.

كما اصدرت الحكومة المصرية خطاباً للنوايا لصندوق في مارس ١٩٧٧ والذي شكل علي أساسه برنامج لمدة سنة ، وفي يوينو ١٩٧٨ صدر خطاباً آخر شكل علي أساسه برنامج يمتد لثلاث سنوات بدأ من عام ١٩٧٩ (٦٨٩) ، وقد تمثلت أهداف هذا البرنامج في إزالة الاختلالات السعرية ، خفض العجز المالي ، كبح التضخم بينما تمثلت حزمة الإصلاح في إصلاح القطاع العام ، والخفض التدريجي للدعم ، رفع أسعار الفائدة ، خفض الائتمان . إلا أنه لم يستكمل تنفيذ هذه الإصلاحات نتيجة للنمو المتسارع والانتعاش الاقتصادي في أواخر السبعينات (٦٩٠) نتيجة تدفقات مالية كبيرة من الخارج (٦٩١) ، مكنته من تمويل عجز ميزان المدفوعات دون الحاجة لمساندة الصندوق والبنك . لذلك اتخذت مصر أسلوباً انتقائياً تجاه حزمة الإصلاح فنفذت عدة إجراءات كخفض قيمة العملة ورفع أسعار الفائدة ، بينما تجاهلت إجراءات أخري كتقييد الانفاق العام وفرض سقوف ائتمانية (٦٩٢) ، وظلت السياسات الاقتصادية في النصف الأول من الثمانينات امتداداً لتلك التي سادت فى السبعينات (٦٩٣) .

ويفسر البنك الدولي أسباب عدم نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة المصرية إبان تلك الفترة بأنها كانت برامج جزئية، فضلاً عن أن الحكومة لم تستكمل إجراءات هذه البرامج ولم تكن برامج كاملة (٦٩٤) بعد النمو المتسارع والانتعاش الاقتصادي الكبير في السبعينات ، تغير الوضع بشدة في أوائل الثمانينات ، حيث استمر الاقتصاد المصري متبعاً لنفس الأسلوب ، وهو الاعتماد علي التدخلات الحكومية المفرطة والمقيدة للمعاملات الخارجية والداخلية ، واستمرار اعتماد الحكومة علي مصادر التمويل الخارجي بسبب ضعف وعدم كفاءة مصادر إيراداتها المحلية ، الأمر الذي جعله غير قادر علي مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية (٦٩٥) ، ومن ثم بدأ الوضع الاقتصادي يتراجع بشدة ، وبدأ صندوق النقد الدولي مرحلة جديدة من المفاوضات مع مصر(٦٩٦)، وذلك في ضوء الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها مصر في تلك الفترة ، حيث بدأت الحكومة تواجه مشكلات حادة ، تعود جذورها إلي منتصف السبعينات عندما تبنت مصر بعد حرب أكتوبر سياسة مالية توسعية اعتمدت علي التدفقات الرأسمالية الخارجية ، ولكن علي عكس التوقعات بدأت هذه التدفقات في التدهور خلال النصف الأول من

---

(٦٨٨) عيد محمد الغندور : " السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال إدارة بوش " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٧٢ .

(689) World Bank " ARE . Public sector investment Review , October , 1993 , Vol. 1 , P. 29 .

(690) Mona Abdelsalem Said , (9 /1991) Ibid., P.6 .

(٦٩١) د. زينب عبدالعظيم ، ص ١٣٩ .

(٦٩٢) وكانت أهم مصادر هذه التدفقات تحويلات العاملين بالخارج والارتفاع في عوائد النفط ، عوائد قناة السويس بعد إعادة الملاحة بها ، كما نشطت السياحة .

(693) Mona Abdelsalem Said , (9 / 1991) , P.64 .

(694) INP (1996) , P.19 .

(695) Ahmed etal., " Which initiation Constar Economic crowth " Egypt " , ECES working paper , No., 1 , April 1996 , P. 4 .

(696) Dr. Alia El Mahdi , " The Economic Reform program in Egypt After four years of Implemention " In Alia El Mahidi (Edition) , Aspects of structural Adjustment in Africa and Egypt Cairo : Center of developing countries studies , 1997) , P. 17 .

الثمانينات ونتيجة لانخفاض أسعار تصدير البترول[٦٩٧] ، وكذا انخفاض تحويلات العاملين بالخارج ، ومن ثم بدأت عملية سداد وخدمة الدين الأجنبي المتزايد في التحول إلي عبء كبير ، وزاد الموقف الاقتصادي سوءاً بفعل ضعف الهيكل الاقتصادي ، والقطاع العام غير الكفء الذي اصبحت شركاته تحقق خسائر مستمرة ، ونظام التسعير المشوه (للسلع والخدمات وأسعار الصرف والفائدة) ، والحاجة المتزايدة لدعم العديد من قطاعات الإنتاج والمنتجات ، ونتيجة لذلك عاني الاقتصاد المصري من عجز مالي متزايد ، ومن نسل تضخم مرتفعة ، وعجز مالي متصاعد في ميزان المدفوعات.

وقد سعت مصر إلي محاولة استمرار دفع استثماراتها في التنمية الأساسية باعتبارها ركيزة للنمو والتقدم في المراحل القادمة وتم تمويل ذلك بالاقتراض الخارجي [٦٩٨] .

الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي .

٧٤- ١٩٨١ شهدت تلك المرحلة معدل مرتفع للنمو ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٨,١ % ، ٥,٦ % علي التوالي ، والجدير بالذكر أنه بالرغم من وصول هذه المعدلات إلي نمو ١٠ % إلي ، ٧,٣ % في عام ١٩٨٠ ، إلا أنها أخذت في التناقص حتي وصلت إلي ٣,٧ % ، ١,١ % في عام ١٩٨١ ، وهو ما يعني عدم قدرة سياسية الانفتاح الاقتصادي في الحفاظ علي معدلات مستدامة للنمو، حيث كان النمو الاقتصادي المحقق خلال تلك الفترة مدفوعاً بظروف خارجية مواتية له ، والتي تتمثل في تدفق مواد البترول والسياحة وقناة السويس وتمويلات العاملين بالخارج والاعتماد علي الإعانات والقروض الخارجية بشروط ميسرة [٦٩٩]، وهو ما ترتب عليه حدوث تنمية غير متوزانة ، حيث زادت معدلات نموالقطاعات غير السلعية (البترول ، السياحة ، الهجرة ، قناة السويس) وفي ذات الوقت حدث تخلف إنتاجي في القطاعات السلعية خاصة القطاع الصناعي [٧٠٠] .

٨٢- ١٩٨٣ سبب عدم قدرة الدولة علي تطبيق سياسة كاملة للتحرير الاقتصادي ، واستمرار إحكام سيطرتها علي النشاط الاقتصادي في ظل إطار مؤسسي غير كفء أصبح الانفتاح الاقتصادي أشبه بنظام يسود فيه قطاع خاص مكبل بسيطرة التدخلات الحكومية ، والتخطيط المركزي ، وهو ما أدي إلي ظهور وتراكم الآثار السلبية ، ومن ثم تراجع معدلات النمو علي المدي الطويل [٧٠١] .

([٦٩٧]) حصة البترول في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣ % عام ٨١ / ١٩٨٢ إلي ٥,٤ % عام ٨٦/ ٨٧ وفي الصادرات من ٥٩ % إلي ٣٧ % وفي الإيرادات الحكومية من ٢٠ % إلي ٩% المصدر : التقارير الاقتصادية البنك المركزي .

([٦٩٨]) د/ محمد عثمان مصطفي : " تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر مع التركيز علي مرحلة الركود الاقتصادي مجلة مصر ص ٦ مصر المعاصرة ، مايو ٢٠٠٦ ، ص ٦ .

([699]) Mahm Mrhieldin 20 Sahar Nasr " Privatization in Egypt : With Reference to the Experience of the Czech Republic & Mexico " , Paper presented in " privatization in Egypt , The Debate the people's Assembly , center of political Research & studies , Cairo university , 1996 , Op. cit., P. 34 .

([700]) Hussein Gemei , " The Impact of Egyptian Economic policy on legislation " , paper presented at the conference on : institution and policy challenge , centre of political research & studies , Cairo university , May 2002 , P. 4 .

([701]) Mohammed Omran m, " Testing for the significant change in the Egyptian Economy under the Economic Reform program " University of okl ahoma , coldege of Business , USA May , 2001 .

توصيات البنك الدولي للحكومة المصرية بضرورة الإصلاح

وفد إلي مصر بعثتان من البنك الدولي ، الأولي في مايو ويونيو ١٩٧٦، والثانية في يونيو ويوليو ١٩٧٧ . وبناء علي نتائج هذه الزيارات تم إعداد دراسة عن الاقتصاد المصري [٧٠٢] في عام ١٩٧٨ ، وتم تحديثها وصدر التقرير الأحدث في عام ١٩٨١ [٧٠٣] .

وقد اقترح البنك الدولي للتخلص من الأزمة الاقتصادية خطة تقوم علي عدة محاور هي :

- إعادة الاهتمام بقطاع الزراعة مرة أخري مع الاهتمام بميكنة الزراعة ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة ويكون ذلك من خلال رأس المال الأجنبي .
- الاعتماد علي رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية البلاد .
- الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية .
- الاهتمام بالتنمية الأساسية .

وقد وافقت الحكومة علي مقترحات البنك الدولي نظراً لتشابهها مع إطار برنامج الانفتاح ، وتوالت بعد ذلك جلسات انعقاد المجموعات الإستشارية ليتابع البنك نشاط الحكومة في تنفيذ برنامجه الاقتصادي .

ومن هنا كان هناك اتفاقان مع صندوق النقد الدولي ، وتشكل بناء علي الاتفاق الأول برنامج لمدة سنة وبناء علي الثاني برنامج لمدة ثلاثة سنوات من ١٩٧٩ وحتي ١٩٨١ . وقد أوصي خلالها الصندوق باتباع سياسة مالية انكماشية تقوم بتخفيض النفقات الحكومية وأهمها خفض الدعم ، وكذلك تحرير أسعار سلع منتجات القطاع العام والمشروعات العامة المدعومة ورفع أسعار الفائدة ، فرض سقوف ائتمانية ، بالإضافة إلي تخفيض سعر الصرف[٧٠٤] .

ولكن لم يتم استكمال تنفيذ هذه البرامج بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة بعد اندلاع المظاهرات في يناير ١٩٧٧ والتي حدثت بعد ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية نتيجة تخفيض الدعم عنها.

هذا بالإضافة إلي تحديد نفقات النقد الأجنبي التي حصلت عليها مصر نتيجة لقفزه في أسعار البترول عام ٧٩ /١٩٨٠ ساعدت في تغطية عجز الحساب الجاري ، الأمر الذي جعل الحكومة تتبع أسلوباً انتقائياً تجاه سياسات الصندوق افتقدت عدة إجراءات كرفع سعر الفائدة ، وتخفيض معدل نمو الدعم (وليس تخفيض حجم الدعم) ، وتخفيض سعر الصرف ، وتجاهلت باقي السياسات التي اقترحها الصندوق [٧٠٥] .

([702]) The world Bank : Egypt , Economic management in a period of transition , 1978 .

([703]) Khalid Ikram : Egypt , Economic management in a period of transition , 1981 , World Bank Country Economic Report , The Johns inversity press , Baltimor and London Hopkin .

* نقلاً من العلاقة بين مصر والبنك الدولي ، تحقيق : سعد غالي ، ص ١٠٤ .

([704]) Gouda Adbel Khelek . St a bilization and Adjustment in Egypt – Reform or . De Industrialization ? Edwond Elgar U.S.A. 1997 , Ps .

([705]) Mogmod M. Abdel Hai : Economic reform in Egypt joint seminar by : (INP) & (WSE) , INP , Cairo , 20 – 22 April , 1993 . pp. 11 – 16 .

المرحلة ١٩٨٢ / ١٩٨٨ الثانية تميزت الفترة بالركود ، معدل الناتج المحلي الإجمالي انخفض من حوالي ١٠ % عام ١٩٨٢ إلي أقل من ٣ % عام ١٩٨٦ ، كذلك انخفضت نسبة إجمالي الاستثمار الثابتة إلي الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٤% عام ١٩٨٣ إلي ١٨ % عام ١٩٨٩ [٧٠٦] .

أما بالنسبة للدين الخارجي فنجد أن مصر قد أفرطت في الاستدانة من الخارج إفراطاً شديداً في السبعينات والثمانينات وقد ترتب علي ذلك ارتفاع ضخم في التزامات خدمة الدين الخارجي التي قفزت من ٣٠% في ٨٣ /١٩٨٤ إلي ٥١ % من حصيلة الصادرات في ٨٥ / ١٩٨٦ وقفزت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي من ٤٤ % في منتصف السبعينات إلي ٢٢٠% في ٨٦ / ١٩٨٧ [٧٠٧] .

وإزاء هذه الصعوبات تم إحياء التفاوض مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة الدولة للمتأخرات وقسم من المستحقات الجديدة ، وبدأت منذ عام ١٩٨٤ بتنفيذ عدد من الإجراءات في إطار توصيات الصندوق وبهدف إظهار إلتزام مصر بالاتفاق . ثم وقعت في مايو ١٩٨٧ إتفاقاً مدته ١٨ شهراً مع الصندوق وكان من أهم السياسات التي اقترحها لعلاج الوضع في مصر إتباع ما يلي :

- إتباع سياسة مالية انكماشية ، إتباع سياسة نقدية تقييدية ، تحرير سعر صرف الجنيه ، تحرير الأسعار .

وبالفعل أتخذت خطوات لتنفيذ اتفاق عام ١٩٨٧ ولكن لم يتم تحديده لأنه وفقاً لوجهة نظر الصندوق ، فإن هناك هوة واسعة بين ما تم الاتفاق عليه وما تم تنفيذه بخصوص تحرير الأسعار وتخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض سعر الصرف [٧٠٨] .

إلا أن الموقف تغير بشكل جذري في عام ٨٤/ ١٩٨٥ ، فقد استحق الدين القديم القائم وفي نفس الوقت تقلصت التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل . وبالإضافة إلي هذا ، فقد تراجعت أسعار البترول فجأة وهبطت بنسبة كبيرة وفي عام ١٩٨٥/ ٨٦ كان المقدر أن كانت تلك الخلفية التي أعدت علي أساسها حزمة التثبيت والتي أبرم الاتفاق الرسمي بشأنها في مايو ١٩٨٧ ، بعد فترة طويلة من المفاوضات المطولة ، وبموجب شروط اتفاق المساندة ، كان علي الصندوق أن يدعم برنامجاً اقتصادياً ومالياً تقوم الحكومة بتنفيذه ويتيح لمصر موارد من الصندوق تسدد ما عليها من عجز .

وبعد سلسلة من المفاوضات المطولة التي بدأت في عام ١٩٨٩ ، أبرمت مصر اتفاقات مع كل من صندوق النقد الدولي (في مايو ١٩٩١) ومع البنك الدولي (في نوفمبر ١٩٩٥) حول حزمة للتثبيت والتكيف الهيكلي ، وكان هذان الاتفاقان هما البرنامج الذي عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) .

([706]) Gouda Abdel Khalek . " Egypt's ERSAP : The orthodox recipe and the Alternative " , The same conference , pp. 41- 61 , 579 – 282 .

([٧٠٧]) مرفت محمد عبدالوهاب :" الأجور وتكاليف المعيشة في ظل سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي " ، رسالة دكتوراه جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، ص ٦١-

([708]) Mohammed Omran , " Testing for the significant change in the Egyptian Economy under the Economic Reform Program " , University of oklhoma , College of Business , U.S.A. May , 2001 , P. 4 .

ويمكن القول أن تلك الحزمة تمثل في حقيقة الأمر امتداداً للسياسات التي جري اتباعها منذ منتصف السبعينات في ظل سياسة الانفتاح ومحاولات التثبيت والتكيف في خلال فترة السبعينات والثمانينات ، ولكن رغم هذا التشابه فإنه يبدو أن في أواخر الثمانينات واجهت مصر ظروفاً اقتصادية صعبة وصلت إلي حد الأزمة .

وحيث تصاعد حدة الاختلالات الاقتصادية التي أدت إلي تراجع ملحوظ في معدلات النمو في نهاية هذه المرحلة حيث بدأ عام ١٩٩٠ بعجز مرتفع لميزان المدفوعات الجاري وصل إلي حوالي ٤٩ مليار دولار . وعجز في الموازنة العامة يزيد عن ٢٠ % كنسبة للناتج المحلي ومعدل للتضخم يقترب من ٢٠ % ، وسعر فائدة حقيقي سالب (حوالي ٦ %) وانخفاض في قيمة العملة المحلية أمام الدولار من ١,٧٦ إلي ٣,١ جنيه لكل دولار ، وتقلص قدرة احتياطات النقد الأجنبي علي تغطية واردات مصر إلي ثلاث أسابيع فقط علاوة علي تراجع معدلات الإدخار والاستثمار ، واتساع الفجوة بينهما . وقد أدت كل هذه الاختلالات إلي تراجع كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج من ٢,٦ % ، ٠,١ % في عام ٨٧ إلي ٢,٣ % ، (- ١,١٠ %) في عام ١٩٩٠.

تفاقم الأزمة الاقتصادية في مصر وتداعيات التحول الاقتصاد السوق :

أخذ الاقتصاد المصري في نهاية الثمانينات يعاني من تراكم المشكلات، والاختلالات الهيكلية ، والنقدية ، والمالية ، ويجب الإشادة إلي أن هذه الاختلالات ليست وليدة المرحلة الحالية أو حتي مرحلة الانفتاح، بل ترجع إلي مساوئ تطبيق إستراتيجية التخطيط المركزي ، والتحول الاشتراكي غير المدعم بآليات مؤسسية كفء ، حيث استمر الاقتصاد المصري متبعاً لنفس الأسلوب وهو الاعتماد علي التدخلات الحكومية المفرطة والمقيدة للمعاملات الخارجية والداخلية ، واستمرار اعتماد الحكومة علي مصادر التمويل الخارجي بسبب ضعف وعدم كفاءة مصادر إيراداتها المحلية ، الأمر الذي يجعله غير قادر علي مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية [٧٠٩] . وقد ترتب علي ذلك تصاعد حدة الاختلالات الاقتصادية التي أدت إلي تراجع ملحوظ في معدلات النمو في نهاية هذه المرحلة . حيث بدأ عام ١٩٩٠ بعجز لميزان المدفوعات الجاري وصل لحوالي ٢٠% ومديونية وصلت ٤٩ مليار دولار .

وظل الاقتصاد المصري يعاني من أوجه اختلالت عديدة لعل أبرزها تواضع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي والإجمالي المصاحب بنمو غير متوازن لصالح قطاعات الخدمات الإنتاجية والمرافق العامة علي حساب القطاعات السلعية . في ظل تدهور الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة من جهة ، وتدهور معدل نمو الناتج الحقيقي للقطاع الزراعي وما ترتب عليه من ظهور الفجوة الغذائية من جهة أخري . فضلاً عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة بدرجة كبيرة ، وما سايره من ارتفاع حاد في معدل التضخم ، بالإضافة إلي تزايد اختلالات سوق العمل المصاحب بزيادة معدلات البطالة المقنعة ناهيك عن تزايد الانحراف عن النمط

([709]) Salah El-Serefy , " Structural adjustment in Retrospect : some critical Reflectons " , Aspects of structural reform : With special reference to the Egyptian Economy , Department of Economics & 8th conference , faculity of Economics and political science , Cairo University , Egypt , April 13- 4 , 2003 P. 11 .

العادل لتوزيع الدخل . أضف إلي ذلك استمرار تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات المصاحب بزيادة الدين الخارجي بمعدلات غير عادية وتزايد أعباء خدمته ، مما أدي لتدهور القيمة الخاصة للعملة الوطنية مع تعدد أسعار الصرف الأجنبي .

كما أن التحديد غير الدقيق لمشاكل الاقتصاد المصري والأهداف غير الواقعية التي سادت تلك الفترة أدت إلي تفاقم هذه المشكلات ، بجانب ذلك فإن حالة عدم الاتفاق علي تصور واضح لأسباب المشكلة الاقتصادية من ناحية وتزايد الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية من ناحية أخري أدي إلي تدخل هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وعلي ضوء ذلك تم إعداد برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وفي إطار إتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي في مايو عام ١٩٩١ م ، ومع البنك الدولي في نوفمبر من نفس العام تم إعداد هذا البرنامج والشروع في تنفيذه بما عرف ببرنامج الألف يوم [٧١٠] .

وجدير بالذكر أن البرنامج تتضمن أيضاً شروطاً وجبت التنفيذ قبل الوصول إلي اتفاق مع البنك الدولي ، وهو ما يعرف بالمشروطية المسبقة، إذ كان لابد من تنفيذ بعض الإجراءات قبل تقديم القرض لمجلس المديرين التنفيذيين للتصديق عليه ، ومن هذه الإجراءات تقليل الفجوة بين الحد الأقصي والحد الأدني علي التعريفات الجمركية من ٠,٧ % و ٢٠% إلي ٥ % و ١٠٠ % (مع وجود بعض الاستثناءات) ، وإلغاء حصص النقد الأجنبي المقدمة لمشروعات القطاع العام وتقديم جدول لتخفيض التفصيلات الجمركية [٧١١].

وأيضاً شمل البرنامج في مجال سعر الصرف تحويل نظام الصرف المتعدد إلي نظام السعر المزدوج من خلال إنشاء سوق للنقد أولية وثانوية ، حيث يتحدد سعر الصرف في السوق الثانوية بحرية ويتم تحديد سعر الصرف في السوق الأولية في حدود ٥% أقل من سعر السوق الثانوية . وذلك انبثاقاً للوصول إلي اتفاق رسمي مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١. [٧١٢]

كما أن المشروطية المتبادلة تبدو واضحة في هذا البرنامج ، فالصندوق يشترط موافقة البنك الدولي علي استيفاء إجراءات الخصخصة ورفع أسعار الطاقة ، والبنك يشترط موافقة البنك الدولي علي استيفاء إجراءات الخصخصة ورفع أسعار الطاقة ، والبنك يشترط موافقة الصندوق علي الإجراءات في مجال سعر الصرف وسعر الفائدة ، وبالنسبة للموازنة العامة فإن البنك يختص بمتابعة الإجراءات المتصلة بالإنفاق العام في حين يختص الصندوق بالإجراءت الخاصة والإيرادات العامة .

وتعد السياسة المالية التنقيبدية أحد أركان برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي اتبعته السلطات الاقتصادية في بداية التسعينات لامتصاص فائض الطلب الكلي ، وذلك من خلال زيادة الإيرادات الحكومية وخفض الانفاق الحكومي ، نظراً لما يعنيه انخفاض نسبة العجز المالي في اتجاه الموارد

([710]) Ahmed Galal , " Which intuition constrain Economic Growth in Egypt : " ECES working paper , No. 1 , April , 1996 , P. 4

([711]) Gouda abdel- khalek and Karima Korayem : " Structural Adjustment and Development : The case of Egypt " . in otar stoke (editor) : Aid poltical conditionality , 1995 , frank cass , Lindon , P. 280 .

([712]) Mohsin S. Khan , and Delana Villanueva , Macro economic policies and long term Growth : A conceptual and Empirical Review . INF working paper No. 91/92 . (International nonetary fund – Washington) . U.S.A. , 1991 , P. 14 .

الاقتصادية نحو القطاع الخاص وتباطؤ معدل التوسع النقدي وبالتالي المعدل المتوقع للتضخم مما يحفز الاستثمار الخاص ومعدلات الإدخار وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالأجل الطويل [٧١٣] .

والذي أطلق عليه برنامج " التكيف والتعديل الهيكلي "[٧١٤] ، وكان الهدف الاساسي لهذا البرنامج تقليص الدور النسبي للدولة في النشاط الاقتصادي ، وزيادة تحفيزه للقطاع الخاص ، مع اضفاء مزيد من الحرية الاقتصادية [٧١٥] ، أي الانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً ومدار بواسطة التدخلات الحكومية ، ومحكوم بواسطة القطاع العام إلي اقتصاد السوق الحر الذي يقوده القطاع الخاص . وذلك في بيئة تنافسية ومستقلة عن القيود الحومية [٧١٦] . وهذا يتطلب ضرورة إحداث تغير جذري في الفلسفة الاقتصادية تقوم علي أساس اقتصاد السوق والتخلي عن الوضع المميز للقطاع العام الذي زاحم القطاع الخاص للحصول علي الموارد الاقتصادية[٧١٧] ، وفي هذه السياق بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي شمل ثلاثة برامج أساسية [٧١٨] .

برنامج التثبيت :

الذي يعالج الاختلالات المالية والنقدية من أجل تقليلها في خلال الثلاث سنوات الأولي بمساعدة صندوق النقد الدولي ، ويتم ذلك عن طريق تحقيق الإستقرار واستعادة التوازن الكلي .

برنامج التعديل الهيكلي :

الذي يسعي إلي تحسين الكفاءة في تعبئة عناصر الإنتاج عن طريق تقليص دور القطاع العام وتحسين كفاءته ، وتحرير اسعار السلع وتحرير التجارة الخارجية وإيجاد بيئة تنافسية حرة للاستثمار المحلي والأجنبي [٧١٩] ، مع تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات بمساعدة قروض للتعديل الهيكلي من البنك الدولي [٧٢٠] ، ويتم ذلك في الأصلين المتوسط والطويل .

برنامج تعديل السياسات الاجتماعية :

([713]) The macroeconomic Effects of monetary policy in framework of Economic adjustment programs and it's relation with the Economic Recession , special Reference to the Egyptian economic .

([٧١٤]) دعم البرنامج مفروض مساندة (دعم) من الصندوق ٢٧٨ مليون دولار وقروض بـ ٣٠٠ مليون دولار من البنك الدولي .

([715]) Ibrahim Awad , P. 4- 6 .

([716]) Heba Ell. Laithy , " The Gendier Dimension of poverty in Egypt " ERF working paper . No. 2001 , 27 Economic Research for un gull 2001 , P.1 .

([٧١٧]) د. محمد عثمان مصطفي ، تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي ، مصر المعاصرة ، مايو، ٢٠٠٠ ، ص ٧ .

([718]) The world Bank : " Thends Developing Economic 1996 W.B. , Washington D.C., 1996 , PP. 152 – 154 .

([٧١٩]) د. سعد حافظ " سياسات التكثيف وآليات السوق ، حالة الاقتصاد المصري " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، عدد ١، مجلد ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٨ .

([٧٢٠]) ويتم ذلك في الأقلية المتوسطة والطويل فترات تتراوح بين خمس إلي سبع سنوات ، أنظر د. أحمد محمد العضل ، علاقة الأجور الأنتاجية " ، رسالة دكتوراه ، رقم الطلب ٩٦٢ ، ٣٣٨ أأع .

الذي يسعي إلي تقليل الآثار المعاكسة لسياسات الإصلاح الاقتصادي علي محدودي الدخل والفقراء ، بمساعدة الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي يموله البنك الدولي بالإضافة إلي جمعيات أخري [٧٢١] .

وتتمحور إجراءات الإصلاح الاقتصادي حول ثلاثة أبعاد أساسية :

- تحرير النشاط الاقتصادي من القيود التي تفرضها الدولة وتدعيم آليات السوق .
- تشجيع القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي .
- استبدال إستراتيجيات ذات التوجه الداخلي بإستراتيجيات ذات توجه خارجي غايتها إدماج الاقتصاد في السوق العالمي [٧٢٢] .

وتتمحور إجراءات الإصلاح الاقتصادي حول ثلاثة أبعاد أساسية الأولى تحرير النشاط الاقتصادي من القيود التي تفرضها الدولة ، والثاني تشجيع القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي والثالث استبدال الاستراتيجيات ذات التوجه الداخلي باستراتيجيات ذات توجه خارجي غايتها إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي .

وقد سعت برامج الإصلاح المتلاحقة في الاقتصاد المصري لتحقيق هذه التحولات بشتي السبل ، ولا تزال إدارة الاقتصاد القومي مستمرة في اتجاه تحويل الاقتصاد المصري بثبات إلي إقتصاد ذا توجه للخارج ويقوده القطاع الخاص .

وبهذا يمكن تلخيص التوجه الاقتصادي وفقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ثلاث محاور أساسية وهي " الاعتماد علي آليات السوق ، والاعتماد علي القطاع الخاص ، والانفتاح علي العالم الخارجي من خلال الاندماج في السوق الدولية " [٧٢٣].

مع بداية التسعينات من القرن العشرين ، ولأسباب كثيرة حيث حدثت تغيرات جوهرية في النظام الدولي ، في مقدمتها ثورة الاتصالات ، وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، سيطرت علي الفكر الاقتصادي مبادئ العولمة وفي مقدمتها تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصاً في الدول العربية وأخذت طريقها للتطبيق علي مستوي العالم ككل ، وعلي مستوي كل دولة علي حدة ، ونظراً لسيطرة الدول الصناعية الكبري وشركاتها المتعددة الحساب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، علي العناصر الحاكمة لحركة الاقتصاد العالمي من تجارة خارجية وخدمات وحركات رؤوس الأموال. فلم يكن أمام أغلبية الدول النامية ، إلا أن تقبل خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد كما تراه القوي الكبري، ولم تكن مصر استثناء من ذلك . لقد قبلت مبدأ حرية التجارة في السلع والخدمات بانضمامها إلي اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، كما فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية .

والتزمت بمبادئ الإصلاح الاقتصادي كما صاغها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهذا أمر لا مفر منه والبديل هو الانعزال عن التيار العالمي وهو أمر لا يمكن تحمله . [٧٢٤]

([721]) UNCTAD , " Adjustment and stagnation in sub – Saharan Africa " Trode and Development Report , U.N., New Yourk , 1993 , PP. 94 – 95 .

([٧٢٢]) د. حسن توفيق إبراهيم ، ١٩٩٩ ، نقلاً عن سمية عبدالمولي ، ص ١٢١ .

([723]) Ministry of Economy (2001) , P. 10

([٧٢٤]) د. مصطفي السعيد : " الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الصعبة " ، ص ٤٠ .

حيث ذاع مفهوم العولمة Globalization مع بداية حقبة السبعينات من القرن الماضي وأصبح أحد المفاهيم الأساسية التي شاع استخدامها علي نطاق واسع في مختلف العلوم الاجتماعية . فعلي مستوي الاقتصاد شاع الحديث عن الاقتصاد العالمي Global Economy مع وجود فاعلين دوليين (٧٢٥) ، يساعدون في خلق سياسات عامة ، وتنامي إتجاه العالم إلي تكوين الكتلات الاقتصادية العملاقة ، وأصبحت الأطر العامة ترسمها المنظمات الدولية نوعاً من الضغوط المعنوية والاعتيادية علي الدول المختلفة ، كما أنها أصبحت ترتبط بالمساعدات الفنية والمالية منحاً ومنعاً ، وزاد طغيان البعد الخارجي علي البعد الداخلي ، واصبحت هناك قضايا ذات صبغة عالمية تحتل أجندة السياسات العامة للدول المختلفة حتي أضحي هناك ما سمي بالسياسات العامة العالمية Global public policy (٧٢٦) .

وبذلك أصبحت سياسة تحرير الاقتصاد محور توجهات الاقتصاد المصري في التسعينات وتغير مفهوم التكيف الهيكلي مرادفاً للتحرر وإلغاء الضوابط التنظيمية ، والتحول إلي القطاع الخاص . وسياسة التحرر الاقتصادي والتوجه إلي مزيد من حرية القطاع الخاص لا يعني إغفال مسئولية الدولة عن السياسة العامة ، وإنما يعني استخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من أجل توجه موارد المجتمع وطاقاته إلي المسار الصحيح علي أن تتم إدارة النشاط عن طريق الحوافز والروادع (٧٢٧) .

حيث يعطي البنك الدولي برنامج التكيف الهيكلي أهمية كبري لمسألة تحرير الأسعار ، وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب ، فالبنك يري أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلي تشويه الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز الأزمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصص الأمثل للموارد (٧٢٨) .

كان الهدف النهائي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي هو استعادة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة بطريقة مستدامة ، وقد ركز البرنامج علي ثلاث في مجالات السياسة الاقتصادية هي : التثبيت والتكيف الهيكلي ، والسياسات الاجتماعية وكانت المكونات الرئيسية للبرنامج كما يلي(أ) إصلاح الاقتصاد الكلي ، (ب) إصلاح مشروعات (٧٢٩). القطاع العام ، (ج) تحرير الأسعار المحلية ،(د) تحرير التجارة الخارجية ، (هـ) . إصلاح القطاع الخاص علي الرغم من أن هذه السياسة لا تعد أصلاً ضمن مجموعة سياسات البناء والتكيف الهيكلي ، إلا أنها أصبحت تمثل جزءاً من البرنامج نظراً لما يؤتي علي تطبيقها من زيادة معدلات البطالة وبالتالي أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية " بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ كمبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنتمائي الفعلي للصندوق في مارس ١٩٩٣(٧٣٠).

---

(٧٢٥) مثل المنظمات العالمية الاقتصادية كالبنك والصندوق الدوليين والشركات متعددة الخدمات ومنظمة التجارة العالمية ، ومنظمات المجتمع المدني .

(٧٢٦)د.سلوي شعراوي جمعه (محرر):تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، مركز دراسات واستنادات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص٢٧ .

(٧٢٧) د. سلطان أبوعلي : " إستراتيجية قطاع الزراعة في السبعينات " ، مؤتمر إستراتيجية الزراعة المصرية السبعينات (الأهداف – المحددات الآليات) ، ١٦ – ١٨ فبراير ، ١٩٩٢ ، مؤتمر الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، القاهرة ، ص ٨٣ .

(728) Heba Hadoussa . " Crisis and challenge prospects for the 1990 " Edited By Heba Handoussa and Gillian potter . Employment and structural Adjustment in Egypt in the 1990 . The American university in Cairo press 1991 , P. 12 .

(729) Ahmed F. Ghonei, . " Egyptian Eports performance Has the strudtural Adjustment program Made A difference ? Aspects of structural Reform : With special Reference to the Egyptian Economy Department of Economics 8th conference April 13 – 14 , 2003 , P. 4 .

(٧٣٠) الأمم المتحدة : " الخصخصة في دول الأسكو " ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩٥ ، ص ٣ .

تداعيات التحرر الاقتصادي والتحول إلي آليات السوق :

مع نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات في القرن العشرين ، ولأسباب كثيرة في مقدمتها ثورة المعلومات ، وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي . حيث فقدت الاشتراكية بريقها كنظام اقتصادي في معظم الدول التي تتبعها – لصالح التحول إلي اقتصاد السوق - وظهور ما عرف بتوافق واشنطن وما كان لها من تأثير علي الإصلاحات الاقتصادية في العديد من الدول [٧٣١] .

حيث سيطرت علي الفكر الاقتصادي مبادئ العولمة [٧٣٢] ، وفي مقدمتها تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأخذت طريقها للتطبيق علي مستوي العالم ، نظراً لسيطرة الدول الصناعية الكبري وشركاتها متعددة الجنسيات ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، علي العناصر الحاكمة لحركة الاقتصاد العالمي من تجارة خارجية وخدمات وحركات رأس مال ، فلم يكن أمام أغلبية الدول النامية إلا أن تقبل خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد كما تراه القوي الكبري أو بالأحري توافق واشنطن [٧٣٣] ، ولم تكن مصر استثناء من ذلك .

ونظراً لأهمية مبادئ وتوجهات " توافق واشنطن " وأثرها علي المسار الاقتصادي ليس بالنسبة لمصر فقط وإنما بالنسبة لتلك الدول التي انتهجت سياسة التحرر والإصلاح الاقتصادي فإنه يتعيين عرض هذه التوجهات والمبادئ التي شكلت السياسة الاقتصادي لمعظم الدول النامية التي كانت مصر واحدة منها لبيان أثر هذه المبادئ علي التوجهات والسياسات الاقتصادية في مصر .

توافق واشنطن Washington , Consensus :

أعلن الاقتصادي " John wiliamsom " في عام ١٩٨٩ عن عشر توجيهات سياسية واقتصادية أطلق عليها " توافق واشنطن " .

١- انضباط المالية العامة ، ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة .
٢- إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام نحو العلم والصحة والبنية الأساسية ، وبعيداً عن الاستثمار في عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات .
٣- الإصلاح الضريبي ويشمل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب الحديثة لتعزيز حوافز الإنتاج والحد من التهرب الضريبي .

---

(٧٣١) ذاع مفهوم العولمة مع بداية حقبة التسعينات وأصبح أحد المفاهيم الاساسية ، التي شاع استخدامها علي نطاق واسع في مختلف العلوم الاجتماعية ، وعلي مستوي الاقتصاد شاع الحديث عن الاقتصاد العالمي ، وقد اختلفت التعريفات حول تفسير هذه الظاهرة " العولمة حيث يري البعض أنه مفهوم قديم في صورة حديثة ، بينما يري البعض الآخر أنها هيمنة للقيم الأمريكية ، ويشير البعض إلي أنها ثورة تكنولوجية وثقافية واجتماعية ، أنظر :
Higgott , Richard , " Globalization and Regionalization – New Trends in world politics " , The Emiates center for strategic studies and Research , 1998 , P. 26- 35 .

(٧٣٢)د. مصطفي السعيد : " الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الصعبة " ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(733) Naim , maises Fads and fashion in economic Reforms : Washington consensus or Washington confusion ? Third world quarterly , Vol. 21 No.3 , June 2000 , P.505 .

٤- إصلاح نظام الصرف الأجنبي ، للتوصل إلي أسعار صرف تنافسية موحدة ، وهو ما ينطوي عادة علي تخفيض قيمة العملة وألغاء التعدد في أسعار الصرف وترك السعر يتحدد وفقاً للعرض والطلب .
٥- تأمين حقوق الملكية ، أي تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول وسرعة البت في المنازعات حولها ، حتي يسهل استعمالها كضمانات للقروض من البنوك ، وكذلك طمأنة الرأسمالية علي أموالهم بالنص في الدساتير علي عدم جواز مصادرتها أو تأميمها .
٦- تفكيك القيود الإدارية ، أي التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام ، وهو ما يعني إفساح المجال لقوي السوق لتولي هذه الأمور .
٧- تحرير التجارة الخارجية ، وذلك بألغاء القيود الكمية علي الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية علي الواردات والتخلص من السبل الأخري لتقييد الواردات كالقيود التعريفية ، والفنية أو الصحية وغيرها ، وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية ، أو عدم إلزام الشركات الأجنبية أيضاً بتصدير نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية ، أو عدم إلزام الشركات الأجنبية أيضاً بتصدير نسبة معينة من إنتاجهم .
٨- الخصخصة ، أي بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة ، سواء كانت شركات تعمل في مجال الإنتاج للسوق ، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد ، وكذلك بيع المصارف ، وشركات التأمين العامة ، وبدء يتوسع معني الخصخصة ليشمل أيضاً عدم تولي الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار علي التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي علي تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك ، كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص علي إقامة مشروعات البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام التملك والتشغيل ثم تحويل الملكية إلي الدولة بعد إنقضاء أجل معين (٧٣٤) .
٩- تحرير الاستثمار الأجنبي ، أي ألغاء القيود التي قد تفرض علي المستثمرين الأجانب كالحدود القصوي التي قد توضع علي تملك أسهم الشركات الوطنية ، في حالة الخصخصة أو في غيرها ، أو كالقيود علي تحويل الأرباح أو رأس المال .
١٠- التحرير المالي ، ويقصد به تحرير أسعار الفائدة ، أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق وإلغاء السقوف الائتمانية ، وغيرها من الضوابط علي تخصيص الائتمان ، وكفالة الاستقلالية للبنك المركزي .

نخلص من ذلك أن توافق واشنطن الليبرالية الاقتصادية الجديدة تدور حول محاور ثلاثة :

أولاً:- إحداث زيادة ملموسة في مدي الاعتماد علي الأسواق الحرة ، سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أم المعاملات بين الداخل والخارج ، شاملاً تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي .

ثانياً:- إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة التنمية ، وتشجيعه بشتي السبل بما في ذلك الخصخصة، وإشراكه في تقديم الخدمات التي كانت مقصورة فيما سبق علي الحكومة أو القطاع العام لخدمات المرافق العامة .

ثالثاً:- إحداث خفض ملموس في دور الحكومة وفي حجمها وفي تدخلاتها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم إنكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية وتحديداً يتوقع من الحكومة

---

(٧٣٤) يعود هذا التلخيص إلي " John , Williamsom " صاحب عبارة " Washington , Consensus " ، انظر مقال :

Danl Rodrik :
- understanding economic policy Reform " Journal of economic literature . 34 March 1996 .

أن تنسحب من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي ، وأن يقتصر عملها علي تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال الأجنبي ، فضلاً عن تزويد المجتمع بالحد الأدني في شبكات الأمان الاجتماعي [٧٣٥] .

وبالمحصلة فإن العناصر الجوهرية " لتوافق واشنطن " تتلخص في (ليبرالية اقتصادية – سوق حرة – اقتصاد يحتكره القطاع الخاص – حكومة منكمشة صغيرة) [٧٣٦].

ورغم ما بهذه الأفكار التي تضمنتها توافق واشنطن من وجاهة ظاهرة ، فضلاً عما كان لها من تأثير كبير علي الإصلاحات الاقتصادية في العديد من الدول إلا أنه سرعان ما تم اكتشاف زيف هذه المقولة – توافق واشنطن – حيث ظهرت اختلافات كبيرة في مدي وإمكانية وأسلوب تطبيق هذه المبادئ العشرة المعروفة بتوافق واشنطن وما تضمنتها من توجهات اقتصادية ولكنها تنطوي علي توجه سياسي أساسي وهو تحجيم (تقذيم) دور الدولة وانحصارها شيئاً فشيئاً لصالح الشركات متعددة الجنسيات لتسيطر علي مفاصل الدولة بعدما تسيطر وتحتكر مواردها وتتحكم في الخدمات والمرافق العامة وينحصر دور الدولة في الأمن والدفاع ليس إلا ، ولتأمين المناخ الملائم لعمل هذه الشركات التي تهيمن عليها الدول الصناعية الكبري ولاسيما الولايات المتحدة.

شبهات ومخاطر التحرر الاقتصادي .

ليس من المنطق تحرير التجارة بين الدول النامية التي لم تتمكن بعد من تطوير هياكلها الاقتصادية الخاصة وبنياتها المؤسسية بما يجعل لها القدرة التأسيسية بين الدول المتقدمة ، التي رسخت أقدامها وأمتلكت ناحية التقدم العلمي والتكنولوجي ، وصارت تستحوذ علي مراكز تنافسية ليس من السهل التصدي لها .

إن هذا التحرر السابق لآوانه لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالمية ، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة ، بل إن هذا التحرير المتسرع يدخل الصناعات المحلية في سباق غير متكافئ يقضي عليها بالخراب والدمار .

فالتحرر المطلوب للتجارة لا يقتصر علي مجرد فتح الاقتصاد أمام منتجات أجنبية بخفض الحواجز التعريفية ، علي الواردات أو ألغاءها أو إزالة أي حماية جمركية للمنتج الوطني ، بل إنه يعمد إلي الإقلاع عن توجيه أي دعم للصناعات المحلية قد يساعدها علي الصمود في وجه المنافسة في الداخل أو علي التصدير في الخارج [٧٣٧] .

والحقيقة أن الحماية والدعم كانا يمارسان علي نطاق واسع في الدول التي صارت الآن متقدمة ، وكذلك في الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا . وهذه الممارسات تعد إعمالاً لنظرية حماية الصناعة الناشئة التي طورها الاقتصاديون الرأسماليون في أوروبا الغربية ، وفي أمريكا ،

([735]) M. Todare an smith , Economic Dvelopment , 8th ed Addison wesely 2003 , P. 103 .

([٧٣٦])د. إبراهيم العيسوي : " نموذج التنمية المستقلة – البديل لتوافق واشنطن ، وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة " ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، مايو ٢٠٠٦ ، ص ٢٠ .

([737]) Todaro and smith economic Development & thed Addison Wesley , 2004 , P. 703 .

وارتبطت باسم الاقتصادي الألماني المهاجر إلي أمريكا " فردريش ليست" في منتصف القرن التاسع عشر أن حقائق التاريخ الاقتصادي لأوروبا تشير إلي أن التنمية لم تحدث هناك علي أساس السياسات والمؤسسات التي يؤسس بها الليبراليون الجدد الدول النامية ، أو يفرضونها عليها ، بل قامت التنمية ،وجري التصنيع وراء أسوار الحماية.

وعندما أحرزت بريطانيا قدرة تنافسية عالية وأرادت فتح أسواق الدولة الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا ، والتي كانت دول أقل تقدماً بالقياس إلي بريطانيا، أمام منتجاتها ، روجت لذلك تحت راية حرية التجارة ، وكان تصرفها كمن يتربح ثم " يرفس السلم الذي صعد عليه إلي القمة " في رأي ليست ، حتي يحول دون صعود أحد بعده [٧٣٨] .

ولم تكتفي الدول الصناعية عن اللجوء إلي أدوات الحماية من المنافسة الأجنبية ولم تقلع عن سد منافذ دخول المنتجات إلي أسواقها حتي بعد ما أحرزت درجة عالية من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ، وبعد ما اصبح لها من القدرات التنافسية ما لا يسهل تحديه . وحتي بعد ما قامت بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) في سنة ١٩٤٧ والتي تهدف إلي تحرير التجارة ولم تزل الدول المتقدمة التي حولت الجات إلي منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥ تعرقل بشتي السبل دخول المنتجات التي تتمتع فيها الدول النامية بمزايا تنافسية إلي أسواقها ، لاسيما المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة وذلك في الوقت الذي تمارس ضغوطاً مكثفة من أجل فتح أسواق الدول النامية أمام تجارتها واستثماراتها دون تميز وتصر علي إبقاء الدعم الزراعي عند مستويات مرتفعة لصالح منتجاتها .

ولعل أبرز ملامح الإصلاح الاقتصادي والتحول إلي آليات السوق هو التحول عن النظام الاقتصادي المركزي القائم علي هيمنة الدولة علي مفردات الحياة الاقتصادية إلي نظام يعتنق مبدأ فلسفة الحرية الاقتصادية ، ويؤمن بقوي السوق ، وآلياته ،وهو ما يمثل الأداة الجوهرية للإصلاح الاقتصادي .

فضلاً عن تحرير الأسعار من حيث أسعار الفائدة المصرفية ، سعر الصرف وأسعار المنتجات إلي جنب مستلزمات الإنتاج ، ودعم وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار مع المضي في تفعيل سياسة الخصخصة ، وضبط الطلب النقدي الكلي والعمل علي تشجيع الأدخار مع زيادة إيرادات الدولة وذلك من خلال إصدار قانون رأس المال عام ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية عام ١٩٩٣ مع إنشاء الهيئة العامة لسوق المال وتحرير وتطوير قطاع الأعمال ، وإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ بهدف خلق فرص عمل وتشجيع الصناعات الصغيرة .

وبذلك تغير دور الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي من الإدارة المباشرة إلي الإدارة غير المباشرة فإن التحول إلي اقتصاد السوق يؤدي إلي التغير في طبيعة سلطة الدولة ودور الدولة في إدارة الدولة سياسياً واقتصادياً .

هو انتقال من نظام تركيز السلطات – السياسية الاقتصادية – في يد الدولة إلي نظام توزيع هذه السلطات ، وإقامة نوع من التوازن والمقابلة بينهما وهي قضية سياسية بقدر ما هي اقتصادية وإذا

([738]) Ha-Joon chang " Kicking awaw the hadder : Neoliberels sewrite history " Monthly Review vol. 54 . No. 81 .
J. on vary 2003 , PP. 10- 15 .

كانت التجربة التاريخية ، قد عرفت أشكالاً للتعايش بين الديكتاتوريات السياسية وبين نظام السوق ، فإنه في المقابل لم تعرف تجربة واحدة التوفيق بين الديمقراطية ونظم التخطيط المركزي[٧٣٩].

وعلي العكس فإن الديمقراطيات قد ازدهرت مع نظم السوق ، وهكذا يمكن القول بأنه وإن لم يكن التلازم بين الديمقراطية ونظام السوق ضرورياً وحتمياً ، فإن الديمقراطية مع ذلك أقرب إلي طبيعة نظام السوق . والسوق لا تزدهر إلا في ظل ثقافة ومصداقية ومسئولية، وهي أمور لا تتوافر عادة إلا في ظل الديمقراطية ودولة القانون .

خصائص التحول لإقتصاد السوق :

قد يمثل نبذ لاقتصاد الأوامر ولكن لا يعني ذلك أن تترك الامور بلا ضابط كما يقال دعه يعمل دعمه يمر Laisser faire Laisserpasser إنما الأساس في اقتصاد السوق هو ترك الحرية للأفراد والمشروعات في إطار قواعد عامة للسلوك المتفق عليها .

فليس صحيحاً الاعتقاد أن اقتصاد السوق هو إضعاف لدور الدولة ، بل الحقيقة أن السوق لا تعمل إلا في إطار دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي ، وتحدد الشروط المناسبة لمباشرة هذا النشاط ، وتحول دون الخروج علي هذا الإطار . وتوقع الجزاء علي من يخالف القواعد التي تضعها[٧٤٠] .

ويقوم نظام السوق علي أساس الباعث الشخصي للأفراد والمشروعات ، فكل منها يبحث عن تحقيق مصالحة الشخصية ، ولكن في هذا السعي يحقق – ربما دون أن يدري – مصلحة الجماعة في توفير أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف ، وهذا ما عرف في التاريخ الاقتصادي باسم فكرة اليد الخفية ، ومع ذلك فليس من الضروري أن تتوافق دائماً المصالح الخاصة مع المصلحة العامة ، وهنا تتدخل الدولة لوضع الحدود والقيود لضمان حماية المصلحة العامة ، ولا يقتصر الأمر في تدخل الدولة علي مجرد العمل علي تحقيق المصلحة العامة إذا قام ما يهددها ، بل إنها تعمل علي وضع الشروط ، والضوابط التي يتم خلالها مباشرة النشاط الخاص ، فالدولة تضع دائماً الإطار العام للنشاط ، فنشاط الأفراد والمشروعات ليس مطلقاً ، ولكنه خاضع للقواعد المفروضة للقانون.

فإن العودة إلي نظام السوق يعني إعادة نظر كاملة في دور الدولة بحيث لم يعد للدولة دورها السيادي في الإشراف والرقابة علي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وتتخلي بالمقابل عن دورها كمنتج أو تاجر مشارك في مباشرة هذا النشاط ، الدولة ليست طرفاً في ممارسة النشاط الاقتصادي بقدر ما هي الحكم الذي يضع قواعد وشروط مباشرة ومراقبة هذا التنفيذ من جانب الأفراد والمشروعات.

الأصل في نظام السوق هو أن الدولة لا تقوم بنفسها بالانتاج فهذه مهمة الأفراد والمشروعات الخاصة ، وفي المجالات الاستثنائية التي تقوم فيها الدولة بالإنتاج مباشرة مثل حالات الاحتكار الطبقي أو توافر العناصر الخارجية فينبغي أن يكون ذلك بالقدر الذي يعجز فيه

---

(٧٣٩) د. حازم الببلاوي : " دور الدولة في الاقتصاد " ، دار الشروق ، بيروت ، ص ٥٠ .
(٧٤٠) د. حازم الببلاوي : دور الدولة ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

السوق عن أداء وظائفها . وبالمقابل فإن الدولة عليها أن تضع الشروط والقواعد التي تسمح للسوق بأداء دورها علي الوجه الأكمل ، وأن تزيل أمامها العقبات أو الامتيازات .

وبشكل عام فإن للدولة دوراً رئيسياً في ضمان نجاح السوق في أداء دورها فهي تضع الشروط المناسبة لذلك الأداء وهي تراقب تنفيذ هذه الشروط وتعيد الأمور إلي نصابها إذا حدث ما يؤدي بخروج السوق عن دورها . ومن الطبيعي أن يزداد دور الدولة في هذه المجالات ويتعمق مع قيام نظام السوق .

الضغوط الخارجية وتداعيات الإصلاح الاقتصادي :

احتاجت مصر إلي شهادة صندوق النقد الدولي (٧٤١) لتذهب بها إلي نادي باريس لجدولة ديونها ، وهنا تعرضت لضغوط قادتها علي وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية لدفع السياسة الاقتصادية المصرية في اتجاه خدمة الإصلاح (٧٤٢) .

حيث جري العرف في نادي باريس منذ نشأته علي ربط أي اتفاق لإعادة الجدولة بين الدول الدائنة والدول المدينة باتفاق هذه الدول علي برامج إصلاح اقتصادي مع الصندوق (٧٤٣) ، وفي إطار ممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية علي مصر ، من خلال معالجة أزمة الديون الخارجية حدث ما يلي :

فقد قامت الولايات المتحدة بتجميد المعونة النقدية عن عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩ والبالغة ٢٣٠ مليون دولار وطالب الكونجرس أن يتم منح المعونة النقدية مقابل اتخاذ خطوات سريعة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي وتوقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، كما توقف البنك الدولي تماماً عن إقراض مصر ، تخوفت البنوك التجارية الأوروبية من تمويل التجارة مع مصر بالقروض المضمونة من البنك المركزي ، ربطت إستراليا إعادة جدولة ديونها الغذائية بتوصيل مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، قام الصندوق بالتهديد بالتشهير بسمعة مصر في الأسواق المالية الدولية (٧٤٤) هذا وقد أعد أعد البنك الدولي في عام ١٩٩٠ تقريراً عن أوضاع الاقتصاد المصري وبناء علي البعثة التي زارت مصر في يناير وفبراير ١٩٨٨ التي أوضحت المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري في فترة الثمانينات والتحديات التي تواجه الحكومة المصرية وأكد ضرورة تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي (٧٤٥) .

---

(٧٤١) رفض الصندوق إمداد شهادة الصلاحية التي تشترطها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والغربية لضمان إستمراها في تقديم المساعدات ، أنظر مدحت أيوب : " قضايا في الاقتصاد المصري بعد التكيف " مرجع سابق ، صص ٦٨ .

(٧٤٢) مدحت أيوب ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(٧٤٣) د/ يوسف بطرس غالي ، اتفاق مصر مع نادي باريس ، كتاب الإهرام الاقتصادي ، العدد ١١٨ ، نوفمبر ١٩٩٧ عبدالحكم .

(٧٤٤) مدحت أيوب ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(745) World Bank : A.R.E Contry Economic memoramdum Economic . Read justment with Growth . Februory 1990 . Volume 1 , PP. 1 – 12 .

وقد بات واضحاً أهمية ضرورة عقد هذا الاتفاق ، خاصة وأن تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي يحفز علي تدفق المساعدات الخارجية ، حيث أن المساعدات الخارجية ارتبطت ببرنامج الإصلاح الاقتصادي [٧٤٦] .

حيث رفض الصندوق إصدار شهادة الصلاحية التي تشترطها الولايات المتحدة وبعض الدول العربية كضمان لاستمرارها في تقديم المساعدات الأمريكية ، وفي نهاية ١٩٨٨ قام البنك الدولي بتأجيل صرف ٢٥٠ مليون دولار لقرض ميسر خلال السبع سنوات التاليين ، كما سحبت هيئة المعونة الأمريكية حوالي ٣٣٠ مليون دولار لمعونة مشروعات الطاقة في نهاية ١٩٨٨، كما اعترض الولايات المتحدة الأمريكية علي منح مصر دعم قرض دولي حوالي ٢٩٠ مليون دولار من بنك التنمية الأفريقي إلا بعد رفع أسعار الكهرباء، وهكذا واجهت مصر ضغوطاً شديدة لدفع السياسة الاقتصادية المصرية في اتجاه الإصلاح الاقتصادي من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية " البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي " ، وهو ما يعرف علناً بالتنسيق بين الإدارة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية .

هذا بالإضافة إلي المتغير الأهم الذي يبدو أنه قد دفع إلي الأقدام علي تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل ، وهو ما بدا أنه مكافأة لمصر علي موقفها من الغزو العراقي للكويت ، حيث قدم لها مكافأة مالية تمثل في تخفيض لا مثيل له في الدين العام الخارجي لمصر ، فقد ألغت الولايات المتحدة ، والدول الخليجية والعربية حوالي ١٢,٩ مليار دولار من ديون مصر لهذه الدول ، كما ألغيت الديون العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بأعبائها الباهظة ، كما تدفقت مساعدات خارجية لمصر أغلبها منح بمبلغ ٣,٩ مليار دولار عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ ، إلا أن بدء الإلغاء التدريجي لحوالي ٥٠ % للدين العام الجاري لمصر في إطار نادي باريس تقديراً لدورها الإقليمي في حرب الخليج الثانية قد ارتبط بشرط تقدم مصر علي طريق التحول الاقتصادي الليبرالي الشامل والسريع عبر سلسلة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي[٧٤٧] .

([746]) Redha Sainha economic Reform in Development countries : Some conceptual Issues " World Development 123 , N4 , 1995 , April , P. 557

([٧٤٧]) مدحت أيوب : " قضايا التخطيط " ، ص ٦٨ .

الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

(توقيع برنامج الإصلاح الاقتصادي)

مع تفاقم الاختلالات ، والأزمات الاقتصادية – السابق الإشارة إليها – وتضخم حجم الدولة وتدني كفاءتها ، بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي[٧٤٨] .

وبدأت بالفعل في تنفيذ بعض الإجراءات فهناك إجراءات يجب تنفيذها قبل الوصول إلي اتفاق مع البنك الدولي ، وهو ما يعرف بالمشروطية المسبقة[٧٤٩]، وبالفعل توصلت مصر إلي عقد اتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مايو ١٩٩١ .

التحرر الاقتصادي في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي .

يقصد بالتحرر الاقتصادي بصفة عامة ترك إدارة النشاط الاقتصادي لقوي السوق [٧٥٠] ، وتقليل نطاق التدخل الحكومي مما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع [٧٥١] . والواقع أن تحرير الاقتصاد بمعناه الواسع إنما ينصب علي خدمة إلغاء القرار البيروقراطي ، وإزالة كافة العقبات الإدارية والتشريعية التي تحد من انطلاقة الإنتاج في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي[٧٥٢] ، ومن ثم بدأت الدولة منذ منتصف الثمانينات وكافة السلطات الحكومية تتخذ خطوات أكبر جدية نحو تحرير الاقتصاد المصري بمفهومه الشامل ، أي بمعني إزالة القيود والعقبات التي تعوق مسيرته ، وتهيئة المناخ الملائم لانطلاق القدرات الإنتاجية للقطاعات، والحد من تدخل الدولة في جهاز الأثمان ، وإفساح المجال لقوي السوق لتلعب دوراً أكبر في تخصيص الموارد الاقتصادية كما تمثلت أولي الإجراءات التحررية[*] في ٣ يناير ١٩٩١ بتحرير أسعار الفائدة علي الودائع بالجنيه المصري ، فقد تركت للبنوك الحرية الكاملة في تحديد أسعار الفائدة علي الودائع والقروض وفقاً لقوي العرض والطلب في السوق النقدي

([748]) Heba El. Laithy , " The Gender Dimensions of poverty in Egypt " ERF working paper , No. , 2001 , 27 , Economic . Research forum , July , 2001 , P. 1 .

([749]) Gouda Abdel- Khalek and , Karime Koryen " Structural Adjustment and development : The case of Egypt " . inolav stokec editor : Aid and political conditionality , 1995 , Frank coss , London P.280 .

([٧٥٠]) د. هناء خير الدين : " مفهوم التحرير الاقتصادي " ، ورقة مقدمة إلي الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصري ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ، ١١ – ١٣ مايو ١٩٩١ ، ص ٤ .

([٧٥١]) د. عادل محمد المصري : " تحرير القطاع الخارجي وأثره علي الصادرات المصرية " المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، تحرير الاقتصاد المصري " ١٢ – ١٤ ديسمبر ١٩٩١ ، القاهرة ، ص ٤١٤ .

([٧٥٢]) د. مصطفي السعيد : " تحرير الاقتصاد المصري ، مضمونة وأولياته ، وضوابطه " ، ورقة مقدمة إلي الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصري ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢ .

(*)لقد بدأت سياسة التحرير – فعلاً – بالغاء الدعم حيث تم رفع سعر رغيف العيش من قرش غلي ٥ إلي ١٠ قروش ، د. عبدالمنعم راضي يعقب علي بحث د/ سهير معتوق المؤتمر السادس عشر ، ص ١٨٩ .

[٧٥٣] ، وعدم قيام البنك المركزي بتحديد الحد الأعلي له والاكتفاء بتحديد الحد الأدني من خلال ما يقيمه من مزاد لبيع أذونات الخزانة [٧٥٤] .

كما تم تحرير سعر الصرف للجنيه المصري في ٢٧ فبراير ١٩٩١ حيث تم العمل بسوقين ، الأولي سوق حرة ، والثانية سوق أولية ، واستكمالاً لإجراءات التحرير في ١٨ أكتوبر ١٩٩١ ، ثم ألغاء السوق الأولية وأصبح سعر صرف الجنيه يتحدد وفقاً للعرض والطلب [٧٥٥] ، كما تم صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ١١٧ في ١٩٩١/٢/٢٦ الذي سمح فيه بعودة نشاط الصرافة وهو النشاط الذي ظل محظوراً منذ صدور المرسوم لقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذي مضي بغرض الرقابة علي النقد في مصر لأول مرة كما ترتب علي هذا التبديل تحرير عملية تحديد سعر صرف الجنيه المصري وتركها لعوامل السوق[٧٥٦] ، للتوصل إلي أسعار صرف تنافسية موحدة وهو ما ينطوي عادة علي تحقيق قيمة العملة والغاء التعدد في أسعار الصرف وترك السعر يتجدد وفقاً للعرض والطلب [٧٥٧] .

تحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي .

إن المقصود بتحرير القطاع الخارجي باعتباره أحد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادي هو تحرير تدفقات السلع والخدمات ورؤس الأموال من وإلي الخارج من كافة القيود والعقبات التي وضعت علي تحركات التجارة ورأس المال [٧٥٨] .

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع البنك الدولي والذي بدأ تنفيذه في مارس ١٩٩٠ ، تم اتخاذ خطوات متعددة للحد من القيود غير الجمركية [*] ، فبدأت السلطات في تخفيض عدد السلع المحظور استيرادها ، وانخفض عدد السلع التي تشترط الحصول علي موافقة حكومية مسبقة لاستيرادها ، وتم ألغاء شروط ضرورة توافر خدمات صيانة أو توكيل محلي للسلع المستوردة . كذلك لم تعد البنوك تمنع عن فتح الاعتمادات للقطاع الخاص [٧٥٩] .

([٧٥٣]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، ٩١ / ١٩٩٢ ، القاهرة ، ص ٦٠ .
([٧٥٤]) ايهاب الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .
([٧٥٥]) سعيد عيسي : " سياسة أسعار الفائدة " ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .
([٧٥٦]) توافق واشنطن ، إبراهيم العيسوي ، ص ٢٠ .
([٧٥٧]) www.unolp . org (2003)
([٧٥٨]) د. عادل محمد المهدي ، تحرير القطاع الخارجي وأثره علي الصادرات المصرية ،المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، مرجع سابق ، ص ٤٢١ .
([*]) حيث كانت التجارة الخارجية مكبلة بالقيود العوائق غير التعريفة والتي تزايدت حدتها في منتصف الثمانينات كوسيلة للحد من استخدام المصرفى الأجنبي وعلاج الخلل المتفاقم في ميزان المدفوعات وفي هذا السياق تزايد عدد البنود الخاضعة لحظر الاستيراد في عامي ١٩٨٧ / ١٩٨٩ بالإضافة إلي توسيع نطاق القيود الإدارية كالموافقات والتراخيص علي عمليات التصدير والاستيراد فضلاً عن استمرار الدولة في فرض ضرائب ورسوم جمركة علي الواردات والصادرات وإن كان بدرجة أقل من الفترات السابقة ..
انظر : نيفين طرنج ، ص ٦٥ .
Henaa Kheir t Ldin & Sharine El- showarby , PP. 4 – 15 .
([٧٥٩]) د. هدي السيد : " الحماية العملية في أطار تحرير الاقتصاد ، دراسة تطور الحماية الفعلية في مصر فيما بين ٨٤ – ١٩٩٩ . المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين (محرر) د/ سلطان ابوعلي ، ص ٢٠٤ .

كما تم تخفيض عدد السلع المحظور تصديرها بصورة تدريجية حيث كانت قائمة هذه السلع تمثل ٢٠ سلعة قبل بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي ، كما ألغي نظام تراخيص التصدير ، كما سمح للشركات والوكالات بمزاولة نشاط التصدير [٧٦٠] .

التعريفة الجمركية وضرائب الاستهلاك .

في منتصف ١٩٨٩ خصم سعر الصرف الجمركي لتخفيضات حتي بلغ ١,١٩٨٩ جنيه للدولار وقد ألغي منذ يوليو ١٩٨٩ واصبح سعر الصرف المستخدم هو السعر المعلن في السوق الحرة ، ومن أجل مراعاة العبث الواقع علي السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج نتيجة لخفض سعر الصرف الوطني ، ثم تخفيض مباشر للتعريفة الجمركية بنسبة ٣٠% في ذلك التاريخ [٧٦١]

كما اتجهت السلطات في بداية التسعينات نحو تضييق الفجوة بين المعدلات الدنيا والعليا للتعريفة الجمركية ، فضلاً عن إصدارها عدة قرارات لتخفيض الإعفاءات الجمركية ، وذلك للحد من ضياع الموارد وعلي الدولة [٧٦٢] إلا أن السلطات عادت رفع بعض فئات التعريفة الجمركية في مايو ١٩٩١ [٧٦٣] .

تطبيق التحرر الاقتصادي في نطاق نظام ديمقراطي شامل .

لاشك أن النظم الديمقراطية وسيلة فعالة في تحقيق التنمية في كثير من الدول المتقدمة والنامية [٧٦٤]، ومن نافلة القول ، فإن كثيراً من الدول الآسيوية [٧٦٥] والأوروبية حققت تقدماً ونمواً اقتصادياً كبيراً بفضل تمسكها بمبادئ الديمقراطية ، وتحولت من دول كانت تعيش في كنف السيطرة والتحكم إلي دول تحكمها مؤسسات وبرلمانات تطبق نظماً ديمقراطية صحيحة [*] ، حيث أن العولمة وتحرير الاقتصاد الدولية يفرض علي الدول النامية ، ومنها مصر ، تحديات كبيرة تتطلب إحداث تغيرات وإحلالات ضخمة وجذرية في مختلف المؤسسات والسياسات ، ليست الاقتصادية فحسب ولكن أيضاً السياسية والاجتماعية والقانونية [٧٦٦] ، فلابد من ضرورة إصلاح المناخ السياسي والاجتماعي بما يكفل مشاركة القوي السياسية في صياغة وتنفيذ القوانين والقرارات المرتبطة بعملية التحرير الاقتصادي [٧٦٧] .

([٧٦٠]) د. عبدالعزيز سلمان : " العلاقات المصرية الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي ٢٠٢٠ ، ص ص ١٥- ١٦ .
([٧٦١]) مذكرة ايضاحية لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٩ بتعديل التعريفة الجمركية ، الجريدة الرسمية العدد ٢٩ يوليو ١٩٨٩ .
([762]) The U.S. Embassy : " Foreign economic Trends and their implications for the U.S. " Op. Cit., P. 10
هدي السيد المؤتمر السادس عشر ، ص ٢٣٩
([٧٦٣]) وفقاً للقرار الجمهوري رقم (١٧٨) لسنة ١٩٩١ ، بتعديل التعريفة الجمركية ، الجريدة الرسمية ، عدد مايو ١٩٩١ .
([٧٦٤]) ولعل أحدث مثال علي ذلك : الهند التي عانت كثيراً من نواحي التخلف ولعدة قرون ، لكنها عندما أخذت بأسباب الديمقراطية ومبادئها تمكنت من النهوض والتقدم وخاصة في مجال الزراعة – انظر المجاس القومية المخصصة ، الدورة (٢٩) ، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، ص ١٠٥.
([٧٦٥])المعروفة باسم النمور الآسيوية – مثال تايوان وسنغافورة وغيرها من الدول التي تعرف بالنمور الآسيوية .
([*]) المجالس القومية المتخصصة ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
([٧٦٦])د. مصطفي السعيد : " الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الصعبة " ، ص ٤١ .
([٧٦٧]) د. أماني قنديل : " المتطلبات الأساسية لنجاح سياسة التحرير الاقتصادي " ، ورقة مقدمة إلي حلقة التقاسيم في تحرير الاقتصاد المصري ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ، ١١ – ١٣ ، مارس ١٩٩١ ، ص ٧ ، ١٤ .

قال مليتون فريدمان أن هناك علاقة بين الحرية السياسية والسوق الحرة، ليس هناك مجتمع يمر بكثير من الحرية السياسية ولم يعتمد أيضاً نظاماً مشابهاً للسوق الحرة لينظم الجزء الأكبر من نشاطه الاقتصادي وقد ترافق إزدياد الحرية الاقتصادية مع إزدياد الحرية السياسية والمدنية (٧٦٨) .

لاشك أن الديمقراطية وسيلة وأسلوب وحياة ، وسند رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبدونها لا يمكن تحقيق هذه التنمية ، إذ أنها أداة قوية ليعرف المجتمع وتعرف السلطة التنفيذية والتشريعية حقيقة الأمور ، ولهذا يمكن معرفة مواطن الخلل والقصور والعقبات التي تواجه المواطنين .

ولا شك أيضاً أن الديمقراطية قيمة عظيمة ودوراً أساسياً في تحقيق النهوض والتقدم والأمن ووالاستقرار للمواطنين ، بوصفها أحد الحقوق الأساسية، ولها تأثير مباشر وفعال في حياتهم وقدراتهم وكفاءتهم الإنتاجية .

وإذا كان تشجيع الاستثمار الفعال والتقدم التكنولوجي هما المحركان الرئيسيان لزيادة فرص العمل ودخول الأفراد ، فإن الضمان الأساسي للنهوض وتحقيق التقدم للناس كافة ، هو سيادة القانون واتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الفساد ، وتطبيق نظام ديمقراطي يستند إلي مبادئ قوية من العدل الاجتماعي ، بحيث يتمتع الناس بكافة الحقوق السياسية والحرية المدنية .

وفي نطاق نظام ديمقراطي رشيد تقوم دولة المؤسسات بواجباتها وتتحمل مسئولياتها بصدق وأمانة ، كما يتاح للمواطنين التعبير عن أدائهم بحرية كاملة ، ويجدون من يستمع إليهم وينصت لطلباتهم المشروعة ، حيث توجد مؤسسات تشريعية قوية تملك القدرة علي مراقبة السلطة التنفيذية ، من خلال أساليب ولوائح لها قوة المحاسبة ، ويقتضي الأمر وجود رقابة مستمرة ، ووعياً وإدراكاً شاملاً للأعمال والإجراءات التي تقوم بها جميع الوزارات (٧٦٩).

ولقد استمرت النظم الديمقراطية وسيلة فعالة في تحقيق التنمية في كثير من الدول المتقدمة والنامية (٧٧٠).

ومن نافلة القول ، فإن كثيراً من الدول الآسيوية والأوروبية حققت تقدماً ونمواً اقتصادياً كبيراً بفضل تمسكها بمبادئ الديمقراطية ، وتحولت من دول كانت تعيش في كنف السيطرة والتحكم إلي دول تحكمها مؤسسات وبرلمانات تطبق نظماً ديمقراطية صحيحة (٧٧١) .

حيث يتمتع المواطن بحرية التعبير عن رأيه وفي نفس الوقت الاستماع إلي الرأي الآخر ، والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة للدولة ، والمشاركة في تخطيط

---

(٧٦٨) انظر آيان فاسكريويز ، الدور المحوري للحرية الاقتصادية في النظام الديمقراطي ، مرجع رقم ١٦٢ . htt://usrnfo.

(٧٦٩) المجالس القومية المتخصصة ، الدورة التاسعة والعشرون ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، إدارة التنمية الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي ، ص ١٠٤ .

(٧٧٠) ولعل أصدق مثال علي ذلك : الهند التي عانت كثيراً من نواحي التخلف ولعدة قرورن ، لكنها عندما أخذت بأسباب الديمقراطية ومبادئها تمكنت من النهوض والتقدم وكان ذلك واضحاً في مجال التنمية الزراعية ، انظر المجالس القومية المخصصة ، الدورة (٢٩) ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، ص ١٠٥ .

(٧٧١)ومثال ذلك ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا واليابان وغيرها من الدول التي تعرف باسم " النمور الاقتصادية " المجالس القومية المخصصة ، ص ١٠٥ .

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبما يشتمل عليه من برامج ومشروعات يجري تقييمها ومن نافلة القول كان كثيراً من الدول الآسيوية والأوروبية حققت تقدماً .
وتطبيقها علي أسس وقواعد قويمة [٧٧٢] .

أن العولمة وتحرير الاقتصاديات الدولية تفرض علي الدول النامية ومنها مصر ، تحديات كبيرة تتطلب إحداث تغيرات وإصلاحات ضخمة وجذرية في مختلف المؤسسات والسياسات ، ليست الاقتصادية فحسب ولكن أيضاً السياسية والاجتماعية والقانونية ... إلخ ، إذ لابد من خلق قطاع خاص قوي ، ونظام قانوني غير معقد .. وحوافز وسياسات متحيزة نحو التصدير [٧٧٣] .

الإصلاح الاقتصادي والتنمية الليبرالية الاقتصادية الجديدة : " توافق واشنطون " [٧٧٤] .

جسدت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو ما يشار إليه أحياناً بعبارة " تراضي واشنطون " في سياسات وبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي طبقتها معظم الدول النامية في الثمانينات والتسعينات بمقتضي اتفاقات وبرامج رسمية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، بينما طبقها عدد قليل من الدول النامية دون اتفاقات .

ومن أبرز هذه السياسات ، سياسات مالية، سياسة نقدية ، سياسات سعرية ، سياسات التجارة الخارجية والصرف الأجنبي ، سياسات الخصصخة ، سياسات تشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي سياسات تعديل الإطار المؤسسي والقانوني .. بما يدعم عمليات إعادة بناء الأسواق ، وبما يؤمن فرصاً أوسع لنمو الرأسمالية المحلية ، ولوفود رأس المال الأجنبي المباشر للاستثمار في الاقتصاد الوطني ، وبما ييسر دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي [٧٧٥] ..

هذه السياسات تهدف في الواقع إلي ما هو أكثر من احتواء عجز الميزانية ومكافحة التضخم وإزالة التشوهات السعرية وما إلي ذلك ، فهي تسعي في حقيقة الأمر إلي إحداث تحولات هيكلية لإدخال الدول التي تطبقها في زمرة الاقتصاد الرأسمالي ، وذلك عن طريق :

١- تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد وفي التنمية .
٢- إعادة بناء الأسواق وإعطائها الأولية في تسيير الاقتصاد الوطني وتنميته .
٣- إعادة بناء الرأسمالية المحلية ،واعتبارها ركيزة العمل الاقتصادي والتنموي .
٤- إعادة إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ورغم أنه لا توجد صيغ للقياس الكمي لدور الدولة [٧٧٦] الجديدة فإن هناك صيغاً وصفية تحدد هذا الدور بصورة واضحة ، فالدولة الجديدة لا ينبغي أن تكون في الصدارة بالنسبة لإنتاج

([٧٧٢]) المجالس القومية المخصصة ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
([٧٧٣]) د. مصطفي السيعد : " الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع العامة " ، ص ٤١ .
([٧٧٤]) (The Washington Conesus) وذلك إشارة إلي توافق أداء ثلاثة أطراف مقارها الرئيسية في " واشنطن " ، حول التوجه الليبارلي الجديد للسياسات الاقتصادية ، وهذه الأطراف هي " البنك الدولي ، وصندوق والنقد الدولي ، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية".
([٧٧٥]) د. إبراهيم العيسوي : " التنمية في عالم متغير " ، ص ٣٨ .
([٧٧٦]) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

السلع والخدمات ولا أن تكون في المؤحرة بالنسبة لتقييم وتنفيذ التنمية ، والعمل جنباً إلي جنب مع القطاع الخاص والجهات المحلية الأخري .

إن إعادة تعريف دور الدولة في إطار بيئة سوق مفتوحة يعني انسحاب الدولة كلياً من الأدوار التقليدية ، كما يفترض أدواراً جديدة في مجال إيجاد واستكمال وتنظيم الأسواق [٧٧٧].

([٧٧٧]) د. جمال محمد صيام : متطلبات الإصلاح المؤسسي وتنافسية الصادرات المصرية ، ص ١١٦

الإصلاح الاقتصادى فى مصر فى التسعينيات

عانى الاقتصاد المصرى من اختلالات هيكلية عديدة خلال عقد الثمانينات ، وتمثلت خطورة هذه الاختلالات فى كثير من المؤشرات السلبية- التى مثلت عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية- وتمخضت عن تواضع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وتصاعد كل من معدلى التضخم والبطالة، وتزايد أعباء المديونية الخارجية، فضلاً عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات ، ومن ثم تدهور قيمة العملة الوطنية. وقد انعكس ذلك كله ، فى تراجع معدل النمو الاقتصادى؛ مما أثر سلبياً فى مستوى التشغيل وفرص العمل(٧٧٨).

ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية أقدمت الحكومة المصرية على توقيع إتفاقيتين فى أبريل ومايو عام ١٩٩١ مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أطلق عليهما برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (Ersap)(٧٧٩)؛ حيث استهدف هذا البرنامج الخروج من الوضع الاقتصادى المتدهور، ويعمل هذا البرنامج على الحد من دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وزيادة دور القطاع الخاص، وإضفاء مزيد من الحرية الاقتصادية بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى من ثلاثة مكونات رئيسية – شأنه فى ذلك شأن برامج الإصلاح التى طبقتها معظم الدول النامية المدينة خلال الثمانينيات – وهى : برنامج التثبيت ، وبرنامج التكيف الهيكلى، والبعد الاجتماعى. ويطبق هذا البرنامج على مرحلتين، يتم التركيز فى المرحلة الأولى منهما على تطبيق سياسات برنامج التثبيت ، وفى المرحلة الثانية يتم تطبيق سياسات برنامج التكيف الهيكلى، ويراعى عند تنفيذ كل من المرحلتين الآثار الاجتماعية الناتجة عن تطبيقهما عن طريق إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية.

أسباب الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادى

رغم محاولات الإصلاح التى بدأت فى الاقتصاد المصرى خلال عقد السبعينيات وما تبعها من رواج اقتصادى، إلا انه لم ينجز كثيراً منها، غير أنه مع بداية الثمانينات حدثت تحولات مفاجئة على الصعيد العالمى أثرت سلبياً فى الاقتصاد المصرى وجدارته الائتمانية. وتعمقت هذه الاختلالات منذ منتصف الثمانينات(٧٨٠)، وبدأ الاقتصاد المصرى فترة حرجة إذ عانى خلال تلك الفترة من نوعين من الاختلالات هما : اختلال مالى واختلال هيكلى ، ويتثمل الاختلال المالى بوجه عام فى زيادة العجز الداخلى والخارجى، وزيادة كل من معدلات التضخم والمديونية الخارجية(٧٨١)، وتدهور قيمة العملة الوطنية. بنيما يتمثل الاختلال الهيكلى فى تدهور أداء القطاعات الإنتاجية بصفة عامة، والقطاع العام

---

(778) El- Serafy S., " Structural Adjustment in Retrospect Some Critical Reflections", Conference on Aspects of Structural Reform: With special reference to the Egyptian Economy, Economics department, Faculty of Economics and Political Science- Cairo University, Apr. 13, 14, 2003, p.11.

(٧٧٩) ويعنى هذا الاختصار :

Economic Reform and Structural Adjustment program

(780) Galal A.A., " Adjustment and development : the case of Egypt", Adjustment policies and development strategies in the Arab World, Edited by : El- Naggar S., Papers presented at a seminar, United Arab Emirates , Feb 16-18, 1987, IMF, Washington D.C. 1987, pp. 92-95.

(781) The world Bank Trends developing Economies 1996, W.B., Washington D.C., 1996, p. 93.

بصفة خاصة ، فضلا عن الاختلال فى معدلات النمو فيما بين القطاعات الاقتصادية، يضاف إلى ذلك زيادة حجم البطالة ومعدلها، وتراجع معدل النمو الاقتصادى[٧٨٢].

وعلى الرغم من تداخل كافة الأسباب والمبررات التى أدت بالحكومة المصرية الى تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى ، إلا انه يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأسباب أو المبررات : الأولى منها داخلية، والثانية خارجية، كما يلى:

أولا: الأسباب الداخلية للإصلاح الاقتصادى

وتتمثل هذه الأسباب فى الاختلالات الداخلية خلال عقد الثمانينات، ولعل أهمها ما يلى :

١- تراجع معدلات الأداء الاقتصادى

لقد انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من حوالى ١٠% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٧٤- ١٩٧٩) إلى حوالى ٢٠٦% خلال عقد الثمانينات. غير أن الانخفاض كان أكبر نسبياً من ذلك خلال النصف الثانى من عقد الثمانينات ؛ إذ وصل معدل نمو الناتج المحلى إلى حوالى ١,٦% وهو اقل من معدل نمو السكان[٧٨٣].

ويعزى هذا التراجع فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى تدهور موارد البلاد من النقد الأجنبى، وذلك فى أعقاب تباطؤ معدلات النمو العالمية وانهيار أسعار البترول ، وما تبع ذلك من تأثيرات سلبية فى الاقتصاد المصرى سواء على حركة الملاحة فى قناة السويس، أو تحويلات العاملين بالخارج، فضلاً عن انخفاض الدخل من قطاع السياحة نتيجة لعدة أحداث أمنية . وقد تواكب ذلك كله مع حلول آجال السداد لأقساط جز كبير من الديون المستحقة وفوائدها بعد انقضاء فترة السماح . وقد تمخضت التطورات السابقة عن تناقص معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى باستمرار حتى وصل الى ١,٠٥ فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ثم صار بالسالب فى الأعوام التالية لذلك ، حيث كان – ٤,٣% ، ٣% ، ٦,٣% فى الأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ على التوالى.

٢-النمو غير المتوازن فيما بين القطاعات

بالرغم من تراجع معدلات النمو فى كافة القطاعات خلال عقد الثمانينات ، غير أن هذا التراجع كان بمعدل أسرع فى القطاعات السلعية عنه فى القطاعات الخدمية؛ فقد كان متوسط معدل النمو السنوى فى القطاعات السلعية خلال عقد الثمانينات هو ١,٩% ، فى حين كان فى قطاعات الخدمات الانتاجية حوالى ٢,٥% فى المتوسط سنوياً، وقد ترتب على ذلك انخفاض

([782]) Sullivan P., "Globalization Trade and investment in Egypt, Jordan and Syria Since 1980", Arab Studies Qurarterly, Belmont, Vol. 21, Summer 1999, http://80proquestumicom., 21/12/2002, p.43.

([٧٨٣]) وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام ٥٩/ ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، وزارة التخطيط ، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٠ ، ص ص ١٠١، ١٠٢.

النصيب النسبى للقطاعات السلعية ككل من ٥٠,٢% من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٨١/ ١٩٨٢ الى ٧٤,٤% فى عام ٨٩/ ١٩٩٠، ومن ثم إزداد نصيب قطاعات الخدمات ككل من ٤٩,٨% من الناتج المحلى الإجمالى الى ٥٢,٦% فيما بين العاملين السابقين. ويترتب على هذا التراجع فى النصيب النسبى للقطاعات السلعية تراجع قدرة المجتمع الذاتية على توفير احتياجاته من السلع، وبالتالى ، حدوث اختلال بين الإنتاج والاستهلاك منها، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية، ولقد شكلت الفجوة الغائية الناتجة عن ذلك أحد العوامل الهيكلية التى أسهمت فى زيادة كل من معدلات التضخم والواردات وعجز ميزان المدفوعات ، وبالتبعية زيادة المديونية الخارجية، ومن ثم، فإن النمو غير المتوازن فيما بين القطاعات الاقتصادية قد ترتب عليه حدوث اختلالات أخرى؛ مما يتطلب ضرورة توجيه اهتمام أكبر لتنمية القطاعات السلعية، وتحقيق التوازن فيما بين نمو كل من القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية[٧٨٤].

٣- ارتفاع معدل التضخم

يعد التضخم أحد صور الاختلالات الهيكلية التى أعاقت النمو فى الاقتصاد المصرى؛ فقد عانى الاقتصاد المصرى من زيادة مستمرة فى المستوى العام للأسعار منذ بداية السبعينيات؛ ازدادت حدتها فى الثمانينات ؛ حيث ارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين إلى حوالى ٥٢٧ فى سنة ٩١/ ١٩٩٢ بحسبان سنة ٨١/ ١٩٨٢ كسنة أساس. وهذا يعنى أن الرقم القياسى لهذه الأسعار صار أكبر من خمسة أمثال ما كان عليه خلال عقد من الزمن . وقد تراوح متوسط معدل التضخم السنوى وفقاً لأسعار المستهلكين ما بين ١٨% خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، و ١٩% خلال النصف الثانى من العقد نفسه، غير أن معدل التضخم السنوى كان أكبر وفقا لأسعار الجملة، حيث أصبح الرقم القياسى لأسعار الجملة حوالى ستة أمثاله خلال عقد الثمانينات، وبالتالى ، اصبح معدل التضخم السنوى فى المتوسط المبنى على أساس أسعار الجملة حوالى ١٩% خلال النصف الأول من الثمانينات ، وحوالى ٢١% خلال النصف الثانى من العقد نفسه.

ويرجع ارتفاع معدل التضخم خلال تلك الفترة إلى الزيادات المفرطة فى الطلب الكلى وقصور العرض الكلى، وعدم ملاحقته لتلك الزيادات فى الطلب، ويرجع هذا بدوره إلى نوعين من العوامل هما :

العوامل الداخلية: وتتمثل فى زيادة معدلات نمو الإصدار النقدى بما يفوق نمو الناتج ، ونمو الأجور بمعدلات تفوق نمو الإنتاجية[٧٨٥]، فضلاً عن الإسراف فى الاستهلاك بسبب سياسة الدعم والإعانات، بالإضافة إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والاعتماد فى تمويله على مصادر تضخمية بالاقتراض من الجهاز المصرفى، وكذلك اختلال النمو فيما بين القطاعات وتباطؤ النمو بالقطاع الزراعى.

([٧٨٤]) د عبد الرحمن يسرى ، د محمد محروس اسماعيل :" قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩.

([٧٨٥]) فقد كان معدل نمو الإصدار النقدى خلال عقد الثمانينات حوالى ١٥% فى المتوسط سنويا، ومعدل نمو الأجور ١٣% فى المتوسط سنوياً، بينما لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج ٧,٩% فى المتوسط سنويا، يرجع فى ذلك الى :
The world bank, trends in developing Economies, 1996, op. cit., p. 152.

العوامل الخارجية: وتتمثل فى ارتفاع أسعار الواردات ، وتزايد عبء المديونية الخارجية الذى يغذى التضخم لأنه يقتطع جزءا من حصيلة الصادرات.

٤- عجز الموازنة العامة للدولة

لقد عانى الاقتصاد المصرى من عجز متزايد فى الموازنة العامة للدولة خلال عقدى السبعينيات والثمانينات؛ نتيجة للزيادة المستمرة فى النفقات العامة وقصور الايرادات العامة عن اللحاق بها، فقد ازدادت النفقات العامة من حوالى ٢,٢ مليار جنيه فى عام ١٩٧٤ الى حوالى ١٠ مليار جنيه فى عام ١٩٨٠ ، ثم إلى حوالى ٤٤,٣ مليار جنيه فى عام ١٩٩٠، بينما زادت الايرادات العامة من حوالى ١,٤ مليار جنيه الى حوالى ٧,٣ مليار جنيه . ثم زادت إلى حوالى ٣٢,٧ مليار جنيه فى الأعوام الثلاثة السابقة على الترتيب.

وقد ترتب على ذلك زيادة عجز الموازنة العامة للدولة باستمرار من حوالى ٠,٩ مليار جنيه الى حوالى ٢,٧ مليار جنيه، ثم إلى حوالى ١١,٦ مليار جنيه فى الأعوام الثلاثة السابقة على الترتيب. وقد كان معدل نمو عجز الموازنة العامة للدولة حوالى ١٧,٦% فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة. وقد تمخض عن ذلك ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلى الإجمالى من حوالى ٩% فى عام ١٩٧٤ الى حوالى ١٧,٥% فى عام ١٩٨٠، ثم تراجع الى حوالى ١٠,٤% فى عام ١٩٩٠.

ولقد اعتمدت الحكومة المصرية فى تمويل ذلك العجز- بصورة أساسية- على كل من التمويل الخارجى والتمويل المصرفى- من خلال الاصدار النقدى- مما ترتب عليه زيادة حجم الدين الداخلى والخارجى، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم، ومما لاشك فيه ، أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة يترتب عليه انخفاض قدرة الدولة على الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع ؛ مما تطلب ترشيد الانفاق العام ، وزيادة الايرادات العامة بهدف إصلاح المسار الاقتصادى[٧٨٦].

٥-تدنى الأداء الاقتصادى للمشروعات العامة :

يعد تعثر المشروعات العامة أحد الأسباب لتفاقم المشكلات فى الاقتصاد المصرى، وذلك لأن هناك صلة وثيقة بين تدهور الأداء فى مشروعات القطاع العام، وكل من عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلى التضخم والبطالة، وتزايد الدين الخارجى، وقد ظل القطاع العام حتى بداية التسعينيات مستأثراً بالنصيب الأكبر من النشاط الاقتصادى ؛ حيث امتص حوالى ٤٠% من العمالة الوافدة إلى سوق العمل ، وأسهم بنحو ٤٠% من الناتج المحلى الاجمالى ، واستأثر بحوالى ٧٠% من إجمالى الاستثمارات القومية، ٩٠% من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى، غير أن هذا القطاع قد عانى من عديد من المشاكل خلال عقد الثمانينيات ؛ إذ زادت ديونه الى أن وصلت نسبتها إلى صافى أصوله حوالى ٧٥,٤% فى عام ١٩٩١/٩٠ [٧٨٧]. وارتفع العجز العام للمشروعات غير المالية من ١% من الناتج المحلى الإجمالى الى أكثر من ٦% فى بداية

([786]) Sahn D.E. " On Economic Reform, Poverty and nutrition in Africa," The American Economic review, Vol. 85 Iss 2, May 1994, 2002 Jstor, http://www.jstor.org./22/12/2002, p. 285, 286.

([٧٨٧]) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الاول ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٦- ٢٨.

الثمانينات ، بما يمثل ٢٥% - ٣٠% من العجز الإجمالى للحكومة، وذلك بسبب انخفاض معدلات العائد الصافى على رأس المال من حوالى ١٤,٣% فى عام ٨٠/ ١٩٨١ الى حوالى ٧,٢% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، فضلا عن انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال بأكثر من ٥٠%[٧٨٨].

وقد انعكس هذا الضعف فى الأداء الاقتصادى للمشروعات العامة على الوضع المالى لهذه المشروعات، وزاد عدد المشروعات الخاسرة التى وصلت الى ٢١ مشروع عام ١٩٩١ ، حيث وصلت خسائر شركات القطاع العام خلال عقد الثمانينات الى حوالى ٢,٢ مليار جنيه، وقد بلغت خسائر القطاع الصناعى حوالى ٣٤% من اجمالى هذه الخسائر، ولاشك أن هذه الخسائر تمثل مبالغ ضخمة تتحملها الموازنة العامة للدولة.

ويتضح من تجربة القطاع العام فى مصر، أنه لم يكن يدفع التنمية بقدر ما كان يعرقلها، فالاختلالات الهيكلية فى النشاط الصناعى الذى يحتويه هذا القطاع ظلت قائمة ، وبقيت السياسات السعرية الرسمية غير قادرة على علاج هذه الاختلالات ؛ بل كانت تؤدى إلى مزيد من التشوهات. فضلا عن ذلك، فقد ثبت أن العقبات الإدارية، وضعف الحوافز الخاصة، والعمالة الزائدة، بالإضافة إلى سياسات الدعم والحماية كانت جميعا من وراء ضعف الكفاءة الإنتاجية، وانخفاض المقدرة التنافسية للقطاع العام خاصة فى السوق العالمى. وبالتالى كان لابد من تصحيح مسار ذلك القطاع ، وهذا ما تم – فعلاً- من خلال عملية الخصخصة وإدارته على أسس اقتصادية.

٦- التشوهات السعرية فى اغلب قطاعات الاقتصاد القومى

لقد تمخض عن القيود الحكومية على الأسعار تشوهها فى أغلب قطاعات الاقتصاد القومى، وذلك بسبب سياسات الدعم وتسعير منتجات القطاع العام بأقل من تكلفتها الفعلية؛ مما أدى إلى إهدار الموارد، والتاثير سلباً فى فرص التصدير نتيجة لزيادة الاستهلاك ونموه بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج، وكذلك خسائر القطاع العام والتأثير سلباً فى استثمارات القطاع الخاص ، وقد امتد ذلك التشوه الى أسعار الصرف وأسعار الفائدة ؛ حيث اتبعت سياسات سعر صرف غير مرنة صاحبها مغالاة فى قيمة الجنيه المصرى بنحو ٧٠% فى الفترة (٧٠-١٩٨٧) ، وكذلك معدل سالب لسعر الفائدة الحقيقى خلال الفترة (٧٥-١٩٨٩) ، وذلك بسبب زيادة معدلات التضخم، يضاف إلى ذلك، سياسات غير مثلى لتحديد الأجور والإيجارات وكافة أنواع الحوافز ؛ مما اثر سلبياً فى توزيع الموارد الاقتصادية وتخصيصها فيما بين استخداماتها المختلفة[٧٨٩].

٧-الاختلالات الجذرية فى سوق العمل وزيادة معدل البطالة

تفاقمت مشكلة البطالة فى مصر لأسباب عدة خلال الثمانينات أهمها: عدم قدرة القطاع الزراعى التقليدى على خلق عدد مناسب من فرص العمل الجديدة، وتراجع دور الهجرة الخارجية والتوظف الحكومى فى خلق فرص العمل ؛ حيث كانا يمثلان المصدرين الأساسيين فى خلق فرص

---

(788) Abdel Rahman I.H., Abu Ali M. S. Role of Public and Private Sectors with Special references to privatization : The Case of Egypt ," Privatization and Structural Adjustment in The Arab Countries, Papers presented at Seminar, United Arab Emirates, Dec, 5-7 , 1988, Edited by : El- Naggar S., IMF , Washington D.C., 1989, pp. 162, 163.

(789) The World Bank, African Development Indicators W.B., Washington D.C., 1996, p.63.

العمل فى السبعينيات وبداية الثمانينات . يضاف إلى ذلك أن القطاع غير المنظم- الذى ظل يستوعب حوالى ٣٠% من العمالة النشطة- صارت قدرته محدودة جداً نظرا لاعتماد النمو فى ذلك القطاع على القطاع المنظم ؛ فى الوقت الذى وفد إلى سوق العمل ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف عامل جديد سنوياً.

ونتيجة لذلك ؛ فقد ارتفع معدل البطالة السافرة ليصل إلى ١٢% فى عام ١٩٨٦ وفقا لتقدير قوة العمل بالعينة و ١٤,٧% وفقا لتعداد ١٩٨٦. واستمر هذا المعدل فى الازدياد ليصل إلى ما بين ١٤ % - ١٥% من قوة العمل فى عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ . ومما يزيد من وطأة مشكلة البطالة فى مصر أن ٧٥% من العاطلين هم ممن يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، وأن ٩٠% منهم من المتعلمين(٧٩٠).

ثانياً: الأسباب الخارجية للإصلاح الاقتصادى

رغم أن الأسباب الأساسية لعملية الإصلاح الاقتصادى تتمثل فى الظروف الداخلية للاقتصاد المصرى، غير أن هناك بعض الأسباب الخارجية- التى لا تنفصل عن الأسباب الداخلية بل تتداخل معها- يتمثل أهمها فيما يلى :

١- العجز الدائم فى ميزان المدفوعات:

وهو من أكثر الاختلالات الهيكلية خطورة، والمزمنة فى الاقتصاد المصرى، حيث بلغ هذا العجز خلال عقد الثمانينات حوالى ٢,٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٠. ويرجع ذلك الى العجز الكبير والدائم فى الميزان التجارى نتيجة لزيادة الواردات دون أن تقابلها زيادة تناظرها فى الصادرات، فضلا عن تدهور شروط التجارة الخارجية فى غير صالح الاقتصاد المصرى؛ فقد زاد عجز الميزان التجارى من حوالى ٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ الى حوالى ٨,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٠؛ بما يمثل حوالى ١٩% من الناتج المحلى الإجمالى فى ذلك العام الأخير.

وقد ترتب على ذلك انخفاض مناظر فى نسبة تغطية الصادرات للواردات – السلعية- التى بلغت ٦١% ، ٥٢% ، ٢٧% فى الأعوام ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٩٠/٨٩ على التوالى(٧٩١). كما تمخض ذلك العجز عن عدم قدرة الاقتصاد المصرى على سداد قيمة احتياجاته من العالم الخارجى؛ مما ترتب عليه تزايد كل من عبء المديونية الخارجية والتضخم بالاضافة الى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

٢- عدم واقعية سعر صرف الجنيه المصرى وتعدده

ويمثل ذلك أحد صور الاختلالات الهيكلية التى عانى منها الاقتصاد المصرى خلال عقد الثمانينات ؛ حيث أنه حتى عام ١٩٨٥ وجدت ثلاثة أسعار لصرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار هى :

---

(790) Tesche J., Tohamy S., " A Note on Economic Liberalization and Privatization In Hungry and Egypt", Comparative Economic Studies, Vol. 36 Iss.2, Summer 1994, http://80-proquestumi.com.,21/12/2002, p.54.

(٧٩١) محسوب من بيانات وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام ٥٩/ ١٩٦٠ الى عام ٩٩/ ٢٠٠٠، مرجع سابق.

أ- سعر صرف مجمع البنك المركزى، وسعر الدولار فيه يساوى ٦٠ قرشا.

ب-سعر صرف مجمع النبوك التجارية، وسعر الدولار فيه يساوى ٤٨ قرشا .

ج-سعر صرف السوق السوداء، وسعر الدولار فيه تراوح بين ١٣٦، ١٥٠ قرشاً.

وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى عام ١٩٨٧، إذ قررت الحكومة فى ذلك العام تحديد سعر الصرف بصورة مرنة من خلال قوى العرض والطلب مع المحافظة على بعض القيود الخاصة بالصرف الأجنبى.

وبالاضافة الى تعدد سعر صرف الجنيه المصرى ؛ فإن هذا السعر قد تعرض للتدهور بصورة مستمرة، وقد كان ذلك نتيجة طبيعية للعجز الدائم فى ميزان المدفوعات الجنيه.

ومماالاشك فيه، أن هذا الاختلال والتدهور فى قيمة الجنيه المصرى قد ترتب عليه كثير من الاثار السلبية، مثل: تسرب مدخرات المصريين العاملين فى الخارج الى عملات أخرى، والى دول أخرى، وإضعاف ثقة الافراد فى العملة الوطنية ، ومن ثم، تفضيل الافراد للودائع الدولارية بالجنيه المصرى – ظاهرة الدولرة- وانتشار تجارة العملة فى السوق السوداء، فضلا عن ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل.

٣- تزايد المديونية الخارجية

لقد قفز حجم الدين الخارجى المصرى الى أكثر من ٤٢,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ ؛ بما يمثل ضعف ما كان عليه فى عام ١٩٨١ ، وصار هذا الدين يمثل حوالى أربعة أمثال الصادرات ، ١٥٨% من الناتج المحلى الإجمالى، وغدت فوائد وخدمة الدين تمثل حوالى ٤% ، ٨,٥% من هذا الناتج على التوالى. فضلا عن ذلك فإن خدمة الدين صارت تستنفذ حوالى نصف حصيلة ايرادات الحساب الجارى ، واستمر – كذلك - تزايد حجم المديونية الخارجية ليصل الى حوالى ٤٦,٨ ، ٥٣,٨ مليار دولار فى عامى ١٩٨٧، ١٩٨٩ على الترتيب ، وقد أصبحت خدمة هذه الديون حوالى ٦,٦ مليار دولار فى العام الأخير[٧٩٢].

وترجع الزيادة الكبيرة فى هذه الديون الى عديد من الاسباب الداخلية والخارجية، أهمها: العجز الدائم والمستمر فى ميزان المدفوعات ، وكذلك قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة.

٤- الغزو العراقى للكويت

ترتب على ذلك الغزو خسائر فادحة بالنسبة للاقتصاد المصرى قدرت بما يتراوح بين ٢,٥، ٣,٦ مليار دولار، هذا فضلا عن عودة أفواج كبيرة من العمالة المصرية من منطقة الصراع، وساد مناخ عام محبط للنشاط الاقتصادى[٧٩٣].

ونتيجة لهذه المشاكل كلها، والاختلالات التى واجهت الاقتصاد المصرى، فإنه كان لابد من المواجهة الشاملة لها ، وذلك من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات الإصلاحية

([792]) Weiss D., " Institutional Obstacles to Reform policies: A case study of Egypt," Economics, Vol., 97, Federal Republic of Germany, 1993, p. 67.

([٧٩٣]) شيرين حسن الشواربى، تحليل الآثار الماكرو اقتصادية(الاقتصادية الكلية) لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر باستخدام نموذج قياسى، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ١٩٩٧ ،ص ١١.

تستهدف توليد قدرة ذاتية على النمو من خلال إعمال آليات السوق داخلياً وخارجياً، وتنمية القدرات التنظيمية والقوى البشرية لتتحمل مسئوليتها فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى من خلال إفساح المجال أمام القطاع الخاص، وقد تم ذلك ، فى منتصف عام ١٩٩١ من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى.

مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى

تشتمل برامج الإصلاح الاقتصادى على نموذجين ، يتعلق أحدهما بصندوق النقد الدولى ويختص الآخر بالبنك الدولى، ويطلق على النموذج الأول برنامج التثبيت، ويسعى الى تقليل الاختلال الداخلى والخارجى على المدى القصير، وذلك من خلال سياسات تهدف إلى وضع الاقتصاد اقرب ما يكون الى مستوى الاستقرار وعدم استمرارية التدهور فيه، ومن ثم، فإن هذا البرنامج يعالج الاختلالات المالية والنقدية فى غضون الأجل القصير- ثلاث سنوات ، أما النموذج الثانى، فيطلق عليه برنامج التكيف الهيكلى، ويهدف هذا البرنامج الى تحقيق مستوى مرتفع للعمالة من خلال سياسات ترمى الى رفع الكفاءة الاقتصادية، ومعدلات النمو على المدى المتوسط والطويل ؛ أى انه يركز على الجانب الحقيقى ، وذلك خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات الى سبع سنوات ؛ ويمكن أن تمتد إلى عشر سنوات[٧٩٤]. ويواجه برنامج الإصلاح الاقتصادى الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق النموذجين السابقين من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية.

وعليه ؛ فإنه يمكن القول إن برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى يتكون من ثلاثة برامج فرعية هى: برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلى ، والبعد الاجتماعى، وسوف يتم استعراض هذه البرامج الثلاثة من حيث أهدافها وأدواتها على النحو التالى :

أولا: برنامج التثبيت (Stabilization Program)

يحتل هذا البرنامج مكان الصدارة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى، ويهدف الى تقليل العجز الداخلى والخارجى، وتخفيض معدل التضخم من خلال ضبط جوانب الطلب الكلى باتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، فضلا عن اتباع سياسة سعر صرف حقيقية. وهذه السياسات شديدة الصلة ببعضها بعضاً، ويعد تطبيقها شرطا ضروريا لنجاح برنامج التكيف الهيكلى، لقد استهدف هذا البرنامج استعادة التوازن الكلى والجدارة الائتمانية للاقتصاد المصرى، ويتضمن جانبين رئيسيين للإصلاح هما الإصلاح المالى والإصلاح النقدى[٧٩٥].

١- الإصلاح المالى :

ويهدف بداية الى إحداث خفض سريع فى عجز الموازنة العامة للدولة من ١٧,٢ % كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٩٠/ ١٩٩١ الى ١٠,٢% فى عام ١٩٩٢/٩١ ، ثم الى ١,٥% فى عام ٩٤/ ١٩٩٥ إلى أن يتلاشى – تماماً- فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، كما أنه يرمى الى تعديل اسلوب تمويل هذا العجز ؛ بالاعتماد على وسائل حقيقية من خلال أذون الخزانة.

وقد تطلب تخفيض عجز الموازنة العامة مجموعة من الاجراءات الفعالة ؛ سواء فيما يتعلق بجانب الإيرادات بهدف زيادتها، أو جانب النفقات ؛ بهدف ترشيدها والحد من معدل الزيادة فيها.

([794]) Unctad " Adjustment and stagnation in Sub Saharan Africa", Trade and development report, U.N. New York, 1993, pp. 94- 95.

([795]) Morley B., Perdikis N., " Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt," The Journal of Development Studies, London, Vol. 36, ISS, 4 Apr. 2000, http://80-proquestumi.com, 16/12/2002, p. 41.

جانب الايرادات : اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات استهدفت زيادة حصيلة الايرادات العامة من ٢٨,٩% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١/٩٠ الى أن تبلغ ٤٣,٣ % فى عام ١٩٩٥/٩٤ ، وتتمثل أهم هذه الاجراءات فيما يلى[٧٩٦] :

أ- رفع أسعار بعض السلع والخدمات، مثل المنتجات البترولية والكهرباء والتبغ.

ب- زيادة الرسوم المفروضة على عديد من الخدمات ، مثل : رسوم تسجيل الممتلكات ، وأسعار خدمات النقل العام.

ج- تحرير أسعار عديد من المنتجات الصناعية والزراعية.

د- إصلاح النظام الضريبى؛ إذ استحدثت ضريبة المبيعات الأكثر عمومية لتحل محل ضريبة الاستهلاك، وتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل بداية من عام ١٩٩٤ فضلاً عن زيادة الضرائب على السلع والخدمات، ورسوم الدمغة، وتقليل الاعفاءات، يضاف إلى ذلك، تحسين اساليب التحصيل، وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية بهدف زيادة حصيلة الضرائب.

هـ- تعديل هيكل التعريفة الجمركية، فضلا عن تطبيق نظام التعريفة الجمركية المنسقة، مما ترتب عليه زيادة حصيلة الرسوم الجمركية؛ لتصل الى حوالى ٦,٩ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤ ؛ بما يمثل ٢٠,٤% من اجمالى الايرادات العامة.

وقد نتج عن هذه الاجراءات ؛ زيادة الإيرادات العامة إلى ٥٥,٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٢٣,٥ مليار جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩.

جانب النفقات : اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات استهدفت تخفيض النفقات العامة من حوالى ٤٦% من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩١/٩٠ الى ما لا يزيد عن ٣٥,٨% فى عام ١٩٩٥/٩٤، وذلك بوساطة:

أ-تخفيض الدعم او إلغائه على بعض السلع الاستهلاكية، ومستلزمات الإنتاج الزراعى.

ب- خفض الموارد الموجهة للانفاق الاستثمارى العام ، بما لا يزيد عن ٧% من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٤/٩٣.

ج- الحد من التوسع فى بند الأجور من خلال تخفيض عدد المشتغلين فى الجهاز الحكومى.

وقد نجحت السياسة المالية الانكماشية فى تحقيق هدفها؛ إذ انخفض العجز الى ٦,٢ مليار جنيه فى عام ١٩٩٢ ، بما يمثل ٥,٢% من الناتج المحلى الاجمالى، وبما يفوق المستهدف وهو ٥,٧% ، وقد استمر هذا الانخفاض ليصل الى ٤% ، ٢,٥% ، ١,٣% ، ١% فى الاعوام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨ على التوالى[٧٩٧]. إلا انه ارتفع بعد ذلك فى عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠. وقد اقترن ذلك بارتفاع نسبة تغطية الايرادات للنفقات باستمرار خلال عقد التسعينيات.

([٧٩٦]) مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الاول ، مرجع سابق ، ص ٧.

([797]) Shahin W., Dibeb G. Earning Inequality, Unemployment and poverty in the Middle East and North Africa, Geennwood press. Inc. London, First Published in 2000 pp. 117- 119.

تمويل عجز الموازنة العامة للدولة: فقد أصبح أكثر اعتمادا على المصادر المحلية الحقيقية من خلال إصدار أسبوعى لأذون الخزانة حسبانا من يناير عام ١٩٩١، ويستهدف هذا الاسلوب تحقيق هدفين أولهما تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجى، وثانيهما سحب قدر متزايد من السيولة المحلية؛ مما يسهم فى الحد من معدلات التضخم، فضلا عن استيعاب جزء من السيولة المحلية المتراكمة لدى الجهاز المصرفى.

٢- الإصلاح النقدى : لقد استهدف الإصلاح النقدى تطوير أدوات السياسة النقدية والائتمانية، وعلاج جوانب التناقض والقصور بها، وذلك من خلال جعل قوى السوق هى المتحكم الرئيسى فى توزيع الائتمان، وتعبئة المدخرات ، وتحديد أسعار الفائدة، فضلا عن إدارة السياسة النقدية، وتحديد سعر الصرف، ويقوم البنك المركزى بضبط العرض النقدى للسيطرة على معدل التضخم، وذلك من خلال التحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الاساليب غير المباشرة، وتمثل أهم أدوات الإصلاح النقدى فيما يلى[٧٩٨]:

أ- تحرير أسعار الفائدة: لقد اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات نحو تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بداية من عام ١٩٩١، وذلك بغرض الوصول الى أسعار فائدة حقيقية تعكس قوى السوق ومتطلباته، بات للبنوك الحرية فى تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات – وايضاً- على الودائع، كما تقرر إلغاء هيكل أسعار الفائدة على القروض، وما يشتمل عليه من تمييز فيما بين القطاعات، ومن ثم ، صار توزيع الائتمان يتم وفقا لقوى السوق. وبذلك، اقتصر دور البنك المركزى بالنسبة لتحديد أسعار الفائدة على وضع مؤشرات تسترشد بها المؤسسات المالية عند تحديد أسعار الفائدة، أهمها: أسعار الفائدة على أذون الخزانة . وقد نتج عن ذلك ؛ ارتفاع سعر الفائدة الأسمى الى حوالى ٢١% فى نهاية يونيو ١٩١٩، وتحول سعر الفائدة الحقيقى من قيمة سالبة الى قيمة موجبة لأول مرة منذ بداية الثمانينات.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، واستقرارها فوق معدل التضخم يتمخض عنه عديد من الآثار الإيجابية، يتمثل أهمها : فى زيادة فرص الاستثمار والحد من القروض الاستهلاكية، أو لأغراض المضاربة العقارية، وترشيد سياسة التخزين، فضلا عن تشجيع الادخار بالعملة الوطنية، وكذلك جذب جانب من مدخرات المصريين العاملين فى الخارج. أما فيما يتعلق بأثر ارتفاع أسعار الفائدة المدينة على الاستثمار والانتاج؛ فإن تكلفة سعر الفائدة على الأموال المقترضة للاستثمار لا تمثل إلا نسبة محدودة من التكلفة الكلية تتراوح بين ٥% - ٨% فقط، ومن ثم، لا يكون لها دور مؤثر – بدرجة كبيرة- فى ربحية الاستثمار والانتاج.

ب- الأسقف الائتمانية: وهى وسيلة مباشرة للتحكم فى حجم الائتمان [٧٩٩] الذى تمنحه البنوك ؛ حيث يتم بمقتضاها تحديد حد اقصى للائتمان الذى يمنحه كل بنك، وقد أدخلت هذه الوسيلة فى يونيو ١٩٩١، وتم تحديد هذه السقوف عند المستويات التى كانت سائدة لدى البنوك فى نهاية فبراير من العام نفسه. غير أنه وبعد أن أحدث ارتفاع سعر الفائدة أثره الانكماشى المطلوب؛ تم إلغاء هذه الأسقف الإدارية

([798]) Lofgren, H., " Economic policy in Egypt: A Breakdown in reform resistance", International Journal of Middle East Studies Vol. 25, Istor. 3, Aug. 1993, 2002 Jstor , http:www.jstor.org., 26/12/2002, p.408.

([٧٩٩]) مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الاول، مرجع سابق ، ص ٨.

بالنسبة للقطاعين الخاص والعام فى اكتوبر ١٩٩٢ ، ويوليو ١٩٩٣ على التوالى، فضلا عن السماح للقطاع العام بالتعامل مع وحدات الجهاز المصرفى كافة دون قيود.

ج- تقوية المؤسسات المالية وتحريرها: وتهدف هذه الأداة الى زيادة مستوى الادخار والاستثمار من خلال (٨٠٠):

١- تعديل نسبة الاحتياطى القانونى: فقد ألزم البنك المركزى فى بداية عام ١٩١٩ البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال- باستثناء بنك الاسكان والتعمير- أن تحتفظ لديه – وبدون فائدة- بأرصدة نقدية دائنة بنسبة لا تقل عن ١٥% من إجمالى الودائع بالجنيه المصرى، وتسرى النسبة نفسها، على الودائع بالعملة الأجنبية، على أن تدفع عنها فائدة تعادل سعر الفائدة على الودائع فى سوق لندن.

٢- تعديل نسبة السيولة: حيث ألزم البنك المركزى فى بداية عام ١٩١٩ البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية- عدا بنك الاسكان والتعمير- أن تحتفظ بنسبتين للسيولة بحد أدنى ٢٠% من إجمالى الودائع بالجنيه المصرى ، ٢٥% من إجمالى الودائع بالعملات الأجنبية.

٣-**تحسين كفاءة الوساطة المالية**: ويتم ذلك من خلال زيادة درجة المنافسة بين البنوك، وتقليل القيود على دخول بنوك جديدة، وتطوير أسواق النقد والمال ، هذا بالاضافة إلى إتباع البنك المركزى أسلوب الرقابة النقدية غير المباشرة، واستخدامه لوسائل أكثر فاعلية فى إدارة السياسة النقدية، وكذلك، تشجيعه للادخار من خلال إصدار قانون سرية الحسابات.

د – تحرير سعر الصرف: لقد تم تحرير أسعار الصرف وتوحيدها خلال عام ١٩٩١ ، ومن ثم صارت قيمة الجنيه المصرى تتحدد بشكل واقعى من خلال قوى السوق، كما تم السماح لعدد كبير من شركات الصرافة بممارسة نشاطها فى سوق الصرف الاجنبى ؛ مما أدى إلى انخفاض القيمة الخارجية للجنيه المصرى مقابل الدولار من ٠,٩١ دولار لكل جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ الى ٠,٤٥ دولار فى عام ١٩٩١/٩٠ ، ثم إلى ٠,٢٧ دولار فى عام ٢٠٠٠/٩٩.

وقد كان ذلك بهدف جذب موارد النقد الأجنبى الى الجهاز المصرفى، وتحقيق التوازن الخارجى؛ الأمر الذى أدى – بالفعل- الى تحقيق استقرار نسبى فى سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار وحد من ظاهرة " الدولرة".

وقد نجحت جهود الإصلاح النقدى فى تحقيق أهدافها الى حد بعيد حيث :

١- ترتب على الإجراءات النقدية الانكماشية انخفاض معدل نمو العرض النقدى من حوالى ٢٥% فى المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينات الى حوالى ١١% فقط عام ١٩٩٤(٨٠١).

٢-صارت اذون الخزانة أداة رئيسية فى تنظيم العرض النقدى، والائتمان، وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

---

(800) International Monetary found, "Arab Republic of Egypt", Recent Economic development, IMF, Washington D.C., 1992, p.3.
(801) The World Bank, African Development Indicators, 1996, op. cit., p. 62.

٣- ترتب على ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والسقوف الائتمانية، انخفاض معدل نمو الائتمان المحلى من حوالى ٢٨% فى المتوسط سنويا خلال الفترة (٨٨- ١٩٩١) الى حوالى ١,٥% فقط عام ١٩٩٢ ، وإن ارتفع ثانية مع ايقاف العمل بالسقوف الائتمانية الى ٤,٩ % ، ٨,٧% فى عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤ على التوالى(٨٠٢).

٤- ترتب على ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع زيادة إجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى من ٥٤ مليار جنيه عام ١٩٨٩ الى ١٣٢ مليار جنيه عام ١٩٩٤ ، مما أدى إلى تراجع أسعار الفائدة فى السنوات التالية لذلك.

٥-أدى استقرار سعر الصرف الى تراكم الاحتياطيات من النقد الأجنبى، حتى وصلت الى حوالى ١٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٤/٩٣، ثم إلى حوالى ٢٠ مليار دولار فى عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨، وانخفضت بعد ذلك إلى أن وصلت الى ١٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، فضلا عن زيادة تحويلات العاملين فى الخارج الى أن وصلت ما يفوق ٤ مليار جنيه فى عام ٩٩/ ٢٠٠٠(٨٠٣).

٦- ترتب على السياسة النقدية الانكماشية انخفاض معدل التضخم الى اقل من ١٠% فى النصف الأول من عقد التسعينيات والى أقل من ٥% فى النصف الثانى منه.

ثانيا: برنامج التكيف الهيكلى:(Structural Adjustment program)

يهدف هذا البرنامج الى تحقيق النمو الاقتصادى المتواصل فى المدى المتوسط والطويل من خلال التأثير فى جانب العرض الكلى. ويتضمن هذا البرنامج إجراءات خاصة بتحرير الاقتصاد المصرى وزيادة درجة المنافسة فيه، وذلك من خلال إصلاح القطاع العام، والتحول التدريجى من القطاع العام الى القطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة. وبالتالى يتم تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وإتاحة فرص أكثر للقطاع الخاص، وتحسين البيئة التنظيمية له، ويرمى هذا البرنامج – كذلك- إلى تصحيح الاختلالات السعرية المفرطة فى هيكل الأسعار، ونظام الحوافز من خلال تحرير الأسعار، يضاف إلى ذلك، العمل على تحسين مناخ الاستثمار لتعبئة الموارد المحلية والأجنبية، وزيادة معدلات الاستثمار، وتوفير فرص عمل جديدة تستوعب الوافدين الجدد الى سوق العلم ، فضلاً عن الانفتاح على العالم الخارجى من خلال تحرير التجارة الخارجية.

ويتضمن هذا البرنامج أربع سياسات رئيسية هى: سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة، وسياسات تحرير الأسعار، وسياسات تحسين مناخ الاستثمار، وسياسات تحرير التجارة الخارجية. وسوف يتم استعراض هذه السياسات من حيث أدواتها وأهدافها على النحو التالى .

---

(٨٠٢) مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الاول، مرجع سابق ، ص ٨.

(803) Sabry A.R. " Structural Adjustment Policies in Arab Countries", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, Editor by Sayyid M. K. Center of Developing Countries Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, No. 24, 2002, p. 37..

١-سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة: عانت شركات القطاع العام- فى الفترة السابقة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى- من الرقابة الحكومية الواسعة على قراراتها الحيوية؛ مما أثر سلبيا فى كفاءتها، وقد تبلور ذلك فى صورة انخفاض مستويات الأرباح فى بعضها، وتحقيق خسائر متزايدة فى بعضها الآخر، فضلا عن تناقص كل من الإنتاجيات المتوسطة والحدية، ولذا صار إصلاح القطاع العام والتحول الى القطاع الخاص سواء بالإدارة أو الملكية هو جوهر عملية الإصلاح الاقتصادى وتنطوى هذه السياسات على مكونين من الإصلاحات هما: إصلاح القطاع العام، والخصخصة.

أ- إصلاح القطاع العام:

وقد بدأت أولى محاولات اصلاح القطاع العام بصدور قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١ الذى يسعى الى رفع كفاءة القطاع العام وتطبيق سياسة الخصخصة كلياً أو جزئياً، وذلك من خلال عدة محاور رئيسية أهمها: قصر نشاط القطاع العام على الأنشطة الاستراتيجية، وفصل الملكية عن الإدارة، والمساواة فى المعاملة بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص، وبيع المشروعات العامة غير الاستراتيجية أو المشتركة الى القطاع الخاص، وتصفية الوحدات التى يتعذر إصلاحها.

ويعمل هذا القانون على تحرير شركات القطاع العام، وإدارتها بمنطق القطاع الخاص، وفصل العلاقة بينها وبين الموازنة العامة للدولة، كما يكفل لها حرية توفير احتياجاتها من النقد الأجنبى بعيدا عن الموازنة العامة للدولة، ودون تدخل الحكومة. وبموجب هذا القانون سميت شركات القطاع العام بشركات قطاع الاعمال العام، وتم تقسيمها الى ١٧ شركة قابضة بوصفها ممثلة لصاحب رأس المال[٨٠٤]، بالاضافة الى تقسيم الشركات القابضة الى ٣١٤ شركة تابعة يكون لكل منها الحرية فى وضع اللوائح والنظم الخاصة بها، وتعامل بالاسلوب نفسه لشركات القطاع الخاص.

ب- الخصخصة:

وهى مرحلة من سياسات التحرر الاقتصادى تعمل على تحويل المشروعات العامة الى مشروعات خاصة سواء فى مجال الملكية أو الادارة، أو اى من الاساليب المتاحة والملائمة، ولا تعد عملية الخصخصة هدفا فى حد ذاتها؛ بل هى تعبير عن التحول الى القطاع الخاص بوصفها وسيلة تساعد الدولة على زيادة كفاءة اقتصادياتها، وتحقيق الاستخدام الامثل لمواردها، ومن ثم فإنها تعمل على تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، ولا تعنى- مطلقا – إنهاء هذا الدور بل تغييره ؛ خاصة فى ظل تدنى الأداء الاقتصادى للمشروعات العامة فى مصر.

ولقد واجه برنامج الخصخصة المصرى عديدا من المشاكل والمعوقات أدت الى بطء تنفيذه ، أهمها: العمالة الزائدة بشركات قطاع الاعمال العام، مشكلة الشركات الخاسرة وذات المديونية، مشكلة التقييم وتحديد قيمة الاصول للشركات التى سيتم طرحها للبيع، وكذلك ضيق

([٨٠٤]) عدلت فيما بعد الى ١٣ شركة قابضة.

ومحدودية سوق الأوراق المالية، فضلا عن عدم توافر القدر الكافى من المصداقية والشفافية والإصاح بشأن ظروف وأداء الشركات المدرجة للبيع[٨٠٥].

٢-**سياسات تحرير الأسعار**: يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى إلى إزالة الاختلالات والتشوهات السعرية، وإزالة الفوارق بينها وبين الاسعار العالمية ، بحيث يتم تحديد الأسعار كلها – عدا الخبز- عن طريق قوى السوق خلال ثلاث سنوات ، بعد ما تبين للحكومة خطورة فرض نظام الأسعار الاجتماعية، وفى هذا الشأن حررت الحكومة أسعار غالبية مستلزمات الإنتاج الزراعى ومنتجاته، وكذا الإنتاج الصناعى، إلى جانب عديد من الخدمات.

ففى قطاع الزراعة: تم تحرير الأسعار تدريجياً خلال النصف الثانى، من الثمانينات إلى أن تم – أخيراً - تحرير سعر قصب السكر، وسعر القطن فى عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤ على التولى ، كما تم إلغاء نظام التوريد الجبرى للمحاصيل الزراعية وترك أسعارها تتحدد وفقا لقوى السوق، وتم ايضا خفض أو الغاء الدعم على المستلزمات الزراعية، مما ترتب عليه إرتفاع أسعارها، كما تم تحرير إيجارات الأراضى الزراعية، وإنهاء عقود الإيجار القديمة فى عام ١٩٩٧/٩٦.

وفى قطاع الصناعة: منح القانون (٢٠٣) لعام ١٩٩١ شركات قطاع الاعمال العام حرية تحديد أسعار منتجاتها، كما تم إلغاء الدعم على عدد كبير من سلع ومنتجات هذه الشركات.

وفى مجال الخدمات: ارتفعت أسعار كثير من الخدمات، مثل : التليفونات والكهرباء والمواصلات العامة، وكذلك، أسعار المنتجات البترولية إلى أن وصلت إلى مستوى الأسعار العالمية فى عام ١٩٩٥ ، وذلك بهدف ترشيد الاستهلاك ، وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

٣-**سياسات تحسين مناخ الاستثمار**: وتهدف هذه السياسات الى تعبئة المدخرات، وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ومن ثم ، زيادة معدلات الاستثمار بالقدر اللازم لرفع معدلات النمو الاقتصادى، وتوليد مزيد من فرص العمل المنتجة، وفى هذا الإطار، تم إصدار بعض التشريعات التى من شأنها تحسين بيئة الاستثمار ومناخه، وترسيخ قوى السوق، ولعل أهمها : قانون سوق المال رقم (٩٥) لعام ١٩٩٢ ، قانون التأجير التمويلى لعام ١٩٩٥ ، فضلا عن قانون قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لعام ١٩٩١.

وقد تحسن مناخ الاستثمار فى مصر منذ بداية التسعينيات نتيجه لتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى، وما ترتب عليه من خفض كل من: عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات، وعبء الديون الخارجية، ومعدل التضخم، فضلا عن استقرار سعر الصرف، وتحرير أسعار الفائدة، وبالرغم من ذلك ، كانت استجابة الاستثمارات الخاصة بطيئة ومحدودة، ولم تتجاوز نسبتها ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى والمدخرات ٦% من هذا الناتج، وهذه

([٨٠٥]) محسن حسان ،" برنامج الخصخصة خلال عشر سنوات"، انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصرى ، تحرير: د نجوى سمك د. عبد الله محمد رجب، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٥.

معدلات متدنية وغير كافية لتحقيق النمو الاقتصادى المستهدف، أو تحقيق التراكم الرأسمالى المطلوب الذى يعد شرطاً- ضرورياً- لرفع الكفاءة الاقتصادية، ودعم القدرة التنافسية عالمياً.

٤-سياسات تحرير التجارة الخارجية: وتهدف هذه السياسات الى جعل الاقتصاد المصرى أكثر انفتاحاً على العالم الخارجى، وزيادة درجة المنافسة داخليا وخارجياً، والتحول من التوجه الذى يرمى الى الإحلال محل الواردات الى التوجه صوب الإنتاج من أجل التصدير[٨٠٦].

ولذا فقد تم الربط بين تنمية الصادرات والإصلاح الهيكلى فى كافة جوانبه، وتتضمن هذه السياسات- بالإضافة إلى سياسة تحرير سعر الصرف- مجموعة من الإجراءات تتعلق بتحرير كل من الواردات والصادرات.

ففى جانب تحرير الواردات: تم تخفيض متوسط التعريفة الجمركية من حوالى ٤٧% فى عام ١٩٨٩ الى ٣٤% فى عام ١٩٩٤ ، ثم إلى ٣٠% فى عام ١٩٩٦ ، وفى مجال القيود غير التعريفية، فقد تم إلغاء كثير من القيود الكمية على الواردات.

وفى جانب تحرير الصادرات: فقد تم تخفيض كل من : السلع المحظور تصديرها من ٢٠ سلعة الى سلعتين فقط فى عام ١٩٩٢ ، وقائمة السلع التى تخضع لنظام حصص التصدير من ١٧ سلعة الى ٤ سلع فقط. يضاف إلى ذلك، أنه تم إلغاء الحصول على موافقات تصديرية مسبقة، فضلا عن العمل على تسهيل الائتمان بالنسبة للمصدرين من خلال خفض سعر الفائدة، وكذلك عمولة البنوك.

وقد انعكس ذلك كله إيجابيا على ميزان المدفوعات المصرى، حيث حقق ميزان العمليات الجارية شاملاً التحويلات فائضاً بلغ ٩,٨، ٥,٥ مليار دولار فى العامين ١٩٩١ ، ١٩٩٢ على التوالى[٨٠٧].

ثالثا: البعد الاجتماعى (Social Dimension)

ترتب على برنامج الإصلاح الاقتصادى كثيراً من الضغوط على الفئات محدودة الدخل، والطبقة العاملة، ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب، أهمها:

- أن التخلى عن الدعم والأسعار الاجتماعية وتحرير الأسعار ترتب عليها – جميعاً- ارتفاع الأسعار حتى وصلت الى الأسعار الاقتصادية؛ مما أدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- أن تحرير سعر الصرف ترتب عليه انخفاض قيمة الجنيه المصرى، ومن ثم، انخفاض قوته الشرائية.
- أن التخلص من العمالة الزائدة المترتبة على تطبيق برنامج الخصخصة زاد من حدة مشكلة البطالة.

([806]) Collier P., Gunning J.W., " Aid and Exchange Rate Adjustment in African Trade Liberalization ," The Economic Journal, Vol. 102, Iss. 143, Jul 1992, 2002, Jstor, http://www.jstor.org/16/12/2002, p. 192.

([807]) Shahin W., Dibeh G., Earning Inequality, Unemployment, and poverty in the Middle East and North Africa , op. cit., pp. 120, 121.

- أن السياسات المالية والنقدية الانكماشية التى تضمنها البرنامج ترتب عليها تراجع معدلات النمو الاقتصادى، ومن ثم، انخفاض متوسط دخول الأفراد؛ مما زاد من حدة كل من: الفقر والبطالة خاصة فى المراحل الأولى لتنفيذ ذلك البرنامج.

وقد كان توقع مثل هذه النتائج السلبية الدافع وراء قيام البنك الدولى بالمساهمة فى إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هى :

١- الإسهام فى حل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل سواء لهؤلاء الذين فقدوا وظائفهم نتيجة عملية الخصخصة، أو للخريجين الجدد.
٢- تخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادى عن كاهل محدودى الدخل.
٣- التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح، وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، وتحسين المستوى المعيشى للفئات الأكثر فقراً، بما يدعم تنفيذ برنامج الإصلاح.

وقد أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية بالقرار الجمهورى رقم (٤٠) لعام ١٩٩١ ، وتتكون موارد الصندوق من مكونين أساسيين هما: المنح والقروض التى يقدمها الأفراد، والمؤسسات، والمنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية، وحكومات الدول الأجنبية، هذا إلى جانب المبالغ التى تخصصها الحكومة المصرية فى الموازنة العامة للدولة[٨٠٨]. وتستخدم القروض فى تمويل الأنشطة الانتاجية ولدى استرجاعها يتم تدويرها مرة أخرى، أما المنح فيتم استخدامها فى تمويل المشروعات الخدمية التى تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق فى مناطق أكثر احتياجا لها، بهدف تحسين المستوى المعيشى للمواطنين بها.

وتبنى الصندوق الاجتماعى للتنمية خمسة برامج متكاملة ، وهى :

١- برنامج الأشغال العامة. ٢- برنامج تنمية الصناعات الصغيرة.

٣-برنامج التدريب التحويلى. ٤- برنامج تنمية المجتمع.

٥- برنامج التنمية المؤسسية.

أما الفئات المستهدفة من خدمات الصندوق، فهى ست فئات وهى الفئات الأكثر تضررا من برنامج الإصلاح، والطبقات الكادحة، ومحدودى الدخل، وسكان المجتمعات الأقل نمواً، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات، والعاطلون، والمرأة.

أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى

تتمثل أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة فى علاج المشاكل والاختلالات التى كانت وراء الأخذ بهذا البرنامج. إذ أن الإصلاح الاقتصادى وسيلة لتحقيق غاية أو غايات معينة تتفاوت من مجتمع إلى آخر ، وفى المجتمع نفسه من فترة الى أخرى، ومن ثم، فإن سياسات برنامج الإصلاح وأدواته تختلف تبعاً لذلك.

([٨٠٨]) د حسين الجمال ،" تجربة الصندوق الاجتماعى فى دعم التنمية البشرية" ، وقائع ورشة العمل حول التجربة العملية للتنمية المستدامة ، سلسلة دورات التنمية البشرية رقم (٧) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٧ ، ص ص ٧٩- ٨١.

وقد أقدمت الحكومة المصرية على انتهاج برنامج الإصلاح الاقتصادى لمواجهة عديد من المشاكل والاختلالات التى واجهت الاقتصاد المصرى آنذاك ، بسبب الحروب التى خاضتها مصر، والسياسات المتضاربة التى اتبعتها؛ مما أفرز بيئة اقتصادية ضعيفة يؤثر فيها تضخم المديونية الخارجية، وضعف البنية الأساسية، وقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى علاج تلك الاختلالات المزمنة وإزالة العقبات التى تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة، وتهيئة المناخ الملائم للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادى، والقضاء على العقبات والقيود التى تحد من إمكانيات النمو فى المستقبل.

وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر فى تحقيق الأهدف النقدية قصيرة الأجل فى المرحلة الأولى، حيث ترتب عليه تحقيق التوازن الداخلى والتوازن الخارجى، وتمثل التوازن الداخلى فى انخفاض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، فضلا عن انخفاض معدل التضخم ، بنيما تمثل التوازن الخارجى فى انخفاض العجز فى ميزان المدفوعات، مما ترتب عليه بدوره استقرار فى قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية.

غير أن هذا البرنامج لم يحقق نجاحاً يذكر فى تحقيق الأهداف الحقيقية طويلة الأجل، بل ترتب عليه تفاقم هذه المشاكل ، وذلك متمثلا فى تراجع معدل النمو الاقتصادى، وزيادة معدلات البطالة- وإن كانت هذه الأهداف قد تحققت وفقاً للإحصاءات الرسمية- وزيادة الارتفاع فى نفقات المعيشة، وبالتالى زيادة حدة الفقر والتفاوت الطبقى فيما بين أفراد المجتمع.

كما أن الأهداف النقدية قصيرة الأجل لم يدم تحقيقها هى الأخرى لفترات طويلة، بل تراجعت مرة أخرى فى صورة زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة، وزيادة عجز ميزان المدفوعات ، وما ترتب عليه من انخفاض كبير فى قيمة الجنيه المصرى.

الخصخصة[٨٠٩]

هو مصطلح جديد نسبيا وهو يستعمل للتعبير عن مجموعة متنوعة من المعانى، فعلى المستوى الأوسع يشير الى إدخال قوى السوق الى اقتصاد الدولة، إلا أنه فى كثير من الحالات يشير إلى بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص.

هذا وقد ذكرت تقارير البنك الدولى (فيولستيك Vuylsteke 1988) الخصخصة على أنها " تحويل المشروعات العامة ذات الطابع التجارى، والأنشطة أو الأصول المنتجة فى الحكومة الى سيطرة مجموع الأغلبية أو الأقلية بالقطاع الخاص"، وبعبارة أخرى فإن الخصخصة لا تعنى فقط تحويل الملكية من ايدى عامة الى ايدى خاصة لكنها تتضمن أيضا عقود الايجار، وعقود إدارة الشركات التى تعمل فى الأنشطة التجارية أو الزراعية أو الصناعية [٨١٠].

بينما عرفها دونالدسون Donaldoson [٨١١] بأنها أى تحويل للملكية او الإدارة من القطاع العام الى القطاع الخاص، بشرط ان تتحقق السيطرة الكاملة للقطاع الخاص، والتى لا تتحقق فى الغالب الا بالانتقال الفعلى لملكية الاغلبية الى القطاع الخاص.

وكذلك يرى رامندام Ramandham [٨١٢] أنه من الممكن أيضاً وصف الخصخصة بأنها تحويل شركات عامة بكاملها او أجزاء منها أو اصول بعينها إلى الأيدى الخاصة. ويمكن لهذا التحويل أن يتم عن طريق البيع، أو عن طريق تغييره إلى شكل قانونى خاص، أو حتى عن طريق إسناد بعض عقود التوريد لأطراف خارج الشركة العامة.

---

(٨٠٩) بدأت فكرة التحول الى القطاع الخاص كظاهرة موجهة ايدولوجيا فى بريطانيا، حيث وضع الاكاديميون ومسئولوا حزب المحافظين البريطانى برنامجا شاملا لتحويل الملكية العامة للقطاع الخاص، وذلك عندما تولت مارجريت تاتشر الوزارة فى عام ١٩٧٩ وشرع المثقفون المحافظون فى الولايات المتحدة الامريكية فى محاكاة النموذج البريطانى.

انظر : قرار التحول الى القطاع الخاص، غايات عامة، ووسائل خاصة " د. دوناهيو ترجمة محمود مصطفى غنيم، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة العالمية، القاهرة.

(٨١٠) د امل صديق عفيفى :" الحقيقة فى مصر ، توصيف وتقييم ، ص ٢٤.

(811) Donaldson, David J. Privatization : principles and practice the world Bank and international finance corporation, Washington, 1995, p. 79.

(812) Ramandham, V.V. privatization in developing countries, Routledge, London, UK, 1989, p. 95.

هذا ويعد إسناد الأصول المملوكة للدولة إلى إدارة ذات طابع تجارى شكلا من اشكال الخصخصة، ويمكن أن يشمل الإدارة التى تهدف الى تحقيق الربح، والتخلص من البيروقراطية، والغاء التأميم، وتبنى ظروف العمالة والعمل التى تطبق فى القطاع الخاص، ويمكن ايضا أن يشمل أى شكل من أشكال تطوير المنافسة، تضييق نطاق الخدمات العامة أو خصخصة الموارد العامة، او الدخل العام[٨١٣].

هذا ويقرر (كولديرىKolderie) [٨١٤] أنه على الرغم من أن الكثير من المقالات والكتب قد كتبت عن الخصخصة إلا أن المقصود بهذه الكلمة مازال يسوده اللبس. فعلى سبيل المثال فى بريطانيا تشير الكلمة إلى تحويل ملكية الصناعات الحكومية التى كانت تقدم انتاجها بصفة رئيسية الى اطراف خاصة، بينما تعنى الخصخصة فى الولايات المتحدة الاعتماد الأكبر على المنتجين الخاصين فى الخدمات التى تكون الحكومة مسئولة عنها.

وبصفة عامة فان الخصخصة فى أبسط صورها تعبر عن تحول الأنشطة الاقتصادية من القطاع العام الى القطاع الخاص. وهذا معناه بيع الشركات المملوكة للدولة (SOE) سواء بالكامل أو بصورة جزئية، وقد تأخذ الخصخصة شكلا من أشكال الشراكة بين الحكومة وقطاع الاعمال من خلال تحويل المسئولية من القطاع العام الى القطاع الخاص، وقد تعنى ايضا تعزيز الرأسمالية من خلال تقليص حصة القطاع العام وتقديم أسواق جاهزة للقطاع الخاص. وبالتالى فانه يمكن النظر الى الخصخصة على أنها تفترض دائما أن اقتصاديات السوق تكون دائما أكثر كفاءة وتنافسية من القطاع العام[٨١٥].

ومن ثم شهدت الثمانينات موجه عارمة للتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص " الخصخصة" فى كثير من بلاد العالم بما فى ذلك عدد من الدول التى كانت تنسب إلى النظام الاشتراكى وقد صاحب ذلك نشاط محموم لمراجعة دور الدالة فى النشاط الاقتصادى ودور التخطيط والتدخل الحكومى فى إدارة الاقتصاد القومى، وإعادة تحديد المساحة المتاحة لكل من السوق والقطاع الخاص فى تحقيق التنمية، ومن ثم فإنه يتعين تقليل التدخل الحكومى الى ادنى

([٨١٣]) د امل صديق عفيفى :" الحقيقة فى مصر ، توصيف وتقييم ، ص ٢٥.

([814]) Kadderie, Ted," What do we mean by privatization?" public administration review, the American society for pubic administration U.S.A. 1989, p.17.

([815]) Asha Gupta (2000) beyond privatization , England: Macmillan pp. 18.

حد واتباع التخطيط التوجيهى أو التأشيرى وترك الامور لقوى السوق مع تقوية عوامل المنافسة من خلال الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى[٨١٦].

لقد اصبحت ظاهرة الخصخصة ظاهرة عالمية متزايدة ، وقد سجل (سادر Sader, 1995) ٢٦٥٥ عملية خصخصة وصلت قيمتها إلى ٢٧١ مليار دولار موزعة فى ٩٥ دولة مختلفة فى الفترة ما بين ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ ، وقد استمرت الظاهرة فى التزايد فى النصف الثانى من السبعينيات فزادت فى سنة ١٩٩٩ بمقدار ١٠% عن عام ١٩٩٨ محصلة ١٤٥ مليار دولار للحكومات المختلفة (هيرمان Herman)

ورغم أن معظم الاقتصاديين يشجعون الخصخصة، ويرون أن القطاع الخاص عادة اكثر كفاءة من القطاع العام، وأن المنافسة دائما تحسن الجودة إلا أن مازالت الخصخصة يكتنفها الغموض، ويعتريها الكثير من الشكوك ويشوبها الكثير من اوجه القصور لعل أهمها ما عبر عنه (مارتن Marten) من خوفه من النموذج الليبرالى الجديد فى تحقيق نتائج ايجابية اقتصادية كانت او اجتماعية على المدى الطويل.

ويقرر أن شبكات الامان الاجتماعى التى يقدمها البنك الدولى، والمنشأت لمواجهة المشاكل المحتملة للخصخصة غير كافية، وتحتاج الى إعادة تصميم جوهرى إذ يجب أن تسهم فى تحقيق التوظيف الكامل ، وتقليل الفقر، وعدم استبعاد اعداد كبيرة من العاملين ومساعدة ضحايا التغير على المدى الطويل، ويذكر مارتن أيضا أن تجارب معظم الدول تؤكد ان الخصخصة أوجدت من المشكلات أكثر مما عالجت، ويؤكد أن المنافسة ينبغى ألا تكون هدفا فى حد ذاتها وأن الاحتكارات قد يكون لها ما يبررها فى ظروف معينة. ومثال على هذه الحالات هو عندما تزيد تكاليف المنافسة عن مزاياها أو عندما تقوم أجزاء رابحة فى الصناعة بدعم أجزاء أخرى خاسرة[٨١٧].

([٨١٦]) د ابراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير ، دراسة فى مفهوم النخبة ومؤشراتها، دار الشروق ، بيروت، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠ ، ص ٣١.

([817]) Martin, Brendan, " privatization creates more problems than it tackles", Focus , September , 1998, p. 79.

ويرى (هرمان وآخرون Hermann et al) أن الزعم بان الكفاءة تزيد عندما تهدف الشركات الى الربح فى ظل ظروف المنافسة ليس صحيا بالضرورة، ويعتقد أن المنافسة تخلق اشكالها الخاصة من الضياع والتبديد، مثل الاعلان والنتائج السلبية المترتبة على وجود شركات صغيرة بدلا من وكالة عامة واحدة كبيرة. كما يعتقد ايضا أن المنافسة تحدث أضرارا اجتماعية كإغلاق المصانع وتدمير البيئة، ويؤكد أن الخصخصة العالمية هى " انتكاسة خطيرة للديمقراطية" وأن وراءها "تحالف الصفوة" ضد إرادة غالبية الشعب بهدف إضعاف نقابات العمال وتقوية الدعم للرأسمالية، والتقليل من سلطة الحكومات لتحقيق مكاسب مالية، وكل هذا ضد الديمقراطية[٨١٨].

كما يرى هيرمان أن المجتمع المالى يمثل قوى أساسية وراء بيع الأسهم والخصخصة، فهو يذكر أن فى السنوات الاخيرة من بين كل ما قيمته ١٠٠ مليار دولار مبيعات سنوية لأسهم وأصول الشركات المخصخصة، يذهب حوالى ٣ مليار دولار للمجتمع المالى (متوسط ٣% أتعاب) ففى بريطانيا وحدها كسب رجال البنوك والمحاسبون والسماسرة والاستشاريون والإداريون ١,١ مليار دولار اتعاب عن الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٨ ، وقد زادت هذه الأموال من تأييد المجتمع المالى للخصخصة، وقد لقى هذا تأييد من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والولايات المتحدة.

بيع الأصول العامة بأسعار منخفضة

وطبقا لهرمان فإن قوة أخرى وراء الخصخصة هى الشركات التى تسعى الى شراء الأصول العامة التى تعرضها الحكومة بأسعار منخفضة نسبيا لتشغيلها أو لبيعها، فهذه الشركات ترغب فى الاستفادة من التقييم المنخفض للأصول العامة، ويحذر هرمان من الفساد المتفشى فى كثير من تلك الحالات.

وأخيراً يرى هرمان أن الخصخصة يجب ألا تكون وسيلة لمعالجة قصور الميزانية، وتمويل التحسينات فى البنية التحتية الاساسية، فهذا القصور يمكن مواجهته عن طريق رفع الضرائب على القادرين او إسقاط الديون فى حالة دول العالم الثالث، إلا أنه يتم تجاهل هذه الخيارات بسبب المكاسب المالية السابق ذكرها بالاضافة الى الضغوط التى يمارسها صندوق النقد الدولى.

([818]) Herman, Edward, " privatization: In Global Attack on Democracy and Public values", magazine September , 1997, p. 75.

وأن الوسيلة التى ترفع فيها الخصخصة من الكفاءة هى تخفيض تكاليف العمالة، فهى تترك مشاكل العاملين بلا حل ، وأن أى حكومة يمكنها رفع كفاءة الوحدات العامة بدون الخصخصة فهى تستطيع أن تفعل ذلك أيضا من خلال خفض العمالة، ومن هنا تبرز أهم مشكلة للخصخصة وهى :

– مشكلة فقد الوظائف وانتشار البطالة

ربما كانت مشكلة فقد الوظائف من أكبر المشكلات التى تنشأ عن الخصخصة حيث أن أصحاب الأعمال سيواجهون العمالة الزائدة، والبطالة المقنعة(وهم ملمحان معتادان من ملامح المشروعات العامة) بتخفيض كبير فى الوظائف. ويمكن أن يكون هذا سببا للمخاطر من الناحية السياسية والاجتماعية خاصة فى اقتصاديات الدول النامية التى تعانى من مشكلة البطالة.

هذا بالاضافة الى غياب الرقابة الحكومية على الصناعات خاصة الصناعات الاستراتيجية منها.

كما يصاحب عادة عملية الاصلاح والخصخصة والغاء الدعم زيادة حادة فى الاسعار مما يهدد أصحاب الدخل المنخفض ويعرض المجتمع للخطر.

– التدخل الدولى " الخارجى" فى الاقتصاديات المحلية

وذلك لعدم وجود رأس مال مناسب وكاف لتمويل عملية الخصخصة خاصة فى الدول النامية، وعندما تبدأ عملية الخصخصة يتحول رأس المال الدولى للعمل ، خاصة عند طرح مشروعات جذابة للبيع ، ومن هنا يمكن أن تسيطر قوى الاقتصاد الغربى على الاستمارات الهامة فى تلك الدول.

– تسعير المشروعات العامة بأقل من ثمنها لتسهيل البيع

إن تسعير المشروعات العامة بأقل مما ينبغى إجراء تتخذه الحكومات فى كثير من الأحيان لكسب تأييد المديرين والموظفين والجماهير العريضة أيضا للخصخصة، وهذه مسألة يثيرها الكثير من رجال الاقتصاد، فهم يخشون أن يؤدى التسعير المنخفض للمشروعات العامة الى تعرض الحكومة لفقد الثروة القومية المملوكة للجماهير حيث تبيع الحكومة أصولها بأرخص الاسعار بل بأقل من قيمتها أضعاف المرات، ناهيك عما يكتنف بيع هذه الاصول من رشاوى وصفقات مشبوهة وغير ذلك.

وأخيراً يؤكد ويليام أجرز William Eggers وأدريان مور Adrian Moore أنه فى كثير من الحالات لا تقتصر معارضة الخصخصة على إبداء الرأى فقط، بل تم رفع قضايا ضد الحكومة فى محاكم الولايات المتحدة ، ولا يزال البعض منها منظورا حتى وقتنا هذا ، ومن المتوقع أن ينجح بعضها فعلا فى تقييد مشروعات الخصخصة، وبالذات فى الحالات التى تحل فيها محل الموظفين العموميين.

ففى كاليفورنيا أعلنت المحاكم منذ وقت طويل أن دستور الولاية يمنع حكومة الولاية من إسناد أى عمل يمكن أن يقوم به الموظفون العموميين الى جهات خاصة، ويكفل دستور كولورادو حماية مماثلة، وينص على عدم إسناد أى مهمة يقوم بها موظف عمومى الى القطاع الخاص، وفى هاواى قررت المحكمة العليا بالولاية فى ١٩٩٧ أن دستور الولاية يحمى اوضاع الموظفين العموميين [٨١٩].

دور المنظمات الدولية والولايات المتحدة الأمريكية فى الخصخصة

لقد طرح كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والولايات المتحدة الامريكية الدعوة إلى تحرير الاقتصاد كحل لمشاكل دول العالم الثالث، وبدا أن دعم المشروع الخاص هو شرط أولى للحصول على المساعدات الامريكية وقروض البنك الدولى من جانب، وتوفير معونة صندوق النقد من جانب آخر[٨٢٠]. فقد أكد David Mulford مساعد سكرتير المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة تبنى سياسة تحويل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص وعدم تدخل الحكومة فى الأنشطة الاقتصادية. ومنذ ذلك الحين تبنت الولايات المتحدة الامريكية سياسة تحويل الملكية وتشجيع تطبيقاتها فى الدول النامية. وتعد الوكالة الامريكية للتنمية الدولية U.S.AID أكبر دليل على إصرار الولايات المتحدة على تعزيز سياسة التحول فى الدول النامية[٨٢١]. حيث تعتبر تلك الوكالة من أبرز المروجين والمدافعين عن سياسة التحول ؛ فقد أعلنت عام ١٩٨١ أما يسمى بـ" مبادرة المشروع

([٨١٩]) د أمل صديق عفيفى : مرجع سابق ، ص ٣٤.

([٨٢٠]) د. أمانى قنديل :" التحول نحو القطاع الخاص: تحليل المفهوم والقضايا"، ندوة : القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر ": ، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩، ص ١٦.

([821]) Jacques V. Dinavo," Privatization in developing countries is impact on economic development and democracy ", preager, London, 1995, pp. 44- 45.

الخاص" الذى يدعو تشجيع التنمية الاقتصادية فى الدول النامية من خلال المشروعات الخاصة التى تعمل فى أسواق مفتوحة وتنافسية(٨٢٢).

وبالإضافة لتأثير حكومة الولايات المتحدة الامريكية، يوجد تأثير الشركات متعددة الجنسيات التى تتركز فى الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الامريكية، وتحرص هذه الشركات على الدعوة لسياسة تحويل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص وتحرير الاقتصاد فى الدول النامية، لأنها صاحبة مصلحة فى ذلك باعتبارها المشترى الأكثر قدرة ليس فقط على شراء المشروعات العامة ، ولكن على الانتفاع بما يشترى وتطويره(٨٢٣).

لقد أشار Donbabari الى أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كانا من الأطراف التى شجعت على تطبيق سياسة تحويل الملكية فى الدول النايمة حيث أن هاتين المؤسستين أرجعتا عدم استقرار وبطء النمو الاقتصادى للتدخل الحكومى فى هذه الدول ، وقد نصحتا بضرورة التخلص من المشروعات العامة والعمل على تشجيع المشروعات الخاصة.

أما Kirkpatrick & Cook فقد أكدا على أن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ومؤسسات التمويل الدولى خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد فرضا ضغوطا على الدول النامية من أجل تطبيق سياسة تحويل الملكية على الرغم من عدم فهم العديد من الدول لتلك السياسات أو كيفية تطبيقها، إلا أن صانعى السياسة فى الدول النامية قد تبنوها من أجل ضمان تدفق المساعدات الخارجية من مؤسسات الإقراض الدولية(٨٢٤).

فالتحول الى القطاع الخاص فى مجمله هو تحول فى المجال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى حيث يتم نقل رأس مال المؤسسات العامة من ملكية وإدارة الدولة إلى أشخاص وأعضاء فى المجتمع المحلى ومن ثم فإن عملية الخصخصة تؤدى الى إحداث تغيرات فى البنية الاجتماعية وفى المكان الاقتصادى حيث تتبدل الأطراف العاملة وتفقد الدولة سيطرتها التى كانت تكتسبها من

---

(822) Neal S. Zank." Perspectives on privatization in LDCS: Encouraging economic growth and Efficiency", in Attiat F. Ott & Keith Hartley (eds), "Privatization and Economic Efficiency: A Comparative Analysis of Developed and Developing Countries", Edward Elgar., U.K. & U.S.A. 1991, p. 174.

(٨٢٣) د ابراهيم العيسوى :" تحرير الاقتصاد ودور الدولة فى تحقيق التنمية فى الوطن العربى "، سلسلة المحاضرات العامة للمعهد العربى للتخطيط ، بالكويت ، مارس ١٩٩٢، ص ١٤.

(824) Jacques V. Dinavo, op cit., pp. 45,46.

تدخلها المباشر فى الحياة الاقتصادية ويقتصر دورها على تحديد التوجهات [٨٢٥]ووضع الخطط التى تخدم الاقتصاد القومى وتؤثر الخصخصة فى الهيكل السياسى للمجتمع حيث تؤدى الى إعادة توزيع الدخل والثروة مما يدعم قدرة وتأثير بعض الجماعات ويضعف البعض الآخر[٨٢٦].

هذا ويعد التخلص من القطاع العام من أهم اجراءات الإصلاح الاقتصادى أو ما يطلق عليه – الخصخصة– والتى تعنى بصفة أساسية الحد من تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية، وإتاحة الفرصة لقوى السوق دون تدخل من جانب الدولة [٨٢٧]. وذلك بعد أن تكون الدولة قد تخلت عن معظم أنشطتها الاقتصادية.

ولم تجد الدول النامية التى كانت تلجأ للمعسكر الشرقى الاشتراكى أمامها إلا الدول الغربية للحصول على الاعانات مما جعلها تتبع سياسة الدول الغربية التى تتعامل معها مما إضطرها الى أن تتبع سياستها وأن تحول ملكيتها كوسيلة لاصلاح اقتصادياتها وفقا للبرامج التى تفرضها عليها الدول المانحة لها المساعدات والاعانات[٨٢٨].

برنامج الخصخصة فى مصر

أعطى القطاع الخاص فى مصر دفعة كبيرة خلال السبعينات، فقد تبنى الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى التى قامت على تشجيع المنافسة والقطاع الخاص من بعد حوالى ٢٠ سنة من الاشتراكية وسيطرة القطاع العام والتأميم ، إلا أن التوسع فى القطاع الخاص عاد لينكمش من جديد فى الثمانينات ، كنتيجة لمشاكل كثيرة ، منها التغير المفاجئ للقطاع الخاص والتضخم، والتشجيع الزائد للاستثمار الأجنبى بالمقارنة بالاستثمار الوطنى.

إلا أن القطاع العام لم ينجح فى المقابل فى تحقيق أهدافه الاصلية التى نشأ من أجلها كنتيجة لمشاكل هيكلية وجوهرية خاصة فى الفترة الاخيرة ولعل أهمها التدخل الزائد عن الحد من جانب الحكومة فى الشئون الداخلية للشركة، بالاضافة الى فرض أهداف غير تجارية على شركات القطاع

([٨٢٥]) الان والترز: التحرير الاقتصادى والتخصيصية، د سعيد النجار ، التخصيصية والاصلاحات الهيكلية فى البلاد العربية، ابو ظبى، صندوق النقد العربى، ١٩٩٨، ص١٢٤.

([٨٢٦]) نهلة محمد على صالح ، إدارة التحول الى القطاع الخاص فى جمهورية مصر العربية – ص ٣٠

([٨٢٧]) د سعد طه علام : دراسات فى الاقتصاد والتنمية ، ص ١٤٩– ١٥٠.

([٨٢٨]) د محمد ماجد صلاح الدين :" مفهوم وأساليب تحرير القطاع الصناعى سلسلة قضايا التخطيط رقم (٨٨) ، معهد التخطيط القومى، ص ٢٧.

العام : مثل التنمية الاقليمية وتوظيف أكبر عدد من العاملين وبالتالى زيادة العمالة عن حاجة العمل وانخفاض الاستثمار فى الابتكار والتجديد، وذلك نتيجة نقص الخبرة والتأهيل لدى الإدارة والعمالة أيضا فضلا عن تضارب المصالح والاعتبارات التى ينبغى أخذها فى الحسبان فى عملية اتخاذ القرار، وعدم كفاية الادارة النقدية وإمكانية التخطيط الاستراتيجى. وأخيراً كثرة القواعد والقيود التى يتعين على مديرى شركات القطاع العام إتباعها فضلا عن كثرة أجهزة الرقابة والبيروقراطية.

حيث كان القطاع العام حتى عام ١٩٩١ مسيطراً على حوالى ٥٥% من الناتج الصناعى، ٨٠% من عمليات اجمالى التصدير ، ويستحوذ على ٣٥% من العمالة، ويساهم بحوالى ٦٨% من الاستثمار الاجمالى، كما بلغ عدد منشأته حوالى ٤٩٩ منشأة فى عام ١٩٩١م[٨٢٩].

وليس ثمة شك أن هناك ضغوط خارجية تمثلت فى توجهات عالمية خاصة بعد فشل التجربة الإشتراكية وتحول معظم دول العالم وخاصة فى دول الكتلة الشرقية التى تحولت الى الاقتصاد الحر، ففى خلال السبعينيات قام الاتحاد السوفيتى وأوكرانيا وتشيكوسلوفاكيا بتحويل عشرات الالاف من الشركات للقطاع الخاص ، فضلا عن ضغوط المنظمات الدولية، "صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والأمم المتحدة" وأخيرا الضغوط الداخلية من ترهل القطاع العام وعدم استطاعته مواكبة التطور الاقتصادى الذى لحق بالاقتصاد المصرى إلا أن المشكلة الحقيقية التى واكبت عملية الخصخصة هى تلك الطريقة التى تمت بها وما شابها من غموض، وما لحق بها من خسائر لحقت بالاقتصاد المصرى وأضرار اجتماعية وسياسية ألحقت أضرار جسيمة بالمجتمع المصرى.

أساليب الخصخصة:

وتتمثل أهم الأساليب التى اتبعت للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فى مصر فيما يلى :

([829]) Privatization coordination & support unit (PS\CSU) " privatization in Egypt", USA ID Monitoring services project , April , 2002, p. 35.

١- **الطرح الخاص(البيع لمستثمر رئيسى)** [٨٣٠]: وذلك من خلال الاعلان عن عملية البيع بأسلوب تنافسى لتقييم العروض، واختيار أفضلها ويباع المشروع أو جزء منه لمستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين . ويواجه هذا الاسلوب مشكلات تقييم المشروع ووضع الضمانات اللازمة لاستمرارية المشروع، والمحافظة على حقوق العمال. غير أن هذا الاسلوب يتميز بانه يؤدى الى تطوير فنون الانتاج، وأنه أكثر ملاءمة مع أوضاع المشروعات الصغيرة.

٢-**الطرح العام** [٨٣١]: ويتم هذا الاسلوب بطرح الاسهم المقرر بيعها للمواطنين أو لصناديق الاستثمار او للاشخاص المعنويين من خلال سوق الأوراق المالية، وقد يكون هذا الطرح بشكل كلى ، ومن ثم يتحول المشروع العام بعد بيعه الى مشروع خاص بالكامل أو يكون الطرح بشكل جزئى، ويصير المشروع مشروعً مشتركاً، ويؤدى هذا الاسلوب الى توسيع قاعدة الملكية، وتنشيط سوق الاوراق المالية، فضلا عن جذب صغار المستثمرين، ولكنه يتطلب وجود سوق متطور للأوراق المالية.

٣- **البيع للعاملين** : ويستخدم هذا الاسلوب فى حالة الشركات التى يوجد فيها عدد كبير من العمال، ومن خلاله يتملك العاملون جزءا من الشركة بشروط ميسرة تقدمها الدولة للعاملين ، مثل: توفير الائتمان اللازم بسعر فائدة منخفض، وتخفيض أسعار الأسهم بحوالى ٢٠% عن القيمة المقدرة لها، والتقسيط على عدد كبير من السنوات – فى حدود ١٠ سنوات- بدون فائدة ، فضلا عن الاعفاءات الضريبية[٨٣٢].

٤-**عقود الإيجار والإدارة:** ويفصل هذا الاسلوب الملكية عن الإدارة، حيث تظل الملكية العامة قائمة، غير أن الحكومة تقوم بتأجير الشركة العامة لمدة زمنية معينة مقابل مبالغ نقدية تحصل عليها، أما عقود الإدارة ؛ فتقوم الحكومة بالتعاقد مع شركة خاصة- مصرية كانت أم أجنبية- لإدارة الشركة العامة مقابل نسبة فى الأرباح، ويتبع هذا الأسلوب فى إدارة الفنادق المصرية.

([٨٣٠]) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الاول ، مرجع سابق ، ص ٣١.

([٨٣١]) د هالة حلمى السعيد :" الاثار الاقتصادية لبرنامج الخصخصة فى الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية"، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، العدد (٤٤٦) ، يناير ١٩٩٧، ص ص ٤٤- ٥٤.

([٨٣٢]) محسن حسان :" برنامج الخصخصة خلال عشر سنوات ، انعكاسات الخصخصة على الاقتصاد المصرى ، تحرير د. نجوى سمك، د. عبد الله محمد رجب ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ٤٥.

٥-عقود الامتياز فى مجال المنافع العامة BOT, BOOT [٨٣٣]:

وقد أخذت الدولة بهذا النظام فى مجال الخدمات العامة؛ بهدف إعطاء دفعة قوية لبرنامج الخصخصة. ويسمح هذا الاسلوب للقطاع الخاص- سواء المحلى أو الأجنبى- بإنشاء مشروعات البنية الأساسية، وامتلاكها ، وإدارتها تحت إشراف الحكومة لفترة زمنية تؤول بعدها للدولة. وقد كان قطاع الكهرباء سباقا فى الأخذ بهذا النظام، وتبعته فى ذلك الهيئة العامة للطرق والكبارى عندما أعلنت فى مايو ١٩٩٧ عن طرح ستة طرق بنظام BOT تصل فى مجملها الى أكثر من ٢٠٠٠ كم . ويتميز هذا الاسلوب بأنه يتيح فرصا جديدة للاستثمار الخاص، ويرفع عبء تمويل مشروعات البنية الأساسية عن كاهل الحكومة[٨٣٤].

ويعتمد الاختيار فيما بين الاساليب الخمسة- سالفة الذكر- على عدة عوامل، أهمها : الأهداف المرجوة من عملية الخصخصة، وظروف المشروع المالية، ومستوى أدائه واعتبارات العمالة، وحجم سوق الأوراق المالية.

ويركز برنامج الخصخصة المصرى فى تنفيذه على أساليب ثلاثة هى : الطرح العام فى البورصة، والبيع للعاملين، والبيع لمستثمر رئيسى ، وقد تم خصخصة ١٩٠ شركة حتى منتصف عام ٢٠٠٢، منها ٣٨ شركة تم بيعها عن طريق الطرح العام فى البورصة، و ٣٤ شركة بيعت للعاملين ، و ٢٩ شركة بيعت لمستثمر رئيسى، فى حين تم تصفية ٢١ شركة وبيع أصول ٣٢ شركة، ولدى قطاع الاعمال بقيت ١٨١ شركة، وبذلك تكون حصيلة برنامج الخصخصة حتى ٢٠٠٣ حوالى ١٧ مليار جنيه.

الإعـــداد للخصخصة

بدأ برنامج الحكومة للخصخصة فى مصر فى ١٩٩١ بإعلان جمهورى بأن الحكومة سوف تتبنى الخصخصة كسياسة رسمية بهدف خلق اقتصاد أكثر حرية[٨٣٥]. وفى ذلك الوقت أعتبر معظم

([٨٣٣]) يشير اختصار (BOT) الى : Build Operate Transfer

واختصار (BOOT) يشير الى : Build Operate Ownership Transfer

([٨٣٤]) د عبد الرحمن يسرى، د محمد محروس اسماعيل ، قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٣٩.

([٨٣٥]) جريدة الاهرام القاهرية ، ١ مايو ١٩٩٠.

المسئولين الخصخصة خطوة أساسية مكملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، والذى تم الإعلان عنه قبل ذلك بسنوات قليلة.

صدور القانون ٢٠٣ / ١٩٩١:

صدر القانون الجديد ٢٠٣ / ١٩٩١ ليحل محل القانون ٩٧/ ١٩٨٣ ليسمح بالبيع الجزئى أو الكلى لشركات القطاع العام لأول مرة، وكان هدف القانون الفصل بين الملكية والإدارة، واضعا الإدارة التى تهدف للربح مكان الإدارة التى تحركها العوامل الاجتماعية وقدم مفهوم الشركة التابعة لإدارة محفظة الشركات، وأصبح لكل شركة قابضة طبقا للقانون الجديد سلطة بيع أو تأجير أى اصول ، أو شركات تابعة لها.

كما سمح القانون الجديد بتصفية المشروعات العامة، وهو أمر لم يكن مسموحاً به فى ظل القانون القديم، وكان أهم ملامح القانون الجديد المساواة فى المعاملة بين مشروعات القطاع العام والقطاع الخاص، حيث ينص القانون صراحة على ألا تتمتع المشروعات العامة باية ميزات، أو تتحمل أية قيود لا يتحملها القطاع الخاص، بما فى ذلك الدعم والمزايا المالية الأخرى.

وشكلت لجنة للخصخصة برئاسة وزير الأعمال للتنسيق بين أنشطة الخصخصة ، ثم أعيد تنظيم شركات القطاع العام فى ٢٧ شركة قابضة، ٣١٤ شركة تابعة، وزعت الشركات التابعة على أساس طبيعة عمل الشركة ، فكانت الشركات التى تزاول نفس النشاط تتبع نفس الشركة القابضة. وكان من بين هذه الشركات ٣٣ شركة فقط يشارك فيها القطاع الخاص ومسجلة فى سوق الأوراق المالية.

تقييم القانون ٢٠٣/ ١٩٩١

يقوم القانون ٢٠٣ / ١٩٩١ على فكرة أساسية مفادها الفصل بين الملكية والادارة حيث أخذت مصر بهذه الفكرة فى السبعينات بعد التأميمات ولم يثبت نجاحها، وذلك لصعوبة الفصل بين الملكية والادارة لآن التطبيق العملى لا يمنح صلاحيات واسعة امام الادارة دون الرجوع الى المالك

وخاصة فى المسائل الاستراتيجية وهذا ما يتضح من التسلسل الهرمى الذى أتى به القانون لينصب فى النهاية كل السلطات فى يد الوزير .

استمر الطابع الحكومى البيروقراطى فى التسلسل الادارى لمجلس إدارة الشركات حيث نص القانون على رئاسة الوزير للجمعية العامة للشركة القابضة، وهو بذلك يملك السلطة على مجلس إدارة الشركة القابضة وتقوم الجمعية العامة بتعيين رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة بناء على ترشيح من مجلس إدارة الشركة القابضة وبذلك يوجد تداخل كبير وإنه لا يوجد فصل حقيقى بين الملكية والادارة[٨٣٦].

صدور القانون ٩٥ / ١٩٩٢

حيث أصدرت الحكومة القانون ٩٥ / ١٩٩٢ (قانون سوق رأس المال) لتنظيم وتوجيه سوق الأسهم ليعكس آليات السوق ، وينظم عملية التسجيل فى سوق الأسهم والخطوات الواجب اتباعها ومتطلبات عملية البيع مع التركيز بصفة خاصة على الطرح العام على الجمهور.

كما أنشئ مكتب قطاع الأعمال فى ١٩٩٢ بموجب اتفاقية بين برنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP والحكومة المصرية للاشراف على برنامج الخصخصة، ومتابعة تنفيذه لضمان البعد عن البيروقراطية الحكومية والروتين، ولا يخفى التدخل لمثل هذه المنظمات فى الاشراف على عمليات اقتصادية خاصة داخل الدولة.

وقد قررت الحكومة عدم إدراج قطاعات عديدة تعتبر استراتيجية فى برنامج الخصخصة وتمثل هذه القطاعات ٨٥% من أصول القطاع العام فى مصر [٨٣٧]، فلم يكن من السهل التعرض لمثل هذه القطاعات ولو بمجرد الحديث عنها فقد تم استبعاد هذه القطاعات فى هذه المرحلة وتشمل " قطاع البترول، وقناة السويس، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والسكك الحديدية باستثناء شركة سيماف ، والصناعات الحربية، ومصر للطيران ، وقطاع التأمين والبنوك ما عدا البنوك المشتركة".

([٨٣٦]) محمد محمود فهمى، قانون قطاع الاعمال العام، دراسة قانونية تحليلية " الاهرام الاقتصادى ، ٢٤ فبراير ١٩٩٢ ، ص ٧.

([٨٣٧]) حديث مدير مكتب قطاع الاعمال العام بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٨.

مفاد ما سبق أنه صدر القانون ٢٠٣/ ١٩٩١ ليكون خطوة نحو التحرر الكامل فى المستقبل، وكان هدفه الرئيسى هو تنظيم عملية الخصخصة والتى تمثل واحداً من أكبر أعمدة برنامج الاصلاح الاقتصادى، وقد حل القانون ١٩٩١/٢٠٣ محل القانون ١٩٨٣/٩٧ كخطوة وسيطة لإعداد المشروعات العامة لكى يطبق عليها القانون ١٥٩/ ١٩٨١ الذى يحكم شركات القطاع الخاص.

وأعاد القانون الجديد تعريف مهمة القطاع العام، والتى تضمنت فى السابق دوراً أساسياً واجتماعياً فى سلسلة عريضة من الأهداف تحددها كل شركة تبعا لأهدافها الأصلية، فكل مشروع عام يعمل كوحدة قانونية تدير استثماراتها لصالحها، بصرف النظر عن خطة الدولة الشاملة للتنمية، ويقاس أداء الإدارة طبقا لمعايير كثيرة، مثل الربح أو على الأقل الخسائر المتناقصة.

وأعاد القانون تعريف مهمة القطاع العام الى نظام يتكون من شركات قابضة وشركات تابعة فنظمهم فى شكل ٣١٤ شركة تابعة ملحقة بـ ٢٧ شركة قابضة ، خفضت بعد ذلك الى ١٧ شركة ثم الى ١٦ شركة فى عام ١٩٩٦ ، وتعمل الشركات القابضة كمالكه لأسهم الشركات التابعة وهى مسئولة عن هيكلة الشركات التابعة وإدارة أسهمها.

وقد فرق القانون الجديد بين الملكية والإدارة تفرقة تامة، فدور مجالس إدارات الشركات القابضة، والشركات التابعة التى تمثل ملكية الحكومة يقتصر على التخطيط ، ووضع السياسة والاستراتيجية، والاشراف على الأداء، أما التنفيذ الفعلى للاستراتيجيات، والسياسات فمتروك للمديرين المحترفين تحت اشراف مجالس الإدارة.

وأصبح الهدف الرئيسى لمجلس الإدارة هو إعمال السياسة الحكومية الهادفة الى المزيد من التحرر الاقتصادى، ويتحقق عن طريق إعادة الهيكلة المالية للشركات المختلفة، وإدارة استثماراتها وأسهمها بطريقة تحقق أهداف الحكومة فى الخصخصة والإصلاح.

أما بالنسبة للعاملين يتم نقل كل العاملين فى المشروعات العامة الى الشركات الجديدة القابضة والتابعة، ويحتفظون بنفس أوضاعهم ، ومرتباتهم وعلاواتهم وأجازاتهم وجميع المزايا المالية وغير المالية[٨٣٨].

([٨٣٨]) د امل صديق عفيفى : الخصخصة فى مصر توصيف وتقييم ، ص ١١٢.

برنامج الخصخصة الأول

أعلنت لجنة الخصخصة خطتها الأولى فى ١٩٩١، وكان على البرنامج أن ينفذ فى الشركات العامة العاملة طبقا للقانون ٢٠٣/ ١٩٩١، والشركات المشتركة العاملة طبقا للقانون ٤٣/ ٢٣٠ (والتى يشارك فيها القطاع الخاص بأسهم) ، وتضمن البرنامج الأول عدداً مستهدفاً من ٢٥ شركة على الاقل مرشحة للبيع فى كل من السنوات ما بين ١٩٩١/ ١٩٩٢ و ١٩٩٥/ ١٩٩٦ ، وكان المرشح للخصخصة شركات واصول رئيسية ووحدات إنتاج اساسية بالشركات التابعة الـ ٢٧ شركة القابضة التى تملكها الحكومة[٨٣٩].

ويتضمن البرنامج ١٠ شركات على الاقل مملوكة بالكامل للحكومة و شركات خاضعة للقانون ٢٠٣ [٨٤٠]، بالاضافة الى شركات مشتركة وشركات لها أسهم فى السوق.

ثم تم إعلان ثلاث مراحل فيما بعد فى نفس السنة[٨٤١]، وتكون البرنامج من ٢٠ للخصخصة فى السنة المالية ١٩٩١/ ٩٢ و ٢٥ شركة مرشحة فى السنة المالية ١٩٩٢/ ١٩٩٣ و ٤٠ شركة أخرى فى السنة ١٩٩٣ / ٩٤ ، وقد تم اختيار هذه الشركات المرشحة من القطاعات الاقتصادية التى تشمل " الصناعة ، والسياحة، والتجارة .. الخ".

الدفعة الأولى من الشركات المرشحة للخصخصة (١٩٩١ / ٩٢) [٨٤٢]

شركة مصر للقرى السياحية، شركة اسمنت السويس، كلوراید مصر ، شركة أستى ، شركة نادون الدولية، الخزف ، Dinnerware and utilitware ، شركة مصر للاسواق الحرة، الشركة المصرية للكروم، شركة النصر لتعبئة الزجاجات، شركة النصر للزجاج والبلور والكريستال ، شركة مصر للاستديوهات، والانتاج السينمائى، شركة النصر لصناعة

([٨٣٩]) د امل صديق عفيفى : الخصخصة فى مصر ، توصيف وتقييم، ص ١٢٥.

([٨٤٠]) مكتب قطاع الاعمال العام ، ١٩٩٤.

([٨٤١]) مكتب قطاع الأعمال العام ، ١٩٩٤.

([٨٤٢]) مكتب قطاع الاعمال اجراءات عامة وتوجيهات لبرنامج الخصخصة الحكومى نظام اعادة الهيكلة، ١٩٩٤.

السخانات البخارية، فندق شيراتون القاهرة فندق أسوان ، أوبروای Sheraton Boat, m/ls auni Hotp, SH.B M/s tut,. Sh.B m/s

الدفعة الثانية من الشركات المرشحة للخصخصة (١٩٩٢ /٩٣) [٨٤٣]

شركة كفر الزيات للمبيدات الحشرية والكيماوية، شركة النيل العامة لإصلاح السيارات، المكتب العربى للهندسة والاستشارات والتصميمات، شركة مواد الطلاء والصناعات الكيماوية ، شركة الاسكندرية للصناعات الدوائية والكيماوية، شركة النصر للهندسة والتبريد " كولدير" ، الشركة المصرية لبناء وإصلاح السفن، فندق العلمين، فندق فلسطين، شركة البضائع والملابس صيدناوى، شيكوريل، بيوت الأزياء الراقية هانو– الاسكندرية شملا consumption ، شركة النصر للملابس والمنسوجات "كابو" الشركة المصرية للاغذية "بسكو مصر" ، الشركة المصرية Supplies & Marine, works ، الشركة المتحدة للاسكان، شركة النصر للالكترونيات والهندسة " فيليبس"، الشركة المصرية الدولية للكيماويات الدوائية "ابيكو"، الشركة المصرية الالمانية للمنتجات الكهربائية، شندلر مصر، الشركة المصرية الالمانية للصباغة، شركة مصر للمشروبات مصروب، الشركة العربية للسيراميك " ارامكو" ، نادى سيناء للغطس .

الدفعة الثالثة من الشركات المرشحة للخصخصة (١٩٩٣ / ٩٤) [٨٤٤]

قطاع الصناعة شركة النصر للحرارايات والسيراميك (سورناجا) ، الشركة المصرية لنصاعة النحاس، شركة الغازات الصناعية، ابو بكير للاسمدة والصناعات الكيماوية، شركة الدلتا للغزل والنسج، الدقهلية للغزل والنسج، دمياط للغزل والنسج ، الاسكندرية للغزل والنسج ، شركة طنطا للزيوت والصابون ، شركة القاهرة للزيوت والصابون ، شركة الاسكندرية للحلويات، الشركة المصرية للنشا والخميرة والمنظفات ، شركة إدفينا للأطعمة المحفوظة، الأهرام للمشروبات، الشركة المصرية للنقل الخفيف ، شركة صناعة مستلزمات النقل الخفيف ، شركة مصر للهندسة والمعدات "ميكار" ، الشركة المصرية للحراريات ، **قطاع الصحة :** شركة التعبئة الطبية، الشركة العربية للدواء

---

(٨٤٣) المرجع السابق .

(٨٤٤) المرجع السابق.

(إدكو) ، **قطاع الاسمنت:** شركة العامرية للاسمنت ، اسمنت بورتلاند طره، شركة حلوان لأسمنت بوتلاند، شركة مصر لتجارة السيارات ، **قطاع التجارة الخارجية:** الشركة المصرية لتجارة السيارات ، **قطاع التجارة الداخية والتوزيع:** الشركة المصرية لتجارة الجملة والشركة المصرية لتسويق الاسماك ، الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع المواد الغذائية، **قطاع الاسكان:** شركة التعمير والمساكن الشعبية، **قطاع النقل:** الشركة العربية لتحميل السفن شركة الاسكندرية لتداول الحاويات ، شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع، شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع، الشركة المصرية للمخازن العامة، **قطاع السياحة:** شركة مصر للفنادق، فندق سيسيل، شركة الدلتا الصناعية " إيديال" ، **قطاع تجارة التجزئة:** شركة البضائع الاستهلاكية والملابس " صيدناوى"[٨٤٥].

وجدير بالملاحظة أن الخطة الاولية بدأت بخصخصة ٢٠ شركة فى ١٩٩١/ ٩١ وكان على هذا الرقم أن يرتفع الى الرقم المستهدف وهو ٢٥ شركة فى الدفعة الثانية والى الرقم ٤٥ فى الدفعة الثالثة، كما يمكننا أن نلاحظ أيضا أن سبع شركات فقط من الشركات المخطط لخصخصتها فى الدفعة الاولى تمتلكها الحكومية ملكية كاملة، وهذا العدد يمثل ٢% تقريبا من الشركات التى تمتلكها الدولة ، ٧% فقط من الشركات المخطط ترشيحها فى الدفعة الثانية تمتلكها الحكومة ملكية كاملة، وكانت باقى الشركات المرشحة فى الحالتين أما شركات مشتركة للقطاع الخاص بها اسهم أو شركات لها اسهم متداولة فعلا، إلا انه كان يتعين على الخطة أن ترفع عدد الشركات المملوكة ملكية كاملة للدولة ومطلوب خصخصتها الى ٣٧% فى الدفعة الأخيرة (تمثل حوالى ١٢% من المشروعات العامة).

ويمكن تفسير هذا الاستهلاك البطئ المخطط لبرنامج الخصخصة هو رغبة الحكومة فى تهيئة الرأى العام وأصحاب المصلحة للسياسة الجديدة وتهيئة الوحدات العامة وموظفيها للتغير[٨٤٦] ، فهى طريقة لكسب الوقت لتأجيل الخصخصة الفورية لاسباب سياسة من تهيئة الرأى العام وقبول المجتمع لهذا الأمر حتى لا تحدث مشكلات سياسية واجتماعية كرد فعل لمثل هذه الاجراءات الفورية.

([٨٤٥]) مكتب قطاع الاعمال العام ، ١٩٩٤.

([٨٤٦]) د امل صديق عفيفى: "الخصخصة فى مصر توصيف وتقييم " ص ١٢٩.

حيث كان التنفيذ الفعلى للبرنامج محدودا جدا حتى ١٩٩٥ ، فقد تمت خصخصة ٢٣ شركة من الـ ٩٠ شركة المطلوب خصخصتها فى الخطة ، وكان عام ١٩٩٤ هو العام الذى تم فيه معظم نشاط الخصخصة، ثم عاد نشاط الخصخصة للسير ببطء مرة ثانية فى عام ١٩٩٥ ، وكان النشاط الوحيد هو إعلان قرار تصفية ثلاث شركات.

وإن كانت بداية برنامج الخصخصة بطيئة كان التقدم الذى حدث فى ١٩٩٦ كبيرا حيث يمثل هذا العام نقطة تحول فى نشاط الخصخصة المصرى فقد استطاعت مصر فى هذا العام تحقيق كثير من أهداف الإصلاح والخصخصة وبدأ الإسراع ببرنامج الخصخصة[٨٤٧]، حيث أعلن مجلس الوزراء عن خطة أكثر جرأة أعدها وزير قطاع الاعمال العام أعلنت فى فبراير ١٩٩٦[٨٤٨]. وموافقة الوزارة على العديد من القرارات التى تهدف لتنشيط عملية الخصخصة وخاصة فيما يختص بتنشيط البورصة المصرية وإجراءات السماح للاستثمار الأجنبى، وقوانين البنوك والاستثمار بصفة عامة.

كما أصدر مكتب قطاع الاعمال العام طبعة جديدة من دليل الاجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية، وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة، وكان هذا مستندا رسميا يلقى الضوء على برنامج الخصخصة وتفصيلاته المستقبلية، وكان من ضمن القرارات التى وافق عليها مجلس الوزراء بهدف تنشيط برنامج الخصخصة ، قرارات تتعلق بسوق الأسهم، والاستثمارات الأجنبية، وقانون البنوك ، وصناديق الاستثمار (أوفاريل Ofarrell ، ١٩٩٥) وكان أحد أهم القرارات المتعلقة بسوق الاسهم إلغاء الضريبة الـ ٢% على المكاسب الرأسمالية (الفرق بين ثمن البيع وثمن الشراء) والتى كانت مفروضة من قبل على البائع وكان الهدف من هذا الاجراء هو زيادة القدرة التنافسية لاستثمارات سوق رأس المال مقابل الودائع البنكية لأجل.

كما اتخذت الحكومة خطوة هامة أخرى هى اعفاء صناديق الاستثمار من دفع ضريبة الدخل (والتى وصلت الى ٤٠%) على صافى الارباح كما سمح لصناديق الاستثمار أيضا

([٨٤٧]) وذلك وفقا لتصريح من رئيس الجمهورية لجريدة الاهرام بضرورة الاسراع ببرنامج الخصخصة بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩٦.

([٨٤٨]) جريدة الاهرام القاهرة بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٩٦.

شراء السندات قبل تسجيلها فى سوق الأسهم، وكذلك وافق مجلس الوزراء على مشروع تعديلات فى قانون البنوك والائتمان وقد سمحت هذه التعديلات للاجانب أن يمتلكوا أكثر من ٤٩% من إجمالى رأسمال البنوك المشتركة، وعلى اثر هذه التعديلات فقد بيع شيراتون القاهرة، والاهرام للمشروبات، والنصر للمنافع العامة، وبيعت المعدات من خلال مستثمرين رئيسيين ، كما تمت خصخصة شركتين آخريين عن طريق الطرح العام ، من خلال أسهمها فى سوق الأسهم، هما العامرية للاسمنت ، وحلوان للاسمنت ، وتمت خصخصتها فى سوق الأسهم (IBICI ، مايو ١٩٩٦) [٨٤٩].

ويعتبر كثير من المحللين هذه العروض دلالة على حدية الحكومة المصرية فى مجهوداتها فى التوجه نحو الخصخصة، ومصداقية التزاماتها من البداية أمام المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية).

وخلال الاشهر القليلة الأولى لم تتم عمليات فعلية للاسهم أو الشركات، واعتبرت تلك فترة إعداد لنشاط قادم، وقد أتخذ برنامج الخصخصة فى الحكومة المصرية فى هذه الفترة شكل الطرح العام المحدود على الجمهور والبيع لمستثمرين رئيسيين، وكانت العمليات قليلة.

وقد أهملت هذه السياسة الحذرة بدءاً من أوائل مايو، فقد شهد مايو البداية الحقيقية لبرنامج الخصخصة المصرية، حيث تمت خصخصة ٧٥% من شركتين هما شركة مدينة نصر للتشييد، والشركة المصرية المالية والصناعية عن طريق الطرح العام فى سوق الأسهم. فتحولتا الى شركتين مشتركتين تخضعان للقانون ١٥٩ ، وفى خلال الاشهر القليلة اللاحقة تم تخصيص ٢٠ شركة حتى نهاية عام ١٩٩٦ ، فقد تم خصخصة ٣ شركات وانتقالهم الى ٣ مستثمرين رئيسيين، وهم شركة ألماكو، وشركة الاهرام للمشروبات ، وشركة النصر العامة للخدمات والتركيبات ، كما تم طرح شركة الأميرية للاسمنت للبيع لمستثمرين رئيسيين، لشراء ٤٠% على الأقل من رأسمالها، لرفع مساهمة القطاع الخاص فى ملكيتها الى ٦٢,٥% على الأقل[٨٥٠].

وبالاضافة الى ذلك تم بيع ١٣ بنكاً مشتركاً، كما تم تصفية شركة واحدة، ويرى المحللون أن نشاط هذه الفترة كان دليلا قطعيا على حدية الحكومة المصرية فى جهود الخصخصة، وإلتزامها

([٨٤٩]) د امل صديق عفيفى: "الخصخصة فى مصر توصيف وتقييم " ص ١٣٥.

([٨٥٠]) د امل صديق عفيفى: "الخصخصة فى مصر توصيف وتقييم " ص ١٣٥.

الحقيقى بها فى الفترة الأولى[٨٥١]. حيث بلغ اجمالى عدد الشركات التى تم خصخصتها خلال عام ١٩٩٦، ٢٨ شركة منها ٢٠ شركة تم بيعها عن طريق الطرح العام، بينما بلغ عدد الشركات التى تم خصخصتها منذ بداية البرنامج وحتى عام ١٩٩٨، ٥١ شركة ، ١٣ بنكا ، تعدت قيمتهم ١٠ مليار جنيها مصرياً[٨٥٢].

ومن الملاحظ أيضا أن عدد الشركات التى تم بعيها فعلا لمستثمرين رئيسيين فى ١٩٩٦ يعادل عدد الشركات التى تم بيعها فى السنوات الخمس السابقة، ورغم أن الأداء فى برنامج الخصخصة المصرى خلال ١٩٩٦ ، كان مرضيا إلا انه لم يحقق أهدافه الموضوعة عن هذا العام.

الشركات التابعة المخطط خصخصتها ١٩٩٦

الغازات الصناعية، الطلاء والكيماويات، المأكولات المصرية، الاهرام للمشروبات، مصر للاسواق الحرة، مصر للكابلات الكهربائية، دمياط لتداول الحاويات والبضائع، مصر للمخازن العامة، مصر الجديدة للاسكان والتنمية، شركة النصر للمنافع العامة والتجهيزات، شيراتون القاهرة، أسمنت حلوان[٨٥٣].

نشاط الخصخصة فى سنة ١٩٩٧

كان نشاط الخصخصة خلال النصف الاول من ١٩٩٧ متقدما إلا انه أخذ فى الإبطاء خلال النصف الثانى، وتشمل الخطة ٦ شركات تمثل الملكية الخاصة بها ٤٠% ، ١٢ شركة يمتلك القطاع الخاص بها أغلبية ، وقد طرحت للبيع بموجب قرار من مجلس الوزراء، كما اتخذ قرار ببيع الشركتين إيديال والنصر خلال الربع الاول ، لكن التحويل الفعلى للقطاع الخاص تم فى سبتمبر ١٩٩٧. كما شمل شركات خمس أخرى غير واردة فى خطة الخصخصة، والتى تمت خصخصتها عن طريق اتحاد العاملين المساهمين.

---

(٨٥١) إعداد وتقديم (IBICI) تقرير ربع سنوى اكتوبر – ديسمبر ١٩٩٦.

(٨٥٢) المرجع السابق.

(٨٥٣) مكتب قطاع الاعمال ، ١٩٩٦.

وتم معظم نشاط الخصخصة خلال النصف الاول من ١٩٩٧ (١٧ حالة) وإن هناك حالتان خصخصة فقط خلال الربع الثالث، وتسعة خلال الربع الاخير [٨٥٤].

نشاط الخصخصة خلال ١٩٩٨ و ١٩٩٩

انخفض عدد الشركات المطروحة للبيع فى البورصة المالية بشدة فى عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩، وعلى العكس من نشاط الخصخصة فى عامى ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ اتجهت الحكومة لاستخدام وسائل اخرى للبيع، فركزت على البيع لاتحاد العاملين المساهمين فى ١٩٩٨ وعلى البيع لمستثمرين رئيسيين فى ١٩٩٩ ، وبالمحصلة فقد تم خصخصة ٢١ شركة ١٩٩٨ ، ثم خصخصة ١٣ شركة عام ١٩٩٩[٨٥٥]، وإن كان معدل الخصخصة الفعلى فى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ مختلف عن البرامج المخططة، حيث أن البرنامج قد أعيدت جدولته عدة مرات على حسب تغير الظروف فذكر على وجه التحديد برنامج الـ ٨٢ شركة ، والـ ٥٥ شركة،والـ ٦٨ شركة ،والـ ٧٤ شركة،حتى أن احد المسئولين قال (على سبيل الدعابة) إذا تم بيع كل شركة أعلن عن بيعها فإن البلاد كلها ستباع[٨٥٦].

حيث كانت الدولة تأخذ خطوات جادة نحو تصفية القطاع العام تصفية تامة وهو ما حدا برئيس الدولة آنذاك أن يعلن فى ديسمبر ١٩٩٦ أن بيع نصيب القطاع العام فى الشركات المشتركة هو أحد اولويات البرنامج، وذكر أنه بنهاية ١٩٩٧ ستكون الحكومة قد باعت حصتها فى الـ ١٣٤ شركة مشتركة[٨٥٧].

وبذلك يكون قد تم تصفية القطاع العام بعد الدور الذى لعبه فى الساحة السياسية العسكرية ، حيث شهدت مصر فى ظله عدوان ١٩٥٦ ونكسة ١٩٦٧ وخاضت حرب الاستنزاف ثم نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم تعمير مدن القناة، وظل هو المتنفس الوحيد لطاقات الشباب العاطلة والتى حينما توقف عن استيعابها ظهرت المشكلات الاجتماعية والسياسية والتطرف الدينى وما صاحب ذلك من قلاقل سياسية واضطرابات اجتماعية وفتنة طائفية،

([٨٥٤]) مكتب قطاع الاعمال ١٩٩٧.

([٨٥٥]) مكتب قطاع الاعمال ١٩٩٩.

([٨٥٦]) إعداد وتقديم (IBICI) تقرير ربع سنوى ، أكتوبر- ديسمبر ١٩٩٦

([٨٥٧]) جريدة الاهرام ، ١٥ ديسمبر ١٩٩٦.

ومشكلات اقتصادية وأحداث عنف أودت فى النهاية بمقتل رئيس الدولة فى مطلع الثمانينـــات، وما تلاه من أحداث عنف مع بداية التسعينيات من تفجيرات وقتل الاجانب وضـــرب الســـياحة وهو ما عرف آنذاك بمحاربة الارهاب.

الآثار السلبية للتحرر الاقتصادى والتحول لآليات السوق

غياب دور الدولة فى ظل التحول لاقتصاد السوق

إن للدولة دوراً مهم خصوصاً فى المرحلة الانتقالية للتحول من نظام لآخر ، من أجل ضمان ارتفاع معدلات التنمية ، ومن أجل الحفاظ على كفاءة السوق ، الحيلولة دون انحرافه.

إن الحكومة لم تنجح فى التوصل الى تطور علمى صحيح حول دور الدولة فى ظل التحول الى نظام السوق، خصوصاً ، حول دورها الاستشارى، فضلا عن دورها فى الاشراف والرقابة، وذلك تحت تاثير جماعات الضغط من بعض العناصر داخل السلطة وخارجها، والتى تدعو عن عدم وعى الى تقليص دور الحكومة فى التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الاساسية(٨٥٨).

ورغم أنه لا توجد صيغ للقياس الكمى لدور الدولة – فى ظل اقتصاد السوق– فان هناك صيغا وصفية تحدد هذا الدور بصورة واضحة فالدولة لا ينبغى أن تكون فى الصدارة بالنسبة لانتاج السلع والخدمات ولا أن تكون فى المؤخرة بالنسبة لتصميم وتنفيذ التنمية وعلى العكس من ذلك ينغبى أن تقوم الدولة بتوجية وتصميم التنمية والعمل جنبا الى جنبا مع القطاع الخاص والجهات الأخرى(٨٥٩).

إذ لا يعنى ترك الأسعار للسوق الحرة والتحول الى اقتصاد السوق غياب دور الدولة ولكن يجب أن يكون هناك دور للمؤسسات يمكنها تحقيق التوازن كاتحاد المنتجين أو المصدرين أو التعاونيات، وتكوين صناديق لموازنة الأسعار لخدمة المنتجين والمستهلكين والمصدرين، مع عدم السماح للاحتكار(٨٦٠).

زيادة معدلات الواردات نتيجة تحرير التجارة

ولقد استجابت مصر لمبدأ تحرير التجارة الخارجية، فأدى ذلك الى زيادة الواردات بمعدلات مرتفعة فى السنتين الاخيرتين خصوصا منذ عام ١٩٩٦ ، فى الوقت الذى لم يبذل

---

(٨٥٨) د مصطفى السعيد"الاقتصاد المصرى وتحديات الاوضاع الصعبة"دار الشروق، ص ٣٧.

(٨٥٩) د جمال محمد صيام : المؤتمر الثانى عشر للاقتصاديين الزراعيين ، ص ١١٦.

(٨٦٠) صلاح عبد الغنى البلقانى : اثر تحرر التجارة ، بحث معهد التخطيط ، ص ٥٨.

فيه جهد كاف لزيادة الصادرات والاستفادة من فرص الاسواق الخارجية . وكانت النتيجة ما يعانيه الاقتصاد المصرى من تزايد العجز فى الميزان التجارى نتيجة اتساع الفجوة بين الواردات والصادرات[٨٦١].

التباطؤ فى التكييف الهيكلى

اتسم أداء الحكومة فى هذا الجانب بالبطء. وكان موضع ابتعاد مؤسسات التمويل الدولية ويلاحظ هذا التناقض بين السرعة والسهولة التى تقدم بهما الاصلاح الاقتصادى النقدى، وبين التردد والتأخر اللذين اتسم بهما الإصلاح الاقتصاد الحقيقى[٨٦٢].

عدم نجاح قطاع التصدير فى القيام بالدور المنوط به

إن قطاع التصدير الذى كان من المفترض ان يضطلع بالدور الرئيسى فى نجاح سياسة الانفتاح وتدعيم الجانب الانتاجى منها لم ينفذ هذا الدور. أذ جمدت سياسات التصدير فى صورة عدد من القوانين البيروقراطية التى تقيم سدا هائلا من العراقيل فى وجه المصدرين.

ومن ناحية أخرى فإن ضعف هذا القطاع فى البنية الاساسية والموارد سواء بالنسبة للتسويق الداخلى مثل الطرق ووسائل النقل والتخزين والتصنيع وغيرها، أو بالنسبة للتسويق الخارجى مثل أساطيل النقل البحرية والجوية المجهزة والموانئ وغيرها لم يكن – ومازال– بوجه عام على المستوى المطلوب [٨٦٣].

فضلا عن استمرار الكثير من الاختلالات الهيكلية المعوقة للنمو، ومنها فجوة الادخار، والاستثمار، وتباطؤ الاستثمار، وانخفاض القدرة التنافسية للصادرات.

([٨٦١]) د مصطفى السعيد : الاقتصاد المصرى، وتحديات الاوضاع الصعبة ، ص ٤١

([٨٦٢]) د عبد العظيم مصطفى : اختيار بعض السياسات المخفضة للتدخل الحكومى ، ص ٢٨١.

([٨٦٣]) د صلاح عبد الغنى البلتانى : اثر تحرير التجارة ، معهد التخطيط ، ص ٥٨.

عدم وجود قطاع خاص قوى يحل محل القطاع العام

حين اتخذ القرار بالتحول من نظام التخطيط المركزى الذى يؤدى فيه القطاع العام الدور الرئيسى الى نظام اقتصاديات السوق ، حيث تؤول الريادة منه إلى القطاع الخاص، كان من الطبيعى أن تتجه سياسات الدولة خلف قطاع خاص قوى، وأن يكون هذا القطاع قادراً على تحمل مسئولياته الاستثمارية وأداء دوره بكفاءة.

وفى سبيل ذلك قامت الدولة باتخاذ الكثير من الاجراءات وإصدار الكثير من القوانين والقرارات التى تهدف الى تشجيع وتقوية القطاع الخاص، فكانت تعديلات قانون هيئة سوق المال وقانون حوافز الاستثمار وقوانين الضرائب والشركات، وكان تعديل قانون البنوك والائتمان وقوانين الاستثمار والمرافق العامة عن طريق نظام BOT والكثير من القوانين الاخرى لتشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطنى والعربى والأجنبى بصفة خاصة وتحقيق مناخ ملائم وتشجيع لمزيد من الاستثمارات الخاصة.

وكان من المتوقع وقد اتخذت الدولة كل هذه الاجراءات أن يوجد القطاع الخاص الوطنى القادر على تحمل مسئوليته، إلا أن ما تحقق على أرض الواقع كان أقل بكثير مما كان متوقعا وفيما عدا بعض الاستثناءات لم يتجه القطاع الخاص إلى تلك القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة أو ذات الميزة النسبية أو إلى التصدير، وركز بنشاطه على الاستثمار العقارى والتجارة خصوصا الاستيراد[٨٦٤].

تراجع معدلات النمو الاقتصادى

من المعروف أن سياسات التثبيت والتكييف انكماشية بطبيعتها ومن ثم فمن المسلم به – حتى من جانب البنك– أن هذه السياسات تؤدى على المدى القصير الى توقف النمو الاقتصادى، أو على الأقل تراجع معدله ، كما أنها تؤدى الى تقليص فرص العمل الجديدة وزيادة البطالة. وفضلا عن ذلك فكثيرا ما يقع العبئ الأكبر والتصحيح او إعادة الهيكلة على عاتق الفئات الضعيفة اقتصادياً [٨٦٥].

([٨٦٤]) د مصطفى السعيد : الاقتصاد المصرى وتحديات الاوضاع الصعبة ، ص ٣٨ ، ٣٩.

([٨٦٥]) الغاء الدعم تصفية مجانية الخدمات الصحية الاساسية ، ارتفاع اسعار كل منتج متضمن مكونات اجنبية بسبب تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، تقليص مجانية التعليم، صعوبة الحصول على سكن لارتفاع أسعار الارض والمبانى .

ومن ثم تزداد نسبة الفقراء فى المجتمع وتزداد التفاوتات فى توزيع الدخل والثـروة، وهكـذا فإن سياسات التثبيت والتكييف ذات أثر سلبى على التنمية فى المدى القصير، ولكن ماذا عـن الأجـل الطويل، فى الواقع أن احتمالات حدوث تنمية جادة على المدى الطويل نتيجة لتطبيق سياسات التثبيت والتكييف هو احتمال ضعيف للغاية، وتفسير هذا القول أمران الأول: أن ما يحدث مـن آثـار سـلبية على المدى القصير ليس شيئا عارضاً أو بسيطاً، بل هو شئ خطير يمكن أن تتراكم نتائجـه السـلبية على المدى البعيد ، سواء بالحد من فرص التنمية فى الأجل الطويل ، أم حدوث تشـوهات اقتصـادية واجتماعية تعرقل مسيرة التنمية فى المستقبل ، الأمر الثانى : يتصـل بالفلسـفة التنمويـة لأنصـار سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة فانهم يعتبرون أن النمو الاقتصادى " المفتـاح" لحـل مشـكلات المجتمع النامى، ويعتبرون السوق هو الكفيل باحداث النمو، بعبارة أخرى فان النمو الاقتصادى عندهم هو عمل تلقائى يمكن أن يقع إذا ما أزيلت العقبات التى تعترض عمل قوى السـوق ، أى إذا مـا تـم تحرير الاقتصاد(٨٦٦).

أهم المشكلات التى تواجه الصناعة المصرية

لقد ضاعت فرصتان للتصنيع المبكر فى مصر ، الاولى على يد الاستعمار بعد محمد على – كما سبق وأن رأينا– منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، والثانية على يد الاقطاع فـى عملية كهربة خزان أسوان فى اربعينيات القرن العشرين، والأولى كانـت بلاشـك الضـربة القاضية، والثانية كانت كذلك أيضا، فالاستعمار اذن سرق الثورة الصناعية من مصـر مثلمـا سرق اخرها فى سائر مجالات الحضارة والاجتماع .. الخ. ولولا هذا لمـا تـأخرت بـدايات الصناعة الكبيرة فى مصر زمنيا الى منتصف هذا القرن، فهناك علاقة عكسية – عدائيـة – بين الاستعمار والتصنيع لكى يحتكر القوة، فمن المعروف أن الاستعمار احتكر لنفسه الحـرف الثانية والثالثة ، وفرض على المستعمرات الحرف الاولى او الاولية وحدها، وهكذا كان تقسيم العمل الاستعمارى ، وذلك كان التخصص الامبريالى وتلك كانت فلسفة " التجارة الحرة Free trade".

(٨٦٦) التنمية فى عالم متغير : د ابراهيم العيسوى ، ص ٤١.

وكانت هذه تلك الدعوى التى يؤسس عليها هذا الابتزاز ، وهى دعوى الظروف الطبيعية، وحتم البيئة، فمصر بطبيعتها، زراعية وليست صناعية، وواضح فى هذا على الفور منطق التبرير الامبريالى السافر والتناقض، فكيف يكون طبيعيا أن يصنع قطن مصر على بعد ألاف الأميال فى لانكاشير ، لعيود اليها مصنعا، ولا يكون طبيعيا أن يصنع بها هى نفسها.

ثم بعد ذلك فرضت ظروف الحرب العالمية الاولى والثانية على الاستعمار نمو هذه الصناعات وغيرها من الصناعات الاستهلاكية الاخرى الوسيطة والبسيطة لخدمة القواعد العسكرية الكبرى بالبلد ، وقد اقتنصت الصناعة المصرية الفرصة بالفعل، ورسخت لنفسها قاعدة الانطلاق كان من المستحيل على الاستعمار بعد ذلك خنقها.

كما جاء بعد ذلك التصنيع كأساس للاستقلال الوطنى، حيث أن الاستقلال الحقيقى فى هذا العصر إنما هو الاستقلال الاقتصادى وجوهر الاستقلال الاقتصادى هو الاستقلال الصناعى، وبالتالى جاءت العلاقة بين الثورة والصناعة وكما كان طبيعيا للاستعمار أن يحارب التصنيع وئيدة، كان على التحرير بالمقابل أن يشجعه [٨٦٧]ومن هنا كانت الصناعة فى بداية ثورة ١٩٥٢ من أولويات هذه الثورة وتعد تلك الفترة قمة التصنيع فى مصر، وعقد النمو السريع والمرتفع للتصنيع فى مصر الى أن جاء الانفتاح الاقتصادى وتراجع التصنيع الثقيل وبدأ الاهتمام بالمياه الغازية والمشروبات وغيرها ثم جاءت الخصخصة لتقضى على أكبر صرح عرفته مصر فى تاريخها الصناعى.

ومصر بطبيعتها لا تنقصها أهم المقومات الاساسية للصناعة الحديثة، فمن بين أركان الصناعة الخمسة، المادة الخام والوقود والعمل ورأس المال ، والسوق ، تتوفر بتنوع معقول، الخامات الزراعية على الاقل ، وبعض المعادن، والانتاج الزراعى، وإن كانت الخامات الحيوانية كالالبان والجلود والصوف والخشب نادرة ، فليس ذلك بالعائق الخطير.

وفى الجانب الاخر تأتى كثافة السكان العالية لتوفر طاقة العمل والسوق تلقائيا وعلى درجة لا يستهان بها أما بالنسبة لرأس المال فمن عائدات الزراعية الغنية.

عدم توفر المادة الخام اللازمة للتصنيع

([٨٦٧]) د جمال حمدان: شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الثالث ، ص ٥٥٦.

كثير من صناعتنا لا تعمل بكامل طاقتها لعدم توفر المواد الخام الكافية، وقد تصل نسبة هذا العصر الى ٥٠% أو أكثر ، حيث يعانى قطاع الصناعة من طاقة معطلة لا تقل عن الثلث أو ٣٣% ، مثال ذلك " طحن الغلال ، ضرب الأرز، حلج القطن عصر بذرة القطن، حفظ الأغذية ، تكرير السكر، تكرير البترول ، الادوية.. الخ.

فضلا عن ذلك فإننا كثيرا ما نستورد خامات لتصنيعها فى مصانعنا ثم نعيد تصديرها الى الخارج لاستغلال طاقة تلك المصانع ، والمثل البارز فى ذلك تكرير السكر والبترول. بالاضافة الى ذلك فإن صناعتنا معظمها صناعات زراعية تعتمد أساساً على محاصيل زراعية، ومعظم المحاصيل الزراعية فصلية بطبيعتها، ومن ثم فإن الصناعات الزراعية يعيبها عادة أنها موسمية مثلها مثل حلج القطن، وعصر البذرة، وعصر القصب، وحفظ الأغذية خاصة الخضراوات والفاكهة .. الخ وهذه الموسمية لا تعوق عمليات التخطيط والانتاج الصناعى فحسب ، ولكنها تنطوى بالضرورة على فاقد كبير فى الاستثمارات والانفاقات الاولية والتجهيزات المصنعية والعقارات والمبانى ورؤوس الاموال الثابتة والعمالة .. الخ.

والمشكلة الحقيقية أن هذه الخامات، حتى الزراعية منها لا تكفى لأغراض الصناعة الكبيرة. وقل ان توجد صناعة فى مصر تعرف الكفاية الذاتية فى الخام ولا تحتاج الى استيراد عنصر أو أكثر من الخامات التى تدخل فى مكوناتها ، فمع تزايد الاستهلاك المحلى للانتاج الزراعى، تقل باطراد بنسبة الفائض للصناعة، وتزداد بالتالى بنسبة المستورد من الخام للصناعة. فقد كنا نصدر بعض الفائض الزراعى فى خطوط معينة ، والآن تحولنا الى مستوردين لها، كبذرة القطن والكسب والسكر.

بالإضافة إلى ذلك فإن الصناعة المصرية مازالت قائمة على استيراد المصانع اى استيراد التكنولوجيا فضلا عن الخبرة، مما يضعها تحت رحمة استيراد قطع الغيار ، مما يؤدى أحيانا الى توقف الانتاج- كليا أو جزئيا- لعدم توفر تلك القطع. هذا بالاضافة الى أن المهارة الفنية فى صناعتنا مازالت دون المستوى العالمى، فى الوقت الذى ارتفعت فيه أجور العمالة الصناعية المحلية، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الصناعية العالمية المتقدمة.

ومع ذلك فإن مصر تملك أساساً طبيعيا لا بأس به لقاعدة صناعية متوسطة يمكن أن ترتفع الى سطح الدول الصناعية المتوسطة او فوق المتوسطة، كما تملك بالفعل بناءاً صناعيا لا يستهان به[٨٦٨].

مشكلة نقل المادة الخام للمصانع

كانت مصر تملك شبكة حديدية جيدة – حكومية – تنشد الحد الأقصى من الربح ، وكان النقل المائى الداخلى ضعيفا بل معدماً من الناحية العملية، حيث أن شبكة الترع وإن كانت هائلة إلا أنها خططت من أجل الرى لا من أجل النقل، كما كانت الطرق البرية متخلفة غير صالحة باستثناء القاهرة والإسكندرية.

ومن ثم تركزت الصناعة فى البداية فى القاهرة والإسكندرية، وفى المراحل المتأخرة تحسنت وتوسعت شبكة طرق السيارات وما لبثت أن غطت الاقاليم مما أدى الى انتشار بعض الصناعات فى بعض الأقاليم، ولكن ظل التمركز الصناعى فى القاهرة والإسكندرية حيث أنه قد تبلور وتجمد على هيكله المكدس واكتسب استقلالا ذاتياً، حيث وجود شبكات المياه والكهرباء [٨٦٩] والمجارى والمواصلات، والمرافق الأساسية وأجهزة الاتصالات.

ومن ثم كانا العاصمتان البنية التحتية والقطاع الوحيد المتطور والمتعلم نسبيا من السكان وصاحب الدخول المعتدلة العالية وبالتالى القدرة الشرائية والطلب الاستهلاكى العصرى الحديث .

إن معظم المواد الخام ثقيلة الوزن بطبيعتها ومن ثم فليست سهلة ولا رخيصة النقل مما يجعل الصناعة تتبع الخامة فتقوم حيث هى ، ويمكن استكمال نقل الخامة المستوردة الى حيث يراد لها داخل البلد لاسيما إذا كانت خفيفة الوزن كالصوف والحرير الصناعى .. الخ والدخان والكاكاو والشيكولاته .. الخ فيما إذا كانت ثقيلة فمن الأرخص والأسهل لها تركز الانتاج فى اقرب أو أنسب موقع كتجمع السيارات ورمال الزجاج وأخشاب الأثاث... الخ.

وفى كلا الحالين ، فإن الأفضلية المطلقة فى توطين الصناعة المعتمدة على الخامة المستوردة هى ميناء الاستيراد ، والأولوية الثانية بعد ذلك هى العاصمة باعتبارها السوق الكبرى.

([٨٦٨]) فاليابان مثلا فقيرة جدا فى معظم مقومات الصناعة، وتكاد تستورد كل شئ للصناعة ، ولكنها تكاد تصدر كل انواع الصناعة، فهى كالصناعة المصرية ظلت تعتمد تقليديا على الخردة المستوردة من كل أنحاء الدنيا . انظر د جمال حمدان : شخصية مصر ، الجزء الثالث ، ص ٥٦٧.

([٨٦٩]) كان سعر الكهرباء فى العاصمة نصف سعره فى الاقاليم، انظر د. جمال حمدان، ص ٥٧٧.

وبالنسبة للمحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية تدعو بثقلها الشديد الى قيام الصناعة المرتبطة عليها حيث هى، لاسيما إذا شكلت تلك الصناعة " سلاسل وظيفية مترابطة" تؤدى كل واحدة فيها الى الأخرى، مثال ذلك القطن ابتدءا من الحلج الى الغزل والنسج، وعصر البذرة واستخراج الزيوت والكسب وصناعة الصابون والمسلى الصناعى، وكذلك طحن الحبوب ، وصناعات تعبئة الخضر والفاكهة المحفوظة تقوم مصانعها وسط حقولها ، وكذلك صناعة منتجات الالبان، وايضا تعبئة الأسماك، وصناعة بناء السفن كما فى الإسكندرية وبورسعيد(٨٧٠).

وإن كان قد ثبت بالتجربة ان غزل ونسج القطن موقعة الأفضل ليس بالضرورة حقل الانتاج ولكن سوق التصدير، أى ليس موقع الخام ولكن موقع السوق ، لآن الصناعة لا تعتمد على نوع أو رتبة واحدة من القطن، وإنما على تشكيلة مختلفة من الأنواع والرتب لا تجتمع فى اى حقل إنتاج واحد ولكن فى سوق القطن وبورصته الرئيسية حيث يتأهب للتصدير.

وهذا ما يعطى الاسكندرية الافضلية المطلقة فى صناعة القطن على أى موقع أخر بمصر ، ولذا نجد أعظم مركزين لصناعة القطن هما الإسكندرية والقاهرة.

كذلك تكرير السكر فمن الاقتصادى أن يجمع السكر الأحمر الخام فى نقطة واحدة لمعالجته تلك المعالجة الأكثر تعقيدا او تطورا فنياً.

كما أن الاسمنت بوزنه الثقيل جدا انفصل عن موقع خامة الصحرى ، حجر الجير والطفلة، وتركز فى طره والمعصرة وحلوان ومكس فى الاسكندرية، وكذلك صناعة الأسمدة الفوسفاتية بكفر الزيات تسمتد خاماتها من السباعية على بعد ١٠٠٠كم بدل أن تقوم الصناعة فوق رواسب الخام.

هذا بالاضافة الى صناعة الحديد والصلب فى حلوان فقد كانت خاماتها تأتى من حديد اسوان على بعد ١٠٠٠ كم هى الأخرى ولكنها خضعت لجاذبية موقع سوق العمل والاستهلاك والحضارة فى العاصمة(٨٧١). وإن كانت الصناعة بعد ذلك قد تحولت عن حديد اسوان الى حديد الواحات البحرية البحرية الاقرب جغرافيا والأفضل نوعياً.

---

(٨٧٠) د جمال حمدان ، ص ٥٨٢.

(٨٧١) وهذا شذوذ لا مثيل له تقريبا فى العالم ان ترتبط الصناعة الثقيلة بعاصمة الدولة وإن كان جزء من السبب ان الصناعة تعتمد على الكوك المستورد، ولما كان هذا يأتى من الخارج من الشمال فقد التقى الخام والوقود فى منتصف الطريق .

انخفاض مستوى المهارة والجودة للأيدى العاملة

أهم المشكلات التى تواجه الصناعة المصرية هى انخفاض مستوى المهارة والجودة عمالة وخبرة وإنتاجاً ومنتجات، وبالتالى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى الحد الذى يعجزها عن المنافسة فى الأسواق العالمية، إلا أن تكون من الأسواق المتخلفة او المتواضعة نسبيا كأفريقيا والعالم العربى .. الخ، والمقدر أن معظم منتجاتنا الصناعية أعلى تكلفة وأغلى سعرا من مثيلاتها الأجنبية، وهذا إن تساوت معها فى الجودة، بحيث لا يمكن أن تصمد لها فى الداخل بغير الحماية أو تنافسها فى الخارج بغير الدعم ، فالصناعة المصرية صناعة محمية- اصطناعياً- سواء فى الداخل او الخارج.

وفى الحالتين فإن المواطن المصرى دافع الضرائب والمستهلك العادى، وبالأخص المزارع الفلاح، هو الذى يدفع الثمن، حيث أن الصناعة تتلقى إعانة أو دعما غير مباشر من الزراعة، حيث تحصل على معظم خاماتها الزراعية المحلية بأسعار تقل كثيرا جدا عن أسعارها الحقيقية فى السوق الخارجية.

وعلى هذا الأساس ، فإن ما تحققه الصناعة المصرية من ربح سنويا فإنه فى الحقيقة ربحاً وهمياً، وأن الزراعة خاصة والسكان عامة هى التى تدفع فاتورة هذا الربح- الخسارة- ومن ثم كانت الصناعة بصفة عامة عبئا على الزراعة، فإن أسعار المحاصيل الزراعية قد ضغطت وثبتت لصالح الصناعة ولزيادة أرباحها[٨٧٢].

ومن هنا كانت الصناعة سبباً فى حالة الركود التى اصابت الزراعة حيث أعطيت الأولوية المطلقة فى الاستثمارات والرعاية والحماية للأولى على حساب الثانية فضلا عن أن الطبقة الوسطى من المتعلمين والموظفين والمهنيين وبرجوازية التجار ، وكانت أيضا طبقة الاقطاع من الملاك الذين هجروا الاقاليم ونزحوا إلى العاصمتين واتخمت سوقها .

هذا بالاضافة الى الجاليات الأجنبية الاوربية فكل هذه الطبقات كانت من وجهة الصناعة هى السوق الوحيدة، وهى نفسها راس المال ، بل والعمل الحقيقى.

([٨٧٢]) كان سعر القطن المصرى يعادل نصف سعره فى السوق العالمى، أى انه يتلقى دعماً من الفلاح يعادل نصف سعر القنطار فإذا صدر رجل الصناعة منسوجاته القطنية الى الخارج فإنه بذلك يحول بدوره جزءا من ذلك الدعم الى المستورد أو المستهلك الأجنبى ، ومن ثم فان الفلاح المصرى يقدم دعماً لكل من رجل الصناعة الوطنية فى الداخل والمستورد أو المستهلك الأجنبى فى الخارج ، فضلا عن المستهلك المصرى فى الداخل ، وكذلك فى قصب السكر. أنظر د. جمال حمدان ، ص ٥٧٠.

أما خارج المدنيين فالريف والاقاليم مناطق مأزومة ضخمة تعيش علـــى الكفـــاف والكفايـــة الذاتية بلا حاجة او قدرة شرائية تقريبا، فلم يكن هناك استهلاك او طلب أو ســـوق أو مواصـــلات أو مياه او كهرباء أو صرف ، ومن ثم كان على أى صناعة أن تقوم بخلق بيئة صناعية برمتهـــا الأمـــر الذى يجعل المشروع خاسراً إلا إذا كانت شركات كبرى مثل شركة السكر فى كوم امبـــو، أو شـــركة الملح والصودا فى كفر الزيات ومن هنا كانت العاصمتين هما القاعدة الاساســـية للصـــناعة ، حيـــث وجدت فيها وحدها مجمع رأس المال والعمل والسوق [٨٧٣].

وعلى الرغم من أن الصناعة المصرية قطعت شوطا كبيرا ، وتوغلت فـــى ســـوق الريـــف والاقاليم ، ثم اقتحمت الأسواق الخارجية فلا زالت العاصمتان بقدرتهما الشرائية وحجمهما المتضـــخم أهم أسواق الصناعة المصرية.

([873]) Hamdan, Pop, Nile Mido Delta, vol. 2, p. 415-3.

إدارة التنمية الزراعية

في ظل التحول إلي اقتصاد السوق

بدأت تتغير السياسة الزراعية نسبياً – منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي – ونأخذ في حسبانها السوق الدولية ، واحتياجات المواطنين من الغذاء خاصة وأن الفجوة الغذائية بدأت تظهر وبشكل واضح وبدأ استيراد الغذاء يزداد سنة تلو الأخري ، وكانت السياسة الزراعية في هذه الفترة خليط من القيود الحكومية والحرية أو ما يمكن تسميته بالحرية المقيدة (٨٧٤).

حيث اعطت الدولة درجة من الحرية لقوي السوق الداخلية في تحديد أسعار السلع الزراعية ، وقد تركزت السياسة السعرية الزراعية علي نفس المعالم التي كانت سائدة في الفترة السابقة من حيث كونها سياسة غير رمرنة لا تتعد إلا إذا واجه المجتمع مشكلة ما كنقص المعروض أو احتياجات التصدير كما تميزت هذه المرحلة بأنها سياسة سعرية جزئية غير شاملة تأخذ فى الاعتبار سلعة بمفردها ولا يتم تعاملها بالنسيبة لمختلف السلع ، كما أن الأسعار الزراعية ظلت منخفضة نسبياً(٨٧٥) .

ومع بداية الثمانينات كانت هناك محاولات جادة لتحسين أداء قطاع الزراعة نظراً لإزدياد حجم الفجوة الغذائية وإزدياد الاعتماد علي الخارج في توفير الغذاء وما صاحب ذلك من أعباء علي ميزان المدفوعات وضغط مستمر علي النقد الأجنبي الذي هو نادر بالبلاد (٨٧٦) ، وكانت السياسة الزراعية تميل إلي الحرية أكثر من التحكم والتقيد، وإن كانت هي سياسة أزمات ، فإن زيادة عجز القمح جعلت متخذ القرار يوجه جهوده لزيادة إنتاج القمح بزيادة الرقعة المنزرعة فيه وزيادة إنتاجية الوحدة المنزرعة ، وزيادة فجوة الزيت الغذائية أدت إلي التوجه نحو زيادة الإنتاج في محاصيل الزيوت فتضاعفت مساحة محصول فول الصويا (٨٧٧).

تحرير قطاع الزراعة

لقد اتجهت الدولة منذ أوائل الثمانينات نحو المزيد من التحرر الاقتصادي في محاولة لقبح تلك الاختلالات في قطاع الزراعة من خلال تحركها في اتجاهين بالتوازي في آن واحد .

- **الأتجاه الأول** : إجراء بعض التعديلات الهيكلية في السياسة الزراعية المطبقة داخل قطاع الزراعة سواء في مجال السياسة السعرية والتسويقية أو سياسات الدعم المختلفة أو سياسات التجارة الخارجية الزراعية ، وكذلك السياسات المالية والنقدية المرتبطة بقطاع الزراعة .

---

(٨٧٤) د/ سعد طه علام:"التحرر الاقتصادي وقطاع الزراعة " ، قضايا التخطيط ، رقم (٧٧)،ص ٢

(٨٧٥) د/ سعد طه علام ، المرجع السابق .

(٨٧٦) د/ سعد طه علام ، ص ٢ .

(٨٧٧) مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية : " دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية " ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٧ .

بالإضافة إلي التعديلات الهيكلية في مجال الإصلاح المؤسسي مثل قصر دور البنك الرئيسي للائتمان الزراعي تدريجياً علي تمويل الخدمات الزراعية ، وكذلك تشجيع القطاع الخاص وتشجيع الخريجين علي استصلاح واستزراع وتملك الأراضي الجديدة .

-الاتجاه الثاني : تصحيح الخلل في قطاع الزراعة والعمل علي تكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات القومية من ناحية وتكامل السياسات السعرية في مجموعها مع باقي السياسات الاقتصادية القطاعية والقومية من ناحية أخري [٨٧٨] .

تحرير الأسعار الزراعية

يعتبر تحسين مستويات الأسعار الزراعية بهدف تشجيع المزارعين علي إنتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة والإستراتيجية منها علي وجه الخصوص الهدف الرئيسي للسياسات السعرية الزراعية ، حيث تؤثر العلاقة بين الأسعار المحلية ونظيرتها العالمية لمحاصيل التصدير الأساسية علي كمية صادراتها إلي العالم الخارجي وتحدد كمية الصادرات بالتركيب المحصولي الذي يستهدف معظمه صافي الناتج الزراعي المحلي ، وكذا معظم الدخول الزراعية الصافية للمزارعين [٨٧٩] .

الإطار العام للتحرر الاقتصادي في القطاع الزراعي

إن نظام التحرر الاقتصادي للقطاع الزراعي يستند إلي محورين رئيسيين يحددان مسيرته وآلياته وأساليبه وأهدافه وهما :

تطبيق نظام التخطيط التأشيري

يستهدف التخطيط التأشيري تحقيق النمو المطرد بأقصي معدل من الكفاءة الإنتاجية ، وذلك عن طريق تهيئة الظروف المناسبة والإمكانات المادية والفنية والإدارية اللازمة لهذا النمو ، وكذلك بفضل الحوافز التي تدفع لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وحسن استثمار الموارد والطاقات المتاحة ، دون اللجوء إلي وسائل الإلزام الإدارية .

ويعمل هذا النظام علي وجود قواعد تنسيق بين القرارات المركزية التي تصدرها السلطة التنفيذية ، وبين توجهات الأفراد ورغباتهم وإرادتهم في اتخاذ ما يرونه مناسباً ومربحاً ومطابقاً لمصلحتهم الخاصة .

وتنحصر مهمة التخطيط التأشيري في تحديد الإطار العام للنشاط الاقتصادي في المستقبل ، وتقديم وإعداد المعلومات اللازمة للوحدات الإنتاجية لإتخاذ القرارات علي حريتها ، دون إجبار هذه الوحدات علي تنفيذ تعليمات معينة ، بل تكون بمثابة إرشاد وتوجيه لها ، لتعمل بها حينما تري ذلك مناسباً لها وفي نطاق قدرتها واستطاعتها .

([٨٧٨]) مصطفي عبدالغني البلتانى : " الآثار المترتبة علي الغاء الدعم .. " ص ٦ .
([٨٧٩]) مصطفي عبدالغني البلتاني : " الآثار المترتبة علي الغاء الدعم .. " مجلة التنمية والتخطيط، ١٩٩٣ ، ص ٩.

وقد اتجهت الدولة إلي تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي والتحول من مركزية التخطيط إلي منهج التخطيط التأشيري ، وأصبح المزارع حراً في زراعة المحصول الذي يقرره طبقاً لحساباته وتقديراته ، وفي نطاق الظروف البيئية المحيطة به ، دون إلزام أو إرغام من الدولة ، وتهدف هذه السياسة نحو تهيئة المناخ اللازم لتفاعل قوي السوق ، وإزالة كل القيود الناتجة عن تدخل الدولة المباشر في الأنشطة الإنتاجية والتسويقية لقطاع الزراعة .

كما يستهدف هذا النمط من أنماط تخطيط التنمية : تحقيق المشاركة الإيجابية للقطاع الزراعي ، وتعظيم دور القطاع الخاص في قيادة أنشطة التنمية ، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة ، أو التي يمكن أن تتاح وترك القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعي ! وفقاً لآليات قوي العرض والطلب وحركة الأسعار المحصولية التي تعد العنصر المحرك لهذه القرارات[٨٨٠].

الإصلاح الاقتصادي وقطاع الزراعة

يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية في مجال تطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي .

فقد وجدت عملية الإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة في مصر مبرراتها الرئيسية مع بداية الثمانينات وقبل بدء الإصلاح الاقتصادى الشامل نتيجة لما ساد هذا القطاع من تراكمات أثرت بشكل مباشر علي تحقيق معدلات نمو متواضعة ، وبدأ القطاع الزراعي يعمل في إطار إستراتيجية متكاملة تتوافق معطياتها مع طبيعة كل مرحلة بما يتمشي مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تفرض نفسها من واقع المناخ الاقتصادي والسياسي والمحلي والإقليمي والعالمي [٨٨١] .

أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي في قطاع الدولة

- تصحيح مسار الاقتصاد في مجال السياسة السعرية [٨٨٢] والتسويقية للمحاصيل

- رفع أسعار توريد المحاصيل استرشاداً بالأسعار العالمية .

- إلغاء تدخل الحكومة في تحديد المساحة المحصولية آخذاً في الاعتبار المحددات الفنية للتركيب المحصولي .

- إلغاء حصص التوريدات الاجباري لكافة الحاصلات الزراعية .

([٨٨٠]) تقرير المجالس القومية المتخصصة : إدارة التنمية الزراعية ، الدورة (٩٣) ، ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ص ٨٠ .
([٨٨١]) قضايا التخطيط : رقم (١٦٠) معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٢ .
([٨٨٢]) مصطفي عبدالغني عثمان : الآثار المترتبة علي الغاء الدعم ، ص ٨ ، مجلة التخطيط والتنمية ، ١٩٩٣ م .

- إزالة كافة القيود والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص في مجال التصنيع وتسويق المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج بما في ذلك الواردات والصادرات .

- إجراء إصلاحات مؤسسية .

التحرر الاقتصادي لقطاع الزراعة

يقصد بالتحرر الاقتصادي لقطاع الزراعة : إزالة القيود المفروضة علي القطاع تدريجياً ، سواء كانت قيوداً إنتاجية أو تسعرية أو تسويقية أو تشريعية ، والتدرج في خطوات ترك القرارات الاقتصادية لقوي التسوق .

مبررات إنتهاج سياسة التحرر الاقتصادي

١- تناقص مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي .
٢- ضعف معدلات نمو الإنتاج وعدم تطوره ، بسبب تحويل الفائض المحقق من القطاع الزراعي للاستثمار في قطاعات أخري غير زراعية .
٣- تزايد العبء علي ميزانية الدولة بسبب دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ودعم السلع الغذائية .
٤- إنخفاض معدلات الإكتفاء الذاتي لكثير من السلع الزراعية وبوجه خاص السلع الغذائية ، مما ترتب عليه حدوث فجوة غذائية واسعة.
٥- تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي لزيادة الواردات بمعدل أكبر من معدل الزيادة في حصيلة الصادرات الزراعية .

أما العوامل الخارجية ، فتتمثل في : فشل بعض الدول التي أخذت سياسة التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تستهدفها ، وتخلي هذه الدول عن الأخذ بهذا النظام ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق ومجموعة دول أوربا الشرقية ، بالإضافة إلي توجه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نحو تبني مجموعة من البرامج والسياسات لإصلاح الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، حيث تسعي هذه الهيئات إلي تطبيق نظم يسودها التحرر الاقتصادي والتخلي عن التخطيط المركزي وتقليص دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة[٨٨٣] .

التكيف الهيكلي وتحرير أسعار السلع الزراعية

تلعب الأسعار دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي حيث تؤثر علي قرارات كل من المنتجين والمستهلكين معاً ، إلا أن الإصلاح الاقتصادي يستلزم إصلاح التشوهات السعرية في الاقتصاد وسيادة الأسعار الحقيقية التي تتحدد بفعل قوي العرض والطلب ، ويترتب علي الأخذ

([٨٨٣])إدارة التنمية الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي ، تصدر المجالس القومية المتخصصة (الدورة ٢٩) ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٨ .

بالأسعار الحقيقية في الاقتصاد سواء للأفراد أو للمؤسسات فيما يتعلق بتخصيص الموارد ، وتشجيع كل من المنتجين والمستهلكين علي الاستخدام الأكثر كفاءة لها .

ومن المعلوم أن ترك الأسعار للسوق الحرة سواء أسعار المنتج أو المستهلك سيترتب عليه في المدي القصير عدة اختلالات تأخذ مداها إلي أن تتوازن السوق بعد ذلك وتصبح الأسعار موازية لأسعار التوازن [٨٨٤] .

نصت الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ – ٨٧/٨٦ علي إنتهاجها لسياسة سعرية تستند علي حجم الطلب والعرض للمحاصيل الزراعية ، والمدخلات الإنتاجية ، كما جاءت الخطة الخمسية الثالثة ثم الرابعة لتؤكد إنتهاجها لسياسة سعرية وتسويقية وفقاً لآليات نظام السوق الحرة ، حيث حرية المنتج الزراعي في تسويق إنتاجه وفقاً لأسعار السوق ، كما تضمنت هذه الخطط السياسات التي تشجع الاستثمار الخاص والعام في تطوير البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية من وسائل نقل ومؤسسات تجهيز وتصنيع المحاصيل الزراعية [٨٨٥] .

ولقد بدأت القرارات التنفيذية لسياسة السوق الحرة في تسويق وتسعير المحاصيل الزراعية عام ١٩٨٧ م ، حيث صدرت خلال هذا العام قرارات إلغاء التوريد والتسعير الإجباري لكل من محاصيل : (القمح ، والفول البلدي ، والعدس ، والسمسم ، والفول السوداني ، والبصل ، وفول الصويا) ، كما تضمنت هذه القرارات تخفيض حصة التوريد الإجباري من الأرز من ١,٥ طن للفدان إلي طن للفدان في نفس العام ، ثم تلي ذلك إلغاء التوريد الإجباري لهذا المحصول في عام ١٩٩١ وفي عام ١٩٩٣ تم إلغاء حظر نقله .

أما بالنسبة لمحصول القطن فقد ظلت نظم تسويقه وتسعيره خاضعة للنظم المشار إليها من قبل إلي أن تم تحرير تجارته وحلجه في عام ١٩٩٤.

السياسة التسويقية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي

تعد السياسة التسويقية أحد أهم السياسات التي تؤثر علي الناتج الزراعي ، كما أنها تعد أحد الأدوات الأساسية في تنفيذ أهداف التنمية الزراعية ، إذ يعد فقدان الدراية بكيفية التسويق للحاصلات الزراعية سبباً في تعرضها لفقدان أسواقها فضلاً عن تعرضها للفقد والتلف خلال مراحل التسويق المختلفة .

ولا تعني عملية الإصلاح التسويقي إعفاء دور الدولة ، وإنما يقصد بها الحد من دورها ، وفتح المجال للقطاع الخاص مع الأخذ في الاعتبار أن هناك مجالات لا يقبل عليها القطاع الخاص لذلك وجب أن يكون هناك دور للدولة لتحقيق الاستقرار في الأسواق .

يعتبر تحرير التسويق الزراعي أهم سياسات التكيف الهيكلي للقطاع الزراعي ، حيث ينشأ عنه عدم إلتزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينة، ولكن يتم البيع وفقاً لمستوي الأسعار الأعلي وتتوقف نهائياً أساليب التسويق الحكومية ، ولا يتعارض هذا مع تدخل الدولة في شراء

([٨٨٤]) قضايا التخطيط (رقم ١٤٧) ، معهد التخطيط القومي ، ص ٣٦ .
([٨٨٥]) د. مصطفي عبدالغني البلتاني : " الآثار المترتبة علي إلغاء الدعم " ، مجلة التنمية والتخطيط ، ١٩٩٣ ، ص ٩ .

هذه السلع وفقاً للأسعار التنافسية ، وذلك لتوفير احتياجات معينة تراها الدولة سواء للمصانع أو للإستهلاك أو للتصدير .

وقد تحدث تقلبات كبيرة في الأسعار سواء اسعار الإنتاج أو الاستهلاك خاصة في المراحل الأولي ، مما قد يترتب عليها عديد من الأخطار إذا لم يتم التحوط لها حتي لا تضر بالاقتصاد القومي ، وكان يتعين أن يوكل إلي جهة معينة حق الحفاظ علي حقوق المنتجين وتقييد جانب العرض ، مما يقلل من أخطار تقلبات الأسعار .

تعتمد السياسة التسويقية الزراعية الجديدة علي أتباع مجموعة من التغيرات الناشئة عن تحريك اسعار التوريد لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل (الأرز ، والقمح ، والقطن) ، وكذلك إلغاء التوريد الإجباري لأكثر من ١٢ محصول وجعله إختيارياً مع ضمان تحقيق حد أدني لمستويات الدخول المزرعية مما يشجع المزارعين علي زراعتها.

تحرير أسعار المحاصيل الزراعية

بدأت الدولة منذ منتصف عقد الثمانينات تقريباً من القرن الماضي أولي خطواتها التدريجية نحو تحرير تجارة المحاصيل الزراعية بتحويل التوريد الإجباري لبعض المحاصيل الزراعية إلي نظام التوريد الإختياري لها وفقاً للأسعار المحددة من قبل الدولة ثم تبعها في ذلك باقي المحاصيل الزراعية التي كانت تخضع للتوريد الإجباري والتي كان آخرها محصول القطن ، حيث حررت بذلك التجارة الداخلية في المحاصيل الزراعية وتم تحديد أسعارها وفق نظام آليات السوق الحرة[٨٨٦].

كما اتجهت الدولة إلي تشجيع القطاع الخاص من أفراد وشركات إلي الدخول في مجال تصدير واستيراد المحاصيل الزراعية باستثناء ما تقدمه الحكومة من دعم حالياً لزراعات القطن والمتمثل فيما تتحمله الدولة من حصة في تكاليف مقاومة الآفات الحشرية لهذه الزراعات.

في ضوء التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي واتجاه الدولة إلي إنتهاج التخطيط التأشيري بدلاً من التخطيط المركزي ، بدأت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٨٧ ، إلغاء التوريد الإجباري لجميع الحاصلات الزراعية ، فيما عدا القطن وقصب السكر . واستتبع ذلك إلغاء التدخل الحكومي في الأسعار المزرعية وتحديد أسعار المحاصيل في السوق الحر استرشاداً بالأسعار العالمية لها .

ونتيجة لذلك أصبح من حق المزارع بيع المنتجات الزراعية بأسعار السوق والسماح للشركات الزراعية بالاشتراك في عملية التداول وتسويق المحاصيل . في حالة ارتفاع تكاليف الإنتاج عن سعر السوق يمكن للمزارع بيع محصوله عن طريق التوريد بسعر أساسي يضمن للمزارع تعويض الفرق بين التكلفة وسعر السوق بهدف تقليل الفجوة بين الأسعار المحلية ومثيلاتها العالمية[٨٨٧] .

([٨٨٦]) قضايا التخطيط (رقم ١٤٢) معهد التخطيط القومي ، ص ٦ .
([٨٨٧]) د. مصطفي عبدالغني البلتاني : " الآثار المترتبة علي إلغاء الدعم " ، ص ٩ .

التغيرات في أسعار توريد محصول القطن

اتجهت الدولة إلي تحريك أسعار القطن تدريجياً حتي بلغ (٢٦٢,٧ جنيهاً) للقنطار عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٧١% عام ١٩٨٥ والبالغ نحو (٩٦,٨٦ جنيهاً) للقنطار ، وذلك حتي يواكب التغير المتزايد في تكاليف إنتاج القنطار من القطن والتي بلغت (١٥٠,٥ جنيه) للقنطار عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو (٧٣,٥٧ جنيه) للقنطار عام ١٩٨٥ وقامت الحكومة بتخفيض سعرالتصدير عام ١٩٩١ بنحو (٣٠%) في محاولة منها لاستعادة أسواق التصدير التقليدية[٨٨٨] .

التغيرات في أسعار توريد الأرز

تم إلغاء حصة التوريد الإجباري عام ١٩٩٢ ، وقد تم إلغاءه تدريجياً[٨٨٩].

التغيرات في أسعار محصول قصب السكر :

تميزت الفترة من ٨٥ – ١٩٩٠ بتغير كبير في اسعار توريد محصول قصب السكر في عام ١٩٨٥ (٢٧,٢ جنيه) في حين بلغ في عام ١٩٩٠ (٥٨ جنيه) وذلك لحفز المزارعين علي النهوض بإنتاجية المحصول نظراً لما له من أهمية إستراتيجية في الاقتصاد القومي من ناحية وليتناسب صافي عائد الفدان من دورة القصب مع صافي العائد من الدورات الأخري المنافسة له .

التغيرات في أسعار التوريد الأختياري للقمح

إتسمت الفترة من ٨٥ – ١٩٩٠ بتطور ملموس في أسعار التوريد الإختياري للقمح (٤٦٦,٧ جنيه) طن عام ١٩٩٠ ، حيث زاد بنحو (١٨٠%) عن مستويات أسعاره عام ١٩٨٥ ، وذلك بهدف تضييق الفجوة بين سعره المحلي ،ومثيله العالمي والذي بلغ نحو (٣٠٦جنيه) حتي عام ١٩٩٠ [٨٩٠] .

وجدير بالذكر فإن الدولة اتجهت إلي رفع أسعار الحاصلات الزراعية خاصة التصديرية منها مثل القطن والأرز مستهدفة مستوي سعر يقارب إلي حد ما اسعارها العالمية ، الأمر الذي استلزم خفض أو إلغاء الدعم علي مستلزمات الإنتاج الزراعي حتي تعكس أسعارها الفعلية التكاليف الاقتصادية والأسعار العالمية لهذه المستلزمات . ويستلزم خفض أو إلغاء الدعم ضرورة استمرار الدولة مع القطاعين الخاص والتعاوني في توفير هذه المستلزمات للمزارعين تجنباً لأرتفاع أسعارها في السوق المحلية حتي لا يؤدي ذلك إلي آثار سلبية علي الإنتاج الزراعي .

([٨٨٨])د/مصطفي عبدالغني البلتاني : " الآثار المترتبة علي إلغاء الدعم " ، مجلة التنمية والتخطيط ، ١٩٩٣ ، ص ٩ – ١١ .

([٨٨٩]) د/ مصطفي عبدالغني البلتاني : المرجع السابق .

([٨٩٠]) مصطفي عبدالغني البلتاني : " الآثار المترتبة علي إلغاء الدعم " ، مجلة التنمية والتخطيط ، ١٩٩٣ ، ص ١٤ .

وجدير بالذكر أن خفض الدعم علي مستلزمات الإنتاج الزراعي أصبح ضرورة حتمية لمواجهة الآثار والمشاكل الناشئة عن تطبيق سياسات الدعم – حيث تضخم حجم الدعم بشكل واضح وأصبح يشكل عبئاً متزايداً علي الميزانية العامة للدولة الأمر الذي تطلب وضع سياسة متكاملة لإلغاء الدعم تدريجياً مع وضع البدائل المناسبة التي يتمثل أهمها في التحريك المستمر لأسعار السلع ومستلزمات الإنتاج مع قصر الدعم علي المنتج النهائي وألا يكون دعم المستهلك علي حساب المنتج الزراعي [٨٩١] .

خفض وإلغاء الدعم علي مستلزمات الإنتاج الزراعي

تعد سياسة تحرير الاسعار الزراعية ،وإلغاء الدعم الزراعي ، من أبرز جوانب الإصلاح الزراعي في مصر ، والتي بدأ تطبيقها منذ منتصف الثمانينات. حيث قامت الحكومة بتقليص الدعم علي المدخلات الزراعية وفق خطة زمنية شملت التقاوي والأسمدة وزيادة أسعارها للمنتجين بهدف تخفيض نسبة التشوهات السوقية ،هذا ويقوم القطاع الخاص باستيراد مختلف أنواع الأسمدة عدا "النيتروجين الفص" و"الأسمدة الفسفورية" حتي تعكس أسعار الأسمدة التكلفة الاقتصادية لها ، ولمواجهة الاحتياجات الإضافية للمزارع من الأسمدة يقوم القطاع الخاص والجمعيات التعاونية وبنك التنمية والائتمان الزراعي بشراء الأسمدة من المصانع المحلية بأسعار تحددها قوي السوق ثم يتم توزيعها أو بيعها للمزارع ، وقد قامت الحكومة بإلغاء الدعم علي المبيدات فيما عدا مبيدات القطن حيث تم إلغاء حوالي ٥٠ % من الدعم المخصص لها عام ٨٨/ ١٩٨٩ حتي يصل إلي ٢٥% في عام ١٩٩٣ ، وأطلقت حرية القطاع الخاص في إستيراد وتداول تلك المستلزمات في إطار المنافسة مع القطاعين العام والتعاوني [٨٩٢] .

وفيما يتعلق بالآلات الزراعية والتي يملك فيها القطاع الخاص الأسطول الأساسي ويتم ميكنة معظم العمليات الزراعية عن طريقه فقد جري دمج مراكز الزراعة الآلية التي تمتلكها الحكومة وعددها (٨٠ مركزاً) والتي بدأ تأسيسها عام ١٩٨٤ بهدف توفير الخدمة الآلية بما فيها العاملون الذين يقومون بتشغيل هذه الآلات في شركة قطاع أعمال واحدة تمارس عملها علي أساس الربح وبدون دعم [٨٩٣] .

الدعم غير المباشر في قطاع الزراعة

- دعم رأس المال عن طريق تقديم قروض بأسعار فائدة مخفضة ، وتطويراً لذلك يشهد البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي نشاطاً من خلال تحويل الإقراض المدعم غير إلي إقراض بسعر فائدة مدعم .

- إلغاء جميع القيود المفروضة علي القطاع الخاص في مجال استيراد معدات الميكنة الزراعية وتجارتها وتصنيعها وبيعها .

([٨٩١])مصطفي عبدالغني البلتاني : " الآثار المترتبة علي إلغاء الدعم " ، مجلة التنمية والتخطيط ، ١٩٩٣ ، ص ١٥ – ١٦ .

([892]) H. Khedr R. Ehrich , and L.B. Flctcher . : Nature Rational and accomplishments of the Agricultural & policy Reforns " , op.cit., PP. 51-83 .

([٨٩٣])د. مصطفي عبدالغني البلتاني : " الآثار المترتبة علي إلغاء الدعم " ، ص ١٦.

المدخلات الزراعية

بالنسبة لسياسة تسعير وتسويق المدخلات الزراعية من تقاوي وأسمدة ومبيدات زراعية فقد اكتمل تحريرها والتوجه بها نحو نظام آليات السوق الحرة في عام ١٩٩٢ ، حيث سمح للقطاع الخاص بمشاركة التعاونيات الزراعية وبنك الائتمان الزراعي في تسويقها علي أسس تنافسية مع إلغاء الدعم الموجه إليها باستثناء ما يوجه من دعم بالنسبة لمقاومة آفات القطن وبعض عمليات الزراعة(٨٩٤).

وقد ترتب علي ذلك أرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج إلي الحد الذي أدي إلى تراجع الطلب عليها من حيث الكمية نتيجة إحجام الزراع عن استخدام نفس المعدلات التي كانوا يستخدمونها قبل أرتفاع الأسعار.

- أسعار الأسمدة ٦٤ % - ٥٤٧ % عام ١٩٩٢ مقارناً لعام ١٩٨٨.
- أسعار التقاوي ٣٢% - ٤٠٠% عام ١٩٩٢ مقارناً بعام ١٩٨٨(٨٩٥)

تحرير الإنتاج الزراعي

شهدت فترة عقد الثمانينيات أيضاً تدخل الدولة وبشكل مباشر في توجيه النشاط الإنتاجي من المحاصيل لدي الزراع من خلال تنفيذ مشروع تجميع الاستغلال الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية ، إلي جانب تدخلها في تحديد المساحات التي تزرع سنوياً من بعض المحاصيل الرئيسية بغرض زيادة الإنتاج المحلي منها ، وبهدف زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات منها أو مقابلة الاحتياجات المحلية منها (٨٩٦) .

ومن أهم الحاصلات الزراعية التي خضعت للتدخل الحكومي المباشر في تحديد المساحات التي تزرع منها سنوياً كل من : (القطن ، والأرز ، والقمح ، والذرة الشامية) ، حيث كانت تصدر سنوياً القرارات الوزارية التي تحدد المسحات التي تزرع منها .

كما ارتبط ذلك بوجود الإجراءات التي تتخذ ضد المزارعين المخالفين لما جاء بهذه القرارات .

بدأت الدولة مع بداية التسعينات من القرن الماضي ، وقف تدخلها في تحديد المساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية المختلفة ، وفي إطار ما تفرضه من ضوابط تهدف إلي حماية الموارد الزراعية الطبيعية ، وترشيد استخدامها ، حيث نصت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ – ١٩٩٧/٩٦) علي الأخذ بنظام حرية المنتج الزراعي في اتخاذ قراراته الإنتاجية ، وفي حدود ما قد تفرضه الدولة من ضوابط في هذا الشأن .

ومن هذه الضوابط حذر التوسع في المساحات المنزرعة بمحاصيل الفاكهة في محيط الأراضي القديمة ، إلي جانب وقف أو منع الاستزراع السمكي في هذه الأراضي ، فضلاً عن

---

(٨٩٤) مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ، " دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية " ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، نقلاً من سلسلة قضايا التخطيط رقم (١٤٧) ٢٠٠٢ ، ص ٣٧

(٨٩٥)المجالس القومية المتخصصة ،الدورة التاسعة والعشرون ، القاهرة، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ص٧٣.

(٨٩٦) قضايا التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، (رقم ١٤٧) ، ص ٣٧ .

تحديد المساحات التي تزرع سنوياً من محصول الأرز علي مستوي المناطق ، وذلك بغرض تخفيض الاستهلاك من مياه الري .

كما أن هناك ضوابط خاصة بتحديد أصناف القطن التي تزرع في كل منها بغرض تجنب التهجين الطبيعي بين الأصناف المختلفة والحفاظ علي خصائصها [٨٩٧] .

حيث يهدف هذا النمط من التخطيط إلي ترك القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعي ؛ وفقاً لآليات قوي العرض والطلب وحركة الأسعار المحصولية [٨٩٨] .

التكيف الهيكلى وتحرير الانتاج الزراعى

تستلزم سياسة التكيف الهيكلي أول ما تستلزم عدم التدخل في نمط الإنتاج وبالتالي التركيب المحصولي ، حتي يصبح العرض والطلب هو القوي المواجهة الأساسية بمعني زيادة الإنتاج عندما يزيد الطلب علي السلع ، وهو ما يعني حاجة المجتمع عليها ، ومن ثم زيادة سعرها وبالتالي يزيد عائد المنتج[٨٩٩] .

ولتحقيق أهداف المجتمع يمكن إتباع وسائل معينة لتوجيه الإنتاج مثل الأنواع المشجعة والمحفزة للإنتاج أو المثبطة له، إذا أريد خفض حجم الإنتاج من محصول معين ، ومن تلك الأدوات الضرائب والجمارك علي مستلزمات الإنتاج ، علي أن تقوم التعاونيات بتخطيط الإنتاج الزراعي حيث يمثل المنتجين والمجتمع فى ذات الوقت ودور هذه التعاونيات أساسياً في توجيه الإنتاج وتحديد النمط الذي يتناسب وصالح المجتمع سواء ما يغشي الاستهلاك الداخلي المحلي من السلع الرئيسية أو احتياجات التصدير[٩٠٠] .

التكيف الهيكلي وتحرير التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية :

من أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في القطاع الزراعي تشجيع عملية التحول إلي زراعة المحاصيل التي للبلاد فيها ميزة نسبية ، والمحاصيل التي تحل محل الواردات، لقد اتخذت الحكومة في سبيل ذلك عدة سياسات وإجراءات من أهمها سياسات تحرير سعر الصرف ، وفتح باب التصدير والاستيراد من السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي ، وحرية دخول القطاع الخاص في عمليات التصدير والاستيراد وتعديل القوانين المنظمة للتجارة الخارجية ، وتطوير المؤسسات والأجهزة القائمة عليها[٩٠١] .

ويترتب علي ذلك دخول الزراعة المصرية في منافسة مع الدول الأكثر تقدماً في السوق الدولية الزراعية والتعرض لسياسات الإغراق السعري التي تتبعها بعض التكتلات الاقتصادية أو بعض الدول المتطورة في إنتاجها الزراعي.

([٨٩٧]) قضايا التخطيط رقم (١٤٧) ، ص ٣٨ .
([٨٩٨]) المجالس القومية (٢٩) .
([٨٩٩])د. هبه عابدين خير الله : مجلة التنمية والتخطيط .
([٩٠٠]) قضايا التخطيط (١٤٢) .
([٩٠١]) سلسلة قضايا التخطيط رقم ١٣٧ ، آفاق ومستقبل التعاونيات ، المرحلة القادمة ، يناير ٢٠٠١ ، ص ٣٤ .

هذا وقد فتح باب التصدير لبعض المنتجات المحظور تصديرها إلا بموافقة وزارتي الزراعة ولتموين ، كما تم إلغاء العديد من القيود المفروضة بالنسبة لإستيراد العديد من السلع التي كان محظوراً استيرادها إلا بتصريح للاستيراد الأمر الذي أدي لإعطاء الحرية الكاملة للقطاع الخاص في مجال التجارة الداخلية والخارجية دون تدخل من الحكومة إلا فيما يتعلق بإغراق عوامل العرض والطلب وظهور الاحتكارات والمغالاة في الأسعار [٩٠٢] .

إلغاء الرقابة الحكومية علي أسعار المنتجات الزراعية ، وتحديد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتداولها والسماح للقطاع الخاص فى الاستيراد والتصدير والتوزيع لكافة مستلزمات والإنتاج.

أثر تحرير سعرالصرف علي قطاع الزراعة (في مجال التجارة الخارجية)

ظلت الحكومة خلال الفترة من ١٩٦٦٠ حتي ١٩٩١ بتقويم الصادرات والواردات الزراعية بأسعار الصرف الرسمية ، والتي كانت تختلف كثيراً عن أسعار الصرف المطبقة علي باقي المعاملات الأخري.

بالإضافة إلي تطبيق أسعار صرف متعددة حسب المجموعة السلعية، وذلك لجعل أسعار الواردات المصرية من السلع الغذائية الأساسية رخيصة عند تقويمها بالجنيه المصري كما كان ذلك بمثابة ضريبة ضمنية علي الصادرات الزراعية التقليدية ، وقد استمر ذلك حتي قامت الحكومة في عام ١٩٩١ بتوحيد سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية[٩٠٣] .

تحرير مصادر الإستثمار والتمويل الزراعي

قدرت استثمارات قطاع الزراعة والري في الخطة الثالثة (١٩٩٣/٩٢ ــ ٩٦ / ١٩٩٧) بحوالي ١٣٩ مليون جنيه بنسبة ٩% من إجمالي الإستثمارات القومية ، وعلي الرغم من إتجاه المخصصات الإستثمارية لقطاع الزراعة والري نحو الزيادة إلا أن هذا الحجم من الإستثمارات غير كاف إذا ما قورن باحتياجات برامج التنمية الزراعية والأفقية . وأهمية قطاع الزراعة في توفير الأمن الغذائي للسكان وتوفير المواد الخام الزراعية للصناعة ، وضرورة العمل علي دفع معدلات النمو في القطاع الزراعي عن معدلات النمو في السكان ، ورفع نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الزراعية علاوة علي ذلك إمكانية القطاع الزراعي في امتصاص الأعداد المتزايدة من القوي العاملة بتشغيلهم في المشاريع الزراعية المنتجة وتوزيع الأراضي الجديدة عليهم لمواجهة مشكلة البطالة.

ومع توقف البنك الرئيسي للتنمية والائتمان عن مد القطاع الزراعي بالمدخلات والقروض الزراعية بالأسعار المدعمة ، والتحول إلي الأقراض بسعر الفائدة السائد في السوق ، وتعدد مصادر تمويل القطاع الزراعي في ظل برامج التكيف الهيكلي ليشمل البنوك التجارية الأخري والتمويل التعاوني إلي جانب بنك التنمية والائتمان الزراعي . بالتالي سيقع علي عاتق

([٩٠٢]) تقرير المجالس القومية المتخصصة الدورة التاسعة والعشرون ، القاهرة ، ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ ، ص ٧٣ – ٧٤ .

([٩٠٣])د/ محمود حسن حسني : " السياسة الزراعية لكل من الدول النامية والدول المتقدمة مجلة التنمية والتخطيط " ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٥ .

الدولة مسئولية تمويل الإستثمار الزراعي لعدم مقدرة باقي المصادر بمفردها القيام بالتمويل ، وذلك لحماية الزراعة من التدهور إذا ما توقفت الاستثمارات الحكومية التي تمثل الجزء الأكبر من الإستثمار في الزراعة .

وكذلك ما يتعلق بمستلزمات الإنتاج ستترك للسوق الحرة وبالتالي ستكون هناك تقلبات في أسعارها ، سيقلل من هذه التقلبات دور التعاونيات الزراعية عند العمل علي توفيرها للزراع[٩٠٤] .

السياسة الائتمانية في ظل الإصلاح الاقتصادي :

تعد السياسة السعرية وكذلك سياسات الدعم والائتمان من أهم السياسات التي أثرت علي الإنتاج الزراعي من خلال تأثيرها علي التركيب المحصولي وما ترتب علي ذلك من سوء توزيع الموارد الاقتصادية من الأنشطة المختلفة ، فضلاً عن الآثار التوزيعية للدخل [٩٠٥].

بدأت الحكومة المصرية في انتهاج سياسة الإصلاح الائتماني منذ منتصف الثمانينات حيث تم فتح الباب أمام القطاع الخاص للدخول في تداول مستلزمات الإنتاج بعد أن كان حكر علي بنك التنمية والائتمان الزراعي فضلاً عن التحول التدريجي لبنك التنمية والائتمان الزراعي ليعمل بشروط البنوك التجارية ، ووفقاً لذلك تنوعت القروض الممنوحة من قبل البنك ، قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الاجل وقروض طويلة الأجل[٩٠٦].

وقد نتج عن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي علي السياسة الائتمانية آثاراً مباشرة وغير مباشرة علي القطاع الزراعي إذ ترتب علي رفع الدعم عن القروض ارتفاع أسعار الفائدة التي ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع تكلفة القروض النقدية والعينة وما ترتب عليه من أنكماش الطلب علي القروض والذي ساهم بشكل غير مباشر في انخفاض الإنتاج الزراعي فضلاً عن تراجع الطلب عن مستلزمات الإنتاج الزراعي نظراً لارتفاع أسعارها [٩٠٧] .

الآثار المترتبة على تحرير القطاع الزراعي [٩٠٨] :

([٩٠٤]) د/ صلاح عبدالغني البلتاني : " أثر تحرير التجرة الدولية " ، معهد التخطيط ، ص ٥٩ ــ٦٠
توجيه دور بنك التنمية والائتمان الزراعي نحو خدمات تمويل النشاط الزراعي ، وتركيز جهوده في توفير القروض اللازمة للإنتاج الزراعي ، المجالس القومية المتخصصة ، التاسعة العشرون ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، ص ٧٤ .

([905]) World Bank Country , " Arab republic of Egypt – Agriculture strategy for the 199 – S Washington , D.C., 1993

المصدر د/ مصطفي عبدالغني التلباني ، الآثار المترتبة علي ألغاء الدعم .
برنامج التكيف الهيكلى مجلة التنمية والتخطيط معهد التخطيط ، المجلد الأول ، ١٩٩٣ نقلاً من إيمان محفوظ محمد علي عجوة ، " القطاع الزراعي وأثره علي الميزان التجاري المصري منذ منتصف الثمانينات ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٠ ، ص٣٠

([٩٠٦]) إيمان محفوظ محمد علي عجوة ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

([٩٠٧]) إيمان محفوظ محمد علي عجوة ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

([٩٠٨]) سلسلة قضايا التخطيط : آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة ، قضايا التخطيط (١٧٣) يناير ٢٠٠١ ، القاهرة ، ص ٣٣ – ٣٤ .

أدي تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصاي في مصر مع بداية التسعينات بشقيه في مجال التثبيت والإصلاح الهيكلي إلي كثير من المثالب في قطاع الزراعة ، حيث اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات التي تنعكس علي تقليص الدعم المقدم للقطاع الزراعي سواء في مجال مستلزمات الإنتاج من تقاوي أو بذور أو مبيدات أو أعلاف ، الأمر الذي انعكس علي ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة أسعار المنتجات الزراعية بالنسبة لمحدودي الدخل [٩٠٩] .

أثر التحرر الاقتصادي علي التركيب المحصولي

بالرغم من الحوافز السعرية للمحاصيل الزراعية ، وتحرير أسعار الحاصلات الزراعية تبعاً لقوي العرض والطلب في الأسواق ، إلا أن المنتجين الزراعيين يحجمون عن تحقيق أهداف السياسة الزراعية (التأشيرية) بزراعة المساحات المستهدفة من بعض المحاصيل الإستراتيجية كالقطن مثلاً ، مما نتج عنه تغير في نوعية الدورات الزراعية ، والاتجاه إلي زراعة المحاصيل ذات العائد السريع ربحاً وذات الفترة الإنتاجية القصيرة المدي.

فقدان المصادر التمويلية في ظل التحرر الاقتصادي

فقد بنك التنمية والائتمان الزراعي وجميع فروعه المنتشرة علي مستوي محافظات الجمهورية الدور الرئيسي في تمويل العمليات الإنتاجية الزراعية بعد تحويل الإقراض المدعم إلي إقراض بسعر غير مدعم ، وتحرير سعر الفائدة علي القروض الزراعية ، مما أدي إلي ارتفاعها ، هذا إلي جانب تضاءل أدوار المصادر والمؤسسات التمويلية الاخري في توفير القروض بأسعار فائدة بسيطة في ظل ظروف الزراعة المصرية التي تتسم بضعف التراكم الرأسمالي وضعف الأوعية الإدخارية للمزارعين[٩١٠].

يواجه صغار المنتجين الزراعيين مشاكل تسويقية كبيرة في تصريف وعرض وتخزين منتجاتهم الزراعية ، كما يواجه هؤلاء المنتجين انخفاض في طلب المستهلكين علي المنتجات الغذائية ، نظراً لارتفاع أسعارها هذا بالإضافة إلي مشاكل الحصول علي أسعار توريد بعض المحاصيل كالقصب والقطن لدي القطاع العام ، والمصانع الحكومية [٩١١].

أهم الآثار السلبية لتحرير قطاع الزراعة

- **ارتفاع نسبة البطالة الزراعية ،خاصة بعد تضاءل فرص العمل بالدول العربية .**
- **تلوث البيئة المتولدة عن الأنشطة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأثرها علي غيرها من الأنشطة ، وعلي سبيل المثال المبيدات المستخدمة في مقاومة دودة القطن .**
- **عدم المساواة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع نظراً للتباين فيما بينهم من حيث حجم ما يملكونه من موارد من ناحية إلي جانب التباين فيما بين إنتاجية هذه الموارد من ناحية أخري [٩١٢] .**

([٩٠٩]) سلسلة قضايا التخطيط رقم (١٧٣) ، ص ٦٢ .
([٩١٠]) سلسلة قضايا التخطيط (رقم ١٧٣) يناير ٢٠٠١ ، معهد التخطيط القاهرة ، ص ٦٣-٦٤ .
([٩١١]) سلسة قضايا التخطيط (رقم ١١٢) ، نقلاً من قضايا التخطيط رقم(١٧٣) ، ص ٦٤ .
([٩١٢]) سلسلة قضايا التخطيط (رقم ٧٧) ١٩٩٢ ، نقلاً من قضايا التخطيط رقم (١٧٣) ، ص ٦٤.

- **تقلص نشاط البحث العلمي في قطاع الزراعة نتيجة لتقلص دور الدولة واتباع سياسة الخصخصة الاقتصادية والذي يؤدي إلي بطئ مسيرة التطور الزراعي.**
- **ضعف القابلية للتصدير نتيجة لحدوث ارتباكات في شركات ومؤسسات التجارة الخارجية وعدم وجود جهاز مصرفي لتمويل الصادرات .**
- **ضعف خدمات الإرشاد الزراعي .**
- **تدهور خصوبة الأراضي الزراعية ، وانعكاس ذلك علي انخفاض أسعار هذه الأراضي [٩١٣] .**

تخلصت الحكومة من العديد من الأراضي والمشروعات الزراعية التابعة للمحافظات وأصدرت القوانين الخاصة بتملك أراضي الإصلاح الزراعي الأمر الذي أدي إلي تفتت الملكية نتيجة زيادة تفتت الحيازة خاصة الحيازات القزمية الصغيرة التي زرعت علي صغار الفلاحين [٩١٤].

الآثار السلبية لآلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج

أدي إلغاء الدعم الحكومي علي المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي إلي بعض الآثار السلبية ومنها :

١- عدم استقرار سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي من حيث الكميات والأنواع ومدي توافرها في الأوقات الإنتاجية المناسبة .
٢- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وتراجع الطلب عليها نتيجة لإحجام المزارعين عن استخدام نفس المعدلات المستخدمة من قبل ، وأثر ذلك علي الإنتاج وإرتفاع التكاليف الإنتاجية وانخفاض صافي عائد الفدان .
٣- عدم السيطرة علي النوعيات والكميات المستوردة من مستلزمات الإنتاج لضعف الرقابة عليها وعلي توزيعها وبيعها وغياب الحماية الكافية للمنتجين الزراعيين والبيئة الزراعية والمستهلك المصري ، وإدخال بعض الأنواع والأصناف الغير مطابقة للمواصفات القياسية والشروط الصحية وخاصة فيما يتعلق بمبيدات الآفات الحشرات الزراعية .
٤- احتكار بعض المستوردين والتجار لمستلزمات الإنتاج الزراعي والتحكم في أسعارها بالأسواق مع استيراد بعض الأنواع المنخفضة الجودة [٩١٥] .

التسويق الزراعي في ظل التحرر الاقتصادي

أدي تقليص دور الدولة في توجيه القطاع الزراعي ، وعدم توافر الخبرة الكافية في مجال التخطيط التأشيري إلي انخفاض الفائض من حجم التدفق الرأسمالي لقطاع الزراعة إلي القطاعات الاقتصادية الاخري والذي اعتمد في الماضي علي التدخل المباشر للدولة في عمليات الإنتاج والتسويق للحاصلات الزراعية ، وبالتالي إنخفاض عمليات الاستثمار وتخصيص الموارد ، مع الاتجاه المتزايد إلي الاستثمار في قطاعات أخري خارج قطاع الزراعة .

([٩١٣])سلسلة قضايا التخطيط (رقم ١٧٣) ، يناير ٢٠٠١ ، معهد التخطيط القاهرة ، ص٦٤.
([٩١٤])د. عدلي أبو طاحون : مرجع سابق ، ص ٢٠ .
([٩١٥]) سلسلة قضايا التخطيط رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠١ ، ص ٦٢ – ٦٣ .

وفي ظل غياب جهاز تسويقي سليم وعدم وجود سوق منافسة كاملة بالمعني الاقتصادي يتم فيه تداول المنتجات الزراعية يواجه صغار المنتجين الزراعيين مشاكل تسويقية كبيرة في تصريف وعرض وتخزين منتجاتهم الزراعية كما يواجه هؤلاء المنتجين انخفاض طلب المستهلكين[٩١٦]

كما أنه في ظل سياسات التحرر الاقتصادي رفعت الدولة يدها عن تحديد أسعار السلع الزراعية التي كانت خاضعة لنظام التوريد الإجباري ، وانسحبت من سوق مستلزمات الإنتاج الزراعية ، مع تخفيض حجم القروض المقدمة للمزارعين، ورفع الدعم عنها ، وفي نفس الوقت لم تستطع التعاونيات القائمة مساعدة المزارعين خاصة صغارهم ، والمقدرين بنحو ٥٧,٥ % من إجمالي الحائزين الزراعيين [٩١٧] .

ونتيجة لما سبق فقد حل احتكار القطاع الخاص محل احتكار الدولة، وأصبح لتطبيق السياسات السابقة بعض المخاطر التي قد تهدد حاضر التنمية الزراعية ، وقد اتضحت هذه المخاطر من بعض المظاهر السلبية التي ترتبت علي تطبيق هذه السياسات ، ولعل أهمها ما يلي [٩١٨] .

- **حدوث ارتفاع كبير في أسعار مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات ومعدات زراعية وبذور ، ولم يواكب هذا الارتفاع زيادة ملموسة في أسعار السلع الزراعية بما يتوائم مع هذا الارتفاع ، ولم تتمكن التعاونيات من حماية أعضائها بسبب نقص الإمكانيات التمويلية والتخزينية.**
- **انخفاض الكميات المستخدمة من مستلزمات الإنتاج الرئيسية خاصة الأسمدة والمبيدات والبذور عالية الإنتاج بسبب تحول سوق مستلزمات الإنتاج إلي سوق احتكاري، وحدوث ارتفاع في أسعارها بنسبة تفوق الارتفاع الذي حدث في أسعار السلع الزراعية.**
- **كما حدث انخفاض واضح في الخدمات التسويقية الضرورية، والتي من أهمها المعلومات التسويقية للمزارعين وللتعاونيين وللتجار أيضاً [٩١٩] .**

مما يؤدي إلي فشل السوق حيث يفقد ذلك أطراف التبادل إمكانية دخول السوق علي أساس سليم حتي لو توفرت الإمكانيات المادية والبشرية.

وقد انعكست خصخصة سوق مستلزمات الإنتاج وعدم الربط بين الائتمان والتسويق ، وعدم الاعتماد علي المحصول كضمان للائتمان إلي انخفاض القروض لصغار المزارعين ، ومن ثم نقص إمكانيات حصولهم علي مستلزمات الإنتاج واتجاههم إلي الحصول علي الائتمان من التجار والمرابين وبأسعار مرتفعة .

ومن هنا كانت لسياسات الإصلاح الاقتصادي بالطريقة التي طبقت بها آثاراً سلبية ، خاصة علي صغار المزارعين ، وهم السواد الأعظم من المزارعين[٩٢٠] .

([٩١٦]) سلسة قضايا التخطيط رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠١ ، ص ٦٣-٦٤ .

([٩١٧]) د. أماني قنديل : " المتطلبات الأساسية لنجاح سياسة الانفتاح الاقتصادي " ، ورقة مقدمة للحلقة النقاشية في تحرير الاقتصاد المصري ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية ، جامعة القاهرة ، ١٠- ١٣ مارس ١٩٩١ ، ص ١٤ .

([٩١٨]) . هناء خير الدين : " مفهوم التحرر الاقتصادي " ، ص ٢٠ .

([٩١٩]) د. إيمان عطية ناصف ، وآخرون " مقدمة في اقتصاديات الموارد والتنمية " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٧ .

([٩٢٠]) د. إيمان عطية ناصف ، د. محمدي فوزي ، وآخرون : " مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ٢٠٧ .

إعادة تخطيط التركيب المحصولى

فى ظل التحول إلى آليات السوق

يعبر التركب المحصولى عن التوزيع النسبى للحاصلات الزراعية على الرقعة الزراعية لمدة عام واحد، أو يعرف بأنه توزيع مساحة الأراضى الزراعية المتاحة على الزروع النباتية التى تتعاقب فى الأرض الزراعية وتشغلها لمدة سنة زراعية واحدة[٩٢١]. والتركيب المحصولى هو أحد محصلات السياسة الانتاجية الزراعية التى تتبعها الدولة، وتهدف إلى الوفاء باحتياجات الدولة من المحاصيل الزراعية الغذائية والتصنيعية والتصديرية، إذ يتحدد وفقاً للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول أن التركيب المحصولى هو المدخل الأساسى لتخطيط التنمية الزراعية[٩٢٢].

ويعتبر مفهوم التركيب المحصولى الأمثل مفهوماً ديناميكياً أى يتغير وفقاً للزمان والمكان وما يتضمنه، ويعنى ذلك أن الاعتبارات الفنية المتعلقة بنوعية التربة وتجهيزاتها، أو المتعلقة بتوفير الآلات والمعدات الزراعية، ومقاومة الآفات، وكذلك الاعتبارات الصناعية والاقتصادية والتشريعية مثل درجة خدمات التسويق، والإرشاد الزراعى، والأيدى العاملة، ومستويات الأجور، وأسعار عناصر الإنتاج تعتبر من العوامل المؤثرة فى تحديد التركيب المحصولى الأمثل[٩٢٣] ، مع اتجاه مصر نحو الاقتصاد الحر والاستعانة بآليات السوق لا تستطيع الدولة أن تلزم النشاط الزراعي بأهداف مباشرة، ولكن توجهه بأدوات غير مباشرة لتحقيق أهدافها حيث تقوم الدولة بتقديم المعلومات،

---

(٩٢١) علاء الدين مصطفى المتوفى: التركيب المحصولى وأسعار الحاصلات الزراعية". المؤتمر الدولى الخامس، ص٣٦٦ للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية السكانية، جامعة عين شمس ، ٢٩ مارس ١٣ أبريل ١٩٨٠.

(٩٢٢) محمود عبدالحليم جاد محمد: "دراسة تحليلية للمخاطرة واللايقين فى التركيب المحصولى المصرى"، ص٨٧ ، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

(٩٢٣) أحمد قدرى: "أثر السياسات المائية على الزراعة فى الأراضى الجديدة:، قسم الاقتصاد الزراعي، ص٤٢ معهد الكفاية الانتاجية، جامعة الزقازيق، فبراير ٢٠٠٢، بحث غير منشور.

وإتاحتها، وإجراء الأبحاث والدراسات أو تمويلها من أجل وضع أنسب الخطط لتطوير القطاع الزراعى على أسس علمية[٩٢٤].

يواجه واضعوا السياسة الزراعية عند اختيار بدائل التنمية عدد من التساؤلات تفرض نفسها على اختيارهم للمسار الذى يجب أن يسلكوه.

هل يجب أن يكون هدف استراتيجية التنمية تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي والكسائى وضمان نوع من الأمن الغذائى، أم هل يجب أن تبنى استراتيجية التنمية على أساس حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منها بغض النظر عن نوعية الناتج الزراعي.

وإذا أخذنا بمبدأ تحقيق الإكتفاء الذاتي كهدف، فهل تسمح الموارد الزراعية الحالية والمحتملة بتحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائى والكسائى، وإلى أى مدى يستمر ذلك، أم أنها تعجز عن تحقيق ذلك حالياً ومستقبلاً.

إذا نظرنا إلى واقع الهيكل الزراعى المصرى نجد أن المساحة الأرضية تعجز عن تحقيق الإكتفاء الذاتي، حيث أن الزيادة السنوية فى السكان لا يواكبها زيادة متوازنة فى المساحة المنزرعة مما يجعل تحقيق الاكتفاء الذاتي أمراً صعب التحقيق إن لم يكن مستحيلاً.

إن مجال الزيادة الرأسية فى انتاجية بعض المحاصيل محدود نظراً للإنتاجية المرتفعة نسبياً لمعظم هذه المحاصيل مما يقلل من أثر هذا العامل من استمرارية تحقيق الإكتفاء الذاتي فى المدى المنظور.

إن هناك حداً أقصى للتوسع فى بعض المحاصيل الغذائية ذات الاحتياجات المائية المرتفعة (الأرز والقصب)، وذلك بسبب محدودية الموارد المائية مما يجعل الاكتفاء الذاتي منها في المدى البعيد أمراً صعب التحقيق[٩٢٥].

---

(٩٢٤) د. محمود عبدالحكيم محمد: "دراسة تحليلية للمخاطرة واللايقين فى التركيب المحصولى فى مصر رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ص١٣٢.

(٩٢٥) د/ مصطفى الجبلى: "استراتيجية التنمية الزراعية..." المؤتمر الثاني للاقتصاديين الزراعيين، ص١٤٤، ثمة مجموعة من المحاصيل يقترح البعض الحد منها أو إلغاءها مع إحلال محاصيل جديدة أو بديلة لها أوفر غلة وأربح انتاجاً. وهذه العملية لن تتم فى يوم وليلة بل ستتم بالتدريج، هانى حمدان ، ٣٤٧.

التوجه نحو الزراعات التصديرية

إن مستقبل الصادرات الزراعية المصرية يكمن فى المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العليا. غير أن التحول إلى المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية يتطلب التحول على نطاق واسع فى استراتيجية التنمية الزراعية وفى الدور الذى ينبغى أن تقوم به الدولة ووزارة الزراعة المصرية فى هذا المجال، وذلك عن طريق الارتباط الكبير وربما الكامل أو الكلى بالحزام المناخي- الجغرافي- الذى يصل بالإنتاج الزراعي المصرى إلى الميزات التنافسية وهي الإنتاجية العالية والتكاليف المنخفضة والجودة المرتفعة. تلك الميزات التى لا دخل للإنسان فيها إلا عن طريق التكاليف العالية وربما العالية جداً فى بعض الظروف. وبذلك تتحول استراتيجية الإنتاج الزراعي فى مصر إلى الإنتاج الزراعي المتميز والتنافسي فى نفس الوقت وبذلك تستطيع أن تعظم من الصادرات الزراعية المصرية [٩٢٦].

والمحاصيل التى تتمتع فيها مصر بالميزة النسبية فى الإنتاج الزراعى العالمى من ناحية التكلفة ومن ناحية الجودة هى: القطن، والذرة، الأرز، البصل، الثوم، البطاطس، الفول، الفراولة، الفاصوليا، الكنتالوب، البطيخ، بعض الخضروات الطازجة، ونتيجة لذلك فإن هذه المحاصيل هي التي تتمتع فيها مصر بأسعار تنافسية عالمية عند تصديرها، والمنافسة محسومة إلى صالح مصر، خاصة إذا أحكمنا الرقابة على الصادرات الزراعية وتأكدنا من خلوها من الأمراض (وعلى الأخص البطاطس والبصل) وهذا ليس بالصعوبة بمكان[٩٢٧].

والسؤال الذى يطرح نفسه هل نتخصص في الإنتاج الزراعي للمحاصيل الزراعية التى تقع فى نطاق الحزام المناخى أو الجغرافي المناسب لنا. والتى حققنا تفوقاً عالمياً فيها، وأسعارنا التصديرية لها أسعار تنافسية مثل القطن والبطاطس والبصل والفول والفراولة والفاصوليا والخيار والبطيخ والكنتالوب والمانجو والعنب وغيرها من المحاصيل التصديرية، هذا بخلاف الأرز والذى كنا نصدر منه ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون طن فى بداية السبعينات.

---

[٩٢٦] د/ سيد البواب: بحوث اقتصادية معاصرة، ص٩.

[٩٢٧] د. سيد البواب: المرجع السابق، ص١٠.

أم نستمر فى إنتاج محاصيل زراعية لا تجود في حزامنا المناخى أو الجغرافي، وبالتالى فإن تكاليف إنتاجها أكبر من تكاليف استيرادها علاوة على قلة غلتها ونقص جودتها، خاصة أن احتمال حدوث حصار اقتصادي علينا أو فرض سياسة التجويع أصبح فى وقتنا الحاضر غير ذات بال بالنسبة لنا، إذ تمتلك مصر الفلاح والمهندس الزراعي والعالم الزراعي، والتكنولوجيا الزراعية التى يمكن معها تغير نوعية الإنتاج الزراعي خلال أربعة إلى ستة أشهر فقط.

هذا بالإضافة إلى أن البلاد المنتجه للسلع الاستراتيجية كالقمح وهى استراليا وروسيا وكندا وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية ويوغسلافيا والتشيك ورومانيا وغيرها لا يمكن أن تتفق كلها على قرار واحد ضد مصر [٩٢٨].

وهل تمثل خريطة مركبنا المحصولى الحالية أنسب خريطة زراعية ممكنة، أهى تضمن لنا أعظم وأقصى استغلال واستفادة من رقعتنا الزراعية، أم هناك أفضل منها، أم من مركبات بدائل ممكنة[٩٢٩].

وإن كان للرأى السابق وجاهته؛ حيث أن مصادر إنتاج القمح تتنوع "استراليا، وروسيا، وكندا، ويوغسلافيا، والولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه يتعين الأخذ فى الاعتبار عند إعادة تخطيط التركيب المحصولى، الأبعاد السياسية خاصة فى مجال الأمن الغذائى، حيث يستخدم سلاح الغذاء للتأثير على موازين القوى العالمية ومن ثم فإنه سلاح ضغط- كالبترول- فهو أداة للضغط السياسى فى حالات الحروب وغيرها وخاصة فى السلع الغذائية التى يحتكر إنتاجها دولة واحدة أو عدة دول قليلة مثل القمح الذى تحتكر تصدير ما يقرب من ٥٠% من إجمالى الصادرات العالمية منه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[٩٣٠].

وقد سبق للولايات المتحدة الأمريكية استخدام هذا السلاح ضد مصر خلال الستينات وطوال فترة الحرب مع إسرائيل حيث امتنعت عن بيع القمح لمصر عام ١٩٦٦ نهائياً فى وقت حدث فيه انخفاض كبير فى محصول القمح السوفيتي وذلك برغم أن مصر كانت ستشترى القمح الأمريكى وفقاً للأسعار العالمية وسعر السوق الحر وبالعملات الحرة بعد أن امتنعت الولايات المتحدة

([٩٢٨]) د/ سيد البواب: "بحوث اقتصادية معاصرة"، ص٨، ٩.

([٩٢٩]) د. جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الثالث، ص٣٠١.

([٩٣٠]) د. حمدى عبدالعظيم: "دور السياسة المالية والنقدية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٨/٤١٧، سنة ١٩٨٩، ص٩٧.

منذ عام ١٩٦٤ عن مساعدة مصر تبعاً للقانون الأمريكي رقم ٤٨٠ الخاص بتصدير فائض الحاصلات الزراعية إلى الدول الصديقة[٩٣١].

ومن ثم يبدو لزاماً على مصر بذل جهود كبيرة للسير فى طريق الاعتماد على ألذات فى مجال (القمح) فلابد وأن يأتي الأمن الغذائي فى المقدمة، أو كالدليل المرشد، وليس الأمن الغذائى، هو الكفاية الذاتية فحسب، ولكن لابد وأن يكون هناك مخزون استراتيجي[٩٣٢].

فإن الاكتفاء الذاتي فى حالة مصر يعنى الزراعة المعاشية والكفاف، دون اكتفاء مع ذلك لاستحالة أن توفر الرقعة الراهنة حاجات السكان الحاليين الأساسية أما مفهوم الأمن الغذائي فهو كحد أدنى أن تغطى الزراعة نفسها بنفسها فى ميزان الصادرات الزراعية والواردات، مثلما كان الحال حتى أوائل السبعينات، وبالتحديد سنة ١٩٧٤ وبذلك تستقل الزراعة بنفسها اقتصادياً وتخرج من وصاية البترول والقناة والسياحة.

الآن وبعد إنحسار السياسات الاستعمارية والتحول نحو اندماج الاقتصاديات المختلفة فى الاقتصاد العالمى وظهور منظمة التجارة العالمية على الساحة الدولية، فهل مازال شعار الاكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي مناسباً لتلك الفترة التى يعيشها العالم اليوم أم أن هذا الشعار غير مفيد ويجب أن نتحول منه إلى شعار آخر وهو الانتاج الزراعي المثمر والمنافس والقادر على غزو السوق العالمية بأسعار عالية نوفر به باقى المنتجات الزراعية بأسعار أقل من أسعار إنتاجها فى الداخل. وبذلك يستطيع الإنتاج الزراعي أن يتوجه إلى سياسة التوجه الخارجي أو التوجه التصديرى[٩٣٣].

إذا كان هذا الرأي ينطبق على كافة المحاصيل فإنه ينبغى استثناء (القمح) بالذات فى ظل الظروف السياسية وأحادية القطب وسيطرة الولايات المتحدة على مقاليد الأمور السياسية الدولية واستخدامها للمنظمات الدولية فى تنفيذ أغراضها. والمؤسسات المالية كأدوات لتطبيق وفرض سياستها على دول العالم ومن ثم لا يعد القمح سلعة استراتيجية فحسب بل يعد مسألة أمن قومى ولا نقول أمن غذائى فحسب أياً كانت قيمة التكلفة.

---

(٩٣١) انظر د/ عادل هندى، د/ أسعد العطار، "دراسة تحليلية للتأثير المتبادل للبترول، والقمح فى الاستراتيجية العربية، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٣٧٥- يناير ١٩٧٩، الجمعية المصرية للإقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع، ص٧٥.

(٩٣٢) د. جمال حمدان: شخصية مصر: "دراسة فى عبقرية المكان" الجزء الثالث، ص٣٠٦.

(٩٣٣) د/ سيد البواب: "بحوث اقتصادية معاصرة فى الإطلاع الاقتصادي"، ص٧.

القمح كسلعة استراتيجية فى مصر

كان مجموع الإحتياجات القمحية عام ١٩٨٠ نحو ٧,٢ مليون طن (منها ١,٨ مليون طن إنتاج محلى ونحو ٥,٤ مليون طن استيراد من الخارج)، وبذلك كانت نسبة الاكتفاء الذاتي في حدود ٢٥% وقد انتهجت الحكومة فى خططها الأربعة (٨٣/٨٢ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) سياسة من شأنها التدرج نحو رفع نسبة الإكتفاء الذاتي القمحية. فقد ارتفعت الاحتياجات القمحية فى نهاية الخطة الثالثة أى فى سنة (١٩٩٧/٩٦) إلى نحو ١١,٥ مليون طن منها نحو ٥,٧ مليون طن إنتاج محلي ونحو ٥,٨ مليون طن استيراد من الخارج وبذلك ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من نحو ٢٥% فى بداية الخطة الخمسية الأولى إلى نحو ٥٠% فى نهاية الخطة الخمسية الثالثة[٩٣٤].

تصنيف المحاصيل الرئيسية فى الزراعة المصرية

باستعراض متوالى استخدام الأراضى الزراعية فى مصر نجد:

- ٩٠,٦% من المساحة مشغولة بمحاصيل حقلية، من جملة المساحة التى تشغلها المحاصيل الحقلية نجد أن خمسة محاصيل هي (القطن- البرسيم- القمح- الذرة- الأرز) تشغل حوالى ٨٤%.
- ٧% خضر نجد ثلاثة محاصيل هي الطماطم، البطاطس البطيخ تشغل ٧٥%.
- ٢,٤% فواكه فيما يشغل الموالح والعنب والمانجو نحو ٨٠% فى جملة مساحة الفواكه

من هذا يتضح أن الهيكل الأساسى للزراعة المصرية يتكون من خمسة محاصيل تقليدية (القطن- البرسيم- القمح- الذرة- الأرز). وأن جزءاً كبيراً من ناتج هذه المحاصيل (كسب القطن، البرسيم، تبن القمح، قش الأرز) يستخدم فى الإنتاج الحيواني.

وبالرغم من توفر عوامل الانتاج من مناخ وأرض وماء وخبرة وعماله لازمة للتوسع فى زراعة الخضر والفاكهة والمحاصيل غير التقليدية، فإنها جميعاً مازالت تشغل أقل من ١٠% من المساحة المنزرعة ولعل السببفى ذلك يعزى إلى تغلب الحيازات الصغيرة فى الزراعة المصرية، وتركيز صغار المنتجين الزراعيين على توفير حد أدنى من الأمن الغذائي لهم ولحيواناتهم بالإضافة إلى أن قدراً من هذه الفئة لا يسمح بالتوسع فى زراعة الخضر

---

(٩٣٤) المرجع السابق، ص٩.

والفاكهة والمحاصيل غير التقليدية نظراً لما يحتاجه انتاجها من مدخلات تزيد كثيراً عن تلك اللازمة للمحاصيل التقليدية، علاوة على قابليتها السريعة للفساد والتلف نتيجة عدم وجود نظام سليم لتسويقها أو تصنيعها مما يجعل انتاجها محدداً بمقدار الطلب عليها فى السوق المحلية أساساً وإلا تعرض المنتج لمخاطر سرعة تلفها وذبذبة فى أسعارها، ومن ثم فإن بالتحليل الكلى نجد أن الاستمرار فى زراعة المحاصيل التقليدية بعيد كل البعد عن تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة أو تعظيم الانتاج منها[٩٣٥].

(٩٣٥) د/ مصطفى الجبلى: استراتيجية التنمية، المؤتمر الثاني للاقتصاديين الزراعيين، ص١٤٥.

التغيرات فى التركيب المحصولى

فى ظل تطبيق استراتيجية التوجه للتصدير

مجموعة الحبوب : تحتل مجموعة الحبوب المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية فى التركيب المحصولى الزراعي المصرى، حيث تشغل أكثر من ٤٠% من المساحة المحصولية ويمثل القمح الأهمية النسبية الأولى من حيث المساحة.

وبتتبع التغيرات التى حدثت فى مجموعة الحبوب نجد أنها بلغت ٤,٨ مليون فدان خلال الفترة ٧٥-١٩٧٩ ثم أخذت هذه المساحة فى التناقص لتصل إلى ٤,٧ مليون فدان خلال الفترة ٨٠ – ١٩٨٥ ثم بدأت فى التزايد مرة أخرى بصورة ملحوظة لتصل إلى ٩,١ مليون فدان ٩٢ – ١٩٩٦، ويمكن تفسير ذلك أنه مع بدء سياسة التحرر الاقتصادي وإلغاء التوريد الإجبارى الجدى للقمح عام ١٩٨٧ ارتفع سعر القمح بعد أن كان سعره أقل من أسعار التصدير مما دفع بالمزارعين لزيادة المساحة المزروعة قمح[٩٣٦].

مجموعة الألياف "القطن – الكتان" : يعد القطن أهم محاصيل الألياف بل أهم المحاصيل النباتية فى مصر حيث أنه محصول التصدير الأول لمصر، وتتمتع مصر بميزة نسبية فى إنتاجه وتقوم عليه العديد من الصناعات، إلا أن مساحته فى تدهور مستمر وكذلك تدهور فى إنتاجيته رغم أن الدولة تقوم بدعمه بتحمل نصف تكاليف المقاومة الكيماوية له، ويلاحظ أنه مع تحرير تجارة القطن وارتباط أسعاره المزرعية بالأسعار العالمية للقطن إلا أن مساحة القطن استمرت فى التناقص طوال فترة التحرر الاقتصادي بسبب ما صاحب فترة اقتنال تسويق القطن من نظام التوريد الإجبارى إلى التسويق الحر من مشكلات مما كان له أثر سلبى على المنتج وخوفه من المخاطرة بإنتاج القطن[٩٣٧]

الأعلاف : تشغل نحو ربع المساحة المحصولية سنوياً، ويعتبر البرسيم هو محصول العلف الأخضر الرئيسى وقد تناقصت تدريجياً مساحة الأعلاف.

---

(٩٣٦) ناهد محيسن: "الجات والميزة النسبية.. مجلة التنمية، ص٤.

(٩٣٧) ناهد محيسن: الجات والميزة النسبية.. مجلة التنمية والتخطيط، ص٥.

البقول والزيوت :تشغل أهمية نسبية ضئيلة فى المساحة المحصولية رغم أهميتها فى إنتاج الغذاء ورغم ارتفاع مساحتها فى الفترة الأخيرة إلا أن المحاصيل الزيتية مازالت بحاجة لزيادتها لعدة أضعاف.

قصب السكر والبنجر :من المحاصيل المهمة لإنتاج السكر فى مصر إلا أن مساحتها مازالت ضئيلة جداً بالنسبة لإجمالى المساحة المحصولية، وأسعار هذين المحصولين تتحدد من قبل الدولة ولا تخضع للسوق الحرة ولذا فإن المساحة المحصولية لهما مرتبطة بتوجيه الدولة من خلال الأسعار وأوجه الدعم الأخرى التى تقدم للمنتجين.

الخضر والفاكهة :تزايدت مساحة الخضر والفاكهة بسبب تمكن المزارعين من التحرر من قيود التركيب المحصولى جزئياً واتجهوا للتوسع فى إنتاج الخضر.

إلا أنه مع عام ١٩٨٧ وإلغاء التوريد الجبرى لبعض المحاصيل الحقلية شجع المزارعين على إنتاج هذه المحاصيل، وتناقصت مساحة الخضر ثم ما لبثت أن عادت مرة أخرى للزيادة نتيجة للتوسع فى تصدير الخضر وتركيز إنتاج الخضر والفاكهة فى الأراضى الجديدة.

الفاكهة :تعتبر الفاكهة أكثر المجموعات تطوراً فى المساحة خلال الفترة السابقة (٧٥-١٩٧٩) (٩٢-١٩٩٦) حيث كان من أهم أسباب هذه الزيادة تركز إنتاج الفاكهة فى الأراضى الجديدة الصحراوية.

النباتات الطبية والعطرية :لم تشهد أى تحسن فى المساحة بل تناقصت مساحتها ورغم انخفاض أهميتها النسبية إلا أنه من المعتقد أن يكون لها أهمية كبيرة فى المستقبل بالتوسع فى إنتاجها وتصديرها لتوافقها مع البيئة المصرية[٩٣٨].

إعادة تخطيط المركب المحصولى

(٩٣٨) ناهد محيسن: "الجات والميزة النسبية"، المؤتمر ٢٣، ص٦.

بحق أن يأتى الأمن الغذائي فى المقدمة أو كالدليل المرشد، وليس الأمن الغذائي هـو الكفاية الذاتية وإن تداخلاً.

ونحن نعيد تخطيط التركيب المحصولى يتعين علينا الأخذ فى الحسبان

١- الأمن الغذائي.
٢- إنتاج محاصيل ذات قيمة عالية لتصديرها (نشترى الكم بالكيف).
٣- انتاج المحاصيل التى داخل الحزام المناخى.

علينا أن نشجع محاصيل غالية عالية القيمة عالمياً لتصديرها بأسعار مرتفعة، وبقيمتها نستورد السلع، والمحاصيل الغذائية التى تنقصنا والتى تعد أرخص نسبياً فى السوق العالمية.

وهذا يعنى بالضرورة أن تصل بعض المحاصيل الجديدة غير التقليدية محـل بعـض محاصلينا التقليدية غير المجدية وهذا يفتح الباب أمام كثير من الإجتهادات فـى الاقتراحـات والتجارب التى ينبغي أن تخضع للدراسة العلمية الموسعة.

أركان إعادة تخطيط التركيب المحصولى وهي أربعة

١- التكثيف.
٢- التشجير.
٣- التصدير.
٤- التصنيع

وعلى أساس هذه المبادئ والأركان الأربعة يمكن أن تنحصر أهم الخطوط التخطيطية المطروحة والمقترحة فى إعادة تخطيط مركبنا المحصولى وأولها قضية إلغاء القطن أو الحـد منه وتخفيفه ثم تضييق الحبوب والبرسيم وثورة الخضروات والفاكهة وأخيراً محاصيل الإبدال والإحلال[٩٣٩].

تطور التركيب المحصولى فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي

أولاً- زيادة المساحة المزروعة من المحاصيل بدائل الواردات

(٩٣٩) د/ جمال حمدان: شخصية مصر ص٣٠٧.

- زيادة المساحة المزروعة (بالقمح) من ٢٠٧٥ ألف فدان عام (١٩٩١/٩٠) إلى ٢٥٠٠ ألف فدان ٩٧/٩٦.
- زيادة المساحة المزروعة (بالأرز) من ١١١٢ ألف فدان عام ٩١/٩٠ إلى ١٤٠٦ ألف فدان ٩٧/٩٦.
- زيادة المساحة المزروعة (ذرة) من ٢٠٤١ ألف فدان عام ٩١/٩٠ إلى ٢٠٧٨ ألف فدان ٩٧/٩٦.
- زيادة المساحة الغذائية مثل الفول السوداني، العدس، الفول[٩٤٠].

ثانياً- زيادة محاصيل التصدير

- زيادة المساحة المزروعة فاكهة من ٦٩٥ ألف فدان عام ٩١/٩٠ إلى ٩٠٠ ألف فدان عام ٩٧/٩٦.
- التوسع فى المساحة المزروعة بنجر سكرمن ٦٢ ألف فدان عام ٩١/٩٠ إلى ٧٨ ألف فدان عام ٩٧/٩٦.
- انخفاض المساحة المنزرعة قطن من ٩٩٣ ألف فدان عام ٩١/٩٠ إلى ٩٢ ألف فدان عام ٩٧/٩٦ رغم ارتفاع أسعار القطن حتى تكاد تقترب من الأسعار العالمية ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل:
- ارتفاع تكاليف إنتاج القطن مقارنة بالمحاصيل المنافسة والتى تمكث في الأرض مدة أقل.
- إحتياج القطن إلى رعاية خاصة فى مراحل الزراعة والجنى والمقاومة ومن ثم فهو من المحاصيل المرهقة للفلاح.
- عدم تحرير تجارة القطن بالكامل[٩٤١].

ثالثاً- انخفاض المساحة المزروعة بالأعلاف (وخاصة البرسيم)

وهذا يعود إلى تأثير سياسات التحرير المطبقة فى القطاع الزراعي. وتوجه الزراعة نحو التوسع فى المحاصيل التصديرية والتى للبلاد فيها ميزة نسبية ومحاصيل بدائل الواردات، وذلك على عكس الوضع قبل الثمانينات. وقبل تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي حيث كان يتهرب المزارعون من زراعة محاصيل التسليم الإجبارى والمحدد أسعارها، ومساحتها

(٩٤٠) د/ صلاح عبدالغنى البلتانى: أثر تحرير التجارة، معهد التخطيط، ص٤٣.

(٩٤١) المرجع السابق: ص٤٤.

بقوانين إلى زراعة المحاصيل التى تحدد أسعارها بناء على عوامل العرض والطلب مثل البرسيم حتى لو اضطر إلى دفع الغرامات المقررة، فأثر ذلك بوضوح على مساحة وإنتاجية القطن[٩٤٢].

رابعاً- التوجه نحو الزراعات ذات القيمة المضافة العليا

يعتبر تعظيم العائد على مواردنا الزراعية أساساً لاستراتيجية التنمية الزراعية، ويتحقق ذلك عن طريق التوسع الرأسى، والتوسع الأفقى فى إطار الأنماط الحالية للتركيب المحصولى، حيث أن المحاصيل الحقلية العادية مثل القطن، والأرز، والذرة، والفول، والبصل، وقصب السكر تسود التركيب المحصولى الحالى، وقد بقيت هذه المحاصيل فى مكان الصدارة منذ القرن التاسع عشر.

إن التركيبة المحصولية شهدت بعض التغيرات خلال السنوات الأخيرة، ومن ذلك تراجع الأهمية بالنسبة لمحصول القطن بالقياس إلى المحاصيل الحقلية الأخرى المنافسة معه فى الدورة الذراعية، ومن ذلك أيضاً تصاعد الأهمية بالنسبة للمحاصيل البستانية، والخضروات، ولكن هذه التغيرات مازالت هامشية، ومازالت السمات الأساسية للتركيب المحصولى على ما هى عليه منذ عشرات السنين. فهل هذا هو النمط الأمثل لما ينبغي أن تكون عليه الزراعة فى مصر. أو بعبارة أخرى إلى أى حد يعتبر النمط الحالى للإنتاج الزراعي متفقاً مع ما تتمتع به مصر من ميزات نسبية.

إن مصر تتمتع بمركز جغرافى ممتاز بالنسبة للأسواق العالمية التى تستورد كميات ضخمة من المحاصيل الزراعية ذات القيمة المضافة، ومن أهم هذه الأسواق بداهة، هو سوق بلاد المجموعة الأوروبية، التى تشمل أكبر قوة شرائية فى العالم وهى تستوعب فعلاً كميات شاسعة من الواردات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية مثل الفاكهة والخضروات والأزهار، صحيح أن هذه الواردات تخضع لقيود جمركية وغير جمركية عالية، كما أنها تخضع لمنافسة شديدة من داخل المجموعة الأوروبية، ومن خارجها. ولكنها تبقى سوقاً ذات إمكانيات ضخمة بالنسبة لبلد

(٩٤٢) المرجع السابق: ص٤٥.

مثل مصر، يضاف إلى ذلك أسواق منطقة الخليج العربى وقد اصبحت مثل السوق الأوروبية فى ضخامتها وارتفاع مستوي المعيشة بها.

فإنه من الممكن رفع إنتاجية وتحسين نوعية الخضر والفاكهة بما يضاعف محصولها، وعائداتها، فإن أرباح الفدان الصافية من تصدير الخضروات والفواكه يمكن أن تبلغ- بلا شك- أضعاف مثيلاتها من تصدير القطن أو أى محصول آخر(٩٤٣)، ويرى "الجبلى" أنه من الممكن تعظيم عائد الزراعة المصرية إلى نحو أربعة أمثال العائد الحالى بالتحرك فى اتجاه زيادة مساحة زراعة الخضر على حساب بعض المحاصيل الحقلية أو إحلال بعض المحاصيل غير التقليدية محل المحاصيل التقليدية، وذلك من خلال استراتيجية زراعة محاصيل تصديرية عالية الثمن، واستيراد محاصيل زراعية منخفضة الثمن بالمقابل، إذ يمكننا بثمن فدان طماطم نصدره أو فدان فراوله نستورد به محصول عدة أفدنة من المحاصيل الحقلية الأخرى(٩٤٤).

ناهيك عن القيمة الاقتصادية- الاجتماعية المترتبة والمتداعية والتى تتمثل في فرص العمل الجديد التى تخلقها عمليات الجمع والتعبئة والتصنيع والتعليب..الخ(٩٤٥).

هذا وتتمتع مصر بموارد طبيعية، ومناخ معتدل يجعلها أكثر تأهيلاً لكى تلعب دوراً هاماً فى تصدير الخضروات والفاكهة من أى بلد آخر، هذا بالإضافة إلى أن النسبة الساحقة من زراعتها تقوم على الرى، وهذا يجعلها أكثر ثباتاً واستقراراً من زراعات بلاد أخرى تعتمد إلى حد كبير على الأمطار، فضلاً عن أن المنتج الزراعي المصرى لا يقل مهارة عن المنتجين فى البلاد الأخرى المنافسة معه(٩٤٦).

إن مصر تكاد تكون البلد الوحيد من بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط التى لم تتمكن من تثبيت أقدامها فى الأسواق الأوروبية، فى دائرة السلع ذات القيمة المضافة العالية، ويتضح ذلك من المقارنة بين هيكل الصادرات الزراعية بين بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط إلى السوق الأوروبية، فإن الفرق شاسع بين الصادرات الإسرائيلية مثلاً والصادرات المصرية، فالأولى تتكون بصفة أساسية من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، والثانية تتكون أساساً من المحاصيل الحقلية، ولكن إسرائيل ليست البلد الوحيد الذى استطاع أن يستغل

---

(٩٤٣) د/ سعيد النجار: تجديد النظام الاقتصادي السياسى فى مصر"، ص٧٠.

(٩٤٤) د. جمال حمدان: "شخصية مصر"، الجزء الثالث، ص٣٤٤.

(٩٤٥) د. جمال حمدان: "شخصية مصر"، الجزء الثالث، ص٣٤٥.

(٩٤٦) د. سعيد النجار: مرجع سابق، ص٧.

إمكانيات السوق الأوروبى إلى أبعد الحدود، فهناك تركيا، وتونس، والمغرب، والأردن، ولبنان قبل الحرب الأهلية[٩٤٧].

كل هذه العوامل تدعونا إلى الاعتقاد بأن الميزة النسبية لمصر تكمن فى الزراعات ذات القيمة المضافة العالية، وليس فى المحاصيل الحقلية التقليدية، إذا صح أن الميزة النسبية لمصر توجد بصفة أساسية فى الحاصلات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية فإن معنى ذلك أن التركيب المحصولى الحالى ذو قيمة كلية تقل كثيراً عن القيمة التى يمكن تحقيقها من التوليفة المثلى. وهذا يلزم من أن قيمة ناتج الفدان من المحاصيل الحقلية لا يزيد عن أن يكون نسبة ضئيلة من قيمة ناتج الفدان من المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية.

ويظهر ذلك بوضوح من أن قيمة الصادرات الزراعية الإسرائيلية تصل إلى عدة أمثال قيمة الصادرات الزراعية المصرية، رغم ضآلة الموارد الطبيعية الاسرائيلية بالمقارنة بالموارد الطبيعية فى مصر هذه الحقيقة تشير إلى الفاقد الاقتصادي الكبير الذى تنطوى عليه الأنماط الحالية للإنتاج الزراعي فى مصر، ويتمثل هذا الفاقد فى الفرق بين القيمة الكلية للإنتاج الزراعي الحالى، والقيمة الكلية للإنتاج الزراعي الأمثل، وهو الإنتاج الذى يعكس الميزات النسبية الحقيقية[٩٤٨].

والملفت للنظر هو جمود الدورة الزراعية فى مصر حيث تدور حول المحاصيل الحقلية التقليدية فلا تزال الصادرات الزراعية التقليدية تشكل الجزء الأكبر من الصادرات الزراعية وتنحصر فى خمسة محاصيل أساسية هي: "القطن، البطاطس، الأرز، الموالح، البصل" وتشكل أكثر من ٨٠% من الصادرات الزراعية ويأتى بعد ذلك البصل والثوم والفول السوداني والنباتات الطبية والعطرية وبعض الفواكه الأخرى، خلاف الموالح، وبالنسبة للسلع الزراعية المصنعة مثل البصل المجفف والخضروات المحفوظة والمجففة والمشروعات فهى تشكل نسبة بسيطة جداً من الصادرات، ورغم حدوث تغير طفيف فى الهيكل السلعى للصادرات الزراعية حيث زاد عدد السلع الزراعية المصدرة وقيمتها إلا أن هذه الزيادة تعتبر ضئيلة[٩٤٩].

---

(٩٤٧) د. سعيد النجار: "تجديد النظام الاقتصادي السياسى فى مصر"، الجزء الثاني، ٧٢.

(٩٤٨) د. جمال حمدان: "شخصية مصر"، الجزء الثالث، ص٣٤٤.

(٩٤٩) د. جلال الملاح: "توقعات مساهمة الصادرات الزراعية فى النمو الاقتصادي"، المؤتمر الثاني عشر للإقتصاديين الزراعيين، ص١٩٩.

أهمية تنمية الصادرات الزراعية

أن قيمة الصادرات الزراعية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً على المستوي المتوسط والطويل فى تطوير قطاع الزراعة، وحسن تخصيص الموارد الزراعية ورفع قيمة معامل الاستثمار فى القطاع، ومن ثم تشجيع الاستثمار فى هذا القطاع وزيادته مما يؤدى إلى زيادة الانتاج ورفع معدل الاكتفاء الذاتي[٩٥٠].

ويتعين على الدولة حماية الإنتاج الزراعي المحلي أمام المنتجات الأجنبية الأكثر قدرة على المنافسة أو السياسات الغذائية التى قد تلجأ إليها بعض الدول لإعاقة وتخريب قطاع الزراعة المصرى[٩٥١].

إن تغير التركيب المحصولى إستجابة للعوامل الاقتصادية وبعيداً عن القيود الإدارية هو الطريق السليم للوصول إلى التركيب المحصولى الأمثل، والذى يحقق أكبر دخل ممكن للفرد والمجتمع ويؤدى إلى التوسع فى المحاصيل التى للبلاد فيها ميزة نسبية وترشيد استخدام الموارد الزراعية المتاحة بما يضمن تحقيق الأهداف التالية من تخصيص الموارد الزراعية.

- تعظيم حصيلة النقد الأجنبى من الحاصلات التصديرية:
- تحقيق درجة عالية من الإكتفاء الذاتي فى المحاصيل الغذائية.
- تعظيم احتياجات الصناعة المحلية من المواد الخام الزراعية.
- تحقيق أفضل كفاءة إقتصادية من استعمال الموارد المحددة.
- تحقيق أقصى كفاءة انتاجية.

---

(٩٥٠) صلاح عبدالغنى البلتانى: أثر تحرير التجارة الدولية، معهد التخطيط، ص٦٠.

(٩٥١) المرجع السابق: ص٦٢.

الركائز الأساسية التى يجب أن تستند عليها

استراتيجية التنمية الزراعية

- وجود أسس وأساليب إنتاجية جديدة (طرق الزراعة، طرق الرى، أنواع البذور والأسمدة، المبيدات)، أساليب الخدمة وطرق جمع المحصول ، مستوى الميكنة الزراعية .

- إنشاء شبكات الطرق وإتاحة وسائل النقل.

- توفير إمكانيات التسويق ، وتطوير الاساليب والخدمة التسويقية إذ يعد التسويق والسياسة التسويقية الخارجية والداخلية جزء من السياسة الزراعية على مستوى قطاع الزراعة، وجزء من السياسة الاقتصادية على المستوى القومى.

- فالتسويق له دوره فى تخصيص الموارد وتحديد اسعار السلع وتنظيم أسباب السابق والحد من الفاقد وتنمية التجارة الخارجية.

تنمية وتطوير الصادرات الزراعية وذلك من خلال :

* ضرورة قيام زراعات يخصص انتاجها للتصدير ويتوائم مع احتياجات الأسواق الخارجية من حيث النوعية وموعد الانتاج، وذلك يستلزم تبديل مفهوم الفائض الى مفهوم الزراعات التصديرية.

* القوى العاملة الزراعية والتعليم الزراعى فلكى تقوم تنمية شاملة وبمعدلات مرضية لابد من إعداد كوادر بشرية ملائمة لاحتياجات القطاعات الاقتصادية بالمجتمع من حيث النوعيات ومستوى الكفاءة والتدريب والتعليم.

* الدور التوجيهى والارشادى والتأشيرى للأجهزة الزراعية بدلا من الدور التدخلى والتحكمى والإلزامى للأجهزة والمؤسسات الزراعية الحكومية وهذا يستلزم ملائمة الأساليب وكفاءة الكوادر التى ستؤديه

* الدور الرقابى الدولة لحماية المنتج والمستهلك بالتأكيد على الالتزام وتنفيذ القوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية لحماية كل من المنتجين والمستهلكين وهذا يعنى – ضمن ما يعنى– مراقبة الدولة لنوعية

مستلزمات الإنتاج وملائمتها وصلاحيتها- الأسمدة والمبيدات- وكذلك مراقبة شروط صلاحية السلع الاستهلاكية وشروط الانتاج ومواصفات السلع المنتجة[٩٥٢].

وسائل دعم وتنمية الصادرات الزراعية التقليدية .

ولإمكانية دعم وتنمية الصادرات الزراعية غير التقليدية وذلك من خلال تبنى مجموعة من السياسات الاقتصادية القادرة على رفع الكفاءة التصديرية لهذه المنتجات، وغزو الأسواق العالمية بقوة لمواجهة المنافسة الشديدة اقليميا (من تركيا واسرائيل وإيران) ودوليا وتتلخص أهم هذه الوسائل فى :

- تبنى سياسة الانتاج من أجل التصدير، وليس تصدير الفائض من هذه السلع التى تمتاز بالجودة المرتفعة، والعائد المرتفع والاستهلاك المحدود من المياه، وتشجيع الانتاج المخصص للتصدير فى الاراضى الجديدة(مثل الزراعة فى منطقة توشكى والوادى الجديد).
- الاهتمام بعمليات الترويج والدعاية لصادرات مصر من هذه السلع فى الأسواق الخارجية بكافة اساليب الدعاية والاعلان وبمختلف الوسائل (مثل النشرات- والمعارض الزراعية) التى تنشر بالدول الاجنبية، بهدف زيادة الطلب على هذه المنتجات فى أسواقها التقليدية وفتح أسواق جديدة لها[٩٥٣].
- تذليل كافة العقبات والإجراءات الادارية والبنكية والجمركية المختلفة المعوقة لعمليات تصدير هذه المنتجات وذلك بخفض او إعفاء الواردات من الآلات والمعدات والبذور والشتلات وغيرها من الواردات الجمركية الخاصة بهذه المنتجات من الرسوم الجمركية، وقيام البنك المركزى بتمويل البنوك التجارية على مستندات التصدير باسعار فائدة تقل عن الاسعار السائدة بنسبة٥%، أيضا تخفيض نوالين الشحن ورسوم الحاويات لخفض التكلفة التصديرية.

تم تعديل القرارات المتعلقة بالتعريفة الجمركية الخاصة بزهور القطف، حيث تم تعديل التعرفة الجمركية من ٧٠% الى ٥٥% عام ١٩٩٦ ثم تبعه قرار آخر بالخفض فى سنة

([٩٥٢]) فريق بحثى :" التحرر الاقتصادى وقطاع الزراعة " ، مجلة التنمية والتخطيط، المعهد التخطيط، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٣٤٩-٣٥٠.

([٩٥٣]) د خديجة محمد الاعصر : القدرة التنافسية لأهم الصادرات من السلع الزراعية غير التقليدية ، مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ٤٢٦-٤٢٧.

١٩٩٧ حيث تم خفض التعريفة الجمركية من ٥٥% الى ٥٠% ثم تبعه خفض أخر فى عام ١٩٩٨ وذلك بتخفيض معدل الضريبة من ٥٠ % الى ٤٠% والهدف من هذه التخفيضات هو السير فى استيراد مستلزمات الانتاج والشتلات والتقاوى ذات الجودة العالية والتى تعطى انتاجا ذا مواصفات جودة مرتفعة تتناسب مع متطلبات السوق العالمى، واشباع ذوق المستهلك العالمى، مما يساعد المصورين المصريين على انتاج الزهور وتصديرها للخارج[٩٥٤].

من ناحية أخرى تم توقيع اتفاقية الشراكة الاوربية المصرية والتى تتضمن داخلها بندا يختص بتصدير الزهور ، حيث انه من خلال بنود هذه الاتفاقية تستطيع مصر تصدير ٣٠٠٠ طن سنويا من زهور القطف الظازجة والبراعم الزهرية، وذلك خلال الفترة من اول اكتوبر وحتى ١٥ أبريل ، وتكون نسبة السماح الجمركية تصل الى ١٠٠% وبالرغم من هذا لم تستغل فترة السماح بشكل جيد ، أما قبل او بعد هذه الفترة فتكون الضرائب ١٠٠% على صادرات الزهور الطازجة والبراعم، ولذلك يجب العمل على تنمية صادرات مصر منها خلال فترة السماح، وفى الوقت نفسه تعتبر هذه الفترات من أفضل المواسم الزراعية والتصديرية لدى مصر.

التوجه نحو الزراعات التصديرية.

مما لاشك فيه ان الصادرات الزراعية غير التقليدية من الممكن أن تلعب دوراً بالغ الاهمية فى تعديل الميزان التجارى الزراعى المصرى، والذى يعانى من اختلال ضخم نتيجة تضخم حجم الواردات من السلع الزراعية الأساسية مثل: القمح ومشتقاته وتشتمل الصادرات الزراعية غير التقليدية على مجموعة الزهور ونباتات الزينة ومجموعة النباتات الطبية والعطرية بالاضافة الى بعض الانواع الجديدة من الخضر والفاكهة مثل الكنتالوب والاسبارجيس، والفراولة والفاصوليا الخضراء وغيرها ، فضلا عن الفواكه الثمينة كالمانجو والموز والبطيخ.

النباتات الطبية والعطرية.

أثبتت الدراسات أن لمصر فرصا تصديرية هائلة لعدد ضخم من منتجات تلك المجموعة ، حيث تجد طلبا متزايد عليها فى السوق المحلى فى العالم، وزيادة الوعى الغذائى والصحى ، والعودة الى ما تجود به الطبيعة، والبعد ما أمكن عن المركبات الكيماوية والأدوية

---

(٩٥٤) د خديجة محمد الاعصر : القدرة التنافسية لأهم الصادرات من السلع الزراعية غير التقليدية ، مرجع سابق ، ص٤٢٧.

التى تعتمد أساسا على المادة الخام للنباتات الطبية والعطرية، كما تعتمد صناعة الزيوت العطرية فى مصر والعالم على النباتات العطرية، والتى لم يكن لمصر نصيب من التجارة العالمية فيها قبل الستينات ، إلا أن نصيبها فى إنتاج وتصدير الزيوت العطرية قد ارتفع واكتسب شهرة عالمية فى بعض الأنواع(٩٥٥).

وعلى الرغم من أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه النباتات الطبية والعطرية فى تنمية صادرات مصر الزراعية، وتنويع هيكلها، والحد من العجز فى الميزان التجارى، إلا انها لم تحظ بالاهتمام الكافى على مستوى انتاجها وتصديرها.

الخضر والفاكهة .

إن تربة مصر وجوها كفيلان بانتاج فريد من الخضر والفاكهة(٩٥٦) المدارية والمعتدلة ومن زهور بواكر فضلا عن النباتات العطرية والطبية فاصبح بحق بستان الشرق (٩٥٧). فبهذا ومثله توظف مصر مناخها المضاد لمناخ اوربا العلاجية، وتوظف موقعها فى عصر الطيران والنقل الجوى كما تفيد من امتيازها وشهرتها فى احجام ونوعيات خضراواتها وفواكهها وبالتأكيد فإن هناك امكانات عظيمة صنفها البعض على المستوى الخارجى فى ثلاث دوائر، الفواكه والزهور لأوربا الغربية، الخضراوات والفواكه للعالم العربى والنباتات الطبية والعطرية للعالم أجمع(٩٥٨).

ينبغى ان تركز مصر على الفواكه الثمينة كالمانجو والموز والبطيخ ففى هوامش شرق وغرب الدلتا بتربتها الرملية الخفيفة مجال للتوسع فى إنتاج المانجو الفاخر للتصدير بينما ينبغى أن تخصص اراضى الجزاير والسواحل للموز وكلا من المانجو والموز يمكن أن يجد مجالا فى حوض بحيرة ناصر بينما تخصص محافظة دمياط لزراعة الخضراوات

---

(٩٥٥) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مركز تنمية الصادرات المصرية، دراسة عن سوق صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية والتوابل ، ١٩٩٥ ، ص ١٥.

(٩٥٦) د سابا حبشى : الارض والبحث العلمى والامن الغذائى " المؤتمر العلمى الرابع للتطور الاقتصادى " جماعة خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– كلية الاقتصاد– بدون تاريخ ، ص ١١٩.

(957) Issawi, p. 71 : Hindus, p. 153-3

(٩٥٨) د جمال حمدان : شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الثالث ، ص ٣٤٢.

للتصدير [٩٥٩] حيث يمكن تصدير الخضراوات الطازجة الى جنوب أوربا يوميا فى الطيران المدنى لنقل الأشخاص[٩٦٠]، هذا ويعد السوق الخاص بالفواكه والخضراوات الطازجة بدول الاتحاد الاوربى سوق متطور ديناميكى عالى التنافسية.

نتيجة لوجود بلدان كبيرة واختلاف الفصول ومن ثم فهناك صعوبة فى إيجاد مزايا للمنافسة كما أن الفرص اصبحت نادرة ولكى تظل المنافسة قائمة يجب أن يتم تقييم المنتجات باستمرار كما يجب التنوع فى المنتجات[٩٦١]. كما أنه ينبغى عدم الاعتماد على أسواق الجملة التقليدية الآخذة فى التراجع حيث يفضل المستوردين التعامل مع المزارعين والمنتجين مباشرة كما يفضلوا التدخل فى كل مراحل الانتاج ، غير أنهم بحاجة الى فحص خطط الانتاج والمحاصيل باستمرار وهذا ما نطلبه البلاد كجزء من شروط الاستيراد.

الزهور ونباتات الزينة .

تتمتع مصر بمناخ وإمكانيات تمكنها من زراعة وإنتاج مجموعة الزهور ونباتات الزينة[٩٦٢]، والتى تعتبر من الحاصلات الزراعية غير التقليدية من حيث نمطها الانتاجى فهى تحتاج الى درجات حرارة معتدلة بالاضافة الى طول فترة الاضاءة اليومية ، كما يستلزم إنتاجها وفرة المياه العذبة، وكل هذه المتطلبات متوفرة فى البيئة المصرية بوفرة، فيما يعطى فرصة لإنتاج الزهور ذات المواصفات الممتازة ومرتفعة القيمة وتلاقى الزهور إقبالا شديدا من المستهلك فى السوق العالمى ومن المستهلك المصرى الذى أصبح يهتم الآن بالزهور ونباتات الزينة على مختلف أنواعها، ورغم وفرة الانتاج واستخدام التكنولوجيا المستوردة ، إلا أن الجودة مازالت منخفضة، ونتيجة لذلك تلجأ محلات الزهور فى الفنادق السياحية الكبرى والمحلات الواقعة فى الأحياء الغنية الى استيراد الزهور من أوربا وتقوم بيع هذه الزهور باسعار مرتفعة وقد أدى ذلك الى تشجيع الاستثمار على إنتاج الزهور ذات الجودة المرتفعة فى مصر ، مما أدى الى زيادة عدد منتجى الزهور ذات الجودة العالية نتيجة للاقبال الشديد

---

(٩٥٩) المرجع السابق ، ص ٣٤٦.

(٩٦٠) د سابا حبشى : المرجع السابق ، ص ١٩.

(٩٦١) دليل مصدرى الخضر والفاكهة الى أسواق الاتحاد الاوربى ، ص ٩٥ ، ٩٦.

(٩٦٢) د ليلى الخواجة، قلة الاقتصاد ، ص ٤١٣.

عليها فى السوق بل إن بعض هؤلاء المنتجين اصبحت جودة منتجاتهم مساوية لأي إنتاج عالمي ، مما يدل علي مدي قدرة الزهور المصرية على المنافسة فى أسواق التصدير[٩٦٣]،وتنحصر أهم الزهور ونباتات الزينة فى " الجلاديولس، والورد البلدى، وعصفور الجنة، وقرنفل ، جيبوفيلا ودواليا" وتعتبر أسواق المانيا الاتحادية وهولندا، وايطاليا والمملكة السعودية، ولبنان والمغرب وسويسرا وفرنسا أهم الأسواق التى تصدر اليها مصر الزهور ونباتات الزينة.

أهم المشكلات التى تواجه الصادرات الزراعية غير التقليدية وسبل التخفيف منها :

تواجه الصادرات المصرية من السلع الزراعية غير التقليدية مجموعة من الصعوبات والمشاكل العامة، تؤثر بشكل واضح على قدرتها التنافسية ونفاذها الى السوق العالمية، أهمها ما يلى:

ارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية غير التقليدية

حيث ارتفاع تكاليف الحصول على البذور، والشتلات، ومستلزمات الانتاج من معدات ومستلزمات التعبئة والتغليف وغيرها من مستلزمات الانتاج الحديثة، والتى تعد جزءا حيويا وكبيرا من تكاليف الانتاج . هذا بالاضافة الى فرض الرسوم على واردات مصر من هذه المستلزمات بالاضافة الى عدم تمتع منتجى ومصدرى هذه المجموعات السلعية (والمنتجات الزراعية بصفة عامة) بنفس المعاملة التى يلقاها المنتجون والمصدرون بالقطاع الصناعى من استرجاع قيمة الرسوم والضرائب المدفوعة على مستلزمات الانتاج عند تصدير المنتج النهائى[٩٦٤]. هذا بالاضافة الى ارتفاع تكاليف التصدير بعد فرض رسوم مخاطر الحرب التى فرضت على مصر ومجموعة دول أخرى.

عدم وجود دعاية للمنتج المصرى

([963]) Kees Janson, Micheal Reid, Opportunities for cut flower exports from Egypt economic assessment (AIUT) cut flower project, February, 1999.

([٩٦٤]) القدرة النامية للصادرات العربية لأهم السلع الزراعية غير التقليدية د. خديجة محمد الأعصر، ص ٤٢٥.

إن انعدام الدعاية للمنتج المصرى، وقصور الأنشطة التسويقية فى أسواق التصدير حيث أن الارتقاء بمستوى حدود السلعة وتخفيض تكلفتها الصديرية لا يعنى انسيابها فى الأسواق الخارجة ما لم يسبقها ويصاحبها أنشطة ترويجية وتسويقية ملائمة، وذلك على عكس الدول المنافسة مثل اسرائيل حيث لا تكاد تخلو مطبوعة اوربية تهتم بقطاع الزهور ونباتات الزينة مثلا فى اوربا من اعلان عن المنتجات الاسرائيلية ولقد تطورت الدعاية الاسرائيلية لتشمل التيلفزيون وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)[٩٦٥].

عملية إعداد المنتج الجديد New product formulation

مما لاشك فيه ان كل بلد أوربى لديها ثقافتها الخاصة بها وكذلك عاداتها فى شراء المنتجات الطازجة من المملكة المتحدة يتم بيع المنتجات للمستهلك داخل أكياس محددة الكمية وهذه الطريقة أسهل للمستهلك وتدفعه لشراء كميات أكبر على العكس من ذلك فى فرنسا يفضل المستهلك شراء المنتجات المعروضة فى أطباق أو صناديق عن المعبأة فى أكياس[٩٦٦].

المبيدات الحشرية

هناك اهتمام متزايد من المستهلكين فيما يختص بالأمان والأثار البيئية على الانتاج الزراعى وبخاصة استخدام المبيدات الحشرية، وبالتالى يجب أن يكون المنتجين على دراية بقوائم خطر الكمياويات المحظور استخدامها ومن ثم يتعين تخفيف الكمياويات المحظورة فى أوربا[٩٦٧]، وذلك من خلال برنامج التوفيق بين لوائح دول الاتحاد الاوربى بشأن مستويات الحد الأقصى المسموح به من المخلفات (MRLS)[*] [٩٦٨].هذا ويوجد لدى العديد من الدول نظامها الخاص فى تنظيم المبيدات الحشرية وغالبا توجد قوائم محلية تشتمل المبيدات الحشرية المحظورة وتعتمد هذه القوائم غالبا على القوائم المنظمة

---

(965) Dr. Ali A. El Said & Dr Yousef A. Hossner, " Export opportunities of cut flowers and herbs to the major markets in Europe" Agricultural Technology utilization & transfer projects (ATUT) Ministry of agriculture and land reclamation. Cairo, March , 1998, op. cit., p. in introduction.

(٩٦٦) دليل مصدرى الخضر والفاكهة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٩٩.

(967) http:www.csl.gov.uk. (BCPC)

(*) يشير هذا البرنامج الى الحد الاقصى المسموح به من مخلفات المبيدات الحشرية على الفاكهة والخضراوات الموجه للتسويق فظهر هذا البرنامج فى تشريع دول الاتحاد الاوربى منذ عام ١٩٧٦.

(968) http://europa.eu.int.comm/dg24/health/19p/pro/era/existing/ listlen/htm.

الرئيسية للاتحاد الاوربى والولايات المتحدة الامريكية[٩٦٩]. هذا بالاضافة الى تصنيف منظمة الصحة حيث يتم تصنيف الكيماويات على أساس درجة مخاطرها الصحية.

دور التكنولوجيا الحديثة فى التنمية الزراعية

للتكنولوجيا الحديثة دور متعاظم فى مختلف مجالات الحياة، وفى مقدمتها مجالات التنمية الزراعية ، وإذا كان هذا هو الحال فى جميع دول العالم المتقدمة فما أشد حاجة مصر الى ذلك ومن امثلة التكنولوجيا الحديثة فى التنمية الزراعية :

أولا: تكنولوجيا أشعة الليزر

وتستخدم خاصة فى عملية تسوية الاراضى وفى التعقيم وطرق حفظ المواد الغذائية لمقاومة حشرات المخازن، ومنع تزريع الثوم والبصل وغير لك من عمليات زراعية.

ثانيا: تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء

حيث تقوم الاقمار الصناعية بعمل مسح ورصد للموارد والثورات الطبيعية والاراضى الزراعية والغطاء النباتى ومختلف الأنشطة الزراعية ما يمكن القائمين على المجالات الزراعية من الاكتشاف المبكر لغزوات الجراد الصحراوية والتنبؤ المبكر بمستوى الفيضانات، واكتشاف ورصد التغيرات البيئية وتأثيراتها الزراعية المختلفة .

ثالثا: تكنولوجيا المعلومات والحواسب الآلية.

يعد ايجاد قاعدة بيانات متطورة Data base بكافة العوامل المؤثرة انتاجيا فى كل محصول اقتصادى ، وكذا العوامل المرتبطة بالانتاج الزراعى عموماً هو الاساس لكافة تحديث وتطوير وإدخال التكنولوجيا فى التنمية الزراعية ولقد اصبح استعمال الحواسب الآلية فى عوامل الانتاج الزراعية سواء فى برامج التسميد العضوى وعمليات المكافحة المتكاملة فضلا عن الاحتياجات المائية للمحاصيل المختلفة وكذلك وضع أنماط مستقرة وحزم تقنية لزراعة كل محصول[٩٧٠].

رابعا: التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية.

([٩٦٩]) دليل مصدرى الخضر والفاكهة ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ص ١٦٠.

([٩٧٠]) المجالس القومية المتخصصة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ ، ص ٣٢٥ دور البحث العلمى

لاشك أن استخدام الهندسة الوراثية سوف يساهم فى رفع عجلة التنمية الزراعية فى مصر وذلك من خلال انتاج نباتات مقاومة للاصابة بالامراض ونباتات مقاومة لظروف التنمية غير الملائمة إلا أن استخدام الهندسة الوراثية له معايير ومحاذير وضوابط يجب أن تؤخذ فى الحسبان وذلك استرشادا بما هو متوافر حاليا على المستوى الدولى وبما يتماشى مع المبادئ الأخلاقية والدينية التى ينتمى اليها ويؤمن بها المجتمع المصرى[٩٧١].

خامسا: تكنولوجيا تدوير المخلفات الزراعية والقمامة .

حيث يمكن الاستفادة من قش الأرز وإعادة تدويره واستخدامه اقتصاديا من خلال تحويله الى تربة بديلة لاستخدامها فى استصلاح الأراضى الصحراوية ، كما يمكن توليد الغاز الحرارى من قش الأرز[٩٧٢]. كما يمكن تحويل القمامة الى سماد عضوى بالكمر وبذلك يمكن الاستعاضة عن الاستيراد وبذلك تنخفض تكلفة الزراعة المصرية لانخفاض قيمة المدخلات الزراعية [٩٧٣].

تكنولوجيا زراعة الاراضى الصحراوية الجديدة.

نظرا لآن كل المشروعات العملاقة فى الاراضى الصحراوية ، فلابد من الاهتمام بالبحث ثالزراعية على هذه الاراضى لتحديد ما يلائمها من تركيب محصولى ودوزرات زراعية وحاصلات ، وتقانيات وحزم تكنولوجية تهدف الى زيادة العائد الاقتصادى منها وصيانتها والحفاظ عليها من التصحر وانحراف التربة[٩٧٤].

التكنولوجيا المتطورة للتسميد وتغذية النبات.

إن إضافة الاسمدة دوريا مع ماء الرى للمحاصيل المختلفة وكذلك اضافة بعض العناصر الهامة كالماغنسيوم والكبريت والتسميد المكثف، والتسميد بالاسمدة بطيئة الدوران وتطبيق نتائج البحوث الخاصة بارتباط التسميد الغزير بالانتاج الوافر من المحاصيل والحساب

---

(٩٧١) د سيد البواب : القدرة العلمية والتكنولوجية ، ص ٢٣١.

(٩٧٢) نجحت مصانع انتاج سماد القمامة التى انشئت بالقاهرة والاسكندرية ودمياط ، أنظر محمد سيد ارناؤوط ، ص ٣٤٧.

(٩٧٣) خاصة بعد نجاح المشروع البحرى الذى اقامته وزارة الشئون البيئية فى محافظة الشرقية مهندس ماجد جورج وزير الدولة لشئون البيئة ، جريدة الاهرام ، القاهرة ، بتاريخ ٢٠٠٦/١٠١/٢٩، ص ٦.

(٩٧٤) المجالس القومية المتخصصة ، دور البحث العلمى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، ص ٣٢٣.

الاقتصادى لذلك سوف يكون من أهم العوامل التكنولوجيا فى أحداث التربة الزراعية وتطورها[٩٧٥].

الإصلاح الاقتصادي والتعديلات

في هيكل الملكية الزراعية

تم إحداث تعديلات في هيكل الملكية الزراعية عن طريق مدخلين رئيسيين أولهما يتمثل في رفع الحدود العليا لملكية الأراضي الصحراوية لمائتي فدان للفرد وثلثمائة فدان للأسرة ، وفتح هذا الحد إلي خمسين ألف فدان للشركات بهدف تشجيع الاستثمار في استصلاح الأراضي ، وثانيهما يتمثل في تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر ، بحيث أصبح يحكمها العرض والطلب الذي تتحكم في قيمتها وأسعارها[٩٧٦].

هذا بالإضافة إلي الحد من ملكية الحكومة للأراضي الزراعية ، والاتجاه نحو التصرف في الأرض البور والمستصلحة لأفراد القطاع الخاص .

وفي مجال زيادة قاعدة الملكية في قطاع الزراعة تخلصت الحكومة من العديد من المشروعات الزراعية التابعة للمحافظات سواء في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني .

وأصدرت القوانين الخاصة بتملك أراضي الإصلاح الزراعي التي كانت تملكها الدولة إلي مستأجريها ، الأمر الذي انعكس علي توسع قاعدة الملكية الخاصة من الناحية الإيجابية وزيادة تفتت الحيازة خاصة الحيازات القروية[٩٧٧] .

كما ساهم في توسيع الملكية الخاصة عودة العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر إلي وضعها الطبيعي وأصبح تحديد الإيجار يخضع إلي عوامل العرض والطلب بعد أن ظل الأمر طويل يحدد بسبع أمثال الضريبة الأمر الذي أعاد حقوق الملكية والإيجار إلي مسارها الطبيعي .

كما انحسر نشاط بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه في القري في كافة الأنشطة التي اضطلع للقيام بها في مجال توفير مستلزمات الإنتاج، والقروض العينية والنقدية ، وتمويل شراء

([٩٧٥]) المجالس القومية المتخصصة ، المرجع السابق ، ص ٣٢٥.

([٩٧٦]) تقرير المجالس القومية المتخصصة : الدورة التاسعة والعشرون(٢٠٠٢ – ٢٠٠٣)،ص ٧٤ .

([٩٧٧]) د/ عدلي أبوطاحون : الخصخصة الزراعية المصرية مالها وما عليها ، المكتب العلمي للكمبيوتر وللتوزيع والنشر ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص .

الآلات الزراعية اللازمة لميكنة العديد من العمليات الزراعية واسترداد حقوقه من عائد المبيعات بحيث لا يبقي للمزارعين سوي النذر اليسير،بالإضافة إلي كافة الأنشطة التي مارسها البنك [٩٧٨].

مشاركة القطاع الخاص في استصلاح الأراضي :

بدأت تتضح معالم مشاركة القطاع الخاص في استصلاح الأراضي خلال سنوات الخطة (٨٢ – ٨٦ / ٨٧) والتي هدفت لضرورة استصلاح واستزراع مساحة قدرها (٢,٨ مليون فدان) كهدف طويل الأجل .

وقد أوصت الخطة بضرورة تجنب دخول الدولة في أعمال استزراع الأراضي الجديدة علي أن يتم ذلك عن طريق القطاع الخاص (أفراد ، شركات ، تعاونيات) مع ضرورة دعم شركات استصلاح الأراضي التابعة للقطاع العام أو إحلال وتجديد معداتها وكذلك تطوير أسلوب عمل الشركات الزراعية والاتجاه نحو استخدام نظم وطرق الري المتطورة .

رفع الحدود العليا لملكية الأراضي الزراعية ، دعم قروض الاستصلاح والاستزراع في الأراضي الجديدة في حدود ٨٠ % من تكلفة الاستصلاح وبحد أقصي ١٠٠٠ جنيه للفدان وفترة سماح تتراوح ما بين ٢ : ٣ سنوات بفائدة ٣٥% وإعفاءات وتسهيلات ضريبية ومالية وتجارية علاوة علي تنفيذ الدولة لأعمال البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة .

وتضمنت الخطة الخمسة ٨٧ – ١٩٩٢ تنفيذ أعمال البنية الأساسية لمساحة ٦٢٧ ألف فدان بحيث تمول الدولة استصلاح حوالي ٤٩٠ ألف فدان ويمول القطاع الخاص الباقي . ما تم إنجازه من أعمال الاستصلاح خلال تلك الخطة – الباحث حوالي ٣٥,٥ % وترجع أسباب الانخفاض في معدلات الأداء إلي التأخر في فتح الاعتمادات المطلوبة لتمويل أعمال البنية الأساسية وضعف الكفاءة الإدارية والتخطيط للأجهزة المسئولة وضعف طاقة الأجهزة والشركات المتعاملة في مجال الاستصلاح[٩٧٩].

قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر

(القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢)

صدر في عام ١٩٧٦ تقريراً يدعو إلي إعادة تنظيم العلاقة الإيجارية بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة الإيجارية ، وأحكام العلاقة في حالة الزراعة وإمتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر إلي ورثته ، واستند في ذلك إلي العديد من الاعتبارات ، وهي ضرورة تحقيق العدالة لطرفي العلاقة من خلال إعادة النظر في مختلف الجوانب التي تحكم هذه العلاقة ، ووضعها في إطار نهائي يشتمل علي مبادئ مستقرة لا تؤثر عليها الظروف المتغيرة وتوفير فرصة أكبر لزيادة الإنتاج الزراعي ومواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية والعمل علي خلق تعاون مفيد بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها ، والأخذ بعين الاعتبار التغير الذي طرأ علي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة ، فإذا كانت الأهداف الأساسية لقانون الإصلاح الزراعي الأول الصادر في عام ١٩٥٢ تتمثل في البداية في إعادة توزيع الملكية الزراعية ، وتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي ومستأجريها ، إلا أنه مع

([٩٧٨]) سلسلة قضايا التخطيط رقم ١٣٧ ، آفاق مستقبل التعاون الزراعي ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥ .

([٩٧٩]) فريق بحثي : " التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة " ، مجلة التخطيط والتنمية ، مرجع سابق ، ١٩٩٣ ، ص ٣٤٥ .

مرور الوقت بدأت تطرأ تغيرات جديدة علي الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مما يستدعي إعادة النظر في مختلف الجوانب التي تحكم العلاقة بين الملاك والمستأجرين في الأراضي الزراعية[٩٨٠] .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت قضية العلاقة بين الملاك والمستأجرين في الأراضي الزراعية تستحوذ علي اهتمام العديد من الخبراء والمتخصصين.

وقد تقدم بعض أعضاء مجلس الشعب منذ عام ١٩٨٣ بالعديد من الاقتراحات بمشروعات قوانين لتعديل العلاقة الإيجارية بين الطرفين ، فضلاً عن الإقتراحات التي أبداها الحزب الديمقراطي فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين في الأراضي الزراعية في يناير ١٩٨٦[٩٨١]، إضافة إلي الإقتراحات التي طرحها خبراء الزراعة في هذا الشأن الأمر الذي قاد إلي تصاعد النقاش والجدل حول ضرورة تعديل القانون القائم ، ومدي تحقيقه لاعتبارات البعد الاجتماعي من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخري وذلك خلال عامي ٩١ – ١٩٩٢ .

صدور القانون (٩٦ / ١٩٩٢) وإعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر

ظلت مشكلة المالك والمستأجر " في الأراضي الزراعية " مشكلة لها أبعاد سياسية واقتصادية ، ومع التحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت برزت المشكلة من جديد .

وكان لابد من تعديل التشريعات الزراعية ، بما يتلائم مع حرية السوق وذلك استكمالاً لحرية السوق وآلياته ، لذلك تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذي أنهي الخلاف بين المالك والمستأجر ولتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها وذلك لتحرير استغلال الموارد الأرضية ، وأنطلاقاً من استكمال منظومة تحرير القطاع الزراعي المصري .

وقد صدر هذا القانون محدداً فترة انتقالية مدتها خمس سنوات أنتهت بالموسم الزراعي عام ٩٦ / ١٩٩٧ ، حيث أنتهي فيها الوضع القديم للأراضي الزراعية المؤجرة ، كذلك أعطي القانون لمستأجري الأرض الزراعية الذين انتهت عقود الإيجار المبرمة معهم الأولوية في تملك الأراضي الصحراوية التي تستصلحها الدولة[٩٨٢].

وبذلك تم تحرير استغلال الموارد الأرضية وإعطاء كل مورد قيمته الحقيقية في السوق وذلك وفقاً للمعايير الاقتصادية والعينية لتلك الموارد . حيث تم :

- تطوير نظام العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية بحيث أصبح يحكمها قاعدة العرض والطلب كعامل أساسي في تحديد القيمة الإيجارية وتوزيعها لقاعدة العرض والطلب التي تتحكم في قيمتها وأسعارها .

---

(٩٨٠) دراسات المجلس القومي والشئون الاقتصادية والمجالس القومية المتخصصة (القاهرة : رئاسة الجمهورية ، ١٩٧٦) ، ص ص ١١٤ – ١١٧ .

(٩٨١) التقرير الأولي للمقترحات الخاصة بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، انظر في ذلك (القاهرة : الحزب الوطني الديمقراطي ، الأمانة العامة ، لجنة الزراعة والري والأمن الغذائي ، يناير ١٩٨٦ ، مذكور في شرين= = محمد فهمي ، رسالة ماجستير ، أثر تطبيقات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في مصر ، ١٩٩١ ، ٢٠٠٣ ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٦٠ .

(٩٨٢) إدارة التنمية الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي : المجالس القومية المتخصصة الدورة التاسعة والعشرون ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٤ .

- توجيه دور بنك التنمية والائتمان الزراعي نحو خدمات تمويل النشاط الزراعي ، وتركيز جهوده في توفير القروض اللازمة للإنتاج .
- الحد من ملكية الحكومة للأراضي الزراعية ، والاتجاه نحو التصرف في الأراضي البور والمستصلحة لأفراد القطاع الخاص[٩٨٣]

إعادة هيكلة التعاونيات بما يتناسب مع اقتصاد السوق

كانت النشأة الأولي للتعاونيات ضمن المشروع الوطني لتحقيق الاستقلال الاقتصادي[٩٨٤] ، إلا أن الحركة التعاونية واجهت مشكلات عديدة منذ منتصف السبعينيات حيث تم حل الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والهيئة العامة للتعاون الزراعي ، كما صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوك القري والذي تم من خلاله الاستيلاء علي مقار الجمعيات التعاونية الزراعية والقيام بمباشرة اختصاصات هذه الجمعيات خصوصاً في مجال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق الحاصلات الزراعية [٩٨٥] ، مما أدي إلي ترهل البنيان التعاوني وعدم ملاءمة هيكله الهرمي لمرحلة التحرر الاقتصادي حيث يتصف بهياكل متتابعة وغير فعالة ، بما لا يسمح بدمج التعاونيات الصغيرة أو بتكوين اتحادات تعاونية زراعية إقليمية للوصول إلي الحجم الاقتصادى الأمثل [٩٨٦] .

وقد ظلت التعاونيات أداة لتنفيذ قرارات الدولة وسياستها الزراعية[٩٨٧] ، فعلي الرغم من الأهمية التي يمثلها القطاع التعاوني في مصر سواء من حيث ضخامة الهيكل وحجم المتعاملين أو مساهمته بدور كبير في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن التنظيمات الاقتصادية خاصة تعتمد علي المشاركة الجماعية – كما يفترض أن تكون التعاونيات ، بل كانت في الواقع بعيدة كل البعد عن تطبيق مبادئ التعاون المتعارف عليها دولياً [٩٨٨] . الأمر الذي أدي إلي حيدتها عن مسارها الطبيعي وافتقادها مصداقيتها تجاه أعضائها فضعف اهتمامهم بها وانتمائهم لها [٩٨٩] .

ومع تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي أصبح دور التعاونيات شبه معدوم بسبب ضعف مركزها المالي والإداري والبطئ التدريجي مما جعلها غير قادرة علي منافسة القطاع الخاص ، ففي ظل أتباع دور القطاع الخاص والمنافسة الاقتصادية الشرسة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية ينبغي إعادة هيكلة الحركة التعاونية بما يتمشي مع التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة وبما يؤهلها إلي الوصول إلي السوق التنافسية في ظل التحول إلي اقتصاد السوق فمن المفترض أن يصبح التعاون الزراعي منافساً للقطاع

([٩٨٣]) د/ جمال محمد صيام : متطلبات الإصلاح المؤسسي المؤتمر الثاني عشر للاقتصاديين الزراعيين ، المجلة الثقافية للزراعة المصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٠ .
([٩٨٤]) د. محمود منصور عبدالفتاح : جريدة الاهرام ، ٢٠٠٧/٢/١٧ ، ص ١٠ .
([٩٨٥]) المجلة الزراعية مايو ٢٠٠٦ ، العدد ٥٧٠ لسنة ٤٨ ، ص ٤٢ .
([٩٨٦]) إيمان قادوس ، ص ٣٠٤ .
([٩٨٧])إيمان الشاعر ، ص
([٩٨٨]) الحسن ، ص ١٠٩ .
([٩٨٩]) محمد علي منصور : أبعاد الإصلاح الهيكلي في بني الزراعي ، محرر المؤتمر الثامن للاقتصاد ١٣- ١٤ ابريل ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٥٩ .

الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج الزراعي بأساليب تعاونية تتناسب مع قدرة صغار المزارعين [٩٩٠] .

وفي ظل التحرر الاقتصادي وسريان آليات السوق ، يواجه صغار المزارعين ظروفاً صعبة فيما يتعلق بالتمويل وتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وتسوق المنتجات الزراعية وتقلبات الأسعار الزراعية ، والإرشاد الزراعي ، خاصة بعد انسحاب الدور الحكومي جزئياً أو كلياً من هذه المجالات ، يضاف إلي ذلك أو ربما بسبب هذه الظروف الصعبة لم تكن استفادة المزارع الصغير من الإصلاح الاقتصادي بنفس القدر الذي تحقق للمزارع الكبير ، ساعد علي هذا التفاوت في المكاسب ، ضعف أو أنعدام الفائض التسويقي لدي صغار المزارعين ، وهو الأغلبية العظمي من المزارعين المصريين ، فالزراعة المصرية في مجملها زراعة استكفائية ذاتية وليست زراعة تجارية ، وهو ما يجعل معظم المكاسب الناشئة عن التحرر الاقتصادي يتم جنيها من قبل كبار المزارعين أو الوسطاء من تجار المنتجات الزراعية وتجار مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وربما يضاف إلي هؤلاء من ينجح من صغار المزارعين فى زراعة محاصل غير تقليدية [٩٩١] .

ونتيجة لغياب وانسحاب الدور الحكومي جزئياً أو كلياً من المشهد الزراعي حيث تقلبات الأسعار ، وسريان آليات السوق ، وما يواجهه صغار المزارعين من صعوبات في التمويل والحصول علي مستلزمات الإنتاج وغيره مما يدعو إلي إصدار قانون جديد للتعاونيات يتلائم مع المعطيات الجديدة في ظل التحول إلي اقتصاد السوق ، ويكفل ضمان الحجم الاقتصادي الأمثل للجمعية التعاونية وذلك من خلال رفع قيمة السهم، كذلك تحرير التعاونيات من التدخل والسيطرة الشديدة للدولة وتقليص يد الجهة الإدارية وسيطرة أعضاء مجالس الإدارة وتحويل وحداتها إلي وحدات اقتصادية.

فضلاً عن تنقية البنيان التعاوني وتحويل وحداته إلي وحدات اقتصادية فعالة يناط بها تقديم مستلزمات الإنتاج لأعضائها وتسويق حاصلاتهم وفتح الأسواق الخاصة لتصدير السلع الزراعية إليها فليس من الصواب أن تترك الدولة صغار المزارعين بلا أي دعم أو إمكانات أو معلومات عن ظروف السوق [٩٩٢] .

في الوقت الذي تنامي فيه دور التعاونيات في الدول الأوروبية حيث تسيطر التعاونيات الزراعية في معظم الدول الأوروبية علي حصص سوقية تفوق ٥٠ % في بعض السلع الزراعية [٩٩٣] وفي الولايات المتحدة تسيطر التعاونيات علي ٣٢ % من المنتجات الزراعية الأولية والمصنعة وفي دراسة أخري عام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية شملت ١٢٧ جمعية تعاونية زراعية تمثل أكثر من ٧٥ % من المنتجات الزراعية [٩٩٤] .

([٩٩٠])صلاح عبدالغني البلتاني : أثر تحرير التجارة الدولية ، معهد التخطيط القومي ، ص ٦٣

([٩٩١]) د. جمال محمد صيام ، " متطلبات الإصلاح المؤسسي وتنافسية الزراعة المصرية " ، المؤتمر الثاني عشر للاقتصاديين الزراعيين ، الميزة التنافسية للزراعة المصرية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١١١ .

([٩٩٢]) د. إيمان عطية ناصف :
المجلة الزراعية ، مايو ٢٠٠٦ ، السنة ٤٨ ، عدد ٥٧٠ ، ص ٤٢ .

([993]) Cook , L. Michael , Constantine IIioppulos and Fabio R.Chadded (2004) , " Governance Models in Food production and Distribution : Evolution and Role of Mutual vertical integration " . web bage : www. Isnie. org .

([994]) Cool. L., Nicael and Fabio R. Cahhad (2000) Agro industrialization of the Global Agrifood Economy : Bridging Development Economy and Agribusiness Research " . University of Missouri El Sever . web page : www. Elsevier com// ocate / agecon .

وجود جهاز متكامل للإرشاد الزراعي

يعتبر جهاز الإرشاد الزراعي القناة الأساسية لتوصيل نتائج البحوث الزراعية إلي حيز التطبيق ، وفي نفس الوقت ينقل هذا الجهاز مشاهداته وملاحظاته عن نتيجة تنفيذ الأساليب الزراعية ،والمشكلات التي تواجه الزراع في سبيل القيام بأنشطتهم .

ومن الأهمية بمكان أن يقوم جهاز الإرشاد الزراعي بالاستماع إلي وجهة نظر الفلاحين عند وضع الإطار العام للبحوث الزراعية وعند تخطيط برامجها ، والاستفادة بما يرونه من أداء وتوجهات تظهر في مرحلة التطبيق وتقييم النتائج ، إذ أن ذلك ينير الطريق أمام الباحثين ، ويتيح لهم الفرصة للتعرف علي مدي فاعلية بحوثهم وتاثيرهم الإيجابي ، والتغلب علي المشكلات التي تواجهها . كما أن المشورة وتبادل الرأي مع الزراع ، تمكن الأجهزة البحثية والتطبيقية من معرفة احتياجاتهم ، وهذا الأسلوب يتمتع بعناية كبيرة في الدول المتقدمة ، وعن طريقه استطاعت دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية أن ترسم سياسات زراعية واقعية ، وتضع خطط وبرامج تنمية علي مستوي عال من الإتقان ، ووسيلتها في ذلك كله[٩٩٥] الأجهزة الإرشادية .

علي أن تحقيق النتائج المستهدفة من وجود نشاط البحث العلمي يعد مرهوناً بوجود جهاز الإرشاد الزراعي اللازم لتوصيل إنتاج البحث العلمي في الزراعة إلي مجتمع المنتجين الزراعيين وإرشادهم وتدريبهم علي تطبيقها العملي في مزارعهم ، وفي هذا المجال الأخير أيضاً ما زالت الدولة وحتي الوقت الحالي تتحمل العبء الأكبر ، بما يمكن معه توصيف نشاط الإرشاد الزراعي علي أنه نشاط حكومي ، حيث تتولي وزارة الزراعة ومن خلال كوادرها الفنية المشتغلة في هذا المجال علي مستوي القري نقل نتائج البحث العلمي إلي الزراع وإرشادهم [٩٩٦] .

إلا أن ذلك يتم بطريقة نظرية ولا وجود له علي أرض الواقع ، فالواقع العملي يشهد بخلاف ذلك تماماً ، وإن كان يتعين علي الجمعيات الأهلية والتعاونية والإرشاد الزراعي القيام بهذه المهام الإرشادية .

دور وزارة الزراعة في ظل التحول إلي اقتصاد السوق

لقد تركز دور الدول في ظل التطور الاقتصادي في توفير الخدمات الزراعية. والعمل علي تنمية الموارد الزراعية وصيانتها ، وإنشاء البنية الأساسية وقصر دور وزارة الزراعة علي البحث العلمي ، والإرشاد الزراعي والمعونة الفنية ، ونشر البيانات الإحصائية والمعلومات والإعلام الزراعي ، وعن طريق السياسات الاقتصادية الزراعية التي تهدف إلي منع حالات الاحتكار ، وضمان المنافسة والدور الرقابي الذي يتضمن مراعاة مواصفات الجودة . وخاصة بالنسبة للتقاوي والمبيدات للحماية من الغش ، ودون الدخول مباشرة في عمليات الإنتاج والتوزيع [٩٩٧] .

كما تتحمل مسئولية مراجعة الحزمة العريضة من القوانين والقرارات وتطويرها وتحديثها ، بما يلائم مقتضيات التنمية الزراعية وأهدافها في نطاق المتغيرات التي تواجه الدولة حالياً ، وفي مقدمتها التحول نحو تطبيق التحرر الاقتصادي والتركيز علي تطبيق آليات السوق الحرة ، وكذلك

---

(٩٩٥) المجالس القومية المتخصصة : " إدارة التنمية الزراعية " ، الدورة ٢٩ ، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، ص ٨٤

(٩٩٦) سلسلة قضايا التخطيط (رقم ١٤٧) ، ٢٠٠٢ ، معهد التخطيط القومي ، ص ٤٠ -٤١ .

(٩٩٧) اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، والاتفاقيات الأقليمية مثل نقابة المشاركة الأوروبية .

الاتفاقيات الدولية التي اشتركت فيها الدولة ، مثل اتفاقية التجارة الدولية(الجات) ، والتي عرفت فيما بعد باتفاقات منظمة التجارة العالمية ،واتفاقية الملكية الفكرية ، واتفاقية المشاركة مع الدول الأوروبية، واتفاقات الحصص التي تحدد مع السوق الأوروبية وغيرها من الدول[٩٩٨].

لقد تبلورت مسئولية ووظائف وزارة الزراعة في ظل التحرر الاقتصادي في عدة نقاط رئيسية هي :

أولاً: تخطيط برامج وأنشطة التنمية الزراعية :

تتولي وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، وضع إطار خطة التنمية الزراعية في خطط سوية ، وخطط طويلة الأجل ، تحدد كل منها الأهداف التي تسعي الدولة إلي تحقيقها خلال هذه المتغيرات الزمنية ، مع وضع تفصيل يحدد الأساليب والإجراءات التي يلزم اتخاذها أو تدبيرها من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ثانياً: إعداد البيانات والإحصاءات الزراعية :

أصبحت قضية إعداد البيانات والإحصاءات الزراعية أحد الواجبات الأساسية لوزارة الزراعة في معظم الدول ، وإزدادت أهميتها كلما أخذت الدولة بمبدأ تخطيط التنمية الزراعية ، ذلك أن هذه الخطط يجب إعدادها وتنظيمها بحيث تكون مرتكزة علي بيانات إحصائية سليمة وبالغة الدقة ، حتي يمكن وضع إطار كامل وصحيح لهذه الخطط ، ومن الواجب أن تتصف الإحصاءات التي تضعها الدولة بالشفافية والوضوح .

ثالثاً: الإشراف والرقابة علي الإنتاج الزراعي :

ويتمثل الإشراف الزراعي في الرقابة والتوجيه ومتابعة تنفيذ خطة التنمية الزراعية وبرامجها ، لتسير علي أكمل وجه ، وكذلك حسم المشكلات التي تواجه الزراع وتعوق تنفيذ برامج التنمية ، علي أن يؤخذ في الاعتبار ألا يتضمن عمل المشرفين الزراعيين القيام بتنفيذ الخدمات والعمليات الزراعية في الحقول ؛ حتي يتحمل مسئولية ذلك الزراع أنفسهم[٩٩٩] .

رابعاً: صيانة الثروة الزراعية :

لاشك أن صيانة الثروة الزراعية والمحافظة عليها وتنميتها بصفة مستمرة ؛ تمثل أحد المهام الأساسية التي تتولاها وزارة الزراعة . وهذا الاختصاص تحكمه قوانين وقرارات

([٩٩٨]) المجالس القومية المتخصصة : إدارة التنمية الزراعية ، الدورة ٢٩ ، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، ص ٨٤ .
([٩٩٩]) المجالس القومية المتخصصة : " إدارة التنمية الزراعية " ، الدورة ٢٩ ، ص٨٥.

أصدرتها الدولة علي امتداد سنوات طويلة مضت ، ومن الواجب مراقبة تنفيذها علي الوجه الصحيح ، وبما يحول دون التعدي عليها من ناحية وحسن استثمارها من ناحية أخري.

وبالإضافة إلي تنمية هذه الثروة وتوسيع حدودها وحجمها ، سواء من الناحية المساحية بالنسبة للأراضي الزراعية ، أو من الناحية الكمية بالنسبة للموارد المائية ، أو من ناحية الكفاءة الإنتاجية .

خامساً: إجراء البحوث والتجارب الزراعية :

أصبح استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة يمثل محوراً أساسياً في إحداث التنمية الزراعية ، بحيث يتحقق عن هذا الاستخدام أفضل استثمار للموارد الزراعية المتاحة ، وإحداث التوازن بين استثمار عوامل الإنتاج والمحافظة علي البيئة الزراعية ونظافتها .

ومن الضرورى أن ترتبط برامج البحوث الزراعية ومشروعاتها مع خطة التنمية الزراعية ، حيث أن الهدف الأساسي من تطبيق نتائج هذه البحوث هو خدمة أهداف التنمية وتقدمها ، مما يتطلب وجود ترابط وتكامل بين برامج البحوث الزراعية التي تقوم بإجرائها المراكز والهيئات والجامعات ، عن طريق جهاز قومي موحد تتولاه وزارة الزراعة ، باعتبارها الجهة المسئولة عن تخطيط التنمية الزراعية وتنفيذ برامجها والإشراف عليها وتحقيق أهدافها علي المستوي القومي .

وأخيراً يتعين علي الدولة أن توفر كافة الخدمات الزراعية والعمل علي تنمية الموارد الزراعية وصيانتها ، إنشاء البنية الأساسية ، والقيام بدور رقابي لمنع حالات الاحتكار وضمان المنافسة ، والدور الرقابي أيضاً الذي يضمن مراعاة مواصفات الجودة ، وخاصة بالنسبة للتقاوي والمبيدات للحماية من الغش[١٠٠٠] .

أهم المشكلات التي تواجه الزراعة في مصر

مشكلات الفاقد من الأرض وتدهور الصفات الإنتاجية

من أجل تحقيق التنمية المستدامة [١٠٠١]في القطاع الزراعي لابد من تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة أهم موارد القطاع الزراعي وهي الموارد المائية والأرض ، أي تحقيق كفاءة اقتصادية للمياه ، وتحقيق كفاءة اقتصادية للأرض .

وتعرف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تشبع احتياجات الأجيال الحالية ، وفي نفس الوقت لا تفقد الأجيال المستقبلية قدرتها علي إشباع احتياجاتها [١٠٠٢] ، ومن ثم فإن الشرط الضروري لتحقيق التنمية المستدامة هو الكفاءة الاقتصادية في إدارة الموارد الطبيعية .

([١٠٠٠]) المجالس القومية المخصصة : إدارة التنمية الزراعية ، الدورة ٢٩ ، ص ٨٦ .

([١٠٠١]) طرح مصطلح التنمية المستدامة أول ما طرح عام ١٩٧٤ في أعقاب مؤتمر استكهولم ثم شاع استخدام هذا المصطلح منذ ورود تقرير لجنة الأمم المتحدة للتنمية والبيئة وقد عرف التقرير التنمية المستدامة ، بأنها تعني توفر احتياجات الأجيال الراهنة ، دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول علي احتياجاتها . أنظر : د. أسامة الخولي : " البيئة وقضايا التنمية " ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٢٨٥ ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ١٧٢ .

وقد أكد مؤتمر جوهانسبرج علي الإلتزام بنقل التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية المستدامة ، ومكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والنفايات من خلال التدابير اللازمة مثل الاستفادة من المعلومات والتنبؤات المتعلقة بمجال المناخ الطقسي ، ونظم الأنذار المبكر ، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية والممارسات الزراعية والمحافظة علي النظام الأيكولوجي، والتقليل من عوامل التدهور في الأراضي الزراعية والمياه [١٠٠٣] .

هذا وقد تعرضت الأراضي الزراعية في مصر في السنوات الأخيرة إلي تدهور واضح في درجة خصوبتها مما ترتب عليه إزدياد نسبة أراضي الدرجتين ، الثالثة والرابعة علي حساب أراضي الدرجتين ، الأولي والثانية ، ويرجع هذا التدهور المستمر في خصوبة الأراضي الزراعية إلي عوامل عديدة منها ، بدائية وسائل الري والصرف ، وعدم كفاءتها حيث أدت إلي ارتفاع منسوب المياه الأرضية ، وانتشار الملوحة القلوية ، تزايد معدلات التجريف والاستقطاع من أخصب أراضي الوادي لغير الأغراض الزراعية من ٧٥ إلي ٨٠ ألف فدان سنوياً [١٠٠٤] .

تمثل الأرض الزراعية مورداً طبيعياً هاماً تكون عبر آلاف السنين وهي من الموارد الطبيعية غير المتجددة ، ولكنها ثروة قومية متجددة العطاء إذا أحسن استغلالها ، وصيانتها من عوامل التدهور المختلفة ويتوقف الأمر لتحقيق الكفاءة الأقتصادية لهذا المورد الزراعي علي البيئة الاقتصادية التي يدار بها الاقتصاد القومي.

ففي ظل محدودية الموارد الزراعية ، وسوء استغلالها وتعرضها لمخاطر التلوث تظهر بوضوح مشكلة الفاقد في الموارد الأرضية الزراعية والتي تتمثل إما في صورة هدر وسوء استغلال وهو ما تعبر عنه ظاهرة التصحر[١٠٠٥] (تجريف ، تبوير زحف عمراني ، تفتيت حيازي) ، أما الصور الأخري من الفاقد فهي ما تتعرض له التربة الزراعية من تلوث من خلال التوسع في استخدام السماد والمبيدات الكيماوية ، وتسرب مياه الصرف الصحي للتربة الزراعية [١٠٠٦] .

التجريف

يعتبر تجريف التربة من أكثر عوامل التدهور وأخطرها علي الأرض الزراعية لما يسببه من إزالة طبقات التربة السطحية وما يترتب علي ذلك من انخفاض القوة الإمدادية للعناصر الغذائية بالتربة وانخفاض قدرتها علي الاحتفاظ بالماء وفق احتياجات الماء ويعرض الطبقة تحت تحت السطحية التربة مما يؤدي إلي تدهور الأرض وانخفاض قدرتها الإنتاجية[١٠٠٧].

الزحف العمراني

([1002]) Barry Field , 2000 , 201 .

([1003]) Http : // www.U.N. 53g/Arabic/ Conferences / wssd .

(١٠٠٤) د. حسن خضر : " اقتصاديات الأمن الغذائي " ، المؤتمر الثاني عشر للاقتصاديين المصريين ، ص ١١ .

(١٠٠٥) د/ كمال الدين حسن البتانوني : " مشكلات التصحر في مصر ودور البحث العلمي في حلها " ، تعمير الصحاري المصرية ، تجارب الماضي وآفاق المستقبل ، ندوة بحثية ، المجلس الأعلي للثقافة ، ١٩٩٨ ، القاهرة ، مجلة التخطيط والتنمية ، ص ١٥١- ١٥٢ .

(١٠٠٦) د. ناهد عبداللطيف محسن : " التدهور البيئي للموارد الزراعية " ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(١٠٠٧) دائرة الحوار حول " البيئة والتنمية من منظور مصري " ، المجلة العربية للتنمية والتخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، نوفمبر ١٩٩٣ ، ص ٣٧ .

أما بالنسبة للزحف العمراني فإن التوسع العمراني غير المخطط والمترتب علي زيادة السكان بمعدل وصل إلي٢,٨ % سنوياً أدي إلي ضياع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة في الدلتا والوادي.

وقد قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي فقدت بسبب التوسع العمراني والنمو الحضري في الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٩٠ بحوالي ٧٥٠,٠٠ فدان ، ويقدر معدل الفاقد حالياً بحوالي ٣٠,٠٠٠ فدان سنوياً[١٠٠٨] وبالتالي فإن المحصلة النهائية هي ثبات الرقعة الزراعية ، حيث أنه بالرغم من الجهود التي بذلت لاستصلاح ما مقداره مليون فدان من الأراضي الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٩٠ إلا أنه قابل ذلك فقدان لمساحة مليون فدان مقابل ما تم استصلاحه خلال تلك الفترة من أجود الأراضي وأخصبها في عمليات البناء ، كامتداد للمدن الكبري وآلاف القري ، كما خسرت مساحات كبيرة من خصوبتها نتيجة التجريف .

وبالرغم من صدور العديد من القرارات بتحديد الحيز العمراني بهدف تنفيذ القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ م المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ الخاص بتجريف وتبوير الأرض الزراعية ومنع البناء عليها إلا أن معدلات نمو المدن والقري القديمة أصبحت مرتفعة وتحقق الثروات عن طريق فروق الأسعار للأراضي الزراعية وأراضي البناء مما يغري الأفراد علي مخالفة القانون حتي أهدر ١,٢ مليون فدان من جراء الزحف العمراني [١٠٠٩] .

زيادة معدلات التحضر .

تؤدي الزيادة السكانية المتتالية ، وأيضاً الارتفاع النسبي والتدريجي في مستويات المعيشة ، إلي زيادة الطلب علي الاستخدامات غير الزراعية للأراضي القديمة ، مثل أعمال البناء لأغراض الإسكان وبناء المصانع وشق الطرق وتوسيعها وبناء المخازن والمحلات وغيرها ولطبيعة البشر في الالتصاق بمحال ميلادهم فإنهم يبدأون التعدي علي الأراضي الزراعية وقد فقدت مصر مساحات كبيرة من أخصب الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا [١٠١٠] .

حيث حدثت هجمة شرسة علي الأراضي الزراعية ، واكبت ظاهرة الخروج إلي دول الخليج ، دول البترول ، فمع العودة إلي الريف واصطحاب ثروات مكتسبة اتجهت معظم هذه الثروات إلي الإنفاق في بناء الأبنية والمساكن الواسعة بالطوب الأحمر [١٠١١] ، والأسمنت المسلح علي نمط المدن، واتجه هذا التيار إلي الأراضي الزراعية المحيطة بالقري أو علي أطرافها ، مما يهدر هذه الأراضي الخصبة .

([١٠٠٨]) ناهد محيسن : " التدهور البيئي للمواد الزراعية " ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .
([١٠٠٩]) دائرة حوار حول البيئة والتنمية في مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد القوي للتخطيط ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٣ ، ص ٣٨ .
([١٠١٠]) المجالس القومية المتخصصة : الدورة (٣١) ، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، ص ٣١٧ .
([١٠١١]) د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان " ، الجزء الثالث " ، ص ٣٤٠

وقد نشرت بعض الدراسات أن مصر تفقد سنوياً ما يوازي الإنتاج الكامل لمساحة تقرب من ٢٢٥ ألف فدان بسبب ما حدث من تدهور وتعدي علي الأراضي الزراعية ، وأن هذا الفاقد يقدر بحوالي ١٠ % من كل الإنتاج الزراعي القومي [١٠١٢] .

كما أن هناك علاقة وطيدة بين الزيادة المطردة في النمو السكاني ، وزحف العمران علي الأرض الزراعية ، وتجريفها ، مما يؤدي إلي قلة المساحات الزراعية ، وتدهور الإنتاج الزراعي ، مما يؤثر بدوره علي التنمية الاقتصادية[١٠١٣] .

كما تمثل الزيادة السكانية بمعدلاتها المتزايدة تحدياً كبيراً أمام التنمية الزراعية علي وجه الخصوص ، حيث أن قطاع الزراعة مطالب بتحقيق الأمن الغذائي لإطعام السكان الحاليين فضلاً عن الزيادات السكانية المتسارعة [١٠١٤] .

كما كان لسوء التوزيع السكاني في مصر أثر سيئ علي الرقعة الزراعية الخصبة حيث يقيم أكثر من ٩٠ % من السكان علي أقل من ٥% من المساحة ، ومن ثم تحول الكثير من هذه الأرض التي لا تمثل أكثر من ٥ % إلي أغراض غير زراعية ، ومن ثم وضعت مصر علي خريطة التصحر العالمي ، باقتطاع آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية لإقامة المشروعات العمرانية ، فضلاً عن اقتطاع آلاف الأفدنة الأخري لإنشاء شبكات الطرق ، بالإضافة إلي أن ارتفاع ثمن الأراضي أغري الفلاحين إلي تبوير الأراضي الزراعية وبيعها أراضي بناء[١٠١٥] .

وقد بدأت الدولة تواجه هذا الزحف العمراني والتصدي له منذ عام ١٩٨٦ ، بالإضافة إلي ظاهرة تصحر بعض الأراضي الزراعية نتيجة عدم كفاية الموارد المائية اللازمة لزراعتها ، وأثر عوامل التعرية في بعض المناطق [١٠١٦] .

كما أن حركة الرياح النشطة ، ووجود التلال الرملية التي تغطي ٤٠ مليون فدان بطول وادي النيل ساعدت علي تدمير التربة وعدم الاستفادة منها[١٠١٧] ، كما يسبب أيضاً الرعي الجائر ، وتغلغل الرمال بالتجمعات الساحلية الإخلال بالتوازن الطبيعي وانخفاض إنتاجية المراعي بنسبة ٥٠ % [١٠١٨].

مشكلة الألغام

حيث تعاني مساحة كبير من الأراضي المصرية في الصحراء الغربية والشرقية وسيناء ومنطقة السويس من مشكلة وجود ما يقرب من ٢٣ مليون لغم ، يمثل هذا العدد من الألغام حوالي ٢٠% من الألغام الموجودة في العالم حالياً[١٠١٩]، وتقدر المساحة التي تفقدها مصر من أراضيها بسبب

([١٠١٢]) د. عبدالعظيم مصطفي : " اختيار بعض السياسات الزراعية المحققة لدور الحكومة "، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤١٧ – ٤١٨ ، ص ٢٨١ .

([١٠١٣])محمد صالح الشيخ : " الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها " ، رسالة دكتوراه ، جامعة المنوفية ، كلية الحقوق ، ١٩٩٨ ، ص ٣٤٤ .

([١٠١٤]) المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الحادية والثلاثون ، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، ص ٣١٧

([١٠١٥]) عبدالعزيز قاسم مهارب : " أهم الآثار الاقتصادية لمخالفة قواعد حماية البيئة وفعالية الحلول المعنية لعلاجها مع التطبيق علي حالة مصر " ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٣ .

([١٠١٦]) د. مصطفي الجبلي : " إستراتيجية التنمية الزراعية حتي عام ٢٠٠٠ والدروس المستفادة من المرحلة السابقة " ، مؤتمر جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا ، الإسكندرية ، ص ٦٧ .

([١٠١٧]) د. مريم مصطفي ، د. إحسان حفظي : " قضايا التنمية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢٩ .

([١٠١٨]) د. محمد عبدالفتاح القصاص : " الإنسان والبيئة " ، دار المعارف ، ص ١١٨ .

([١٠١٩]) جريدة الإهرام القاهرية ١٢ ، أكتوبر ٢٠٠٣ .

هذه الألغام بحوالي ٦٨٥٦٩٩ فدان من الأراضي القابلة للزراعة ، تمثل ١٠ % من أراضي مصر المزروعة الآن ، كما تعد عائق أمام مشروعات التنمية الاقتصادية في تلك المناطق [١٠٢٠].

وتشير إحدي الدراسات إلي أن العائد الاقتصادي الضائع علي مصر من جراء عدم استغلال الأراضي المزروعة بالألغام في الصحراء الغربية وحدها بمبلغ ٣٠٠ مليار جنيه ، حيث يرقد في الصحراء الغربية ١٧,٥ مليون لغم خلفها دول الحلفاء والمحور في الحرب العالمية الثانية ، كما خلقت الحرب الإسرائيلية المصرية حوالي ٥,٥ مليون لغم في سيناء وحول منطقة قناة السويس والصحراء الشرقية .

تلوث الأرض الزراعية

أهم المشاكل البيئية الحديثة هو تلوث البيئة بالمبيدات الكيماوية حيث أصبح استخدام المبيدات الكيماوية أحد أهم سمات الزراعة المصرية. وعلى هذا انحشرت مصادر تلوث التربة الزراعية فى كل من مخلفات الصرف الصحى، المخلفات الصناعية، الأسمدة الكيماوية الزراعية.[١٠٢١]

مياه الصرف الصحى

تعد مياه الصرف الصحى أحد أسباب تلوث التربة الزراعية لتسربها من خلال خزانات الصرف المفتوحة بباطن الأرض فى ضوء افتقاد المجتمع الريفى المصرى لخدمة الصرف الصحى حيث أن الرواسب الناتجة عن عمليات الصرف الصحى تمثل أحد أنواع المخلفات الصلبة الخطرة التى تحتوى على نسبة من المواد العضوية وكذلك اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى يؤثر على خواص التربة عبر الزمن وعلى جودة المحاصيل الزراعية لما تحتويه هذه المياه من عناصر سامة.[١٠٢٢]

المخلفات الصناعية.

مع تزايد الاستثمار فى القطاع الصناعى ظهر الأثر السلبى على البيئة الزراعية من خلال التلوث الصناعى، حيث تصرف العديد من المصانع مخلفاتها فى المصادر المائية المخصصة للرى مباشرة مما يسبب التلوث الصناعى لإحتوائها على مواد كيماوية وعناصر ثقيلة ذات خطورة عالية على الإنسان والتربة الزراعية، حيث تؤدى مادة الصودا إلى سرطان فى التربة الزراعية مما أدى إلى تبوير مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية. [١٠٢٣]

الإفراط فى استخدام الأسمدة الكيماوية:

تعد المبيدات الكيماوية أحد مستلزمات الانتاج الزراعى التى تستخدم للمحافظة على الانتاج عند مستوياته المعروفة. فهي لا تزيد من الانتاجية ولكن تحافظ فقط على مستواها ، وتكمن خطورة

([١٠٢٠]) د. نبيل لوقا بباوي : جريدة الإهرام القاهرية ، ١٩ مايو ٢٠٠٢ .

([١٠٢١]) بعض قضايا الفقر والبيئة، سلسلة أوراق بحثية، تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦، د/ نفيسة سيد أبوالسعود.

([1022]) Abu Zeid, M.A Strategic Approach For Increasing The Benefits Sanility Seminar, CEDARE, Egypt, Cairo, 17&18 Oct .1993.P45.

([١٠٢٣]) د. سيد صرفى عابدين: دور المنظمات غير الحكومية فى حماية البيئة، حالة مصر"مركز الدراسات الاسيوية، ص ١٢٠".

استخدام المبيدات الكيماوية فى الإسراف فى استخدام المبيدات بصورة مكثفة إلى تلوث المسطحات المائية مما أدى إلى تدهور بيئى فى التربة الزراعية نتيجة لإستخدامها المباشر مما يؤدى إلى تحركها للأعماق، ليكون مصدراً لتلوث المياه الجوفية وتلوث المسطحات المائية المصارف والترع والقنوات(١٠٢٤).

ناهيك عن سوء توعيه المبيدات المستخدمة وخطورتها على الصحة والبيئة بالاضافة الى نقص دراية وخبرة القائمين بالعمل فى هذا المجال، فقد وضعت منظمة الصحة العالمية معايير لتقسيم المبيدات الكيماوية المستخدمة حسب درجة خطورتها وسميتها (فائقة الضرر- عالية الضرر وهاتان الفئتان محظور استخدامهما)، وما زالت مصر تستخدم بعضاً من هذه المبيدات(١٠٢٥) نتيجة للإستعمال المفرط والخاطئ للمبيدات بأنواعها وكون النباتات والمحاصيل كافة لا تمتص المبيدات إلا وفق قدرتها واحتمالها فإن كميات هائلة من هذه المبيدات تبقى فى التربة مسببة بذلك مشكلة بيئية لها آثارها السلبية والخطيرة. ومن المعلوم أن المبيدات مع هطول الأمطار أو الرى تتسرب إلى طبقات الأرض مسببة بذلك تلوث للمياه السطحية والجوفية.

تقتل المبيدات الكائنات الحية الدقيقة النافعة فى التربة مخلة بذلك التوازن الدقيق والهام فى بيئة التربة كما تحدث المبيدات تغيرات فى الصفات الفيزنباتية والكيميائية للتربة وتؤثر بذلك على الانتاجية الزراعية كما تساهم المبيدات فى تحويل الآفات الثانوية إلى آفات رئيسية.

مشكلة الاستعمال الخاطئ للمبيدات حيث يظن الكثير من الزراعيين أنه بزيادة استعمال المبيدات يمكن القضاء على الآفات الزراعية بشكل أفضل وبالتالى زيادة الانتاجية ، ومع غياب الارشاد والنصح الزراعى تصبح هذه المشكلة من أخطر ما يواجه الزراعة المصرية.

ومن المعلوم أيضاً أن نتيجة للافراط فى استعمال المبيدات تنشأ سلالات جديدة من الآفات مقاومة للمبيدات ومن ثم تعتبر من السلبيات الخطيرة المؤثرة على الاقتصاد الزراعى.(١٠٢٦)

مشكلة التمليح والتطبيل .

وهو من أهم مظاهر التدهور التى تتعرض لها الأراضى الزراعية فى مصر فقد أدى التحول إلى الرى الدائم فى وادى النيل والدلتا- وما صاحبه من استخدم مفرط لمياه الرى- (١٠٢٧) دون مصاحبة ذلك بأى نظام صرف جيد إلى رفع مستوى المياه الجوفية، والتمليح فى العديد من المناطق المنخفضة (١٠٢٨) ولا شك أن الملوحة بطبيعة الحال هى العدد الأول للخصوبة ونقيضها. ولهذا ينعكس سوء الصرف فى انخفاض متوسط غلة الفدان فى جميع المحاصيل بلا استثناء ز وفى تقدير الاحصائيين إن هذا الانخفاض يبلغ نسبة الثلث تقريباً (١٠٢٩) والاخطر من هذا أن الافراط فى الرى وسوء الصرف ينعكس على معدن التربة ذاته بتراكم أعراض الملوحة والقلوية المزمنة وتركيزها على المدى الطويل(١٠٣٠).

(١٠٢٤) يرى البعض ان من أسباب الزيادة -الافراط- فى استخدام هذه المبيدات ما قدمته الحكومة من دعم لهذه المبيدات.
(١٠٢٥) محمد شفع سلام: "العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة على حرمة استخدام السماد وتأثير ذلك على البيئة " الندوة المصرية الألمانية، الأبعاد البيئية والثقافية لإستخدام الاسمدة، ندوة بحثية، القاهرة، ١٩٩٢.
(١٠٢٦) د. ناهد محب: "مرجع سابق ص ١٥٧ .
(١٠٢٧) يحتوى ماء الرى على نسبة طفيفة من الملوحة ، تركزها باستمرار يرفعها إلى حد الخطر، والمقدر بنحو ٦٠٠٠ متر مكعب للهكتار يضاف إلى الأرض ٣ أطنان أملاح، أى نحو طن للفدان. د. جمال حمدان – الجزء الثالث، ص ٣٨٩.
(١٠٢٨) د. ناهد عبداللطيف محيسن: "التدهور البيئى..." قضايا التخطيط رقم ٨٣، معهد التخطيط ١٥٣- ١٥٤.
(١٠٢٩) د. جمال حمدان مرجع سابق، ص ٣٨٩- ٣٩٠.
(١٠٣٠) المرجع السابق، ص ٣٩١.

يمكن القول أن نحو ٦٠% من أرض مصر الزراعية تعد أراضى "متدهورة" أى لا تعطى أكثر من ٤٠% من طاقتها الانتاجية ويرجع هذا التدهور إلى افراط الرى وعدم كفاءة الصرف مما أدى إلى أن حوالى نصف الأراضى الزراعية فى مصر تصنف على أنها من الدرجة الثالثة والرابعة [١٠٣١] .

زيادة معدلات التصحر والجفاف .

التصحر هو عملية متواصلة من تدهور التربة الزراعية فى المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة نتيجة الممارسات الخاطئة للإنسان، وتشير الدراسات المشتركة لكل من (FAO- UNEP- UNSCO) إلى أن المساحة المعرضة للتصحر تبلغ نحو ٣٦ ألف كم٢ أى نسبة ٣,٢% من مساحة مصر والبالغة ١١٠٠ ألف كم٢ وبالتالى يؤدى التصحر إلى انخفاض الانتاجية الزراعية.

وللتصحر صور مختلفة فى الأراضى القديمة بالوادى والدلتا، مثل زيادة مشاكل تملح التربة كنتيجة مباشرة للتكثيف المحصولى الحادث، وزيادة معدلات التسميد بالأسمدة الكيماوية، وأيضاً نتيجة نقص الموارد المائية، واعادة استخدام مياه الصرف فى رى هذه الحقول، كما تعانى بعض هذه الأراضى- خاصة الواقعة فى نهايات الترع- من مشاكل الجفاف [١٠٣٢].

مشكلة التفتت الحيازى" تفتت الملكية "[١٠٣٣] والبعثرة المحصولية

تعانى معظم الأراضى الزراعية القديمة- فى وادى النيل والدلتا- من ظاهرة التفتت الحيازى، وضآلة السعة الحيازية، فنحو ٩٥,٨% من إجمالى الحيازات فى فئة أقل من خمسة أفدنة [١٠٣٤] وهو ما يعد أهم معوقات زيادة الانتاج الزراعى، حيث يعوق استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، إذ يعوق استخدام نظم الرى الحديثة من تقطر وتسوية فضلاً عن الرى بالرش الذى يحتاج إلى مساحات كبيرة لتوزيع المياه على سطح التربة، كما يؤدى هذا الوضع إلى العديد من الصعوبات الفنية فيما يتعلق بتوزيع المياه على هذه المساحات القزمية، بالاضافة إلى أن هذا التفتت ينعكس بدوره على طبيعة التركيب المحصولى، فقزمية الحيازات وصغر مساحاتها تؤدى إلى تنوع المحاصيل المتجاورة[١٠٣٥]، هذا التجاور يؤدى بدوره إلى آثاراً سلبية على المحاصيل الزراعية نفسها.

هذا بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى التباين فى احتياجاتها المائية، من حيث كمية المياه المطلوبة من ناحية، ومن حيث مواعيد الرى من ناحية أخرى[١٠٣٦]، والأسوأ من هذا تعارض مواعيد وتوقيت معظم معاملاتها المختلفة من رى وصرف ومقاومة آفات وحشائش ورش مبيدات حشرية، وتسميد وحصاد، وهذا كله ينطوى على فاقد كبير فى مياه الرى والصرف فضلاً عن الخدمة والعمالة والتكاليف

(١٠٣١) د. زكى شبانة: المؤتمر الخامس للإقتصاديين المصريين، ص٦٥٩.
(١٠٣٢) المجالس القومية المتخصصة: الدورة (٣١)، ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، ص ٤١٧.
(١٠٣٣) يرجع هذا التفتت الحيازى إلى عدة عوامل منها نظام التوريث، والاصلاح الزراعى، وزيادة، عدد السكان، ومحدودية الرقعة الزراعية فى الوادى والدلتا. انظر: د.جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثالث، ص ٤١٣.
(١٠٣٤) ياسمين أحمد مصطفى صقر: "الكفاءة الاقتصادية لاستخدامات الموارد المائية فى الزراعة المصرية وتحديات المستقبل" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص٥٥.
([1035]) Abdul karim Sadik Shawki Bahghout, "The Water Problems Of The Arab World: Management Of Scarce Resources" Water In The Arab World "American University in Cairo" Press, 1996. P.14.
(١٠٣٦) هذا التجاور له آثاره السلبية على المحاصيل نفسها، بمجاورة القطن للزراعة يضعف محصول القطن ومجاورة البرسم للقطن يتسبب افساد دوره الورق من الأول للثانى، ومجاورة الأرز للقطن يمتص محصول الأخير لغزارة مياه الأول وهكذا. أ.د/ جمال حمدان مرجع سابق، ص٤١٤.

بالإضافة إلى أن هذا التفتيت يحول دون الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير، مما يجعل العملية الزراعية غير اقتصادية[١٠٣٧].

كما أن التفتت الحيازى يؤدى إلى فقد نسب كبيرة ومتزايدة من مساحات أراضى هذه الحيازات ما تتطلبه عملية التجزئة من كثرة الحواجز والحدود للفصل بين قطع الأراضى التى تتكون منها هذه الحيازات المختلفة[١٠٣٨] ، هذا إلى جانب ما يفقد من الأرض بسبب شق المراوى والمساقى الحقلية ومصارف المياه وهو ما يجعل العملية الزراعية غير اقتصادية، وعدم تمكنها من الاستفادة بالوفورات الاقتصادية الناتجة عن السعة المزرعية الكبيرة[١٠٣٩].

كما أن تفتت الحيازة يؤدى إلى عدم استخدام الأساليب العلمية الحديثة فى الزراعة المصرية بصفة عامة ، يعتبر هذا التفتت وصغر المساحات المنزرعة أحد الأسباب الهامة التى تعوق التوسع الرأسى للزراعة.

سيادة نمط المزارع العائلية .

تتصف الزراعة المصرية بصفة عامة بسيادة نمط المزارع العائلية، وندرة المزارع الرأسمالية[١٠٤٠]، الأمر الذى يرتبط إلى حد كبير بالأساليب الإنتاجية البدائية، الأكثر اعتماداً على القوى البشرية، كما يرتبط إلى حد كبير بالبطالة المقنعة، وانخفاض الإنتاجية الحديثة لعنصر العمل، وذلك لأن نمط الزراعة فى هذا النوع من المزارع يتسم بسيطرة العادات والتقاليد السائدة مما يعيق أى محاولة للتغير[١٠٤١]، واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة فى الزراعة، فضلاً عن عدم الوعى بأهمية التعاون والتنسيق بين المزارعين، بالإضافة، إلى تمسك المزارعين بأنواع المحاصيل التقليدية المعتاد عليها بغض النظر عن أهمية هذه المحاصيل أو نسبة العوائد منها.

فهناك ارتباط بنمط انتاج زراعى قائم على الاكتفاء الذاتى من بعض المحاصيل الأساسية للغذاء الإنسانى والحيوانى [١٠٤٢]، وإنه من الصعوبة تغيير التركيب المحصولى إلا إذا تم التغيير بشكل إحلالى لمحاصيل تتميز كغذاء إنسانى وحيوانى.

فالمشكلة الحقيقية تكمن فى التزام الفلاح بإطعام الماشية، حيث يذهب إنتاج نحو ثلثى الأرض الزراعية إلى استهلاك الحيوان، والثلث الباقى إلى استهلاك الإنسان حيث يفضل الزراع الإتجاه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى من الاحتياجات الغذائية.

الانتاج الزراعى ومشكلة الحزام المناخى والجغرافى.

(١٠٣٧) ناهد عبداللطيف محيسن: التدهور البيئى للموارد الزراعية، مرجع سابق، ص ١٥٤.
(١٠٣٨) د. ذكى شبانة: "الآفاق المحتملة لمشكلة الغذاء فى مصر" المؤتمر الخامس للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء، ص ٦٥٩.
(١٠٣٩) د. مصطفى الجبلى: "استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠٠٠"، مشار إليه لدى د. حمدى عبدالعظيم، مصر المعاصرة، العدد٤١٧/٤١٨، ص ١٧٨.
(١٠٤٠) وان كان هناك توجه إلى المزارع الرأسمالية، ولكن فى مناطق الاستصلاح الجديدة مثل "توشكى وشرق العوينات" انظر: محمد عبدالنبى الدسوقى: التنمية الزراعية فى الأراضى الجديدة بجمهورية مصر العربية، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد العاشر، العدد الثانى، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٧٢٩.
(١٠٤١) وحيد مجاهد: "دراسة تحليلية للتغيرات فى التركيب المحصولى للأراضى وأوضاع صغار الحائزين" المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد الخامس، العدد الأول، مارس ١٩٩٥، ص٢٧٦.
(١٠٤٢) باهر دسوقى: "الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لترشيد الاستهلاك المائى المصرى"، المياه والزراعة فى مصر من الظروف الدولية والموارد المحلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٨٩.

يرتبط الإنتاج الزراعى ارتباطاً وثيقاً بالحزام المناخى الجغرافى فهناك حزام القمح، ثم حزام القطن، والذرة والأرز ، ثم حزام المطاط والكاكاو والبن والشاى والموز... إلخ وزراعة المحصول الزراعى داخل الحزام المناخى الخاص به يصل بهذا المحصول إلى الإنتاجية العالية والتكاليف المنخفضة، والجودة المرتفعة، والانحراف نحو الشمال والجنوب عن الحزام المناخي ينتج عنه نقص متدرج في الإنتاج وارتفاع في تكاليف انتاج المحصول وبعد عن الجودة ويزيد كلما ابتعدنا عن حدود الحزام المناخى. (١٠٤٣)

وتقع مصر داخل حزام انتاج القطن والذرة والأرز والبصل والثوم والفراولة والبطاطس والطماطم والفاصوليا والبسلة واللوبيا، ومن الفواكه المانجو والعنب والقرعيات والبطيخ والكنتالوب والكوسة والخيار أما حزام انتاج القمح فإنه يصل بالكاد إلى داخل أراضى الدلتا المصرية (١٠٤٤)

ومن ثم فإن مشكلة إنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية خارج الحزام المناخى الجغرافى تتمثل فى ارتفاع تكاليف الإنتاج والبعد عن الجودة مما يفقد هذه المحاصيل القدرة التنافسية مع زميلاتها فى الدول المنافسة معها فى السوق الدولية مما يسبب محدودية تصدير هذه المحاصيل، وهو ما يبين أهمية ربط الإنتاج الزراعى فى مصر من أجل التوجه للتصدير بالحزام المناخى الجغرافى .

احتمالات انخفاض انتاجية الأرض.

إن الناتج الزراعى هو محصلة للتركيب الودانى ويقصد به الصنف والبيئة والتفاعل بينهما، وعلى الرغم من التقدم الحادث فى المحاصيل الحقلية والبستانية، فإن الظروف المناخية قد تؤثر بالسلب فى بعض المحاصيل، وخاصة إذا ارتفعت درجات الحرارة أو انخفضت بأكثر مما يتحمله المحصول أو الصنف المنزرع.

ومن ثم فإن البحوث الزراعية – مطالبى بإستمرار- باستنباط اصناف أكثر ملائمة للتغيرات المناخية الحادثة، وأهمها تحمل درجات الحرارة والرطوبة العالية التى لمسناها فى السنوات الأخيرة(١٠٤٥).

مشكلة الفائض المتاح للتصدير أم الانتاج من أجل التصدير.

ربما يرى البعض أن سياسة تصدير الفائض ليست مجدية وأنه من الأفضل تبنى سياسة الانتاج من أجل التصدير، وليس تصدير الفائض من هذه السلع التى تمتاز بالجودة المرتفعة، والعائد المرتفع والاستهلاك المحدود من المياه (١٠٤٦) .

(١٠٤٣) د/ سيد البواب : بحوث اقتصادية معاصرة: ص ص٤، ٥.
(١٠٤٤) يصل انتاج الفدان فى أراضى الدلتا ما بين (١٣- ١٦) اردبا للفدان تنخفض هذه الارباح فى أسوان إلى (٦-٧) اردب فقط للفدان. انظر د/ سيد البواب ، المرجع السابق ص٧.
(١٠٤٥) المجالس القومية المتخصصة (تقرير ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤) ، ص ٣١٩.

لكن التساؤل الآن هل يكفى أن نعتمد على أسلوب الانتاج للتصدير أم ننتج بمواصفات جيدة للسوق المحلية - بصفة عامة- ثم نقوم بالتصدير من هذا الانتاج.

الواقع أن تجارب الدول الناجحة تقرر بأنه لا يوجد فرق بين المنتج المحلى والتصديرى، وأن الدولة تكتسب سمعتها فى انتاج ناتج معين بنفس جودة هذا الناتج بصفة عامة.(١٠٤٧)

إن الفائض المتاح للتصدير من السلع الزراعية يتحدد بمدى إمكانية التوسع الزراعى الأفقى والرأسى من ناحية- والذى يشكل المحور الأساسى لكمية المعروض من السلع الزراعية- وعدد السكان المتوقع من ناحية أخرى، كما أن التوسع الزراعى الأفقى يرتبط بمدي وفرة مياه الري التي تعتبر محوراً رئيساً للتوسع الأفقي فى مصر ومن ناحية أخرى فإن التوسع الزراعى الرأسى أى زيادة انتاجية الفدان يرتبط مباشرة بالتقدم العلمى والتكنولوجى للزراعة من حيث استنباط أصناف جديدة (١٠٤٨) أعلى فى المقاومة للأمراض والحشرات، والذى سوف يؤدى إلى مزيد من التحسين فى الانتاجية كماً ونوعاً.

مشكلة العمالة.

إنه لمن المتناقضات بحق أن تعد العمالة من المشكلات التى يواجها قطاع الزراعة فى بلاد يعد افراط السكان احدى أهم مشكلاته، فقد كان قطاع الزراعة طارد للعمالة لسوء حالة الأوضاع الزراعية نتيجة أن قطاع الزراعة خادم للقطاعات غير الزراعية، ونتيجة لإنخفاض دخل الفرد عن مثيله فى القطاعات الأخرى يجعل العاملين فى هذا القطاع التقليدى أكثر استعداداً للهجرة لتحسين أحوالهم، فكانت الهجرة الأولى من الريف إلى المدينة فى فترة الاحلال محل الواردات.

ثم تضافرت مجموعة من الظروف التى تعرضت لها مصر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ساهمت فى تغذية تيار هجرة المصريين للعمل فى الأقطار العربية (١٠٤٩) والتى بدأت بعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولم تأت تلك الهجرة عفواً، وإنما جاءت محصلة مجموعة من التطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى مصر وفى الأقطار العربية، ودفعت إليها مجموعة من السياسات الحكومية التى شجعت بدورها إلى هجرة ملايين من المصريين للعمل فى الخارج، حيث ارتأت الحكومة المصرية فى الهجرة فى ذلك الوقت وسيلة لحل العديد من المعضلات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(١٠٥٠).

ارتأت الحكومة المصرية أن فتح باب الهجرة للعمل فى الخارج أمام المصريين يمكن أن يساهم فى حل مشاكل البطالة الذى كان قد بدأت تتفاقم بعد حرب أكتوبر ثم ارتأت فى التحويلات المتوقعة من المهاجرين للعمل فى الخارج كمصدر للنقد الأجنبى يمكن أن يساهم فى حل أزمة النقد الأجنبى فضلاً عن التوجه إلى التخلى عن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والتحول إلى القطاع

(١٠٤٦) د/ خديجة محمد الأعصر ، المؤتمر الاقتصادي للعلوم السياسية ، ص ٦٧ .
(١٠٤٧) د/ جلال علام- المؤتمر الثانى عشر للاقتصاد الزراعى، مرجع سابق ص٢٠.
(١٠٤٨) المرجع السابق، ص٢٠٢ .
(١٠٤٩) د. نادر فرجانى "الهجرة إلى النفط" دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٠٣.
(١٠٥٠) د. أحمد السيد النجار: "ظاهرة الهجرة المؤقتة فى مصر" السكان والتنمية فى مصر، د. نادية فرج "محرر" سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥، ص١٧٠.

الخارجى وتخفيض عدد الجيش، وتحويل الجنود المرضى من الخدمة العسكرية إلى طالبى عمل[١٠٥١] وقد واكب ذلك تغيرات كبيرة شهدها الوطن العربى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما تلاها من تصحيح أسعار النفط، وتزايد حاجة الأقطار النفطية العربية- دول الخليج- للعمالة المصرية مع هذه التطورات أصبح هناك طلب خارجى، وضغوط داخلية وتغيرات ايدولوجية اقتصادية فى الاقتصاد المصرى، كل هذه العوامل ساهمت فى تغذية تيار هجرة المصريين للعمل فى الخارج. ومن ثم كان الخروج الكبير لأول مرة فى التاريخ لعمل المصريين فى الخارج، وقد صدق مجلس الشعب على حرية انتقال الايدى العاملة بين الدول العربية فى عام ١٩٧٥[١٠٥٢].

وجدير بالذكر أن تيار الهجرة هذا قد سحب عنصر الشباب فى الدرجة الأولى فلم يعد يمارس الزراعة إلا متوسطى العمر، حيث أن الهجرة من مصر للوطن العربى كانت تنطوى على انتقاء عمرى، كما أنها كانت انتقاء تعليمى، ومهارى- كفاءة- للعمالة المصرية[١٠٥٣] ومن ثم لم يعد يمارس الزراعة إلا كبار السن والأميون غير المتعلمين، وأصبحت الزراعة- رغم افراط السكان وعلى وجه الخصوص السكان الريفيين – تعانى من نقص الأيدى العاملة الزراعية حتى غير الماهرة، مما أدى إلى تضاعف أجور الخدمات الزراعية من حرث ودراس وتذريه وحتى مقاومة الآفات[١٠٥٤].

وقد حقق قطاع الزراعة أعلى متوسط معدل نمو لأجر العامل الحقيقى خلال الفترة من ١٩٨١/٧٤ إذ بلغ حوالى ١٥,١٧% حيث قد عانى عجز شديد فى العمال الزراعيين نتيجة هجرتهم إلى دول الخليج البترولية، مما ترتب عليه ارتفاع أجورهم، وجدير بالذكر أن القوة العاملة العائدة من الخارج تتحول فى الأغلب إلى مهن وأعمال غير زراعية، بعد أن تكون حصلت على بعض الأموال التى تمكنها من القيام بهذه الأنشطة.

وقد تصاعدت أجور العمال الزراعيين رغم شدة انخفاض طاقتها الإنتاجية حيث لم يتجاوز معدل نمو إنتاجية العمالة الزراعية ١,٤% مقابل ٤,٥% معدل نمو الإنتاجية العامة على المستوى القومى، حيث أن رخص الأيدى العاملة المصرية لم يكن حقيقة نظراً لإنخفاض إنتاجها، حيث تنخفض إنتاجية العامل الزراعى فى مصر والتى توازى ٢٠/١ من إنتاجية العامل الزراعى فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرجع إنخفاض نسبة العمالة الماهرة فى مصر بسبب عدم الإهتمام بالموارد البشرية من ناحية الخدمات التعليمية والصحية، حيث أن الحالة التعليمية للعاملين بالزراعة كمهنة أساسية منهم ٥٦% يعانون من الأمية، ٢٠% منهم يقرأون ويكتبون فقط ، ٨% منهم حصلوا على مؤهلات دون المتوسط[١٠٥٥].

ومن ثم لم ينل العنصر البشرى بصفة عامة الرعاية والتدريب والارشاد ما يوازى أهميته فى مصر ويرفع من قدرته الإنتاجية كما لم يحظ بسياسات عامة بشأن رفع إنتاجيته وتطويره وحل مشكلاته مما أدى إلى التدهور الحاد فى كفاءة العنصر البشرى، وقد توالت تحولات إجتماعية وإقتصادية وسياسية عديدة أدت فى النهاية إلى آثار سلبية على كفاءة عنصر العمل الزراعى، وكان من الإنعكاسات السلبية العميقة لنقص العمالة المدربة والخبرة الشابة أن زاد الإعتماد على الأطفال والنساء

(١٠٥١) د. سعد الدين ابراهيم: "النظام الاجتماعى العربى الجديد" دار المستقبل العربى، ص ١٤.
(١٠٥٢) نجلاء أنور الأهوانى، "هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٦٧- ١٩٨٠" رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص١٦١- ١٦٢.
(١٠٥٣) د. مصطفى الجبلى، مذكور فى د. حمدى عبدالعظيم، مصر المعاصرة العدد (٤١٧- ٤١٨)، ص ٢٠٧.
(١٠٥٤) د. سعاد شفيق بشاى: "نمط التنمية الاقتصادية فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى مع التطبيق على مصر" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٢٨.
(١٠٥٥) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، حصر القوى البشرية العامة فى الزراعةعن السنة الزراعية ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، الملحق رقم ٣، جدول رقم ٤.

والعمالة قليلة المهارة، وقد ترتب على ذلك تأخر موعد بعض العمليات الزراعية لنقص العمالة اليدوية مثل شتل الأرز، وحصاد الذرة، وزراعة القصب مما يؤدى إلى تأخر عمليات الزراعة والحصاد مما يؤدى إلى زيادة الضائع والتلف من المحصول[١٠٥٦].

التقدم التكنولوجى وتحول الطلب نحو العمالة الماهرة.

يعد التوسع فى التعليم الزراعى ضرورة لخلق كوادر مؤهلة لحمل لواء التكنولوجيا الحديثة فى الانتاج الزراعى، من خلال تشجيع مجانية التعليم الزراعى، والتدريب المهنى على المهارات المطلوبة، على أن تستخدم الحكومة هذه الكوادر المدربة فنياً ومهنياً فى استزراع الأراضى المستصلحة من خلال توزيع هذه الأراضى على خريجى المعاهد الزراعية بشروط ميسرة تحقق الفاعلية المطلوبة للتوسع الأفقى فى الزراعة[١٠٥٧] وتتمثل هذه السياسة فى منح قروض إنتاجية، نقداً وعيناً من أجل ما تحتاج إليه البلاد من منتجات زراعية على أن يتم تدريب العمال فى هذه المزارع الحديثة بدعم من الدولة والجهات الحكومية[١٠٥٨].

فإن حفز الصادرات فى السوق الذى تشتد فيه المنافسة فى ظل تحرير التجارة الخارجية يستلزم تحسين إنتاجية اليد العاملة عن طريق التعليم والتدريب، فإذا أراد اقتصاد ما ان يحافظ على قدرته التنافسية فعليه أن يحاول من زيادة انتاجية العمل، والحد من تكلفته، بهدف تخفيض تكلفة وحدة العمل[١٠٥٩]، وهذا لا يتأتى إلا من خلال عمالة مدربة على أعلى مستوى.

وقد أكد تقرير التنمية البشرية فى العالم على الارتباط الوثيق بين التقدم التقنى والقدرات البشرية. فالابتكار هو تعبير عن الامكانيات البشرية، فالمستويات الأعلى للتعليم تقدم مساهمات قوية لخلق ونشر التقنية. والفلاحون وعمال المصانع الأفضل تعليماً يمكن أن يتعلموا ويبرعوا فى استخدام التقنيات الجديدة بسهولة أكثر وفاعلية أكبر. وبهذا تكون التنمية البشرية وسيلة للتنمية التقنية[١٠٦٠].

ويكون من الطبيعى فى ظل هذه التحولات أن يتحول الطلب على العمالة، نحو العمالة الماهرة التى تتمتع بمستويات تعليمية مرتفعة، والتى تكتسب من خلال التدريب المستمر المهارات الجديدة الضرورية للتكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

مشكلة ميكنة الزراعة المصرية.

([1056]) Dr.Amer Mohie- Eldin, "Under Employment in Egypttion Agricu- Lture" , in manpower And Employment in Arab Countries: Som Chitical Issues ILO. Geneva, 1977, PP.110-139.

(١٠٥٧) د. حسين عمر: "مبادئ التخطيط الاقتصادى والتخطيط التأشيرى فى الاقتصاد الحر"، دار الفكر العربى، ١٩٩٨، ص ٢١٣.

(١٠٥٨) د. سمية أحمد عبدالمولى: "القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى فى ضوء خصائص قوة العمل" المؤتمر الثالث والعشرون للإقتصاديين المصريين، القاهرة ٨- ١٠ مايو ٢٠٠٣، ص٩.

([1059]) EL-Ehwany, Naglaa and Heba El-Laithy (10/2001)- Poverty, Employment and Policy-Making Egypt country profile. Cairo: ILO Area Office North Africa Multi- Disciplinary Advisory Team. PP.8-9

(١٠٦٠) برنامج الأمم المتحدة الألمانى (٢٠٠١) للتنمية البشرية لعام ٢٠٠١، توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية. نيويورك. ص٢٨.

مع بداية السبعينات بدأت الزراعة المصرية تعانى من نقص العمالة، وارتفاع أجورها، ومن ثم بدأ التفكير فى ميكنة العمليات الزراعية، فبدأ بعض الأفراد والشركات والهيئات فى استيراد بعض الآلات والمعدات الزراعية، ونظراً لعدم التنسيق بين هذه الجهات ولعدم وجود خطة محددة للميكنة الزراعية، ومحاولة القطاع الخاص تحقيق أرباح سريعة تم استيراد أنواع وطرازات مختلفة.(١٠٦١)

ومن ثم أصبح هناك فائض فى بعض الآلات، وعجز فى البعض الآخر، فضلاً عن سوء توزيع بين المحافظات بشكل لا يتفق مع حاجة كل منهما، وبعدد واختلاف الطرازات فأصبح هناك صعوبة فى توفير قطع الغيار المطلوبة فانعكس ذلك على كفاءة وتشغيل هذه الآلات، ومن ثم تعطل بعضها، وعمل بعضها بكفاءة أقل مما أدى إلى ارتفاع نسبة تكلفة الميكنة فى بعض العمليات الزراعية بينما ظلت ضئيلة فى عمليات أخرى(١٠٦٢).

مما دفع بوزارة الزراعة فى بداية الثمانينات إلى محاولة التنسيق بين الجهات القائمة بالتصنيع، وإلى منع الاستيراد دون الحصول على موافقتها، هذا وقد اصبحت ميكنة الزراعة ضرورة ملحة لما يترتب عليها من توفير فى الوقت والجهد والمال، وزيادة الإنتاجية، حيث أن استخدام الآلات الحديثة والمعدات المتقدمة فى العمليات الزراعية يؤدى إلى زيادة الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج، وتوفير الوقت، وتقليل معدلات الفقد والضياع التى تصدت فى عمليات الحصاد التقليدية التى قد تصل إلى ١٢% (١٠٦٣) فضلاً عن أن استخدام الآلات الزراعية يؤدى إلى زيادة إنتاجية العامل الزراعى (١٠٦٤).

وقد أكدت تجارب معظم البلدان المتقدمة أنها اعتمدت فى تقدمها على تنمية وتطوير الزراعة وذلك باستخدام الآلات والمعدات الزراعية، والعمل على تطويرها والتوسع فى استخدامها.

هذا وتواجه صناعة الميكنة الزراعية فى مصر معوقات حيث لا توجد التصميمات الهندسية المناسبة للآلات والمعدات الزراعية المناسبة للزراعة المصرية، حيث أن لكل بيئة زراعية تصميماتها الخاصة بها ووجود مثل هذه التصميمات يوفر كثيراً من الجهد والمال والوقت، كما يشجع ويسهل على المصانع والورش الدخول فى سوق الإنتاج، كما لا توجد بيانات ومعلومات عن حجم الطلب المحلى لهذه المعدات، وأخيراً نقص التمويل اللازم لإنتاج هذه المعدات(١٠٦٥).

مشكلة المياه .

تعتبر مشكلة المياه من أخطر المشاكل التى قد تواجه الزراعة المصرية. حيث تواجه مصر تدهوراً سريعاً ومتزايداً لمواردها المائية (السطحية، الجوفية) نتيجة الإسراف فى استخدم المياه، بالإضافة إلى تلوث هذه الموارد ويعد نهر النيل المصدر الرئيسى للمياه فى مصر حيث أن حصة مصر

(١٠٦١) وزارة الزراعة: "المكتب الفنى لمشروعات الميكنة الزراعية، الخطة القومية للميكنة الزراعية ٨٦/ ١٩٩٨٧ ص ١٣١".

(١٠٦٢) وزارة الزراعة: المكتب الفنى، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(١٠٦٣) وصلت نسبة الفاقد ٩% فى عملية الحرث، ٨% فى عملية الدراس، ١٥% فى عملية النقل داخل المزرعة. انظر: د.صبرى أحمد أبوزيد: "قدرة الصناعة المصرية فى ميكنة الزراعة المصرية" مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤١٥-٤١٦)، ص ٣٢٢.

(١٠٦٤) أبرز مثال فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تزرع أكثر من ٤٠٠ مليون فدان بقوة عمل قدرها ٦ مليون فى حين أن مصر لديها ٥ مليون يعملون بالزراعة لا يستطيعون فلاحة ٦ مليون فدان. انظر د. صبرى أحمد أبوزيد: مرجع سابق، ص٣٢٣.

(١٠٦٥) مجلس الشورى المصرى: تقرير لجنة الإنتاج والقوى العاملة، الميكنة الزراعية، ١٩٨٤، ص١٥.

من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب/السنة تمثل ٩٥% من مصادر المياه العذبة فى مصر[١٠٦٦] فى حين يستخدم من المياه الجوفية حوالى ٢,٥ مليار متر مكعب فى السنة وهو المصدر الثانى، ويتركز استخدام المياه الجوفية فى الرى بصفة أساسية فى مناطق الصحارى، والواحات، ولعل أهم المناطق القائمة حالياً مشروع شرق العوينات فى مساحة تقدر بحوالى ٢٠٠ ألف فدان، بالإضافة إلى وادى الواحات الموزعة داخل الصحراء الغربية والشريط الساحلى والذى يغطى [١٠٦٧] نحو ٣٠٠ ألف فدان.

وهناك عوامل كثيرة تؤثر على جودة المياه ودرجة نقائها حيث تتلوث مياه النيل نتيجة الصرف الصحى للمدن، والصرف الصناعى والزراعى[١٠٦٨]، ومخلفات وسائل النقل إلى جانب بعض العادات السيئة لسكان الريف. وقد كان الفيضان فى الماضى يساعد على عملية التنظيف للنهر ولكن الآن فقد النهر قدرته على تنظيف ذاته.

كما قفزت إلى الصدارة وأصبحت الأكثر إلحاحاً مشكلة الافراط فى الرى الذى يجنح إليه الفلاح الى حد الاسراف[١٠٦٩].

ثمة عوامل موضوعية أخرى تؤدى إلى افراط الرى- اهدار المياه- وهو نمط نقل وتوزيع مياه الرى بالترع والمساقى، اذ اصبح نمطاً بالياً، فهو متلاف للماء بالبخر والرشح هذا بالاضافة إلى تفتت الملكيات والحيازات من جانب المحصولية من الجانب الآخر تعقد عملية التنسيق والتقنين المائى فتؤدى إلى الاسراف والتبزير فى الرى[١٠٧٠].

معالجة واستخدام مياه الصرف الصحى .

تعتبر مياه الصرف الصحى من المصادر المائية التى يمكن استخدامها لأغراض الرى، شريطة أن تفى بالشروط الصحية المتعارف عليها عالمياً. "وبالفعل تم استخدام مياه الصرف الصحى لأغراض الرى للأراضى الزراعية فى مصر منذ عام ١٩١٥"، حيث تمت زراعة ٢٥٠٠ فدان بمنطقة الجبل الأصفر شرق القاهرة. ومع تزايد عدد محطات المعالجة استخدمت مياه الصرف الصحى فى مناطق مختلفة فى مناطق مختلفة من الوادى الجديد وأسيوط، والتين، وحلوان[١٠٧١] ولكن لابد من الحذر فى استخدام مياه الصرف الصحى، لما تحويه من اخلاط بالمواد الصلبة ومواد كيماوية وبكتريا، ومن ثم فإن استخدام مياه الصرف الصحى تتطلب عمليات مراجعة وتنقية لازمة لإزالة المواد الضارة منها فضلاً عن ضرورة إستمرار الكفاءة

(١٠٦٦) تستهلك حوالى ٤ مليار متر مكعب فى الصناعة، ٤ مليار متر مكعب يستهلكها الانسان، والباقى يتم استخدامه فى أغراض الزراعة والملاحة. انظر مجلس الشورى. تقرير الموارد المائية واستخداماتها، لجنة الإنتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى، تقرير ٩ فبراير ١٩٩٢، ص ص ٢٠، ٢١.

([1067]) Dr. HAmza, Ahmed, "Towards Anew strategy for potable water in Egypt" Center for Environment And Development The Arab Regiion and Europe (CEDARE) Nov 1994, PP. 5- 6.

(١٠٦٨) رانيا مصطفى : "دور المنظمات غير الحكومية فى حماية البيئة- حالة مصر" د. نجوى سمك محرر مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٥٤.

(١٠٦٩) المقدر أن متوسط استهلاك الفدان من المياه يبلغ نحو ٨٠٠٠ متر مكعب فى السنة أى أكثر من ٢٠ متر فى اليوم وهذا معدل لا مثيل له فى العالم أجمع. والمؤكد أن اعتبر البعض الحد الأمثل هو ٦٠٠٠ متر للفدان أي نصف تلك الكمية .

(١٠٧٠) أن يصل فاقد الرى فى مصر إلى ١٠ مليارات متر مكعب. انظرد/ جمال حمدان- المرجع السابق، ص٣٨٧.

(١٠٧١) د. بيومى عطية، عبدالرحمن شلبى: "سياسات وزارة الاشغال العامة من الفكر والعمل" ص ٥٥.

المطلوبة طبقاً للشروط الخاصة بها، الأمر الذى يتطلب استمرار صيانة هذه المنشآت بصفة منتظمة[١٠٧٢].

استغلال مياه الأمطار والسيول .

حيث يمكن الاستفادة من مياه السيول فى منطقة البحر الأحمر وفى شبه جزيرة سيناء عن طريق تنفيذ السدود – مثل وادى فيران والعاطا- فضلاً عن امكانية زراعة المناطق الساحلية على مياه الأمطار كعامل مساعد للكميات المائية التى تصرف للأراضى فى تلك المناطق[١٠٧٣]، أو الاستفادة منها فى زراعة مراعى موسمية لتغذية الأغنام والماعز، والاستفادة من مياه السيول إما أن يكون بالاستغلال المباشر عن طريق التخزين السطحى بالسدود والخزانات الأرضية، والبحيرات الصناعية، أو بالاستغلال غير المباشر عن طريق تغذية الخزانات الجوفية بسدود لإعاقة جريانها.

إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى بعد معالجتها .

تعد مياه الصرف الزراعى احدى الموارد المائية الهامة، وتستخدم فى استغلال الأراضى الجديدة التى يجرى استصلاحها فى مشروع ترعة السلام بسيناء، وفى مناطق متعددة فى شمال الدلتا والوادى الجديدشرق العوينات، وقد بلغ إجمالى ما يعاد استخدامه من مياه بعد معالجتها ما يقرب من ٤,٢ مليار م٣ فى السنة وإن كان هناك جهود للوصول لهذا الرقم إلى ٩ مليارات م٣/ السنة بحلول عام ٢٠١٧[١٠٧٤].

ترشيد وتنمية الموارد المائية فى مصر .

تهدف سياسة ترشيد وتنمية المياه فى مصر سواء تلك المرتبطة بالمصادر التقليدية أو غير التقليدية إلى رفع كفاءة شبكات الرى والصرف، ووقف مظاهر التلوث التى تتعرض لها مياه المجارى المائية، فضلاً عن تشجيع استخدام المياه الجوفية فى تلك المناطق التى تحظى بمخزون وافر منحها. بالاضافة إلى معالجة واعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى، مع محاولة استغلال مياه الأمطار والسيول[١٠٧٥].

تنمية موارد المياه الجوفية .

يتعين التركيز على زيادة الموارد من المياه الجوفية والمتمثلة فى الآبار العميقة باعتبارها المصدر الثانى بعد مياه النيل[١٠٧٦] فإن ما يستخدم من المياه الجوفية يصل إلى حوالى

(١٠٧٢) د. محمد صفوت عبدالدايم: "استراتيجيات المستقبل لمواجهة الاحتياجات المائية المتزايدة"، ص ٣٧.

(١٠٧٣)د. سيد البواب: "مسيرة التنمية الزراعية فى النصف الثانى من القرن العشرين"، ص٤٩.

(1074) Abu.Zeeid, M.A, "Strategic Approach for Increasing The Benefits Sanility Seminar, CEDARE, Egypt Cairo,17&18 oct ".19930 P.45.

(١٠٧٥) د. سيد البواب : "سيرة التنمية" مرجع سابق، ص٤٦.

(1076) Dr. Ahmed Hamza, "Towards Anew Strategy Potable Water In Egypt", Center for Environment and Development the Arab Region and Europe (CEDARE)NOV, 1994,P.5

٢,٥ مليار متر٣ / السنة ويتركز استخدام المياه الجوفية فى الرى بصفة أساسية فى مناطق الصحارى والواحات، ومناطق الاستصلاح الجديدة فى شبه جزيرة سيناء، ومنطقة الوادى الجديد، وشرق العوينات، وشلاتين وحلايب،ويتعين اختيار أنواع المحاصيل الملائمة للزراعة على المياه الجوفية التى تتطلب استهلاكاً أقل من المياه، وفترات نمو أقصر.

وتشير الدراسات إلى أن الاستخدام الآمن لها فى حدود ٧,٥ مليار م٢/ السنة بينما المستخدم حالياً حوالى ٤,٥ مليار م٣/ السنة يضاف لها الخزانات العميقة الموجودة بالصحارى وسيناء(١٠٧٧).

تطوير نظم الرى فى الأراضى القديمة بالوادى والدلتا:-

تعتمد مصر بشكل رئيسى على الموارد المائية السطحية من مياه نهر النيل، حيث يمد مصر بأكثر من ٩٥% من احتياجاتها من المياه العذبة، لذلك فإن السياسة المائية تستهدف بصورة أساسية تحسين كفاءة الرى والصرف حيث تعد مصر من أكثر دول العالم التى تعتمد على تدفقات من مياه بلدان أخرى حيث تبلغ النسبة المئوية لموارد المياه المتجددة التى تأتى من خارج حدودها نحو ٩٧%، ويزيد من صعوبة موقف مصر المائى النمو السكانى السريع، حيث يتضاعف عدد سكانها كل نحو ٣٠ سنة(١٠٧٨).

ومن هنا تأتى أهمية تحسين شبكات الرى والصرف، وصيانة المجارى المائية بهدف تطوير أساليب الرى ورفع كفاءتها إلى إمكانية تقليل الفواقد حيث تشير بعض الدراسات إلى إمكانية استقطاع فواقد لا تقل عن خمسة مليارات م٣ (١٠٧٩)، وذلك من خلال تحسين وتحديث شبكات الرى والصرف وصيانة المجارى المائية وتنظيم التحكم فى توزيع المياه، وتزويد أفمام الترع ببوابات، وهدارات للتحكم فى توزيع المياه وفقاً للإحتياجات الفعلية(١٠٨٠)، والتخلص من الحشائش المنتشرة فى المجارى من خلال خلال بعض القنوات، حيث أن مشكلة الحشائش الطفيلية الضارة تؤدى إلى انسداد المجارى ورفع قاعها، وضعف كفائتها، خاصة فى نهاية الترع، مما يحتم إلى تعويقها بإطلاق مزيد من المياه التى هى فى حكم الضائعة، والتى تقدر بنحو ٣,٥ مليار م٣/ سنوياً.

هذا بالاضافة إلى الفواقد المائية نتيجة النضح فى اسطح تلك الحشائش التى تصل إلى نصف مليار آخر فيصبح مجموع الفواقد ٤ مليار م٣/ سنوياً(١٠٨١). وكذلك رفع كفاءة الرى الحقلى من خلال تسوية الأرض الزراعية بالآلات الزراعية الحديثة، وتشجيع الرى الليلى لرفع كفاءة الرى بالاقتصاد فى المياه، وقد تم عمل خطة قومية لتطوير نظم الرى فى الأراضى القديمة حتى ٢٠١٧ إلا أن الواقع العمل فى مشروع تطوير الرى بطئ التنفيذ، وعالى التكلفة، وأن مقدار الوفر المالى لم يتجاوز مليار م٣ من الماء(١٠٨٢).

(1077) International Commission on Irrigation and Drainage Egyption National Committee on Innigation and drainage (November 2004), backgnoud Report on Application of Country Policy Support Program (CPSP) for Egypt, Cairo, Eygpt. P.5.

(1078) Population Action International, Sustainable Water: Population and the Future of Renewable Water Supplies, (Online) Arailable at url: Http://onie.org/pop/pai/water.17.

(١٠٧٩) د. محمد حمدى بسيونى: "النيل والمصريين" مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، ص١٢٩.

(١٠٨٠) د. احمد قدرى، مختار محمد: "السياسة المائية والأمن الغذائى فى مصر"، المؤتمر الثالث عشر للإقتصاديين الزراعيين، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥، ص٢٧٧.

(١٠٨١) أهم هذه الحشائش ورد النيل، والطحالب،انظر: د. جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثالث، ص٣٨٨.

(١٠٨٢) د. عصماء عادل الجناينى: "دراسة تحليلية لإقتصاديات ترشيد واستخدام الموارد المائية فى الزراعة" رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٥.

كما أنه يتعين أن يكون هناك توجه عام إلى تقليل الفواقد من مياه الاستخدامات المنزلية والصناعية، وذلك من خلال تحسين وصيانة شبكات المياه فى المنازل والمنشآت المستخدمة لهذه المياه والدعوة إلى الحد من الإسراف فى استعمال المياه عن طريق وسائل الاعلام[١٠٨٣]، فضلاً عن أن يكون هذا سلوكاً عاماً وتوجيهاً عاماً فى المجتمع.

وأخيراً إعادة النظر فى التركيب المحصولى بما يتناسب مع الموارد المائية المتاحة[١٠٨٤]، وذلك من خلال خفض المساحات المنزرعة بالمحاصيل الشرهة للمياه مثل(الأرز، قصب السكر) والتوجه نحو استنباط اصناف من المحاصيل الزراعية قصيرة العمر التى يكفيها للإنبات والإنتاج كميات قليلة من الرى، وتحقق فى الوقت نفسه عائداً إقتصادياً مناسباً.[١٠٨٥]

استخدام تكنولوجيا الرى المتطورة

يعيش العالم الآن فى بداية ثورة المياه وزيادة الطلب على نقطة الماء، مما يستدعى إعادة التفكير فى طريقة وحجم استهلاك الموارد المائية المتاحة- خاصة فى الزراعة، لما يتيحه ذلك من استخدام اقتصادى كفء للموارد المائية، ومن ثم توفير قطرة الماء لمناطق الاستصلاح الجديدة.

حيث ما زال يهيمن أسلوب الرى السطحى "الرى بالعمر" على نظام الرى المصرى، اذ يستخدم هذا الأسلوب فى ٨٢% من إجمالى المساحة المروية، وهذه الطريقة من أقدم الطرق المستخدمة فى الرى، وأكثرها شيوعاً فى الأرض القديمة (الطميية) بينما يستخدم نظم الرى الحديثة المتمثلة فى نظام الرى بالرش ونظم الرى بالتنقيط ونظم الرى السطحى المتطور فى رى حوالى ٨% فقط من إجمالى المساحات المروية، ويركز استخدام هذه الطرق الحديثة فى الأراضى الجديدة.

رغم أن الرى السطحى يؤدى إلى هدر كميات كبيرة من المياه والافراط فى استخدامها مع أن استخدام تكنولوجيا مثل: الرى السطحى والرى بالرش والرى المحورى والرى بالتنقيط (Fertingation) وكذلك إضافة المبيدات مع مياه الرى والكيماويات عموماً (Chenigation) قد أتاحت الحصول على معدلات إنتاج عالية تتفوق على ناتج نفس الأصناف فى حالة اتباع الرش السطحى التقليدى بالغمر.

والتوسع فى تكنولوجيا الرى المتطورة مع ما سوف تنتجه التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية من أصناف نباتية قليلة الاحتياجات المائية وأكثر تحملاً للمياه المالحة دون نقص كبير فى الإنتاج. سوف يكون العنصر الفعال فى زراعة الصحراء فى القرن الحادى والعشرين.[١٠٨٦]

الآثار السلبية لسياسات التحول الاقتصادى

على قطاع الزراعة

(١٠٨٣) د. غادة الحفناوى: "رأس المال الاجتماعى والتنمية الريفية فى مصر" حالة روابط مستخدمى مياه الرى، مؤتمر رأس المال الاجتماعى والتنمية فى مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٣٥.

(١٠٨٤) د. سيد البواب: "مسيرة التنمية"، مرجع سابق، ص٤٥.

(١٠٨٥) هناك نوعاً من السمسم عمره لا يتجاوز ٦٥ يوماً يزرع فى بعض الدول العربية، وهذا العمر يعادل نصف عمر السمسم الذى يزرع فى مصر، وكذلك الذرة الصفراء السبعى التى تمكس فى الأرض ٧٥ يوماً وتعطى محصولاً يفوق الذرة البيضاء العادية. كذلك ادخل ثلاث أصناف جديدة من الأرز يحصد بعد ١٢٠ يوماً بعد شتله بدلاً من ١٦٠ يوماً، انظرالاهرام بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٨ مشار إليه لدى د. أيمن السيد عبدالوهاب: "مياه النيل فى السياسة المصرية" الهيئة المصرية العامة للكتاب٢٠٠٦، ص٣٠.

(١٠٨٦) تقرير المجالس القومية المتخصصة ، (٢٠٠٣/٢٠٠٤) ص ٣٢٢.

أدى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر بشقيه فى مجال الاصلاح الهيكلى لى كثير من المطالب فى قطاع الزراعة [١٠٨٧]، فقد اتخذت الحكومة العديد من الاجراءات فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى حيث رفعت يدها عن تحديد أسعار السلع الزراعية التى مكانت خاضعة لنظام التوريد الاجبارى، وانسحبت من سوق مستلزمات الإنتاج وقامت برفع الدعم عنها ، كما أنسحبت أيضا من تسويق المنتجات الزراعية مع تخفيض حجم القروض المقدمة للمزارعين ورفع الدعم عنها أيضا [١٠٨٨].

ونتيجة لما سبق فقد حل احتكار القطاع الخاص محل احتكار الدولة وأصبح لتطبيق السياسات السابقة بعض المخاطر التى قد تهدد حاضر التنمية الزراعية، وقد أوضحت هذه المخاطر بعض من المظاهر السلبية التى ترتبت على تطبيق هذه السياسات والتى يتلخص أهمها فيما يلى :

- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج وتراجع الطلب عليها وعدم السيطرة على نوعياتها أدى الغاء الدعم الحكومى على المدخلات الزراعية ومستلزمات الانتاج من أسمدة ومبيدات ومعدات زراعية وبذور الى ارتفاع أسعار تلك المستلزمات وتراجع الطلب عليها نتيجة لاحجام المزارعين عن استخدام نفس المعدلات المستخدمة من قبل، خاصة الأسمدة والمبيدات والبذور عالية الانتاجية بسبب تحول السوق الى سوق احتكارى وحدوث ارتفاع فى أسعارها بنسبة تفوق الارتفاع الذى حدث فى أسعار السلع الزراعية"[١٠٨٩].
- هذا بالاضافة الى عدم السيطرة على النوعيات والكميات المستوردة من مستلزمات الانتاج لضعف الرقابة عليها وعلى توزيعها وبيعها وغياب الحماية الكافية للمنتجين الزراعيين والبيئة الزراعية والمستهلك المصرى، وإدخال بعض الانواع والأصناف الغير مطابقة للمواصفات القياسية والشروط الصحية وخاصة فيما يتعلق بمبيدات الآفات والحشرات الزراعية[١٠٩٠].

الالتزام بالتركيب المحصولى التاشيرى.

أصبح المزارعون يحجمون عن الالتزام بالتركيب المحصولى التأشيرى، وينصرفون عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية، الى زراعة المحاصيل ذات العائد السريع ربحياً وذات القدرة الانتاجية قصيرة المدى، مما ترتب عليه انخفاض خصوبة الأرض وعدم القدرة على تنفيذ سياسات ترشيد المياه[١٠٩١]، وانخفاض المساحات المنزرعة بالمحاصيل الاستراتيجية التى تحقق الامن الغذائى للدولة. ومن ثم يحجم المنتجون الزراعيون عن تحقيق أهداف السياسة الزراعية (التأشيرية) بزراعة المساحات المستهدفة من بعض المحاصيل الاستراتيجية كالقطن مثلا، مما نتج عنه تعثر فى نوعية الدورات الزراعية [١٠٩٢].

([١٠٨٧]) قضايا التخطيط رقم ١٧٣ افاق مستقبل التعاونيات ، مايو ٢٠٠١ ، معهد التخطيط ، ص ٣٣.

([١٠٨٨]) د ايمان عطيه ناصف وآخرون مقدمة فى اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٧.

([١٠٨٩]) د ايمان عطيه ناصف وآخرون : المرجع السابق ، ص ٢٠٨.

([١٠٩٠]) قضايا التخطيط رقم ١٧٣ آفاق ومستقبل التعاونيات ٢٠٠١ ، معهد التخطيط ، ص ٦٣.

([1091]) Alhefnawy, haba, (2001): Agricultural polices and policy alleviation in rural Egypt" in Nasser, Heba Elaithy (ed.) socioeconomic policies and poverty Alleviation programs in Egypt. Center for economic and financial research and studies faculty of economy and political science. Cairo University, p. 276, Cairo 2001.

([١٠٩٢])ما حدث فى الأرز من اختلاف الدورة والتوجيه لرزاعة على حساب أخرى .

التسويق الزراعى فى ظل التحرر الاقتصادى.

فى ظل غياب جهاز تسويقى سليم، وعدم وجود سوق منافسة كاملة بالمعنى الاقتصادى يتم فيه تداول المنتجات الزراعية [١٠٩٣]. حيث الانخفاض فى الخدمات التسويقية الضرورية والتى من أهمها المعلومات التسويقية اللازمة للمزارعين وللتعاونيات وللتجار أيضا، مما يؤدى الى فشل السوق حيث يفقد كل أطراف التبادل إمكانية دخول السوق على أساس سليم حتى لو توفرت الامكانيات المادية والبشرية[١٠٩٤]. هذا فضلا عما يواجهه صغار المنتجين الزراعيين من مشاكل تسويقية كبيرة فى تصريف وعرض وتخزين منتجاتهم الزراعية كما يواجه هؤلاء المنتجين انخفاض فى طلب المستهلكين على المنتجات الغذائية ، نظرا لارتفاع اسعارها هذا بالاضافة الى مشاكل المحصول على أسعار توريد بعض المحاصيل كالقصب والقطن لدى القطاع العام والمصانع الحكومية[١٠٩٥].

مصادر التمويل فى ظل التحرر الاقتصادى.

فقد بنك التنمية والائتمان الزراعى وجميع فروعه المنشترة على مستوى محافظات الجمهورية الدور الرئيسى فى تمويل العمليات الانتاجية الزراعية بعد تحويل الاقراض المدعم الى الاقراض بسعر غير مدعم، وتحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية لتعكس الفائدة التجارية بعد إلغاء دعم أسعار الفائدة ، مما أدى الى ارتفاع تكلفة القروض ، هذا الى جانب تضاؤل ادوار المصادر والمؤسسات التمويلية الاخرى فى توفير القروض باسعار فائدة بسيطة ، مما ترتب عليه انكماش فى الطلب على القروض فى ظل ظروف الزراعة المصرية التى تتسم بضعف التراكم الرأسمالى وضعف الاوعية الادخارية للمزارعين. هذا فضلا عن أن عدم الربط بين الائتمان والتسويق وعدم الاعتماد على المحصول كضمان للائتمان الى انخفاض القروض لصغار المزارعين ومن ثم نقص امكانيات حصولهم على مستلزمات انتاج واتجاههم الى الحصول على الائتمان من التجار والمرابين بأسعار مرتفعة ومن ثم يواجه صغار المزارعين فى ظل التحرر الاقتصادى وسريان آليات السوق ظروفا صعبة فيما يتعلق بالتمويل وتوريد مستلزمات الانتاج الزراعى[١٠٩٦].

الآثار السلبية للتخطيط التأشيرى.

تفتقر الخطط الزراعية التأشيرية التى تضعها وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، والهيئات والوحدات التابعة لها، ووزارة التخطيط الى التناسق والترابط والتكامل فيما بينها، وبين أهداف وبرامج الجهات التنفيذية المنوط بها تنفيذها[١٠٩٧]. ويرجع ذلك الى عدم مشاركة هذه الجهات [١٠٩٨] فى وضع تلك السياسات ومناقشة الأولويات المطروحة من جانب السلطات

([١٠٩٣]) سلسلة قضايا التخطيط رقم ١٧٣ ، معهد التخطيط ، ص ٦٤

([١٠٩٤]) ايمان عطيه ناصف وآخرون: مقدمة فى اقتصاديات الموارد والبيئة، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

([١٠٩٥]) قضايا التخطيط ، ١٧٣ ، ٦٤ص.

([١٠٩٦]) قضايا التخطيط " آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية فى المرحلة القادمة، سلسلة قضايا التخطيط رقم ١٧٣ ، يناير ٢٠٠١ ، ص ٦٢.

([١٠٩٧]) د ايمان محفوظ على عجوه :" القطاع الزراعى وآثاره على الميزان التجارى المصرى منذ منتصف الثمانينات، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠ ، ص ٣٢.

([١٠٩٨]) تشمل هذه الجهات الاتحادات والجمعيات التعاونية، واتحادات وجمعيات المنتجين، والمصدرين والشركات المساهمة الخاصة.

المركزية للتخطيط هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أدت إجراءات التحرير إلى تهميش وظائف بعض الهيئات التنظيمية القائمة حتى أصبحت غير ذى موضوع. ومن ثم كان قرار التحول يعنى أن بعض المؤسسات ينبغى التخلص منها، وفى حالات أخرى ينبغى خلق هيئات جديدة للتعامل مع الأولوليات المتغيرة والمستحدثة الأمر الذى ترتب عليه عدم تحقيق الكفاءة فى استخدام الموارد المستغلة والأخفاق فى تحقيق الأهداف الكلية، والاضرار بالمنفعة الجماعية للدولة[١٠٩٩].

أهم المشكلات التى تواجه الصادرات الزراعية التقليدية.

واجهت بعض الصادرات الزراعية التقليدية تناقصا ملحوظا فى السنوات الأخيرة، فبالنسبة للقطن المصرى يرجع الانخفاض الملحوظ فى صادراته الى النجاح الذى تحقق على المستوى العالمى بشأن تقليل الفروق السعرية بين الأقطان الطويلة من ناحية والقصيرة من ناحية أخرى، وأدى ذلك لتقليل مزايا الأقطان المصرية، وهو ما يعود بدوره للتطور الذى لحق بتكنولوجيا تصنيع القطن ، حيث أمكن إنتاج منسوجات فائقة الجودة من القطن الطويل والقصير مثلها فى ذلك مثل القطن فائق الطول، فى الوقت الذى استمر فيه منتجو القطن المصرى وصانعوا الغزول القطنية فى التمسك بتفوق القطن المصرى فى السوق العالمى، وأعطوا بذلك لمنتجاتهم القطنية سعرا أعلى من السعر العالمى المنافس له، مما أثر سلبا على المنتجين والمصنعين المصريين، خاصة بعد تدهور جودة المنتجات التى يعرضونها فى السوق، مما أدى لتناقص النصيب السوقى للقطن المصرى بشدة[١١٠٠].

كما تعرضت صادرات مصر من محصول البطاطس فى السنوات الأخيرة لبعض المشاكل وصعوبة النفاذ الى السوق الاوربى بسبب حدة المنافسة من الدول الأخرى المصدرة للبطاطس، الى جانب مشكلة العفن البنى، مما يعنى أن صادراتها ستواجه بالتحدى الذى تنطوى عليه اعتبارات الشروط الصحية النباتية التى تفرضها اتفاقية منظمة التجارة العالمية[١١٠١].

أهم المشكلات التى تواجه الصادرات الزراعية غير التقليدية.

تواجه الصادرات المصرية من السلع الزراعية غير التقليدية مجموعة من الصعوبات والمشاكل العامة، تؤثر بشكل واضح على قدرتها التنافسية ونفاذها الى السوق العالمى، أهمها ما يلى:

- ارتفاع تكاليف الحصول على البذور، والشتلات، ومستلزمات الانتاج من معدات وألات ومستلزمات التعبئة والتغليف،وغيرها من مستلزمات الإنتاج الحديثة، والتى تعد جزءا حيوياً وكبيراً من تكاليف الانتاج لنباتات الزهور والزينة، والنباتات الطبية والعطرية، ويرجع ذلك الى فرض الرسوم على واردات مصر من هذه المستلزمات بالاضافة الى عدم تمتع منتجى ومصدرى هذه المجموعات

([١٠٩٩])معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط رقم (١٥٢) يونيو ٢٠٠٢ ، ص ٦٩.
([١١٠٠]) د ليلى الخواجه : القدرة التنافسية للصادرات الزراعية"، مرجع سابق ،ص ٤٠٢.
([١١٠١]) د محمود منصور: التحديات التى تواجهها الصادرات المصرية فى ضوء الاتفاقيات، مرجع سابق ، ص ١١- ١٢ نقلا عن القدرة التنافسية ، مؤتمر كلية الاقتصاد ، ص ٤٠٢.

السلعية (المنتجات الزراعية بصفة عامة) بنفس المعاملة التى يلقاها المنتجون والمصدرون بالقطاع الصناعى من استرجاع قيمة الرسوم والضرائب المدفوعة على مستلزمات الانتاج عند تصدير المنتج النهائى(١١٠٢).

- عدم إدراك المنتجين والمصدرين المصريين للأهمية والتأثير الكبير على التجارة الدولية- خاصة فى الدول المتقدمة- لبعض المفاهيم الحديثة، مثل الأمن الاستهلاكى والزراعة الحيوية، والحفاظ على البيئة، مع أن وضع العلامات الدالة على مراعاة تلك العوامل على العبوات يلعب دوراً كبيرً ومتزايداً فى درجة إقبال مستهلكى الزهور ونباتات الزينة على الشراء، كما أن دخول النباتات الطبية والعطرية فى الغذاء وصناعة الأدوية يجعل المستوردين والمستهلكين يحرصون على توافر هذه المفاهيم.
- انعدام الدعاية للمنتج المصرى، وقصور الأنشطة التسويقية فى أسواق التصدير، ويرجع ذلك الى نقص الموارد المالية للهيئات المعنية بذلك، حيث أن الارتقاء بمستويات جودة السلعة وتخفيض تكلفتها التصديرية لا يعنى انسيابها فى الأسواق الخارجية ما لم يسبقها ويصاحبها أنشطة ترويجية وتسويقية ملائمة.

وذلك على عكس ما يفعله العديد من الدول المنافسة، مثل: اسرائيل حيث لا تكاد تخلو مطبوعة أوروبية تهتم بقطاع الزهور ونباتات الزينة فى أوربا من إعلان أو اكثر عن المنتجات الاسرائيلية، ولقد تطورت الدعاية الاسرائيلية لتشمل التليفزيون، وشبكة المعلومات الدولية على أجهزة الكمبيوتر، وهذه العملية مهمة جداً فى تعريف المستوردين بالطاقة التصديرية.

- انعدام الربط بين أجهزة البحث العلمى فى الجامعات، ومراكز البحث، وبين منتجى ومصدرى نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية فى مصر، اغفال المنتجين المصدرين لطاقات التحديث، والتطور الكبيرة التى يمكن أن توفرها تلك الخبرات البحثية الممتازة بدلا من الاعتماد على خبرات اجنبية تجعل الطبيعة، والظروف، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية فى مصر.
- ارتفاع تكاليف الشحن بعد فرض رسوم مخاطر الحرب التى فرضت على مصر ومجموعة دول أخرى بعد أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية والتى أدت الى ارتفاع تكاليف نوالين الشحن لصادرات مصر الى دول شمال أوربا لأكثر من ٣ أضعاف ما كانت عليه مما أثر سلبا على قدرة مصر التنافسية(١١٠٣).

المشكلات والمعوقات التى تواجه الصادرات الزراعية.

أدى ارتفاع تكلفة إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية التصديرية الى توقف تصديرها لعدم قدرتها على المنافسة السعرية للمنتجات المماثلة فى الأسواق الدولية وفقد الكثير منها نتيجة لقصور عائد التصدير عن تغطية التكلفة المحلية المرتفعة لتخلف طرق التكنولوجيا المستخدمة والاعتماد على الوسائل التقليدية فى الانتاج، وضعف وسائل التخزين وزيادة نسبة الفاقد والتآلف، وعدم توافر الأصناف الجيدة من البذور والسماد وكافة مدخلات الانتاج فى السوق المحلية وارتفاع اسعارها، كل ذلك أدى الى إحجام المزارعين عن زراعة تلك المحاصيل التقليدية(١١٠٤).

(١١٠٢) سلامة سيد شعلان:" استخدام البرامج فى تخطيط التجارة الدولية للسلع الزراعية، رسالة دكتوراة، كلية الزراعة، جامعة عين شمس ، ص ٢٧٥.

(1103) SR. Ali A. El- Saied& DR Yousef A. Hosseni, " Export Opportunities of .." op. cit. introduction.

(١١٠٤) دائرة حوار حول الجات وتنمية الصادرات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الاول ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ٢١٠.

وحتى المحاصيل التقليدية لم تستطع التوسع فى انتاجها وتصديرها لعدم وجود التخطيط اللازم لزيادة الانتاج منه لضيق الرقعة الزراعية والتفتيت الحيازى، وعدم التوسع فى البحث عن مناطق جديدة لتوطين الانتاج التصديرى منها وجنيه بالطرق المثلى[١١٠٥].

كما زاد مشكلة الصادرات الزراعية المصرية تأخر واختلاف مواعيد نضج الحاصلات الزراعية التصديرية عن مواعيد الطلب عليها وخاصة الجمركية اسواق دول الاتحاد الاوربى مما يفقدها التمتع بالإعفاءات الجمركية المنصوص عليها فى الحصص والمواسم المتفق عليها، اضافة الى الاسراف فى استخدام الاسمدة والمبيدات الحشرية على المنتجات المصدرة. الأمر الذى يتنافى مع مواصفات الجودة العالمية، وبالتالى رفض تلك المنتجات فى الاسواق الدولية[١١٠٦].

الاستخدام غير الرشيد للمبيدات والأسمدة الكيماوية .

حيث تزايد استخدام الأسمدة الكيماوية بعد استكمال بناء السد العالى من أجل تعويض التربة عن الطمى الذى كان يمدها به الفيضان[١١٠٧]، وقد ازداد استخدام الاسمدة بالنسبة للحويات الزراعية [١١٠٨]، وكثيرا ما يلجأ الى ازدياد استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الحشائش وذلك بهدف زيادة الانتاج وتحقيق عوائد مرتفعة فى حين ان الاتجاهات الحديثة تدعو الى الأخذ بالزراعة العضوية الآمنة أي تعتمد على بعض المخصبات الطبيعية[١١٠٩]، خاصة بعد انتشار ظاهرة الاتجار فى المبيدات لأشخاص غير مؤهلين وليس لديهم خبرة كافية فى هذا المجال وانتشار استيراد مبيدات زراعية محرمة دوليا، استخدام مبيدات انتهت صلاحيتها عدم كفاءة ومراقبة الجودة

وتأتى أهمية هذه المشكلة من تاثيرها على الصحة العامة وعلى البيئة ومستوى جودة المنتج الزراعى وبالتالى على امكانية تصديره للاسواق، مما قد يؤثر بالسلب على الصادرت الزراعية وبالتالى من الاهمية بمكان أن نوجه مزيدا من الاهتمام لترشيد عملية استخدام الأسمدة والمبيدات فى المزارع المصرية، وأن تتولى الجهات المعنية تكثيف الجهود فى هذا المجال سواء من خلال الارشاد الزراعي وتوجيه المزارعين بخطورة استخدام الكيماويات بطريقة مبالغ فيها أو عن طريق تشجيع انتاج بدائل لتلك المنتجات من المواد الحيوية وتوفيرها فى الاسواق.

ارتفاع تكاليف خدمات الموانئ وأسعار الشحن.

تنبع أهمية مشكلة ارتفاع تكاليف خدمات الموانئ من تاثيرها على أسعار الصادرات وبالتالى على تنافسيتها فى الأسواق العالمية، وتتفاقم أهمية هذه المشكلة بالنسبة للسلع الزراعية مقارنة بالصادرات الصناعية نظرا للانخفاض النسبى لأسعارها مما يجعلها أكثر حساسية لتلك التكاليف، كما

(١١٠٥) التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية، التقرير المبدئى للجنة الشئون المالية والاقتصادية، مجلس الشورى ، ١٩٩٣، ص ٢٤.

(١١٠٦) أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٩)، ص ١٧٥-١٧٧.

(١١٠٧) يعتبر النيتروجين هو الاكثر استخداما من قبل المزارع المصرى بينما تمثل الاسمدة الفسفورية المرتبة الثانية حيث أن التربة المصرية عينة التربة بالبوتاسيوم هناك حوالى ٣٠٠ صنف لكل =منهم ٢٤ اسم تقريبا) ، انظر رشا جلال الدين حسن جمعه، الصادرات الزراعية المصرية وقيود الاتحاد الاوربى ، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٣ ، ٧٤.

(١١٠٨) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(١١٠٩)تقرير المجالس القومية المتخصصة (٢٠٠٣- ٢٠٠٤) دور البحث العلمى فى التنمية الزراعية ، ص٣١٩.

أن طول فترة إجراءات التخليص الجمركى يعرض الصادرات الزراعية للتلف، بالاضافة الى ما يسببه من تأخر تسليم البضائع عن مواعيد التسليم المتفق عليها المصداقية والإلتزام بالمواعيد المحددة(١١١٠).

حيث ان الموانئ المصرية تعمل بكفاءة تقل عن كفاءة غيرها من موانئ الدول المجاورة، حيث عانت الموانئ المصرية من البيروقراطية الحكومية واحتكار القطاع العام لخدماتها مما يزيد من سعر الصادرت والواردات بنحو ٣٠% الامر الذى يؤثر على تنافسية الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية.

وتوضح الاحصاءات أن تكاليف مناولة الكونتير فى ميناء الاسكندرية تزيد بنحو ٢٥% عن المستوى السائد فى موانئ قبرص واسرائيل.

بالاضافة الى أن إجراءات التخليص الجمركى قد تؤخر البضاعة لفترة تتراوح ما بين ٥-٢٠ يوما مقارنة بـ ١-٢ يوما فى الموانئ عالية الكفاءة(١١١١).

كما أن عملية التحول الى اقتصاد السوق قد ينشأ عنها العديد من المشكلات لعل أهمها، زيادة التقلبات فى أسعار النواتج، والمدخلات الزراعية، زيادة التفاوت بين صغار وكبار الزراع، تزايد حاجة المزارعين الى التمويل ، زيادة التقلبات فى الانتاجية الزراعية(١١١٢).

المشكلات التسويقية.

تتعرض الصادرات المصرية لعبء هام يتمثل فى ضعف السياسات والمؤسسات التسويقية وهو ما يؤدى الى تلاشى الميزة النسبية للمنتج فى الأسواق العالمية سواء من حيث انخفاض تكاليفه أو ارتفاع جودته، وقد تعاظمت هذه المشكلة من خلال سيطرة شركات قطاع الاعمال العام حتى وقت قرب على جزء كبير من عملية التصدير، تركز الطلب الخارجى على بعض المنتجات مثل البترول والقطن فى عدد محدود من الأسواق وبالتالى لم يؤد ذلك الى تنمية المهارات التسويقية .

- حداثة توجه منتجى الخدمات والسلع غير التقليدية نحو الخارج وهو الأمر الذى يحتاج الى بذل جهود كبيرة لاقتحام الأسواق الخارجية وتحديد أدوار الكيانات المؤسسية المعنية بالتصدير.
- التركيز الجغرافى للصادرات المصرية ولفترة طويلة فى عدد من الأسواق المحدودة، ومنها على سبيل المثال مجموعة دول الكتلة الشرقية، وذلك من خلال الصفقات المتكافئة التى لا يشكل السعر التنافسى او جودة المنتج دوراً أساسياً فيها .
- قصور عمليات النقل والشحن مما أدى الى ارتفاع تكلفة النولون البحرى والجوى.
- الإفتقار الى وجود قاعدة للبيانات تضم معلومات عن الصادرات والمصدرين المصريين والاسواق الخارجية وفرص التصدير إليها.
- غياب الكيانات التسويقية الدولية التى تعمل على خدمة المصدرين مع افتقاد المؤسسات المصرية للقدرة التسويقية اللازمة لترويج منتجاتها فى الخارج(١١١٣).

المشاكل الفنية والإنتاجية.

(١١١٠) رشا جلال الدين ، الصادرات الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٧٧.
(١١١١) رشا جلال الدين ، المرجع السابق ، ٧٧ ، ٧٨.
(١١١٢) د جمال محمد صيام : متطلبات الاصلاح الاقتصادى.
(١١١٣) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، وزارة التجارة الخارجية ٢٠٠١، ص ١٨، ١٩.

تواجه بعض الصادرات مشاكل تتعلق بعدم مواءمة التقنيات المستخدمة حالياً مع التطورات الجارية فى الخارج، بجانب تراجع مستوى الناحية الاجرائية والاتقان لدى بعض المنتجين، وسوء التغليف وعدم الالتزام بالمواصفات المتفق عليها فى عقود التصدير ولا بالمعايير الصحية والتسويقية التى تشترطها سلطات بعض الدول.

مشاكل الترويج والنفاذ الى الأسواق.

يعتبر الترويج للمنتجات المصرية وتعريف السوق العالمية بالمنتج الوطنى من ناحية، وتعرف المصدرين على قنوات التصدير والتوزيع الصحيحة فى كل من الأسواق الخارجية من ناحية أخرى ضمن المشاكل الرئيسية التى تواجه عموم المصدرين ؛ حتى والذين تتمتع منتجاتهم بجودة عالية وسعر تنافسى مقارنة بمنتجات الدول الأخرى، وكذلك تعانى بعض المنتجات المصرية من افتقاد السمعة الطبية فى بعض الأسواق.

هذا بجانب ندرة الدراسات عن الاسواق الخارجية، وافتقار بعض المصدرين لتسعير منتجاتهم بالسعر المناسب، ويعد عدم وجود علامات تجارية وتسويقية تميز المنتج المصرى ضمن اسباب عدم القدرة على احتلال مكانة متقدمة فى الاسواق العالمية[١١١٤].

المشاكل التمويلية:

تعانى القطاعات الانتاجية عموما من ارتفاع تكلفة التمويل فى مصر، فى حين تعانى القطاعات التصديرية من عدم وفرة البرامج المتخصصة فى تمويل وتأمين وضمان الصادرات وضمان ائتمان الصادرات الى جانب ذلك حييث يتم تمويل التصدير من خلال نفس الآليات المتبعة فى تمويل الأنشطة النمطية الأخرى وهو ما يحد من نتائج الجهود القائمة لزيادة القدرة التنافسية للصادرات (أو الحفاظ عليها) بيد أن مؤسسات التمويل فى الدول الرائدة تصديريا توفر برامج مخصصة تتفق مع طبيعة نشاط مصدريها[١١١٥].

([١١١٤]) استراتيجية الصادرات المصرية مارس ٢٠٠٣ ، ص ١٠٢ وما بعدها.
([١١١٥]) استراتيجية الصادرات ، مارس ٢٠٠٣ ، ص ١١٠.

أثر الأحداث العالمية على الصادرات المصرية .

لاشك أن التباطؤ الذى شهده الاقتصاد العالمى فى البلدان المتقدمة بجانب كثير من المناطق الأخرى مثل آسيا وأمريكا اللاتينية، وكذا أحداث سبتمبر كان لهم آثارا ملحوظة على بعض القطاعات التصديرية، ويمكن توزع هذه الآثار على خمسة محاور رئيسية تتلخص فى الآتى :

- انخفاض الطلب العالمى بشكل عام نتيجة تراجع معدلات الإستهلاك والانفاق فى أسواق البلدان المتقدمة، والتى تمثل سوقا رئيسياً للصادرات المصرية.

- ارتفاع تكلفة الشحن بعد احداث سبتمبر على وجه التحديد وكافة الخدمات المالية المرتبطة به من تأمين ورسوم بالصادرات وخلافه بسبب اعتبار مصر دولة قريبة من الأحداث العسكرية والسياسية المتصاعدة فى منطقة الشرق الأوسط ، وكانت منظمة لوبرز العالمية أعلنت تصنيف مصر ضمن ٢٨ دولة أخرى كدولة ذات مخاطر مرتفعة، وهو ما يستتبعه زيادة فى أسعار التأمين.

- الحرب الاعلامية التى شنتها بعض المحطات ووسائل الاعلام ضد المنتجات ذات المنشأ العربى.

- هذا بالاضافة الى ما شهدته الساحة العالمية من أحداثا متواترة بدأت بالركود الاقتصادى الذى أصاب الولايات المتحدة الامريكية فى عام ٢٠٠٠ ، ومرورا بالازمات المالية التى لحقت بعدد من الأسواق الناشئة فى مختلف المناطق ونهاية بأحداث سبتمبر، واكتشاف الممارسات المالية والمحاسبية الخطرة التى أدت الى إنهيار كبريات المؤسسات العاملة فى قطاعات الطاقة بأوربا والتكنولوجيا والاتصالات فى الولايات المتحدة الامريكية، وأثر هذه الانهيارات على المناخ الاستثمارى العالمى وقدرة الاقتصاد العالمى على استعادة نشاطه بالشكل السابق على الأحداث خلال مدة زمنية معقولة.

وتنعكس هذه الظروف بدورها على أنشطة التجارة العالمية التى تراجعت خلال عام ٢٠٠١ طبقا لمنظمة التجارة العالمية. هذا بالاضافة الى أثر الأحداث على مستوى الأسعار العالمية للسلع الأولية[١١١٦].

محددات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية فى إطار اتفاقية(WTO)

لم يعد مبدأ الميزة النسبية – القائم على وفرة عناصر الإنتاج ، أو على اساس تكلفة الإنتاج والأسعار – هو المحدد الأساسى للتبادل الدولى، بل أصبحت المنافسة بين المنتجات تعتمد على التفوق السلعى وتفوق البرنامج التسويقى الذى يقدمه المنتج على منافسيه، سواء فى السوق المحلى أو السوق الأجنبى، وقد أصبح التسويق الحديث يلعب دوراً أساسياً فى التبادل التجارى، كما أن أسعار تداول السلع تتغير بتغير أسعار الصرف وهى دائمة التغير، ولها تأثيرها على تكلفة الإنتاج، وهذا يعنى أن الميزة التنافسية تتحدد بالعديد من العوامل، ولا توجد دولة تتمتع بالميزة التنافسية الكاملة، لأن الميزة

([١١١٦]) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣.

التنافسية تنشأ من توظيف المتاح من عنصار الإنتاج، وظروف الطلب، وأساليب ودور الإدارة فى المنشأة التصديرية[١١١٧].

ولكى تزداد القدرة التنافسية لصادرات الدولة من السلع الزراعية يجب أن تراعى عدة جوانب ومحددات مهمة فى إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وأهمها ما يلى:

شروط الجودة والمواصفات القياسية:

تحتاج أسواق الدول الصناعية والمتقدمة الى مواد غذائية، عالية الجودة. ومن أهم أسباب انخفاض صادرات مصر من السلع الزراعية لدول الاتحاد الاوربى هو التفاوت (أو عدم ثبات) جودة الشحنات المصرية، وذلك لضعف مقاييس وقواعد مراجعة الجودة المطبقة، وإهمال المصدرين المصريين للمواصفات القياسية ومعايير الجودة ؛ مما أثر على سمعتهم فى الأسواق العالمية وجعل المصدرين غير موثوق بهم، بل إنه مع تزايد أهمية الأخذ بمعايير الجودة فى الصادرات العالمية، فقد اتسع مفهومها ليشمل كافة مراحل ما قبل الانتاج ، ثم مراحل الإنتاج، والتسويق، والتداول، والاستعمال، وما بعد الاستعمال، حيث ظهرت مفاهيم حديثة لحماية البيئة تفرض نفسها على شروط الجودة ومتطلباتها من حيث تأثير المنتج على البيئة. وتتبع الحكومة بعض السياسات لتشجيع المنتجين على إنتاج السلع بجودة عالية، خاصة بعد اعتيادهم على مواصفات الجودة التى يطلبها السوق المحلى أو تلك التى كانت خاصة بدول أوربا الشرقية[١١١٨].

القواعد الصحية والصحة النباتية (SPS)

ويمثل استخدام هذه القواعد فى التجارة العالمية فى إطار اتفقاية منظمة التجارة العالمية أحد السمات المهمة التى يجب الالتزام بها لزيادة القدرة التنافسية، وأصبح تطبيق هذه القواعد قيوداً حاسمة وحاكمة لإثبات القدرة التنافسية لصادرات السلع الزراعية وخير مثال على ذلك قضية العفن البنى لصادرات مصر من البطاطس لدول أوربا عام ١٩٩٥[١١١٩].

حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):

أصبحت حماية حقوق الملكية الفكرية جزءا من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وعلى جميع الدول النامية وفيها مصر أن تلتزوم بتنفيذها من أول يناير عام ٢٠٠٠ فإذا لم تتوافر

(١١١٧) د منير فودة سبع، د. عصمت شلبى :" مستقبل صادرات البطاطس المصرية فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية" ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الاقليمية، وزارة الزراعة، مركز البحوث الزراعية – معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ٦ مايو عام ٢٠٠٠ ، ص ١١٦.

(١١١٨) د خديجة محمد الاعسر ،" القدرة التنافسية للصادرات المصرية لأهم السلع الزراعية غير التقليدية:"، مؤتمر القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى الواقع وسبل تحقيق الطموحات" تحرير د. ليلى الخواجه، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، ٢٠٠ ، ص ٣٩٧- ٣٩٨.

(١١١٩) د محمود منصور :"التحديات التى تواجهها الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء الاتفاقيات التجارية العالمية والاقليمية"، ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الاقليمية، وزارة الزراعة- مركز البحوث الزراعية- معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ٦ مايو ٢٠٠٠ ، ص ٢٢، ٢٦ ، ٣٣.

الوسائل والسياسات اللازمة لمكافأة المبدعين فى بلادهم، وحماية براءات الاختراع فإن مشكلة هجرة العقول المفكرة تزداد سوءاً،[١١٢٠] فلابد أن تتبنى مصر السياسات التى تمكنها من تسجيل البراءات والاختراعات فى مجال الانتاج الزراعى للحفاظ على قدرتها التنافسية.

كفاءة أداء العمليات التصديرية.

تعتمد القدرة التنافسية أيضا على كفاءة أداء العمليات التصديرية، والتى تشمل عمليات التجميع، والتخزين والتعبئة، والتغليف، والشحن، مما يؤثر فى النهاية على تكاليف تصدير السلعة وسعرها النسبى فى أسواق التصدير، حيث أن بعض السلع والمنتجات الزراعية تتميز بسرعة تعرضها للتلف، وبعضها يحتاج لمواصفات معينة وفراغات محددة فى تعبئتها وتغليفها وسرعة تصديرها (منتجات الزهور، ونباتات الزينة) [١١٢١].

السعر النسبى لصادرات السلع الزراعية.

يعتبر من المحددات الأساسية فى التأثير على المركز التنافسى فى السوق العالمى؛ حيث تسعى الدول الى تخفيض أسعار منتجاتها الى الحد الذى يمكنها من كسب أكبر نصيب من السوق العالمى ومواجهة أسعار الدول المنافسة[١١٢٢].

التنمية الزراعية الرأسية والأفقية .

يمكن أحداث تنمية زراعية راسية من خلال التكثيف الزراعى من ناحية ومن خلال استخدام التقاوى المحسنة من ناحية أخرى هذا بالاضافة الى التنمية الزراعية الافقية من خلال استصلاح الاراضى الجديدة "توشكى – شرق العوينات" وغيرها من الأراضى القابلة للاستصلاح.

التكثيف الزراعى :

هو الاستخدام المخطط والرشيد لمزيد من أدوات ومستلزمات الانتاج على نفس المساحة من الاراضى المنزرعة بهدف زيادة كمية الانتاج من وحدة المساحة جنبا الى جنب مع زيادة إنتاجية العمل ، وخفض تكلفة انتاج الوحدة من المنتج[١١٢٣].

أى ان تكثيف الإنتاج الزراعى عن طريق تكثيف استخدام وحدة الارض المنزرعة بهدف الحصول منها على اقصى إنتاج ممكن، وقد يتحقق هذا باستخدام وحدات إضافية من العمل ورأس المال الثابت منه او المتغير، ومن هنا كان الاصل فى التكثيف الزراعى أنه زيادة

(١١٢٠) د محمود منصور : التحديات التى تواجهها الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء .. المرجع السابق ،ص ٢٦.

(١١٢١) القدرة التنافسية (ليلى الخواجه) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ٣٩٩.

(١١٢٢) المرجع السابق ، ص ٣٩٨.

(1123) Autorenkollektiv, Die Landwirtschaft der DDR, Dietz Verlag Derlin, 1980, pp. 59-61.

انتاجية الارض المنزرعة فعلا عن طريق زيادة وحدات العمل ورأس المال المستخدمة للوحدة من الارض المنزرعة.

وهكذا ارتبط التكثيف الزراعى فى الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية وفى بعض المؤلفات الاقتصادية المعاصرة بزيادة تكاليف الانتاج للوحدة من الأرض المنزرعة، وخلافا لهذا المفهوم أثبتت التجارب أنه من الممكن زيادة الإنتاج من وحدة الأرض المنزرعة " أى أنه يمكن تكثيف الزراعة" بدون حاجة الى زيادة هذه التكاليف، بل وربما أيضا مع خفضها عن طريق ما يمكن تسميته بعوامل التكثيف المجانية، كإجراء تعديلات فى مواعيد الزراعة، أو إجراء أكثر من عملية زراعية فى آن واحد كوضع السماد مع البذرة عند الزراعة، أو التسميد مع الرى كما تنطبق عملية التكثيف على حالة تحميل محصول ثانوى على محصول رئيسى فى نفس المساحة فى ذات الوقت، وكذا حالة زراعة الارض بأشجار الفاكهة أو الزهور، وغيرها من المحاصيل ذات العائد المرتفع[١١٢٤].

صناعة التقاوى المحسنة فى ظل التحرر الاقتصادى:

فى الفترة ما بين الخمسينيات ونهاية السبعينيات، كانت للمؤسسات الحكومية والقطاع العام سيطرة شبه تامة على جميع أنشطة التقاوى واقتصر دور القطاع الخاص على بعض أنشطة تجارة تقاوى الخضر، بسبب القوانين والتشريعات التى كانت تمثل عقبة أمام نشاط القطاع الخاص فى هذا المجال ، ومن هنا فقد ساءت أحوال صناعة التقاوى خلال تلك الفترة ، من حيث فاعلية الأجهزة المسئولة عنها والتدريب الفنى للعاملين بها، كما أهملت البنية الأساسية سواء من حيث محطات اعداد وغربلة البذور أو أماكن التخزين والتوزيع ، وكذلك محطات الفحص، وأصبحت الرقابة على جودة البذور غير فعالة بسبب تبعية قطاعى الانتاج والاعتماد لنفس الجهة، مما أدى الى انخفاض جودة التقاوى المنتجة . ونتيجة لسياسة دعم الأسعار التى كانت سائدة زاد الانفاق الحكومى على هذه الصناعة، مما أدى الى زيادة الأعباء الملقاة على الموازنة العامة.

وبدءا من عام ١٩٨٠ شجعت الدولة القطاع الخاص على الدخول فى مجال صناعة البذور وإنتاج التقاوى المحسنة وإنشاء البنية الأساسية وقد صدر العديد من القرارات الوازرية لتنظيم التقاوى لتساير النظم والقواعد والمعايير الدولية[١١٢٥].

وقد ساعدت هذه القوانين والقرارات الوزارية على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى هذه الصناعة من عام ١٩٨٠ ، كما صاحب هذا التطور فى إعداد التشريعات التى تنظم صناعة التقاوى تطور فى هيكل الجهاز الحكومى المسئول عن تطبيق هذه التشريعات ، ولاشك أن استخدام تقاوى عالية الجودة يسهم فى زيادة الإنتاج الزراعى، وفى استقرار سوق تجارى.

([1124]) C.G. Badirjan, Oekononik der landwintschaft der udssr, VEB Deutscher lan-wirtschaftsrelag, Berlin 1974, pp. 165-169.

([١١٢٥]) القرار الوازرى رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بشروط تداول واعتماد التقاوى، والقرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٩٨ الخاص باجراءات الفحص المعملى ومستويات القبول التى تتطابق مع القواعد والمعايير الدولية.

كما أن انتاج التقاوى المحسنة يؤدى الى زيادة وتحسين الإنتاج الزراعى للمحاصيل الرئيسية ؛ فإن استخدم أصناف جديدة من التقاوى عالية الجودة والإنتاجية ومقاومة للأمراض التى تصيب المحصول ومناسبة للظروف البيئة التى تزرع فيها، مع إحلال الأصناف التى تضعف إنتاجيتها أو مقاومتها بأصناف مستنبطة جديدة، وكذلك استخدام تقاوى لأصناف عالية الجودة للمحاصيل ذاتية الإخصاب، كل ذلك يسهم فى زيادة الإنتاجية بما لا يقل عن ١٥- ٢٠% [١١٢٦].

تقليل تكلفة الناتج الزراعى المحلى وزيادة قدرته على المنافسة.

مما لاشك فيه أن زيادة الانتاجية الزراعية محليا على مستوى وحدة المساحة سوف تؤدى الى خفض تكلفة الانتاج، وبالتالى خفض أسعار المحاصيل الغذائية وغيرها بما يساعد على إمكانية تصدير الفائض، ومنافسة المنتج المحلى للمنتجات المستوردة[١١٢٧].

تحقيق الاكتفاء الذاتى من إنتاج التقاوى محلياً.

رغم أن صناعة التقاوى قد بدأت فى مصر منذ بداية القرن الماضى، إلا اننا لا تزال نستورد جزءا كبيرا من تقاوى بعض محاصيل الخضر التى يمكن إنتاج بعضها فى مصر، بالاضافة الى إمكانية تصدير تقاوى حاصلات أخرى.

لاشك أن تشجيع صناعة التقاوى محليا يسهم فى تقليل الواردات منها الى أقل حد ممكن، بل وتصديرها للخارج وخاصة البذور عالية القيمة، مثل تقاوى بعض المحاصيل والخضر وغيرها، وبالتالى الارتقاء بهذه الصناعة الى مستوى العالمية بحيث تصبح مصدراً هاماً لزيادة الصادرات، خاصة وأن هناك طلباً مستمراً من الدول المتقدمة على النباتات الطبية والعطرية وغيرها لاستخدامها فى صناعة الأدوية[١١٢٨].

البحث العلمى وتكنولوجيا الإنتاج الزراعى.

فى ظل التحرر الاقتصادى إن البحث العلمى فى الزراعة المصرية حتى الوقت المعاصر يمكن أن يوصف بأنه نشاط حكومى حيث تتحمل الدولة استثمارات البنية الاساسية، كما تتحمل المصروفات السنوية الاستثمارية للنشاط الجارى لمؤسسات البحث العلمى، وإذا كان للقطاع الخاص مساهمات فى هذا المجال حاليا إلا أنها مازالت محدودة بحكم طبيعة هذا النشاط، حيث ينحصر نشاطه فى جانب من البحث العلمى فى مجالات تصنيع الآلات والكيماويات الأسمدة الزراعية أو الصنع الغذائى.

تكنولوجيا زراعة الاراضى الصحراوية الجديدة .

([١١٢٦]) المجالس القومية المتخصصة، الدورة الثلاثون ، ص ٣٢٨.
([١١٢٧]) المجالس القومية المتخصصة، المرجع السابق ، ص ٣٢٩.
([١١٢٨]) المجالس القومية المتخصصة: المرجع السابق ، ص ٣٣٠.

أدت خطة الدولة فى التوسع الافقى الى زراعة مساحات كبيرة من الاراضى الصحراوية- باتباع طرق الرى الحديثة- سواء بالرش أو بالتنقيط- تبعا للمنطقة والمحصول المنزرع ، ونظرا لآن كل المشروعات العملاقة تتم فى الأراضى الصحراوية نهدف إضافة ما يزيد على ثلاثة ملايين فدان جديدة حتى عام ٢٠١٧، فى سيناء وتوشكى وشرق العيونات، وفى مناطق الاستصلاح الاخرى، مثل : النوبارية والساحل الشمالى الغربى وغيرها- فلابد من الاهتمام بالبحوث الزراعية على هذه الاراضى لتحديد ما يلائمها من تركيب محصولى ودورات زراعية وحاصلات، ونقابات وحزم تكنولوجية تهدف الى زيادة العائد الاقتصادى فيها، وصيانتها، والحفاظ عليها من التصحر وانجراف التربة[١١٢٩].

التكنولوجيا المتقدمة لصنع المعدات والآلات الزراعية الملائمة للظروف المصرية .

إن إنشاء صناعة وطنية لانتاج جرارات وآلات ومعدات زراعية مناسبة للظروف المصرية، مع توفير قطع غيارها، وكذا إدخال الميكنة الزراعية الوطنية فى عمليات زراعية يدوية أو نصف آلية سوف يعطى عمليات التنمية الزراعية دفعة للامام. ولابد أن يقترن ذلك بمراعاة، تفتت الحيازات، وصغر حجم الزرعة، وكذا بدائية وأساليب الرى، وتخلف أساليب الجمع لمعظم المحاصيل وتخلف أساليب الفرد والتدريج والتعبئة[١١٣٠].

دور المشروعات العملاقة فى الانتاج الزراعى التصديرى .

فى عام ١٩٧٧ تم البدء فى مشروع توشكى كجزء من خطة مشروع تنمية جنوب الوادى ، وهو يقع فى محافظة الوادى الجديد بمصر ، التى تشغل نحو ٣٨% من اجمالى مساحة البلاد، والهدف من مشروع توشكى هو إنشاء منطقة صناعة جديدة ومجتمعات زراعية، ومجتمعات استيطانية جديدة، وشبكة من الطرق الرئيسية والفرعية لخدمة المنطقة ومطارات لنقل المنتجات الزراعية والصناعية، وأخيرا تشجع السياحة فى منطقة تعم آثار من عصر ما قبل التاريخ والعصور الفرعونية واليونانية والإسلامية.

ومشروع توشكى مثال ناجح للاستثمار المصرى والعربى والأجنبى المباشر فى الزراعة باعتباره جزء من خطة متكاملة وتقدر استثماراته الاجمالية بمبلغ ٣٠٠ مليار صمم على مدار ٢٠ سنة تمتد حتى عام ٢٠١٧ وطبقا لخطة التنمية الخاصة بالمشروع ، تتحمل الحكومة المصرية ما بين ٢٠% - ٢٥% من إجمالى الاستثمارات ، ويتحمل الباقى مستثمرون من القطاع الخاص المحلى والأجنبى ، وسيتم توزيع أغلب الارض الزراعية التى تبلغ مساحتها ٥٤٠الف فدان بين اربعة من كبار المستثمرين من بينهم شركة المملكة للتنمية الزراعية وهى شركة مساهمة أجنبية خاصة، وشركة تنمية جنوب الوادى (وهى شركة محلية مملوكة للقطاع العام) والشركة المصرية لاستصلاح الاراضى وتنمية جنوب الوادى (وهى شركة محلية مشتركية بين القطاعين العام والخاص) [١١٣١].

([١١٢٩]) المجالس القومية المتخصصة ، (٢٠٠٣- ٢٠٠٤) ، الدورة الثلاثون ، ص ٣٢٥.

([١١٣٠]) المجالس القومية المتخصصة : المرجع السابق ، ص ٣٢٦.

([1131]) Saad Nasser , Hanaa Kheir El Din et al' Suggested alternative cropping patterns in Egypt . IDsC , 2005.

فإن الزيادة السكانية المطردة تحتم الخروج الى الصحراء فتعداد مصر عام ٢٠١٧ سوف يصل لحوالى ٩٠ مليون نسمة فى حين يبلغ فى عام ٢٠٥٠ حوالى ١٤٠ مليون نسمة وبالرغم من ذلك فمازالت حصة مصر الثابتة من مياه النيل ٥٥,٥ مليار م٣ وكذلك تضاءل نصيب الفرد من الرقعة الزراعية وتناقصه من ٢٥% فدان عام ١٩٦٠ إلي ١٣% فدان عام ٢٠٠٥ وتعتمد خطة الرى على تعظيم الاستفادة من جميع الموارد المائية وتوفير المياه للتوسع فى مساحة ٣,٤ مليون فدان، والتى منها ترعة السلام وتوشكى وشرق العوينات وغرب الدلتا وامتداد الوادى من اسوان للقاهرة[١١٣٢].

إن توشكى تحتاج الى فكر جديد يختلف عن الفكر التقليدى فى الزراعة التقليدية بالوادى فهى تحتاج الى تصور مختلف يمكن ان يحقق منه عائداً اقتصاديا على النحو التالى للاستفادة من ظروف المنطقة من حيث :

١- المناخ: أن يتيح انتاج محاصيل مبكرة فى النضج يمكن من خلالها كسب أسواق فى إنتاج منتجات فى غير مواسم انتاجها فى هذه البلاد.

٢-الاستفادة من نظافة البيئة الزراعية فى انتاج زراعى عضوى متميز . وهذان الاتجاهان قيمتهما مرهونة بأن تكون هناك نشاطات واتفاقات وتعاقدات تصديرية واضحة المعالم[١١٣٣].

حيث أن الفكر العالمى الحديث لعمليات استصلاح الاراضى يعمل من أجل زراعة محصول بعينه وليس استصلاحا مطلقا للمحاصيل المتنوعة.

إن استصلاح الاراضى الزراعية من أجل زراعة الشعير يختلف اختلافا كليا عن الاستصلاح من اجل زراعة العنب أو أشجار الفاكهة، حيث تتحدد تكاليف الاستصلاح طبقا لما سيزرع من محاصيل مختلفة، وبالتالى فإن المحاصيل التى يحتاج لزراعتها يجب أن تتحدد أولا قبل البدء فى عملية الاستصلاح طبقا للحزام المناخى فى منطقة الاستصلاح وطبقا لاحتياجات السوق المحلية او السوق العالمية من المحاصيل التى تستهدف زراعتها، كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار اماكن التعاقد المتفق عليها لتحديد تكاليف الاستصلاح بما يتناسب مع العائد المتوقع من زراعتها، وبذلك تحصل على اعلى عائد من مشروعات استصلاح الاراضى والتى أصبح لزاما على مصر أن تسرع الخطى فيها لمجابهة الزيادة السكانية من ناحية وزيادة صادرات الدولة من ناحية أخرى[١١٣٤].

شهدت الأسواق الزراعية والغذائية فى العالم تغيرات كبيرة فى العقدين الاخيرين، تمثلت فى إنفتاح الاسواق العالمية وتكاملها، وتزايد حدة المنافسة فيها، وظهور ما أسماه " درابيتسون" عام ١٩٩٥ المستهلك الجديد [١١٣٥]، و " المنتج الجديد" ويقصد بالمستهلك الجديد مستهلك الدول الغنية الذى

نقلا عن تقرير التنمية البشرية ص ١٠٧ ، الفصل السادس ، ٢٠٠٥.

([١١٣٢]) حيدث للدكتور محمد ابوزيد وزير الرى والموارد المائية، المجلة الزراعية ، توشكى مشروع المستقبل ص ٤٤ ، مايو ٢٠٠٦ ، لسنة ٤٨ العدد ٥٧٠.

([١١٣٣]) محمد سامى المفتى : توشكى مشروع مصر للمستقبل ، المجلة الزراعية ، مايو ٢٠٠٦ ، الدور ٥٧٠ السنة ٤٨ ، ص ٤٥.

([١١٣٤]) د سيد البواب : بحوث اقتصادية معاصرة ، ص ٨

([1135]) Kherallah, Mylene and Johann Kirsten (2001): The New institutional economics: applications for the agriculture policy research in developing countries". Market and structural studies division (MSSD) Discussion paper No. 14 June international food and policy institute web page.

أضحى اليوم بسبب العلم والرفاهية التى تعيش فيها مجتمعاته ، لا يقبل أى إنتاج ، بل يُملى رغباته ذات المواصفات الدقيقة لضمان جودة كل منتج وسلامته من الناحية الصحية، والغذائية والبيئية.

ومن ثم أصبحت شركات تصنيع وتجارة الاغذية تطلب مواصفات خاصة فى المحاصيل الزراعية، ولم تعد تشترى ما تحتاجه منها من خلال الأسواق الفورية التقليدية، بل تفضل التنسيق الرأسى كالدخول فى ترتيبات تعاقدية مباشرة مع المزارعين لضمان نوعية التوريد، وضبط جوة المنتج(١١٣٦).

وأصبحت المنتجات الزراعية يتم تعديلها طبقا للمواصفات الخاصة بكل مستهلك وذلك بفضل التقدم التكنولوجى فى مجال الزراعة، والتكنولوجيا الحيوية، والهندسة الوراثية، وتطور أساليب الإدارة ، ونظم الإنتاج والتصنيع الزراعى، والتعبئة والتخزين، والتوزيع، بالاضافة الى تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا كله يحتاج الى استثمارات رأسمالية ضخمة، واستثمارات فى البحث والتطوير وهى أمور لا تقوى عليها المنشأت الصغيرة والمزارع الصغيرة ومن هنا يتعين أن تخوض هذا المجال الشركات الرأسمالية الضخمة التى يمكنها أن تتعهد المنتج من البذرة الى التصنيع الى التسويق(١١٣٧).

التوجه نحو نظم الزراعة العضوية(١١٣٨):

بدأت النظم الزراعية تجنح صوب استخدام الكيماويات الزراعية بغية زيادة إنتاج الغذاء للوفاء بمتطلبات الملايين المتزايدة من البشر. والحكمة فى نظم الزراعة العضوية هى أنها تحاكى ظروف الإنماء الطبيعى للنبات منذ قديم الزمان، قبل أن يتدخل الإنسان فى عناصر الطبيعة من خلال اتباع وسائل تعجيل النمو، ودفع النباتات الى كثرة الحمل وتكثيفه، والابادة السريعة للامراض والآفات بكماويات ضارة، بدءا من وقت البذر ، وطوال مراحل النمو والإثمار والنضج، وحتى مراحل التعبئة والتخزين والسوق .

وقد بدأ التفكير العملى فى العودة الى تطبيق نظم الزراعة العضوية فى منتصف الثمانينات من القرن الماضى عندما استشعر الناس الأضرار الناجمة عن سوء استخدام الكيماويات على البيئة والصحة العامة ومستوى صلاحية الغذاء للاستهلاك. وبدا ظاهرا للعيان تفشى العديد من الأمراض من الفشل الكلوى والكبدى والسرطان، والتى تغرى بدرجة كبيرة إلى متبقيات الكيماويات الزراعية فى الغذاء. ولقد نجحت الدانمارك والسويد وانجلترا والمانيا وسويسرا فى تقديم دعم مالى للمزارعين ، لتحقيق التحول من الزراعات الكيميائية التقليدية الى الزراعات العضوية، وتحاول بقية الدول الاوربية نهج ذات المنهج وتشجيع تصدير المنتجات الآمنة بعد أن وجدت سوقاً تجارياً رابحاً. وقد تضمنت اتفاقية الجات شروطاً تطالب بتطبيق

(1136) http:www.onfprj.org.divs/mtid/d[/papers/mssdp 41.pdf

(١١٣٧) ايمان محمد الشاعر :" الاقتصاد المؤسسى الجديد مع التركيز على امكانيات تطبيقه على العمل الجماعى فى قطاع الزراعة المصرى، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٤.

(١١٣٨) لم يتفق بعد على تعريف مرجعى محدد للزراعة العضوية ، ولا تزال الاجتهادات تظهر من حين لآخر دونما اختلافات جوهرية او تعارض واضح، وتركز التعاريف المتداولة جميعا على : أن الزراعة العضوية تعتبر بمثابة نظام انتاجى يتجنتب استخدام الكيماويات الزراعية، ويؤكد على أن تكون عناصر الانتاج جميعا طبيعية، ويستند الى ثلاثة محاور رئيسية هى الأسمدة العضوية ، والمخصبات الاحيائية ، والمكافحة الاحيائية للآفات، انظر المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الحادية والعشرون (٢٠٠٠- ٢٠١٠) نظم الزراعة العضوية التجربة المصرية، ص ٤١٩.

معايير بيئية على الانتاج الزراعى، بحيث يكون السوق مفتوح والغلبة فى النهاية ستكون لتصدير واستيراد الإنتاج الزراعى الآمن فقط.

ولقد زاد الاهتمام بالزراعات العضوية فى مصر، بعد أن تأكد للمزارعين أنه وإن كانت الأسمدة والمبيدات الكيماوية والهرمونات ومنظمات النمو قد تزيد من الانتاج والربحية، إلا أنها تسهم فى تراجع الصادرات الزراعية المصرية فى ظل الاهتمام العالمى المتزايد ، وخاصة فى دول الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الامريكية ومعظم دول جنوب شرق آسيا بمعايير الجودة والبيئة وتفضيل شراء السلع الصديقة للبيئة.

وبصفة عامة ينحصر اختيار مساحات للزراعة العضوية فى بعض جزر النيل بين أسوان والجيزة، وفى اراضى الواحات البحرية او الفرافرة، وفى بعض اراضى جنوب مصر حديثة الاستصلاح (توشكا وغيرها) الى جانب النظم الزراعية التى يمكن علاج تلوثها بتكلفة مقبولة، ويكون الرى بمياه بحيرة السد العالى والمياه الجوفية ، ومياه النيل حول الجزر، ويتضح من ذلك أن مناطق الزراعة المختارة محدودة وغير خصبة فيما عدا أراضى جزر النيل، الأمر الذى يلقى عبئا إضافيا لرفع خصوبتها وحسن إدارتها.

وقد صدر قرار بالبدء فى الرى بدون استخدام المبيدات الكيميائية للآفات لأراضى بعض المحافظات مثل محافظتى شمال سيناء، والوادى الجديد، وإعلان محافظتى الفيوم والاسماعيلية محافظتين نظيفتين خاليتين من المبيدات، وقد بدء فى تنفيذ ذلك اعتبارا من عام ٢٠٠٠، بالاضافة الى الاستراتيجية المعلنة من قبل الدولة بتطبيق الزراعة العضوية التى لا تستخدم فيها الكيماويات الزراعية فى منطقتى توشكا وشرق العوينات.

إلا ان المساحات المزروعة بالزراعة العضوية فى مصر مازالت محدودة للغاية ، وتزداد بمعدلات تكاد لا تذكر مما يتطلب دراسة الموقف للتعرف على السلبيات وايجاد علاج مناسب[١١٣٩].

وإزاء الدعوة المستمرة الى استثمار الظروف المناخية المعتدلة فى مصر وبحكم استراتيجية موقعها الجغرافى، وقربها من الأسواق العالمية التى تستوعب المنتجات العضوية ، بالاضافة الى ما تملكه مصر من موارد زراعية طبيعية وخبرة بشرية متميزة، فمن الضرورى استثمار كل ذلك فى زيادة وإنتاج وتصدير منتجات زراعية نظيفة، ولاسيما تلك التى تستهلك طازجة مثل الخضر والفاكهة طالما كانت أهم المعوقات أمام السلع المصدرة هى عدم مطابقة المنتجات للمواصفات المطلوبة ، خاصة بعد التغيرات التى شهدها العالم فى الآونة الأخيرة بشأن التجارة العالمية والبيئة.

حيث ان الاتجاه لنظم الزراعة العضوية هام وضرورى فى الفترة القادمة، لأنه لا يوفر فقط الغذاء النظيف ولكن لأنه أيضاً- فى ظل الاتفاقيات الدولية- ستكون الزراعة العضوية هى أساس التبادل التجارى بين الدول وسترفض الأسواق العالمية أى منتج زراعى معامل بالكيماويات هذا ويتعين على الدولة :

([١١٣٩]) تقرير المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الحادية والعشرون (٢٠٠٠- ٢٠٠١)، نظم الزراعة العضوية ص ٤٣٠.

-المحافظة على ما لدينا من موارد مائية نظيفة من الاهدار والتلوث.

-مكافحة مصادر التلوث بكافة انواعه.

-البدء فى برامج بحوث وتطوير تهتم بالجوانب التطبيقية للزراعة العضوية.

-تشديد الرقابة على المدخلات الزراعية الملوثة للبيئة[١١٤٠].

- تعريف المزارع بتلك النظم وتدريبه عليها فى مراكز تدريب .

-توفير حقول ارشادية فى جميع أنحاء البلاد لترسيخ فكرة نظم الزراعة العضوية بين المزارعين.

- التوسع فى انشاء مكاتب التفتيش المعتمدة التقييم نوعية المنتج، واعطاء شهادات انتاج الغذاء النظيف.

-تأسيس بنك معلومات عن الزراعة العضوية، وإتاحة المعلومات والبيانات لكل من يطلبها.

الظروف والمحددات التى تحيط بالزراعة العضوية فى مصر .

رغم ان التربة الزراعية القديمة فى الدلتا هى أفضل وأخصب الاراضى الزراعية فى مصر ، واقدرها على الانتاج الزراعى، ومضاعفة معدلاته الحالية لو اتخذ فى فلاحتها وصيانتها الاساليب السليمة، غير أن تعرضها للتلوث أصبح كثيفاً، ومن ثم ينصح بان يختار مواقع مشروعات انتاج سلع غذائية نظيفة للتصدير والاستهلاك المحلى المحدود خصوصا من الخضر والفاكهة الطازجة فى مناطق بعيدة عن الدلتا، ولا ينفى هذا أنه

توجد بعض الوحدات المنتجة لسلع غذائية نظيفة فى الدلتا والوادى تخصص للتصدير[١١٤١].

مياه الرى :

نظراً لاتساع الرقعة المأهولة والمزروعة وتطور التنمية الحضرية، وبعد بناء السد العالى ، أصبحت شبكات المياه مختلطة، ونظام النيل مغلقا، ودورات إعادة استخدام المياه مكروه، تشمل ليس فقط المياه السطحية بل والجوفية، ولما كان الرى يستهلك قرابة ٨٥% من كافة الموارد المائية المتاحة ، فقد أصبح استخدام تلك المياه فى الزراعات العطرية مشوبا بالحذر والتخوف من عواقبه، ولاسيما بالنسبة للتصدير الخارجى ، بيد ان هناك من التكنولوجيا الاحيائية الحديثة ما يمكنه التعامل مع تلك الملوثات ولكن بتكلفة باهظة.

التحول الى إنتاج زراعى آمن ونظيف

الاهتمام بالزراعة العضوية .

([١١٤٠]) تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية، الدورة الحادية والعشرون (٢٠٠٠- ٢٠٠١) نظم الزراعة العضوية، ص ٤٣٢.

([١١٤١]) تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية، الدورة الحادية والعشرون ، (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) ، نظم الزراعة العضوية، ٤٣١.

أدي التزايد المستمر فى عدد السكان وتناقص الرقعة المنزرعة والطلب المتزايدج على المنتجات الزراعية الى ضرورة التوسع الراسى فى الانتاج الزراعى فبدأ الاستخدام المكثف والمتزايد للاسمدة والمبيدات والكيماويات فكان تكثيف استخدام مستلزمات الانتاج الزراعى أحد سمات الزراعة المصرية تمشيا مع الاتجاه العالمى الذى عرف بالثورة الخضراء. ومع انتشار الاثار السلبية لهذه الكيماويات على البيئة الزراعية بمكوناتها على صحة البيئة والمناداة بالتحول الى الانتاج الزراعى الآمن والنظيف.

بدأ اهتمام وزارة الزراعة المصرية بتشجيع الزراعة النظيفة، فقد تضمنت استراتيجية التنمية الزراعية تقليل استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية من ٣٤ الف طن عام ١٩٧١ الى اقل من ٣ الاف طن عام ٢٠٠٢ ، بالاضافة الى منع استيراد نحو ٣٠٠٠ مبيد ضار. كما توسعت الوزارة فى برنامج المكافحة المتكاملة كما بدأت الوزارة بتطبيق الزراعة النظيفة الخالية من المبيدات والكيماويات وخصوصاً فى محافظات الوادى الجديد والفيوم والاسماعيلية وتطبيق الزراعة العضوية فى المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى وإنشاء المعمل المركزى للزراعة العضوية والبدء فى اعداد القانون المصرى للزراعة العضوية بالاضافة الى اصدار قرار باعتبار منطقة شرق العوينات منطقة زراعة عضوية .

وكذلك قرارات وزارة الزراعة ارقام ٢٨٩ لسنة ١٩٩٤ بانشاء المعمل المركزى لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة فى الأغذية والذى يقوم بتنفيذ برنامج مراقبة تلوث المنتجات الزراعية فى الاسواق بصفة مستمرة. والقرار رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٧ والذى يهدف الى مراقبة الصادرات الزراعية المصرية الى دول العالم للحد من الصادرات الملوثة، والقرار الوزارى رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن الآفات الزراعية للحفاظ على صحة الانسان والبيئة وتقليل مخاطر استخدام المبيدات الى أقل حد ممكن.

والقرار الوزارى الخاص بالبدء فى زراعة بضع المحافظات دون استخدام مبيدات مثل محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد. واعتبرت محافظة الفيوم والاسماعيلية محافظتين نظيفتين وخاليتين من المبيدات والبدء فى تنفيذ ذلك اعتبارا من عام ٢٠٠٠ بالاضافة الى تطبيق السياسة الزراعية فى جعل منطقتى توشكى وشرق العوينات مناطق زراعة عضوية فقط[١١٤٢].

اتفاقية الجات

وآثارها على الاقتصاد المصرى

جاهدت الدول الصناعية الكبرى فى فترة الثمانينات، وما قبلها فى حماية انتاجها الوطنى، فقدمت الحكومات الدعم المالى للزراعة والصناعة فى أوروبا، واليابان، والولايات المتحدة

(١١٤٢) د يوسف على حمدى :" نظرة مستقبلية للزراعة العضوية" المجلة الزراعية يناير ٢٠٠٦ لسنة ٤٨، العدد ٥٦٦، ص ١٥-١٦.

الأمريكية، والآن وبعد أن اكتملت بالنسبة لها مقومات القوة الاقتصادية، والتكتل والتجمعت الاقتصادي وقيادة وتوجيه الاقتصاد العالمى بما يخدم مصالحها، بدأت تدخل مرحلة جديدة هى مرحلة تحرير التجارة العالمية بكافة أنواعها السلعية والخدمية والفكرية والثقافية.

وتمكنت من عقد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم "جات GATT" لتقنين حرية النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى ولفرض عقوبات على الدول التى تخالف هذا المبدأ عند قيامها بحماية أسواقها الوطنية فى مواجهة الواردات الأجنبية(١١٤٣).

ومن أجل الإشراف على التنفيذ الفعلى لحرية التجارة ورقابة التنفيذ، أنشأت اتفاقية "الجات" منظمة التجارة العالمية (WTO) التى بدأ عملها اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ فى الإشراف والرقابة على تنفيذ اتفاقية الجات وحل ما ينشأ عنها من منازعات بين الدول الأعضاء، وتنفيذ القرارات والأحكام التى تصدر من لجان تسوية المنازعات من أجل إزالة أية عوائق أو عراقيل تحول دون حرية التجارة الدولية وبذلك تتم السيطرة على النظام التجارى العالمى، وتكتمل للدول الصناعية قبضة السيطرة الاقتصادية العالمية والتى يمارسها فى المجال النقدى صندوق النقد الدولى، وفى المجال المالى البنك الدولى للإنشاء والتعمير(١١٤٤).

وتعتبر اتفاقية الجات اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة، عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها بهدف تحرير التجارة الدولية فى السلع، والنفاذ إلى الأسواق بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة للانتاج المحلى وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية(١١٤٥).

نشأة الجات(١١٤٦)

ترجع نشأة الجات إلى اللجنة التحضيرية التى ألفها المجلس الاقتصادي. الاجتماعي فى عام ١٩٤٦ التابع للأمم المتحدة، لوضع أعمال مؤتمر التجارة والعمل موضع التنفيذ، ولقد كان عدد الدول التى وقعت على هذا الاتفاق فى عام ١٩٤٧ حوالى ٢٣ دولة، زاد إلى ٧٨ دولة عام

(١١٤٣) د. أحمد جامع: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ص٣٥١.

(١١٤٤) د. إبراهيم العيسوى: "الجات وأحوالها"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٠.

(١١٤٥) الوثيقة الختامية لجولة أورجواى الصادرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، القاهرة، أبريل ١٩٩٤، ص٤٥.

(١١٤٦) الجات (GATT). هى اختصار للكلمة الانجليزية General Agreement on Tariffs and Trade

١٩٧٠، وأخيراً وصل هذا العدد فى عام ١٩٩٣ إلى ١١٧ دولة[١١٤٧] كما ترجع الجذور لإنشاء الجات إلى مؤتمر جنيف المنعقد فى عام ١٩٢٧، فعلى الصعيد السياسى حلت الأمم المتحدة بدلاً من عصبة الأمم التى لم تفلح فى درء خطر الحرب، وعلى الصعيد النقدى والمالى تمخضت عن توأمى بريتون وودز وهما صندوق النقد والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وتم الإتفاق بين الدول المجتمعة وعددها ٤٤ دولة على إنشاء ثلاثة مؤسسات مقاربة دولية وهي:

- صندوق النقد الدولى (I.M.F) .
- البنك الدولى للإنشاء والتعمير (I.B.R.D) .
- منظمة التجارة (I.T.O) [١١٤٨].

وفى بداية الستينات دعت الدول النامية إلى عقد مؤتمر دولى للتجارة والتنمية طالبت فيه بوضع قواعد لجعل التجارة العالمية فى خدمة قضايا التنمية وكان من نتيجة ذلك إضافة الفصل الرابع من "اتفاقية الجات" بعنوان التجارة والتنمية[١١٤٩].

كما أسفرت جوله مفاوضات طوكيو (١٩٧٣ – ١٩٧٩) عن إتفاقية الإطار وتتضمن قاعدة التمكين وبمقتضاها يتم تمكين الدول النامية من الحصول على مزايا لا يتم تعميمها على باقى الدول الأعضاء، كما يمكنها تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها أيضاً، ومنذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن عقدت ثمان دورات للمفاوضات كان آخرها دوره أورجواى فى الفترة من ١٩٨٦ إلى منتصف ديسمبر ١٩٩٣، وعملت كافة هذه المفاوضات على التقليل من عوائق التجارة الدولية أو إزالتها كلية، وهو ما يمكن تسميته بالتحرير التدريجى للتجارة.

وقد انضمت مصر إلى عضوية الجات عام ١٩٧٠ ووصل عدد الدول إلى ١٢٦ فى عام ١٩٩٤، وتمثل أكثر من ٨٠% من حجم التجارة الدولية.

منظمة التجارة العالمية

(١١٤٧) د. أحمد جامع: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ص٣٥١.

(1148) Walid Mahmoud Abdel Nasser, UNCTAD and Questions of south cooperation Al Siyassa Aididowlya (International politics Quarters J. Zanuany, 1987.

(١١٤٩) الدول النامية التى شاركت فى التوقيع على الإتفاقية عام ١٩٤٨ هى "البرازيل، سيلان، تشيلى، كوبا، الهند، باكستان، سوريا، لبنان، الصين"، وقد انسحبت الدول الثلاث الأخيرة، ولازالت سوريا تعارض حتى الآن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية التى حلت محل سكرتارية الجات حرصاً على المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل.

من أجل الحفاظ على المكاسب التى تحققها الدول الصناعية من حرية التجارة الدولية، فإنها سعت فى دورة أورجواى إلى التغلب على المزيد من العوائق والصعوبات التى تواجه حرية التجارة التى لم تستطيع التغلب عليها خلال الدورات السابقة، وكان من أهم ما حققته هذه الدورة هو أحياء المؤسسة الدولية التى فشلت الدول فى إنشائها عام ١٩٤٧ وهى منظمة التجارة العاملية (WTO) لتولى هذه المهمة بجانب صندوق النقد الدولى (IMF) المسئول عن السياسة النقدية الدولية، والبنك الدولى للإنشاء والتنمية (IBRO) المسئول عن السياسة المالية الدولية، وذلك لتسير الاقتصاد العالمى فى طريق تقوده الدول الصناعية المتقدمة ويسوده نظام الثواب والعقاب لباقى دول العالم خاصة الدول النامية فى حالة تنفيذها أو مخالفتها للمبادئ الاقتصادية والسياسية للنظام العالمى الجديد[١١٥٠].

وهكذا حلت "منظمة التجارة العالمية" محل الجات لضمان تحرير التجارة العالمية، وتطورت الجات من اتفاقية إلى نظام، وابتداء من أول يناير ١٩٩٥ بدأت منظمة التجارة العالمية عملها فى جنيف لتحل محل الأمانة العامة للجات وذلك بصفة رسمية، وسوف تختص منظمة التجارة العالمية بأعمال إدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التى تم إقرارها فى اتفاقيات الجات[١١٥١].

أهداف الجات:

إن الهدف الأساس من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) هو تحرير التجارة عن طريق تمكين العضو من النفاذ إلى أسواق باقى أعضاء دول الاتفاقية وقد لجأت الاتفاقية إلى عدة وسائل لتحقيق ذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية من القيود، بمعنى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية.

ويقصد بتحرير التجارة أن يكون النظام التجارى محايداً أى يعمل دون تدخل حكومى، فتنزل أسعار السلع والخدمات كما هى مؤشرات للإنتاج أو معدلات للإنتاج الرأسمالى، ومؤشرات للإستهلاك فلا تكون أسعار حمائية من فعل الدولة بهدف حماية منتجاتها المحلية[١١٥٢].

(١١٥٠) د. أحمد جامع: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ص٣٦٠.

(١١٥١) د. مصطفى أحمد مصطفى: "الجات من الاتفاقية إلى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٤، ص٩٧.

(١١٥٢) د. نبيل حشاد: "الجات ومستقبل الاقتصاد العالمى والعربى"، دار النهضة العربية، ص١١٩.

وفى إطار دورة أورجواى الأخيرة (٨٦-١٩٩٣) انتهت لجان المفاوضات إلى صياغة ٢٨ إتفاق، وعدد من القرارات والإعلانات الوزارية، ومذكرات التفاهم تهدف جميعها إلى تنظيم وتحرير التجارة الدولية[١١٥٣]، وقد تضمنت أحكاماً لتحرير التجارة فى المجالات الآتية:

"تحرير تجارة السلع الزراعية، تحرير تجارة المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تحرير تجارة الخدمات، استكمال تحرير تجارة السلع المصنوعة، المشتروات الحكومية، إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، النظام الموحد لفض المنازعات، مواجهة السياسات الوطنية التى تحول دون تحرير التجارة"[١١٥٤].

آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاد المصرى:

ليس هناك ثمة شك أن مثل هذه الاتفاقيات إنما تصب فى مصلحة الدول الصناعية المتقدمة، وبصفة خاصة أمريكا الشمالية، ودول الاتحاد الأوروبى، واليابان، ولكن فى المقابل لن تستطيع الدول النامية أن تعيش بمعزل عن العالم ومن ثم لم يكن لديها الخيار فى الإندماج فى المجتمع الدولى والانخراط فى هذه الإتفاقية وإلا كان الإنعزال والحصار الإقتصادي، ورغم ما يساق من مبررات ومزايا لهذه الإتفاقية فإنها مبررات واهية لا تستند إلى الواقع وإنما هى دعايات روجها الغرب لتمرير مشروعاتهم لاستنزاف موارد الدول النامية.

حيث أن تحرير التجارة سوف يكون فى صالح الدول المتقدمة التى تتوافر لها المزايا النسبية والتكنولوجية لجعل ما تنتجه من سلع وخدمات يتفوق عالمياً على ما تنتجه الدول الأخرى التى لا تتمتع بهذه المزايا من الدول النامية، ومن ثم فإن منتجات الدول النامية لن تكون قادرة على منافسة منتجات الدول المتقدمة، وغيرها من الدول التى حققت تقدماً اقتصادياً ملحوظاً فى المجال الصناعى كدول جنوب شرق آسيا[١١٥٥]. وهذا من شأنه تهديد المشروعات الانتاجية بالدول النامية وتعرضها للإفلاس. وهو ما ينطبق على حالة مصر فإن المنتجات المصرية لا يمكنها منافسة مثيلاتها من منتجات الدول المتقدمة سواء فى السوق المصرية أوالخارجية مما يهدد الانتاج المصرى مما أدى إلى إغلاق الكثير من المشروعات.

([1153]) World Trade organization: Annual Report 2000, p39.

([1154]) Institute for international Economics: The wot After Seattle, Op. Cit., P.93-95.

([١١٥٥]) د. أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، ص٤٠٦

كذلك الغاء اتفاقية الجات للمزايا التفصيلية والقيود الجمركية، وسياسة دعم المنتجات الوطنية، هدر المنتجات الوطنية وأدي إلى تراجعها فى مواجهة المنتجات الأجنبية وبالتالى إنهاء هذه المنتجات.

إزدياد مشكلة البطالة

حيث أن فرص العمل أصبحت مهددة بالنقصان بصورة أكبر نتيجة تصفية كثير من المشروعات التى كانت تعتمد على التصدير.

هذا بالإضافة إلى تبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي التى تقوم أساساً على إتباع نظام الخصخصة، وما يحمله معه من الإستغناء عن عدد كبير من العاملين الذين كانوا يعملون فى المشروعات العامة التى انتقلت ملكيتها للقطاع الخاص مما يعنى زيادة حدة مشكلة البطالة، وما تحمله هذه الظاهرة معها من حدوث بعض مظاهر الخلل فى الهيكل الاقتصادي والاجتماعي(١١٥٦).

حيث يتعين فى الوقت الراهن على الدولة العمل على النهوض بمستوي كفاءة ومهارة الأيدى العاملة عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل الكمى والنوعى الذى يفى بحاجة السوق فى المجالات المختلفة، ويتيح توفير قوة عاملة رخيصة ومدربة من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين نوعيته مما يساعد على زيادة المنتجات الوطنية فى منافسة المنتجات الأجنبية فى السوق المحلية أو الخارجية.

زيادة معاناة محدودى الدخل

حيث أن مصر تنتهج سياسة الإصلاح الاقتصادي القائم أساساً على إتباع أساليب اقتصاد السوق فى ممارسة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بها وبالتالى حدث تضرر من سلبيات الإصلاح نتيجة خصخصة القطاع العام والتطبيق الفورى لاتفاقية الجات، والانتقال المفاجئ من الخطر المطلق والحماية إلى الانفتاح المطلق مما أدى إلى زيادة معاناة محدودى الدخل نتيجة أيضاً إلى إلغاء الدعم الذى كانت تقدمه الحكومة على كثير من السلع التموينية وفق شروط

(١١٥٦) عبير محمد إسماعيل: "مدى تأثير مجال تجارة السلع الزراعية فى ظل منظمة التجارة العالمية والضريبة على المبيعات"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٥٢.

صندوق النقد الدولى مما يؤدى إلى زيادة أعباء المعيشة بالنسبة لمحدودى الدخل خاصة وأن الإجراءات المتخذة لزيادة الدخول لهؤلاء لا تتناسب مع الزيادة المطردة فى الأسعار المترتبة على سياسة التحرير الاقتصادي الداخلي، فضلاً عن تحرير التجارة الخارجية، وهو ما يؤدي بدوره إلى عدم الشعور بالأمن الإجتماعى والاقتصادي الذى تلزم الدولة بأن تكفله لمواطنيها وهو ما ترتب عليه قلاقل اجتماعية واضطرابات سياسية(١١٥٧).

إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة

حيث أصبحت السوق المحلية معرضة للإغراق بالسلع المستوردة من دول تقدم أنواعاً غير ظاهرة من الدعم ويصعب إثباتها، وإذا كانت اتفاقية الجات تعطى الدولة المتضررة الحق فى مواجهة الإغراق والدعم غير المشروع عن طريق فرض ضريبة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذى تباع به السلعة فى الخارج، وبين السعر الذى تباع به فى موطن إنتاجها، فإن إثبات هذه المخالفة ليست عملية سهلة علاوة على أن الدولة المصدرة سوف تلجأ إلى إثبات أن انخفاض سعر صادراتها لا يرجع إلى سياسة الدعم غير المشروع، ولكن يرجع إلى انخفاض تكاليف الانتاج بها.

ارتفاع أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية والأدوية:

حيث أن الدول النامية بصفة عامة ومصر واحدة منها تعتمد على جزء كبير من المواد الغذائية، والسلع الزراعية، والأدوية، وخامات الأدوية من الخارج، فسوف يتحمل المواطنون بأعباء ثقيلة نتيجة الارتفاع الشديد فى أسعار هذه الواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية تطبيقاً لنصوص اتفاقية الجات، حيث تم إلغاء الدعم الذى تمنحه الدول الصناعية للمزارعين بمعدل ٣٦%، ٢٠%، وعلى مدد مختلفة مما أدى إلى زيادة كبيرة فى أسعار المواد الغذائية(١١٥٨).

زيادة عجز الموازنة العامة

أن تحرير التجارة الخارجية سوف يؤدى بلا شك إلى تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات، وبالتالى تخفيض شديد فى موارد الدولة فما يزيد من عجز الموازنة العامة، وهو ما قد

(١١٥٧) د. حسين أمين محمد: "تحرير التجارة فى دورة أورجواى وأثره على التنمية فى مصر"، كلية التجارة، جامعة حلوان، رسالة ماجستير ١٩٩٨، ص٢٤٠.

(١١٥٨) د. أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، ص٤٠٦

يجعل الدولة تلجأ إلى رفع رسوم الخدمات العامة، والضرائب الداخلية "كضرائب المبيعات" وهو طريق سياسة الجباية الذى ينجم عنه تعويق الاستثمار.

انهيار الصناعة الوطنية "المحلية"

أن تحرير التجارة الخارجية سوف يلغى الحماية الجمركية للصناعة الوطنية بالدول النامية عامة وبالتالى "مصر" ومن ثم سوف تواجه الصناعة الوطنية منافسة شديدة من الصناعات الأجنبية التى تتميز عليها بمزايا عديدة، من أهمها فارق الجودة، وانخفاض تكاليف أسعارها عالمياً عن الأسعار المحلية(١١٥٩).

فضلاً عن عدم وجود فائق محلى يمكن توجيهه للتصدير، وحتى إذا وجد هذا الفائض فإن الأسواق الأجنبية الخارجية لن يكون من السهل اختراقها وبصفة خاصة فى ظل وجود التكتلات الاقتصادية العالمية مثل التكتل الاقتصادي الأوروبى، وفى ظل الخبرة العالية فى التسويق الخارجي الذى تتمتع به مشروعات الدول المتقدمة، ومن شأن كل هذه العوامل أن تؤدي إلى انهيار الصناعات الوطنية(١١٦٠).

وبالمحصلة فإن اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة تعانى من الآثار السلبية لاتفاقية الجات حيث أن اقتصاديات تلك الدول لم تكن مؤهلة بعد لاستيعاب قواعد تصدير التجارة التى تضمنتها تلك الاتفاقية. فإن نمو النشاط الاقتصادي فى الدول المتقدمة الناتج عن تطبيق اتفاقيات الجات سوف يؤدى إلى زيادة صادراتها إلى أسواق الدول النامية مما أدى إلى اختلال هيكل تجارتها الخارجية وبالتالى عجز ميزان مدفوعاتها وزيادة مشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بتلك الدول "النامية" والتى تعد مصر واحدة فيها (١١٦١).

كما أن النمو الاقتصادي فى الدول المتقدمة قد لا يترتب عليه زيادة طلبها على صادرات البلاد النامية، فقد تفضل الحصول على احتياجاتها سواء من السلع تامة الصنع، أو

(١١٥٩) إبراهيم نوار: اتفاقيات الجات والاقتصادات العربية "كراسة استراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (٣٢)، ص١٠٩.

(١١٦٠) د. محمود عبدالفتاح، د. توفيق سويلم "أثر قيام منظمة التجارة العالمية فى التجارة الخارجية المصرية"، ص١٥٠.

(١١٦١) د. مصطفى أحمد مصطفى: مشار إليه لدى د. أحمد جامع: "العلاقات الاقتصادية الدولية، ص٤١١.

مستلزمات الانتاج من دول أخر متقدمة صناعياً خاصة، إذا كان يربطها بها تكتل اقتصادي كدول الاتحاد الأوروبى، فيقل نصيب الدول النامية فى الصادرات العالمية ويحدث اختلال فى هيكل تجارتها الخارجية، ولا يكون هناك طلب على صادراتها(١١٦٢).

هذا بالإضافة إلى أن الدول النامية لم يكن لها دور ما فى صياغة نصوص اتفاقية الجات، وبالتالى فإنها صبغت لمصلحة تلك الدول الصناعية الكبرى التى صاغتها بما يحقق مصالحها، ومصالح مواطنيها بالدرجة الأولى، وتظهر خطورة هذا الوضع فى أن إتفاقية الجات تجعل حدود السيادة الوطنية للدولة تتقلص فى مجال صناعة القرار الاقتصادي المحلى نتيجة خضوعها لسياسات البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولى، وحديثاً منظمة التجارة العالمية، وما تتعرض له الدول النامية من عقوبات مالية وتجارية عند مخالفة الأحكام والاتفاقيات التى تقوم هذه المؤسسات الدولية على تنفيذها(١١٦٣).

كما أن حماية الحقوق الملكية الفكرية وفقاً لاتفاقية الجات هى محاولة من جانب الدول الصناعية لحماية نتائج الابتكارات والمقترحات العلمية التى تمثل أساس التكنولوجيا الغربية، والعمل على الاستفادة باستغلالها لأطول مدة ممكنة ومحاولة لوضع العقبات أمام الدول النامية لعدم الاستفادة منها إلا بالشروط التى تضعها الدول الصناعية، وبالتالى فإن الدول النامية لن تشارك فى الأرباح المحققة عن اتفاقية الجات، بل إنها تتحمل الخسارة وحدها.

(١١٦٢) د. أحمد جامع: المرجع السابق، ص٤٠٧.

(١١٦٣) د. فتحى أبو الفضل: "دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٢٣٥.

أهمية عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المختلفة

"إتفاقيات التجارة الحرة – التجارة التفضيلية"

يشهد عالمنا المعاصر العديد من المتغيرات فى البيئة الاقتصادية، والتي أحدثت تغيرات جوهرية فى منهجة التبادل التجارى الدولى. ومن أهم تلك المتغيرات (زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين البلاد المختلفة، وتزايد الإتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية)، والعمل من خلال تكتلات اقتصادية.

وهكذا ظهرت على الساحة الاقتصادية الدولية اتفاقات التجارة الحرة والشراكة على المستويين الثنائى والجماعى، كما ظهرت التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ومع بداية التسعينات فى القرن الماضى بدأ ظهور تجمعات التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث أصبح يوجد بكل منطقة على الأقل تجمعاً من تلك التجمعات(١١٦٤).

وعلى الصعيد المصرى ومنذ الربع الأخير من القرن العشرين حدثت عدة تغيرات فى فلسفة إدارة الاقتصاد المصرى حيث تحول من اقتصاد موجه تتولى الدولة فيه مسئولية كافة الأنشطة الاقتصادية إلى آليات الاقتصاد الحر بدأ من سياسة الباب المفتوح عام ١٩٧٤ والذى تطور بعد ذلك إلى برنامج إصلاح اقتصادي شامل عام ١٩٨٦، بدأت مصر مرحلة جديدة أهم أهدافها الاهتمام بنمو قطاع التصدير لرفع معدلات النمو الاقتصادي ومن هنا بدأت سلسلة من عقد اتفاقيات التجارة الحرة والتجارة التفضيلية مع كافة الدول . ويحقق التعاون الاقتصادى وعقد الاتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية مع الدول المختلفة العديد من المميزات من خلال إلغاء أو تقليل المعوقات أمام التجارة والاستثمار، وتشجيع وتيسير التجارة من خلال إحداث تناسق بين أنظمتها وسياستها(١١٦٥).

وتهدف هذه الإتفاقات بصفة عامة إلى:

(١١٦٤) مثل الإتحاد الأوروبى، رابطة دول جنوب شرق آسيا، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (سادك، الاتحاد المغربى لدول الشمال الإفريقي، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا).

(١١٦٥) د. خلاف عبدالجابر خلاف: "استراتيجية التوجه للتصدير"، تقرير مجلس الشورى، ص٧٢.

- تشجيع التجارة وفتح الأسواق أمام المنتجات.
- تدعيم كفاءة الإنتاج من خلال زيادة درجة التخصص والاستقرار فى الأسواق.
- الإستفادة من المنافسة فى تدعيم جودة المنتجات.
- زيادة عمليات الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وتحسين معدل التبادل التجارى.
- زيادة معدل نمو الناتج المحلى[١١٦٦].

وقد قامت مصر بتوقيع العديد من الإتفاقيات، إلا أن الدخول فى اتفاقيات تجارة حرة أو تفضيلة لن يكون ذو جدوى حقيقية إلا إذا لازمه تطوير المؤسسات التسويقية التى تعين على اختراق الأسواق التى يتم تطوير بنيتها الأساسية من حيث تذليل العقبات، وتخفيف أو إلغاء الجمارك لإستقبال السلع المصرية، وذلك من خلال عقد إتفاقيات التجارة "التفضيلية أو الحرة" متعددة الأطراف أو الثنائية والعمل على تطوير الطاقات التسويقية المصرية بالخارج سواء تلك التى تعتمد على آليات حكومية- التمثيل التجارى والتعاقد مع شركات تسويق عالمية- أو آليات تابعة للقطاع الخاص.

هذا بالإضافة إلى دعم جهود القطاع الخاص التصديرى من خلال مساندة المؤسسات الحكومية في الأسواق الخارجية وأخيراً فإنه يتعين بصفة خاصة التركيز على تعظيم القدرات التسويقية فى الأسواق ذات الأولوية الخاصة.

وتعتبر اتفاقيات التجارة الحرة والتجارة التفضيلية أحد الأساليب التى تستخدمها الدول لزيادة صادراتها إلى الأسواق الدولية، وذلك إلى جانب تحقيق العديد من المميزات والمكاسب الاقتصادية، حيث تركز هذه الاتفاقيات على إلغاء أو تقليل المعوقات أمام الصادرات وزيادة تدفق رؤوس الأموال، وتدعيم كفاءة الإنتاج من خلال زيادة درجة التخصص والاستقرار فى الأسواق والاستفادة من زيادة المنافسة لتدعيم جودة المنتجات المحلية، وزيادة عملية نقل التكنولوجيا، وتحسين شروط التجارة الدولية، وذلك بما يؤدى فى النهاية إلى رفع معدلات النمو، وزيادة رفاهية المواطن وتحسين جودة الحياة التي يعيشها.

وفى ظل المتغيرات الدولية المتسارعة التى يمر بها الاقتصاد العالمي، ولزيادة دور الصادرات فى رفع معدلات النمو الاقتصادي قامت مصر بتوقيع العديد من اتفاقيات تحرير التجارة، وهذه الاتفاقيات تنقسم إلى قسمين الأول خاص بإتفاقيات تحرير التجارة على المستوي الثنائى، ومعظمها اتفاقيات تم توقيعها مع دول عربية مثل الأردن، وتونس، والمغرب، والعراق، وغيرها، وهي إتفاقيات دخلت حيز التنفيذ، وتسعى إلى إقامة منطقة تجارة حرة على المستوى

(١١٦٦) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية، السنة الأولى، ٢٠٠١، ص٦٣.

الثنائى بين مصر وكل من هذه الدول على حده، أما القسم الثانى فيتمثل فى الاتفاقيات التى وقعتها مصر مع مجموعات اقتصادية مثل مجموعة الكوميسا، والتى أقامت منطقة تجارة حرة بين أعضائها عام ١٩٩٩، وكذلك اتفاقية المشاركة المصرية- الأوروبية التى وقعتها مصر عام ٢٠٠١ وتستهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر وهذا التكتل الأوروبي بعد دخول الإتفاق حيز النفاذ وإضافة إلى ذلك تسعى مصر إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وترتبط مصر باتفاقيات تجارة تفضيلية مع ١٢ دولة عربية، ٣٢ دولة إفريقية و١٦ دولة أسيوية، و٧ دول من الأمريكتين، ١٩ دولة من دول شرق أوربا.

ومن خلال هذه الإتفاقيات يتم تبادل قوائم سلعية تحظى برعاية جمركية متميزة. وتعود أهمية هذه الاتفاقيات إلى أنها تمنح مصر التميز الجمركى لصادراتها إلى هذه الدول من ناحية، كما أنها تعتبر الخطوة الأولى فى طريق الإتفاقيات الثنائية من ناحية أخرى.

الاتفاقيات الثنائية للتبادل التجارى

عقدت مصر خمس اتفاقيات ثنائية من هذا النوع مع كل من تونس والمغرب ولبنان والأردن والعراق ، وأخيراً تركيا، وتبدأ هذه الإتفاقيات بصفة عامة بتقديم إعفاءات فورية ونسب تخفيض مشتركة للرسوم الجمركية.

اتفاقية التبادل التجاري الحر بين مصر والأردن

تم توقيع هذه الاتفاقية فى مدينة عمان بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٩، وقد تضمنت هذه الإتفاقية العديد من البنود أهمها:

١-تهدف الاتفاقية إلى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين خلال فترة انتقالية لا تتجاوز يناير من عام ٢٠٠٥ (الفصل الأول- المادة الأولى)، ولتحقيق هذا الهدف نص الاتفاق على إلغاء كافة القيود غير الجمركية، وأن يتم تخفيض الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر

المماثل على السلع المتبادلة بين البلدين ذات المنشأ والمصدر المصرى والأردنـــي بطريقـــة تدريجية وفقاً لجدول زمني، ووفقاً للرسوم الجمركية المطبقة فى البلدين فى يناير ١٩٩٨.

٢-تم استثناء مجموعة من السلع المتبادلة بين البلدين بصفة مؤقتة من هذه الإعفاءات المتدرجة، وهي المنسوجات والملابس الجاهزة والسيارات، والتبغ وأبدال التبغ ومنتجاتها مثل الســـجائر والسيجار، والمشروبات الكحولية، وحديد التسليح، وملح الطعام، ومعجون الطماطم، والميـــاه المعدنية.

٣-تم إخضاع السلع الزراعية المتبادلة بين البلدين لما عرف "بالروزنامة الزراعية" المطبقة فـــى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٤-منعت الاتفاقية كلا الطرفين من فرض أي رسوم جمركية جديدة أو ضرائب أخرى ذات أثـــر مماثل على السلع والمنتجات المتبادلة بين الطرفين بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، وفـــي حالة حدوث تخفيض فى الرسوم الجمركية أو الضرائب ذات الأثر المماثل عند أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ فإن الرسوم المنخفضة تحل محل الرســـوم المنصـــوص عليهـــا فـــى الإتفاقية .

٥-يتم معاملة السلع ذات المنشأ الأردني أو المصري المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية فيمـــا يتعلق بالضرائب الداخلية في البلد المستورد بما فيها ضريبة المبيعات، وإذا قـــام أحـــد الطـــرفين باحتساب الرسوم الجمركية المعفاة ضمن وعاء ضريبة المبيعات على هذه السلع يحـــق للطـــرف الآخر تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

٦-تم استثناء السلع المنتجة فى المناطق الحرة المقامة فى كلا البلدين من هذه الإعفاءات حتى لا تستفيد من الإتفاقات منتجات دولة ثالثة غير مصر والأردن.

٧-ولتشجيع التبادل بين الطرفين نص الاتفاق على قيام البلدين بمجموعة من الإجراءات لتســـهيل هذا التبادل منها تشجيع استخدام المواصفات والمقاييس الدولية الخاصة بجـــودة المنتجـــات، وتسهيل عبور الشاحنات والبضائع عبر أراضى الدولتين بما فيها المنتجات المتجهة إلى طرف ثالث، وأن يتم تسوية المعاملات المالية بين البلدين بالعملات القابلة للتحويـــل، كمـــا تعمـــل الدولتان على تسهيل تبادل المعلومات والبيانات، وتسهيل زيارات رجـــال الأعمـــال وإقامـــة المعارض والمؤتمرات والمشاركة فيها.

٨-وللتغلب على الإجراءات الضارة بالتجارة- مثل الدعم والإغراق أو الزيـــادة المفاجئـــة فـــى الواردات- نص الإتفاق على حق أي من الدولتين فى حالة تعرضها لمثل هذه الإجراءات من الطرف الآخر فى تطبيق إجراءات الوقاية المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء منظمة التجـــارة العالمية واتفاقية الوقاية التى أسفرت عنها جولة أوروجواى، وذلك فى حالة ثبوت الضرر من هذه التصرفات وذلك مع ضرورة إخطار الطرف الآخر.

٩-سمح الإتفاق لكلا الطرفين باتخاذ الإجراءات المناسبة فى حالة مواجهة مخاطر أو مشاكل أو خلل فى ميزان المدفوعات، وذلك وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية بشرط إخطار الطرف الآخر وتحديد الجدول الزمني لهذه الإجراءات.

١٠-يطالب الإتفاق الطرفين بتوفير الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، ويسمح بإمكانية إجراء مفاوضات بين الطرفين فى هذاالمجال فى حالة تأثير المشكلات المتعلقة بالملكية الفكرية على ظروف التجارة بين البلدين.

ولأغراض تنفيذ ومتابعة هذه الاتفاقية أنشئت لجنة تجارية مشتركة تجتمع على الأقل مرة كل سنة بالتناوب فى البلدين، كما حدد الاتفاق مهام هذه اللجنة فى ضمان احترام تنفيذ الالتزامات الواردة فى الإتفاق، ودراسة الطلبات المقدمة من أحد البلدين بشأن توسيع مجالات هذه الاتفاقية، أو تقليصها، أو تطبيق تدابير وقائية وتسوية النزاعات التى قد تطرأ بين الطرفين حول تفسير وتطبيق الإتفاق، وقد حلت هذه الإتفاقية محل اتفاق منطقة التجارة الحرة الموقع بين البلدين فى ٨ مايو ١٩٩٦.

اتفاق التبادل التجارى الحر بين مصر وتونس

وقع هذا الإتفاق فى القاهرة يوم الخميس ٥ مارس ١٩٩٨، ودخل حيز النفاذ فى ١٥ مارس ١٩٩٩، وقد تضمن هذا الاتفاق فصلين، الأول خاص بتحرير التجارة بين البلدين، والثاني خاص بالإشراف على تنفيذ الإتفاق وتعتبر أهم النقاط التى جاءت فى هذا الاتفاق ما يلي:

١- قيام الطرفين بإنشاء منطقة تجارة حرة بينهما خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

٢- القيام بإلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والمطبقة فى البلدين فى يناير ١٩٩٧ على السلع ذات المنشأ المصرى أو التونسي والمتبادلة بين البلدين فى نهاية هذه الفترة وفقاً لجدول زمني، حيث تم تقسيم السلع إلى سلع يتم تحريرها بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وسلع يتم إخضاعها لتحرير تدريجي، حيث يتم تحرير بعضها بعد ٥ سنوات من دخول الإتفاقية حيز النفاذ، وهي السلع التي تخضع لرسوم تتراوح بين صفر، ٢٠%، وسلع يتم تحريرها بنهاية المدة وهي التي تزيد الرسوم الجمركية عليها عن ٢٠% وإلى جانب ذلك وضعت قائمة سلبية يتم النظر فيها فى

المستقبل، وتتمثل القائمة السلبية المصرية فى المشروبات والتبغ، والمنسوجات والملابس الجاهزة ومصنوعاتها، والسيارات، أما القائمة التونسية فتشمل المواد النسيجية ومصنوعاتها ماعدا الخيوط القطنية، والأحذية وأجزاءها، والسيراميك والسيارات، والشاحنات، كما تم استثناء السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة من هذا الجدول الزمنى على أن يتم دراستها فى المستقبل.

٣- أيضاً نصت الاتفاقية على إلغاء كافة القيود غير الجمركية، وعدم فرض أي رسوم أو ضرائب جديدة على التجارة بين البلدين بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

٤- أن يتم معاملة السلع المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية من حيث الضرائب الداخلية المفروضة عليها، ويتم استبعاد الرسوم الجمركية عند حساب وعاء ضريبة المبيعات على هذه السلع.

٥- استثناء السلع المنتجة داخل المناطق الحرة المقامة فى كلا البلدين من هذه الإعفاءات وكذلك السلع المستوردة مباشرة من طرف ثالث.

٦- يتم تسوية المعاملات المالية والتجارية بين البلدين وفقاً للقوانين المعمول بها فى كلا البلدين، وأن يتعاون الطرفان فى مجال تشجيع التبادل التجاري والاقتصادي عن طريق تبادل البيانات والمعلومات وتسهيل زيارات رجال الأعمال والتعاون فى مجال الترويج وإقامة المعارض.

٧- يمكن لكلا البلدين تطبيق إجراءات الوقاية وفقاً لنصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقية الوقاية التي أسفرت عنها جولة أوروجواي، وذلك فى حالة إلحاق الواردات من أحد الطرفين أضراراً بالصناعة أو الزراعة المحلية فى الطرف الآخر، وكذلك الأمر فى حالة الدعم والإغراق.

٨- يمكن لأي من الطرفين اتخاذ الإجراءات المناسبة لعلاج أو تلافي الخلل فى ميزان المدفوعات، وذلك وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية على أن يخطر الطرف الآخر ويحدد جدول زمني لهذه الإجراءات.

٩- التزام الطرفين بتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية مع ضرورة الدخول فى مفاوضات عاجلة فى حالة تأثير مشكلات الملكية الفكرية على ظروف التجارة بين البلدين.

أما الفصل الثاني والذى نظم عملية الإشراف على تنفيذ الاتفاقية فقد قرر إنشاء لجنة تجارية مشتركة تعمل على ضمان احترام الطرفين تنفيذ الالتزامات الخاصة بتحرير التجارة بينهما، ودراسة الطلبات المقدمة من الطرفين لتوسيع أو تضييق مجال الاتفاق، كما تقوم بتسوية

النزاعات التي تحدث بين الطرفين حول تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية، وقد حلت هذه الاتفاقية بعد توقيعها محل الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين فى ٨ ديسمبر ١٩٩٨.

اتفاق التبادل التجاري الحر بين مصر والمملكة المغربية

وقع هذا الاتفاق فى القاهرة فى ٢٧ مايو ١٩٩٨، ودخل حيز النفاذ فى ١٩٩٩/٤/٢٨، وقد تضمن هذا الإتفاق الأحكام التالية:

١-قيام الطرفين بإنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر خلال فترة انتقالية مدتها ١٢سنة، ولذلك يتم إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المعمول بها فى البلدين فى يناير ١٩٩٧ على السلع ذات المنشأ المصري والمغربي المتبادلة بين البلدين بطريقة تدريجية خلال ١٢ سنة كحد أقصى، وذلك وفقاً لجدول زمني معين لكل طرف، وقد تم تقسيم السلع المتبادلة بين الطرفين إلى سلع يتم تحرير تبادلها فوراً وسلع يتم تحريرها تدريجياً، وسلع تم تأجيل تحريرها واستبعادها من التحرير الفوري أو التحرير التدريجي، وكان أهمها من الجانب المصرى الدواجن المذبوحة، الكحوليات، التبغ ومنتجاته، المنسوجات والملابس الجاهزة ومصنوعاتها ، السيارات، قضبان وعيدان من حديد أو صلب تستعمل فى الخرسانة، ومن الجانب المغربي تم تأجيل تحرير عدد من السلع أهمها المتفجرات والمواد القابلة للإشتعال، الإطارات المستعملة، المنسوجات والملابس الجاهزة ومصنوعاتها، الملابس المستعملة، السيارات، حديد التسليح.

٢-معاملة السلع ذات المنشأ المصري أو المغربي المتبادلة بين الطرفين معاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بالضرائب الداخلية المفروضة فى كلا البلدين.

٣-استثناء السلع المنتجة داخل المناطق الحرة المقامة فى مصر أو المغرب من الإعفاءات التي يقررها هذا الإتفاق.

٤-أن يتم تسوية المعاملات التجارية بين البلدين بأي عملة قابلة للتحويل.

٥-استثناء السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة من الإعفاءات ليتم دراسة تحريرها فيما بعد.

اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا

يعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا فى نهاية عام ٢٠٠٥ خطوة نحو التزام الدولتين بإعلان برشلونة الصادر فى عام ١٩٩٥ والذى حث الدول الموقعة على الإعلان على ضرورة الإسراع نحو توقيع اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها للوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية بحلول عام ٢٠١٠.

ومن الجدير بالذكر أن الدولتين ترتبطان فيما بينهما بالعديد من الإتفاقيات الأخرى مثل اتفاقية تجنب الإزدواج الضريبى، واتفاقية تشجيع الاستثمار المشترك، واتفاقية التعاون الفنى والاقتصادي. وفيما يلى عرض لأهم ملامح اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.

أهم ملامح اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا[١١٦٧]

تتضمن الاتفاقية قوائم محددة لنسب التخفيض الجمركى والحصص الكمية للسلع الزراعية نظراً لحساسية هذا القطاع فى كلتا الدولتين وتتراوح تلك النسب بين ١٥% إلى ١٠٠%، وقد حصلت مصر على حصص كمية لعدد من السلع الزراعية والزراعية المصنعة تفوق ما تم منحه للدول الأخرى الموقعة لاتفاقيات تجارة حرة مع تركيا، ولذا فمن المتوقع زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية فى السوق التركي خاصة وأنها كانت تعانى من ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

اتفاق التبادل الحر بين مصر والعراق

وقع هذا الإتفاق فى القاهرة فى يناير ٢٠٠١، ويلاحظ أن هذا الإتفاق سعى إلى تحقيق الآتي:

١- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المعمول بها فى البلدين، وكذلك إلغاء القيود غير الجمركية على كافة السلع المتبادلة بين الطرفين، بشرط أن تكون ذات منشأ وطنى، وقد استند الإتفاق على قواعد المنشأ العربية فى إطار منطقة التجارة العربية.

([١١٦٧]) وزارة التجارة والصناعة، إدارة التمثيل التجارى، ملخص اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، بيانات نقلاً عن النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، العدد الأول، المجلد التاسع والخمسون، ٢٠٠٦، ص٨١.

٢- معاملة السلع المصرية والعراقية المنشأ معاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بالضرائب الداخلية فى البلد المستورد.
٣- قيام الطرفين بتشجيع استخدام المواصفات والمقاييس الدولية الخاصة بجودة المنتجات.
٤- العمل على تشجيع التبادل الاقتصادي والتجاري بينهما عن طريق تسهيل تبادل البيانات والمعلومات الخاصة بمسار التبادل التجاري بينهما وتسهيل زيارات رجال الأعمال بين البلدين والاشتراك والمساعدة فى إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة وإقامة المؤتمرات، وفى مجال الدعاية والإعلان.
٥- توفير الحماية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية بما فى ذلك تسجيل الاختراعات والعلامات التجارية والتصميم الصناعي وحماية الأعمال الأدبية.

ومن الناحية الرسمية يعتبر هذا الإتفاق ساري المفعول بعد التصديق عليه من البلدين ليحل محل أي ترتيبات تجارية أخرى قائمة بين البلدين قد تتعارض معه، كما تم الإتفاق على مراجعة هذا الإتفاق طبقاً لتطور اقتصاد البلدين ووفقاً لمتطلبات المتغيرات المستقبلية للعلاقات الاقتصادية العربية، كما أبقى الطرفان المجال مفتوحاً لانضمام أي دولة عربية أخرى، ويعتبر هذا الاتفاق غير مسبوق في تاريخ العلاقات الاقتصادية المصرية- العربية الثنائية لعدة أسباب هي:

- أنه يحرر التجارة بين البلدين دون استثناء أي سلع من هذا التحرير كما هو معتاد بين الدول العربية.
- أنه يحرر التجارة بين البلدين فوراً دون انتظار ودون وضع جدول زمني لهذا التحرير كما فى الحالات الأخرى من الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية أو كما فى حالة اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- أن هذا الإتفاق يعطي مرونة للبلدين لتطوير العلاقات بينهما وفقاً للتطورات الاقتصادية فى البلدين ووفقاً للتطور فى العلاقات الاقتصادية العربية عموماً فى المستقبل.

وربما يرجع ذلك إلى الظروف الخاصة للعراق التى صاحبت التوقيع على هذا الاتفاق، وسعي العراق إلى كسر الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً عليه بأي ثمن، ومن الواضح من خلال هذا الإتفاق أن العراق قد أعطى لمصر مجالاً واسعاً للتصدير إلى الأسواق العراقية والحصول على وضع تفضيلي فى المجالات الاقتصادية المختلفة، وهو ما يعني أن هذا الإتفاق كان بمثابة تلويح لمصر لإعطائها النصيب الأكبر من كعكعة جني ثمار كسر الحصار الاقتصادي

عن العراق، ومن المسلم به أن هذا الإتفاق أصبح كأن لم يكن بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإسقاطها ضمنياً أي التزامات عراقية من هذا النوع مع الأطراف الخارجية.

الاتفاقيات التجارية الثنائية التفضيلية

وقعت مصر عدداً من الإتفاقيات التجارية الثنائية مع الدول العربية، وهي:

- اتفاق التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفنى مع دولة الإمارات، وتم توقيعه فى ١٩٨٨/٧/١٩، ويهدف إلى تسوية المعاملات بالعملات المحلية، وتشجيع إنتقال رؤوس الأموال والاستثمارات، وزيادة الإعفاءات المتبادلة سنوياً.
- اتفاق التبادل التجاري مع اليمن، وتم توقيعه فى ١٩٩٦/٦/٦ فى القاهرة، ويهدف إلى توسيع وتنمية تبادل المنتجات والسلع بين الطرفين، وتشجيع اشتراك الطرفين فى المعارض المقامة فى كلا البلدين، والقيام بتسوية المعاملات التجارية بأية عملة قابلة للتحويل.
- إتفاق التبادل التجاري مع سوريا، وقد وقع على هذا الإتفاق فى ١٩٩٩/٧/١٩، ويهدف إلى إعفاء حوالي ٢٠ مجموعة سلعية ذات منشأ مصري وسوري من الرسوم الجمركية، والسماح بحرية استيراد وتصدير السلع ذات المنشأ الوطني في كلا البلدين، وتسوية المعاملات التجارية، بأي عملة قابلة للتحويل وتبادل الاشتراك فى المعارض التجارية فى الدولتين.
- إتفاق التبادل التجاري مع البحرين، وتم توقيع هذا الإتفاق فى ١٩٩٣/١١/٢١، ويهدف إلى تشجيع حرية استيراد وتصدير السلع الزراعية والصناعية ذات المنشأ الوطني وتشجيع نقل البضائع المتداولة بين الطرفين بوسائل النقل الوطنية، وتشجيع تبادل الاشتراك فى المعارض في كلا البلدين، وتسوية المدفوعات بين البلدين بأي عملة قابلة للتحويل.
- الاتفاق التجاري مع دولة فلسطين، وقع هذا الإتفاق فى غزة فى ١٩٩٨/٤/٢٨، ويهدف إلى إعفاء حوالي ٢١ سلعة ذات منشأ مصري وفلسطيني من الرسوم الجمركية وتسوية المعاملات بأي عملة قابلة للتحويل، وتشجيع إقامة المعارض التجارية فى البلدين.
- إتفاق تبادل تجاري وتعاون استثماري مع دولة قطر وقع فى يناير ١٩٩٠.
- اتفاق تعاون اقتصادي وفني مع سلطنة عمان وقع فى ١٩٨٥/٧/٢، وبدأ العمل به فى ١٩٩٨/٣/٢٥.
- اتفاق تجاري وجمركي مع ليبيا وقع فى ١٩٩٠/١٢/٢.
- اتفاق التجارة والدفع مع السودان والذى وقع فى عام ١٩٦٥.
- اتفاق تجارة مع الجزائر وقع فى ١٩٩١/١٠/١٥، ودخل حيز التنفيذ في ١٩٩٢/١٠/٢٥.
- اتفاق تجارة مع موريتانيا موقع فى ١٩٦٤/٤/٧.

- اتفاق تجارة مع الصومال موقع فى عام ١٩٧٧.

وإلى جانب ما سبق هناك ثلاثة اتفاقيات ثنائية للتعاون التجاري أوقف العمل بها وهي:

- اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني مع السعودية، ويتم حالياً التفاوض لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين.
- إتفاق التعاون الاقتصادي مع العراق والذي أوقف العمل به فى إطار التزام مصر بالحظر الذى فرض على العراق فى أعقاب حرب الخليج الثانية.
- اتفاق التعاون التجاري مع الكويت.

ملاحظات على الإتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة

من خلال الاستعراض السابق للإتفاقيات الثنائية السابقة الخاصة بتحرير التجارة بين مصر والدول العربية يلاحظ أن هناك خطوطاً مشتركة بين هذه الإتفاقيات تجعل منها صورة نمطية فى معظم أحكامها، وخاصة فيما يتعلق بمراحل تحرير التجارة بين مصر وهذه الدول، وكذلك قواعد المنشأ، والإجراءات الوقائية لأغراض ميزان المدفوعات، وإجراءات متابعة وتنفيذ هذه الإتفاقيات ، ويمكن إبداء بعض الملاحظات على هذه الإتفاقيات وأهمها ما يلي:

١- إن هذه الإتفاقيات عقدت استرشاداً بأهداف الإتفاقيات ذات الصلة فى إطار جامعة الدول العربية، وكذلك فى إطار قواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهو ما تم الإشارة إليه فى ديباجة هذه الإتفاقيات.

٢- إن هذه الإتفاقيات تستبعد السلع المنتجة فى المناطق الحرة المقامة فى كلا الطرفين، ومن المعروف أن هذه السلع تمثل مشكلة في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولم يتم التوصل إلى حلول لها، وكان من المفترض أن يتم حل هذه المشكلة فى إطار الاتفاقيات الثنائية العربية، وهو ما لم تحققه الإتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية، ومن المعروف أن مناطق التجارة الحرة انتشرت بشكل كبير فى جميع الدول العربية، وأصبحت صادرات بعض الدول العربية من المناطق الحرة تمثل نسبة لا يستهان بها من إجمالى الصادرات لهذه الدول، وهي فى تزايد باستمرار مما يزيد الأمر تعقيداً، وهذا يعتبر نقصاً فى الإتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية كان من الأولى التغلب عليه حتى يمثل إضافة إلى العمل العربي على المستوي العام.

٣- إن هذه الاتفاقيات احتوت على قوائم سلبية كما هو معمول به في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفى السوق العربية المشتركة، والملاحظ على هذه القوائم السلبية أنها تضم

السلع التي يتمتع فيها كلا الطرفين بمنافسة عالية وميزة نسبية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة فى حالة كل من مصر وتونس، أو السلع التي تخضع لإحتكار الحكومات أو القطاع العام في البلاد العربية وتستوعب عدداً كبيراً من العمالة مثل التبغ ومنتجاته أو حديد التسليح، وهذا يعني أن القائمة المجمعة للسلع التي لا يشملها التحرير لدولة عربية واحدة مثل مصر مثلاً- فى حالة إبرامها اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة مع أغلب البلدان العربية- سوف تكون قائمة طويلة، وربما تشمل عدداً أكبر مما كانت تحتويه القائمة السلبية فى حالة تحرير التجارة العربية على المستوي العام فى إطار منطقة التجارة الحركة العربية الكبرى.

٤- الملاحظ أنه رغم مزايا هذه الاتفاقيات إلا انها تؤدي في الغالب إلى تحويل التجارة من خارج طرفي الاتفاقية إلى التجارة بينهما بما فيها الدول العربية الأخرى، حتى ولو كانت أسعار السلع فى حالة استيرادها من الطرف الثاني أعلى مما لو تم استيرادها من دولة ثالثة، وهو ما يؤدي إلى رفع أسعار الواردات العربية والمصرية، والأمر الخطير في ذلك إلى جانب إمكانية زيادة تكاليف الواردات أن هذه الإتفاقيات تؤدي إلى قيام نوع من التخصص وتقسيم العمل بين طرفي الاتفاقية، وتنشأ صناعات ومشروعات معينة لسد الطلب لسوق معينة تكون مضمونة، ولكن تظهرالمشاكل عندما تلجأ الدول العربية إلى تحرير التجارة بينها على المستوي العام كما هو مستهدف فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية، ففي هذه الحالة يتم إعادة تحويل التجارة التي نمت بين الدولتين فى إطار الاتفاقية الثنائية لتكون فى إطار أوسع بين جميع الدول العربية، وهو ما يمكن أن يضر الصناعات والمشروعات التي أقيمت على أثر الاتفاقية الثنائية، وعلى أساس النمط الثنائي للتخصص وتقسيم العمل، وهذا ما يؤكد أفضلية الأسلوب الذي لجأ إليه الإتحاد الأوروبي في رحلته نحو الوحدة الاقتصادية، حيث تم البدء بمجموعة دول كانت بمثابة نواه وكانت الدول التي توفق أوضاعها تقوم بالانضمام إليها عندما تسمح ظروفها، وهو أسلوب تراكمي وليس أسلوباً متوازياً كما فى عملية تحرير التجارة بين الدول العربية والذى يؤدى إلى تركيب وفك وإعادة تركيب للعلاقات التجارية العربية، ويؤدى إلى ضياع كثير من الوقت والجهد.

٥- هذه النوعية من الاتفاقيات الثنائية فى إطار العمل العربي المشترك تجعل هناك أكثر من سرعة في مجال تحرير التجارة بين الدول العربية، حيث تقوم كل دولة عربية بتحرير تجارتها على أكثر من مستوي فهى تقوم بذلك فى إطار التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، وأيضاً تقوم بتحرير تجارتها الخارجية فى إطار التزاماتها تجاه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتقوم بتحرير تجارتها مع دول أخرى عربية أو غير عربية بناء على اتفاقيات ثنائية، وكل اتجاه من هذه الإتجاهات لتحرير التجارة يسير بسرعة مختلفة عن الاتجاهات الأخرى، وهو ما يخلق العديد من التعقيدات والمشاكل، وكان ذلك من

أهم التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي في رحلته نحو الوحدة الاقتصادية، وتم التغلب عليها بتوحيد هذه السرعات فى مجال تحرير التجارة بين الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد.

ورغم هذه الملاحظات فليس معنى ذلك أن هذه الاتفاقيات عديمة الفائدة وأن مجمل آثارها سلبية على الصادرات المصرية، ولكن الأمر يكون أكثر فاعلية إذا تم التحرير الثنائي للتجارة بين دولتين عربيتين بحيث يكون هذا التحرير أسرع واشمل من حيث الفترة الانتقالية له والسلع التي يشملها اتفاق التحرير الثنائي مقارنة ببرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بمعنى أنه لا مبرر للإتفاق الثنائي إذا لم يكن يقدم جديد عما قدمه برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الذى يجب الإتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة العربية، وكذلك هناك ضرورة لأن تكون هذه الإتفاقيات مفتوحة لإنضمام دول عربية أخرى عندما توفق أوضاعها مع هذا الإتفاق ليتحول من إتفاق ثنائي إلى إتفاق متعدد الأطراف بين الدول العربية ويسهل استكمال عملية التحرير على المستوي العربي العام.

إتفاقيات تحرير التجارة بين مصر وبعض المجموعات الاقتصادية

عقدت مصر أو فى سبيلها لعقد اتفاقيات تجارة حرة مع بعض المجموعات الاقتصادية الدولية مثل تجمع الكوميسا، أو تجمع الاتحاد الأوروبى، أو مع الدول العربية فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن تفعيل وتعزيز التكامل الاقتصادى العربى هو أحد الأركان الرئيسية لإستراتيجية العمل الاقتصادى لمصر، ومن هنا جاء الاهتمام بإقامة تكتل اقتصادى عربى يقوم على أسس قوية تتم مراحل تنفيذه بخطى مدروسة ومتدرجة تتلائم مع المتغيرات المتلاحقة على ساحة الاقتصاد العالمى[١١٦٨].

مما لاشك فيه أن على خريطة العالم لن تجد دول متكاملة ومتلاحمة، تجمع فيها كل مقومات الوحدة المادية والروحية كما هو الحال فى الخريطة العربية، تتكلم لغة واحدة ويدين معظمها بدين واحد ولعلها أكثر مناطق العالم تسامحاً وتعايشاً بين مختلف المذاهب والمعتقدات إذ تتوافر كل مقومات التكامل فضلاً عما تتميز به المنطقة العربية جغرافياً واستراتيجياً مزيد فمعظم

([١١٦٨]) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، السنة الأولى، ٢٠٠١، ص٦٤.

هذه الدول مناطق خصبة، وادى النيل وادى دجلة والفرات، وسهول شمال أفريقيا وشح توفيره كل المحاصيل، ونظم هذه الدول كل مقومات الصناعات الثقيلة والمتوسطة والحقيقية، .. بل وكل مقومات التكنولوجيا العليا والحديثة (TECHI) لديها من الصلب والحديد واليورانيوم ما يكفي لاستغلالها استغلالاً شاملاً عن الدول التى تتحكم فى هذه الصناعات[١١٦٩]. فضلاً عما تمتلكه الدول العربية من موقع استراتيجي يتميز بمداخل البحرين الأبيض والأحمر، والمحيط الهندى والخليج العربى، ومن ثم فإن الوطن العربى لا تنقصه الموارد سواء المادية أو البشرية أو حتى التكنولوجية بل مؤهل ليكون قوة كبرى لو أمكن له استخدام ما لديه من إمكانيات وموارد وطاقات[١١٧٠].

في ١٩٩٧/٢/١٩ صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بشأن إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى طبقاً لقرار القمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى نفس العام. وتم الإتفاق على برنامج يتضمن الإجراءات التنفيذية، على أن يبدأ تنفيذها اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨، ويتم بموجب الإتفاقية تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠% سنوياً بحيث يتم إزالة كل الرسوم فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

وقد صدق مجلس الشعب على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التنفيذ والمتابعة كآلية لتطبيق البرنامج فى الدول العربية، وأعطيت هذه اللجنة صلاحية المجلس فيما يتخذه من قرارات تتعلق بتطبيق البرنامج لإقامة المنطقة الحرة، وتتمثل أهم بنود البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى التصدير التدريجى للتبادل التجارى بين الدول الأطراف، إلغاء القيود غير الجمركية، تطبيق قواعد المنشأ، تبادل المعلومات والبيانات، وضع آلية لتسوية المنازعات، منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً، التشاور بين الدول العربية الأعضاء حول الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتجارة مثل البحث العلمى، والتسريعات، وحماية الملكية الفكرية.

(١١٦٩) بول هيرست، جراهام طومسيون، ما العولمة..الاقتصاد العالمى، وإمكانيات التحكم، ترجمة د/ فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة ٢٠٠١، ص٤٠٥.

(١١٧٠) د/ فتحى أبو الفضل، وآخرون: "دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة"، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤، ص٣٢٣.

وقد قامت أربعة عشر دولة بتطبيق برنامج نسب التخفيض الجمركى المنصوص عليها وهى ١٠% سنوياً لمدة عشرة سنوات اعتباراً من ١٩٩٨/١/١ وهى مصر والأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وسوريا والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب، وقد قامت بعض الدول العربية وهى الأردن ومصر ولبنان وسوريا والمغرب وتونس بتقديم طلبات تشمل قوائم سلبية لبعض السلع تريد استثناءها من تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، وهو نفس الأسلوب الذى اتبعته الدول العربية فى الماضى عند إبرام اتفاقية السوق العربية المشتركة، ولكن بعد قيام اللجان المختصة فى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة هذه الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية قامت بتقليص القوائم السلبية إلى أدنى حد وبعد حسم الاستثناءات التي قدمتها الدول العربية تم تطبيق الست مراحل الأولى من تخفيض الرسوم الجمركية بدون أى عراقيل، حيث تم خفض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠% فى أول يناير من أعوام الفترة من ١٩٩٨– ٢٠٠٣، وقد لوحظ أن هناك سبع دول عربية هي السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان وقطر ولبنان قد أبلغت منافذها الجمركية من اليوم الأول لتنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة بخفض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات العربية بنسبة ١٠% سنوياً ولمدة عشرة سنوات على أن يتم هذا التخفيض تلقائياً دون الحاجة إلى استصدار قرار سنوي بهذا المضمون بينما تتبع بقية الدول الأعضاء أسلوب التطبيق السنوي والتدريجي.

أما بالنسبة لموقف مصر من منطقة التجارة الحرة العربية فقد كانت مصر الدولة التي اقترحت البرنامج التنفيذي لها ودعمته حتى خرج إلى النور، وكانت مصر ضمن الدول العربية التي تقدمت بطلب استثناء بعض السلع المصرية من تطبيق البرنامج، وفى النهاية تم الموافقة لمصر على استثناء جميع المنتجات النسيجية والملابس الجاهزة وعيدان واسلاك الحديد والصلب، والسيارات بمختلف أنواعها، وفيما عدا ذلك فإن مصر ملتزمة بتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية بالنسبة للسلع المستوردة من الدول العربية الأعضاء حتى عام ٢٠٠٣.

وبعد البدء فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية طالبت بعض الدول بسرعة تكوين السوق العربية المشتركة، ولذلك أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً باستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة ابتداءاً من أول يناير ٢٠٠٠ وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية

والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ٤٠% فى يناير ٢٠٠٠ وبنسبة ٣٠% فى يناير ٢٠٠١ وبنسبة ٣٠% فى يناير ٢٠٠٢، وذلك من أجل اختصار الوقت اللازم لقيام السوق العربية المشتركة، ولكن الملاحظ أن بعض الدول العربية الأعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية تحفظت على هذا القرار وهي الأردن وسوريا حيث تفضلان الاكتفاء بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة وليس هناك داع لهذا القرار، في حين أن دولاً أخرى وهي اليمن وموريتانيا طلبتا تأجيل التزامها بهذا القرار لمدة خمس سنوات بصفتها دولاً أقل نمواً، وقد وافق مجلس الوحدة الاقتصادية على طلبهما، أما ليبيا فقد أوضحت أن جميع وارداتها من الدول العربية معفاة من الجمارك، ولم يبق فى أعضاء المجلس سوى العراق، وقد أصبحت تحت الاحتلال الأمريكي، أما الإمارات فقد قامت بالانسحاب من المجلس فى الأول من ديسمبر ١٩٩٩، وذلك بعد القرار الذى صدر عن مجلس التعاون الخليجي بالرياض ببدء إنشاء اتحاد جمركي بين دول المجلس مع عام ٢٠٠٣، وبالتالى لم يبقى إلا مصر وهي الدولة الوحيدة التي قامت بالتصديق على قرار تطبيق السوق العربية المشتركة وذلك لتصبح الدولة العربية الوحيدة المؤيدة للإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة وعدم الانتظار حتى عام ٢٠٠٧ لاكتمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة، وهناك إجراءات من جانب مصر ودول عربية أخرى مثل المغرب وتونس وسوريا لبدء تطبيق السوق العربية المشتركة، وهو ما تم تأجيله بسبب الحرب ضد العراق.

أثر منطقة التجارة الحرة العربية على الصادرات المصرية

من متابعة أرقام الصادرات والواردات المصرية مع الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتى يوضحها الجدول رقم (٣) يلاحظ الآتي:

- أن هذه النوعية من الاتفاقيات أدت إلى زيادة الصادرات المصرية إلى هذه الدول، ولكن كانت هناك زيادة أكبر فى اتجاه الواردات مما أدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجاري لمصر مع هذه الدول مجتمعة.
- أن هذه النوعية من الإتفاقيات أدت إلى تفاقم العجز التجاري لمصر مع معظم هذه الدول على المستوي الفردى، وذلك بسبب الدعم الذى تحصل عليه الصادرات فى هذه الدول، وبسبب انخفاض تكاليف الانتاج فى هذه الدول أيضاً وخاصة دول الخليج العربية.

الكوميسا

تعنى الكوميسا Comesa إختصاراً بالأحرف العربية عن الأحرف الإنجليزية Common market of east and south Africa السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، وتشكل أحد أهم التجمعات الإقليمية الفرعية ذات الطابع الاقتصادي فى القارة الإفريقية، وهى أحد مظاهر حركة الدول الإفريقية نحو الإندماج الاقتصادي إستجابة لتوجيهات منظمة الوحدة الإفريقية (١١٧١).

نشأة الكوميسا وأهدافها

ترجع جذور نشأة تكتل الكوميسا إلى الستينات، حيث دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى أكتوبر عام ١٩٦٥ إلى اجتماع وزاري للدول في شرق وجنوب إفريقيا، وقد أوصى الإجتماع الذى عقد فى لوسكا عاصمة زامبيا بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا وتشكيل مجلس وزراء للتفاوض حول اتفاقية للتعاون الاقتصادي، وتم التوقيع فى ١٩٦٦ على إتفاقية للتعاون الاقتصادي، وعقد وزراء التجارة والمالية والتخطيط اجتماعاً فى لوساكا فى ١٩٧٨ وأوصو قيام منطقة تجارية يمكن أن تنمو تدريجياً خلال عشر سنوات لتكون سوقاً مشتركة(١١٧٢).

وتم التوقيع فى ١٩٨١/١٢/٢١ على إتفاقية منطقة التبادل التفضيلى لدول شرق وجنوب أفريقيا من قبل الدول التالية: جزر القمر، جيبوتى، أثيوبيا، كينيا، ليسوتو، مالاوى، الصومال، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوى، أنجولا، بوروندى، مدغشقر، موزامبيق....الخ.

إنشاء السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا وأهدافها

أخذت منطقة التجارة التفضيلية شكل السوق المشتركة وإقامة منطقة الكوميسا خلال مفاوضات مؤتمر كمبالا فى ١٩٩٣/١١/٥ حيث تمت مناقشة الاتفاقية وتم التوقيع عليها فى

(١١٧١) د/ محمود أبو العينين: "المخاطر والتحديات السياسية المعوقة للإندماج الاقتصادي بين دول الكوميسا". كتاب المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، مصر والكوميسا تحديات الحاضر وآفاق المستقبل ٢٠٠٠"، الهيئة العامة للإستعلامات، مصر، ٢٠٠٠.

(١١٧٢) الهيئة العامة للإستعلامات، الأبعاد الاقتصادية لإنضمام مصر للكوميسا، سلسلة دراسات دولية رقم (١٧)، وزارة الإعلام، ديسمبر ١٩٩٩٨، ص١٧.

لينجواى بمالاوى فى ١٩٩٤/١٢/٨[١١٧٣]. من قبل ستة عشر دولة وتضم هذه السوق حالياً عشرين دولة، منها دولتين عربيتين هما السودان من أوائل المؤسسين ومصر التى انضمت إلى الكوميسا فى عام ١٩٩٨[١١٧٤]، ومن الأوليات التى ركزت عليها قمة لينجواى تنمية البنية الاساسية، والنقل والمواصلات.

تضمنت خطة عمل لاجوس الصادرة عن منطقة الوحدة الإفريقية فى أبريل ١٩٨٠ ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين دول القارة، وإقامة سوق أفريقية مشتركة على مراحل. وبالرغم من الانخفاض النسبى لمعدلات التجارة البينية داخل القارة الإفريقية إلا أن الدول الأفريقية تعتبر من الأسواق الهامة المستهدفة بالنسبة للصادرات المصرية لذلك سعت مصر إلى الإنضمام إلى السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا).

وتم فى ١٩٨١/١١/٢١ التوقيع على إتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٨٢/٩/٣٠. وقد نجحت الدول الأعضاء فى تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة المتبادلة بينها كما تم إنشاء العديد من المؤسسات لدعم التعاون فى مختلف المجالات[١١٧٥].

ونتيجة للنجاح الذى حققه تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية، قررت الدول الأعضاء[١١٧٦] تطوير التعاون فيما بينها وإقامة منطقة تجارة حرة لدول الكوميسا وفي ١٩٩٤/١٢/٨ تم توقيع الاتفاقية لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية. وتهدف الإتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء عام ٢٠٠٠ واتحاد جمركى عام ٢٠٠٤، ووحدة نقدية عام ٢٠٢٥.

أهداف الكوميسا

(١١٧٣) د/ تهانى محمد أبوالقاسم: "التوجه الاقتصادي المصرى لأفريقيا والآثار المحتملة لإنضمام مصر إلى الكوميسا: "كتاب المؤتمر الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان: (الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين"، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص٢٨٦.

(١١٧٤) انجولا، بروندى، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، جيبوتى، مصر، وتنزانيا، أثيوبيا، كينيا، مالاوى، موريتانيا، مدغشقر، ناميبيا، رواندا.

(١١٧٥) استراتيجية قيمة الصادرات: "وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية"، السنة الأولى، ٢٠٠١، ص٦٥.

(١١٧٦) استراتيجية قيمة الصادرات: "وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية"، السنة الأولى، ٢٠٠١، ص٦٥.

تسعى اتفاقية الكوميسا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنمية الهياكل الانتاجية بطريقة متوازنة تحقق تنمية اقتصادية متواصلة لدول المجموعة.
- تطوير وتدعيم التنمية الاقتصادية المشتركة عن طريق دعم السلام والاستقرار بين دول التجمع.
- إنشاء صندوق لمساندة وتطوير عمل المؤسسات المتوسطة الحجم فى المنطقة.
- زيادة الاستثمارات فى مجال الاتصالات وتطوير وسائل النقل بما يخدم التجارة البينية لدول المنظمة.
- إنشاء بنك الكوميسا للصادرات والواردات لتمويل الشركات التى تعمل فى إطار المنظمة.
- إقامة مكتب للاستشارات الفنية بالتعاون مع الحكومة المصرية.
- إنشاء قاعدة للبيانات عن فرص الاستثمار في المنطقة.

تعتبر مجموعة الكوميسا من أنجح التكتلات الإقليمية فى القارة الإفريقية، وقد تأسست هذه الجماعة فى عام ١٩٩٤ لتحل محل ما كان يعرف بمنطقة إتفاقيات التفضيل التجارى لشرق وجنوب أفريقيا (P.T.A) التى قامت فى عام ١٩٨١ فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية وخطة عمل لاجوس، وذلك بهدف الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية وتحقيق المصالح المتبادلة للدول الأعضاء[١١٧٧].

أهم أنشطة الكوميسا

تعتبر الزراعة أهم الأنشطة الاقتصادية فى هذا التكتل حيث يعمل بها نحو ٧٠% من إجمالى قوة العمل وتساهم بأكثر من ٣٥% من الناتج المحلى الإجمالى للدول الأعضاء وحوالى ٣٠% من إجمالى دخل الدول الأعضاء من النقد الأجنبى وعلى الرغم من الإمكانات الزراعية الكبيرة لدول تكتل "الكوميسا"، إلا أن ذلك لا ينعكس على الاقتصاد القومى بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة فى الدول الأعضاء. وعليه تظهر أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول تكتل "الكوميسا" من خلال زيادة فعالية منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء وخفض عدد القوائم

([١١٧٧]) د. فوزى الدناصورى، وآخرون: "كفاءة التجارة الخارجية الزراعية مع دول تكتل "الكوميسا"، المؤتمر الثاني عشر للإقتصاديين الزراعيين، قضايا معاصرة فى الزراعة المصرية، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥، الجمعية المصرية للإقتصاديين الزراعيين، نادى الزراعيين ، الدقى، القاهرة، ص٤١٩.

السلعية المستبعدة من تخفيض القيود، خاصة فى ظل تزايد المنافسة التصديرية فى أسواق الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى[١١٧٨].

أعضاء الكوميسا

تضم هذه المجموعة فى عضويتها ٢١ دولة بما فيها مصر، أنجولا، روندى، جذر القمر، الكونغو (زائير سابقاً)، جيبوتى، سيشيل، السودان، سوازيلندا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوى، أريتريا، أثيوبيا، كينيا، مالاوى، موريتانيا، مدغشقر، ناميبيا، رواندا، موريشيوس، تنزانيا[١١٧٩].

أهمية الكوميسا

تأتى أهمية الكوميسا مع التوجه المصرى الجديد مع عودة الاهتمام العالمى بالسوق الأفريقى كسوق واعد مازال بكراً بعد أن قلت الفرص فى الأسواق الأخرى الأوروبية والأسيوية. ويأتى فى مقدمة هذه القوى التى تتجه نحو أفريقيا الولايات المتحدة الأمريكية[١١٨٠].

فضلاً عن التوجه الاسرائيلي نحو أفريقيا، ومن هنا تبرز أهمية إدراك حقيقة طبيعة التوجه صوب إقامة علاقات اقتصادية من خلال تكتلات اقتصادية عملاقه تفرضها طبيعة المرحلة، الأمر الذى يشكل تحدياً سياسياً واقتصادياً ليس لمصر فقط وإنما للقارة الأفريقية كافة، خاصة وأننا نعيش فى عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة.

وتمشياً مع تلك المتغيرات والأنماط الدولية التى برزت على الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية فكان لزاماً على مصر أن تتجه إلى توثيق علاقاتها مع أهم التكتلات الاقتصادية الافريقية لتحقيق أمنها الاقتصادى والسياسى فقد أصبحت المسألة أمن قومي بالنسبة لها، فإن أفريقيا تمثل عمق استراتيجي هام لمصر سياسياً واقتصادياً وعسكريا.

(١١٧٨) د. محمد سعيد كبش: "مستقبل التجارة العربية فى إطار منظمة التجارة العالمية"، ص١٨٩.

(1179) Arab Republic of Egypt: Ministry of Economy and Foreign Trade. Group of Market for Eastern and southern Africa countries (COMESA), Cairo, 2001, P.7.

(١١٨٠) وهو ما تؤكده زيارة الرئيس الأمريكى الأسبق كيلنتون إلى العديد من دول إفريقيا، انظر: د. عبدالعزيز سليمان، "العلاقات المصرية الاقتصادية، ص٩٦.

حيث يكتسب القرن الإفريقى أهمية خاصة نظراً لموقعه الاستراتيجي ومن ثم فهو موضع صـراع القـوى العظمى، واهتمام إسرائيل ومن ثم ينبغى على مصر الاهتمام به فهو يمثل شريان الحياه بالنسبة لمصر فهو منبع نهـر النيل[١١٨١]، ومن أهم توثيق هذه العلاقات التزام مصر "القارى" فى قمة الدول الإفريقية المنعقدة فى أبوجا فـى يونيـو ١٩٩١، حيث وقعت (٥١) دولة من بينهم مصر على الإتفاقية المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية التـى تسـتهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية والعملة الموحدة بين دول القارة خلال فترة زمنية محددة[١١٨٢].

وقد قامت مصر بدراسة العديد من التكتلات الاقتصادية الإفريقية للوقوف على أنسبها وانتهـت إلى أن أنسب هذه التكتلات هو تكتل B.T.A والذى تحول إلى الكوميسا فى عام ١٩٩٤ وقامـت مصـر بطلب العضوية فى عام ١٩٩٣ ولكن طلبها قوبل بالرفض بسبب اعتراض بعض الدول الأعضاء حيـث تعتبر موافقة دول الجوار للعضو شرط للدخول فى العضوية ولكن المحاولات المصرية استمرت ونجحت فى وصول الدبلوماسية المصرية فى النهاية إلى الحصول على موافقة المجلس الوزارى للكوميسـا فـى نوفمبر ١٩٩٧، وتم الحصول على موافقة بالإجماع على عضوية مصر يونيو ١٩٩٨[١١٨٣].

أهمية اتفاق "الكوميسا" لمقاومة التغلغل الإسرائيلي فى أفريقيا

نتيجة لإفتقار إسرائيل إلى الموارد الاقتصادية، فقد اتجهت حكوماتها المتعاقبة إلـى إجـراء المزيد من البحوث الزراعية والرى فى الأراضى القاحلة، وهو ما حققت فيه إسرائيل تقدماً ملحوظـاً استخدمته فى النفاذ إلى عديد من الدول الإفريقية[١١٨٤].

من جهة أخرى يرتكز الاقتصاد الإسرائيلي على الزراعة، ومن ثم تتخذ إسـرائيل مـن المشروعات الزراعية والسدود والرى ستاراً للنفاذ إلى دول إفريقية عديدة، ولاسيما دول حـوض النيل، وقد نجحت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة فى الحصول على بعض العقـود الخاصـة بتنفيذ بعض مشروعات الرى فى منطقة البحيرات العظمى[١١٨٥].

(١١٨١) د. صلاح الدين حافظ: "صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقى"، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٤٩)، يناير، ١٩٨٢، ص١٩٧.

(١١٨٢) د. فرج عبدالفتاح: "العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى "كوميسا"، آفاق إفريقية، الهيئة العامـة للاستعلامات، ٢٠٠٠، العدد الأول، ص١٢٩.

(١١٨٣) بول هيرست، جراهام طومبسون: "ما العولمة.. الاقتصاد العالمى وإمكانات التحكم"، ترجمة: د/ فالح عبدالجبار، عالم المعرفـة، العـدد ٢٧٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر ٢٠٠١، ص١٣٣.

(١١٨٤) التقرير الاستراتيجي الإفريقي: ٢٠٠٢/٢٠٠٣: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، "جامعة القاهرة"، ٢٠٠٤، ص٢٣٣ أهداف التحـرك الأمريكي فى أفريقيا، موقع القرن الإفريقي بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية.

(١١٨٥) التقرير الاستراتيجي العربى ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أهداف التحرك الأمريكيى فى أفريقيا، موقع القرن الإفريقى بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٢٧٤.

ولاسيما أن دولة إسرائيل تطرح نموذجاً مهماً بالنسبة للدول الإفريقية فـــى ميـــدان محاصـــيل الأراضى القاحلة وشبة القاحلة، وقدم البرنامج الدولى لمحاصيل الأراضى القاحلة والذى تبناه جامعة بن جوريون بصحراء النقب بتمويل من اليونسكو ووزارة الخارجية الفنلنديـــة، ومركـــز التعـــاون الـــدولى بإسرائيل الماشاف التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وذلك للعمل على إقامة مشروعات زراعيـــة فـــى القارة الإفريقية بغرض محاربة التصحر، وخلق البيئة المواتية للزراعة الدائمة[١١٨٦].

قيام إسرائيل باحتكار العديد من المحصولات الزراعية سيطرت على أسواق المنتجات الغذائيـــة وعصير الفاكهة فى أثيوبيا، ومحصول البن فى أوغندا واحتكار تصدير السمك فى إرتيريا.. هـــذا عـــدا احتكارها محاصيل السمسم والفول السوداني وغيرها فى دول شرق آسيا[١١٨٧].

ولتطوير تجاربها مع الدول الإفريقية أتبعت إسرائيل مختلف الطرق، فأرسلت البعثـــات للـــدول الإفريقية للقيام بدراسات ميدانية لطبيعة الظروف الاقتصادية والأسواق، كما عقدت العديد من الإتفاقيات التجارية، وشاركت الدول الإفريقية فى معارضها وأسواقها التجارية، هذا بالإضافة لدعوتها للمشاركة فى المعارض والأسواق التجارية الإسرائيلية، كما قامت الخبرات الإسرائيلية[١١٨٨]، فـــى القـــارة الإفريقيـــة والشركات المنفذة بالعديد من المشاريع المشتركة بين الجانبين، وهكذا استطاعت إسرائيل بمختلف الطرق أن تطور تجارتها مع دول القارة الإفريقية[١١٨٩].

أسباب انخفاض حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا

١- سوء الحالة الاقتصادية وضعف القوى الشرائية فى الدول الإفريقية مما أدى إلـــى تضـــييق حجم أسواقها.
٢- تؤدى ارتباطات الدول الإفريقية مع المجموعـــات الأخـــرى مثـــل مجموعـــة الفرانكفـــون والأنجلفون إلى منافسة كبيرة للسلع المصرية فى الأســـواق الإفريقيـــة حيـــث تمـــنح هـــذه المجموعات ميزات لأفريقيا لا توفرها مصر.
٣- قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية فى الأسواق الإفريقية، بالإضـــافة إلـــى عـــدم الإشتراك فى المعارض التى تقام فى هذه الدول.

(١١٨٦) أحمدى عبدالرحمن المساعدات الفنية فى العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياســـية والاستراتيجية، القاهرة، السنة الثامنة، العدد ٨٧، مارس ٢٠٠٢، ص٣٤.

(١١٨٧) أحمد بن حلى: "نحو مشروع قومى الأمن البحر الأحمر"، شئون عربية، العدد (٨٦)، مارس ١٩٩٧، ص٥٠.

(١١٨٨) جوزيف رامز أمين: "العلاقات الإسرائيلية الإفريقية"، سلسلة دراسات دولية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعـــلام، العـــدد (٤٦)، يوليو، ٢٠٠٣، ص٣٩.

(١١٨٩) سمير إبراهيم محمد: "السياسات الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص٥٢.

٤- عدم وجود مراكز خدمة وصيانة مصرية للسلع المصرية.
٥- عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة ومباشرة مع الدول الإفريقية ولا يتعدى ذلك أكثر من السفن الناقلة فى منطقة البحر الأحمر على موانئ دول شرق وجنوب أفريقيا.
٦- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية فى الأسواق الإفريقية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة.
٧- تستورد الدول الإفريقية طبقاً لنظام (C & F) وما يترتب على هذا النظام من مخاطر عدم السداد مما أدى إلى إحجام كبير من المصدرين المصريين للدخول إلى هذه الأسواق.
٨- دخول دول شرق آسيا إلى هذه الأسواق بقوة حيث تقدم السلع بأسعار منخفضة وهو ما يهم المستهلك الإفريقية فى المقام الأول.

ولتنمية التبادل التجارى بين مصر والكوميسا بتعين الآتي :

١- إيجاد مظلة تأمين ضد المخاطر التجارية إلى الأسواق الإفريقية ويمكن ذلك عن طريق إنشاء هيئة مستقلة للتأمين على الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية ضد مخاطر عدم السداد.
٢- التعريف بالمنتج المصرى عن طريق إيفاد وكلاء تجاريين إلى الأسواق الإفريقية وقد قامت بهذه التجربة كل من إسرائيل وكوريا الجنوبية وتايوان.
٣- العمل على تطوير نشاط فروع شركات التجارة الخارجية العاملة فى أفريقيا لمساعدة المصدرين المصريين.
٤- أثناء خطوط ملاحية بين مصر وموانئ شرق أفريقيا.
٥- إنشاء فروع للبنوك المصرية فى الدول الأفريقية تقدم بكافة الأعمال المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية التى تكون مصر طرفاً فيها حيث يقلل ذلك من المخاطر التى يتعرض لها المصدرين المصريين من عدم حصولهم على مستحقاتهم(١١٩٠).

أهم المشكلات والمعوقات التى تواجه "الكوميسا"

- لا يزال العديد من الدول الأعضاء "الكوميسا" يرتبط بالدول الغربية من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى حد كبير وهو ما يؤثر بالسلب على علاقات تلك الدول بباقى دول التجمع من ناحية والدول الإفريقية من ناحية أخرى فهناك ارتباط روحى بين هذه الدول ومستعمريها

(١١٩٠) د. سعد نصار، د. محمود صادق العظمى: "تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع دول الكوميسا"، وزارة الزراعة، العلاقات الخارجية، ٢٠٠١، ص٨٧، ٨٨.

السابقين، والذى يؤدى إلى حالة من الاستقرار النفسى لدى المستهلك فى هذه الدول فى شكل تفضيل السلع والمنتجات التى تنتج فى الدول التى كانت تستعمرها[١١٩١].

- هناك العديد من الصراعات والخلافات السياسية فيما بين الدول الأعضاء من ناحية وداخل الدولة الواحدة من ناحية أخرى وتؤثر بشكل رئيسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية داخل تلك الدول من ناحية وعلى مستوى التجمعات من ناحية أخرى.
- انعدام القنوات الرسمية للاتصال بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية مما يفقد تلك التجمعات روح التعاون والتضامن فيما بينها وفى إطار التوجه الإقتصادى العام للاتحاد الإفريقى، وعدم المعرفة بالأسواق الإفريقية من حيث طبيعتها وخصائصها العامة، بالإضافة إلى عدم توافر الدعم المالى الملائم.
- لم تضع الحماية الاقتصادية الإفريقية AEC إطاراً أو نطاقاً يعالج التزامات الدول الإفريقية الأعضاء فى تجمع اقتصادى إقليمى تجاه تجمع آخر منضمة إليه ومثالاً على ذلك حال السودان أو مصر فكل منهما عضو فى جماعة الكوميسا وفى نفس الوقت هما عضوان فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومن ثم يمكن أن تكون هذه النقطة أحد عوامل الضعف الرئيسية فى عمل التجمعات الاقتصادية الإفريقية[١١٩٢] بالإضافة إلى ضعف الروابط التجارية والصناعية.
- صعوبات النقل إذ يلاحظ عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه (البرى- البحرى- الجوى) بين معظم دول السوق فى حين تتركز معظم اتصالات معظم الدول الأعضاء مع الدول المستعمرة السابقة كما أن عملية النقل لابد وأن تتم عبر الموانئ والمطارات الأوروبية الأمر الذى يساهم فى زيادة تكلفة السلعة من ناحية أو فسادها- خاصة بالنسبة للسلع الغذائية- من ناحية أخري [١١٩٣].

مشكلة العملة

إذ تعانى الدول الإفريقية كلها تقريباً ندرة الصرف الأجنبي أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الأجل مع وجود صعوبات ومخاطر فى السداد خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض مما يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبا فضلاً عن عدم وجود نظم فعالة لضمان الصادرات ولعل إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد عام ١٩٩٤ بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوريدن الأفارقة، وتقويم الضمانات والتسهيلات المصرفية اللازمة يعد خطوة مهمة فى هذا الطريق لكن المشكلة أن البنك لا يزال فى مهده.

(١١٩١) صبرى نكومبو موكا، وآخرون: "معوقات التكامل الاقتصادي فى أفريقيا"، دراسة حالة الكوميسا، (آفاق إفريقية)، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١، المجلد الثاني، العدد السابع، ص٧٠، ٧٩.

(١١٩٢) المجلة الزراعية: الكوميسا ومستقبل التعاون الزراعي، يناير ٢٠٠٦، السنة ٤٨، عدد ٥٦٦، ص٢٦..

(١١٩٣) المجلة الزراعية: المرجع السابق، ص٢٧.

- سوء الحالة الاقتصادية وضعف القوة الشرائية فى هذه الدول واللذان يعملان على تضييق حجم سوق الاستهلاك فيها.

- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية فى أسواق هذه الدول، وبالتالى ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة إليها والذى يقلل من قدرتها على المنافسة وذلك فى الوقت الذى لم يمتد فيه بعد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها إلى أسواق هذه الدول عامة.

- الارتباطات الاقتصادية مع التكتلات والمجموعات الأخرى سواء كانت إقليمية أو دولية وعلى المستوي الثنائي أو الجماعى، والتى تمثل منافسة شديدة للمنتجات المصرية فى أسواق هذه الدول، وحيث تحصل هذه الدول على ميزات معينة لا توفرها مصر.

- الانعكاسات السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة فى أفريقيا حيث تسير فى اتجاه مضاد للتكامل الإقليمى خاصة وأنها ذات توجه وطنى وتهدف لزيادة وتنمية الصادرات مما يؤدى إلى إزدياد دافع المنافسة بين الدول الإفريقية التى تسعى لتعظيم صادراتها من سلعة دولية واحدة وهو ما يؤثر سلباً على جهودها الإقليمية للتعاون.
- اعتماد معظم الدول الإفريقية على حصيلة التعريفة الجمركية لذلك تتردد كثيراً فى قبولها الإنضام فى إتحاد جمركى أو إقليمى قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها فى الوقت الذى تكون فيه عاجزة عن إنتهاج سبل قد تعوضها عن مثل هذه الخسارة لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة للقيام بهذه المهام(١١٩٤).
- إتباع معظم دول الكوميسا نفس برامج الإصلاح المشروطة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، واستجابة لبرامج التكيف الهيكلى تأمل هذه الدول فى تخصيص وارداتها، وكما هو معروف فإن واردات دولة ما هي نفسها صادرات دولة أخرى، ولو تم تخفيض تلك الواردات لترشيد الطلب فإن ذلك يؤثر بالسلب على صادرات الدولة الأخرى والتى تطبق برامج التكيف الهيكلى أيضاً وتسعى إلى زيادة صادراتها- وهكذا تتعارض المصالح فيما بين الدول والمجموعة وتنشأ فيها حالة من التشرذم بدلاً من مناخ التكامل(١١٩٥).

(١١٩٤) المجلة الزراعية يناير ٢٠٠٦: السنة ٤٨ عدد ٥٦٦، الكوميسا ومستقبل التعاون الزراعي، ص٢٧.

(١١٩٥) مجلة مصر المعاصرة: عدد ٤٧٧/ ٤٧٨، الجمعية المصرية للإقتصاد والتشريع السياسى، ص٥٧.

منطقة التجارة الحرة

في إطار إتفاقية المشاركة المصرية –الأوروبية

يهدف الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة – بعد أهداف وسعي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية علي كافة مجريات الأمور في العالم – إلي الاقتران أكثر من منطقة الشرق الأوسط ، وتعميق العلاقة بينه وبين دول هذه المنطقة ، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي ، أو

الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ، هذا ويمكن توثيق العلاقة بين كل من دول الإتحاد الأوروبي الهامة " ألمانيا ، وفرنسا ، وإنجلترا " ، وتهدف إلي تعميق العلاقة بين الطرفين من خلال تدعيم الحوار السياسي وتحرير التجارة في السلع والخدمات ، وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، وتدعيم التعاون الإقليمي ، وذلك باعتبار أن مصر تمثل طرفاً ، ويمثل الاتحاد الأوروبي الطرف الثاني[١١٩٦] .

اتفاقية السوق الأوروبية مع جمهورية مصر العربية

يرجع تاريخ تفاوض مصر مع السوق الأوروبية إلي عام ١٩٦٩ حيث تم التوصل إلي اتفاق تجاري تفضيلي ، وذلك بهدف المحافظة علي مصالحها الاقتصادية التي تأثرت إلي حد كبير نتيجة لعدم ارتباطها باتفاق مع السوق الأوروبي ، في الوقت الذي عقدت فيه معظم دول البحر الأبيض المتوسط اتفاقات أنتساب أو اتفاقات تجارية تفضيلية ، أو غير تفضيلية مع جماعة السوق وهو ما جعل منتجات هذه الدول في مركز أفضل بالنسبة للمنتجات المصرية وبصفة خاصة الأرز والفواكه والقطن ، وفي نفس الوقت عانت مصر من العجز في ميزانها التجاري مع السوق [١١٩٧] .

وقد قدمت لجنة جماعة السوق الأوروبية إلي مجلس وزراء هذه الجماعة بعض التوصيات الخاصة بالعلاقة مع مصر ، وقد اقترحت في أحداها في فبراير ١٩٧٠ أن يتضمن الاتفاق المقترح عقده مع مصر علي بعض التخفيضات الجمركية المتبادلة ، ولكن بشرط ألا تحل هذه التخفيضات بسياسة التوازن التي تتبعها جماعة السوق الأوروبية تجاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط [١١٩٨].

([١١٩٦]) د. أميرة الشنواني : " السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٧٣ – ٧٤ .

([1197]) EEC Discusses tariffs Deal With Egyptians Times Sept. 22 , 1970 .
EEC Arab Trade link , Financcial Times . Sep. 25 , 1970 .

([1198]) Eurpoian Parliament working Documents , 1973, 1974 , Document 5/73 , 28 March 1973 .
Les Rerations ; EEC- Egypte , Comlat , Samedi , 23 rt Dimanche 24 September , 1972 .
Egypt in trade link with six , Daily telegraph May , 3 , 1972 .

وفي ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ تم توزيع اتفاق تجاري تفضيلي بين مصر والسوق الأوروبية في بروكسل لمدة خمس سنوات ، مع إمكانية الدخول في مفاوضات علي نطاق أوسع قبل انتهاء مدة الاتفاقية ، علي أن تحصل مصر بموجب هذا الاتفاق علي عدة مزايا ، وهي إعطاء المنتجات الصناعية المصرية تخفيضاً في الرسوم الجمركية يقدر بحوالي ٤٥% من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ومقدار ٥٥% ابتداء من يناير ١٩٧٤ ، ولكن هناك استثناء بالنسبة لعدد من المنتجات التي تدخل في صناعة المنتجات البترولية والمنسوجات القطنية ، وبعض أنواع الأخشاب .

وفي القطاع الزراعي أعطت السوق الأوروبية لمصر بعض المزايا التي تتعلق ببعض المحاصيل كالأرز والبصل والموالح ، وبعض المنتجات الزراعية ذات الأهمية الضئيلة مثل الفلفل .. إلخ [١١٩٩]

توقيع اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية

تم التوقيع بالأحرف الأولي علي اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في العاصمة البلجيكية بروكسل في ٢٦ يناير ٢٠٠١ ، كما تم التوقيع النهائي عليها في ٢٥ يونيو ٢٠٠١ ، من قبل مجلس المشاركة المصرية الأوروبية .

قواعد ومبادئ إتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية

- إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر ودول الأتحاد الأوروبي ، خلال فترة انتقالية لا تتجاوز إثني عشر سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ .
- إعفاء صادرات السلع الصناعية المصرية لدول الاتحاد الأوروبي من الرسوم والضرائب فور نفاذ الاتفاقية ، بينما يتم إعفاء واردات مصر في السلع الصناعية الأوروبية تدريجياً ، وفقاً لجداول محددة بالاتفاقية ، ولا تدخل السلع الزراعية المصنعة في نطاق التحرير ، ولكن تعامل طبقاً لقواعد محددة بالاتفاقية .
- علي الطرفين خلال العام الثالث لتطبيق الاتفاقية تحرير إجراءات يتم تطبيقها من بداية العام الرابع تستهدف تحرير أكبر لتجارة المنتجات الزراعية والمصنعة والسمكية [١٢٠٠] .

([١١٩٩]) د./ أحمد شرف الدين : " أتفاقية المشاركة المصرية ، الأوروبية ، الخلفية الاقتصادية والمراجعة القانونية " ، مقال جديدة الأهرام القاهرة ، الصادرة في فبراير ٢٠٠٣ ، ص ١٢ .

([١٢٠٠]) مؤتمر تنمية الصادرات ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ص ٧٠ ، سلسلة مذكرة خارجية ، ص ٣٠ وما بعدها .

بعض الملاحظات علي اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي

لقد آثار اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي العديد من المناقشات في الأوساط الاقتصادية والسياسية والثقافية في مصر أثناء المفاوضات وبعد انتهائها ، والملاحظ أن هذه الآراء قد انقسمت إلي قسمين أحدهما يؤيد هذا الاتفاق، ويري أنه فيه فرصة حقيقية أمام الصناعة المصرية لكي تنهض وتتطور وتلحق بالصناعات المتقدمة في الاتحاد الأوروبي ، وأن الأمر في النهاية يتوقف علي قدرة الإقتصاد المصري علي التغيير خلال الفترة الانتقالية للاتفاق ، وأن هذا الاتفاق سيكون له آثار إيجابية حيث سيساعد علي تنشيط الاستثمارات الأوروبية في مصر، وتحديث أساليب الإنتاج عن طريق تسهيلات استخدام التكنولوجيا الحديثة ، أما الرأي الثاني فإنه يبدي عدة تحفظات من حيث المبدأ علي فكرة إيجاد إطار تنظيمي للعلاقات المستقبلية بين مصر والاتحاد الأوروبي ، ويظهر هذا الرأي قدراً من القلق والتخوف من النتائج المتوقعة لمثل هذه العلاقة الجديدة ، ويبني هذا الرأي علي أن الاقتصاد المصري وخاصة قطاع الصناعة قد لا يكون في استطاعته المنافسة مع الاقتصادات الأوروبية المتقدمة وأن الصادرات المصرية قد تواجه حواجز في الأسواق الأوروبية لا علاقة لها بالرسوم الجمركية وذلك مثل قواعد المنشأ ومقاييس الصحة والمواصفات الفنية وغيرها .

ويمكن القول أن كلتا وجهتي النظر جديرة بالنظر إليها بعمق أكثر من جانب متخذي القرار وذلك رغم أن هذه الآراء وغيرها لا تتطرق إلي تفاصيل الاتفاق ولكن تمر بصورة سريعة ، وإذا تم تدقيق النظر في تفاصيل هذا الاتفاق يلاحظ الآتي :

- يلاحظ أن كلا الطرفين لديه عوامل تدفعه للدخول في علاقة مشاركة مع الطرف الآخر ، أي أن كلا الطرفين يوجد لديه ما يمكن أن يقدمه للطرف الآخر لكن اهتمام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع مصر يأتي ضمن اهتمامه بالتعاون مع دول حوض البحر المتوسط أي أن مصر تأتي ضمن اهتمامات الاتحاد الأوروبي وليس في أول اهتماماته ، علي العكس نجد أن اهتمام مصر بالاتحاد الأوروبي يأتي في مقدمة اهتماماتها ، وذلك باعتباره الشريك التجاري الأول لمصر والأقرب جغرافياً بعد الدول العربية وربما يعكس ذلك مدي احتياج كل طرف إلي الآخر وخاصة من الجانب المصري .
- يقوم الاتفاق في أحد مبادئه الحاكمة علي المساواة بين الطرفين والتخلص من الوضع الذي كان قائماً بناء علي اتفاق ١٩٧٧ ، وهذا المبدأ يعتبر بمثابة الفرض الخطأ الذي لا يستند إلي الواقع ، وبالتالي ستكون النتائج المبنية عليه خطأ هي الأخري ، وذلك لأن الأتحاد الأوروبي ومصر لا

يمكن أن يكونا متساويين بحيث يتم التعامل بينهما علي أساس المساواة الكاملة ، ولكن كان يجب أن يقوم الاتفاق علي أن هناك تميزاً في المزايا التي يحصل عليها الطرفان بحيث في النهاية تكون المزايا التي تحصل عليها مصر بصفتها الطرف الضعيف في الاتفاق تفوق ما يحصل عليه الجانب الأوروبي وعدم اشتراط المساواة في ذلك حتي في الأجل الطويل .

- بالنسة للمجالات التي يتناولها الاتفاق يلاحظ أنها مجالات مختلفة ومتشعبة فقد تبدو أنها اقتصادية فقط ولكنها تتطرق إلي موضوعات سياسية وأمنية ، واجتماعية ، وثقافية ، وغيرها ، مما يدل علي أن هذا الاتفاق هو اتفاق تعاقدي شامل ينظم العلاقة بين الطرفين ، مما يتطلب إعطاء مزيد من الأهمية لهذا الاتفاق ، وإشراك جميع الجهات المختصة في تنفيذه وإدارته بعد التوقيع عليه ، لأن هذا الاتفاق يمثل بحق قضية تتعلق بمستقبل مصر ومستقل علاقاتها الخارجية من حيث التوزيع أو التمركز .
- بالنسبة للبدائل المتاحة أمام مصر في توجيهاتها نحو المشاركة مع الاتحاد الأوروبي يلاحظ علي المستوي النظري أن هذه البدائل انحصرت في خمسة بدائل هي :

- أن تدخل مصر في اتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبي بوصفها طرفاً مستقلاً والاتحاد الأوروبي بوصفه تجمعاً إقليمياً .
- أن تدخل مصر في اتفاقيات ثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي فرادي ، أي علاقة ثنائية بين مصر وكل دولة من دول الاتحاد علي حده .
- أن تدخل مصر بوصفها عضواً في تجمع إقليمي عربي في اتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبي بوصفه تجمعاً دولياً إقليمياً .
- أن تدخل مصر بوصفها عضواً ي تجمع إقليمي عربي في اتفاق مشاركة مع كل دولة من دول الانحاد الأوروبي علي حده .

- أن تدخل مصر مع الاتحاد الأوروبي في اتفاق مشاركة في إطار الدائرة المتوسطية أي باعتبار مصر دولة من هذه الدول يجمعها تكتل معين في مقابل الاتحاد الأوروبي كتجمع دولي غقليمي .

ولكن في الواقع يلاحظ أن البديل الأول هو البديل المرجح حالياً ، أي أن مصر تتعامل كطرف مستقل بذاته مع الاتحاد الأوروبي كتجمع إقليمي دولي ، وهذا البديل ليس هو البديل الأفضل الذي يحقق المصالح المصرية علي النحو الأمثل ، حيث أن مصر في هذه الحالة تتعامل مع تكتل إقليمي يضم خمس عشرة دولة متقدمة مما يعني أن القدرة التفاوضية للجانب المصري تتسم بالضعف قبل وبعد تنفيذ الاتفاق ، وذلك بالمقارنة بالبدائل الأخري السابق ذكرها ، كحالة تعامل مصر مع الاتحاد الأوروبي ليس كطرف مستقل ، ولكن باعتبارها عضواً في تجمع عربي أو في نطاق مجموعة تضم دول جنوب البحر المتوسط ، وهذا يفسر إصرار الاتحاد الأوروبي علي التعامل مع هذه الدول – جنوب المتوسط أو العربية – بصورة منفردة ويعطي جزءاً من التفسير

لبطئ المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي حول التوصل إلي منطقة تجارة حرة وإن كان الاتحاد الأوروبي يبرر هذه السياسة في التعامل بأنه يسعي لصياغة اتفاقيات مشاركة تتناسب مع ظروف كل دولة من هذه الدول وتراعي خصوصياتها .

- بالنسبة للصادرات الصناعية المصرية للاتحاد الأوروبي يلاحظ أن الاتفاقية تقضي بإعفاء هذه الصادرات من الرسوم الجمركية فور تنفيذ الاتفاق باستثناء السلع الصناعية ذات المكون الزراعي ، وهذا الإعفاء لا يمثل إضافة كبيرة في حد ذاته ، وذلك لأن ٩٥ % من الصادرات الصناعية المصرية لدول الاتحاد الأوروبي كانت تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاق عام ١٩٧٧ وأيضاً فإن إلغاء نظام الحصص علي بعض الصادرات الصناعية مثل المنسوجات قد لا يشكل ميزة في هذا الاتفاق ، وذلك يرجع إلي أن مصر لم تغطي الحصة المقررة لها من المنسوجات في كثير من السنوات .

كما يلاحظ أن المدة الانتقالية (١٢ سنة) التي يسمح بعدها بدخول كافة الصادرات الأوروبية إلي مصر بدون رسوم جمركية قد لا تكون كافية لإعادة هيكلة كافة مكونات قطاع الصناعة المصري ليكون قادراً علي المنافسة مع الصادرات الصناعية الأوروبية وهناك من ينادي بمد هذه الفترة إلي ١٥ سنة ، دون إعطاء مبرر لتحديد هذه المدة وكان من الأفضل معالجة التحرير في مجال الواردات الصناعية المصرية من الاتحاد الأوروبي وذلك بدارسة حالة كل صناعة علي حدة لتقدير المدة التي يمكن لها أن تكون بعدها قادرة علي المنافسة مع السلع الصناعية الأوروبية وذلك تلاشياً لأي تاثير سلبي علي الصناعة المصرية نتيجة لقيام منطقة التجارة الحرة بين الطرفين وذلك بعد انتهاء الفترة الانتقالية .

- بالنسبة للصادرات الزراعية المصرية إلي الاتحاد الأوروبي ورغم أن الاتفاق رفع الحصص المصدرة منها وعدل مواعيد دخول هذه السلع إلي الأسواق الأوروبية إلا أنه يلاحظ أن الاتفاق لم يعاملها معالمته للصادرات الصناعية ولم ينص علي تحريرها بنفس القدر ، حيث اكتفي الاتفاق ببيان أن الطرفين ملتزمان بمنح حرية أكثر للتجارة في مجال المنتجات الزراعية لمصلحة الطرفين ، وذلك دون الإشارة إلي قيام تجارة حرة فعلية بين الطرفين في السلع الزراعية بعد انتهاء الفترة الانتقالية (١٢ سنة) ولكن الاتفاق ترك الباب مفتوحاً في هذا المجال ، حيث أوضح أن الطرفين سيقومان بتحديد الإجراءات التي يجب أن تتخذ وتنفذ ، من أجل منح أسلوب معاملة الصادرات الزراعية المصرية وأسلوب معاملة الصادرات الصناعية يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يعطي مزيداً من المزايا للصادرات التي لا تتمتع مصر فيها بمزاياها ونسبية عالية (الصناعية) في حين يحجم هذه المزايا في حالة الاصدرات التي تتمتع

مصر فيها بمزايا نسبية عالية (الزراعية) وأن هذا الأسلوب في المعاملة يتوافق مع مصالح الاتحاد الأوروبي في حين يتنافي مع مصالح الجانب المصري ، وهذا يتعارض مع المبادئ الحاكمة للاتفاق ، ومع نصوص الاتفاق ، والتي توضح أن التعامل التجاري لابد أن يراعي مصالح كلاً الطرفين ويبرر الجانب الاوروبي ذلك بأن موضوع تجارة السلع الزراعية موضوع حساس ، ويتصل بالسياسة الزراعية الموحدة للاتحاد الأوروبي ولكن يجب أن تصر مصر علي الحصول علي مزيد من المزايا في هذا المجال بما يتناسب مع الإمكانيات التصديرية لها من السلع الزراعية والتي يتوقع أن تشهد نهضة كبيرة في ظل تنفيذ المشروعات الزراعية العملاقة مثل مشروع ترعة السلام ومشروع تعمير سيناء ومشروع توشكي أو دلتا جنوب الوادي إلي جانب عمليات الاستصلاح والاستزراع الواسعة في الصحاري المصرية .

التحديات التي تفرضها المشاركة الأوروبية أمام الاقتصاد المصري .

- يؤدي عدم التوازن التام في الاتفاق إلي تقليل استفادة مصر من المزايا النسبية التي تتوفر لها في التجارة الخارجية لبعض السلع ، وخاصة السلع الزراعية ، حيث لا يعطي الاتفاق صادرات مصر الزراعية نفس المزايا التي يعطيها للصادرات الصناعية ، وهو ما لا يتفق مع المصالح المصرية ويتنافي مع الأهداف الأساسية للمشاركة التي تعمل علي تحقيق الفائدة للطرفين بناء علي ما يتوفر لهما من مزايا نسبية .
- من المتوقع أن يؤدي تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية الأوروبية إلي منافسة شديدة للصناعات المحلية التي لا تتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها الصناعات الأوروبية من حيث الجودة وتكاليف الإنتاج وغيرها من المزايا ولذلك من المهم هنا تحديد أسلوب التحرير ، هل هو أسلوب التحرير التدريجي لكل الواردات أم التحرير الانتقائي .
- سوف تؤدي قواعد المنشأ التي وضعها الاتفاق إلي تقليل فرص نفاذ السلع المصرية إلي الأسواق الأوروبية كما أنها من الممكن أن تؤدي إلي تحول التجارة المصرية وخاصة في جانب الواردات لتتجه أكثر إلي دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الموقعة علي اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي وذلك للاستفادة من مبدأ تراكم المنشأ ، وهو ما دفع مصر مؤخراً إلي الشروع في التوقيع علي اتفاقيات لتحرير التجارة مع بعض الدول العربية المتوسطية ، مثل تونس والمغرب ، ويمكن أن يكون هذا التحول في التجارة الخارجية لمصر لا يقوم علي أسس اقتصادية سليمة ، من حيث تحديد الدول التي من مصلحة مصر أن تقيم معها منطقة تجارة حرة وما هو التكامل الأمثل في هذه الحالة .
- لا تسمح قواعد المنشأ في اتفاق المشاركة الأوروبية باسترداد أي رسوم جمركية علي الخامات المستوردة التي لم تكتسب صفة المنشأ ويطبق هذا الحظر علي أي رسوم أو مصروفات يتم استردادها فقط في حالة التصدير إلي الاتحاد الأروبي وهذا الشرط يمكن أن يؤثر علي بعض

الصناعات المصرية وعلي قدرتها علي التصدير ، وخاصة وأن الرسوم علي المواد الخام والوسيطة لبعض الصناعات ما زالت مرتفعة في مصر ، إذا ما قورنت بمثيلتها في الإتحاد الأوروبي ، أو في الدول التي وقعت اتفاقات مشاركة مع أوروبا ، مثل تونس والمغرب ، وبالتالي سوف يكون لصادرات هذه الدول ميزة نسبية عن الصادرات المصرية المثيلة ، بسبب المزايا التي يقدمها لها اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي .

منطقة التجارة الحرة المقترحة مع الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد بدأ التطور في العلاقات المصرية الأمريكية منذ السبعينات ، وذلك تأثراً بالتطورات وبالتوازنات السياسية داخل المجتمع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ، والملاحظ أن مصر ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية من نوعية خاصة ، وذلك بسبب الخلفية السياسية التي تقف وراء هذه العلاقات ، المتصلة بدور كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وما يحدث بها من تطورات ، وكذلك التأثير المتبادل بين حجم هذه العلاقات الاقتصادية وبين تجم العلاقة الترابطية للعملة .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الثاني بعد الاتحاد الأوروبي ، كما أن حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر يمثل نسبة لا يستهان بها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في مصر ، وتنهض والعلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية علي عدد من الاتفاقيات الثنائية ، ومنها اتفاقية لمنع الإزدواج الضريبي ، موقعة في القاهرة عام ١٩٨٠ ، واتفاقية لضمان وحماية الاستثمارات موقعة في واشنطن عام ١٩٧٥ [١٢٠١] .

ورغبة في تطوير العلاقات الاقتصادية تم في عام ١٩٩٤ التوقيع اتفاق تعاون مصرى – أمريكي للنمو الاقتصادي والتنمية ، وهو ما أطلق عليه " مبادرة مبارك / آل جور " ، وذلك بهدف وضع إطار لتطوير علاقات التعاون بين البلدين، خاصة في مجال دعم قدرات الاقتصاد المصري وعملية النمو والتنمية الاقتصادية، ويتكون الإطار المؤسسي لهذا الاتفاق من لجنة مشتركة للنمو والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال الإطار الحكومي ، حيث تهدف هذه اللجنة إلي استمرار الحوار بين الحكومتين وبالتحديد حول موضوع السياسات الاقتصادية والتي يتفرع عنها عدة لجان فرعية " لجنة العلوم والتكنولوجيا ، لجنة التعليم وتنمية الموارد البشرية ، لجنة السياسات الاقتصادية والتجارة والتمويل الخارجي ، لجنة التنمية المتواصلة والبيئة " ، ويقوم الإطار الحكومي الإشراف علي عدد

([١٢٠١])البنك الأهلي المصري : " اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن " ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد الثالث والخمسون ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٢ .

من البرامج من خلال هذه اللجان مثل برنامج الإصلاح القطاعى ، حيث تشرف عليه اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمار ، وهي تغطي مجالات عديدة منها القطاع المالي والمصرفي ، والتجارة الخارجية ، كما يتم في إطار هذا البرنامج تدريب وإعداد الكوادر المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية [١٢٠٢] .

ويتمثل الإطار غير الحكومي في المجلس الرئاسي المصري الأمريكي ٣٠ عضواً من كل طرف ١٥ عضواً ، ويضم المسئولين التنفيذيين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص في البلدين ، ويقوم هذا الجهاز بدور استشاري للمسئولين من كلا من البلدين ، ويسعي هذا الإطار المؤسسي إلي تحقيق أربعة أهداف[١٢٠٣].

- العمل علي تهيئة المناخ والبيئة اللازمة للاستثمارات وذلك بالقضاء علي معوقات الاستثمار.
- العمل علي زيادة حجم الأعمال بين الطرفين وبالذات في مجال نقل التكنولوجيا والاستفادة من الدعم الحكومي الذي يقدم في هذا المجال.
- تنشيط التعاون الحكومي والتعاون علي مستوي القطاع الخاص وذلك بما ينعكس بالإيجاب علي عملية النمو ويزيد من فرص الاستثمار وفرص العمل .
- الاهتمام بالمستثمرين المرتقبين من الجانب الأمريكي في مصر ،ومقدمي التكنولوجيا الحديثة التي سوف تعمل علي نمو القطاع الخاص المصري [١٢٠٤] .

تطور التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

علي الرغم من أن هناك نمواً في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الشريك التجاري الثاني لمصر بعد الاتحاد الأوروبي إلا إن مصر ما زالت تمثل مركزاً متأخراً في قائمة الدول المصدرة إلي الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تمثل الصادرات المصرية إلي الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط نسبة لا تتجاوز ٠,٠٩ % من إجمالي الواردات الأمريكية وتتركز هذه الصادرات في عدد قليل من السلع يأتي البترول في مقدمتها

([١٢٠٢])وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، دراسة عن العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية " ، نشرة أبريل ٢٠٠١ ، ص ٥٧ .

([١٢٠٣]) عبلة الخواجة : " العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٠ .

([١٢٠٤]) د. فادية محمد عبدالسلام : " الشراكة الأوروبية الأمريكية وآثارها المتوقعة علي الاقتصاد المصري " ، البنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ٩٦/ ١٩٩٧ ، ص ٩٧ .

، ومن متابعة تطور حجم التجارة بين البلدين يلاحظ أن هناك اختلال في الميزان التجاري لمصر مع الولايات المتحدة [١٢٠٥] .

وحول أسباب تدهور الميزان التجاري لمصر مع الولايات المتحدة يلاحظ أن هناك آراء متفاوتة ومتعارضة من كلا الطرفين وكل منهما يلقي بالمسئولية علي الآخر ، فنجد أن المصدرين ينتقدون السياسات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أول دولة في العالم ابتدعت نظام الحماية لمنتجاتها عن طريق الرسوم الجمركية منذ ما يقرب من ٢١٥ عام ، وذلك منذ عام ١٧٨٩ ، حيث استخدمت هذه الرسوم لحماية صناعتها المحلية في قطاعات عديدة ، مثل المنسوجات والحديد والصلب والسكر ، والألبان ، وبعد التوقيع علي اتفاقات منطقة التجارة العالمية ، وتراجع عملية استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة للحماية ، لجأت الولايات المتحدة إلي أساليب جديدة للحماية ، منها نظام الحصص وقوانين الحماية من الإغراق وقوانين التجارة والبيئة وخاصة المادة ٣٠١ من قانون التجارة الأمريكي لعام ١٩٧٤ والقانون رقم ١٠٥٦١ الصادر في أكتوبر ١٩٩٧ ، والذي ينص علي عدم الاستيراد من دول تعتمد صناعتها علي تشغيل الأطفال [١٢٠٦] .

وفي مقابل هذه الاتفاقات للسياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية يري بعض المسئولين في الولايات المتحدة الأمريكية أن مصر لديها العديد من الفرص لتحسين علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة والتغلب علي عجز الميزان التجاري وأهم هذه الفرص هو أن ٥٠ % من صادرات مصر من المنسوجات إلي السوق الأمريكي غير خاضعة لنظام الحصص وأن هذا المجال من المجالات الواعدة لمصر ، حيث صدرت مصر الولايات المتحدة ملابس ومنسوجات بحوالي ٤٦٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨ ، وذلك بزيادة قدرها ١٥ % عن عام ١٩٩٧ وكذلك يمكن لمصر أن تستفيد من نظام التفضيلات المعمم في السوق الأمريكي والذي يسمح بتصدير ٤٤٠٠ سلعة بدون تعريفات جمركية كما يمكن للصادرات الزراعية المصرية أن تستحوذ علي نصيب أكبر في السوق الأمريكي وذلك لأن التعريفة الجمركية علي الواردات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية لا تتجاوز ٥ % مقابل ٤٠ % في الدول الأعضاء في منظمة WTO .

([١٢٠٥]) محمد مصطفي : " المساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر بين التنمية والإصلاح الاقتصادي " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٧٧ .

([١٢٠٦]) عبلة الخواجه: " العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية " ، ص ٢٢ .

ويري المسئولون عن التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية أن مصر لكي تتمكن من تحقيق هذه الاستفادة من علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأمر يحتاج إلي تطوير شامل للقوانين الاقتصادية المساندة للإصلاح الاقتصادي في مصر بالتعاون مع وكالة المعونة الأمريكية ، وذلك لتطوير السياسات الاقتصادية وتفعيل دور المؤسسات المصرية للتعامل مع سياسات الاقتصاد الحر ، والتحول من المعونة إلي التجارة والاستثمارات ، وكذلك تحقيق تطوير شامل للقوانين المصرية ولكي تتواءم مع متطلبات التجارة الدولية والوصول إلي مستوي عالمي في مجال الأعمال وخاصة في مجال قوانين حماية الملكية الفكرية ، وقانون المنافسة ، وقوانين المشتريات الحكومية ومعايير الجودة وقوانين مكافحة الدعم والإغراق وغيرها .

رؤية الطرفين المصري والأمريكي لمشروع منطقة التجارة الحرة.

رغم اختلاف المنطلقات التي ينطلق منها كلا الطرفين بشأن منطقة التجارة الحرة المقترحة بينهما ، إلا أن هناك اتفاق بشأن أهمية وجدوي هذه الاتفاقية ، ولكن من المعروف أنه لا يكفي الاتفاق بشأن أهمية وأهداف هذه الاتفاقية لتكوين رؤية إستراتيجية متكاملة من الطرفين طالما تشابكت الأمور واختلفت المنطلقات ، وفيما يلي إلقاء مزيد من الأضواء علي رؤية كلا الطرفين لمشروع منطقة التجارة الحرة المفتوحة بينهما .

رؤية مصر لمنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

تنظر مصر إلي مشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية علي أنه تطور تطبيعي لتعميق العلاقات بين الطرفين وكما هو معروف وفإن تطوير العلاقات المصرية الأمريكية في مراحله المختلفة يؤدي دائماً إلي فتح الباب علي مصراعيه للاختلاف والتمايز بين مواقف الطرفين المصري والأمريكي ، وتتجسد الرؤية المصرية بشأن منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الآتي :

- أن مصر وهي تدخل مرحلة متقدمة من الإصلاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٢ وخاصة في مجال تحرير التجارة فإنها تحتاج إلي جهود كبيرة ، وتمويل ضخم يفوق قدراتها الذاتية لتحقيق هذه الإصلاحات بالسرعة والشمول المطلوبين وهي متطلبات تري مصر إمكانية توفيرها من

خلال تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية علي النحو الذي تستهدفه منطقة التجارة الحرة المقترحة بين الطرفين .

- أن مصر تنظر إلي الولايات المتحدة الأمريكية كشريك في التنمية الاقتصادية ،وتتوقع منها استكمال هذا الدور المساند بما يساهم في الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الداخلية في مصر وتنمية العلاقات التالية بالانتقال من الاعتماد علي المعونة إلي تحقيق الاستفادة الكاملة للاقتصاد المصري ، من حيث تحديث البنية الأساسية وتطوير أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي ، وأن هذه المساندة الأمريكية ستتم من خلال توقيع الطرفين علي اتفاق منطقة تجارة حرة.
- أن مصر وهي تسعي إلي توقيع هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تري عدم حتمية الانتظار للانتهاء من الإصلاحات الداخلية لبدء المفاوضات حول هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتري مصر أن البدء في هذه الاتفاقية سوف يحفزها للإسراع في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة وتستشهد مصر في ذلك بأن برامج الإصلاح التي تم تنفيذها في مصر بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين وفرت هذا الحافز لمصر وساعدتها علي تحقيق العديد من الإنجازات في فترة قصيرة .
- أن مصر تري أن التوقيع علي اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية هو البديل المناسب في ظل خطة تخفيض المعونات الأمريكية لمصر والانتقال إلي مرحلة جديدة في هذه العلاقات قوامها الأساسي هو التجارة والاستثمار .
- أن مصر تري أن التوقيع علي اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية أمر هام وذلك لتحقيق التوازن في المنطقة في ظل توقيع أطراف أخري في منطقة الشرق الأوسط علي مثل هذه الاتفاقية (الأردن – إسرائيل) [١٢٠٧] .
- تري مصر أن اتفاقية تجارة حرة مع اقتصاد ضخم مثل اقتصاد الولايات المتحدة يمكن أن توفر حماية للاقتصاد المصري من الصدمات الخارجية وخاصة في جانب التجارة الخارجية ، وذلك في ظل الموجة الاقتصادية التي تجتاح العالم خلال السنوات الاخيرة والتي تؤثر علي اقتصادات العديد من الدول النامية [١٢٠٨] .

رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة التجارة الحرة مع مصر

([١٢٠٧]) موقع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالأردن علي شبكة الإنترنت .
http:// us embassy – amman . org.jo / FAT/FAT.html

([١٢٠٨]) د. فادية محمد عبدالسلام : " الشراكة الأوروبية الأمريكية ، وآثارها المتوقعة علي الاقتصاد المصري " ، ص ٩٨ .

تنطلق الرؤية الأمريكية بشأن منطقة التجارة الحرة مع مصر من أن العلاقات الأمريكية – المصرية تعتمد علي أربعة محاور أساسية هي الالتزام بتحقيق سلام فاصل في المنطقة والتعاون في المجال السياسي والعسكري والتبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في مصر ، وتري الجهات الأمريكية أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع مصر تأتي ضمن المحور الأخير ، وذلك دون أن يكون هناك إشارة صريحة إلي أن التعاون الاقتصادي بين الطرفين يحقق مصالح لكلاهما ، وليس لمصر فقط ومع ذلك يمكن القول أن الرؤية الأمريكية لمنطقة التجارة الحرة مع مصر تتمثل في الآتي: (١٢٠٩)

- اعتبار أن اتفاقية التجارة والاستثمار (TEFA) الموقعة بين الطرفين تهدف إلي الحوار وتنمية التجارة والاستثمار بين الطرفين وأنها مجرد خطوة في سبيل التوصل إلي اتفاق منطقة تجارة حرة في المستقبل .
- اعتبار منطقة التجارة الحرة نوع من الاتفاقيات التجارية التي تزيل القيود التجارية بين الأطراف الموقعة عليها دون حدوث تأثير سلبي علي الأطراف الأخري وأنها تسمح بنفاذ أكبر للأسواق بين أطرافها وأنها تتضمن تحريراً كاملاً لتجارة السلع الصناعية ومعظم السلع الزراعية إلي جانب إزالة كافة القيود غير التجارية أمام هذه السلع.
- أن اتفاقية التجارة الحرة ليست قاصرة علي مجال تجارة السلع فقط ، وإنما تتضمن مجالات أخري مثل تجارة الخدمات ، وانتقال العمالة ، وحماية حقوق الملكية الفكرية ، وإجراءات الوقاية ، والمواصفات القياسية وقواعد المنشأ ، والاستثمارات ، والمشتريات الحكومية والاتفاقيات الخاصة بمعايير العمل والبيئة .
- تري الولايات المتحدة الأمريكية أن الأطراف التي ترغب في الدخول معها في مثل هذه الاتفاقيات يجب عليها أن تقوم ببعض الإجراءات وتنفذ بعض الإصلاحات الاقتصادية لتبرهن علي جدارتها واستعدادها للدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لإبراز هذه الاتفاقية ، وأن الولايات المتحدة تقدم الدعم المادي اللازم للطرف الآخر حتي ينجز هذه الإجراءات والإصلاحات المطلوبة من خلال برامج المعونة الأمريكية (١٢١٠).
- أن الولايات المتحدة لا تشترط تنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية فقط قبل البدء في التفاوض بشأن توقيع هذه الاتفاقية وإنما تذهب إلي أبعد من ذلك لتتطرق إلي أمور سياسية واجتماعية مثل حرية التعبير والمجتمع المدني وغيرها من الأمور .

(١٢٠٩) محمد عبدالغفار محمد : " أثر التمويل الخارجي علي الإدخار في مصر " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٠ .

(١٢١٠) د. مغاوري شلبي :" اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها علي الصادرات المصرية " ، ص ٦٠٥ .

- أن توقيع اتفاقية تجارة حرة سوف يعمل من ناحية علي تدعيم التخفيض التدريجي للمساعدات الأمريكية لمصر ، والذي بدأ من عام ١٩٩٨ كما أنه سيعمل من ناحية أخري علي تدعيم القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية في الأسواق المصرية .
- أن توقيع اتفاقية تجارة حرة مع مصر ، بالإضافة إلي وجود اتفاقيات مماثلة بين الولايات المتحدة وكل من الأردن وإسرائيل وفلسطين كل علي حدة من ناحية أخري سوف يشكل أساس لمنطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط بين شركاء الأردن وإسرائيل وفلسطين كل علي حده من ناحية أخري سوف بشكل أساس لمنطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط بين شركاء السلام الأساسين في المنطقة وأن هذا يدعم الاندماج الاقتصادي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والذي يعد بمثابة مفتاح للسلام الدائم والاستقرار في المنطقة[١٢١١].
- أن الاقتصاد المصري اصبح أكثر نضجاً مما كان عليه في الماضي وأن هذا الاقتصاد أصبح أحد أسرع الاقتصادات ، نمواً في العالم العربي ، الأمر الذي يؤهل مصر لقيادة المنطقة نحو عملية تحرير اقتصادي أوسع ولتحقيق تعاون إقليمي علي نطاق واسع ، وأن هذه الاتفاقية سوف تدعم قدرة الاقتصاد المصري علي القيام بهذا الدور في المنطقة .
- أن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع علي هذه الاتفاقية مع مصر ، وذلك في ظل توقيع مصر علي اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الاوروبي ، وفي ظل عضويتها في مجموعة الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبري ، كما ذهب بعض أعضاء مجلس النواب الأمريكي (٤٥ عضواً) في خطابهم إلي الرئيس بوش بشأن هذه الاتفاقية إلي أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لمصر سوف تزيد في ظل هذه الاتفاقية ، وأن هذه الاتفاقية ستحول دون تحول التجارة المصرية إلي أطراف أخري علي حساب تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أيضاً أكدت بعض الدراسات الأمريكية علي هذا المعني [١٢١٢]

الشروط الأمريكية والتحفظات المصرية بشأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة

من الواضح أن أهم العوامل التي تحكم التوقيع علي اتفاقية منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية هي الشروط التي تضعها الولايات المتحدة أمام الدول الراغبة في التوصل معها إلي مثل هذه الاتفاقيات ، وذلك لأن الولايات المتحدة تهتم بهذه الشروط وتري أنها ضرورية للدخول في مفاوضات حول هذه الاتفاقية ، في حين أن مصر تري أن هذه الشروط قد لاتكون لازمة لبدء المفاوضات إلي جانب أنها ما زالت لم تحسم أمرها بشأن بعض الشروط الأخري وفيما يلي نلقي مزيد من الأضواء علي الشروط الأمريكية لتوقيع هذه الاتفاقية مع مصر

([١٢١١]) البنك الأهلي المصري : " اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن " ، ص ٧٣ .
([١٢١٢]) د. فادية محمد عبدالسلام : " الشراكة الأوروبية الأمريكية وآثارها المتوقعة على الاقتصاد المصري " ، ص ٧٠ .

والتحفظات التي تبديها مصر علي هذه الشروط وتضع الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الشروط أمام مصر من أجل البدء في مفاوضات بشأن هذه الاتفاقية ورغم الطابع السياسي الذي تأخذه بعض هذه الشروط إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بذلك صراحة وتحاول جاهدة تغليف هذه الشروط بصبغة اقتصادية بحتة ، وتتلخص أهم هذه الشروط الأمريكية في الآتي :

- في مجال حقوق الملكية الفكرية ، تطالب الولايات المتحدة بتشديد ضوابط حماية الملكية الفكرية في مصر ، وأن القانون المصري الحالي إذا لم ينجح في حل مشاكل الملكية الفكرية في مصر ، فإن هذا سيكون سبباً لهروب المستثمرين الأجانب من السوق المصري وتذهب الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال إلي أن قيام مصر بالإجراءات اللازمة لتفعيل الحماية لحقوق الملكية الفكرية لا يحقق متطلبات خارجية فقط وإنما يحقق مصالح مصرية في مجال الملكية الفكرية للتراث المصري وللعلماء المصريين .
- في مجال الجمارك والبيروقراطية تطالب الولايات المتحدة بسرعة قيام مصر باتخاذ إجراءات ناجحة لتخفيض الرسوم الجمركية وخاصة الرسوم علي الماكينات الزراعية ، والآلات المستخدمة في المقاولات والطائرات المدنية والمنتجات السمكية والأثاث والمعدات الطبية ، والمعادن والزيوت والورق والمنسوجات ، وكذلك إزالة العقبات البيروقراطية اليومية التي يواجهها رجال الأعمال في مصر ، وكذلك تحسين نظام المعايير المطبق علي الواردات ، وإدخال تعديلات علي نظام التفتيش الجمركي علي الواردات .
- المطالبة بالتزام مصر بتطبيق النظام الذي اقرته منظمة التجارة العالمية بشأن التقويم للأغراض الجمركية .
- المطالبة بسرعة اشتراك مصر في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات التي تشارك فيها حوالي ٥٢ دولة وكذلك اتفاقية الاتصالات التي تشارك فيها ٦٩ دولة والسعي للاشتراك في اتفاقية المشتريات الحكومية .
- المطالبة بتحرير أكبر لقطاع الخدمات في مصر،بما في ذلك الخدمات المالية والمهنية والكومبيوتر والخدمات المرتبطة به ،والخدمات البيئية والصحية والتعليم .
- مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالإسراع بعملية الإصلاح القضائي والتشريعي ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن طول إجراءات الفصل في القضايا والمنازعات التجارية في مصر لا يمكن أن يتحمله المستثمر الأمريكي .
- اشتراط الولايات المتحدة أن تقوم مصر في إطار هذه الاتفاقية بالدخول في مناطق صناعية مؤهلة مع إسرائيل ، علي غرار المعمول به مع الأردن وذلك لتسهيل دخول الصادرات المصرية إلي الأسواق الأمريكية.

- وربط الولايات المتحدة بين التفاوض والتوقيع علي هذه الاتفاقية وقيام مصر باتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين المناخ السياسي وزيادة حرية التعبير ، وتوسيع دور المجتمع المدني وتطوير ثقافة هذا المجتمع المدني من خلال عدة وسائل أهمها الآلة الإعلامية .
- المطالبة الأمريكية بالتدخل من الحكومة في مصر لمنع ما تطلق عليه الولايات المتحدة " معاداة السامية في الصحف والإعلام المصري " ، لأن ذلك يعطي انطباعاً بعدم الإرتياح لدي الأوساط الأمريكية وفي هذا المجال تشير الولايات المتحدة الأمريكية إلي دور بعض مناهج التعليم المصرية في زيادة الكراهية للولايات المتحدة الأمريكية ولدول الغرب ، وخاصة المناهج الدراسية الأزهرية .
- المطالبة الأمريكية بإدخال بعض التشريعات واتخاذ الإجراءات التي تحقق توسيع دور المرأة المصرية في النواحي المختلفة سياسية واقتصادية ، وغيرها وزيادة حرية المرأة والتي قد تصل أحياناً إلي المطالبة بحريتها في جسدها [١٢١٣] .

التحفظات المصرية علي الشروط الأمريكية .

يتمثل الموقف المصري من الشروط الأمريكية السابق الإشارة إليها في رؤية أن بعضها قد يكون موضوعي وبعضها الآخر غير مقبول كما أن مصر تري أن الشروط الموضوعية ليست شروطاً لازمة التنفيذ قبل بدء التفاوض بين الطرفين حول الاتفاقية وتري أن الدخول في مفاوضات والتوقيع علي الاتفاقية قد يكون حافز لها لإدخال هذه الإصلاحات خاصة أن مصر قطعت شوطاً كبيراً في بعضها، وبدأت بالفعل في البعض الآخر ، وتتمثل أهم التحفظات المصرية علي هذه الشروط في الآتي :

- تتحفظ مصر علي الربط بين التفاوض والتوقيع علي الاتفاقية وإدخال هذه الإصلاحات التي تطلبها الولاية المتحدة الأمريكية انطلاقاً من حرص مصر علي أن تكون العلاقات المصرية الأمريكية بين طرفين متكافئين علي الأقل من الناحية الشكلية ، وحتي لا ينظر إليها الرأي العام المحلي والدولي علي انها علاقة تقوم علي أوامر وتعليمات من طرف ، وقبول وتنفيذ لهذه الأوامر والتعليمات من الطرف الآخر كما أن مصر تري أن هذه الإصلاحات سيتم تنفيذها في سياق الإصلاح المصري العام المتوصل وليس من أجل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية علي وجه الخصوص [١٢١٤] .

([١٢١٣]) أنور محمود عبدالعال : " الآثار الاقتصادية الكلية للمعوقات الأمريكية علي الاقتصاد المصري ، ودورها في الإصلاح الاقتصادي " ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩م ، ص ١١٠ .

([١٢١٤]) عبلة الخواجة : العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ١٢٢ .

- تتحفظ مصر علي التلميحات الأمريكية حول بعض الأمور المصرية ، التي تعد قضـــايا وشـــئون مصرية داخلية حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول التدخل في الشئون المصرية في إطـــار مغلف أحياناً بحقوق الإنسان ، أو في رداء المناخ السياسي العام وحقوق وحرية المـــرأة ، وتـــدفع الولايات المتحدة بأموال المعونات إلي موضوعات هامشية مثل موضوع الختان ، أو تنظيم النســـل ، دون أن تهتم بتدعيم الدور الحقيقي للمرأة في عملية التنمية ، كما أن الولايات المتحدة تحـــاول أن تثير المشاكل في مصر أحياناً من خلال إثارة قضايا الأقليات وخاصة قضايا غير المســـلمين دون أي مبرر ، في حين تتجاهل مشاكل الأغلبية في العديد من مناطق العالم كما في فلســـطين وليبيـــا والعراق والبوسنة ،وكشمير وغيرها ، كما أن الولايات المتحدة تحاول استخدام المعونات للتغلغـــل الثقافي في إعماق المجتمع المصري وفي القري والنجوع وجعل هذا المجتمع ينتمي ثقافيـــاً للفكـــر الغربي وكذلك محاولة التدخل في نظم الإعلام والتعليم وتري مصر أنـــه يجـــب علـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية أن تراعي الخصوصيات المصرية في كل هذه المجالات المختلفة والتي تـــرتبط في معظمها بمجموعة القيم والتقاليد في المجتمع المصري .
- تتحفظ مصر بشأن التسرع في إدخال الإصلاحات التي تطالب بها الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة سواء في مجال الرسوم الجمركية وعمليات التقويم للأغراض الجمركية أو غيرها مـــن المجـــالات وذلك لأن التسرع في هذه الأمور سوف يؤثر علي جوانب أخري في الاقتصاد المصـــري ، مثـــل الميزانية العامة للدولة .
- تتمسك مصر باهمية التدرج في إدخال الإصلاحات التي تطلبها الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي بعض المجالات مثل حقوق الملكية الفكرية ، والإلتزام باتفاقيات تكنولوجيـــا المعلومـــات واتفاقيـــة الاتصالات وتحرير قطاع الخدمات ، وغيرها من القطاعات الأخري مثل خدمات التعليم والصـــحة .
- تتحفظ مصر بشأن قيام العديد من الجهات الأمريكية وخاصة الكنوجرس ، بوضع إســـرائيل كبعـــد أساسي في العلاقات بين القاهرة وواشنطن ، وكذلك في العلاقات بين واشنطن والعواصم العربية ، ومن هنا كان الرفض المصري القاطع لإقامة مناطق صناعية مؤهلة مع إسرائيل في إطـــار إبـــرام اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والملاحظ أن الرفض المصـــري ينطلـــق مـــن أسباب سياسية ، أساسها أن مصر تري أن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، هـــي علاقـــة ثنائية مصرية – أمريكية ، وليست علاقة ثلاثية طرفها الثالث إسرائيل ، ورغم إيمان مصر بالبعـــد الإسرائيلي في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها ما زالت ترفض أن يمثل هذا البعـــد الرهن الكامل علي العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية كما ترفض مصر أيضاً أن تمـــر منظمة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البوابة الإسرائيلية ، وتبدي مصـــر بعض المرونة في هذا الجانب عندما تربط بين التعاون الاقتصادي والإقليمي في المنطقة وبالتحديد

من إسرائيل ، وبين التقدم في عملية السلام ، وأن هذا التعاون الاقتصادي مع إسرائيل يجب أن يكون موازياً للتقدم في مسيرة السلام إن لم يكن لاحقاً له[١٢١٥].

غير أن هذا الربط بين التقدم في عملية السلام والتعاون الاقتصادي مع إسرائيل أمر محل نظر ، فإنه يتعين تقييم العلاقة الاقتصادية مع الشريك الأمريكي بمعزل عن عملية السلام مع إسرائيل حيث أن لعملية السلام معاهدة وشروط معينة يتيعن عدم الربط بينها وبين إبرام اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلي الرغم من تنامي العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلال العشرين عاماَ الماضية ، إلا أن الميزان التجاري كان دائماً في صالح الولايات المتحدة الأمريكية . ولا تشكل مصر أهمية تذكر في قائمة الدول المصدرة إلي الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تمثل الصادرات المصرية إلي الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط نسبة لا تتجاز (٠,١ %) من إجمالي الواردات الأمريكية ، وتتركز هذه الصادرات في عدد قليل من السلع يأتي البترول في مقدمتها.[١٢١٦]

وتتحدد الأسباب حول إخفاق مصر في زيادة الصادرات إلي الولايات المتحدة الأمريكية ؛ إذ يفيد المصدرون المصريون السياسات التعاونية للولايات المتحدة ، خاصة بعد التوقيع علي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وتراجع عملية استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة للحماية وتزايد استخدام أساليب جديدة للحماية : منها المواصفات القياسية والإجراءات المضادة للإغراق ، وقوانين التجارة بل وقوانين البيئة أيضاً.

ومن العوائق غير التجارية القانون رقم ١٠٥٦١ الصادر في أكتوبر ١٩٩٧ الذي ينص علي عدم الاستيراد من دول تعتمد في صناعتها علي تشغيل الأطفال[١٢١٧] .

(١٢١٥)د. مغاوري شلبي: "اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها علي الصادرات المصرية " ، ص ٦٠٨.

(١٢١٦) د./ عبدالعزيز سلمان : " العلاقة الاقتصادية المصرية الامريكية " ، ص ١١٦ .

(1217) Trade and investment framework Agreement (TIFA) .

المبادرة الجديدة

للتنمية الإفريقية "النيباد"

سعت الدول الإفريقية إلي تكوين مبادرة جديدة عرفت باسم NEBAD حيث قرر زعماء دول جمهورية جنوب إفريقيا والجزائر ونيجريا ومصر تكوين ما أسموه " المشاركة الألفية من أجل تنمية إفريقيا " وهى ما عرفت بحروفها الأولي " ماب " في عام ٢٠٠٠ ، حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية في جذب الاستثمارات وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاعات التكنولوجيا الأجنبية الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛ ثم بادرت السنغال بوضع خطة جديدة لحل مشاكل القارة الإفريقية والعمل علي خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة ، وفي قمة منظمة الوحدة الإفريقية في لوساكا ثم دمج خطتي ماب وأوميجا في مبادرة واحدة عرفت باسم مبادرة " نيباد " أو المشاركة الإفريقية الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا [١٢١٨] .

وقد تضمنت المبادرة الجديدة عدة قطاعات تعتبر من الأولويات الأساسية في التنمية تأتي في مقدمتها الزراعة ،والتعليم والصحة ، والتكنولوجية والبيئة والتنمية .

هيكل وآليات المبادرة .

يتكون الهيكل المشرف علي تنفيذ المبادرة كل من :

١- قمة الرؤساء الأفارقة : حيث تكون مسئولة عن تقديم الإطار العام للسياسات الخاصة بالمبادرة .
٢- لجنة التنفيذ والمتابعة المكونة من ١٥ رئيساً : وهي مسئولة عن إعداد التقارير الخاصة بتطورات المبادرة وتقديمها خلال القمم الإفريقية .
٣- والفرع الثالث من المبادرة يتكون من لجنة السير المكونة من ممثلين قام بتعيينهم رؤساء الدول الخمس التي أعلنت المبادرة .
٤- السكرتارية والتي تتكون من هيئة من العاملين في مكتب يشكل لهذا الغرض .

([١٢١٨]) عمرو محمد علي : " المبادرة الجديدة للتنمة الإفريقية (النيباد) " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد التاسع والأربعون بعد المائة ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٨ .

هذا وقد تبنت دول مجموعة الثماني الصناعية المبادرة الجديدة ، ويمكن القول أن فرنسا هي المحرك الاساسي في هذا الإطار ، حيث يعود الاهتمام الفرنسي بقارة إفريقيا أساساً إلي وجود علاقات مصالح متبادلة بين الطرفين ، حيث تمثل إفريقيا سوقاً رائجة للمنتجات الفرنسية والعمل علي إزدهار استثمارها والعمل علي الوصول إلي الموارد الطبيعية الإستراتيجية بسهولة ويسر .

هذا وقد أرتأ الجانب المصري في المبادرة الجديدة فرصة جديرة بالإنتباه في معرفة أسواق تلك الدول ومحاولة الإستفادة من إمكاناتها المختلفة فهي سوق واعدة للسلع المصرية وذلك إذا ما أحسن دراستها ومتابعتها علي كافة المسارات .

هذا بالإضافة إلي وجود دولة جنوب إفريقياع في المبادرة يعطي لها ثقلاً حيث يتمتع اقتصادها بقدرات وإمكانات متنوعة.

ومن ناحية أخري دعت مصر الدول المتقدمة إلي تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية لدعم القدرات المؤسسية والثقافية ، لأن عملية التنمية والتحديث الصناعي عنصران أساسيان لتحسين فرص نفاذ الصادرات الإفريقية إلي الاسواق العالمية .

بالإضافة إلي مراعاة خصوصية عملية التنمية الزراعية في القارة الإفريقية وارتباطها الوثيق بمستوي الأداءالاقتصادي [١٢١٩] .

الشراكة الأورومتوسطة

بدأت فكرة الشراكة بمذكرة قدمتها إيطاليا عام ١٩٦٤ ضمن معاهدة دوما (١٩٥٧ – ١٩٧٢) تقوم علي ثلاثة مبادئ هي (تأسيس منطقة تجارة حرة للسلع الصناعية بين دول الجماعة الأوروبية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط ، وتقديم مساعدات مالية من دول الجماعة الأوروبية الغنية إلي دول المتوسط النامية ، وتقديم بعض الإمتيازات بشروط معينة للدول المتوسطية في قطاع الزراعة)، وقد مرت الشراكة بثلاثة مراحل هي مرحلة معاهدة دوما (

(١٢١٩) عمرو علي : " المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية " ، ص ٢٣٨ .

١٩٥٧– ١٩٧٢) ، ومرحلة السياسة المتوسطية الشاملة (١٩٧٣ – ١٩٩١)، ومرحلة السياسة المتوسطية الجديدة (١٩٩٢ – ١٩٩٦) [١٢٢٠] .

(١٢٢٠) سها عبدالرحمن مرسي : " التجارة الخارجية في مصر بين الشراكة الاوروبية والتكتلات الاقتصادية الإفريقية " ، ص ٧٥ .

الخاتمـة

مرت مصر من الوجهة الأيديولوجية بثلاث مراحل متباينة مختلفـة، الأولـي هـي مرحلـة الاقتصاد المتخلف التابع لبريطانيا ، باعتبارها الدولة التي كانت تستعمر مصر قبـل ١٩٥٢ – وهـذه المرحلة التي سبقت ثورة يوليو – تميز اقتصادنا القومي إبان هذه الفترة بصفتين أساسـيتين ، صـفة التخلف الذي لازم الاقتصاد القومي منذ أوائل القرن العشرين ، وما يصف به هـذا الاقتصـاد مـن ظواهر اقتصادية واجتماعية ملمة ، والصفة الثانيـة هـي صـفة التبعيـة الاقتصـادية للرأسـمالية الاستعمارية الكبري المتمثلة في بريطانيا العظمي ، وبذلك اتسمت تلـك المرحلـة لصـفتي التخلـف والتبعية.

المرحلة الأولي :

أ- التخلف الاقتصادي

استحكم التخلف الاقتصادي قبل ثورة ١٩٥٢ دون تدخل الحكومات المتعاقبة في ذلـك الوقـت تدخلاً ذات شأن للقضاء علي هذا التخلف أو حتي التخفيض من حدته ، وقد تضمن هذا التخلف المظاهر الآتية :

- التزايد المستمر في الأعداد السكانية دون أن تقابل الزيادة بزيادة مناسبة في الدخل القومي ، مما أدي إلي انخفاض نصيب الفرد في المتوسط من الدخل القومي ، وإلي زيادة معدلات الاستهلاك ، وبدء تفشـي الأمراض وارتفاع نسبة الأمية إلي ما يقرب من ٨٠ % من مجموع سكان مصر[١٢٢١].
- سيادة القطاع الزراعي على ما عداه من القطاعات الاقتصادية الأخري ، والمعروفـة علميـاً أن أحـد مظاهر التخلف الاقتصادي هو سيادة الزراعة علي الصناعة ، وقد دلت الإحصاءات أن نسبة الـدخل الناجم عن الزراعة إلي إجمالي الدخل القومي كانت ٤٨% في الفترة ما بين ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ ، ثـم انخفضت إلي ٤١% فيما بين ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ في حين بلغت نسبة الدخل الصناعي عن نفس المدد ٨ % ، ١١% علي التوالي [١٢٢٢].
- سوء توزيع الملكية الزراعية وانقسام طبقة الملاك الزراعيين إلي أقسام عديدة ، حيث كان كبار الملاك علي ضآلة عددهم النسبي يملكون نسبة كبير من المساحة المنزرعة .

([١٢٢١]) د. علي الجريتلي : " خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٧ " ، ص ١٧٢ .

([١٢٢٢]) د. صلاح الدين نافعة : " النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها ، دراسة مقارنة " ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٣٢٨ .

- الضعف النسبي لرؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة ، وهذا مظهر من مظاهر التخلف الاقتصادي ، فقد كانت الاستثمارات الجديدة علي ضعفها لا تسير نحو الصناعة وإنما نحو العقارات والمشروعات التجارية .

وذلك بسبب الآثار الاقتصادية التي كان يضيفها الاستعمار البريطاني في إبعاد مصر عمداً عن ولوج باب الصناعة لتصبح مصر مزرعة بريطانيا تنتج لها القطن الذي ينسج في مغازل لانكشير ومانشستر.

ب – التبعية الاقتصادية

حيث أن الصفة الثانية التي اتصف بها الاقتصاد المصري في تلك المرحلة هي صفة التبعية للاقتصاديات الاستعمارية الغربية ، أي خضوع هذا الاقتصاد لسيطرة الاقتصاديات الاستعمارية الأجنبية ، وللتغيرات التي تحدث فيها أو القرارت التي تصدر عنها ، وقد أزدادت خطورة هذه التبعية بعد أن أنفرد الاقتصاد البريطاني ومنطقته الاسترلينية بالسيطرة علي الاقتصاد المصري في السنوات العشرين التي سبقت ثورة ١٩٥٢ .

حيث وقع الاقتصاد المصري فريسة لهذه التبعية نظراً لطبيعة التقدم الغربي الذي حدث في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الذي ألجأ هذه الدول وخاصة بريطانيا إلي البحث عن مصادر جديدة للمواد الأولية اللازمة للصناعة فضلاً عن بحثه عن الأسواق الجديدة لتصريف السلع التامة الصنع ، خاصة بعد أن ضاعت فرصتان للتصنيع المبكر في مصر ، الأولي علي يد الاستعمار بعد محمد علي منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، والثانية علي يد الإقطاع في عملية كهربة خزان أسوان في أربعينيات القرن العشرين ، والإستعمار إذن سرق الثورة الصناعية من مصر ، ولولا هذا لما تأخرت بدايات الصناعة المبكرة في مصر زمنياً إلي منتصف هذا القرن [١٢٢٣] .

ومن ثم أصبح الاقتصاد المصري يتصف بالتبعية للاقتصاد الرأسمالي الأجنبي متخذاً في ذلك صوراً متعددة أهمها ما يلي :

([١٢٢٣]) د./ جمال حمدان : " شخصية مصر ، دارسة في عبقرية المكان " ، الجزء الثالث ، ص ٥٥٦ .

– التخصص في الإنتاج ، حيث كانت السمة الواضحة للاقتصاد المصري قبل الثورة هي الإمعان في التخصص الزراعي ، وخاصة زراعة القطن ، ولاغرابة في ذلك لأن مصر قد كانت خاضعة أساساً للاستعمار السياسي البريطاني لأكثر من ثمانين عاماً ، فقد خضعت كذلك للأستعمار الاقتصادي البريطاني ونفوذه ، فأصبحت تنتج القطن ، بصفة أساسية ، وتصدره إلي إنجلترا لتستورد منها بعد ذلك السلع الإستهلاكية الأخري المصنوعة ، وبخاصة ما كان يلزم الإقطاعيين المصريين الأغنياء ، وبذلك أصبحت نسبة كبيرة جداً من مجموع التجارة الخارجية في البلاد مركزة أصلاً في القطن ومشتقاته ، وليس أدل علي ذلك من أنه خلال الفترة ما بين ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ بلغت الصادرات من القطن وبذرته ٩٠,٦ % من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية ، وهذا يعني اعتماد مصر في التصدير بصفة أساسية علي محصول واحد .

وهكذا أصبح الاقتصاد المصري مرتبطاً تماماً بعجلة السوق البريطاني ، وترتب علي ذلك أن أية هزة وإنكماش في السوق البريطاني – حتي ولو كانت خفيفة– تحدث آثاراً مخربة في الاقتصاد القومي بأسره، فإن أي حالات إنكماش ورواج في الاقتصاد البريطاني يعني انخفاض في الإنتاج القومي هناك وهو ما يستتبع بالضرورة انخفاض الطلب علي المواد الأولية التي تستوردها من الدول التابعة والمرتبطة بعجلة الاقتصاد البريطاني مما يؤدي إلي إنكماش الطلب علي القطن مما يؤدي إلي إنخفاض سعر القطن وهبوطه تدريجياً ، وهو ما يعني انخفاض الدخل القومي المصري وتأخر التنمية ومن هنا ارتبط التخلف بالتبعية الاقتصادية، وهذه التبعية أدت إلي تحكم بريطانيا تماماً في الاقتصاد القومي المصري طالما أنها كانت أكبر مشيراً للقطن ، الذي يشكل الجزء الأعظم من ثروة البلاد .

– السيطرة النقدية والمصرفية حيث أدت السيطرة البريطانية الاستعمارية علي التجارة الخارجية في مصر إلي إندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد البريطاني بصفة أساسية ، وأصبح النظام النقدي هو الآخر تابعاً للاقتصاد البريطاني الأمر الذي أفقد البلاد القدرة علي رسم سياسة نقدية مستقلة ، ومن هنا كانت المصارف في مصر مصرية بالأسم أجنبية بالفعل والعمل [١٢٢٤] .

المرحلة الثانية :

[١٢٢٤] د./ صلاح الدين نافعة : " النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها " ، دراسة مقارنة ، ص ٣٣٢ .

ثم بدأت المرحلة الثانية من تطور الاقتصاد المصري بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولقد شهدت هذه الفترة تحول المجتمع المصري إلي الإشتراكية حيث تحولت الديمقراطية – الواهية – التي سادت البلاد خلال المرحلة الأولي السابقة إلي مجرد شعار يخفي حقيقة القيادة الشمولية التي آل إليها الحكم إلي رجل واحد آلت إليه مقاليد السلطة السياسية والاقتصادية ، وكان قانون الإصلاح الزراعي هو أول خطوات التحول الاشتراكي ، الذي حدد الحد الأقصي للملكية الزراعية بمائتي فدان ، ثم صدر التعديل الثاني الذي حدد الملكية الزراعية بمائة فداناً ، وأعقبه التعديل الثالث الذي حدد الملكية الزراعية بخمسين فداناً فقط .

ثم بدأت حركة التأميمات للمشروعات الرئيسية تباعاً لقوانين يوليو ١٩٦١ وبذلك تكون بالفعل القطاع العام ، مبرراً ذلك بأن رأس المال الخاص في النصف الثاني من القرن العشرين ، لم يعد قادراً أن يقود وحدة عملية الانطلاق نحو التنمية في زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية إلي أقصي قوتها ونفوذها ، ومن ثم فإن الرأسمالية الوطنية في مصر لم تستطيع منافسة الرأسمالية العالمية وراء أسوار الحماية الجمركية العالية ، ومن هنا كان لابد من " حتمية الحل الاشتراكي " وصولاً إلي التنمية الاقتصادية.

ولاشك أن هناك عوامل سياسية كان لها أثر كبير في هذه التوجهات حيث تبنت القيادة السياسية عدة قضايا اجتماعية منها القضاء علي الإقطاع والقضاء علي الإستغلال والاحتكارات ، وسيطرة رأس المال، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتبنت إستراتيجية الإحلال محل الواردات كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية في تلك المرحلة ، من خلال إنشاء قطاع عام قوي والإعتماد علي التخطيط المركزي وتبني سياسة حمائية للتجارة الخارجية .

وقد تميزت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة بثلاث خصائص أساسية " الاستقلال الاقتصادي ، والتنمية الاشتراكية ، والتخطيط القومي " وجدير بالذكر أن في النصف الأول من هذه المرحلة تم تطبيق هذه المبادئ إلي حد كبير ، إلا أن النصف الأخير من المرحلة شهد عملية تخل وأهمال لهذه المبادئ ، بحيث بدأت الأوضاع بطريقة أو بأخري في التراجع إلي ما كانت عليه قبل ثورة يوليو [١٢٢٥].

([١٢٢٥]) د. جمال حمدان : " شخصية مصر " ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ٤١ .

ففي النصف الأول من هذه المرحلة تحقق قدر لا ينكر من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الخارجية وسيطرة الاستعمار ورأس المال العالمي، وتم وضع أساس صلب لقاعدة عريضة من التنمية الاقتصاية علي طريق الاشتراكية ، والتأميم والتمصير ، وتصفية الإقطاع والرأسمالية المحلية ، مع عدالة التوزيع ، وتذويب الفروق بين الطبقات إلي حد ما ، كما بدأ تبني فلسفة التخطيط القومي .

فليس ثمة شك أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة السياسية ، وأن الاستقلال السياسي بغير استقلال اقتصادي شعارات جوفاء ، ومن هنا كان حرص القيادة السياسية في تلك المرحلة علي إحداث نوعاً من الاستقلال الاقتصادي ، كما تم تحرير الوطن من الاستعمار البريطاني كان لابد من تحريره أيضاً من التبعية الاقتصادية ، علي أن الاستقلال الاقتصادي لم يخل من بعض القيود والضغوط ، ولكن بصفة عامة فإن فى تلك المرحلة ظل الاقتصاد المصري مستقل نسبياً عن ضغوط السياسة الاستعمارية ، وقيود السوق الاستعمارية .

فقد حطم إلي حد كبير علاقته منطقة التفور التقليدية اقتصادياً مثلما تحطمت سياسياً ، وانفصم تقريباً عن الاستعمار القديم ، والتجارة الاستعمارية ،واتسعت شبكة علاقاته الاقتصادية مع جهة عالمية عريضة جداً لتشمل أغلب دول العالم ، الكتلة الشرقية والكتلة الغربية إلي جانب العالم الثالث فضلاً عن العالم العربي ، فقد انعكست سياسة عدم الانحياز علي توجيه الاقتصاد [١٢٢٦].

وفي هذه المرحلة نستطيع أن نرصد ملمحين هامين بصفة خاصة الأول انتقال مركز الثقل إلي الشرق وعودة التجارة مع العالم العربي ، والثاني تحقيق الاستقلال الاقتصادي .

فبعد أن فصمت علاقة التبعية الاقتصادية " مع التبعية السياسية " للغرب ممثلاً في الاستعمار البريطاني أساساً تحولت مصر جزرياً إلي سوق الشرق خاصة الاتحاد السوفيتي ، وبالأخص في الستينات ، فبعد أن كان نصيب الأخيرة من صادراتنا قبل ١٩٥٢ لا يتجاوز ١٠ % ، ارتفع إلي ٥٠ % سنة ١٩٦٤ ، ثم إلي ٦٣ % سنة ٦٩/ ١٩٧٠ ، ثم تذبذب قليلاً فهبط إلي ٥٠ % سنة ١٩٧٢/٧١ ، ثم عاد فارتفع إلي ٦٠% سنة ١٩٧٥/٧٤ ولكن ذلك لم يكن إلا نهاية المد وبداية التراجع العظيم في

([١٢٢٦]) د. جمال حمدان : " شخصية مصر " ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ٤٤ .

التجارة مع الكتلة الشرقية ، وذلك نتيجة التوجه السياسي والعلاقات السياسية التي واكبت تلك الفترة عقب حرب ١٩٧٣ وبداية الاستقلال الاقتصادي .

لقد فشلت كل محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في حرب التجويع في تلك المرحلة في أن تجعل من المساعدات الغذائية المقدمة لمصر سلاحاً للضغط أو النفوذ السياسي علي مصر أو الحد من الاستقلال الاقتصادي لمصر ، حيث كانت دفعة التصنيع الكبيرة التي قادتها مصر في ذلك الوقت عاملاً إيجابياً وفعالاً في تدعيم هذا الاستقلال الاقتصادي .

ورغم أن الاستقلال الصناعي الكامل أو شبه الكامل لم يكن وارداً ولا معقولاً ، فإن القطاع العام الجديد مع بداية التخطيط ، أثبت قيمة كبري، حين ساعد بصورة عملية علي جمود مصر سياسياً واقتصادياً ، بل وعسكرياً في وجه الضغوط الخارجية العنيفة ، خاصة بعد هزيمة يونيو ، حيث ظل يساهم بنحو ٦٠% من قيمة الناتج القومي الصناعي ، كما اختص بنحو ٧٠ % من جملة العمالة في النشاط الصناعي .

ونتيجة للاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تضخم القطاع العام بالعمالة واستنفذت إستراتيجية الإحلال محل الواردات أهدافها فاصطدمت بحدود السوق الداخلي ، وتعثر التخطيط القومي الشامل ، وتراجع أداء الاقتصاد المصري نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية وما خاضته مصر من حروب متتالية بدءاً من عدوان ١٩٥٦ ثم هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف وأخيراً انتصارات أكتوبر ١٩٧٣ التي أنهت هذه المرحلة لتبدأ المرحلة الثالثة .

المرحلة الثالثة:

حيث بدء التحلل من الإجراءات الاشتراكية ، وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردي بلا حدود ، وذلك بدعوي " تصحح " المسار الاشتراكي، وتحقيق الانفتاح الاقتصادي ، حيث فتح الباب علي مصراعيه لرأس المال الأجنبي ، ومساهمة البنوك الأجنبية ، والشركات متعددة الجنسيات في كل مجالات الاستثمار والإنتاج خاصة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والعقارات والاستيراد والتصدير.

وهكذا بعد أن كانت سيطرة رأس المال الأجنبي المستغل قد صفيت في الستينات أعيدت في السبعينات .

وقد صاحب هذا التطور بروز طبقي حاد وعودة إلي الطبقية مرة أخـري ، وكـان أشـدها بروزاً ، الطبقة البرجوازية التجارية المستغلة من أصحاب الوساطة والسمسرة المتعاونـة مـع رأس المال الأجنبي المتدفق ، كذلك صاحب هذا الانفتاح ارتفاع مستوي تكاليف المعيشة والأسعار إلي آفاق خرافية لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر الاقتصادي ، ولا تتناسب مع مسـتويات دخـول الأغلبيـة السائدة ، مما خلق موجة تضخم عارمة وأزمة غلاء خانقة سحقت السـواد الأعظـم مـن الطبقـات الكادحة ، وزادت الفروق الطبقية زيادة فائقة .

وهكذا ترسخت في فترة السبعينات الرأسمالية المحلية الطفيلية التابعـة للرأسـمالية العالميـة [١٢٢٧] ، هذه الطبقة المستغلة الطفيلية أصبحت سنداً للنظام فهي في أعلي السلم الاجتماعي ، رغم أنها غير منتجة [١٢٢٨] ، في الوقت نفسه خفض الانفتاح علي الجانب الآخر قطاعات وشرائح من الطبقـة الوسطي المتعلمة والمثقفة من أصحاب الدخول الثابتة والمحددة إلي أسفل السلم الاجتماعي [١٢٢٩] .

وقد انحرفت بوصلة مصر السياسية نحو الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلـك مع توقيع معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني ، ومعها انجرفت كل تيارات الاقتصاد المصـري إلـي توجهات جديدة ، فبعد أن كانت مصر قد فصمت علاقة التبعية الاقتصادية " مع التبعيـة السياسـية " للغرب ممثلاً في الاستعمار البريطاني ، وتحولت إلي الشرق والدول العربية عادت فتحولت وارتـدت إلي الغرب مرة أخري ، ولكن ممثلاً هذه المرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك عادت مصـر إلي التبعية الاقتصادية مرة أخري ، وتقلصت تجارتها مع الكتلة الشرقية وأصـبحت أيضـاً التجـارة العربية تتراجع في تلك الفترة ، هذا ويمكن أن نرصد ملمحين أساسيين هما بـروز مشـكلة الفجـوة الغذائية ، وشبة التبعية الاقتصادية .

بروز مشكلة الفجوة الغذائية ، حيث أصبحت مصر دولة مستوردة للغذاء والطعام لأول مـرة في تاريخها الحديث ، وربما في تاريخها كله ، بعد أن كانت مصدرة له تقليدياً [١٢٣٠] ، بل لقد وصـل الاعتماد علي الخارج إلي أكثر من نصف حاجتنا الغذائية وإلي نحو ثلاثة أرباع استهلاكنا من القمـح بالذات .

وهكذا انتهي الأمن الغذائي مثلما انتهى الاستقلال الاقتصادي ، كما أدي الانفتاح الاقتصادي إلي الإغراق بالاستيراد " والاستيراد بدون تحويل عملة " وتشجيع القطاع الخاص والرأسـمالية الوطنيـة ،

(١٢٢٧) جمال العطيفي : " الطريق إلي الديمقراطية " ، الإهرام القاهرة ١٦ سبتمبر ، ١٩٧٧ .
(١٢٢٨) عدلات عبدالوهاب :" حسابات التغير وحدوده " ، الإهرام الاقتصادي ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٤٣ .
(١٢٢٩) د. جمال حمدان : " إستراتيجية الاستعمار والتحرير " ، ١٩٨٢ ، ص ٣١٤ .
(١٢٣٠) د. جمال حمدان : " من خريطة الزراعة المصرية " ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٩ .

ورأسمالية الشركات المتعددة الحسابات مما أصاب الصناعة الوطنية ، والقطاع العام بنكسة خطيرة، وتراجع التخطيط كما أدي التمييز للواردات الأجنبية في الرسوم الجمركية ، وأسعار العملات التشجيعية وامتيازات الضرائب المختلفة إلي منافسة ضاربة للقطاع العام ، والإنتاج الوطني ، مما أدي إلي تراجع خطوط الصناعة المحلية في التصدير بما في ذلك غزل القطن ومنسوجاته.

هذا بالإضافة إلي أن الصناعات التي دخلها الإنفتاح اتجهت إلي الصناعات الكمالية مثل المياه الغازية والمرطبات ، بالمقارنة إلي الصناعات الهامة كالنسيج والسكر والحديد ، بينما هرول أكثره إلي النشاطات غير الصناعية أصلاً كالأعمال التجارية والخدمية العامية الربح والسريعة العائد ... إلخ

شبهة التبعية فقد اختلت تجارة مصر الخارجية كما لم تعرف قط من قبل ، فلقد بلغت الواردات بضعة أمثال الصادرات بحيث انقلب الميزان التجاري لغير صالح مصر تماماً ، وأصبحت مصر واحدة من أكبر دول العالم الثالث استدانة واعتماداً علي القروض الأجنبية ، وكذلك اعتماداً علي العالم الخارجي في مجمل اقتصادها .

وفي ذلك كله تأتي الولايات المتحدة هي المورد الأول للغذاء والحبوب ، والمقرض والدائن الأكبر ، فضلاً عن أن ميزاننا التجاري معها أشد اختلالاً لغير صالحنا منه مع أية دولة أخري ، ولا غرابة أن باتت مصر تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً مثلما هي سياسياً وعسكرياً [١٢٣١] ، وهكذا رهنت مصر استقلالها الاقتصادي من أجل السلام الأمريكي [١٢٣٢] .

ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي شهد الاقتصاد المصري عدة اختلالات هيكلية وضغوط خارجية من قبل المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " فضلاً عن ضغوطاً أخري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

أقدمت الحكومة علي عقد اتفاقيات للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي استتبع بدوره تنفيذ خطوات جادة نحو تحرير الاقتصاد المصري والتوجه نحو تطبيق برنامج للخصخصة شمل تصفية كاملة لشركات قطاع الأعمال العام وبذلك تمت تصفية القطاع العام ذلك الصرح الذي أقيم في ستينات القرن الماضي ، وما لحق بهذه التصفية من شبهات مالية ، وما يزال العديد من هذه الصفقات ينظر أمام القضاء .

([١٢٣١]) عادل حسين : " الاقتصاد المصري من الاستقلال إلي التبعية " ، ص ٥٧ .
([١٢٣٢]) د. جمال حمدان : " شخصية مصر " ، الجزء الثالث ، ص ٥٣ .

وهكذا لعبت التوجهات السياسية والأطماع الاستعمارية دوراً هاماً في توجيه مسار الاقتصـــاد المصري عبر مراحله المختلفة .

الفهـــــــــرس

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمة	١
ملامح تطور الاقتصاد المصرى منذ عهد محمد على حتى ثورة ١٩٥٢...	٤
الحملة الفرنسية والتغيرات الاقتصادية فى مصر	٤
محمد على والتغيير الهيكلى فى الاقتصاد المصرى	٥
التحول إلى اقتصاد السوق ونمو العناصر الرأسمالية	١٢
الاقتصاد المصرى ورأس المال الأجنبى فى عهد محمد على	١٩
أهم التغيرات الاقتصادية فى ظل الحرب العالمية (الأولى- الثانية).....	٢٩
سياسة بريطانيا الاقتصادية فى مصر.....	٣١
تحويل مصر إلى دولة زراعية.....	٣٢
الحيلولة دون قيام صناعة وطنية.....	٣٣
سيطرة الرأسمالية الأجنبية.....	٣٤
نشأة رأس المال المصرى المصرفى والصناعى فى ظل الاحتلال.....	٣٦
التبعية المصرفية النقدية.....	٤٤
ملامح الهيكل الزراعى فى مصر قبل ١٩٥٢.....	٤٦
الإطار النظرى لإستراتيجية الإحلال محل الواردات.....	٤٩
تعريف استراتيجية الإحلال محل الواردات.....	٤٩
مبررات وأهدف استراتيجية الإحلال محل الواردات.....	٥١
إقامة قاعدة صناعية جديدة متكاملة.....	٥١
الوفاء باحتياجات السوق المحلية.....	٥١
تقليل العجز في الميزان التجاري	٥٢
زيادة مستوى العمالة.....	٥٢
توفير النقد الأجنبي	٥٢

الموضـــــــــوع	الصفحة
حماية مراحل النمو الأولى للصناعات الحديثة.....	٥٢
الاعتماد على القطاع العام والتوسع فيه.....	٥٣
مرحلة التوجيه الاقتصادى ١٩٥٢ – ١٩٥٦.....	٥٣
مرحلة الاقتصاد المختلط ١٩٥٦ – ١٩٦٠.....	٥٤
التوسع فى القطاع العام فى ظل قرارات يوليو الاشتراكية ١٩٦١.....	٥٦
مبررات وأهداف قرارات التأميم.....	٥٨
أهم الجوانب التنظيمية لإدارة القطاع العام.....	٥٩
الاعتماد على التخطيط المركزي.....	٦٠
أولاً– مرحلة التخطيط الجزئى ١٩٥٢ – ١٩٥٩.....	٦٠
ثانياً– مرحلة التخطيط القومى الشامل (بداية إعداد الخطط القومية).....	٦٣
أهم المشكلات التى واجهت التخطيط.....	٦٤
تعثر التخطيط القومى الشامل.....	٦٥
الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٢ – ١٩٨٢).....	٦٦
السياسة الحمائية للتجارة الخارجية فى مصر.....	٦٦
تعريف الحماية.....	٦٧
مبررات الحماية.....	٦٧
أدوات السياسة الحمائية فى مصر.....	٦٨
أولاً– التعريفة الجمركية على الواردات.....	٦٩
ثانياً– تطبيق سعر صرف مغالى فيه.....	٦٩
ثالثاً– تراخيص الاستيراد.....	٧٠
تصدع استراتيجية الإحلال محل الواردات.....	٧٢
عوامل تراجع آداء استراتيجية الإحلال محل الواردات.....	٧٢
أولاً– الاعتبارات السياسية وسوء الإدارة.....	٧٢
ثانياً– الاعتبارات الاجتماعية.....	٧٤
ثالثاً– الحروب المتعاقبة والحصار الاقتصادي.....	٧٦
تعثر التخطيط المركزي.....	٧٨
ارتفاع معدل تزايد السكان	٧٩
تزايد الاستهلاك المحلى.....	٨٠
ضعف معدل زيادة إنتاجية العمال	٨٠
العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات.....	٨١
عدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمار.....	٨١

الموضـــــــــوع	الصفحة
غياب مفهوم الشمول وسيطرة النظرة الجزئية.....	٨١
غياب الاستراتيجية طويلة الآجل.....	٨٢
حدود السوق الداخلى وإنهيار السوق الإحتمالى.....	٨٢
زيادة حدة مشكلة الديون الخارجية.....	٨٤
ضيق التفاوت فى توزيع الدخل.....	٨٥
زيادة حجم الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.....	٨٥
دور القطاع العام فى التنمية الاقتصادية وتراجع آداءه الاقتصادى.....	٨٧
مبررات وأهداف إنشاء القطاع العام.....	٨٧
أسباب تراجع أداء القطاع العام.....	٨٨
الفساد الإدارى وغياب الرقابة.....	٨٨
السياسة السعرية التحكمية وخسائر القطاع العام.....	٩١
تدني الكفاءة الإنتاجية للقطاع العام	٩٢
إدارة التنمية الصناعية فى ظل تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات...	٩٣
مقومات الصناعة المصرية وأهميتها فى المجال الاقتصادي.....	٩٣
أهم خصائص الصناعة المصرية.....	٩٦
أولاً- صناعة زراعية.....	٩٧
ثانياً- صناعة استهلاكية.....	٩٧
ثالثاً- صناعة خفيفة.....	٩٨
رابعاً- صناعة اكتفاء.....	٩٩
خامساً- صناعة ذات تكامل (رأسى وأفقى).....	١٠٠
سادساً- صناعة متنوعة ومركزية	١٠١
التركيز النوعى "الوظيفى".....	١٠٢
التركيز الحجمى.....	١٠٢
التركيز الجغرافي	١٠٣
أهم الصناعات المصرية وملامح تطورها.....	١٠٤
أولاً- الصناعات النسجية والتحول إلى الألياف الصناعية (القطن- الحرير- الصوف)	١٠٤
ثانياً- الصناعات الغذائية (السكر- الحبوب- الزيوت).....	١٠٩
الأعلاف الصناعية.....	١٢٠
إدارة التنمية الزراعية فى ظل تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات...	١٢١
الإصلاح الزراعي والتغير الهيكلى فى الزراعة المصرية.....	١٢١
أولاً- قانون الإصلاح الزراعي الأول.....	١٢٢
ثانياً- قانون الإصلاح الزراعى الثاني.....	١٢٣

الموضـــــــــوع	الصفحة
ثالثاً- قانون الإصلاح الزراعي الثالث.....	١٢٣
رابعاً- تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر.....	١٢٤
تطور توزيع أراضى الإصلاح الزراعى على صغار الفلاحين.....	١٢٥
دور التخطيط فى التركيب المحصولى والدورة الزراعية.....	١٢٦
أولاً- الاعتبارات السياسية.....	١٢٧
ثانياً- الاعتبارات الفنية.....	١٢٧
السمات الأساسية للتركيب المحصولى للزراعة المصرية.....	١٢٨
السياسات السعرية والتسويقية لأهم الحاصلات الزراعية.....	١٣٠
أولاً- السياسات السعرية لأهم الحاصلات الزراعية.....	١٣١
أهداف السياسة السعرية.....	١٣١
مراحل تطبيق السياسة السعرية.....	١٣١
المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٦١).....	١٣١
المرحلة الثانية (١٩٦١ - ١٩٧٣)	١٣٢
طرق تسعير المحاصيل الزراعية.....	١٣٢
السياسة السعرية للقطن.....	١٣٣
السياسة السعرية للأسمدة الكيماوية.....	١٣٤
التسويق التعاوني.....	١٣٥
التسويق التعاونى للقطن.....	١٣٥
التسويق التعاوني للمحاصيل التصديرية الأخري	١٣٦
السياسات التسويقية لأهم الحاصلات الزراعية	١٣٧
التوريد الإجبارى.....	١٣٧
دور التعاون الزراعى فى دعم وتنمية قطاع الزراعة.....	١٣٩
أولاً- انتشار نظام التعاون الزراعي بعد عام ١٩٥٢.....	١٤١
ثانياً- أهم أنواع الدعم المقدمة من خلال الجمعيات التعاونية.....	١٤١
الائتمان الزراعى.....	١٤١
القروض العينية "الإعانات غير المباشرة".....	١٤٢
دعم الأسمدة الكيماوية.....	١٤٢
التجارة الخارجية فى ظل تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات.....	١٤٣
دور الدولة فى تنظيم التجارة الخارجية.....	١٤٤
تغير الاتجاهات الجغرافية للصادرات المصرية.....	١٤٥
استئثار الكتلة الشرقية بنصيب كبير من تجارة مصر الخارجية.....	١٤٥
عودة التجارة مع الدول العربية.....	١٤٦

الموضـــــــــوع	الصفحة
أثر بناء السد العالى على التنمية الزراعية فى مصر.....	١٤٧
الآثار الإيجابية لبناء السد العالى.....	١٤٩
أثر تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات على قطاع الزراعة.....	١٤٩
أولاً- الآثار السلبية لاستراتيجية الإحلال محل الواردات على قطاع الزراعة	١٥٠
ثانياً- الآثار الإيجابية لاستراتيجية الإحلال محل الواردات على قطاع الزراعة	١٥٦
استراتيجية التوجه للتصدير وتداعيات التحول إلى آليات السوق	١٦٠
تعريف استراتيجية التوجه للتصدير.....	١٦١
الآثار الإيجابية لإستراتيجية التوجه للتصدير.....	١٦٤
التغلب على ضيق السوق المحلى.....	١٦٤
الاستفادة من المزايا النسبية المحلية	١٦٤
زيادة مستوى العمالة وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل.....	١٦٤
زيادة حصيلة النقد الأجنبى.....	١٦٤
زيادة معدل النمو الاقتصادي.....	١٦٤
الآثار السلبية لاستراتيجية الإحلال محل الورادات.....	١٦٦
ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعى فى الدول الآخذة فى النمو.....	١٦٦
انخفاض مستوى جودة الصادرات الصناعية.....	١٦٦
زيادة التبعية الاقتصادية للخارج.....	١٦٧
التأثر بالتقلبات الاقتصادية فى الدول الصناعية المتقدمة.....	١٦٧
القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة بواسطة الدول الصـــناعية علـــى الصادرات الصناعية للدول الآخذة فى النمو.....	١٦٧
مراحل تطبيق استراتيجية التوجه للتصدير فى مصر.....	١٦٨
أدوات استراتيجية التوجه للتصدير.....	١٦٩
تطبيق سعر صرف أجنبى تشجيعى.....	١٦٩
تطبيق أسعار فائدة تفضيلية.....	١٧٢
دعم الصادرات.....	١٧٣
الإعفاءات الضريبية والجمركية.....	١٧٣
الأنظمة الجمركية المحفزة للتصدير.....	١٧٤
أهمية استراتيجية التوجه للتصدير.....	١٧٥
خلق فرص عمل جديدة.....	١٧٧
إصلاح العجز فى ميزان المدفوعات.....	١٧٧
الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.....	١٧٨
تشوه النظام الضريبى فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي.....	١٨٥

الموضـــــــــوع	الصفحة
تنامى روح الاستهلاك فى المجتمع المصرى وغلق قطاعات الانتاج الرئيسية.	١٨٩
الانفتاح الاقتصادي وشبهة التبعية (السياسية والاقتصادية).....	١٩٠
تخفيض الدعم وارتفاع الأسعار فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى.....	١٩٢
تصفية الصناعات المصرية وتطويق القطاع العام.....	١٩٣
زيادة العجز الخارجي "المديونية الخارجية".....	١٩٣
زيادة معدلات التضخم.....	١٩٥
تخلف قطاعات الإنتاج الرئيسية (الزراعة- الصناعة).....	١٩٥
غزو إسرائيل للأسواق المصرية ومنافسة منتجاتها.....	١٩٧
حدوث خلل هيكلى فى الإدارة السياسية والاقتصادية.....	١٩٧
التغيرات السياسية والاجتماعية التى واكبت سياسة الإنفتاح.....	١٩٨
أولاً- طبقة رأسمالية طفيلية.....	٢٠٠
ثانياً- طبقة الأغلبيه الكادحة.....	٢٠١
عقد الثمانينات ومحاولة إصلاح الانفتاح.....	٢٠٢
الأطر التنظيمية والقانونية لسياسة الانفتاح الاقتصادي.....	٢٠٤
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧.....	٢٠٥
القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير.....	٢٠٥
قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦.....	٢٠٥
إنهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع.....	٢٠٦
محاولات تطوير القطاع العام فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي.....	٢٠٦
تحرير التجارة الخارجية من سيطرة القطاع العام فى ظل سياسة الانفتاح...	٢٠٨
التخلى عن السياسة الحمائية للتجارة الخارجية فى ظل سياسة الانفتاح.....	٢١٠
إصلاح هيكل التعريفة الجمركية.....	٢١٠
تحرير الأسعار.....	٢١١
تشجيع القطاع الخاص.....	٢١١
الضرائب غير المباشرة على إنتاج واستهلاك سلع معينة.....	٢١٢
القيود على الاستيراد	٢١٢
التحيز ضد الصادرات.....	٢١٢
تعدد أسعار الصرف.....	٢١٤
المشكلات والاعباء التى تواجه التصدير فى مصر	٢١٦
مشكلة النظم الضريبية والجمركية	٢١٦
الضرائب	٢١٦
الجمارك	٢١٧

الموضـــــــــوع	الصفحة
مشكلة القدرة التمويلية	٢١٨
مشكلة النظام النقدى وسعر الصرف	٢١٩
مشكلة الترويج والنفاذ الى الاسواق	٢٢١
المشاكل الادارية والبيروقراطية	٢٢١
المشاكل الفنية والانتاجية	٢٢٢
مشكلة الاجراءات الجمركية والضريبية	٢٢٢
الإجراءات التى تتعلق بتشجيع التصدير وحفزه	٢٢٤
ازاله المعوقات الاجرائية والقانونية	٢٢٥
حوافز التصدير الخاصه بالضرائب	٢٢٦
تداعيات الاهتمام بالرقابة على الصادرات	٢٢٦
تفاقم الازمة الاقتصادية وتداعيات الاصلاح الاقتصادى	٢٢٧
تراجع الاداء الاقتصادى بشدة مع مطلع الثمانينات	٢٢٩
الاختلالات الهيكلية وتفاقم الأزمة الاقتصادية	٢٣١
التحول من التخطيط المركزي إلي التخطيط التأشيري	٢٣٣
التخطيط التأشيري	٢٣٤
التخطيط التأشيري واقتصاد السوق	٢٣٥
التخطيط التأشيري ودور الدولة في إدارة الاقتصاد	٢٣٦
كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل التخطيط التأشيري	٢٣٧
الإصلاح الاقتصادي.....	٢٤٠
الخلفية التاريخية لاتفاقيات الإصلاح الاقتصادي.....	٢٤٠
الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى.....	٢٤٣
توصيات البنك الدولى للحكومة المصرية بضرورة الإصلاح.....	٢٤٤
تفاقم الأزمة الاقتصادية فى مصر وتداعيات التحول لاقتصاد السوق.....	٢٤٨
برنامج التثبيت.....	٢٥٢
برنامج التعديل الهيكلى.....	٢٥٢
برنامج تعديل السياسات الاجتماعية.....	٢٥٢
تداعيات التحرر الاقتصادي والتحول إلى آليات السوق.....	٢٥٦
توافق واشنطن.....	٢٥٧
شبهات ومخاطر التحرر الاقتصادى.....	٢٦٠
خصائص التحول إلى اقتصاد السوق.....	٢٦٢
الضغوط الخارجية وتداعيات الإصلاح الاقتصادي.....	٢٦٤
الإتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (توقيع برنامج الإصلاح الاقتصادي)	٢٦٦

الموضـــــــــوع	الصفحة
التحرر الاقتصادي فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي.....	٢٦٦
تحريرالتجارة الخارجية فى إطار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى.....	٢٦٨
التعريفة الجمركية وضرائب الاستهلاك.....	٢٦٩
تطبيق التحرر الاقتصادي فى نطاق نظام ديمقراطي شامل.....	٢٦٩
الإصلاح الاقتصادي والتنمية الليبرالية الاقتصادية الجديدة "توافق واشنطون".	٢٧٢
الإصلاح الاقتصادي في مصر في التسعينات	٢٧٤
أسباب الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادي	٢٧٥
أولاً- الأسباب الداخلية للإصلاح الاقتصادي	٢٧٥
تراجع معدلات الأداء الاقتصادي	٢٧٦
النمو غير المتوازن فيما بين القطاعات	٢٧٦
ارتفاع معدل التضخم	٢٧٧
عجز الموازنة العامة للدولة	٢٧٨
تدني الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة للدولة	٢٨٠
التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد القومي	٢٨١
الاختلالات الجذرية في سوق العمل وزيادة معدل البطالة	٢٨١
ثانياً- الأسباب الخارجية للإصلاح الاقتصادي	٢٨٢
العجز الدائم في ميزان المدفوعات	٢٨٢
عدم واقعية سعر صرف الجنيه المصري وتعدده	٢٨٣
تزايد المديونية الخارجية	٢٨٣
الغزو العراقي للكويت	٢٨٤
مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي	٢٨٥
أولاً- برنامج التثبيت	٢٨٥
الإصلاح المالي	٢٨٦
الإصلاح النقدي	٢٨٨
ثانياً- برنامج التكييف الهيكلي	٢٩٢
سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة	٢٩٢
سياسات تحرير الأسعار	٢٩٤
سياسات تحسين مناخ الاستثمار	٢٩٥
سياسات تحرير التجارة الخارجية	٢٩٦
ثالثاً- البعد الاجتماعي	٢٩٧
أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي	٢٩٨

الموضـــــــوع	الصفحة
الخصخصـــة.....	٣٠٠
بيع الأصول العامة بأسعار منخفضة.....	٣٠٤
مشكلة فقد الوظائف وانتشار البطالة	٣٠٤
التدخل الدولى "الخارجي" فى الاقتصاديات المحلية.....	٣٠٤
تسعير المشروعات العامة بأقل من ثمنها لتسهيل البيع.....	٣٠٥
دور المنظمات الدولية والولايات المتحدة الأمريكية فى الخصخصة.....	٣٠٥
برنامج الخصخصة فى مصر.....	٣٠٨
أساليب الخصخصة.....	٣٠٩
الطرح الخاص (البيع لمستثمر رئيسى)	٣٠٩
الطرح العام	٣١٠
البيع للعاملين.....	٣١٠
عقود الإيجار والإدارة.....	٣١٠
عقود الامتياز فى مجال المنافع العامة.....	٣١٠
الإعداد للخصخصة.....	٣١١
صدور القانون ١٩٩١/٢٠٣.....	٣١١
تقييم القانون ١٩٩١/٢٠٣.....	٣١٢
صدور القانون ١٩٩٢/٩٥.....	٣١٣
برنامج الخصخصة الأول	٣١٥
الدفعة الأولى من الشركات المرشحة للخصخصة(١٩٩١/١٩٩٢)....	٣١٥
الدفعة الثانية من الشركات المرشحة للخصخصة (١٩٩٢/١٩٩٣).....	٣١٦
الدفعة الثالثة من الشركات المرشحة للخصخصة (١٩٩٣/١٩٩٤)	٣١٦
الشركات التابعة المخطط خصخصتها ١٩٩٦.....	٣٢١
نشاط الخصخصة فى سنة ١٩٩٧.....	٣٢١
نشاط الخصخصة خلال ١٩٩٨ و ١٩٩٩.....	٣٢١
الآثار السلبية لتحرر الاقتصاد والتحول لآليات السوق.....	٣٢٣
زيادة معدلات الواردات نتيجة تصدير التجارة.....	٣٢٣
التباطؤ فى التكيف الهيكلى.....	٣٢٤
عدم نجاح التصدير فى القيام بالدور المنوط به.....	٣٢٤
عدم وجود قطاع خاص قوى يحل محل القطاع العام.....	٣٢٤
تراجع معدلات النمو الاقتصادي.....	٣٢٥
أهم المشكلات التى تواجه الصناعة المصرية.....	٣٢٦
عدم توافر المادة الخام اللازمة للتصنيع.....	٣٢٨

الموضـــــــــوع	الصفحة
مشكلة نقل المادة الخام للمصانع.....	٣٢٩
انخفاض مستوى المهارة والجودة للأيدى العاملة.....	٣٣١
إدارة التنمية الزراعية فى ظل التحول إلى اقتصاد السوق.....	٣٣٤
تحرير قطاع الزراعة.....	٣٣٥
تحرير الأسعار الزراعية.....	٣٣٥
الإطار العام للتحرر الاقتصادي فى القطاع الزراعي.....	٣٣٦
تطبيق نظام التخطيط التاشيرى.....	٣٣٦
الاصلاح الاقتصادى وقطاع الزراعة.....	٣٣٧
أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة.....	٣٣٧
التحرر الاقتصادى لقطاع الزراعة.....	٣٣٨
مبررات انتهاج سياسة التحرر الاقتصادى.....	٣٣٨
التكيف الهيكلى وتحرير أسعار السلع الزراعية.....	٣٣٩
السياسة التسويقية فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي.....	٣٤٠
تحرير أسعار المحاصيل الزراعية.....	٣٤١
خفض وألغاء الدعم علي مستلزمات الإنتاج الزراعي	٣٤٤
الدعم غير المباشر فى قطاع الزراعة.....	٣٤٥
المدخلات الزراعية.....	٣٤٥
تحرير الإنتاج الزراعى.....	٣٤٦
التكيف الهيكلي وتحرير الإنتاج الزراعي	٣٤٧
التكيف الهيكلى وتحرير التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية.....	٣٤٧
أثر تحرير سعر الصرف على قطاع الزراعة (في مجال التجارة الخارجية)..	٣٤٨
تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعي.....	٣٤٩
السياسة الائتمانية فى ظل الإصلاح الاقتصادي.....	٣٥٠
الآثار المترتبة على تحرير القطاع الزراعى.....	٣٥١
أثر التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولى.....	٣٥١
فقدان المصادر التمويلية فى ظل التحرر الاقتصادي.....	٣٥١
أهم الآثار السلبية لتحرير قطاع الزراعة	٣٥٢
الآثار السلبية لإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج.....	٣٥٣
التسويق الزراعى فى ظل التحرر الاقتصادي.....	٣٥٤
إدارة تخطيط التركيب المحصولى فى ظل التحول إلى اقتصاد السوق.....	٣٥٦
التوجه نحو الزراعات التصديرية.....	٣٥٧
القمح كسلعة استراتيجية فى مصر.....	٣٦١

الموضـــــــــوع	الصفحة
تصنيف المحاصيل الرئيسية فى الزراعة المصرية.....	٣٦١
التغيرات فى التركيب المحصولى فى ظل تطبيق استراتيجية التوجه للتصدير.	٣٦٣
إعادة تخطيط التركيب المحصولى.....	٣٦٥
أركان إعادة تخطيط التركيب المحصولى.....	٣٦٥
تطور التركيب المحصولى فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي	٣٦٦
أولاً- زيادة المساحة المزروعة من المحاصيل بدائل الواردات	٣٦٦
ثانياً- زيادة محاصيل التصدير.....	٣٦٦
ثالثاً- انخفاض المساحة المزروعة بالأعلاف (وخاصة البرسيم).....	٣٦٧
رابعاً: التوجه نحو الزراعات ذات القيمة المضافة العليا.....	٣٦٧
أهمية تنمية الصادرات الزراعية:.....	٣٧٠
الركائز الأساسية التى يجب أن تستند عليها استراتيجية التنمية الزراعية....	٣٧٢
تنمية وتطوير الصادرات الزراعية.....	٣٧٢
وسائل دعم وتنمية الصادرات الزراعية التقليدية.....	٣٧٣
التوجه نحو الزراعات التصديرية.....	٣٧٤
النباتات الطبية والعطرية.....	٣٧٤
الخضر والفاكهة.....	٣٧٥
الزهور ونباتات الزينة.....	٣٧٦
أهم المشكلات التى تواجه الصادرات الزراعية غير التقليدية.....	٣٧٧
ارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية غير التقليدية.....	٣٧٧
عدم وجود دعاية للمنتج المصرى.....	٣٧٨
عملية إعداد المنتج الجديد.....	٣٧٨
المبيدات الحشرية.....	٣٧٩
دور التكنولوجيا الحديثة فى التنمية الزراعية.....	٣٧٩
أولاً- تكنولوجيا أشعة الليزر.....	٣٧٩
ثانياً- تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء.....	٣٧٩
ثالثاً- تكنولوجيا المعلومات والحواسب الآلية.....	٣٨٠
رابعاً- التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية.....	٣٨٠
خامساً- تكنولوجيا تدوير المخلفات الزراعية والقمامة.....	٣٨٠
سادساً- تكنولوجيا زراعة الأراضى الصحراوية الجديدة.....	٣٨٠
سابعاً- التكنولوجيا المتطورة للتسميد وتغذية النبات.....	٣٨١
الإصلاح الاقتصادي والتعديلات فى هيكل الملكية الزراعية.....	٣٨٢
مشاركة القطاع الخاص فى استصلاح الأراضى.....	٣٨٣

الموضـــــــــوع	الصفحة
قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر	٣٨٤
صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢	٣٨٥
إعادة هيكلة التعاونيات بما يتناسب مع اقتصاد السوق.....	٣٨٦
وجود جهاز متكامل للإرشاد الزراعي	٣٨٩
دور وزارة الزراعة فى ظل التحول إلى اقتصاد السوق.....	٣٩٠
أولاً- تخطيط برامج وأنشطة التنمية الزراعية.....	٣٩١
ثانياً- إعداد البيانات والإحصاءات الزراعية.....	٣٩١
ثالثاً- الإشراف والرقابة علي الإنتاج الزراعي	٣٩١
رابعاً- صيانة الثروة الزراعية	٣٩١
خامساً – إجراء البحوث والتجارب الزراعية	٣٩٢
أهم المشكلات التى تواجه الزراعة فى مصر.....	٣٩٣
مشكلات الفاقد من الأرض وتدهور الصفات الإنتاجية.....	٣٩٣
التجريف	٣٩٤
الزحف العمراني.....	٣٩٥
زيادة معدلات التحضر	٣٩٦
مشكلة الألغام.....	٣٩٧
تلوث الأرض الزراعية.....	٣٩٨
مياه الصرف الصحي.....	٣٩٨
المخلفات الصناعية.....	٣٩٩
الإفراط فى استخدام الأسمدة الكيماوية.....	٣٩٩
مشكلة التمليح والتطبيل.....	٤٠٠
زيادة معدلات التصحر والجفاف.....	٤٠١
مشكلة التفتت الحيازى- تفتت الملكية، والبعثرة المحصولية.....	٤٠١
سيادة نمط المزارع العائلية.....	٤٠٣
الإنتاج الزراعي ومشكلة الحزام المناخى والجغرافي.....	٤٠٤
مشكلة الفائض المتاح للتصدير أم الإنتاج من أجل التصدير.....	٤٠٥
مشكلة العمالة.....	٤٠٦
التقدم التكنولوجي وتحول الطلب نحو العمالة الماهرة.....	٤٠٩
مشكلة ميكنة الزراعة المصرية.....	٤١٠
مشكلة المياه.....	٤١١
معالجة واستخدام مياه الصرف الصحي.....	٤١٣
استغلال مياه الأمطار والسيول.....	٤١٣

الموضـــــــــوع	الصفحة
إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد معالجها.....	٤١٤
ترشيد وتنمية الموارد المائية في مصر.....	٤١٤
تنمية موارد المياه الجوفية.....	٤١٤
تطوير نظام الرى فى الأراضى القديمة بالوادي والدلتا.....	٤١٥
استخدام تكنولوجيا الرى المتطورة.....	٤١٧
الآثار السلبية لسياسات التحول الاقتصادي على قطاع الزراعة	٤١٨
الإلتزام بالتركيب المحصولي التأشيرى.....	٤١٩
التسويق الزراعي فى ظل التحرر الاقتصادي.....	٤١٩
مصادرالتمويل فى ظل التحرر الاقتصادي.....	٤٢٠
الآثار السلبية للتخطيط التأشيري	٤٢١
أهم المشكلات التى تواجه الصادرات الزراعية التقليدية.....	٤٢١
أهم المشكلات التى تواجه الصادرات الزراعية غير التقليدية.....	٤٢٢
المشكلات والمعوقات التى تواجه الصادرات الزراعية.....	٤٢٤
الاستخدام غير الرشيد للمبيدات الكيماوية.....	٤٢٥
ارتفاع تكاليف خدمات الموانئ وأسعار الشحن.....	٤٢٦
المشكلات التسويقية.....	٤٢٦
المشاكل الفنية والإنتاجية.....	٤٢٧
مشاكل الترويج والنفاذ إلى الأسواق.....	٤٢٨
المشاكل التمويلية.....	٤٢٨
أثر الأحداث العالمية على الصادرات المصرية.....	٤٢٨
محددات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية فى إطار اتفاقية (WTO).	٤٣٠
شروط الجودة والمواصفات القياسية.....	٤٣٠
القواعد الصحية والصحة البنائية (SPS).....	٤٣١
حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS).....	٤٣١
كفاءة آداء العمليات التصديرية.....	٤٣٢
السعر النسبي لصادرات السلع الزراعية.....	٤٣٢
التنمية الزراعية الرأسية والأفقية.....	٤٣٢
التكثيف الزراعي.....	٤٣٣
صناعة التقاوى المحسنة فى ظل التحرر الاقتصادي.....	٤٣٤
تقليل تكلفة الناتج الزراعي المحلي وزيادة قدرته التنافسية.....	٤٣٥
تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج التقاوى محلياً.....	٤٣٥

الموضـــــــــوع	الصفحة
البحث العلمى وتكنولوجيا الإنتاج الزراعي.....	٤٣٦
تكنولوجيا زراعة الأراضى الصحراوية الجديدة.....	٤٣٦
التكنولوجيا المتقدمة لصنع المعدات والآلات الزراعية الملائمة للظروف المصرية	٤٣٦
دور المشروعات العملاقة فى الإنتاج الزراعي التقديرى.....	٤٣٧
التوجه نحو نظم الزراعة العضوية.....	٤٤٠
الظروف والمحددات التى تحيط بالزراعةالعضوية فى مصر.....	٤٤٣
مياه الرى.....	٤٤٣
التحول إلى إنتاج زراعي آمن ونظيف.....	٤٤٤
اتفاقية الجات وآثارها على الاقتصاد المصرى.....	٤٤٦
نشأة الجات.....	٤٤٧
منظمة التجارة العالمية.....	٤٤٨
أهداف الجات.....	٤٤٨
آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاد المصرى.....	٤٤٩
إزدياد مشكلة البطالة.....	٤٥٠
زيادة معاناة محدودى الدخل.....	٤٥١
إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة.....	٤٥١
ارتفاع أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية والأدوية.....	٤٥١
زيادة عجز الموازنة العامة	٤٥٢
انهيار الصناعة الوطنية "المحلية".....	٤٥٢
أهمية عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المختلفة "إتفاقيات التجارة الحرة– التجارة التفضيلية".....	٤٥٥
الاتفاقيات الثنائية للتبادل التجاري.....	٤٥٧
اتفاقية التبادل التجاري الحر بين مصر والأردن.....	٤٥٨
إتفاق التبادل التجارى الحر بين مصر وتونس	٤٦٠
اتفاق التبادل التجاري الحر بين مصر والمملكة المغربية.	٤٦٢
اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا.....	٤٦٢
أهم ملامح إتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا.....	٤٦٣
إتفاق التبادل الحر بين مصر والعراق.....	٤٦٣
الاتفاقيات التجارية الثنائية التفضيلية.....	٤٦٥
ملاحظات على الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة.....	٤٦٦
إتفاقيات تحرير التجارة بين مصر وبعض المجموعات الاقتصادية.....	٤٦٩
منطقة التجارة الحرة العربية.....	٤٦٩

الموضـــــــــوع	الصفحة
أثر منطقة التجارة الحرة العربية على الصادرات المصرية	٤٧٣
الكوميسا.....	٤٧٣
نشأة الكوميسا وأهدافها.....	٤٧٤
إنشاء السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا.....	٤٧٤
أهداف الكوميسا.....	٤٧٥
أهم أنشطة الكوميسا.....	٤٧٦
أعضاء الكوميسا.....	٤٧٧
أهمية الكوميسا.....	٣٧٧
أهمية اتفاق "الكوميسا" لمقاومة التغلغل الإسرائيلي فى أفريقيا.....	٣٧٨
أسباب انخفاض حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا.....	٣٨٠
أهم المشكلات والمعوقات التى تواجه الكوميسا.....	٣٨١
منطقة التجارة الحرة فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية- الأوروبية.....	٣٨٤
اتفاقية السوق الأوروبية مع جمهورية مصر العربية.....	٣٨٤
توقيع إتفاقية المشاركة المصرية الأوربية.....	٣٨٥
قواعد ومبادئ إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.....	٣٨٥
بعض الملاحظات على اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي.....	٣٨٦
التحديات التى تفرضها المشاركة الأوروبية أمام الاقتصاد المصرى.....	٣٩٠
منطقة التجارة الحرة المقترحة مع الولايات المتحدة الأمريكية.....	٣٩١
تطور التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.....	٣٩٣
رؤية الطرفين المصرى والأمريكي لمشروع منطقة التجارة الحرة.....	٣٩٥
رؤية مصر لمنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.....	٣٩٥
رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة التجارة الحرة مع مصر.....	٣٩٧
الشروط الأمريكية والتحفظات المصرية بشأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة...	٣٩٩
التحفظات المصرية على الشروط الأمريكية.....	٤٠١
المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية "النيباد".....	٤٠٥
هيكل وآليات المبادرة.....	٤٠٥
الشراكة الأورومتوسطية.....	٤٠٦
الخاتمـــــــة.....	٤٠٨
قائمـــة المراجـــع.....	٤١٠